سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثالث

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد
ناشرون

مكتبة الرشد – ناشرون
المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة : مركز البستان – طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ – فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

– الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
– الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
– فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
– فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
– فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
– فرع القصيم : بريدة – طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
– فرع خميس مشيط: شراع الإمام محمد بن سعود
– فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
– فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
– فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
– فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

– القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ – موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
– بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ – فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

شرح ألفية ابن مالك

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

٧٢٧ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٤/٥٨١٣

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٤-٩-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم. عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

حُرُوفُ الجَرِّ

وهي من بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نوعِه؛ لأنَّها حروفٌ تَجُرُّ كما أنَّ هناك حروفًا تنصِبُ، وحروفًا تَجزِمُ، وحروفًا تَرفَعُ، وهي (إنَّ) وأخواتُها، فهيَ حروفٌ، وتَرْفَعُ الخبرَ.

فصارتِ الحروفُ بعضُها يَرْفَعُ، وبعضُها يَنْصِبُ، وبعضُها يَجُرُّ، وبعضُها يَجْزِمُ.

حروفُ الجرِّ جميعُها تَشْترِكُ في العملِ، بمعنَى أنَّها كلَّها تَجُرُّ، فليسَ فيها شيءٌ لا يَجُرُّ، لكنَّها تَخْتلِفُ في مدخولِها وفي معناها، فبعضُها يَدْخُلُ على كذا، وبعضُها يَدْخُلُ على كذا، كذلك بعضُها معناه كذا، وبعضُها معناه كذا.

٣٦٤- هَاكَ حُـرُوفَ الجَـرِّ، وَهْـيَ: (مِـنْ، إلَى،

حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَـنْ، عَـلَى

٣٦٥- مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، الـلَّامُ، كَـيْ، وَاوٌ، وَتَـا،

وَالكَـــافُ، وَالبَـــا، وَلَعَـــلَّ، وَمَتَـــى)

الشـــرحُ

قولُه: «هَاكَ»: اسمُ فعلٍ بمعنى: خُذْ، وهل اسمُ الفعلِ هو (ها)، والكافُ حرفُ خطابٍ، أو الجَمِيعُ؟ فيه خلافٌ، لكنَّ المسألَةَ سَهْلَةٌ.

وقولُه: «حُرُوفَ»: مفعولٌ به لـ(هَاكَ)؛ لأنَّ (هاك) اسمُ فعلٍ.

وقولُه: «حُرُوفَ الجَرِّ»: يعني: الحروفَ التي تَجُرُّ، واستفدنا من قولِه: (حُرُوفَ)، أنَّها ليستْ أسماءً، ولا أفعالًا، لكنَّ بعضَها قد يَكونُ أسماءً، وقد يكونُ أفعالًا، وفي هذه الحالِ تَخْرُجُ عن حروفِ الجرِّ، فإنَّ (على) و(الكافَ) و(مُذْ) و(مُنْذُ) تَسْتعمَلُ أسماءً، و(خَلا) و(حَاشَا) و(عَدَا) تُستعمَلُ أفعالًا، وهي في خروجِها عن ذلك لا تُعتَبَرُ من حروفِ الجرِّ.

وقولُه: «وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)»: يعني: مِن، وإلى، وحتَّى، وخلا، وحاشا، وعَدَا، وفي، وعن، وعلى، لكنَّه أسْقَطَ حرفَ العطفِ لضرورةِ الوزنِ، واختصارًا، وهذه تِسْعةُ حروفٍ في بيتٍ واحدٍ، وقد علَّمَنا فيه أنَّ هذه الأدواتِ حروفٌ، وعلَّمَنا عَمَلَها بأنَّها تَجُرُّ، ووَهَبَها لنا في قوله: (هَاكَ)، ففي البيتِ هِبَةٌ، وحُكْمٌ، وتسعُ أدواتٍ، وهذا يَدُلُّك على أنَّ هذه الألفيةَ جامعةٌ في الواقعِ، وهي من أجمعِ كُتُبِ النَّحوِ.

ثمَّ قال أيضًا: «(مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا، وَالكَافُ، وَالبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)»: إِذَنْ: حروفُ الجرِّ عِشْرونَ حرفًا، وسَبَقَ أنَّها تَشترِكُ في الجرِّ، فكلُّها تَجُرُّ، وتَختلِفُ في المعنى، وفي الاختصاصِ، أي: ما يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ الآخَرِ.

***

٣٦٦-بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالكَافَ، وَالـوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّـا)

الشَّـــرحُ

بدأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بذِكْرِ ما يَخْتَصُّ به كلُّ حرفٍ.

وقولُه: «**بِالظَّاهِرِ**»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(**اخْصُصْ**)، يُقالُ: اخْصُصْ، ويُقالُ: خُصَّ، فالأوَّلُ فَكٌّ للإدغامِ، والثَّاني إدغامٌ، مثل: (**شُدَّ واشْدُد**)، و(**رُدَّ وارْدُدْ**).

وقولُه: «**بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى، وَالكَافَ، وَالوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا**»: هذه سَبْعُ أدواتٍ من العِشْرينَ تَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، والظَّاهِرُ ضِدُّه الضَّميرُ، يعني أنَّ هذه لا تجُرُّ الضَّمائرَ، لا تجُرُّ إلا الأسماءَ الظَّاهرةَ فقطْ، فمثلًا تقولُ: (**حَضَرْتُ مُذْ يَوْمَينِ**)، ولا يَجوزُ أنْ تَقولَ: (**حَضَرْتُ مُذْهُما**)، وتقولُ: (**مُنْذُ يَومينِ**) ولا تقولُ: (**مُنْذُهُما**)، وتقولُ: (**حَتَّى مَجِيءِ زيدٍ**)، قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥].

كذلك لا يَجوزُ: (**سِرْتُ حتَّاكَ**)، لكنْ يَجوزُ: (**سِرْتُ إليكَ**)؛ لأنَّ (**إلى**) ليستْ مُختَصَّةً بالظَّاهرِ.

أيضًا الكافُ مُختَصَّةٌ بالظَّاهرِ، تقولُ مثلًا: (**فلانٌ كالأسدِ**)، وتقولُ: (**فلانٌ كزيدٍ**) تُخاطِبُ زيدًا، لكنْ لا يَجوزُ أنْ تَضَعَ الضَّميرَ بدلَ (زيد) الذي تُخاطِبُه، وتقولَ: (**فلانٌ كَكَ**)؛ لأنَّها لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولكنْ سيأتي في

كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّها قد تَجِيءُ مع الاسمِ المُضمَرِ، لكنْ نادرًا، مثل: (**كَهَا**) كما سيأتي في قولِه: (**كَذَا كَهَا**).

كذلك الواوُ مُخْتَصَّةٌ بالظَّاهِرِ، فلا تأتي مع الضَّميرِ، وهي من حُروفِ القَسَمِ، تقولُ: (**والله**)، و(**وربِّ العَالَمِينَ**)، و(**وخَالِقِ الأرضِ والسَّماءِ**)، وما أَشْبَهَ ذلك، لكنْ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ: (**وَكَ يا ربِّي**)؛ لأنَّها مُخْتَصَّةٌ بالاسمِ الظَّاهِرِ، فلا يَجُوزُ دخولُها على الضَّميرِ حتَّى ضميرِ الغَيْبَةِ، فلو قلتَ مثلًا: (**اللهُ عظيمٌ، وَهُ أَحْلِفُ**) لم يَجُزْ، لكنَّ الباءَ تَجُوزُ، فتقولُ: (**وَبِهِ أحلفُ**)؛ لأنَّها تَصْلُحُ للضَّميرِ.

كذلك أيضًا (**رُبَّ**) لا تَدْخُلُ إلَّا على الاسمِ الظَّاهِرِ، وأَضْيَقُ من هذا أيضًا أنَّها لا تَدْخُلُ إلَّا على النَّكرةِ، فلا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ والنَّكِرةِ، تقول مثلًا: (**رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُه**)، لكنْ لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**رُبَّ الرَّجُلِ لَقِيتُه**)؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالنَّكِرةِ، و(**الرَّجل**) معرفةٌ.

كذلك أيضًا لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**رُبَّ زيدٍ لَقِيتُه**)، تُرِيدُ زيدًا مُعيَّنًا، أمَّا لو قلتَ: (**رُبَّ زَيدٍ لَقِيتُه**) تريدُ: رُبَّ مُسمًّى بهذا الاسمِ فهذا جائزٌ؛ لأنَّه ليسَ بعَلَمٍ، إنَّما المقصودُ مُسمًّى بهذا الاسمِ.

وهل يَجوزُ أنْ تقولَ: (**رُبَّهُ الرَّجلِ قائمٌ**)؟

الجواب: يجوزُ، لكنَّه قليلٌ، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّه فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

إِذَنْ: اخْتِصاصُها بالظَّاهِرِ بِناءً على الغالبِ الكثيرِ، وإلَّا فقد تأتي قليلًا مُتَّصِلةً بالضَّميرِ.

كذلك التَّاءُ أيضًا مِمَّا تَخْتَصُّ بالظَّاهرِ، وهي من حُروفِ القَسَم، فعندَنا من حروفِ القَسَمِ اثنانِ، هما: الواوُ، والتَّاءُ، لكنِ التَّاءُ أيضًا لا تَجُرُّ إلَّا المُقْسَمَ به، ولا تَكونُ أيضًا إلَّا بـ(الله) أو بـ(رَبّ) كما قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**والتاءُ لله وَرَبّ**).

فلا تَـجُرُّ كُلَّ اسم، فلو قلتَ: (**تَالرَّحْمنِ**)، أو: (**تَالْعَزِيزِ**)، أو: (**تَالسَّلَامِ**)، لم يَـجُزْ، ولو قلتَ: (**رَبِّيَ اللهُ، تَهِ أَحْلِفُ**)، لم يَـجُزْ؛ لأنَّها خَاصَّةٌ بالله و(**رَبّ**)، ووَرَدَ عن العَرَبِ: (**تَرَبِّ الكَعْبَةِ لا أَفْعَلُ كذا**).

إِذَنْ: التَّاءُ من حُروفِ القَسَمِ، ولا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهرِ، ولا تَدْخُلُ أيضًا من الأسماءِ الظَّاهرةِ إلا على اسْمَينِ فقط، وهما: (**الله**)، و(**رَبّ**)، فهي خُصِّصتْ بعِدَّةِ تخصيصاتٍ.

* * *

٣٦٧-وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبّ)

مُنكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(الله) وَ(رَبّ)

الشرحُ

(مُذْ) و(مُنذُ) إذا كانا حَرْفَيْ جرٍّ فاخصُصْ بهما الوقتَ، تَقولُ مثلًا: (مَا رَأيتُه مُذْ يومَينِ)، و(ما رأيتُه مُنذُ يومَينِ)؛ لأنَّ اليومَ وقتٌ.

ولا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (مَا سِرْتُ مُذْ مَسْجِدٍ)؛ لأنَّه ليسَ وقتًا، وهي خاصَّةٌ بالوقتِ.

وتَصلُحُ (مُذ) و(مُنذُ) للمَعرفةِ والنَّكرةِ، فتقولُ: (ما رَأيتُه مُنذُ اليومِ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ يَومينِ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ سنةٍ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ شَهرٍ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ أُسبوعٍ).

قولُه: «وَبِـ(رُبّ) مُنكَّرًا»: يعني: واخصُصْ بـ(رُبَّ) مُنكَّرًا، فلا تَدْخُلُ على المعارفِ، فلا تَقولُ: (رُبَّ الرَّجلِ لَقيتُه)، ولا: (رُبَّ زيدٍ لَقِيتُه) إلَّا على تقديرِ: رُبَّ مُسَمًّى بهذا الاسمِ، فيُمكِنُ، أمَّا إذا أَرَدْتَ زيدًا الذي هو زيدُ بنُ فلانِ بنِ فلانٍ، فهذا لا يَصِحُّ.

وهل تَدْخُلُ على الضَّميرِ؟

الجواب: هي مُختصَّةٌ بالمُنكَّرِ، فلا تَدْخُلُ على الضَّميرِ؛ لأنَّ الضَّميرَ معرفةٌ، لكنَّها تأتي شُذُوذًا، كما سَيَذْكُرُه المؤلِّفُ -رحمهُ الله-.

قولُه: «وَالتاءُ لـ(الله) و(رَبّ)»: التَّاءُ لا تَدْخُلُ إلَّا على لفظِ الجلالةِ (الله)، أو على كلمة (رَبّ)، فتقولُ: (تَالله)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وقالَ: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل:٥٦]، وتقولُ: (تَرَبِّ الكعبةِ لا أقومُ)، و(تَرَبِّ الكعبةِ لأَفْعَلَنَّ كذا).

إِذَنْ: التَّاءُ مِن أَضْيَقِ ما يكونُ؛ لأَنَّها مُختَصَّةٌ بكَلِمَتَيْنِ فقط: الله، والرَّبِّ.

وقال في الشرح[1]: وسُمِعَ أيضًا: (تَالرَّحْمنِ)، اهـ، ولَعَلَّ هذا مَسموعٌ، ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- ما ذَكَرَ إلَّا هاتينِ الكلِمَتينِ فقط، فهو مَسموعٌ، والمسموعُ لا يُقَاسُ عليه.

* * *

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ١٢).

٣٦٨-وَمَا رَوَوْا مِـنْ نَحْـوِ: (رُبَّـهُ فَتَـى) نَـزْرٌ، كَـذَا (كَهَـا)، وَنَحْـوُهُ أَتَـى

الشَّـرحُ

قولُه: «وَمَا رَوَوْا»: أي: النُّحاةُ، أمَّا العَرَبُ فمَرْوِيٌّ عنهم.

وقولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ.

و«رَوَوْا»: صلةُ المَوْصولِ، والعائدُ محذوفٌ، تَقديرُه: وما رَوَوْهُ.

وقولُه: «نَزْرٌ»: أي: قَلِيلٌ، وهو خبرُ (مَا).

وقولُه: «رُبَّهُ فَتَى»: الذي خَرَجَ عنِ القاعدةِ في هذا المثالِ أنَّ (رُبَّ) دَخَلَتْ على الضَّميرِ، وهي لا تَدْخُلُ إلا على ظاهرٍ، ودَخَلَتْ على الضميرِ المعرفةِ، وهي مُخْتَصَّةٌ بالنَّكرةِ، فهنا خالفتِ القياسَ من وجهينِ:

الأَوَّل: أنَّه ضَمِيرٌ، وليسَ ظاهرًا.

الثَّاني: أنَّه معرفةٌ، وليس نَكِرةً.

ويُعرَبُ الضَّميرُ بعدَ (رُبَّ) على أنَّه مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ.

وهل هو مَعرفةٌ أو نكِرةٌ؟

الجواب: على حَسَبِ المُفسَّرِ به، فإن فَسَّرتَه بنكرةٍ فهو نَكِرةٌ، وإنْ فسَّرْتَهُ بمعرفةٍ فهو مَعرفةٌ، هذا أَرْجَحُ ما يُقالُ.

وقولُه: «كَذَا»: يعني: نَزْرٌ قولُ العرَبِ: (كَهَا)، فالكافُ حَرفُ جرٍّ، و(هَا) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جرٍّ، فهنا دَخَلَتِ الكافُ على ضميرٍ، وقد سَبَقَ

أنَّ الكافَ لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهرِ، ولكنَّه نزرٌ، كما قال ابنُ مالكٍ -رحمهُ اللهُ-.

وقولُه: «**وَنَحْوُهُ**»: أي: نحوُ (**كَهَا**)، مثل: (**كَهُ**)، (**كَهُنَّ**)، أي: ضَميرِ الغائبِ، وأما ضميرُ المخاطَبِ مثل: (**كَكَ**) فلا أَظُنُّه يُرْوَى، ولهذا قال: (**وَنَحْوُهُ**)، أي: من ضَمائرِ الغَيْبَةِ.

وقولُهم: (**كَها**)، يعني: بَدَلَ أنْ يقولَ: (**هذهِ كهذهِ**)، يقولُ: (**هذهِ كها**)، وكذلك بَدَلَ أنْ يقولَ: (**هذا كهذا**)، يقولُ: (**هذا كَهُ**).

القواعدُ من الأبياتِ السَّابقةِ:

القاعدةُ الأُولى: حروفُ الجرِّ هي الأدواتُ التي تَعْمَلُ الجرَّ، وهي عِشرونَ أداةً، تَشترِكُ جميعًا في عملِ الجرِّ، وتَخْتلِفُ في الاختصاصِ والمَعاني.

القاعدةُ الثَّانيةُ: أنَّ من حروفِ الجرِّ ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ، ومنها ما يَكونُ للظَّاهرِ والمُضمَرِ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ بشَيْءٍ مُعيَّنٍ.

فيَخْتَصُّ بالأسماءِ الظَّاهرةِ من هذه الأدواتِ العشرينَ سبعُ أداوتٍ، وهي: مُذْ، ومُنذُ، وحتَّى، والكافُ، والواوُ، ورُبَّ، والتَّاءُ، وهذا في البيتِ الثَّالثِ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: تَخْتصُّ (مُذْ) و(مُنذُ) بالوقتِ، فلا تَجُرُّ إلَّا ما دَلَّ على زَمَنٍ، وتَخْتَصُّ (رُبَّ) بالنَّكِراتِ، فلا تَجُرُّ الضَّمائرَ ولا المعارفَ، وتَخْتَصُّ التَّاءُ باسمينِ فقط، وهما: (اللهُ)، و(رَبّ)، وهذا في البيتِ الرَّابعِ.

القاعدةُ الرَّابعةُ: أنَّ ما رُوِيَ عن العربِ من دخولِ (رُبَّ) على الضَّميرِ، والكافِ على الضَّميرِ فهو نَزْرٌ قليلٌ خارجٌ عن القياسِ، وهذا في البيتِ الخامسِ.

٣٦٩- بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ   بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

الشَّرحُ

قولُه: «بَعِّضْ»: فعلُ أمرٍ.

وقولُه: «وَبَيِّنْ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«بَيِّنْ»: فعلُ أمرٍ أيضًا.

و«ابْتَدِئْ»: فعلُ أمرٍ.

وقولُه: «فِي الأَمْكِنَهْ»: مُتعلِّقٌ بـ(ابْتَدِئْ).

وقولُه: «بِـ(مِنْ)»: جارٌّ ومجرورٌ، وتَنَازَعَها (بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ)، فأيُّ الثَّلاثةِ أُعْمِلَ؟

الجواب: إذا أعمَلْنا الأوَّلَ أضْمَرنا فيما بعدَه كُلَّ ما يحتاجُه، فنَقولُ مثلًا: (بَعِّضْ وبَيِّنْ بها وابْتَدِئْ بها في الأمكنةِ بـ(مِن)، ولهذا قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا   تَنَازَعَاهُ، وَالتَزِمْ مَا التُزِمَا

ثمَّ قال:

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

وعلى هذا نَقولُ: المُعمَلُ في هذا البيتِ هو الأخيرُ، وهو قولُه (ابْتَدِئْ)؛ لأَنَّنا لو أَعْمَلْنا الأوَّلَ لوَجَبَ أنْ نُضْمِرَ في الثَّاني والثَّالثِ، وهنا لم نُضْمِرْ، فيكونُ الإعمالُ في الأخيرِ.

وهذه قاعدةٌ: إذا جاءتْ أفعالٌ تَطْلُبُ واحدًا مُتأخِّرًا، ولم تَجِدْ ضمائرَ فالعملُ للمتأخِّرِ؛ لأنَّه إذا كانَ العاملُ مُتأخِّرًا فما قبلَه لا يحتاجُ إلى ضميرٍ لغيرِ الرَّفعِ.

وسَبَقَ في بابِ التَّنازُعِ أنَّ هناك قَوْلًا للنَّحْويِّين -وهو الذي اخترناه، وهو الأسهلُ- وهو أنَّها كلَّها مُسلَّطةٌ على هذا، فتَعْمَلُ فيه كلُّها، فنَقولُ: (بـ(مِنْ)) مُتعلِّقٌ بـ(بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ).

وأمَّا قولُه: «**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**»: فإعرابُها وَاضِحٌ.

بَدَأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بمعاني هذه الحروفِ، فقالَ: (**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ**)، هذه ثلاثةُ معانٍ: التَّبعيضُ، والتَّبْيينُ، والابتداءُ، وقولُه: «**بـ(مِنْ)**»: هي حرفُ الجرِّ، يعني أنَّها تأتي:

١- **للتَّبعيضِ**، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:١٦٥]، أي: بعضُ النَّاس.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن:٢]، أي: بَعْضُكم كافر وبعضُكم مؤمنٌ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:١٠٥]، يعني: فبعضُهم شَقِيٌّ، وبعضُهم سعيدٌ.

٢- **للبيانِ**، مثل قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة:٦]، فإنَّ قولَه: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بيانٌ للكُفَّارِ، يعني: مِن هؤلاءِ، ومِن هؤلاءِ، وليست للتَّبعِيضِ؛ لأنَّ كُلَّ أهلِ الكتابِ كُفَّارٌ بعدَ بعثةِ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- أما قبلُ فنعَمْ، منهمُ المؤمنُ، ومنهمُ الكافرُ.

والغالبُ أنَّ (مِن) البَيَانِيَّةَ تأتي بيانًا لاسمٍ مَوصولٍ أو أداةِ شرطٍ أو استفهامٍ، أي: أنَّها تأتي بعدَ الأسماءِ المُبهَمةِ، فكلَّما أتتْ (مِن) بعدَ أسماءٍ مُبْهَمةٍ فهي للتَّبْيينِ، سواءٌ كان هذا الإبهامُ في الشَّرطِ، أو في الاستفهامِ، أو في المَوْصولِ.

٣- **للابتداءِ في الأماكنِ**، كقولِه تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء:١].

مثالٌ آخرُ: (هَاجَرَ النبيُّ -صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينةِ)، أي: ابتداءُ هجرتِه من مَكَّةَ إلى المدينةِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (سِرْتُ مِنَ البيتِ إلى المسجدِ، ورَجَعْتُ مِنَ المَسْجِدِ إلى البيتِ)، و(صَعِدْتُ السَّطحَ مِنْ أساسِه إلى رأسِه)، و(أعرِفُ النَّحْوَ من ألِفِه إلى يائِه).

وقال الله -عز وجل-: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾ [الشورى:٤٥]، فـ(مِن) هنا ابْتِدائيَّةٌ، **وقال بعضُهم**: (مِن) بمعنى الباءِ، أي: بطَرْفٍ.

وقولُه: «**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**»: يعني: قد تأتي أيضًا للابتداءِ في الزَّمانِ.

وقولُه: «**قَدْ**»: للتَّقْليلِ.

إِذَنْ: فالأكثرُ إذا كانت للابتداءِ أنْ تكونَ في الأمكنةِ، وقدْ تأتي لبَدْءِ الأزمنةِ، وهي في الحقيقةِ كثيرةٌ، لكنَّ نِسبتَها إلى الأمكنةِ قليلةٌ.

فإن قال قائلٌ: إذا كانت (مِن) لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ فهل يُذْكَر مَعَها نهايةُ الغايةِ؟

فالجواب: نعم، يُمكِن أنْ تُذكَرَ، فتَقولَ مَثَلًا: (**جَلَسْتُ عندَكَ مِن يَوْمِ الأَحَدِ إلى يوم الأرْبعاءِ**)، وأمَّا قولُ الله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، فيَحتمِلُ أنْ تكونَ ﴿مِنْ﴾ بمعنى (في)، لكنَّها مِن أوَّلِ يومٍ إلى الوقتِ الذي دَعْوَتَ فيه أحقُّ أنْ تقومَ فيه، وليس معنى ذلك أنَّ أساسَه على التَّقوى سينتهي، بل مِن أوَّلِ يومٍ إلى ما شاءَ اللهُ.

إِذَنْ: القاعدةُ: أنَّ (مِن) تأتي لثلاثةِ معانٍ: للتَّبْعيضِ، والتَّبْيينِ، والابتداءِ في الأمكنةِ والأزْمِنَةِ، وهي في الأمكنةِ أكثرُ منها في الأزمنةِ.

***

٣٧٠- وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ   نَكِرَةً، كَ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ)

الشَّرحُ

هذا المعنى الرَّابعُ لـ(مِنْ): أنْ تَكُونَ زائدةً، لكنَّها زائدةٌ لفظًا وإعرابًا، وزائدةٌ معنًى، أي: تَزِيد في اللَّفْظِ، وتَزِيدُ في المعنَى؛ لأنَّها تُعطِيهِ قُوَّةً، وهذا التَّعبيرُ غريبٌ؛ لأنَّ المعروفَ: (زائدةٌ لفظًا، لا زائدةٌ معنًى)، لكنَّ قصدَهم بـ(لا زائدةٌ معنًى) يعني: ليست خاليةً من المعنَى، بل لها معنًى، فليستْ زائدةً.

وقولُه: «وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ»: أي: أَتَى زائدًا في نفيٍ وشِبْهِه، والنَّفيُ مثلُ: (ما)، و(لا)، و(ليس)، وما أَشْبَهَها، وشِبْهُ النَّفيِ هو النَّهيُ، والاستفهامُ الذي بمعنَى النَّفْيِ.

وهنا إشكالٌ في كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- من جهةِ اللَّفظِ في قولِه (زِيدَ)، مع أنَّه قالَ: (وَقَدْ تَأْتِي)، و(تَأْتِي) مُؤنَّثةٌ، فكيفَ يَجْعَلُ (تَأْتِي) مُؤنَّثةً، ثم يَقولُ: (زِيدَ)، فيَجْعَلُه مُذكَّرًا؟

نقول: إذا اعْتَبَرْنا الأداةَ فهي مُؤنَّثةٌ، وعليهِ قولُه: «وَقَدْ تَأْتِي»: أي: وقد تأتي هذه الأداةُ، وإذا اعْتَبَرْنا اللَّفظَ فهي مُذكَّرةٌ، يعني: زِيدَ حَرفُ (مِن).

وقولُه: «فَجَرّ»: ولم يقُل: (فجَرَّت)، باعتبارِ أنَّه مُذكَّرٌ.

وقولُه: «جَرّ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ.

و«نَكِرَةً»: مفعولُ (جَرّ).

والقاعدةُ التي نَأخُذُها من البيتِ: تأتي (مِن) زائدةً بشَرْطَينِ:

الشَّرطُ الأولُ: أنْ يَسبِقَها نفيٌ أو شِبْهُه.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يكونَ مَدْخولُها نَكِرةً.

مثالُه: (مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ)، فـ(مِنْ) هذه زائدةٌ؛ لأنَّك لو قلتَ: (ما لِبَاغٍ مَفَرٌّ)، استقامَ الكلامُ، إِذَنْ: فـ(مِنْ) زائدةٌ.

وقولُه: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ»: (مَا) نافيةٌ، وهل هي عاملةٌ عملَ (ليس)؟

الجواب: لا، فهي مُلغاةٌ؛ لأنَّ خبَرَها مُتَقَدِّمٌ، ومن شَرْطِها أنْ يَتَقَدَّمَ الاسمُ، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَـعَ بَقَـا النَّفْـيِ وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ

وقولُه: «لِبَاغٍ»: جارٌّ ومجرورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ.

و«مِنْ»: زائدةٌ.

و«مَفَرّ»: مبتدأٌ مُؤخَّرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ مُقَدَّرةٌ، مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحَرَكَةِ حرفِ الجرِّ الزَّائِدِ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:١٩]، فـ(مِنْ) هنا زائدةٌ؛ لأنَّ الشَّرطَينِ تَـمَّا:

الأوَّل: أنْ يَتقدَّمَ النَّفيُ أو شِبْهُه، وهنا تَقدَّمَ النفيُ، وهو قولُه: (مَا جَاءَ).

الثَّاني: أنَّ مَدْخولَها نَكِرةٌ، وهو (بَشِيرٍ)، وعلى هذا فنقولُ: (جَاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(نَا) مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(مِنْ) حرفُ جرٍّ

صِلَةٌ، ولا نقولُ: زائدٌ لئلَّا يَظُنَّ أحدٌ أنَّ في القرآنِ كلماتٍ لَغْوًا، **وقولُه**: (بَشِيرٍ) فاعلُ (جَاءَ) مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِه، منعَ مِن ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثالُ الاستفهامِ: قال اللهُ تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨]، فـ(مِنْ) الزَّائدةُ هنا هي الثَّانيةُ؛ لأنَّ الثَّانيةَ داخلةٌ على نكرةٍ، أمَّا الأولى فعلى معرفةٍ، وسَبَقَ أنَّها لا تَدْخُلُ على المعارفِ إذا كانتْ زائدةً، و(مِن) الأولى بَيانيَّةٌ.

وقولُه: (هَلْ) للاستفهامِ، و(تُحِسُّ) فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ مُستتِرٌ تقديرُه: (أنت)، و(مِنْهُمْ) جارٌّ ومجرورٌ، و(مِن) الثَّانيةُ صِلةٌ، و(أَحَدٍ) مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثالُ النَّهْيِ: (**لا تَضرِبْ مِن أحدٍ مِنَ الطَّلَبةِ**)، والشَّاهدُ في قولِه: (مِن أَحَدٍ)، فنقولُ: (مِنْ) حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(أَحَدٍ) مفعولُ (تَضْرِب) مَنصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مسألةٌ: قال الله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح:٤]، وقال اللهُ تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الصف:١٢]، فهل نَحْمِلُ الآيةَ الأولى على الثَّانيةِ، ونَقولُ: (مِن) صِلَةٌ؟

الجواب: قال بعضُ النَّحويِّين: يجوزُ دخولُها زائدةً على معرفةٍ، واستدلَّ بهذه الآيةِ، فهو يُريدُ أنْ يَحْمِلَ هذه على هذه.

ونحن نقولُ: لا نُوافِقُك على هذا القولِ؛ لأنَّكَ إذا تَأَمَّلْتَ قولَه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وَجَدْتَ الخطابَ مُوَجَّهًا إلى هذه الأُمَّةِ من الله، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف:١٠-١٢]، وهذا من الله، إِذَنْ: فهو للعُمومِ، فكلُّ ذنوبِنا مَغفورةٌ بهذا الوعدِ من الله -سُبحانَه وتعالى-.

وإذا تأمَّلْتَ قولَه: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ وَجَدْتَهُ إمَّا من كلامِ الجِنِّ، ﴿يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف:٣١]، ولم يَجْزِموا بغُفْرَانِ الذُّنوبِ جميعًا؛ لأنَّهم يَرْجُون رجاءً.

ووَجَدْتَ أيضًا أنَّ قولَه: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح:٤] جاءَ في كلامِ نُوحٍ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في سورةِ نُوحٍ، وهذا إمَّا أن يُقالَ: إنَّ هذه الأمةَ فُضِّلتْ على قومِ نُوحٍ بمَغْفرةِ جَميعِ ذُنوبِها، أو يُقالَ أيضًا: إنَّ نُوحًا -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- قال لقومِه هذا لأجل أنْ يُرَجِّيَهم.

المُهِمُّ أنَّه لا يُمْكِنُ أنْ نَحْمِلَ هذه على هذه معَ اختلافِ المعنَى، فالصَّحيحُ إِذَنْ أنَّ (مِن) تُزادُ بشَرْطينِ كما قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

الأوَّلُ: أنْ تَقَعَ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِه.

والثَّاني: أنْ يَكُونَ مَدْخُولُها نَكِرةً.

وعلى هذا فـ(مِنْ) في الآيةِ للتَّبعيضِ.

***

٣٧١- لِلانْتِهَــا: (حَتَّــى، وَلَامٌ، وَإِلَى)، وَ(مِــنْ، وَبَــاءٌ) يُفْهِــمَانِ بَــدَلَا

الشــرحُ

تأتي هذه الثَّلاثُ: (حتَّى)، واللَّامُ، و(إلى) للانتهاءِ.

مثالُ (حتَّى): قولُه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥].

مثالٌ آخَرُ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ﴾ [البقرة:١٨٧]، فالبَصْريُّونَ يَقولونَ: (حَتَّى) حرفُ جرٍّ، والفعلُ منصوبٌ بـ(أَن) مُضْمَرةً بعدَ (حتَّى)، وعلى هذا فيَكونُ المعنى: (وَكُلوا وَاشْرَبوا حَتَّى تبيُّنِ)، فيُئَوَّلُ بمَصْدَرٍ، هذا رأيُ البَصْريِّينَ.

أمَّا الكُوفيُّونَ فيَرَوْنَ أنَّ (حتَّى) نفسَها تَنصِبُ الفعلَ، إنَّما هي على كلِّ حالٍ للانتهاءِ، حتَّى ولو قُلْنا: إنَّها مَدْخُولَةٌ على فعلٍ فهي للانتهاءِ.

مثالُ اللَّامِ: (سِرْتُ مِن عُنَيزةَ لِـمَكَّةَ)، أي: إلى مَكَّة، ومثلُ قولِه تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد:٢]، أي: إلى أجلٍ مُسمًّى، فاللَّامُ تأتي للغايةِ.

مثالُ (إلى) وهي الأصلُ: قال اللهُ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، فـ(إِلَى) هذه للانتهاءِ.

مسألةٌ: هل الغايةُ داخلةٌ أو غيرُ داخلةٍ؟

الجواب: هي غيرُ داخلةٍ إلَّا بقَرينةٍ، فلو قلتَ مثلًا: (سِرْتُ إلى الوَادِي)، فهل يعني أنَّك دَخَلْتَ فيه؟

الجواب: لا، لم تَدْخُلْ فيه، كذلك قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، هل يَدْخُلُ اللَّيلُ في الصِّيامِ؟

الجواب: لا، لا يَدْخُلُ، فابتداءُ الغايةِ ليسَ بداخلٍ، فإذا قلتَ مثلًا: (**لَكَ هذهِ الأرضُ مِن هنا إلى الجَبَلِ**)، لم يَدْخُلِ الجَبَلُ.

أمَّا إذا وُجِدَتْ قَرينةٌ فإنَّه يَدْخُلُ، ومنها قولُه تعالى: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦]، فإنَّ المِرْفقَ داخلٌ لفعلِ الرَّسول -صلى اللهُ عليه وسلَّم-[1] والقرينةُ هنا خارِجيَّةٌ.

قولُه: «**وَ(مِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا**»: يعني: أنَّهما يَأتيانِ للبَدَليَّةِ.

فـ(مِن) تأتي بمعنَى (**بَدَل**)، إِذَنْ فهي تأتي للتَّبعيضِ، وللبيانِ، وللابتداءِ، وتأتي زائدةً، وبمعنَى (**بَدَل**).

مثالُه: قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾ [الزخرف:٦٠]، يعني: بَدَلَكم ملائكةً في الأرضِ يَخْلُفُون.

مثالٌ آخَرُ: قال الله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، أي: بَدَلَ الآخرةِ، وليسَ المعنَى أنَّ الدُّنيا من الآخرةِ.

مثالٌ آخَرُ: (اقْتَنَعْتُ بالدِّرْهَمِ مِنَ الدِّينارِ)، أي: بَدَلَ الدِّينارِ.

وهل منه قولُ الشَّاعِرِ:

الـــمُسْتَغِيثُ بِعَمْـرٍو عِنْـدَ كُرْبَتِـهِ ... كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَـاءِ بِالنَّـارِ[2]

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، برقم (٢٤٦).

(٢) البيت من البسيط، وأول من تكلم به التِّكْلام الضبعي، انظر شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (ص:٣٧٠).

الجواب: لا.

أيضًا الباءُ تأتي بَدلِيَّةً، أي: بمعنَى (بَدَل)، مثلُ قولِك: (ما أُحِبُّ أنَّ لي بها حُمْرَ النَّعَم)، ومثلُ هذا قولُ كعبِ بنِ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «ما أُحِبُّ أنَّ لي بِهَا بَدْرًا»[١]، يعني: بدلًا عنها بَدْرًا، ومنه قولُ الشَّاعر[٢]:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً ... وَبِالإِسَاءَةِ أَهْلَ السُّوءِ إِحْسَانَا

وظاهرُ هذا أنَّه مَدْحٌ، لكنَّه ذَمٌّ، فهو يَقولُ: قومي ولو كانوا أهلَ حَسَبٍ وشرفٍ فهم لا يُحِبُّون الشَّرَّ ولو كان هَيِّنًا، وإذا ظَلَمَهم أَحَدٌ يُجازُونَ الظُّلْمَ بالمغفرَةِ، وإذا أساءَ إليهم يُجازُونَ الإساءةَ بالإحسانِ، لكنَّ الواقعَ أنَّ هذا لِرَدَاءَتِهم، فليسَ فيهم خَيْرٌ، ولهذا قالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا
لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ ... فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا

والشَّاهد قولُه: (فَلَيتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا)، أي: بَدَلَهم قومًا إذا رَكِبوا... إلخ.

فصارتِ الباءُ تأتي بمعنَى (بَدَل)، و(مِن) تأتي بمعنى (بَدَل).

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب وفود الأنصار، برقم (٣٨٨٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب، برقم (٢٧٦٩)، ولفظهما: «وما أُحب أن لي بها مَشْهَدَ بدر».
(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٦/ ٢٥٣)، وللعنبري في لسان العرب (ركب).

٣٧٢- وَالــلَّامُ لِلْمِلْــكِ وَشِــبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَــةٍ أَيْضًــا وَتَعْلِيــلٍ قُفِــي

٣٧٣- وَزِيــدَ، وَالظَّرْفِيَّــةَ اسْــتَبِنْ بِبَــا وَ(فِي)، وَقَــدْ يُبَيِّنَــانِ السَّــبَبَا

الشــرحُ

تُفيدُ اللَّامُ التَّمليكَ وشِبْهَه، أي: شِبْهَ التَّمليكِ، فالتَّمْليكُ أنْ يكونَ مَدخولُها مَالِكًا لِـمَا سَبقَها، أو إن شِئْتَ فقُل: أن تَقَعَ بينَ شَيْئَيْنِ الثَّاني منهما مالكٌ للأَوَّلِ.

مثالُه: **(الكِتابُ للطَّالبِ)**، فاللَّامُ هنا للمِلْكِ، أي: مِلْكٌ للطَّالبِ، فالثَّاني مالكٌ للأَوَّلِ، أي: أنَّ مَدْخولَهَا مَالكٌ لِـمَا قبلَها.

وقد يَتأَخَّرُ الذي قبلَها، مثل: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [المائدة:١٢٠]، فهنا تأَخَّرَ الأَوَّلُ عنها وعن الثَّاني، ولكنَّ الحُكْمَ لا يَتغيَّرُ، ومثلُه أيضًا: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة:٢٨٤]، يعني: مِلْكٌ لله.

مثالٌ آخَرُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة:٦٠]، فاللَّامُ هنا للمِلْكِ.

وأمَّا شِبْهُه فهو ما يُسَمَّى بالاختصاصِ، فتكونُ اللَّامُ أيضًا للاختصاصِ، وهو أنْ يَكُونَ مَدْخولُها مُخْتَصًّا بالأَوَّلِ، لا مَالكًا له.

مثالُه: **(السَّرْجُ للدَّابَّةِ)**، و**(الزِّمَامُ للجَمَلِ)**، و**(العَلَفُ للبَهيمةِ)**، فاللَّامُ للاختصاصِ؛ لأنَّها لا تَمْلِكُ، لكنَّها تَختصُّ به، فهذا معنى قولِه: **(وَشِبْهِهِ)**.

وقولُه: «وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا... قُفِي»: أي: وقُفِيَ في تَعْديةٍ، يعني أنَّ اللَّامَ تأتي للتَّعديةِ، والتَّعديةُ أنْ تَدْخُلَ على مفعولٍ عامِلُه ضعيفٌ لِيَتَعَدَّى إلى مفعولٍ، وذلك للتَّقْويةِ، مثلُ اسمِ الفاعلِ، فإنَّه إذا تأخَّرَ يَضْعُفُ عَمَلُه.

مثالُ ذلك: (أَنَا ضَارِبٌ لزيدٍ)، وأصلُها: (أنا ضَارِبٌ زيدًا)، وكذلك تقولُ: (أنا لزيدٍ ضاربٌ)، فاللَّامُ هنا لا تَصْلُحُ للمِلْكِ ولا لشِبْهِ المِلْكِ، لكنَّها للتَّعديةِ، فتُعدِّي العاملَ لضعفِه؛ لأنَّه لا يَتَعدَّى إلى المفعولِ بنفسِه؛ لأنَّه ضعيفٌ، فإذا كان ضعيفًا لتأَخُّرٍ أو غيرِه فإنَّها تأتي للتَّعديةِ.

كذلك أيضًا تأتي للتَّعليلِ كثيرًا.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

فإن قيلَ: إنَّ ﴿يَعْبُدُونِ﴾ فعلٌ، وليسَ اسمًا؟

قُلنا: إنَّه فِعْلٌ مُئَوَّلٌ بمصدرٍ، والتَّقديرُ: إلا لعِبادَتِي، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

مثالٌ آخَرُ: قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]، يعني: لأجلِكم، فاللامُ هنا للتَّعليلِ.

مثالٌ آخَرُ: (جِئْتُ لأَقْرَأَ)، أي: للقِراءةِ، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

وكذلك كلُّ أفعالِ اللهِ تعالى التي تَتَعدَّى باللَّامِ هي للتَّعليلِ، مثل: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ﴾ [الإسراء:١]، فاللَّامُ للتَّعليلِ.

وقولُه: «قُفِي»: أي: اتُّبِعَ.

القاعدةُ من هذا البيتِ: تأتي اللَّامُ للمِلْكِ، وشِبْهِه، وتأتي للتَّعليلِ، وسَبَقَ أنَّها تأتي للانتهاءِ (يعني: الغاية).

وقولُه: «وَزِيدَ»: يعني أنَّ اللَّامَ تأتي زائدةً، وهذه غيرُ لامِ التَّعديةِ، فمعنَى كونِها زائدةً أنَّه ليسَ لها معنًى إطلاقًا، لا تعديةً، و لا غيرَها.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف:٨]، فهذه زائدةٌ؛ لأنَّ المعنى: يُرِيدُونَ أن يُطْفِئُوا نورَ الله.

مثالٌ آخَرُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب:٣٣]، يعني: يُريدُ أنْ يُذْهِبَ.

وأمَّا المثالُ الذي ذَكَرَه في الشرح[1] -وهو قولُ الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣]- ففيه نَظَرٌ، ووجهُ النَّظَرِ أنَّ اللَّامَ في قولِه: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يَظْهَرُ أنَّها للتَّعديةِ، وأنَّ اللَّامَ دخلتْ على المفعولِ بسببِ تأخُّرِ العامِلِ، وإذا تأخَّرَ العاملُ فلا بُدَّ أنْ يضْعُفَ حتى ولو كانَ غيرَ اسمِ الفاعلِ، لكنَّ الشَّارحَ يَرَى أنَّ التَّقديرَ: إنْ كنتمُ الرُّؤْيا تَعْبُرُونَ، فعلى قولِه تكونُ اللَّامُ زائدةً؛ لأنَّ الفعلَ يُمْكِنُ أنْ يَتَسلَّطَ على مَدخولِها بنفسِه.

ومثَّلُوا للزائدةِ بما يَجْرِي كثيرًا في قولِهم: (لا أبا لك)، كما في قول الشَّاعرِ[2]:

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ... ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

قالوا: إنَّ اللَّامَ هنا زائدةٌ، والدَّليلُ على زيادتِها أنَّ (أبا) أُعْرِبت بالألِفِ،

---

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ٢١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سُلْمى، انظر تاج العروس (كلف).

ومنْ شرطِ إعرابِها بالألفِ أنْ تُضافَ، ولو قُلنا: إنَّ اللَّامَ غيرُ زائدةٍ لكانَ يَقولُ: **(لا أبًا لك)**، أي: **(لا أبَ لك)** بدونِ ألِفٍ، فلمَّا أُعْرِبت بالألِفِ دلَّ هذا على أنَّ اللَّامَ زائدةٌ، وأصلُها: **(لا أباك)**، وهذا أحدُ الوجوهِ في قولِه: **(لا أبًا لك)**، وهناك وَجْهٌ آخرُ، وهو أنَّه على لُغَةِ مَن يُلزِمُ الأسماءَ الخمسةَ الألفَ مُطلقًا، فلا يكونُ فيها شاهدٌ.

وهل يَصِحُّ التمثيلُ بقولِ الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾ [الانفطار:١٠]؟

الجواب: لا، لأنَّ اللَّامَ للتَّوكيدِ، وليستْ حَرْفَ جرٍّ.

قولُه: «**والظَّرْفِيَّةَ**»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: **(اسْتَبِنْ)**، يعني: اسْتَظْهِرْ، يعني أنَّ **(الباء، وفي)** تأتيانِ للظَّرفيَّةِ.

أمَّا الباءُ فمِثالُها قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، يعني: وفي اللَّيلِ، وهي كثيرةٌ في الكلامِ العَرَبِيِّ والعُرْفِيِّ، فتقولُ مَثَلًا: **(سَكَنْتُ بِعُنَيْزَةَ)**، و**(سَكَنْتُ بِبُرَيْدَةَ)**، و**(سَكَنْتُ بالبدائعِ)**، و**(سَكَنْتُ بِمَكَّةَ)**، و**(سَكَنْتُ بالرِّياضِ)**، و**(سَكَنْتُ بسُلْطَانَةَ)**، يعني: في سُلْطَانَةَ، فالباءُ في كلِّ هذه الأمثالِ للظَّرفيَّةِ، فهي تأتي للظَّرفيَّةِ كثيرًا.

كذلك (في) للظَّرفيَّةِ كثيرةٌ جدًّا، مثلُ: (دَخَلْتُ في المسجدِ)، (سَكَنْتُ في البلدِ الفُلانيِّ).

وهي في القرآنِ أيضًا كثيرةٌ، مثلُ قولِ الله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات:٢٠]، ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات:٢٢]، ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار:١٣]، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٠٧].

فإن قال قائلٌ: وهلِ المرادُ بالظَّرفيَّةِ في (الباءِ، وفي) الظَّرفيَّةُ الزَّمانيَّةُ أو المكانيَّةُ؟

فالجواب: الزَّمانيَّةُ، والمكانيَّةُ، لكنْ أيُّهما أكثرُ في الظَّرفيَّةِ: الباءُ أو في؟

الجواب: الأكثرُ (في).

وقولُه: «**وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا**»: الفاعلُ في (يُبَيِّنَانِ) الباءُ و(في)، يعني أنَّهما قد تأتيانِ للسَّببيَّةِ بأنْ يَدْخُلَا على السَّببِ.

***

٣٧٤- بِالبَـا اسْـتَعِنْ، وَعَـدِّ، عَـوِّضْ، أَلْصِـقِ،

وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِـقِ

الشَّـــرحُ

قولُه: «بِالبَا اسْتَعِنْ»: معناهُ أنَّ الباءَ تأتي للاستعانةِ، والاستعانةُ طَلَبُ العَوْنِ، أي: أنَّ الباءَ تَدْخُلُ على ما تُطْلَبُ الإعانةُ منه، مثلُ: (أَسْتَعِينُ بالله)، فالباءُ هنا للاستعانةِ، أي: أنَّهُ -سُبحانه وتعالى- يُطْلَبُ العونُ منه، فإذا دَخَلَتْ على ما يُطْلَبُ العونُ منه فهي للاستعانةِ.

وقولُه: «وَعَدِّ»: يعني أنَّها تأتي لتعديةِ الفعلِ اللَّازِمِ.

مثالُ ذَلِكَ: قولُه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة:١٧]، فـ(ذَهَبَ) فعلٌ لازمٌ، يُقالُ: (ذَهَبَ الرَّجلُ)، وما أَشْبَهَ ذلك، فهو فِعلٌ لازمٌ لا يَتعدَّى، و(أَذْهَبَ) فعلٌ مُتعدٍّ، تقولُ: (أَذْهَبْتُ زيدًا)، و(أَذْهَبْتُ المالَ)، وما أَشْبَهَه.

فإذا أَرَدْنا أنْ يَتعدَّى (ذَهَبَ) إلى مفعولٍ، فإمَّا أنْ نُدْخِلَ عليه الهمزةَ، أو نأتيَ بالباءِ، وهنا قال اللهُ تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة:١٧]، فأَتَى بالباءِ ليَتعدَّى الفعلُ إليها؛ لأنَّ الفعلَ كان لازِمًا.

كذلك لو قيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَذْهَبَ اللهُ نورَهم) صَحَّ.

إِذَنْ: صارتِ الباءُ لتعديةِ الفعلِ اللَّازِمِ إلى مَفعولِه.

وقولُه: «عَوِّضْ»: معناهُ أنَّ الباءَ تأتي للتَّعويضِ بأنْ يكونَ مَدْخولُها عِوضًا

عن غيرِه، وهذا كثيرٌ جدًّا، فكلُّ باءٍ تَدْخُلُ في البيعِ والشِّراءِ تكونُ للتَّعويضِ.

مثالُ ذلك: (**اشْتَرَيْتُ كِتابًا بِدِرْهَمٍ**)، فالباءُ هنا للتَّعويضِ.

مسألةٌ: هل مَدْخولُها هو العِوَضُ، أو ما سَبَقَ هو العِوَضُ؟

الجواب: الحقيقةُ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما عِوَضٌ عن الثَّاني، لكنَّها دائمًا تَدْخُلُ على الثَّمنِ، ولهذا **قال الفقهاءُ**: يَتميَّزُ ثَمَنٌ عن مُثَمَّنٍ بالباءِ، فما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمنُ، فإذا قلتَ: (**بِعْتُ الثَّوبَ بدرهمٍ**)، فالثَّمنُ هو درهمٌ، وإذا قلتَ: (**بِعْتُ الدِّرْهَمَ بثوبٍ**)، فالثَّمنُ هو الثَّوبُ.

إِذَنْ: ما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمنُ.

وقولُه: «**أَلْصِقِ**»: من الإِلْصاقِ، وهو مُباشرةُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وقد يُرادُ بالإلصاقِ مُجاورةُ الشَّيءِ للشَّيءِ.

مثالُ الإلصاقِ المباشِرِ: (**مَسَحْتُ رأسِي بيَدِي**)، و(**أَمْسَكْتُ ثَوْبِي بيَدِي**)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:٦].

مثالُ الإلصاقِ غيرِ المباشِرِ: (**مَرَرْتُ بزيدٍ**)، ولهذا تَمُرُّ مِن عنده ولو كان بينَك وبينَه شِبرٌ أو ذِراعٌ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وعلى هذا يكونُ الإلصاقُ: إمَّا مُباشَرةً، وإمَّا مُجاوَرةً.

وقدْ زَعَمَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ أنَّ جميعَ معاني الباءِ تَعودُ إلى الإلصاقِ، ولكنَّ الحقيقةَ أنَّنا لو سَلَكْنا هذا المَسْلَكَ لوَجَدْنا أنَّها لا تَكونُ للإلصاقِ في بعضِ المواضعِ إلَّا بتكلُّفٍ شديدٍ، ولا حاجةَ إلى هذا التَّكلُّفِ، فالأَوْلى أنْ نقولَ كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ الإلصاقَ من بعضِ معانيها، وليس كُلَّ المعاني.

وقولُه: «وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ»: يعني أنَّها تأتي بمعنى (مَعَ)، وتأتي بمعنى (مِن)، وتأتي بمعنى (عن).

فتأتي بمعنى (مع) كما لو قلتَ: (**بِعْتُكَ الفَرَسَ بلِجَامِه**)، أي: معَ لجَامِه، ومثل: (**بِعْتُكَ السَّيَّارةَ بشِرَاعِها**)، أي: معَ شِرَاعِها، ومثل: (**بِعْتُكَ السَّيَّارةَ بمَفَاتِيحِها**)، أي: معَ المَفاتيحِ.

وتأتي أيضًا بمعنى (مِن)، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان:٦]، قالوا: معنى (**يَشْرَبُ بِهَا**) أي: **يَشْرَبُ مِنْها**؛ لأنَّ العينَ يُشرَبُ منها لا بِها، فتكونُ هنا بمعنى (مِن)، والصَّحيحُ في هذه الآيةِ أنَّ الباءَ للسَّببيَّةِ، لا بمعنى (مِن)، وأنَّ (**يَشْرَبُ**) مُضَمَّنَةٌ معنى (**يَرْوَى**)، فمعنى (**يَشْرَبُ بِهَا**) أي: يَرْوَى بها عِبادُ الله.

والأصحُّ أيضًا أنْ يُضَمَّنَ الفعلُ، لا أنْ يُجْعَلَ الحرفُ بمعنَى حرفٍ آخَرَ، وتَضْمِينُ الفعلِ يَستلزِمُ معنى أصلِ الفعلِ وزيادةً، فقولُك: (**يَشْرَبُ بها**)، إذا قلنا: إنَّ (**يَشْرَب**) مُضَمَّنٌ معنى (**يَرْوَى**) تَضمَّنَ الشُّرْبَ والرِّيَّ.

كذلك تأتي الباءُ بمعنى (عَن)، مثالُه: (**سَأَلْتُك بعِلْمِكَ**)، يعني: عَنْ عِلْمِك.

وهل منها (**رَضِيتُ باللهِ ربًّا**)، أي: رَضِيتُ عنِ الله ربًّا؟

الجواب: لا.

مِثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج:١]، أي: عن عذابٍ واقعٍ، وقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ الباءَ هنا على بابِها، وأنَّ المعنى: (**سَأَلَ سَائِلٌ**)، وأُجِيبَ (**بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ**)، وأنَّ السُّؤَالَ هنا ضُمِّنَ معنى الجوابِ،

فيَكونُ هذا أَبْلَغَ؛ لأَنَّه لو كانَ المعنى: (**سَأَلَ سائلٌ عنْ عذابٍ واقعٍ، للكَافِرِينَ ليسَ له دافعٌ، منَ اللهِ ذي المَعارِجِ**) صارتْ كلُّ الآياتِ التي بعدَها داخلةً في ضِمْنِ السُّؤالِ، والواقعُ أنَّ الآياتِ تُجِيبُ عن هذا السُّؤَالِ.

إِذَنْ: صارت المعاني للباءِ تسعةٌ: الظَّرفيَّةُ، والسَّببيَّةُ، والاستعانةُ، والتَّعديةُ، والتَّعويضُ، والإلصاقُ، ومثل (**مَع**)، و(**مِن**)، و(**عن**).

وهل مِن معاني الباءِ المصاحبةُ؟

الجواب: قال بعضُ العُلماءِ: لا تَخرُجُ المُصاحَبَةُ عنِ المُلاصَقةِ؛ لأنَّ الصَّاحِبَ إمَّا أنْ يكونَ قريبًا منكَ، أو مُباشِرًا لكَ، وعلى هذا فلا تَخْرُجُ عن الإلصاقِ، ولكنَّه إمَّا أنْ يكونَ حِسِّيًّا، أو مَعنويًّا، فالباءُ في قولِكَ: (**سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِك**) للإلصاقِ، **وقيلَ**: إنَّ الباءَ للاستعانةِ، أي: سَبَّحْتُكَ بحَمْدِكَ.

فعلى المعنى الأوَّلِ تكونُ الجملةُ جامِعةً بينَ التَّنْزيهِ والثَّناءِ، (أي: تَسْبيحٌ، ثم حَمْدٌ)، وعلى المعنى الثَّاني (**أنَّ الباءَ للاستعانةِ**) تكونُ الجملةُ هنا مُشتَمِلةً على التَّسبيحِ، لكنَّه بمَعونتِك التي تُحْمَدُ عليها، وعلى هذا فكَوْنُها للمصاحَبةِ أَوْلَى، لكنَّ بعضَهم لم يَعُدَّها؛ لأنَّ المصاحبةَ داخلةٌ في الإلصاقِ.

* * *

٣٧٥- عَلَى لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)، بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

الشـــرحُ

«على»: مُبْتَدأٌ.

و«للاستعلا»: خَبَرُه، وقُصِر (للاستعلا) للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ.

فإن قلتَ: كيف قلتَ: إنَّ (على) مبتدأٌ وهي حرفٌ، والمبتدأُ لا يكونُ إلَّا اسمًا؟

قلتُ: إذا أُرِيدَ بالحرفِ لفظُهُ صَحَّ أنْ يكونَ مبتدأً، وأنْ يَقَعَ عليه عَمَلُ العاملِ؛ لأَنَّه حينَئِذٍ يكونُ المعنى: هذا اللَّفظُ للاستعلاءِ، بخلاف ما إذا قلتَ: (الماءُ على السَّطحِ)، فلا تقولُ: (على) مبتدأٌ.

وقولُه: «عَلَى لِلاسْتِعْلَا»: أي: لِاستعلاءِ شيءٍ على شيءٍ، وهذا واضحٌ جدًّا، ولهذا فـ(على) نفسُها فيها حروفُ العُلُوِّ، فيها العينُ، واللَّامُ، والألفُ.

مثالُ ذلكَ: قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فـ(عَلَى) هنا للعُلُوِّ.

مثالٌ آخَرُ: (الماءُ على السَّطحِ)، و(السَّماءُ على الأرضِ).

مسألةٌ: هذا العُلُوُّ هل تَلْزَمُهُ المُباشَرةُ، أو لا تَلْزَمُه؟

الجواب: لا تَلْزَمُ، فقد تَكونُ مُباشَرة، وقد تكونُ غيرَ مُباشَرة، ثم العلوُّ قد يكونُ حِسِّيًّا، وقد يكونُ مَعنوِيًّا، فتقولُ مَثَلًا: (مَن على هؤلاء الجماعةِ؟)، يعني:

مَن هو الوَالي عليهم؟ وهذا العُلُوُّ مَعنويٌّ، وتقولُ: (رَكِبتُ على البهيمةِ، أو على السَّيَّارةِ)، وهذا عُلُـوٌّ مُباشِرٌ.

وقولُه: «وَمَعْنَى (فِي)»: معطوفٌ على قولِه: (لِلاسْتِعْلَا)، يعني: ولمعنى (فِي)، يعني: وتأتي (على) بمعنى (في).

مثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص:١٥]، فقولُه: (عَلَى حِينِ) قالوا: بمعنى في حينِ غفلةٍ مِنْ أهلِها.

وقولُه: «وَ(عَنْ)»: يعني أنَّ (على) تأتي بمعنى (عَن)، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ[1]:

إِذَا رَضِيَتْ عَـلَيَّ بَنُـو قُشَـيْرٍ ... لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا

والمعنى: إذا رَضِيَتْ عَنِّي بنو قُشَيرٍ؛ لأنَّ (رضي) لا تَتَعدَّى إلَّا بـ(عن)، فعليهِ تأتي (على) بمعنى (عن).

إِذَنْ: معاني (على) ثلاثةٌ: الاستعلاءُ، وبمعنى (في)، وبمعنى (عن)، وهنا انتهينا من (على).

وقولُه: «بِـ(عَنْ)»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَنَى).

وقولُه: «تَجَاوُزًا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(عَنَى).

وقولُه: «عَنَى»: فعلٌ ماضٍ.

و«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ فاعلٌ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي كما في أدب الكاتب (ص:٥٠٧)، ولسان العرب (رضى)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٣٧).

وقولُه: «قَدْ فَطَنْ»: الجملةُ الفِعْليَّةُ صِلةُ الموصولِ لا محَلَّ لها مِنَ الإعرابِ، يعني: عَنَى الذي قدْ فَطَن، وتَرْتِيبُ البيتِ: عَنَى مَن قدْ فَطَنَ تجاوزًا بـ(عَنْ).

وقولُه: «عَنَى»: أي: قَصَدَ وأرادَ.

وهذا الشَّطْرُ وهو قوله: (بـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ)، يَتكَلَّمُ عنْ (عَن)، يعني: أنَّ (عَن) مِن مَعَانِيها الُمجاوَزَةُ، والُمجاوَزةُ معناها مُرورُ شيءٍ بشيءٍ وانفصالُه عنه.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف:٨٢]، ويَقولونَ: (رَمِيتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ)، يعني: مُجاوِزًا القوسَ.

***

٣٧٦-وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

الشــرحُ

قولُه: «وَقَدْ تَجِي»: أي: (عَن)؛ لأنَّها أَقْرَبُ مَذْكورٍ.

«مَوْضِعَ (بَعْدٍ)»: يعني: قد تأتي بمعنى (بَعْد)، فتكونُ للتَّرتيبِ، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، أي: طَبَقًا بعدَ طَبَقٍ.

لكن: أَلَا يُمْكِنُ أنْ نَقولَ: إنَّ هذا المعنَى يَرْجِعُ إلى المُجاوزةِ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ المعنى أنَّكم تَنْتَقِلونَ من حالٍ إلى حالٍ، فتُجاوِزونَ الحالَ الأُولى، وتَنْتقِلونَ إلى الحالِ الثَّانيةِ، ولهذا فالأصلُ في (عَن) أنَّها تأتي للمُجاوزةِ، لكنْ في بعضِ الأحيانِ تكونُ واضحةً، وفي بعضِ الأحيانِ تَحتاجُ إلى تأمُّلٍ، ولكنْ معَ ذلك هم يَقولونَ: إنَّها في: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، أي: بعدَه، والحقيقةُ أنَّ ما بعدَ الشَّيءِ فإنَّه مُجاوِزٌ للشَّيءِ.

وقولُه: «وَ(عَلَى)»: يعني: تأتي (عَنْ) بمعنى (عَلَى)، ومثَّلوا له بقولِ الشَّاعرِ(١):

لَاهِ ابْنَ عَمِّكَ لَا أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّـي وَلَا أَنْـتَ دَيَّـانِي فَتَخْـزُونِي

يعني: لا جُعِلْتَ فاضلًا عَلَيَّ، ويَجوزُ: (لَا أَفْضَلْتَ)، أي: لا زِدتَ عَلَيَّ.

والشَّاهدُ قولُه: (عَنِّي)، فهي بمعنى (على).

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني كما في لسان العرب (فضل)، وخزانة الأدب (٧/ ١٨٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٤).

وقولُه: «كَـمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا»: يعني: كما أنَّ (على) تأتي بمعنى (عن).

فإذا قال قائلٌ: أليسَ هذا تكرارًا من ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لأنَّه قال: «(عَلَى) لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)»، وهذا الشَّطْرُ الثَّاني شطرٌ كاملٌ يُفِيدُ أنَّ (عَلَى) تأتي بمعنى (عَن)؟

الجواب: هو من حيثُ المعنى تَكْرارٌ، ولا شَكَّ في هذا، لكنَّه تَكْرارٌ لفائدةٍ، وفائدتُه أنَّ هذينِ الحَرْفينِ -وهما (عن) و(على)- يَتناوَبَانِ، فكلُّ واحدٍ مِنْهما يَنوبُ عن الثَّاني، فكَمَا أنَّ (على) تأتي بمعنى (عن) وتَحُلُّ محَلَّها أقامتْ (عن) الحُجَّةَ عليها، وقالت: لماذا تَأْتِينَ محَلِّي؟! لا بُدَّ أنْ آتِيَ محَلَّكِ أيضًا، فصارا يَتَناوَبَانِ، فهذه تأتي في محَلِّ هذه، وهذه تأتي في محَلِّ هذه، لكنْ كلُّ واحدةٍ لها معنًى، فكأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في الشَّطرِ الأخيرِ يَقولُ: إنَّ هذا من بابِ تَناوُبِ الحروفِ، فكَمَا تأتي هذه في مَوضعِ هذه، فهذه أيضًا تأتي في مَوْضِعِها، وهذه فائدةُ قولِه: (كَـمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا).

***

٣٧٧- شَـبِّهْ بِكَـافٍ، وَبِهَـا التَّعْلِيـلُ قَـدْ يُعْنَـى، وَزَائِـدًا لِتَوْكِيـدٍ وَرَدْ

الشــرحُ

قولُه: «شَبِّهْ بِكَافٍ»: يعني ائتِ بها للتَّشبيهِ.

مثالُه: (زيدٌ كالبدرِ)، و(زيدٌ كالبحرِ)، أي: كالبدرِ في الجمالِ، وكالبحرِ في الكرمِ أو في العلمِ.

وأمثلتُها كثيرةٌ في القرآنِ وفي غيرِه، قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾ [النور:٤٠]، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٩]، ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧].

وقولُه: «وَبِها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى»: (بِهَا) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يُعْنَى).

وقولُه: «التَّعْلِيلُ»: مبتدأٌ، وجملةُ (قَدْ يُعْنَى) خبرُه.

و«يُعْنَى»: أي: يُقْصَدُ، يعني: وقد يُقصَدُ بها التَّعليلُ، فتأتي الكافُ للتَّعليلِ.

و«قَدْ»: هنا تُفِيدُ التَّقليلَ، وهو كذلك بالنِّسبةِ للتَّشبيهِ، أي: أنَّ معنَى التَّعليلِ في الكافِ قليلٌ بالنِّسبةِ لمعنى التَّشبيهِ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، فليسَ المرادُ تَشْبِيهَ الذِّكْرِ بالهدايةِ، بل المرادُ تَعْلِيلُ الأمرِ بالذِّكرِ بالهدايةِ، أي: واذْكُرُوه لهدايتِه إِيَّاكم، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ، فكذلكَ الكافُ هنا للتعليلِ.

ومِثلُها على القولِ الصَّحيحِ: «اللَّهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ كما

صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ»(١)، يعني: لأنَّك صلَّيتَ على هؤلاءِ، وأنتَ صَاحِبُ الكَرمِ أوَّلًا وآخِرًا، فصَلِّ على هذا.

وبهذا المعنى يَزُولُ الإشكالُ الذي أَوْرَدَهُ كثيرٌ منْ أهلِ العِلْمِ على هذا الحديث، وقال: المعروفُ أنَّ المُشَبَّهَ به أَقْوَى من المُشَبَّهِ، ومَعْلومٌ أنَّ الرسولَ ﷺ أفضلُ من هؤلاءِ، فكيفَ يُشَبَّهُ الأفضلُ بالمفضولِ؟

وكلٌّ أجابَ بجوابٍ، ولكن إذا قُلْنا: إنَّ الكافَ هنا للتَّعليلِ، وإنَّ ذِكْرَها من بابِ التوسُّلِ بنِعَمِ الله السَّابقةِ على نِعَمِه اللَّاحِقةِ، إذا قُلْنا بهذا، فإنه يَزُولُ الإشكالُ نهائيًّا.

وقولُه: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ»: يعني: وَوَرَدَ زائدًا، ولَمَّا كانَ يَخْشَى أن يُقالَ: لا فائدةَ له قال: (لِتَوْكِيدٍ).

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلْها فيما سَبَقَ لَـمَّا ذَكَرَ الحروفَ التي تأتي زائدةً؟

قُلنا: لأنَّه يُشِيرُ إلى آيةٍ من القرآنِ اشْتَهَرَتْ بينَ النَّاسِ، وهي قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فلهذا نَصَّ على أنَّها للتَّوكيدِ؛ لأنَّها -أي: الآيةَ- تَدُلُّ على امتناعِ مُشابهةِ المَخْلوقِينَ للخالقِ، وتَأَكُّدِ ذَلك، ومن أجلِ هذا اخْتَلَفَتْ أقوالُ النَّاسِ فيها: كيفَ يُخَرِّجُونَها؟

فقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائدةٌ، وهذا هو الذي مَشَى عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- وهو المشهورُ، وعلى هذا فيَكونُ تقديرُ الكلامِ: ليس مِثْلَه شيءٌ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، برقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ، برقم (٤٠٦)، واللفظ للبخاري.

يعني: ليسَ شيءٌ يُماثِلُ اللهَ، وهذا مَعْنًى واضحٌ وسهلٌ، وتكونُ الكافُ للتَّوكيدِ، كأنَّ المِثْلَ نُفِيَ مرَّتينِ؛ لأنَّ (الكاف) للتَّشبيهِ، و(مِثْل) للتَّمثيلِ، فكأنَّه نُفِيَ مرَّتَيْنِ، أو كأنَّهُ نُفِيَ المُماثلُ والمُشابهُ معًا، وفَرْقٌ بينَ التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، فالتَّمثيلُ هو المُطابَقةُ من كلِّ وَجْهٍ، والتَّشبيهُ هو المُقَارَبةُ، (أي: المماثلةُ في أكثرِ الصِّفاتِ)، ولهذا إذا قلتَ: (فُلانٌ شَبيهٌ بفلانٍ)، يعني أنَّه مُقارِبٌ في أكثرِ الصِّفاتِ، لكن إذا قلتَ: (فُلانٌ مِثْلُ فُلانٍ)، فهو مُطابِقٌ.

القولُ الثَّاني: أنَّ الزائدَ كلمةُ (مِثْل)، يعني: ليسَ كهو شيءٌ، وهذا خلافُ الأَوْلى؛ لأنَّ زيادةَ الحروفِ أَهْونُ من زيادةِ الأسماءِ.

القولُ الثَّالثُ: أنَّ (مِثْل) بمعنى صِفَة، أي: ليسَ كصِفَتِه شيءٌ من الصِّفاتِ.

القولُ الرَّابعُ: أنَّ (مثل) بمعنَى ذات، أي: ليسَ كذَاتِه شيءٌ.

وهذان القولانِ الأخيرانِ إنَّما لجَأَ إليهما القائلُ فِرارًا منْ إثباتِ الزِّيادةِ، وإلَّا فهُما بَعيدانِ من ظَاهِرِ اللَّفظِ، لكنَّه قال: بَدَلَ أنْ أقولَ: الكافُ زائدةٌ، أو (مثل) زائدةٌ، أقولُ: ليسَ كذاتِه شيءٌ، أو ليسَ كصِفَتِه شيءٌ.

ولكنَّا نَقولُ: ما دامتِ اللُّغةُ العَرَبِيَّةُ فيها مثلُ هذا الأسلوبِ، فتُزادُ الكافُ تَأْكِيدًا فلا مانعَ، واللهُ تعالى نزَّلَ القُرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مُبِينٍ، والعربُ إذا قالوا: (ليسَ كمِثْلِ فُلانٍ)، فمعناهُ أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يكونَ أَحَدٌ يُماثِلُهُ أو يُقارِبُهُ، وأَنْشَدُوا على ذلكَ[1]:

---

(١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لأوس بن حجر، انظر البحر المحيط (٩/ ٤٦٩)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص:١٣).

لَـيْسَ كَمِثْـلِ الفَتَـى زُهَـيْرٍ خَلْـقٌ يُوازِيـهِ فِي الْفَضَـائِلِ

أي: ليسَ مثلَ الفتى زهيرٍ.

والخلاصةُ: أنَّ الكافَ تأتي زائدةً، لكن للتَّوكيدِ، وأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- إنَّما قال: (لِتَوْكِيدٍ) في هذه المسألةِ، ولم يَقُلْها فيما سَبَقَ؛ لأنَّه اشْتَهَرَ فيها هذا المثالُ الذي يَتَعلَّقُ بصفاتِ الله -تبارك وتعالى-.

❊ ❊ ❊

٣٧٨-وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَـيْهِمَا (مِـنْ) دَخَـلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «اسْتُعْمِلَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمَجهولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ يَعودُ على (الكافِ).

و«اسْمًا»: حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (اسْتُعْمِلَ).

وقولُه: «وَكَذَا عَنْ»: مبتدأٌ وخبرٌ.

و«عَلَى»: معطوفٌ عليه.

وقولُه: «مِنْ أَجْلِ ذَا»: متعلِّقٌ بقولِه: (دَخَلَا).

وقولُه: «مِنْ»: مبتدأٌ.

و«دَخَلَا»: الجملةُ خبرٌ.

و«عَلَيْهِمَا»: مُتعلِّقٌ بـ(دَخَلَا).

وقولُه: «وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا»: أي: اسْتُعْمِلَتِ الكافُ اسمًا في اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُه: (ما رَأَيْتُ كاليومِ قطُّ)، أي: ما رأيتُ مثلَ اليومِ قطُّ، وهل هذا قِياسيٌّ أو سَماعيٌّ؟

نقولُ: الظَّاهرُ أنَّه قِياسيٌّ، وأنَّ كُلَّ شيءٍ تَدْخُلُ عليه الكافُ يَصِحُّ أنْ تكونَ بمعنَى (مثل) إلَّا إذا وُجِدَ مَانِعٌ، حتَّى في: (زيدٌ كالبحرِ) يَصِحُّ أن نَجْعَلَها اسمًا،

ونقولُ: (**زيدٌ**) مبتدأٌ، و(**كالبحر**): الكافُ اسمٌ بمعنى (**مِثْل**)، وحينَئِذٍ تكونُ مَبنِيَّةً على الفتحِ في محَلِّ جملتِها حَسَبِ الحالِ: (**رفع، أو نصب، أو جر**)، وهي مضافَةٌ إلى (**البحر**)، و(**البَحْرِ**) مُضافٌ إليهِ.

أمَّا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في قولِه: (**وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا**) فإنَّ ذلك سَماعِيٌّ، يعني أنَّه اسْتُعمِلَ، ولكنْ لا تَستَعْمِلْهُ أنت، فيَقْتَضِي أنْ يكونَ ذلك سَماعِيًّا.

وقولُه: «وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)»: يعني: واستُعملَ كذلك (**عن**) اسمًا، وكذلك (**على**) استُعمِلَ اسمًا.

وقولُه: «مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا»: يعني: من أجلِ كونِ (عن) و(على) اسمَيْن صَحَّ دخولُ (مِن) عليهما.

وهنا الشَّارحُ خَالفَ الماتِنَ، فإنَّ الشَّارحَ يَقولُ: ما يكونانِ اسمًا إلا إذا دَخَلَ عليهما (مِن)، وليسَ كذلك، فإنَّ ظاهرَ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- هو الحقُّ، وهو أنَّهما يُستعملانِ اسمًا مُطلَقًا، سواءٌ دَخَلَ عليها (مِن) أم لا، وأنَّ الدَّليلَ على أنَّهما يُستعمَلانِ اسمًا هو دخولُ (مِن)، وما في المتنِ أَوْلَى، ولهذا قال المُحَشُّونَ: إنَّ كلامَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أَحْسَنُ، لأنَّه يَدُلُّ على أنَّها تُستعمَلُ اسمًا مُطلَقًا، واسْتَدَلَّ بدُخولِ (مِن) على هذا بخلافِ كلامِ الشَّارِحِ، وأيضًا فالإنسانُ غيرُ مُحِيطٍ بكلامِ العربِ، فقدْ يَأْتِيكَ من كلامِ العربِ ما يَدُلُّ على هذا.

مثالُ (عن): (**مَرَرْتُ مِن عَنْ يَمينِه**)، فدخَلَ عليها (**مِن**)، وحروفُ الجرِّ لا تَدْخُلُ إلا على اسمٍ، فتكون (**عن**) بمعنى جانبٍ، أي: من جانبِ يَمينِه.

وتقولُ: (مَرَرْتُ مِن عَن شمالِه)، أي: من جانبِ شِمالِه.

ونُعْرِبُ: (مِن عَن يَمينِه) فنَقولُ: (مِن) حرفُ جرٍّ، و(عَن) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ جرٍّ بـ(من)، وهو مضافٌ، و(يَمِينِ) مضافٌ إليه، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، فتكونُ (عَن) اسمًا خالصًا.

مثالُ (على): (نَظَرْتُ إليه مِن عَلَى السَّطْحِ)، ويكونُ معناها: فوق، وأمَّا إعرابُها فنقولُ: (مِن) حرفُ جرٍّ، و(على) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، في محَلِّ جرٍّ بـ(مِن)، وهو مضافٌ، و(السَّطحِ) مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، و علامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

إِذَنْ: (على) تأتي اسمًا وحرفًا، وتأتي فِعْلًا، لكن يَخْتَلِفُ الرَّسمُ، أمَّا اللَّفظُ فهو واحدٌ، تقولُ: (عَلا الماءُ على العَتَبةِ)، فـ(عَلَا) فعلٌ ماضٍ، و(عَلَى) حرفُ جرٍّ.

وأمَّا (مِن) فتأتي حرفًا، وتأتي اسْمًا، وتأتي فعلَ أمرٍ، وهو (مِنْ)، مِن: (مَانَ، يَمِينُ)، بمعنى: اكْذِبْ، فاللَّفظُ واحدٌ، لكنْ يَخْتَلِفُ المعنى، والذي يُعَيِّنُ المعنى هو سِياقُ الكَلَامِ.

وهذا وأمثالُه كثيرٌ يُؤَيِّدُ ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحمه الله-(١) منْ أنَّه لا مجازَ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وأنَّ الكلماتِ ليسَ لها مَعْنًى ذاتيٌّ هو معناها، وأنَّ الذي يُحَدِّدُ معنى الكلمةِ هو سياقُ الكلامِ، وإذا تَدَبَّرتَ كلامَه وجدتَه

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨). وفيه: «وأول من عُرِف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يَعْن بالمَجازِ ما هو قَسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يُعَبَّر به عن الآية ...» إلخ.

حقيقةً، وأهمُّ شيءٍ عندي باعتبارِ كلامِه هو أنْ نُوصِدَ البابَ أمامَ أهلِ التَّحريفِ في الأمورِ العِلْميَّةِ وفي الأمورِ العَمَليَّةِ؛ لأنَّ التَّحريفَ في العقائدِ وفي الأمورِ العَمَليَّةِ -أي: العِلْمِيَّةِ والعَمَلَيَّةِ-[1] أفلا تَرَون إلى أولئك الذين يستغيثون بالرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- ويَقولونَ: هو أَكْرَمُ الناسِ جَاهًا، فهؤلاءِ حَرَّفوا في أُمورٍ عَمَليَّةٍ، وهناك أيضًا مَسائلُ عَمَليَّةٌ في المعاملاتِ وغيرِها حرَّفَ بعضُ العلماءِ فيها النُّصوصَ، كلُّه ارتكابًا للمجازِ، فإذا قلنا: المجازُ في اللُّغةِ العربيَّةِ مَعدومٌ، والكلماتُ يُعَيِّنُها سياقُها، وأحوالُ مَن تكلَّمَ بها اسْتَرَحْنا من هذا.

إِذَنْ: صار الذي يُسْتعمَلُ اسمًا من حروفِ الجرِّ هو: **الكاف**، و(**عن**)، و(**على**).

***

(١) التَّغييرُ العَمَليُّ أنَّهم يقولون: إنَّ الآياتِ تدلُّ على كذا وكذا، ثمَّ يُحرِّفُونها، ويعملون بمخالفةِ الشَّرعِ بناءً على هذه الآياتِ أو هذه الأحاديثِ. (الشارح)

٣٧٩- وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

الشَّرحُ

تقدَّمَ أنَّ (مُذْ) و(مُنذُ) من حُروفِ الجرِّ في قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا**) إلى آخرِه، فهُمَا من حروفِ الجرِّ، لكنَّهما يُستعمَلانِ اسمَيْنِ أيضًا، وليسَ هذا بالخِيَارِ، بل في بعضِ السِّيَاقِ يَكُونانِ اسمًا، وفي بعضِها يَكُونانِ حرفًا، فمتى يكونانِ اسمًا؟

قال: (**حَيْثُ رَفَعَا**)، يعني: إذا كان الذي بعدَهما مرفوعًا.

مثالُه: (**جِئْتُ مُذْ يَوْمانِ**)، أو: (**مُنذُ يَوْمانِ**)، فهنا ما بعدَهما مرفوعٌ، فيَكُونانِ هنا اسْمَيْنِ على أنَّهما مبتدأٌ، وما بعدَهما خبرٌ، فنَقولُ: (**مُذْ**) مُبْتدأٌ مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ، و(**يَوْمَان**) خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالألفِ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنًّى، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المُفْردِ، ونَقولُ في (**مُنذُ**): اسْمٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و(**يَوْمَان**) خبرُ المبتدأِ.

أمَّا إذا قلتَ: (**جِئْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ**) فهنا يَكُونانِ حَرْفَي جَرٍّ.

كذلك قال: (**أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ**)، أي: إذا وَلِيَهما فِعلٌ، أي: جُعِلَ الفعلُ والِيًا لهما.

مثالُه: (**جِئْتُ مُذْ دَعَا**)، فـ(**جِئْتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**مُذْ**) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(**دَعَا**) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، فهنا أَعْرَبْناها على أنَّها اسمٌ.

إِذَنْ: (مُذ) و(مُنذُ) يَقَعانِ حَرْفَيْ جرٍّ إذا وَلِيَهما اسْمٌ مجرورٌ، ويَقَعَانِ اسمَيْنِ إذا وَلِيَهما اسمٌ مرفوعٌ، أو وَلِيَهما فعلٌ.

وإذا استُعمِلا اسمًا لم يَخْتَصَّا بالظُّرُوفِ، ففي: (مُذْ دَعَا): (دَعَا) ليست بظرفٍ، لكنْ (مُذْ) نفسُها تكونُ ظرفًا، أمَّا إذا استُعمِلا حرفًا فإنَّهما لا يَدْخُلانِ إلا على ظرفٍ.

* * *

٣٨٠- وَإِنْ يَـجُرَّا فِي مُضِـيٍّ فَكَـ(مِـنْ) هُمَا، وَفِي الحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

الشـرحُ

لـمَّا تكَلَّمَ عن عَمَلِهِما، وأنَّهما يَأْتيانِ اسمَيْنِ تَكَلَّمَ عن معناهما، فقال: إِنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكَـ(مِنْ)، وإن يَجُرَّا في حُضورٍ فهما بمعنى (في).

مِثالُها في المُضِيِّ: (**جِئْتُكَ مُذْ يَوْمَيْنِ**)، أي: مِن يَوْمَينِ.

مِثالُها في الحُضورِ: (**جِئْتُكَ مُنذُ الآنَ**)، أي: في الآن، يعني: في هذا الوقتِ.

فإن قال قائلٌ: كيف تَدْخُلُ (مُذْ) و(مُنذُ) على الفعلِ وهما من علاماتِ الأسماءِ؟

فالجواب: أنَّهما في هذه الحالِ يَكُونانِ اسْمَيْنِ، وهما من علاماتِ الأسماءِ إذا كانتا حَرْفَيْ جَرٍّ.

فإن قال قائلٌ: لكنَّهما بمعنَى (من) و(في)؟

فالجواب: هذا في المعنَى فقَط، وأيضًا لا تَكُونانِ بمعنَى (مِن) أو (في) إلا إذا جَرَّتا، وإذا جَرَّتا فلا يُمكِنُ أنْ تَدْخُلا على الفعلِ، ولهذا قال: (**إِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ**).

إِذَنْ: إذا قالَ لك قائلٌ: ما معنى (مُنذُ) و(مُذْ)؟

فقُل: إنْ كانا في ماضٍ فهما بمعنى (مِن)، وإن كانا في حاضرٍ فهما بمعنى (في).

وهل يَـجُرَّانِ في المُسْتَقبلِ؟

الجواب: لا، لا يَـجُرَّانِ في المُستقبلِ، ولذلك لم يَتكلَّمْ عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (آتِيكَ مُنذُ يَوْمَيْنِ)؛ لأنَّهما إمَّا في الحاضرِ، وإمَّا في الماضي.

* * *

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَبَاءٍ زِيدَ (مَا) فَلَـمْ يَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِـمَا

الشَّـرحُ

قولُه: «بَعْدَ»: ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعاملُه قولُه: (زِيدَ)، وهو مضافٌ.

و«مِنْ»: مضافٌ إليه باعتبارِ لفظِها؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ، والحروفُ لا يُضافُ إليها، لكنْ باعتبارِ لفظِها، يعني: وبعدَ هذا اللَّفظِ، وهو (مِن).

وقولُه: «عَنْ»: معطوفةٌ على (مِنْ).

و«بَاءٍ»: معطوفةٌ على (مِنْ)، وليس على (عَنْ)؛ لأنَّ العَطْفَ يكونُ على الأوَّلِ.

وقولُه: «زِيدَ»: فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ للمفعولِ.

و«مَا»: نائبُ فاعلٍ مَبنيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ رفعٍ.

وقولُه: «فَلَمْ يَعُقْ»: أي: هذه الزِّيادةُ، وهي دخولُ (مَا).

«عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا»: المعنى: أنَّها تُزادُ (ما) بعد (عَن) و(مِن) والباءِ، ولا تُبطِلُ العملَ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

مثالُ (من): قال اللهُ تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح:٢٥]، فـ(مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عَمَلًا، و(خَطِيئَاتِ) اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، ولـم يَبْطُلْ عَمَلُ (مِن) بسببِ (مَا)، و(خَطِيئَاتِ) مضافٌ،

والهاءُ ضَمِيرٌ مَبنيٌّ على الكَسْرِ في مَحَلِّ جرٍّ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعلِّقٌ بـ(أُغْرِقُوا)، و(أُغْرِقُوا): (أُغْرِق) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ لاتِّصالِه بواوِ الجماعةِ، والواوُ في محَلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ.

و(من) في الآيةِ معناها السَّببيَّةُ.

وتقولُ: (ممَّا فِعْلِه أُدِينَ)، أي: مِن فِعْلِه أُدِينَ، أي: بسَبَبِه.

مثالُ (عن): قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، فنَقولُ: (عَنْ) حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عملًا، و(قَلِيلٍ) اسمٌ مجرورٌ بـ(عَنْ)، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، فهنا لم يَبْطُلِ العملُ، و(لَيُصْبِحُنَّ) اللَّامُ مُوَطِّئةٌ للقَسَمِ، و(يُصْبِحُنَّ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالنُّونِ المحذوفةِ لتوالي الأمثالِ، والواوُ المحذوفةُ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ اسمُ (يُصْبِح)، وأصلُها (يُصْبِحُونَنَّ)، فحُذِفَتِ النُّونُ لتوالي الأمثالِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَحْذِفوا نونَ التَّوكيدِ؟

قالوا: إنَّ نُونَ التوكيدِ يُؤْتَى بها لمعنًى، فلو حَذَفْنا نونَ التَّوكيدِ فاتَ المعنَى، وهو التَّوكيدُ، ونونُ الرَّفعِ جَرَتِ العادةُ بأنَّها تُحذَفُ عندَ النَّاصبِ والجازمِ ومعَ نُونِ الوِقايةِ، إِذَنْ: فحَذْفُها أَهْونُ.

ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مُشَدَّدٌ، والحرفُ المُشَدَّدُ أَوَّلُ الحَرْفَيْنِ منه سَاكِنٌ، ولـمَّا كان أَوَّلُ الحرفينِ في المُشدَّدِ ساكنًا جاءتِ واوُ الرَّفعِ، وهي ساكنةٌ، فنَحْذِفُها:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ... وَإِنْ يَكُنْ لِينًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقّ[1]

(١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

فصارتْ (يُصْبِحُنَّ) بعدَ أنْ حَذَفْنا منها النُّونَ والواوَ، وهذا كثيرٌ في القُرْآنِ وغيرِه، وأمَّا (نَادِمِينَ) فهي خبرُ (يُصْبِح).

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ المجرورُ نَكِرةً أو مَعْرفةً، فالعملُ باقٍ سواءٌ جرَّتْ مَعْرِفةً، كما في قولِه: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، أو نَكِرةً، كما في قولِه: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠].

مثالُ الباءِ: قال اللهُ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، فنَقولُ: الفاءُ بحَسَبِ ما قبلَها، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عَمَلًا، و(رَحْمَةٍ) اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(مِنَ الله) جارٌّ ومجرورٌ صفةٌ لـ(رَحْمَةٍ)؛ لأنَّ (رَحْمَةٍ) نَكِرةٌ، وما يأتي بعدَها صفةٌ، و(لِنْتَ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لَهُم) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(لِنْتَ).

الشَّاهدُ: لـمَّا جاءتْ (ما) الزائدةُ لم يَبْطُلْ عَمَلُ الباءِ، ومعنى الباءِ في قولِه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران:١٥٩] السَّببيَّةُ.

فتبيَّنَ أنَّ القاعدةَ كما يَلِـي: تُزادُ (ما) بعدَ (عَن)، و(مِن)، والباءِ، فلا يَبْطُلُ العَمَلُ بهذه الزِّيادةِ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

***

٣٨٢- وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَالكَافِ فَكَفّ، وَقَـدْ يَلِيهِمَا وَجَـرٌّ لَـمْ يُكَـفّ

الشرحُ

قولُه: «زِيدَ»: الضَّميرُ يَعودُ على (ما)، والمعنى: زِيدَ بعدَ (رُبَّ) والكافِ فكُفَّا عن العَمَلِ.

فتُزادُ (ما) بعدَ (رُبَّ)، فتكُفُّها عن العملِ، وإذا كَفَّتْها عن العملِ سَلَبَتِ اختصاصَها بالاسمِ، فتَدْخُلُ على الفعلِ.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢]، فدَخَلَتْ (رُبَّ) هنا على الفعلِ لزيادةِ (ما)، بينَما لو لم تَكُنْ فيها (ما) لم تَدْخُلْ على الفعلِ، فلا نَقولُ: (رُبَّ وَدُّوا).

مثالُ دُخولِها على الاسمِ: (**رُبَّما رجلٌ لَقيتُه**)، بينَما لو حُذِفتْ (ما) لقلتَ: (**رُبَّ رجلٍ لَقِيتُهُ**)، لكن لَمَّا جاءتْ (ما) بَطَلَ عَمَلُها، فوَجَبَ أنْ يُقالَ: (**رُبَّما رجلٌ لَقيتُهُ**)، فنقولُ في إعرابِها: (**رُبَّ**) حرفُ جُرٍّ مُلْغًى، و(**ما**) زائدةٌ -أي: ليس لها معنًى- وهي كافَّةٌ، و(**رجل**) مبتدأٌ، و(**لَقيتُه**) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خبرُ (**رجل**).

مثالٌ آخَرُ: (**رُبَّما طَالِبٌ ذَكِيٌّ حاضرٌ**)، فـ(**رُبَّ**) حرفُ جرٍّ مُلْغًى، و(**مَا**) كافَّةٌ عن العملِ، و(**طَالِبٌ**) مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ على آخرِه، و(**ذَكِيٌّ**) صفةٌ لـ(**طالبٌ**)، وصفةُ المَرْفوعِ مَرْفوعةٌ، و(**حاضرٌ**) خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بضمةٍ ظاهرةٍ في آخرِه.

وكذلك أيضًا تلي (ما) الزَّائدةُ الكافَ، وتَكُفُّها عن العملِ، ودخولها على (ما) كثيرٌ في كلامِ العامَّةِ، فدائمًا يقولون مثلًا: (فلانٌ كما البحرِ)، (كما كذا)، لكن في اللُّغةِ العربيَّةِ ليستْ كثيرةً، إنَّما تَدْخُلُ عليها، فتكُفُّها عن العملِ، ويكونُ ما بعدَها مبتدأً، ويَحْتاجُ إلى خبرٍ.

مِثالُها: (كَمَا النَّاسُ مُؤمنٌ وكافرٌ)، فالكافُ هنا حرفُ جرٍّ مُلغًى، و(ما) زائدةٌ، و(النَّاسُ) مبتدأٌ، و(مُؤمِنٌ) خبرُ المبتدأِ، و(كافرٌ) معطوفٌ على (مُؤمن).

وقولُه: «وَقَدْ يَلِيهِمَا»: وفي نسخةٍ: (تَلِيهِمَا)، ومُقْتَضَى الضَّمائرِ السَّابقةِ (يَلِيهِمَا)؛ لأنَّه قالَ: (زِيدَ (مَا))، ولم يَقُلْ: زِيدَت، وقال: (وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ)، ولم يَقُل: وَزِيدَت، وعلى هذا: (وَقَدْ يَلِيهِمَا) يعني: قد يَلِيهما (ما) الزَّائدةُ.

وقولُه: «وَجَرٌّ لَـمْ يُكَفّ»: أي: قد يَلِيهما معَ بقاءِ عملِهما.

مثالُ الكافِ: (زَيْدٌ كما البَحْرِ)، أي: كالبَحْرِ، فالكافُ حرفُ جرٍّ، و(ما) زائدةٌ، و(البحر) اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعِرُ:

وَنَنْصُــــرُ مَوْلَانَــا وَنَعْلَــمُ أَنَّــهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْـهِ وَجَـارِمُ[1]

فنقولُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(ما) زائدةٌ، و(النَّاسِ) اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

مثالُ (رُبَّ): (رُبَّما رجلٍ لَقِيتُه)، والأصلُ: (رُبَّما رجلٌ لقيتُه).

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة النهمي كما في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣١)، والتصريح (١/ ٦٦٦).

خلاصةُ البَيْتَيْنِ: تُزادُ (ما) بعدَ خمسةِ حروفٍ من حروفِ الجرِّ، وهي: (مِن)، و(عن)، والباءِ، والكافِ، و(رُبَّ).

أمَّا ثلاثةٌ من هذه الخمسةِ فإنَّ العملَ يَبْقَى، وكأنَّه ليس فيها (ما)، وهي: (عن)، و(مِن)، والباء، وأمَّا اثنان منها فالأصلُ أنَّه يُلْغَى عَمَلُها، فلا تَعْمَلُ، ولكنَّها قد تَعْمَلُ، وهذا في: (رُبَّ)، والكاف.

فإذا قال قائلٌ: هل نحن بالخيارِ في هذه الأمورِ؟

نقولُ: أمَّا ما وَرَدَ عن العربِ بالإعمالِ أو الإهمالِ فليسَ لنا فيه خيارٌ؛ لأنَّه سُمِعَ هكذا، وأمَّا ما نُنْشِئُه نحن من الكلامِ فلنا فيه الخيارُ، وعلى هذا فلو قَرَأَ أحدٌ في كتابٍ، وقال: (رُبَّما رجلٍ لَقِيتُه)، وقالَ آخَرُ: (رُبَّما رَجُلٌ لَقِيتُه) نقولُ: كلاهما صحيحٌ، فلو قال أحدُهما: (ما) كافَّةٌ، وقالَ الآخَرُ: أنا أُرِيدُ الوَجْهَ الثَّانيَ، مثلما لو قلتُ: (أَكْرِمِ الزَّيدانِ)، فقيلَ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ: (أكْرِمِ الزَّيدَيْنِ)، فأَتَخَلَّصُ منه بوجهينِ:

الأَوَّلُ: أنْ أقولَ: (الزَّيدان) اسمُ رجلٍ يُنسَبُ لـ(زيدان).

الثَّاني: أنِّي أريدُ اللُّغةَ الثَّانيةَ التي تُلزِمُ الألفَ المُثَنَّى مُطْلقًا، فتَقولُ: (قال الرَّجُلانِ)، و: (رأيتُ الرَّجُلانِ)، و: (مَرَرْتُ بالرَّجُلانِ).

ونقولُ هذا على سبيلِ المجادلةِ، أمَّا على سبيلِ الواقعِ فإنَّنا يَجِبُ أنْ نَتمَشَّى على اللُّغَةِ العربيَّةِ لُغَةِ قُرَيْشٍ التي هي لُغَةُ القرآنِ.

* * *

٢٨٣- وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَـلْ) وَالفَا، وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَـلْ

الشـــرحُ

تُحذَفُ (رُبَّ) من الكلامِ، فتَجُرُّ وهي محذوفةٌ، لكنْ بعدَ ثلاثةِ حُروفٍ: بل، والفاء، والواو، لكنَّها بعدَ الواوِ أكثرُ، ولهذا قالَ: (**وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ**)، أي: كَثُرَ.

مثالُها بعدَ (بل): (ما رأيتُ رجلًا فاسقًا، بل رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه)، أي: بل رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه، فهنا جرَّتْ وهي محذوفةٌ بعدَ (بل).

مِثالُها بعدَ الفاءِ: قولُ الشَّاعِرِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوَلِ[1]

الشَّاهدُ قولُه: (فَمِثْلِكِ حُبْلَى)، أي: فرُبَّ مِثْلِكِ حُبْلَى، فهنا عَمِلَت (رُبَّ) وهي مَحْذُوفةٌ.

مِثالُها بعدَ الواوِ: قولُ الشَّاعرِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُـدُولَهُ عَـلَيَّ بِـأَنْوَاعِ الـــهُمُومِ لِيَبْـتَلِي[2]

الشَّاهدُ قولُه: (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ)، والتَّقديرُ: ورُبَّ ليلٍ كمَوْجِ البحرِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في الكتاب (٢/ ١٦٣)، ولسان العرب (رضع)، وخزانة الأدب (١/ ٣٣٤)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في خزانة الأدب (٢/ ٣٢٦)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣٣).

فصارت (رُبَّ) تَدْخُلُ عليها (ما) فتكُفُّ عملَها، ورُبَّما لا تَكُفُّ، وتَعْمَلُ مذكورةً ومحذوفةً بعدَ ثلاثةِ حروفٍ، بعدَ: بل، والفاءِ، والواوِ، وأكثرُها الواوُ، ثمَّ الفاءُ، وأقلُّها (بَلْ).

* * *

٣٨٤- وَقَـدْ يُـجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَـدَى حَـذْفٍ، وَبَعْضُـهُ يُـرَى مُطَّـرِدَا

الشَّـــرحُ

سَبَقَ أنَّ (رُبَّ) تَجُرُّ وهي محذوفةٌ، فكذلك غيرُها قد يَجُرُّ وهو محذوفٌ، مع أنَّه سَبَقَ في تَعَدِّي الفعلِ ولزومِه أنَّ الأصلَ أنَّه إذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ المجرورُ، وقد يُحْذَفُ ويَبْقَى الجرُّ، وذلك في (رُبَّ) بعدَ (بل)، والفاءِ، والواوِ، وقد يُجَرُّ بسِوَى (رُبَّ) مع الحذفِ.

وقولُه: «**قَدْ يُجَرُّ**»: (قد) للتَّقليلِ، يعني أنَّه أحيانًا يُجَرُّ، والأصلُ فيه النَّصبُ، قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلاً**).

لكنْ إذا حُذِفَ وبَقِيَ الجرُّ فهو قليلٌ.

مثالُه: يُقالُ: إنَّ رُؤْبَةَ بنَ العَجَّاجِ قيلَ له: (كيفَ أَصْبَحْتَ؟)، قال: (خيرٍ والحمدُ لله)، والمعنى: أصبحتُ بخيرٍ والحمدُ لله، فجَرَّ الاسمَ بالباءِ المحذوفةِ.

وهل لنا نحنُ أنْ نَفْعَلَ هذا؟

الجواب: لا؛ لأنَّه قليلٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، والقليلُ يُقتصَرُ فيه على السَّماعِ، وليسَ لنا أنْ نَفْعَلَ.

وقولُه: «**وَبَعْضُهُ**»: أي: بعضُ هذا العَمَلِ مع حذفِ الجارِّ (يُرَى)، أي: الذي يُحْذَفُ فيه حرفُ الجَرِّ ويَبْقَى عَمَلُ الجرِّ (مُطَّرِدًا) أي: قِياسًا، ومثَّلوا لذلك بتَمْيِيزِ (كم) الخبريَّةِ، يقولون: إنَّه مجرورٌ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ.

مثالُه: (كمْ دِرْهمٍ أَنْفَيْتُه في الكَرَمِ)، فـ(كم) خَبَرِيَّةٌ، ويُسَمِّيها بعضُهم: تَكْثِيرِيَّةً، أي: دراهمُ كثيرةٌ أَفْنَيْتُها في الكَرَمِ، قالوا: إنَّ (دِرْهَمٍ) مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ، والدَّليلُ على أنَّه مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ أنَّ (مِن) تأتي مَذْكورةً في مَواضِعَ كثيرةٍ، مثل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف:٤]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة:٢٤٩]، وأمثالُ ذلك، قالوا: فهذا دَلِيلٌ على أنَّ ما بعدَها مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ، وهو مُطَّرِدٌ.

وقال بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّ المجرورَ بعدَها مَجْرورٌ بالإضافةِ، فـ(كم) مضافٌ، والذي بعدَها مَجْرورٌ بالإضافةِ، وحِينَئذٍ لا يَكونُ فيه شاهدٌ لِـمَا قاله ابنُ مالكٍ، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يَرَى رأيَ سِيبوَيْهِ -رحمه الله- في هذه المسألةِ، وأنَّ تَمْييزَ (كم) مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ.

* * *

الإِضَـــافَـةُ

الإضافةُ نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، مثل: (**غلامُ محمدٍ**)، (**مسجدُ الجامعِ**)، (**كتابُ النَّحوِ**)، (**ألفيَّةُ ابنِ مالكٍ**)، ولها حُكْمانِ:

الحُكْمُ الأَوَّلُ: حُكْمٌ يَتعلَّقُ بالمعنَى.

الحُكْمُ الثَّاني: حُكْمٌ يَتعلَّقُ بالإعرابِ.

أمَّا الإعرابُ فأمَّا الجزءَ الأوَّلَ فإنَّه على حَسَبِ العواملِ، فإنِ اقْتَضَى العاملُ أنْ يَكُونَ مرفوعًا فهو مرفوعٌ، وإن اقْتَضَى أنْ يَكُونَ منصوبًا فهو منصوبٌ، وإن اقْتَضَى أنْ يكونَ مجرورًا فهو مجرورٌ، وأمَّا الثَّاني فإنَّه يكونُ مجرورًا: إمَّا جملةً في محَلِّ جرٍّ، وإمَّا مَبْنِيًّا في محَلِّ جرٍّ، وإمَّا مُعْرَبًا مجرورًا، إنَّما الثَّاني حُكْمُه الجرُّ.

مثالُ ذلكَ: (**هذا كِتابُ مُحَمَّدٍ**)، فإذا قلتَ: (**قَرَأْتُ كتابَ مُحَمَّدٍ**)، اختلفَ الأوَّلُ -أي: المضافُ- لأنَّ العاملَ اختلفَ، وكذلك إذا قلتَ: (**نَظَرْتُ في كتابِ محمدٍ**)، اختلفَ الأوَّلُ، أمَّا الثَّاني فلم يَخْتَلِفْ، فالثَّاني في الإضافةِ دائمًا حُكْمُه الجرُّ.

حُكْمٌ آخَرُ في الإعرابِ: الأوَّلُ يَكونُ مُنوَّنًا، وجَمْعَ مُذَكَّرٍ سالمًا، ويَكونُ مُثَنًّى، فهل يَتَغيَّرُ عندَ الإضافةِ، أو لا يَتَغيَّرُ؟ ثمَّ الثَّاني: هل يَتَغيَّرُ من حيثُ التَّنوينُ والنُّونُ، أو لا يَتَغيَّرُ؟

نقولُ: أمَّا الثَّاني فلا يَتَغيَّرُ من حيثُ التَّنوينُ والنُّونُ، بل هو على حالِه، فإذا قلتَ: (قَرَأتُ كتابَ محمدٍ) فهو هنا مُنَوَّنٌ، وإذا قلتَ: (قَرَأْتُ كتابَ الرَّجُلينِ) ففيه نونٌ أيضًا.

أمَّا الأوَّلُ فهو الذي يَتَغيَّرُ، فيُحذَفُ منه التَّنوينُ والنُّونُ، ولهذا قال المؤلِّف -رحمه الله-:

٣٨٥- نُونًـا تَـلِي الإِعْـرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كـ(طُورِ سِـينَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «نُونًا»: مفعولُ (احْذِفْ)، يعني: احْذِفِ النُّونَ.

وقولُه: «تَلِي الإِعْرَابَ»: وهي نُونُ المُثَنَّى وما أُلحِقَ به، وجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ وما أُلحِقَ به.

وقولُه: «أَوْ تَنْوِينَا»: معطوفٌ على (نُونًا)، يعني: أو تَنْوِينًا أيضًا احْذِفْهُ، والتَّنوينُ يكونُ في الاسمِ المفردِ، وفي جمعِ التَّكسيرِ، وفي جمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ.

وقولُه: «مِمَّا تُضِيفُ»: يعني: ممَّا تُضِيفُهُ إلى غيرِه.

مثالُه: (طُورِ سِينَا)، وهو جبلٌ بالشَّامِ مَعْروفٌ، والشَّامُ في الزَّمنِ الأوَّلِ يَشْمَلُ فِلَسْطِينَ، فهنا (سِينَا) لم تَتَغَيَّرْ، لكن (طُور) أصلُها: (طُورٌ) بالتَّنوينِ، فلمَّا أَضَفْناه حُذِفَ التَّنوينُ.

مثالٌ آخرُ: (اشْتَرَيْتُ كتابًا)، فـ(كتابًا) مُنَوَّنٌ هنا، فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ كتابَ مُحَمَّدٍ) حَذَفْنا التَّنوينَ، فلا يَصِحُّ أنْ تَقولَ: (اشْتَرَيْتُ كتابًا محمدٍ)، بل

لابُدَّ أنْ تَحْذِفَ التَّنوينَ، ولهذا قال الشَّاعِرُ:

كَـأَنِّيَ تَنْـوِينٌ وَأَنْـتَ إِضَـافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَـحُلُّ مَكَـانِي

فلا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ تَنْوِينٌ وإضافةٌ.

مثالُ النُّونِ: (**أَكْرَمْتُ مُسلِمِينَ مِن أهلِ مَكَّةَ**)، فالنُّونُ هنا هي التي تلي الإعرابَ؛ لأنَّ الإعرابَ على الياءِ، وإذا كان منصوبًا أو مجرورًا فهو بالياءِ، وإن كان مرفوعًا فهو بالواوِ، فعندَما تُضِيفُ تَقولُ: (**أَكْرَمْتُ مُسلِمِي أهلِ مَكَّةَ**)، فتَحْذِفُ النُّونَ للإضافةِ.

فتُحْذَفُ النُّونُ من المُثَنَّى وجمعِ المُذَكَّرِ السَّالمِ عندَ الإضافةِ، ويُحْذَفُ التَّنوينُ.

إِذَنْ: هذانِ حُكْمانِ في الإعرابِ:

الحُكْمُ الأوَّلُ: إذا حَصَلَتِ الإضافةُ فإنَّ الثَّانِيَ حُكْمُه الجرُّ دائمًا، وأمَّا الأوَّلُ فبحَسَبِ العواملِ.

الحُكْمُ الثَّاني: أنَّه إذا حَصَلتِ الإضافةُ حُذِفَ التَّنوينُ من الأوَّلِ، وحُذِفتِ النُّونُ منه أيضًا إذا كانَ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا، أو مُثَنًّى.

***

٣٨٦-وَالثَّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَـمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَالـلَّامَ خُـذَا

٣٨٧-لِـمَا سِوَى ذَيْنِكَ، ....

الشــرحُ

قولُه: «والثَّانِيَ»: أي: من المُتَضَايِفَيْنِ، وهو مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اجْرُرْ)، وقولُه: «وَانْوِ»: فعلُ أمرٍ.

وقولُه: «مِنْ»: اسمٌ؛ لأنَّ المعنى: وانْوِ هذا اللَّفظَ، فـ(مِنْ) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نَصْبٍ.

وقولُه: «أَوْ (فِي)»: يعني: أوِ انوِ (في)، فهي مَعْطوفةٌ على قولِه: (مِنْ).

وقولُه: «إِذَا لَـمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ»: يعني: إذا لم يَصْلُحْ في الإضافةِ إلَّا تقديرُ (مِن) أو (في) فانْوِ (مِنْ) أو (فِي).

وقولُه: «واللَّامَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(خُذَا).

و«خُذَا»: فعلُ أمرٍ، لكنَّه مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ المقلوبةِ ألِفًا، وأصلُ (خُذَا): (خُذَنْ)، ولكنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ تُقلَبُ ألِفًا.

يَقولُ المؤلفُ -رحمه الله-: الثَّاني من المُتضايِفَيْنِ حُكْمُه الجرُّ دائمًا.

مثالُه: (هذا كِتابُ مُحَمَّدٍ)، و(اشْتَرَيْتُ كتابَ مُحَمَّدٍ)، و(نَظَرْتُ في كتابِ مُحَمَّدٍ)، فهو مَجْرورٌ دائمًا.

فإن قال قائلٌ: ماذا نَنْوِي بالإضافةِ؟

الجواب: يقول: انوِ (مِن) أو (في)، فإنْ لم تَصْلُحْ (مِن) أو (في)، فانْوِ اللَّامَ، فصارت الإضافةُ تُقدَّر بـ(مِن)، وبـ(في)، وباللَّامِ.

لكن: مَتَى تُقَدَّر بـ(من)؟

الجواب: تُقَدَّرُ بـ(مِن) في ثلاثةِ أُمورٍ: في الأعدادِ، والمساحةِ، والأجناسِ.

مثالُ الأعدادِ: (**عندي عَشَرَةُ دَرَاهِمَ**)، فلا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نقولُ: (**عَشَرَةٌ لِدَرَاهِمَ**)، ولا تَصْلُحُ (في)، فلا نقولُ: (عَشَرَةٌ في دَرَاهِمَ)، **إِذَنْ**: نُقَدِّر (مِن)، فنقولُ: (عَشَرَةٌ مِن دَرَاهِمَ).

مثالٌ آخَرُ: (**عِندي ثَلاثُمِائةِ رجلٍ**)، أي: ثلاثٌ مِن مائةٍ مِن رجلٍ، ففيها كلِّها تُقدَّر (مِن).

مثالُ المساحةِ: (**عِندي شبرُ أرضٍ**)، فهنا لا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نقولُ: (**شِبْرٌ لأرضٍ**)، ولا (في)، فلا نقولُ: (**شِبْرٌ في أرضٍ**)، **إِذَنْ**: نُقَدِّرُ (مِن)، (شِبْرٌ مِن أرضٍ).

مثالُ الأجناسِ: (**عِندي خَاتَمُ فِضَّةٍ**)، فالثَّاني جنسٌ للأوَّلِ، والتَّقديرُ: (**خَاتَمٌ مِن فضَّةٍ**)، ولا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نَقولُ: (**خَاتَمٌ لفِضَّةٍ**)، ولا (في)، فلا نَقولُ: (**خَاتَمٌ في فِضَّةٍ**).

وتُقدَّرُ (في) إذا كان الثَّاني ظرفًا للأوَّلِ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ﴾ [سبأ:٣٣]، أي: مَكْرٌ في اللَّيلِ.

مثالٌ آخَرُ: (**نَوْمُ اللَّيلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمِ النَّهارِ**)، أي: نومٌ في اللَّيلِ أَصَحُّ من نومٍ في النَّهارِ.

والتي تكون على تقديرِ (في) يُمكِنُ أنْ تَصْلُحَ على تقديرِ (مِن)، لكنْ ليسَ دائمًا، فمثلًا يُمكِنُ أنْ يكونَ التَّقديرُ: (**نومٌ مِن اللَّيلِ أَصَحُّ مِن نومٍ مِن النَّهارِ**)، لكن في ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ لا تَصْلُحُ: (**مكرٌ من اللَّيلِ**).

وإنَّما كان (**نوم الليل**) يَصْلُحُ فيه تقديرُ (**من**)؛ لأنَّه جنسٌ، أي: نومُ ليلٍ، مثل: (**خَاتَمُ حَديدٍ**)، فيَصِحُّ أنْ أقولَ في: (**نوم ليل**): أردتُ أنْ يكونَ اللَّيلُ ظرفًا للنَّومِ، ويَصِحُّ أنْ أقولَ: إنِّي أردتُ أنْ يكونَ اللَّيلُ جنسًا للنَّومِ، فنومُ اللَّيلِ جنسٌ، ونومُ النَّهارِ جنسٌ، ولهذا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (مِن)، أو (في).

وإذا لـم يَصْلُحْ لا هذا ولا هذا -وهو الأكثرُ- فقال: (**وَاللَّامَ خُذَا لِـمَا سِوَى ذَيْنِكَ**)؛ لأنَّ المحصورَ غيرُ المحدودِ، فلمَّا حَصَر (من) و(في) قال: (**اللَّامَ خُذَا لِـمَا سِوَى ذَيْنِكَ**)، فيكونُ على هذا تقديرُ اللَّامِ في الإضافةِ أكثرَ، وهو كذلك، فلو أنَّكَ نَظَرْتَ في الإضافةِ لوَجَدْتَ أنَّ الأكثرَ جَعَلوا الإضافةَ على تقديرِ اللَّامِ.

مثالُه: (**كتابُ زيدٍ**)، أي: لزيدٍ، (**سَرْجُ الفرسِ**)، أي: للفرسِ، (**بابُ الدَّارِ**)، أي: للدَّارِ، وهكذا.

إِذَنْ: الإضافةُ تكونُ على تقديرِ (مِن)، وعلى تقديرِ (في)، وعلى تقديرِ اللَّامِ، والأكثرُ تقديرُ اللَّامِ، ثمَّ (مِن)، ثمَّ (في).

وقولُه: «**ذَيْنِكَ**»: اسمُ إشارةٍ مُثَنًّى، والمشارُ إليه اثنانِ، وهو منصوبٌ -أو

مَبْنيٌّ على قولٍ- بالياءِ، وسَبَقَ هل اسمُ الإشارةِ والاسمُ الموصولُ المُثَنَّى مُعرَبٌ أو مَبْنيٌّ؟[١] وإنَّما على قولنا: إنَّه مُعْربٌ، يكونُ (سِوَى) مضافًا، و(ذَيْنِ) مُضافًا إليه مجرورًا بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأَنَّه مُثَنًّى، أو نقولُ: (سِوَى) مضافٌ، و(ذَيْنِ) مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الياءِ في مَحَلِّ جرٍّ.

* * *

(١) انظر بحث ذلك في المجلد الأول (ص:٢٨٢، ٣٢٧).

.... وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

الشرحُ

من حيثُ الحُكْمُ المعنويُّ ماذا تُفِيدُ الإضافةُ؟

الجواب: تُفِيدُ إمَّا التَّعريفَ أو التَّخصيصَ.

وقولُه: «وَاخْصُصَ اَوَّلَا»: الأَوَّلُ هو المضافُ.

«أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا»: يعني: أو اجْعَلْه مَعْرِفةً بسببِ الذي تَلَاهُ.

إِذَنْ: المضافُ يَكْتَسِبُ من المُضافِ إليه إمَّا التَّخصيصَ أو التَّعريفَ، فإذا أُضِيفَ إلى مَعرفةٍ صارَ معرفةً، وإن أُضِيفَ إلى نَكِرةٍ فهو نَكِرةٌ، لكن تتَخَصَّصُ بالإضافةِ، وسَبَقَ أنَّ المَعارِفَ خمسةٌ.

مثالُ ذلك: (**اشْتَرَيْتُ ثَوْبًا**)، فهذا نَكِرةٌ، لا نَدْرِي: هل هو ثوبُ رجلٍ، أو ثوبُ امرأةٍ، أو ثوبُ صبيٍّ، أو ثوبُ بالغٍ؟ فإذا قلتَ: (**اشْتَرَيْتُ ثوبَ رجلٍ**)، أفادت الإضافةُ هنا التَّخْصيصَ أنَّه ثوبُ رجلٍ، لا ثوبُ أُنْثَى، ولا ثوبُ صغيرٍ، ولم تُفِد التَّعريفَ؛ لأنَّ (**رجل**) نَكِرةٌ، وليستْ مَعْرفةً.

فإذا قلتَ: (**اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ زيدٍ**)، صار الأَوَّلُ مَعرِفةً؛ لأنَّه أُضِيفَ إلى معرفةٍ.

والحاصلُ أنَّ المُضافَ يَكْتَسِبُ من المضافِ إليه إمَّا التَّخصيصَ إن كان المضافُ إليه نَكِرةً، أو التَّعريفَ إن كان المضافُ إليه معرفةً.

٣٨٨- وَإِنْ يُشَــابِهِ الْمُضَــافُ (يَفْعَــلُ) وَصْــفًا فَعَــنْ تَنْكِـيرِهِ لَا يُعْــزَلُ

٣٨٩- كَ(رُبَّ رَاجِينَــا عَظِـيمِ الأَمَــلِ مُــرَوَّعِ القَلْــبِ قَلِيــلِ الحِيَــلِ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ»: وهو الجزءُ الأوَّلُ في بابِ الإضافةِ (يَفْعَلُ)، و(يَفْعَلُ) فعلٌ مضارعٌ، والمعنى: يُشابِهُ الفعلَ المضارعَ، سواءٌ (يَفْعَل)، أو (يَفْتَعِل)، أو (يَنْفَعِل)، المُهِمُّ أنَّه إذا شَابَهَ الفعلَ المضارعَ في العملِ والمعنى وإن لم يُشابِهْهُ في الوزنِ، وذلك في اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهةِ.

وقولُه: «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ»: يعني أنَّه لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ، ولا يَتخصَّصُ بها، بخلافِ الأوَّلِ الذي لا يُشابِهُ (يَفْعَل)، فإنه يَتعرَّفُ أو يَتخصَّصُ.

وإذا كان عن تَنْكِيرِه لا يُعزَلُ فإنَّه يَصِحُّ أنْ يَكونَ حالًا، ويَصِحُّ أنْ يَكونَ وصفًا لنكرةٍ ولو أنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥]، فـ(هَدْيًا) نَكِرةٌ، و(بَالِغَ) اسمُ فاعلٍ؛ لأنَّه على وزنِ (فَاعِل)، وهو صفةٌ لـ(هَدْيًا)، وصفةُ المنصوبِ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِها، ولا تَصْلُحُ حالًا؛ لأنَّ (هَدْيًا) نكِرةٌ غيرُ مُخصَّصةٍ، فلا يَصِحُّ أنْ يأتيَ منها الحالُ، و(بَالِغَ) مضافٌ، و(الكَعْبَةِ) مضافٌ إليه، وهي معرفةٌ، وكان مُقْتَضَى القاعدةِ السَّابقةِ أنَّ المضافَ إلى معرفةٍ يكونُ معرفةً، وهو هنا غيرُ معرفةٍ مع أنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ الذي بمَعْنَى الحالِ أو الاستقبالِ لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ.

فإذا قال قائلٌ: ما دَلِيلُكم على أنَّه ليسَ بمعرفةٍ؟

نقولُ: دليلُنا أنَّه كانَ نعتًا لنكرةٍ، والنَّكرةُ لا تُنعَتُ بمعرفةٍ أبدًا في اللُّغَةِ العربيَّةِ، ولو صار قولُه: (بَالِغَ الكَعْبَةِ) معرفةً ما صَحَّ أنْ يكونَ صفةً لنكرةٍ، أي: (هَدْيًا)؛ لأنَّ النَّكِرةَ لا تكونُ صفتُها إلا نكرةً.

إِذَنْ: فـ(بَالِغَ الكَعْبَةِ) على الرَّغْمِ من كونِه مُضَافًا إلى معرفةٍ لكنه ليس بمَعْرفةٍ.

وجوابُ الشَّرطِ في قولِه: (وَإِنْ يُشَابِهِ)، قولُه: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ)، فالفاءُ هنا رابطةٌ للجوابِ، و(عَنْ) حرفُ جرٍّ، و(تَنْكِيرِ) مجرورٌ بـ(عَنْ)، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، وهو مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (لَا يُعْزَلُ)، يعني: بل يَبْقَى نَكِرَةً على ما هو عليهِ وإن أُضِيفَ إلى مَعْرفةٍ.

مثالُه: (رُبَّ رَاجِينَا)، أَتَى المؤلِّفُ -رحمه الله- بـ(رُبَّ)؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إلَّا على نَكِرةٍ، فهنا (رَاجِي) اسمُ فاعلٍ، وهو مضافٌ إلى مَعرفةٍ، وهي الضَّميرُ (نَا)، وكان مُقْتَضَى القاعدةِ أنْ تَكونَ (رَاجِي) معرفةً، لأنَّها أُضِيفَت إلى معرفةٍ، لكنَّها في الواقع نكرةٌ، والدَّليلُ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها دَخلَت عليها (رُبَّ)، و(رُبَّ) لا تَدْخُلُ إلَّا على نكرةٍ.

إِذَنْ: (رَاجِينَا) ليستْ مَعرفةً ولو أُضِيفت إلى معرفةٍ؛ لأنَّها اسمُ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

وكلُّ اسمِ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ فإنَّه لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ.

وقولُه: «عَظِيمِ الأَمَلِ»: (عَظِيم) ليستْ اسمَ فاعلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشَبَّهةٌ، وهي صفةٌ لـ(رَاجِي)، ومضافةٌ إلى (الأَمَلِ)، والأملُ لا يكونُ إلَّا للمُسْتقبلِ، و(الأَمَل)

معرفةٌ، و(عَظِيم) نكرةٌ، والدَّليلُ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها صفةٌ لنكرةٍ، وصفةُ النَّكرةِ نَكِرةٌ.

وقولُه: «مُرَوَّعِ القَلْبِ»: (مُروَّع) على وزنِ (مُفَعَّل)، فهو اسمُ مفعولٍ، و(مُرَوَّعِ) مضافٌ، و(القَلْبِ) مضافٌ إليه، وهو معرفةٌ، و(مُرَوَّع) نَكِرةٌ مع أنَّها مضافةٌ إلى معرفةٍ؛ لأنَّها اسمُ مفعولٍ، فهي مُشابِهةٌ للفعلِ المضارعِ، والذي يَدُلُّ على أنَّها نكرةٌ أنَّها صفةٌ لنكرةٍ، وهي (رَاجِينَا)، وصفةُ النَّكرةِ نكرةٌ.

وقولُه: «قَلِيلِ الحِيَلِ»: (قَلِيل) صفةٌ مُشَبَّهةٌ، يعني: حِيَلُه قليلةٌ.

والحِيَلُ هي التَّوصُّلُ إلى الإيقاعِ بالخَصْمِ من حيثُ لا يَشْعُرُ، والحِيلةُ نوعٌ من المَكْرِ، والحيلةُ إنْ خالفتِ الشَّرعَ فهي مذمومةٌ، والمُخالِفُ للشَّرعِ يكونُ على نَوْعينِ: إمَّا تَحَيُّلٌ لإسقاطِ واجبٍ، أو لفعلِ مُحرَّمٍ.

مثالُه: رجلٌ باعَ شيئًا بمائةٍ إلى أجلٍ، واشتراه بثمانِينَ نَقْدًا، فهذا تَحَيُّلٌ على مُحَرَّمٍ، فلا يَجوزُ.

مثالٌ آخَرُ: رجلٌ أكَلَ بَصَلًا لأجلِ ألَّا يُصَلِّيَ مع الجماعةِ، وليسَ قصدُه أنْ يأْكُلَ البصلَ لذاتِه، فهذا تَحَيُّلٌ على تركِ الواجبِ.

مثالٌ آخَرُ: رجلٌ اشْتَرَى شِقصًا[1] من مُشترَكٍ من آخَرَ، ثمَّ أوْقَفَهُ مُباشرةً خوفًا من الشُّفْعةِ، فهذا تَحَيُّلٌ على إسقاطِ واجبٍ لحقِّ الغيرِ، فهو مُحَرَّمٌ.

أمَّا إذا كانت الحِيلةُ لِيَتَوصَّلَ بها الإنسانُ إلى أمرٍ مَقصودٍ شرعًا، أو أمرٍ مباحٍ فإنَّ هذا لا بأسَ به، ومنه قولُ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «بعِ

---

(١) الشقص هو النصيبُ في العين المُشْتركة من كل شيء. انظر النهاية في غريب الحديث (شقص).

الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا»[١]، فهذه حِيلةٌ، لكنَّها حِيلةٌ مُباحةٌ، لا تُوقِعُ الإنسانَ في محذورٍ.

إِذَنْ: قولُه: «رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ»: لِـمَا يَعلمُ مِنْ أَنَّنا أهلٌ للرَّجاءِ.

«مُرَوَّعِ القَلْبِ، قَلِيلِ الحِيَلِ»: يعني: ليسَ هذا الرَّاجي لنا صاحبَ حِيَلٍ ومَكْرٍ بحيثُ يَتوصَّلُ إلى ما يُؤَمِّلُهُ ويَرْجُوهُ بالحِيلةِ والمَكْرِ، بل هو مُرَوَّعُ القلبِ، يَخافُ أنْ نَعْثُرَ منهُ على ما يَخْدِشُ كرامتَه، فهو دائمًا حَذِرٌ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَتَحَيَّلَ علينا أبدًا بشيءٍ يَتوصَّلُ بهِ إلى غرضِه الذي يُرِيدُ، بل هو إنسانٌ صريحٌ، وهذا الرَّجلُ لا شكَّ أنَّ صفاتِه جيدةٌ وطيِّبةٌ.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، برقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، برقم (١٥٩٣).

٣٩٠- وَذِي الإِضَــافَةُ اسْــمُهَا لَفْظِيَّــهْ   وَتِلْــكَ مَــحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّــهْ

الشَّــرحُ

في قولِه: «وَذِي الإِضَافَةُ»: إشكالٌ؛ لأنَّ المعروفَ أنَّ (ذو) تُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ، فتقولُ: (جاءَ ذو مالٍ)، و: (رأيتَ ذا مالٍ)، و: (مَرَرْتُ بذي مالٍ)، وهنا قال: (وَذِي الإِضَافَةُ)؟

الجواب: أنَّ (ذِي) هذه اسمُ إشارةٍ، وليستْ (ذي) بمعنى صاحب، ولهذا قال: (الإِضَافَةُ)، ولم يَقُل: (الإضافةِ).

و(ذِي) يُشارُ بها للقَريبِ، إِذَنْ: المرادُ بالإضافةِ هنا فيما إذا كان المضافُ اسمًا يُشابِهُ (يَفْعَل)، وهو اسمُ الفاعلِ، أو اسمُ المفعولِ، أو الصِّفةُ المُشَبَّهةُ، فهذه الإضافةُ تُسمَّى (لَفْظِيَّةً)؛ لأنَّها ما أفادتْ معنًى، إنَّما أفادتِ التَّخفيفَ فقطْ.

ففي الآيةِ الكريمةِ: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ ما أفادتِ الإضافةُ معنًى؛ لأنَّها لا تَعرَّفتْ بالإضافةِ، ولا تخصَّصتْ بها.

فإذا قال قائلٌ: بل تَخَصَّصتْ؛ لأنَّ قولَه: ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ أَخْرَجَ ما سِواها، وهو ما يَبْلُغُ غيرَها؟

نقولُ: هذا التَّخصيصُ من أجلِ العملِ، كما لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ زيدًا)، فإنَّ الإكرامَ هنا تَخَصَّصَ بزيدٍ بواسطةِ أنَّه عَمِلَ فيه، وهنا لو قلتَ: (هديًا بالِغًا الكَعْبَةَ) أو قلتَ: (هديًا بالغَ الكعبةِ) فهُما سواءٌ من حيثُ المعنى، فما أفادتِ الإضافةُ تخصيصًا، إنَّما التَّخصيصُ هنا بالعَمَلِ، وليسَ بواسطةِ الإضافةِ.

مثالٌ: (**أَنَا مُكْرِمُ الطَّالِبِ المجتهدِ**)، هذه الإضافةُ لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّ (**مُكْرِم**) اسمُ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، وأمَّا لو قلتَ: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ المُجْتَهِدِ أمسِ**) فهذه مَعنويَّةٌ.

ولو قلتَ: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ المُجْتَهِدِ غدًا**)، أو: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الذي يَخْتِمُ أَلفيَّةَ ابنِ مالكٍ عن ظهرِ قلبٍ**)، فهي هنا لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّها ما أفادتْ لا تَخْصِيصًا ولا تَعْرِيفًا، فـ(**مُكرِم**) هنا نَكِرةٌ مع أنَّها مُضافةٌ إلى معرفةٍ.

فإذا قال قائلٌ: أفادتِ التَّخصيصَ؛ لأنَّك تقولُ: (**أنا مكرمُ الطَّالبِ المجتهدِ**)، فمَن ليسَ بطالبٍ لا إكرامَ له عندي، ومَن كان طالبًا مُضيِّعًا لا إكرامَ له عندي، فخَصَّصْتَ بـ(**طالب**)، وخَصَّصْتَ بـ(**مُجْتَهِد**)؟

نَقولُ: هذا التَّخصيصُ ليسَ بواسطةِ الإضافةِ، بدليلِ أنَّكَ لو قلتَ: (**أنا مُكْرِمٌ الطَّالبَ المُجْتَهِدَ**)، تَخَصَّصَ بدونِ إضافةٍ.

إِذَنْ: فالإضافةُ في: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ المجتهدِ**) ما اسْتَفَدْنا منها إلَّا فائدةً لفظيَّةً فقطْ، وهي التَّخفيفُ، بدلَ أنْ نُنوِّنَ، ونقولَ: (**مُكْرِمٌ الطَّالبَ**)، نقولُ: (**مُكرِمُ الطَّالبِ**).

هذا معنى قولِه: (**وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ**).

وأمَّا قولُه: «**وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ**»: فـ(**تِلْكَ**) المشارُ إليه الإضافةُ التي ليسَ المضافُ فيها يُشابهُ (**يَفْعَلُ**)، أي: الإضافةُ التي سَبَقَتْ في الأبياتِ الثَّلاثةِ الأُولى.

وقولُه: «**مَحْضَةٌ**»: أي: خالصةٌ.

«**وَمَعْنَوِيَّهْ**»: فالإضافةُ التي تُفِيدُ التَّخصيصَ أو التَّعريفَ يُسَمُّونها الإضافةَ المَحْضَةَ المَعْنَوِيَّةَ.

٣٩١- وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّـعَرْ)

٣٩٢- أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ الثَّـانِي كَ(زَيْـدٌ الضَّـارِبُ رَأْسِ الْجَـانِي)

الشـــرحُ

سبقَ أنَّ (أل) لا تُجامِعُ الإضافةَ، إذْ لا يُمكِنُ أنْ تقولَ: **(الكتابُ الرَّجُلِ)** بمعنى: كتابُ الرَّجلِ، فهذا ممْنوعٌ لُغَةً، فـ(أل) لا تُجامِعُ الإضافةَ كما أنَّ التَّنوينَ أيضًا لا يُجامِعُ الإضافةَ.

فلو قلتَ: **(الدَّارُ مُحَمَّدٍ)** بمعنى: دارُ مُحَمَّدٍ لم يَصِحَّ، لكنْ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ -وهذا من الفوارقِ بينَها وبينَ الإضافةِ الـمَعْنويَّةِ- يَـجُوزُ أنْ تُوصَلَ (أل) في المضافِ بشرطِ أنْ تُوصَلَ في المضافِ إليه، ولهذا قال: **(إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي)**.

مثالُه: **(جَاءَني الرَّجُلُ الجَعْدُ الشَّعَرِ)**، فـ**(جَاءَني الرَّجُلُ)** فِعْلٌ ومفعولٌ به وفاعلٌ، و**(الجَعْد)** صِفةٌ للرَّجلِ، وهو مضافٌ، و**(الشَّعَر)** مضافٌ إليه، فهنا أَضَفْنا ما فيه (أل) إلى ما فيه (أل).

مثالٌ آخَرُ: **(الحَسَنُ الوَجْهِ)**، وجاز؛ لأنَّها صفةٌ مُشبَّهةٌ، فتُضِيفُ ما فيه (أل) إلى ما فيه (أل).

لكن لو قلتَ: **(الجَعْدُ شَعَرٍ)**، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يَقولُ: **(إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي)**، فعُلِمَ منه أنَّها إذا لم تُوصَلْ بالثَّاني فإنَّه لا يَجوزُ وَصْلُها بالأَوَّلِ.

ولو قلتَ: (**جَعْدُ الشَّعَرِ**) جازَ؛ لأنَّه ليسَ فيه (أل)، والمضافُ إذا لم يَكُنْ فيه (أل) يجوزُ أنْ يُضافَ إلى ما فيه (أل)، وإلى ما ليس فيه (أل).

فعندنا ثلاثُ صورٍ:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ تكونَ (أل) في المضافِ والمضافِ إليه، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

الصُّورةُ الثَّانية: أنْ تكونَ (أل) في المضافِ دونَ المضافِ إليه، وهذه ليستْ بجائزةٍ، لا في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، ولا في الإضافةِ المَعْنويَّةِ.

الصُّورةُ الثَّالثةُ: أنْ تكونَ (أل) في المضافِ إليه دونَ المضافِ، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ المَعْنويَّةِ والإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

فصارَ عندَنا صُورتانِ تَتَّفِقُ فيهما الإضافةُ اللَّفْظِيَّةُ والمَعْنويَّةُ.

وقولُه: «**أَوْ بِالَّذِي لَـهُ أُضِيفَ الثَّانِي**»: يعني: إذا صارتْ (أل) ليست في المضافِ إليه، وكانتْ في المضافِ إليه المضافُ إليه، يعني أنَّها موجودةٌ في الأوَّلِ، ومَفْقودةٌ في الثَّاني، ومَوجودةٌ في الثَّالثِ، فهنا يَجوزُ، والكلامُ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

مثالُها: (**الضَّارِبُ رَأْسِ الـجَانِي**)، فهنا (أل) في الأوَّلِ، وفي الثَّالثِ دونَ الثَّاني، وهذا جَائِزٌ، ووجهُ الجوازِ أنَّه لَمَّا كان الثَّالثُ مَقْرونًا بـ(أَلْ) وقد أُضيفَ إليه الثَّاني صارَ الثَّاني كأنَّه مَقْرونٌ بـ(أَل).

وقولُه: «كَ(**زَيْدٍ الضَّارِبِ رَأْسِ الجَانِي**)»: ويجوزُ بالضَّمِّ (**زَيْدٌ**) بِناءً على الحكايةِ، كأنَّه يَقولُ: كهذا المثالِ، فيُقالُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(**زَيْدٌ الضَّارِبُ**

رَأْسِ الـجَانِي) مجرورٌ بالكافِ، أو يُقَالُ كما قالَ بعضُهم: إنَّ المجرورَ محذوفٌ، أي: كقولِك: (...).

والخلاصةُ أنَّ **(أل)** إذا كانتْ في الأوَّلِ والثَّاني فهو جَائِزٌ، وإذا كانت في الأوَّلِ والثَّالثِ فهو جائزٌ، وكذلك إذا كانتْ في الأوَّلِ والرَّابعِ مثل: **(الضَّاربُ رأسِ عبدِ الباري)**، ولو فَرَضْنا أنَّ هناك إضافةً كثيرةً مُتعدِّدةً فإنَّه يَجُوزُ؛ لأنَّها إذا كانتْ في الأخيرِ فإنَّ المُضَافَ إليه كالذي فيه **(أل)**، ثمَّ المضافُ إلى المضافِ إليه كالذي فيه **(أل)**، ثمَّ المضافُ إلى المضافِ إليه كالذي فيه **(أل)** حتى نَصِلَ إلى الأوَّلِ، وهذا الكلامُ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، أمَّا المَعْنويَّةُ فلا يَجوزُ.

***

٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَـعْ مُثَنًّـى اوْ جَمْعًـا سَـبِيلَهُ اتَّبَـعْ

الشـرحُ

قولُه: «كَوْنُهَا»: الضَّميرُ يعودُ على (أل).

«فِي الوَصْفِ»: يعني: كونُها في الوصفِ الذي هو اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ أو الصِّفةُ المُشبَّهةُ، وهو الأوَّلُ.

«كَافٍ إِنْ وَقَع مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ»: والجمعُ الذي اتَّبعَ سبيلَ المُثنَّى هو جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ.

سَبَقَ أنَّه لو كانت (أل) في الأوَّلِ دونَ الثَّاني أنَّه مَمنوعٌ في الإضافتَيْنِ، يُسْتَثْنَى من ذلك إذا كانَ الأوَّلُ مُثنًّى أو جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فإنَّه يَجوزُ أنْ تكونَ فيه (أل) دونَ الثَّاني.

مثالُ ذلك: (**يُعْجِبُني الآكِلُو طَعامِهم**)، و(**يُعْجِبُني الفَاهِمُو دَرْسٍ**)، وجَازَ؛ لأنَّ المضافَ -وهو الأوَّلُ- جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

مثالُ المُثنَّى: (يُعْجِبُني التَّارِكَا سُوءٍ)، وجازَ؛ لأنَّه وَقَعَ مُثنًّى.

خلاصةُ الكلامِ:

- إذا وُصِلَتْ (أل) في المُضافِ دونَ المضافِ إليه فهو ممنوعٌ في الإضافَتَيْنِ، إلَّا إذا كانَ المضافُ جمعَ مُذَكَّرٍ سَالمًا أو مُثنًّى في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

- وإذا كانتْ (أل) في الثَّاني دونَ الأوَّلِ فهو جَائِزٌ في الإضافَتَيْنِ.
- وإذا كانتْ في الثَّاني والأوَّلِ فهو جَائِزٌ في اللَّفظيَّةِ، ممنوعٌ في المَعْنويَّةِ.

هذا هو خُلاصةُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- في هذه المسألةِ.

***

٣٩٤- وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

الشرحُ

قولُه: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا»: الثَّاني هو المضافُ إليه، والأوَّلُ هو المضافُ.

وعُلِمَ من قولِه: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا»: أنَّ الأوَّلَ مُذكَّرٌ، والثَّانيَ مُؤنَّثٌ.

وقولُه: «انْ كَانَ»: الضَّميرُ يَعودُ على الأوَّلِ.

وقولُه: «لِحَذْفٍ مُوهَلَا»: أي: صارَ أهلًا للحَذْفِ، والمعنَى أنَّ المُضافَ إذا كانَ مُذكَّرًا والمضافُ إليه مُؤنَّثٌ فرُبَّما يُكسِبُهُ المضافُ إليه تَأْنيثًا، ويُعْطَى حُكْمَ المُؤنَّثِ ولو كانَ مُذكَّرًا، ولكن بشرطِ أنْ يَصِحَّ حَذْفُه والاستغناءُ بالثَّاني عنه، وذلكَ بأنْ يَكونَ الأوَّلُ جُزْءًا من الثَّاني، أو شِبْهَ جُزْئِه.

مثالُ الجُزْءِ: (**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**)، فإنَّ البعضَ جزءٌ من الأصابعِ كلِّها، فهنا كلمةُ (**بعض**) مُذَكَّرٌ، و(**أصابع**) مُؤنَّثٌ، والفعلُ (**قُطِعت**) مُؤنَّثٌ، ولو رَاعَيْنا المضافَ لوَجَبَ أنْ نَقولَ في الفعل: (**قُطِعَ بعضُ أصابِعِه**)، لكنَّه هنا أكْسَبَه التَّأنيثَ؛ لأنَّه لو حُذِفَ (**بعض**)، وقيلَ: (**قُطِعَت أصابعُه**) لاستقامَ الكلامُ، لكن معَ ذلك لا يَستقِيمُ تمامَ الاستقامةِ؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بينَ البعضِ والكُلِّ، فإنَّكَ لو قلتَ: (**قُطِعت أصابعُه**)، ما صارتْ في مَدْلولِها مثلَ قولِكَ: (**قُطِعت بعضُ أصابعِه**)، لكنَّ المعنى أنَّه يَصِحُّ ولو في الجملةِ، ولا تُشْتَرَطُ المُطابَقَةُ، فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَتَطابَقَ شيءٌ معَ الحذفِ ودونِه.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعِرُ:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ(١)

الشَّاهدُ قولُه: (تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ)، فـ(الرِّياح) مُؤَنَّثَةٌ، و(مَرّ) مُذَكَّر، لكنَّه اكْتَسَبَ التَّأنيثَ من (الرِّياح)؛ لأَنَّهُ ينوبُ، فلو قلتَ: (تَسفَّهَتِ الرِّياحُ)، أغْنَى عن قولِكَ: (مَرُّ الرِّياحِ)، ويكونُ مُطابقًا له تمامًا، وهنا المُرورُ فِعْلُ الرِّياحِ، وليسَ جُزْءًا منها.

أَمَّا إذا كانَ الأَوَّلُ مُنْفَصِلًا عن الثَّاني وَعَيْنًا مُستقِلَّةً بنفسِها، فإنَّه لا يَكْتَسِبُ منه التَّأنيثَ، مِثْل: (قُتِلَتْ غُلامُ هندٍ)، فإنَّ (غلام) ليس جزءًا من (هند).

إِذَنْ: قد يُكْسِبُه التَّأنيثَ، فيَكُونُ الفعلُ المُسْنَدُ إليه مُؤَنَّثًا، أو يكونُ الوصفُ المُسْنَدُ إليه مُؤَنَّثًا، لكنْ إذا كان يَصِحُّ المعنى بدونِه، ولهذا قال: (إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا).

وقد يَكْتَسِبُ المضافُ تَذْكِيرًا من المضافِ إليه.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف:٥٦]، لو أَخَذْنَا بظاهرِ اللَّفظِ في غيرِ القُرْآنِ لكانَ التَّركيبُ هكذا: (إِنَّ رحمةَ الله قريبةٌ من المُحْسِنِينَ)، لكنْ هنا قالَ: ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ، يقولون: إنَّ الرَّحمةَ هنا مُؤنَّثٌ، واكتسبتِ التَّذكيرَ من المضافِ إليه، فذُكِّرَ الخبرُ عنها.

ولابنِ القَيِّمِ -رحمه الله تعالى- في هذهِ الآيةِ كلامٌ طويلٌ جدًّا في كتابه

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، انظر الكتاب (١/ ٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٤٨).

(**بَدَائِعِ الفَوَائِدِ**)، وهو كتاب ليس في فنٍّ مُعيَّنٍ، ولهذا سَمَّاه بهذا الاسمِ، فكُلَّما طَرَأَ على ذِهْنِه فائدةٌ قيَّدَها، ويُشبِهُ مِنْ بعضِ الوُجوهِ (**صَيْدَ الخاطرِ**) لابنِ الجَوْزِيِّ -رحمه الله- لكنْ بينَهما فرقٌ عظيمٌ، ونحنُ نَنْصَحُ الطَّالبَ أنْ يَقْتنِيَ (**بدائعَ الفوائدِ**)؛ لأَنَّه مُفِيدٌ، فهو على اسمِه، ويَنْفَعُ طالبَ العلمِ نَفْعًا عظيمًا، ففيه مُناقشاتٌ عظيمةٌ في الفِقْهِ، وفي الأسماءِ والصِّفاتِ، وفي المعاني، وفي النَّحْوِ، ويُناقِشُ أيضًا أَئِمَّةَ النَّحوِ، مثل: السُّهَيليِّ، وسِيبَوَيهِ، وغيرِهم.

وقولُه: «**رُبَّما أَكْسَبَ**»: يَبْدُو منه أنَّه مَقْصورٌ على السَّماعِ، وأنَّ ما ورَدَتْ به اللُّغةُ من هذا البابِ اتُّبعَ، وما لم تَرِدْ فالأصلُ أنْ يَبْقَى على ما كانَ عليه.

* * *

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْـمٌ لِـمَا بِـهِ اتَّـحَدْ   مَعْنًـــى، وَأَوِّلْ مُوهِمًـــا إِذَا وَرَدْ

الشــرحُ

من المَعْلومِ أنَّ المضافَ غيرُ المضافِ إليه، تَقولُ: (**غُلامُ زيدٍ**)، و(**فَرَسُ مُحَمَّدٍ**)، و(**كِتابُ الطَّالبِ**)، و(**صَاحِبُ البيتِ**)، و(**صاحبُ الدُّكَّانِ**).

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «**وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِـمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى**»: يعني: لِـمَا هو معناه، فلا يَجوزُ أنْ يُضَافَ الاسمُ إلى ما يُوافِقُه في المعنَى، فلا تقُلْ مَثَلًا: (**هذا كتابُ كتابٍ**)، ولا (**هذا مسجدُ مسجدٍ**)، ولا (**هذا غلامُ غلامٍ**)، وتُرِيدُ أنَّ الثَّانيَ هو الأوَّلُ، ولا تَقُلْ: (**دَخَلْتُ غُرْفةَ الغُرْفةِ**)؛ لأنَّ الغُرْفَةَ هي الغُرفةُ.

وكذلك لو قلتَ: (**عِنْدِي بُرُّ قَمْحٍ**)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ القَمْحَ هو البُرُّ، والأصلُ أنَّ المُضافَ شَيْءٌ، والمضافَ إليه شيءٌ آخَرُ.

لكنْ قدْ وَرَدَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ ما يَدُلُّ على إضافةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِه، فماذا نَصْنَعُ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «**وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ**»: يعني: اصْرِفْهُ عن ظَاهِرِه إذا وَرَدَ، ومِن ذلكَ قولُهم: (**مَسْجِدُ الجامعِ**)، ومعلومٌ أنَّ المَسْجِدَ هو الجامعُ، فكيف أُضِيفَ الشَّيءُ إلى نَفْسِه؟

يَقولونَ: إنَّك تُئَوِّلُ، فتَجْعَلُ (**مَسْجِد الجَامِع**) بمعنى: مُسَمَّى هذا الاسمِ، فيَصِيرُ (**مسجد**) بمعنى مُسَمَّى، و(**الجَامِع**) بمعنَى الاسمِ.

مثالٌ آخَرُ: ورَدَ عن العربِ قولُهم: (**سعيدُ كُرْزٍ**)، فهنا (**سعيد**) مضافٌ، و(**كُرْز**) مضافٌ إليه، معَ أنَّ كُرْزًا هو سعيدٌ، فكيفَ أُضيفَ اسمٌ لِـمَا به اتَّحدَ؟!

يقول: إنَّنا نُئَوِّلُه، ونقولُ: (**سعيد**) هنا اسمٌ، لكن بمعنَى مُسمًّى، و(**كُرْز**) اسمٌ بمعنى اسمٍ، والمعنى: مُسمَّى هذا الاسمِ.

وقد يُئَوَّلُ باسمِ هذا المُسمَّى، وليس بمُسَمَّى هذا الاسمِ، كما لو قلتَ: (**كَتَبْتُ سعيدَ كُرْزٍ**) أي: كَتَبْتُ اسمَ هذا المُسَمَّى.

وقد سَبَقَ هذا المثالُ في بابِ العَلَمِ، في قولِه:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

والخلاصةُ: أنَّ المضافَ والمضافَ إليه شَيْئانِ مُتبَايِنَانِ، كلُّ واحدٍ منهما غيرُ الآخَرِ، فلا يُضافُ شيءٌ إلى نفسِه.

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى أنَّه يَجُوزُ أنْ يُضَافَ الاسمُ لِـمَا اتَّحَدَ بهِ معنًى بشرطِ اختلافِ اللَّفظِ، وعلى رأيِهم فـ(**سَعِيدُ كُرْزٍ**) لَا يَحْتَاجُ إلى تأويلٍ، و(**بُرُّ قَمْحٍ**) جائزٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى تأويلٍ؛ لأنَّهم يَقولونَ: يَكْفِي الاختلافُ في اللَّفظِ.

ووَجْهُ أنَّهُ يَكْفِي أنَّ كُلَّ لفظٍ يَدُلُّ على معنًى لا يَدُلُّ عليه اللَّفظُ الثَّاني، فحَصَلَتِ المُغايرةُ ولو مِن بعضِ الوُجُوهِ.

ولكنَّه لا شَكَّ أنَّه من النَّاحيةِ البَلَاغِيَّةِ أنَّه غيرُ مُسْتَسَاغٍ أنْ تَقولَ: (**مُحَمَّدُ مُحَمَّدٍ**)، وليسَ لها معنًى.

وبعضُ النَّاسِ في غيرِ البِلَادِ السُّعوديَّةِ يُضِيفُونَ اسمَ (**مُحَمَّد**) إلى الاسمِ

الأَصْلِيِّ، مثل: (**مُحَمَّد فُؤَاد عَبْد الباقي**)، و(**مُحَمَّد رَشِيد رِضَا**)، و(**مُحَمَّد عَبْده**)، وما أَشْبَهَ ذلك، والأصلُ: (**فُؤاد**)، و(**رَشِيد**)، و(**عَبْدُه**)، فهنا أُضِيفَ هذا الاسمُ لِـمَا به اتَّحَدَ معنًى، لكنَّهما لم يَتَّحِدَّا لفظًا.

وهذا على قَاعدتِنا هو الرَّاجحُ، لكنْ لو قالَ قائلٌ: هل يَجوزُ إضافةُ المعرفةِ إلى معرفةٍ؟

فالجواب: إضافةُ المعرفةِ إلى المعرفةِ ليسَ فيها مانعٌ، مثل الاسمِ المَوصولِ رُبَّما يُضافُ إليه اسمُ إشارةٍ، وكذلك أيضًا اسمُ الإشارةِ قدْ يُضافُ إليه مُضافٌ إلى معرفةٍ.

***

٣٩٦- وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

الشرحُ

«بَعْضُ»: مبتدأٌ، وخبرُه (يُضَافُ).

وقولُه: «وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ»: (بَعْضُ) مبتدأٌ.

و«قَدْ يَأْتِ»: خبرُه.

وقولُه: «لَفْظًا»: منصوبٌ بنَزْعِ الخافضِ.

و«مُفْرَدَا»: حالٌ، يعني: قدْ يأتي مُفرَدًا في اللَّفظِ وإنْ كان مُضافًا في المعنَى، هذا معنَى البيتِ، وليست (لَفْظًا) حالًا من فاعلِ (يَأْتِ).

فإن قال قائلٌ: كيفَ نُعْرِبُ (لَفْظًا) مَنْصوبةً بنزعِ الخافضِ وهو سماعيٌّ؟

قُلنا: تَقَدَّمَ أنَّ بعضَ النَّحويِّينَ يَرَى أنَّه جَائِزٌ قياسًا، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- وغيرُه كثيرًا ما يَأْتونَ بالمنصوبِ بنَزْعِ الخافضِ في غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ).

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: بعضُ الأسماءِ مُلازِمٌ للإضافةِ لفظًا ومعنًى، وبعضُها قدْ يُلازِمُ الإضافةَ معنًى لا لفظًا، ولهذا قالَ: «وَبَعْضُ ذَا»: أي: بعضُ ما يُلازِمُ الإضافةَ، «قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا»: أي: قدْ يأتي مُفرَدًا في اللَّفظِ وهو مُضافٌ معنًى.

ولم يَذْكُرِ المُؤَلِّفُ -رحمه الله- له أمثلةً؛ لأنَّه سيأتي في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- مثل: (إذا) و(إذ) و(حَيْثُ) وما أَشْبَهَ ذلك، ونُؤَجِّلُ الكلامَ عليها حتَّى يَأْتِيَ

كلامُ المؤلِّفِ -إن شاء الله-.

لكنَّ القاعدةَ من هذا البيتِ أنَّ بعضَ الأسماءِ يكونُ مُلازِمًا للإضافةِ دائمًا لفظًا ومعنًى، وبعضُ الأسماءِ التي يَجِبُ إضافتُها قدْ تأتي مُفرَدةً في اللَّفظِ وهي في الحقيقةِ مُضافةٌ في المعنى، وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- بيانُها.

***

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ   إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨- كَ(وَحْدَ) (لَبَّيْ) وَ(دَوَالَيْ) (سَعْدَيْ)   وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِ(لَبَّيْ)

الشرحُ

قولُه: «حَتْمًا»: بمعنَى لازمٍ، وهي مُتعلِّقةٌ بـ(يُضَافُ)، وهي مَصْدرٌ في مَوضعِ الحالِ من نائبِ الفاعلِ في (يُضَافُ)، أي: بعضُ الَّذِي يُضافُ إضافةً لازِمةً يَمتنِعُ إيلاؤُه اسمًا ظاهرًا.

وقولُه: «امْتَنَعْ»: خبرُ (بَعْضُ).

وقولُه: «إِيلَاؤُهُ»: فاعلُ (امْتَنَعْ).

و«اسْمًا»: مفعولٌ لـ(إِيلَاء)؛ لأَنَّه مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فعلِه.

وقولُه: «حَيْثُ وَقَعْ»: مُتعلِّقٌ بـ(إِيلَاؤُهُ)، أو مُتعلِّقٌ بـ(امْتَنَعْ).

وهذا البيتُ تَتِمَّةٌ للبيتِ الأوَّلِ، والقاعدةُ منه أنَّ بعضَ الأسماءِ التي تَتَعيَّنُ فيها الإضافةُ يَمْتَنِعُ إضافتُه إلى اسمٍ ظاهرٍ.

مثالُه: (وَحْدَ)، فلا تأتي إلَّا مُضَافةً، تَقولُ مَثَلًا: (خَرَجْتُ وَحْدِي)، و(رَأَيْتُك وَحْدَك).

ولا يُمْكِنُ أنْ تَقولَ: (خَرَجْتُ وَحْدًا)، يعني: فَرِيدًا، ولا: (رَأَيْتُكَ وَحْدًا) أي: فَرِيدًا، بل لا بُدَّ أنْ تُضافَ، وهل تُضَافُ إلى اسمٍ ظاهرٍ؟

الجواب: لا، فلا يُمكِنُ أنْ تَقولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَ غُلامِه)؛ لأَنَّك أَضَفْتَها إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو يَمْتَنِعُ أنْ يَلِيَها اسمٌ ظاهرٌ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ وَحْدَه)، فـ(وَحْدَه) حالٌ، كما سَبَقَ في بابِ الحالِ، وهي حالٌ مُئَوَّلةٌ بـ(مُنفَرِدًا)؛ لأنَّها مَعْرفةٌ، والحالُ لا تَقَعُ مَعْرفةً.

مثالٌ آخَرُ: (لَبَّيْ)، أي: لَبَّيْكَ، فهي مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى الضَّميرِ، ولا تأتي مُفْرَدةً، ولا مُضَافةً إلى اسمِ ظاهرٍ، فلا تَقولُ: (لَبَّيْ زيدٍ)، ولا: (لَبَّيْ رَبِّي)، بل لابُدَّ أنْ تُضِيفَها إلى ضَميرِ مُخاطَبٍ، وليسَ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ، ولا ضَمِيرَ مُتكَلِّمٍ، فلا يُمكنُ أنْ تقولَ: (لَبَّيَّ)، يعني: كأنَّك أَجَبْتَ نفسَك، ولا: (لَبَّيْهِ)، تُخْبِرُ أنَّك تُلَبِّي إنسانًا غائبًا، بل تقولُ: (لَبَّيْكَ).

وأمَّا قولُ بعضِ النَّاسِ إذا نَادَاه إنسانٌ قال: (لَبَّيْهِ)، فيعني: لَبَّيْكَ، فهُمْ يَجْعَلونَ الكافَ هاءً.

مثالٌ آخَرُ: (دَوَالَيْ)، يُقالُ هَكَذَا: (دَوَالَيْكَ)، والدَّوَالَيْك مأخوذةٌ من التَّدَالِي، يعني: أنَّه يَدُولُ بعضُها على بعضٍ، مثل قولِه تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وبعضُ النَّاسِ يَقولُ: إنَّ معناها: (إدالةً بعد إدالةٍ)، وليس كذلك؛ لأنَّ الإِدَالةَ هي الغَلَبَةُ، ولا معنًى لها في سياقِ: (دَوَالَيْكَ)، إنَّما معناها التَّدالي والتَّعاقبُ، وفرقٌ بينَها وبينَ الغَلَبةِ.

مثالٌ آخَرُ: (سَعْدَيْ)، يُقالُ: (سَعْدَيْكَ)، أي: إسعادًا بعدَ إسعادٍ، والإسعادُ إمَّا من إعطاءِ السَّعادةِ، وإمَّا من المُواساةِ ودَفْعِ الأحزانِ والتَّسْلِيَةِ، وهي على كلِّ

حالٍ لا تُذْكَرُ إلَّا معَ (لَبَّيْك)، فهي تابعةٌ لها دائمًا، تقولُ: (لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ)، كما كانَ ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولُ هذا في تَلْبِيَتِه: «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، والخيرُ في يَدَيْكَ، والرَّغْباءُ إليكَ والعَمَلُ»[(١)].

ومعناها في حقِّ الله: أسألُك مُعاوَنةً بعدَ مُعاوَنةٍ، فـ(لَبَّيْكَ) أي: أجَبْتُك أنا، و(إسعادًا) أي: طلبتُ منك المعونةَ.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى اسمِ مُضْمَرٍ للمُخاطَبِ، فلا يَجوزُ أنْ تُضَافَ إلى اسمِ ظاهرٍ، ولهذا قالَ: (وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)) يعني: أنَّه وَرَدَ في كلامِ العَرَبِ[(٢)]:

دَعَـوْتُ لِـمَا نَـابَنِي مِسْـوَرًا فَلَبَّـى فَلَبَّـيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

ولم يَقُلْ: (فلَبَّيْه)، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يُشِيرُ إلى هذا البيتِ، ويقولُ: إنَّه شاذٌّ، ووَجْهُ الشُّذوذِ أنَّه أُضِيفَ إلى اسمٍ ظاهرٍ كما شَذَّ كذلك إضافتُه إلى ضميرِ الغَيْبَةِ في قولِ الشَّاعرِ[(٣)]:

لَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِـمَنْ يَدْعُونِي

فلا تأتي بضميرِ الغَيْبَةِ، بل لا بُدَّ أنْ تأتيَ بضميرِ المُخاطَبِ.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ أفادنا بها المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّنا لو أَتَيْنَا بها غيرَ مُضافةٍ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، برقم (١١٨٤).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل أعرابي من بني أسد، انظر لسان العرب (لبى)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

(٣) البيت غير منسوب في لسان العرب (لبب)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

ما صَحَّ، ولو أَتَيْنا بها مُضَافةً إلى اسمٍ ظاهرٍ ما صَحَّ، ولو أَتَيْنا بها مُضَافةً إلى ضميرِ غيرِ مُخاطَبٍ ما صَحَّ، إِذَنْ: فاستعمالُهُا ضَيِّقٌ في الواقعِ.

أمَّا مَعانِيها فـ(وَحْدَ) بمعنى مُنفَرِدًا، و(لَبَّيْ) بمعنى إجابةً بعدَ إجابةٍ، من قولِهم: (أَلَبَّ بالمكانِ)، و(دَوَالَيْ) بمعنى تَداوُلًا بعدَ تَداوُلٍ، و(سَعْدَيْ) أي: إسعادًا بعدَ إسعادٍ.

ثُمَّ هيَ مُعرَبةٌ على أنَّها مفعولٌ مُطلَقٌ، أو مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ من لفظِها، فإنْ كان لها فعلٌ من لفظِها فهي مصدرٌ، وإنْ لم يَكُنْ لها فعلٌ من لفظِها فهي مفعولٌ مُطلَقٌ، أمَّا (لَبَّيْ) فبعضُهم يقولُ: إنَّها من (لَبَّى) بالألفِ، وأمَّا الذين يقولون: إنَّها من: (أَلَبَّ) فهم يقولون: مصدرٌ حُذِفت زَوَائدُه.

ثمَّ إنَّها هي مُعرَبةٌ على أنَّها مُلْحَقةٌ بالمُثَنَّى؛ لأنَّ صُورَتَها صُورَةُ التَّثْنيةِ، ولكنَّ المرادَ الكَثْرةُ.

فإن قال قائلٌ: وهلْ يُوجَدُ غيرُ هذه الأسماءِ؟

فالجواب: نعم، رُبَّما يأتي، لكنَّ الغالبَ أنَّهُ محصورٌ.

***

٣٩٩- وَأَلْزَمُــوا إِضَــافَةً إِلَى الـــجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَـلْ

٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ) وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًى كَ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ (حِينَ جَا نُبِذْ)

الشـــرحُ

سبقَ قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا)، ومنها (حَيْثُ)، فإنَّها تَلْزَمُ الإضافةَ دائمًا، وأَلْزَمُوها إضافةً إلى الجُمَلِ، وقولُه: «إِلَى الجُمَلِ»: يَشْمَلُ الجُمَلَ الاسْمِيَّةَ والجُمَلَ الفِعْلِيَّةَ.

ففي الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ تَقولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زيدٌ)، وتَقولُ: (جَلَسْتُ حيثُ يَجْلِسُ زيدٌ).

وفي الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ تَقولُ: (جَلَسْتُ حيثُ زيدٌ جالِسٌ).

إِذَنْ: هي تُضافُ إلى الجُمَلِ الاسْميَّةِ والفِعْلِيَّةِ، وسواءٌ كانتِ الجملةُ الفِعْلِيَّةُ ماضيًا كـ(جَلَسْتُ حيثُ جَلَسَ)، أو مُضارعًا كـ(جَلَسْتُ حيثُ يَجْلِسُ).

وإعرابُ (حَيْثُ) ظرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محَلِّ نصبٍ، وقد تكونُ مَبنِيَّةً على الضَّمِّ في محَلِّ جرٍّ بـ(مِن)، مثل قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٤٩]، وقولِه: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٢٢].

إِذَنْ: هي مَبنِيَّةٌ على الضَّمِّ في محَلِّ نصبٍ، أو في محَلِّ جرٍّ إذا جُرَّتْ بحرفٍ.

ويقالُ فيها خمسُ لُغاتٍ، يُقالُ: (حَيْثُ)، و(حَيْثَ)، و(حَيْثِ)، فالثاءُ فيها

مُثَلَّثَـةٌ، ويُقالُ: (حَـوْثُ) بقَلْبِ الياءِ واوًا، ويُـقالُ: (حَاثُ)، ولَعَلَّ هذه لُغَـةٌ بَدوِيَّةٌ.

إنَّما المَشْهورُ أنَّها بالياءِ ثاني الحُروفِ، ومَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وهي مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى الجُمَلِ، ولا تُضافُ إلى المُفرَدِ إلَّا سَماعًا، **قالوا**: ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

أَمَا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعًـا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعًـا[1]

ويجوز: (**نَجْمٌ**) على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو نَجْمٌ.

الشَّاهد: (**حَيْثُ سُهَيلٍ**) على روايةِ الجرِّ، و(**سُهَيل**) اسمٌ مُفرَدٌ.

ورُوِيَ (**أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ**)، برفع (**سُهَيْل**) لكنَّ المعروفَ أنه بالجرِّ، فهي مُضافَةٌ على هذا إلى مُفْرَدٍ.

تَنْبِيهٌ: (**جَلَسْتُ حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ**)، و(**جَلَسْتُ حيثُ أنَّ زيدًا جالسٌ**)، (**حيث**) على الوَجْهَينِ مضافةٌ إلى جُمْلةٍ، لكنْ على وَجْهِ الكَسْرِ مضافةٌ إلى جُمْلَةٍ مُؤكَّدةٍ بـ(**إنَّ**)، وعلى رِوايةِ الفتحِ مُئَوَّلةٌ بمَصْدرٍ، أي: حيثُ جُلوسُ زيدٍ كائنٌ، والخبرُ محذوفٌ، إنَّما الأكملُ والأحسنُ والأَوْلى أنْ تَقولَ: (**حَيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ**)، ويَجوزُ فتحُ همزة (**إنَّ**) باعتبارِ التَّأويلِ، والكُتَّابُ يَكْتُبونَ: (**حَيْثُ أنَّ فلانًا فعلَ كذا**).

إذَنْ: (**حيثُ**) مِن الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ، وتُضافُ إلى الجُمَلِ الاسْميَّةِ أو الفِعْليَّةِ، وقد تُضافُ إلى المُفرَدِ سَماعًا.

---

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٧/ ٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٤).

كذلك (إذ) تُضافُ إلى الجُمَلِ وُجوبًا؛ لأنَّه قالَ: (**وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)**)، و(إِذْ) ظرفُ زمانٍ دائمًا، **وقيلَ**: تَقَعُ مَفْعولًا به، ومَفْعولًا مُطلَقًا، ولكنَّ المعروفَ أنَّها ظَرْفُ زمانٍ دائمًا، إنَّما المُعْرِبونَ الذين يُعْرِبُون القرآنَ يُعْرِبُونها دائمًا على أنَّها مفعولٌ به، مثل: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٦]، فيَقولونَ في (**إِذْ كُنْتُمْ**): مفعولٌ لـ(**اذْكُرُوا**)، ويقولونَ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]: إنَّ المعنى: (**اذْكُرْ إذ قال**)، على أنَّها مفعولٌ به.

وهي مُلازِمَةٌ للإضافةِ دائمًا، وهي ظرفٌ، وقد تأتي للتَّعليلِ كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف:٣٩]، وإذا كانتْ تعليلًا فقد قيلَ: إنَّها حرفٌ يُرادُ به التَّعليلُ فقط، وليستِ اسمًا، أي: ظرفًا.

وتأتي (إذ) للماضي؛ لأنَّ (إذ) و(إذا) و(**إِذَنْ**) يُقَاسِمْنَ الزَّمانَ، فقالتْ واحدةٌ: ليَ المُسْتقبَلُ، وقالتْ أُخْرَى: ليَ الحاضرُ، وقالتِ الثَّالثةُ: ليَ المَاضِي.

فالتي قالتْ: ليَ الزَّمانُ المُستقْبَلُ قالتَ: لا بُدَّ أنْ أَمُدَّ نفسي لكي أَصِلَهُ، وهي (إذا).

والتي قالتْ: ليَ الماضي قالت: أنا مُنْقَطِعةٌ عن وقتي، فأنا أَنْضَمُّ، وهي (إذ).

والتي قالت: ليَ الحاضرُ قالت: أنا أَترَنَّمُ بالتَّنوينِ على مكاني، وهي (**إِذَنْ**).

لكنْ معَ ذلكَ قد تأتي (إذ) للمُسْتقبَلِ، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر:٧٠-٧١]، وهذا يومَ القيامةِ، وهو في

المُستقبَلِ، ولهذا قال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، و(سوف) تَجعَلُ المضارِعَ مُستَقْبَلًا، والأصلُ: فسوفَ يَعْلمونَ إذا الأغلالُ.

ولكنَّ بعضَ النَّحويِّين قال: هذا لا يَصِحُّ، و(إذ) هنا على بابِها، ولكنَّه نَزَّلَ المُسْتقبَلَ مَنْزِلةَ الماضي لتَحقُّقِ وقُوعِه كما في قولِه تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، معَ أنَّه ما أَتَى؛ لأنَّهُ قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ولكنَّه لتَحقُّقِ وُقُوعِه قال: ﴿أَتَىٰٓ﴾.

مِثالٌ آخَرُ: قولُ وَرَقةَ بنِ نَوْفلٍ: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»[(١)]، وكانت بالمضارعِ لتحقُّقِ وقوعِه.

إِذَنْ: (إذ) معناها الماضي، وقد تأتي للمُسْتَقْبَلِ على قولِ بعضِ النَّحويِّين، وعلى قولِ آخرين هي دائمًا للماضي، ولكنْ يُنَزَّلُ هذا منزلةَ الماضي لتحقُّقِه، وتأتي للتَّعليلِ.

وقولُه: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ (إِذْ)»: يعني: إذا جاءتْ (إذ) مُنَوَّنةً احْتُمِلَ أنْ تُفْرَدَ عن الإضافةِ، ويَكُونُ التَّنوينُ عِوَضًا عن الجُمْلةِ، وهذا كثيرٌ في القُرآنِ وفي غيرِه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤]، يعني: حِينَئِذْ بلغتِ الرُّوحُ الحُلْقومَ تَنْظُرونَ.

مِثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ [الحاقة:١٨]، يعني: يَوْمَئِذْ يُنفَخُ في الصُّورِ، ونقولُ في إعرابِها: (يوم) ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وهو مضافٌ، و(إذ) مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وحُرِّكَ بالكَسْرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، برقم (٣).

(٢) سكون إذا، وسكون التنوين.

المُهِمُّ أنَّه إذا نُوِّنتِ احْتُمِلَ إفرادُها، أي: قَطْعُها عن الإِضَافةِ.

قولُه: «وَمَا كَ(إِذْ)»: (مَا) اسمٌ مَوْصولٌ، أي: والَّذي كـ(إِذْ)، والكافُ هنا يَجُوزُ أنْ تَكونَ اسمًا بمعنَى (مِثْل)، يعني: والَّذي هو مِثْلُ (إِذْ)، وذلك في كَوْنِه دالًّا على زمانٍ مُبهَم، أي: غَيْرِ مُقيَّدٍ؛ لأنَّ ما يَدُلُّ على الزَّمانِ منه ما هو مُقَيَّدٌ كيومٍ وشهرٍ وأُسْبوعٍ وما أَشْبَهَ ذلك، ومنه ما هو مُطْلَقٌ مثل: حِين، ووَقْت، وزَمَن، ودَهْر، وما أَشْبَهَ ذلك، فقولُه: «وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًى»: يعني: ما وَافَقَ (إِذْ) في المَعْنَى بكونِه دالًّا على زمانٍ مُبْهَمٍ غيرِ مُقَيَّدٍ.

فخَرَجَ بقولِنا: (مُبْهَم) ما كانَ مُقيَّدًا كاليومِ والشَّهرِ، فإنَّكَ تَقولُ: (**جِئْتُكَ شَهْرَ رَبيعٍ الأَوَّلِ**)، ولا تُضِيفُهُ إلى الجُمَلِ.

لكنْ ما كانَ كـ(إذ) في دَلالَتِه على الزَّمانِ المُبهَم فإنَّه كـ(إذ)، إلَّا أنَّه يُخالِفهُ بقولِه: (أَضِفْ جَوَازًا)، فإنَّ (إِذْ) تُضافُ وُجوبًا، أمَّا هذا فيُضافُ جَوَازًا، ولهذا لَمَّا كان قولُه: (كَ(إِذْ)) عَامًّا يَتناوَلُ وُجوبَ الإضافةِ إلى الجُمَلِ أَخْرَجَ ذلك بقولِه: (أَضِفْ جَوَازًا)، إِذَنْ: فيكونُ (كَ(إِذْ)) في أنَّه مَبْنيٌّ؛ لأنَّ (إِذْ) مَبْنِيَّةٌ، وكذلك في الإضافةِ إلى الجُمَلِ، لَكِنَّهُ لا يُضَافُ وُجوبًا كما تُضافُ (إِذْ).

مثالُه: (حِينَ جَا نُبِذ).

وقولُه: «نُبِذْ»: أي: طُرِد، ولَعَلَّ هذا سَارِقٌ، أو يَغْتَابُ النَّاسَ، أو فيه مُشكِلةٌ، أو أنَّه رَجُلٌ مُتَدَيِّنٌ عندَ قومٍ فُسَّاقٍ، المُهِمُّ أنَّه مِن يَوْمَ جاءَ نُبِذَ.

ونَقولُ في إعرابِها: (حين) ظرفُ زمانٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، و(جَا) فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(حِينَ)

مضافٌ إلى الجملةِ: (جَا)، و(نُبِذ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ تقديرُه: (هو)، و(حِينَ) ظرفٌ، وتَحْتَاجُ إلى مُتعلَّقٍ، وهو (نُبِذ)، والتَّقديرُ: نُبِذ حينَ جاءَ.

وهل يَجُوزُ أنْ أقولَ: (نُبِذ حينًا)، و لا أُضِيفَهُ؟

الجواب: يَجُوزُ؛ لأنَّ إضافتَه جائزةٌ، وليستْ بواجبةٍ، ولهذا قال: (أَضِفْ جَوَازًا).

***

٤٠١- وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا　　　وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢- وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا　　　أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

الشرحُ

قولُه: «أَوَ اعْرِبْ»: أصلُها: (أَوْ أَعْرِبْ)، من الرُّبَاعيِّ، وليسَ من الثُّلاثيِّ؛ لأنَّه يُقالُ: (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ)، والأمرُ: (أَعْرِبْ)، ولا يُقالُ: (عَرَبَ، يَعْرُبُ)، والأمرُ: (اِعْرِبْ)، فقولُنا أحيانًا: (اِعْرِبْ كذا) خَطَأٌ، والصَّوابُ: (أَعْرِبْ)؛ لأنَّه من الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ مثلُ: (أَكْرَم، يُكْرِم، أَكْرِمْ)، (أَدْخَلَ، يُدْخِلُ، أَدْخِلْ)، (أَسْفَرَ، يُسْفِرُ، أَسْفِرْ)، (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ، أَعْرِبْ)، ولهُ أمثلةٌ كثيرةٌ، وإذا كانَ كذلك صارتِ الهمزةُ مفتوحةً.

وإذا كان مفتوحَ الهمزةِ والواوُ في (أَو) ساكنةٌ، فنَقَلْنَا فتحةَ الهمزةِ إلى الواوِ، صارتْ: (أَوَ اعْرِبْ)، ولو قُلْنا: (أَوِ اعْرِبْ)، كان معنَى ذلك أنَّنا جعَلْنا همزةَ (أَعْرِبْ) همزةَ وَصْلٍ، وهذا لا يَستقِيمُ؛ لأنَّهُ من الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ فعلُ الأمرِ فيه هَمْزَتُه همزةُ قَطْعٍ.

فإن قال قائلٌ: وهلِ النَّقْلُ يجُوزُ؟

فالجواب: لا، لا يجُوزُ إلَّا للضَّرُورةِ.

مِثالُ المَبْنِيِّ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّه»[(١)]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج، برقم (١٣٥٠).

فالكافُ حرفُ جرٍّ، والجرُّ معناه أنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ مَكْسورًا، وفي الحديثِ قالَ: «**كيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»، فلماذا لم يَكُنْ مَكْسورًا؟

الجواب: لأَنَّه مُضافٌ إلى مَبْنِيٍّ، فصارَ الأَرْجَحُ فيه البِنَاءُ، **فنَقولُ**: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(**يومَ**) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ جرٍّ بالكافِ، و(**وَلَدَتْهُ**) فعلٌ وفاعلٌ مُسْتَتِرٌ ومفعولٌ، و(**يوم**) مضافٌ، و(**وَلَدَتْه**) مضافٌ إليه.

وهل يجُوزُ: (رَجَعَ مِن ذُنُوبِهِ كيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّه)؟

الجواب: يجُوزُ، لكنَّهُ مَرجوحٌ، ولهذا قالَ: (**وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا**)، فقال: (**اخْتَرْ**)، ولم يَقُلْ: (**الْزَم**).

مِثالٌ آخَرُ: لو قُلْتَ: (**هذا يَوْمَ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ**) فهل يجُوزُ؟

الجواب: يجُوزُ، لكنَّهُ مَرجوحٌ، ولهذا قالَ: (**وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا**)، فيَصِحُّ أنْ تَقولَ: (هذا يَوْمُ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ)، وهو رَاجِحٌ.

مِثالٌ آخَرُ: (**هَذَا يَوْمٌ الدُّعاءُ فيهِ مُسْتَجابٌ**)، فهنا (**يومٌ**) غيرُ مُضَافٍ، وهو جائزٌ، والدَّليلُ من كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- قولُه (**أَضِفْ جَوَازًا**)، إِذَنْ: يجوزُ أنْ نقولَ: (**هذا يَوْمُ الدُّعاءُ فيه مُسْتجابٌ**)، وأنْ نَقولَ: (**هذا يَوْمٌ الدُّعاءُ فيه مُسْتَجابٌ**).

مِثالٌ آخَرُ: (هذا يومٌ يُجابُ فيه الدُّعاءُ)، ويجُوزُ: (هذا يومُ يُجابُ الدُّعاءُ).

تنبيه: قولُ الشَّارحِ: وأشارَ بقولِه: (**وَمَا كَانَ كَ(إِذْ) مَعْنًى كَ(إِذْ)**)، إلى أنَّ ما كانَ مثلَ (**إِذْ**) في كَوْنِه ظَرْفًا ماضيًا يَكونُ ظَرْفًا ماضيًا إذا كان العاملُ فيه

مَاضِيًا، وعلى هذا فيَجوزُ أنْ تُضافَ (إذْ) إلى فعلٍ مضارعٍ، فتقول: (يَوْمَ إذْ يَجِيءُ فلانٌ).

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

- (إذ) مَبْنِيَّةٌ دائمًا، وهي مُلازِمةٌ للإضافةِ لَفْظًا أو مَعْنًى.
- إذا حَذَفْنا الإِضَافةَ منها لفظًا وَجَبَ تَنْوِينُها.
- الَّذي كـ(إذ) في المعنى يُخالِفُها في أنَّه يُضافُ إلى الجُمَلِ جَوَازًا، ويَجوزُ فيه الإعرابُ والبِنَاءُ، لكنْ إنْ أُضِيفَ إلى مَبْنِيٍّ تَرَجَّحَ البِنَاءُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مُعرَبٍ تَرَجَّحَ الإعرابُ.

* * *

٤٠٣- وَأَلْزَمُـــــوا (إِذَا) إِضَـــــافَةً إِلَى جُمَـلِ الَافْعَـالِ كَ(هُـنْ إِذَا اعْـتَلَى)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَأَلْزَمُوا»: أي: النَّحْويُّون لا العَرَبُ، ولو كان المرادُ العربَ لقالَ: (والتزَمُوا)، والمعنى أنَّ النَّحويِّين قالوا: يَـجِبُ أنْ تُضافَ (إذا) إلى الـجُمَلِ الفِعْليَّةِ.

وقولُه: «إِلَى جُمَلِ الَافْعَالِ»: يَشْمَلُ الماضيَ والمضارعَ، ويَخْرُجُ به الأسماءُ، فلا تُضافُ (إذا) إلى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ.

مثال المَاضي: (إذا جاءَ رَمَضانُ فاجْتَهِدْ في الأعمالِ).

مثالُ المُضارِعِ: (إذا يَقومُ زيدٌ يَقومُ عمْرٌو)، و(أَزُورُكَ إذا يَزُورُكَ زيدٌ)، فالجملةُ هنا فِعْليَّةٌ مُضارِعيَّةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (هُنْ إِذَا اعْتَلَى).

وقولُه: «هُنْ»: أي: صِرْ هَيِّنًا مُتَواضِعًا.

وقولُه: «إِذَا اعْتَلَى»: أي: إذا ارْتَفَعَ وتَعاظَمَ، وهذا في الحقيقةِ مثالٌ، لكنَّه حِكْمةٌ، فإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَرَفِّعًا فكُنْ أنت مُتواضِعًا، وإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَشَدِّدًا فكُنْ أنتَ مُخَفِّفًا.

والشَّاهدُ قولُه: (إِذَا اعْتَلَى)، فإنَّ (إِذَا) مضافةٌ إلى (اعْتَلَى)، وجملةُ (اعْتَلَى) فعلٌ ماضٍ.

ولا تُضافُ إلى الجملةِ الاسميَّةِ، وهي المَبْدوءةُ بالاسمِ، سواءٌ كان خبرُها مُفرَدًا أو جُمْلةً فِعْليَّةً، فلا تَقولُ مَثلًا: (**أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ**)، ولا: (**أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قامَ**)، ولا: (**أَزُورُكَ إذا زيدٌ زارَكَ**)، ولا: (**أَزُورُكَ إذا زيدٌ عندَكَ**)، وهذا مذهبُ البَصْرِيِّين.

ولكنْ يَرِدُ عليه ما جاءَ في القُرْآنِ من أمثلةٍ كثيرةٍ تَنْقُضُ ذلك، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ﴾ [الانفطار:١-٢]، و﴿وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ﴾ [التكوير:٣]، وهكذا.

قال البَصْريُّون: هذه الآياتُ وأمثالُها مُخَرَّجةٌ على أنَّ فيها حَذْفًا، وأصلُ الكَلَامِ: إذا انْفَطَرتِ السَّماءُ، إذا انْتَثَرتِ الكَواكبُ، إذا كُوِّرَتِ الشَّمسُ.

فيُقال لهم: أينَ الدَّليلُ على هذا؟! ولذلك فالصَّحيحُ هو الرَّأيُ الثَّاني رأيُ الكُوفيِّينَ، وهو أنَّهُ يَجُوزُ أنْ تُضَافَ (**إذا**) إلى الجُمْلةِ الاسميَّةِ.

وثَمَّ وَجْهٌ آخَرُ في قولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:١]، يُمكِنُ أنْ يُجِيبَ به غيرُ البَصْرِيِّين، بحيثُ يَجْعلونَ هذه الجملةَ جُمْلةً فِعليَّةً، وقُدِّمَ الفاعلُ على الفعلِ، فإنَّ هُناك رأيًا يقولُ: إنَّه يَجُوزُ تَقْدِيمُ الفاعلِ على الفِعْلِ، فتقولُ: (**الزَّيدانِ قامَا**)، والأصلُ: (**قامَ الزَّيدانِ**).

إِذَنْ: ففي الآيةِ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:١] ثلاثةُ تَخْرِيجاتٍ:

الأوَّلُ: على مَذْهبِ البصرِيِّينَ، وهو أنْ نقولَ: إنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: إذا انْفَطرتِ السَّماءُ.

الثَّاني: أنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعلٌ للفعلِ الموجودِ مُقدَّمٌ.

الثَّالثُ: أنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ مبتدأٌ، وجملةُ الفعلِ بعدَه خبرٌ، وهذا هو الصَّحيحُ؛ لأنَّنا إذا جعَلْنا ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ مبتدأً، وجملةَ ﴿ٱنفَطَرَتْ﴾ خَبَرًا فكأنَّنا أَعَدْنا السَّماءَ مرَّتينِ: مرَّةً بالاسمِ الظَّاهرِ، ومرَّةً بالاسمِ الضَّميرِ، فيكونُ هذا أقوى، كأنَّنا أَسْنَدْنا الفعلَ مرَّتَيْن، وهذا هو الصَّحيحُ، وهو أنْ نقولَ: يَجُوزُ أنْ تُضافَ (إذا) إلى الجُمَلِ الاسميَّةِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ تكونَ الجملةُ الاسميَّةُ خبرُها فعلٌ، أو خبرُها اسمٌ.

* * *

٤٠٤- لِـــمُفْهِمِ اثْنَـيْنِ مُعَـرَّفٍ -بِـلَا   تَفَرُّقٍ- أُضِـيفَ (كِلْتَـا) وَ(كِـلَا)

الشَّـرحُ

قولُه: «لِـمُفْهِمِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(أُضِيفَ).

وقولُه: «أُضِيفَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمَجهولِ.

و«كِلْتَا»: نائبُ الفاعلِ.

و«كِلَا»: معطوفٌ عليه، أي: أُضِيفَتْ هاتانِ الكَلِمتان (لِـمُفْهِمِ اثْنَيْنِ)، أي: لِـمَا يَدُلُّ على الاثنينِ.

والشَّرطُ الثَّاني: (مُعَرَّفٍ).

والشَّرطُ الثَّالثُ: (بِلَا تَفَرُّقٍ).

فـ(كِلَا) و(كِلْتا) من الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ، ولا تُضافُ إلَّا لِـمَا يَدُلُّ على اثنينِ وهو مَعْرِفةٌ بلا تَفرُّقٍ.

مثالُ ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، ففي الآيةِ الكريمةِ أُضِيفَتْ لمُفهِمِ اثْنَينِ، وهو ﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾، وهو مُعَرَّفٌ، وغيرُ مُفرَّقٍ.

مثالٌ آخرُ: (جاءَ الرَّجلانِ كِلَاهما)، و(جاءتِ المَرْأتانِ كِلْتَاهما).

ولو قلتَ: (**كِلَا رَجُلَين قاما**) لم يَجُزْ؛ لأنَّ (رَجُلَيْنِ) نكِرةٌ، وليس مَعْرِفةً.

ولو قلتَ: (**كِلَا زيدٍ وعَمْرٍو قاما**) لم يَصِحَّ، لأنَّه مُفرَّقٌ.

ولو قلتَ: (كِلَا زيدٍ جميلٌ)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّه غَيْرُ مُفْهِمٍ لاثنينِ.

إذَنْ: القاعدةُ من هذا البيتِ أنَّ مما تَجِبُ إضافتُه (كِلَا) و(كِلْتا)، ولا تُضافانِ إلَّا لمُثنًّى مُعرَّفٍ غَيْرِ مُفرَّقٍ.

وتُضافَانِ للظَّاهِرِ وللضَّميرِ، فالظَّاهِرُ كقولِه تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، والضَّميرُ مثلُ: (جاءَ الرَّجُلانِ كِلَاهما).

واعْلَمْ أنَّ خبرَ (كِلَا) و(كِلْتا) يَجُوزُ فيه التَّثْنِيةُ والإفرادُ، قال الشَّاعرُ:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي[1]

فقولُه: (رَابِي) مفردٌ، ولو ثنَّاه لقال: (وكِلَا أَنْفَيهِما رَابِيان).

فيَجوزُ التَّثنيةُ مُرَاعاةً للمعنَى، ويَجُوزُ الإفرادُ مُرَاعاةً للَّفظِ.

***

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (سكف).

٤٠٥- وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦- أَوْ تَنْوِ الاجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا

الشرحُ

(أيٌّ) قدْ تُضافُ، وقدْ لا تُضافُ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، وهي هنا غيرُ مُضَافةٍ، وتقولُ: (أيُّ رَجُلٍ قَدِمَ فأَكْرِمْهُ)، وهي هنا مُضافةٌ، فهي تُستَعمَلُ مُضَافةً وغيرَ مُضافةٍ، لكنْ إلى أيِّ شيءٍ تُضافُ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: لا تُضِفْ (أيًّا) لمُفرَدٍ مُعرَّفٍ.

وعُلِمَ منْ قولِه: (لمُفْرَدٍ)، أنَّها تُضافُ للجَمْعِ، وتُضافُ للتَّثنيةِ، فتقولُ: (أيُّ الرَّجُلَينِ قامَ؟)، وتَقولُ: (أيُّ الرِّجالِ قامُوا؟)، ولا حَرَجَ، فهنا أضفناها إلى مُثَنًّى وجَمْعٍ.

ولو قلتَ: (أيُّ زيدٍ قامَ؟)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ مُعرَّفٌ.

أمَّا المُفرَدُ المُنكَّرُ فيَجوزُ، فلو قلتَ: (أيُّ رجلٍ)، صَحَّ؛ لأنَّه غيرُ مُعرَّفٍ.

ويُستثنَى من ذلك حالانِ:

الأولى: إنْ كرَّرتَ (أيًّا)، فتقولُ: (أيُّ زيدٍ وأيُّ عَمْرٍو خيرٌ؟)، وإن كان هذا التَّركيبُ فيه ما فيه، لكنْ يَصِحُّ.

وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ ... غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا(١)

فإنَّ (أَيًّا) مُضافةٌ لـمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ، لكنَّها كُرِّرَتْ، ولكنْ قد يَقولُ قائلٌ: لكنْ (أَيُّكُم) مجموعٌ، فالمثالُ الَّذي يَتطابقُ: (أيُّ زيدٍ وأيُّ عَمْرٍو خيرٌ؟)، فأُضيفتْ إلى مُفرَدٍ مُعرَّفٍ في الموضعَيْنِ.

الثَّانية: أنْ تَنْوِيَ بـ(أيٍّ) الَّتي أَضَفْتَها إلى مُفرَدٍ مُعرَّفٍ أجزاءَ هذا المُفرَدِ المُعرَّفِ، فتقولُ: (أيُّ الثَّوبِ أحسنُ؟)، فنقولُ: أعلاه، فهنا أردتَ الأجزاءَ، يعني: (أيُّ جُزءٍ في الثَّوبِ أَحْسنُ؟).

وتقولُ مَثَلًا: (أيُّ البَدَنِ أحسنُ؟)، والجواب: الوجهُ، فهنا نَوَيْنَا الأجزاءَ.

وتقولُ: (أيُّ السَّماءِ أَجْمَلُ؟)، فتقول: نُجومُها.

وقولُه: «وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً (أَيًّا)»: (أيٌّ) تأتي مَوصُولةً كما سَبَقَ في بابِ الموصُولِ في قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: ((أَيٌّ) كَ(مَا)).

قال اللهُ تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف:١٢].

وهنا يقولُ: إنَّ الموصُولةَ مَخْصوصةٌ بالمعرفةِ، فلا تُضافُ إلَّا إلى مَعْرفةٍ، وذلك لأنَّه لم يَرِدِ الاسمُ الموصولُ (أيٌّ) في اللُّغَةِ العربيَّةِ إلَّا مُضافًا إلى معرفةٍ، فلا يُمكِنُ أنْ نُضِيفَه إلى نكرةٍ، فلا تقول: (يُعْجِبُني أيُّ رجلٍ أَقْوَمَ)، بل تَقولُ: (يُعْجِبُني أيُّهم أَقْوَمُ)، أي: الَّذي هو أَقْوَمُ، كما سَبَقَ في بابِ الاسمِ المَوصُولِ.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦١).

وقولُه: «وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ»: (أيٌّ) تَأْتِي صِفةً، وإذا أتتْ صِفةً فإنَّها لا تُضافُ إلى مَعْرفةٍ.

مثالُ ذلك: (جاءَ زيدٌ أيَّ بَطَلٍ)؛ لأنَّ (أيَّ) حالٌ، والحالُ وصفٌ في المعنى.

مثالٌ آخرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)، فـ(أيِّ) صفةٌ لـ(رَجُل)، فأُضِيفتْ هنا إلى نكرةٍ.

إِذَنْ: (أيٌّ) إذا كانت مَوصولةً اخْتَصَّتْ بالمعارفِ، وإذا كانتْ صِفةً اختصَّتْ بالنَّكِراتِ، سواءٌ كانتْ حالًا أو نعتًا.

وقولُه: «وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا»: يعني: فأَضِفْهَا إلى المَعْرفةِ والنَّكِرةِ، والمُفَرَدِ والجماعةِ، وإن شِئْتَ فلا تُضِفْها، فقولُه: «فَمُطْلَقًا»: يعني: ليسَ لها أيُّ قَيْدٍ.

مثالُ الشَّرْطيَّةِ: (أيَّ السَّبِيلينِ تَسْلُكْ أَسْلُكْ)، و(أيَّ سَبِيلٍ تَسْلُكْ أَسْلُكْ)، ففي المثالِ الأولِ مُضَافةٌ إلى معرفةٍ، وفي المثالِ الثَّاني مُضَافةٌ إلى نكرةٍ.

مثالٌ آخرُ: (أيًّا تَسْلُك أَسْلُك)، وهي هنا غيرُ مُضَافةٍ.

مثالُ الاستفهاميَّةِ: (أيُّ رجلٍ عندَك؟) أُضِيفتْ هنا إلى نَكِرة، و(أيُّ الرَّجلين عندَك؟)، أُضِيفَتْ هنا إلى مَعْرِفةٍ، وتقولُ: (أيٌّ عندَك من القَوْمِ؟)، وهيَ هنا لم تُضَفْ.

وأَتَى بقولِه: (كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا)؛ لأنَّ الكلامَ مُتَشَتِّتٌ في (أيٍّ)، ويَحْتاجُ إلى وَعْيٍ.

فالذي فَهِمْنا من كلام المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ (أيًّا) تأتي لأربعةِ معانٍ، تَأْتي مَوصولةً، وصِفَةً، وشَرْطِيَّةً، واستفهاميَّةً.

فإذا كانتْ مَوصولةً اخْتصَّتْ بالإضافةِ إلى المعارفِ، وإذا كانتْ صفةً اخْتَصَّتْ بالإضافةِ إلى النَّكراتِ، وإذا كانتْ شَرْطًا أو استفهامًا أُضِيفتْ إلى النَّكِراتِ والمعارفِ، والأفرادِ والجَمْعِ، وقُطِعتْ عنِ الإضافةِ.

***

٤٠٨- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّ   وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩- وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ   فَتْحٌ، وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

الشرحُ

(مَعَ) تَقْتَضِي المُصاحبةَ في الزَّمانِ أو في المكانِ، ويقالُ فيها: (مَعْ) بالسُّكُونِ، وهو قليلٌ، ولهذا قالَ: (وَ(مَعَ) (مَعْ) **فِيهَا قَلِيلٌ**)، وعلى تقديرِ أنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (**لَدُنْ**) نَقولُ: (مَعَ) مبتدأٌ، والجملةُ اسْتئنافيَّةٌ، وليستْ خَبَرًا لـ(مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (**لَدُنْ**)، فلا تَحْتَاجُ إلى خبرٍ.

مثالُ ذلك: (**الرُّجُلُ معْ صاحِبه**)، والكثيرُ: (**مَعَ صاحِبه**)، وهي ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، فحَرَكتُها حركةُ إعرابٍ، وهي مضافةٌ لِـمَا بعدَها، وأمَّا على لُغةِ (مَعْ) فهي لا زالتْ على الظَّرفيَّةِ، لكنَّها مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ.

وقولُه: «**وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ**»: (**نُقِل**) يعني: عن العربِ، أي: إذا اتَّصلَ بها سَاكِنٌ ففيها عن العربِ وجهانِ:

الأَوَّلُ: الفتحُ على الأصلِ.

الثَّاني: الكَسْرُ على الأصلِ أيضًا.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء:٣٩]، فهنا ﴿مَعَ﴾ مفتوحةٌ على اللُّغتينِ جميعًا: (مَعَ)، و(مَعْ).

أمَّا على لُغَةِ فَتحِها فهي باقيةٌ على الأصلِ، وأمَّا على لُغَةِ بِنائِها على السُّكُونِ فإنَّها حُرِّكتْ بالفَتْحِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، فتقولُ: هي مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ، وحُرِّكتْ بالفتحِ لالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وتقولُ: (**جِئْتُ معَ الرَّجُلِ**)، ويَجوزُ أنْ تقولَ: (**جئتُ مع الرَّجُلِ**)، وهذا لا يَتأتَّى إلَّا على لُغَةِ السُّكُونِ؛ لأنَّهُ على لُغَةِ إعرابِها بالفتحِ لا حاجةَ إلى الكَسْرِ، إذْ إنَّهُ لم يَلْتَقِ ساكِنانِ حتى نَحتاجَ إلى كَسْرٍ، لكنْ على لُغَةِ السُّكُونِ إذا اتَّصلَ بها ساكنٌ تُكسَرُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الخُلاصةُ:

- أنَّ (مَعَ) مُلازِمةٌ للإضافةِ.
- وفيها لُغَتانِ: **إحداهُما**: الإعرابُ، وتكونُ مُعرَبةً منصوبةً بالفتحِ، **والثَّانيةُ**: البناءُ، وتكونُ مَبْنيَّةً على السُّكُونِ.
- وعلى هذه اللُّغَةِ إذا اتَّصلَ بها ساكنٌ تُفتَحُ أو تُكسَرُ.

* * *

٤١٠- وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا لَــهُ أُضِــيفَ نَاوِيًــا مَــا عُــدِمَا

الشــرحُ

قولُه: «وَاضْمُمْ بِنَاءً»: يعني: واضْمُمْ ضَمَّ بِنَاءٍ، فـ(بِنَاءً) هنا مَفْعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّها على تقديرِ إضافةِ المصدرِ، أيِ: اضْمُمْ ضمَّ بناءٍ؛ لأنَّ الضَّمَّ قدْ يكونُ ضمَّ إعرابٍ، وقدْ يكونُ ضمَّ بِناءٍ، فإذا قلتَ: (**جاءَ الرَّجُلُ**) فالضَّمُّ هنا ضمُّ إعرابٍ، وإذا قلتَ: (**اجْلِسْ حيثُ جلسَ زيدٌ**)، فإنَّ الضَّمَّ هنا ضمُّ بناءٍ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: كلمةُ (**غَيْر**) تُبْنَى على الضَّمِّ، لكن متى؟

قال: (**إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا**)، يعني: إنْ حَذَفْتَ المُضَافَ إليه، ونَوَيْتَ مَعْناهُ فإنَّكَ تَبْنِيهَا على الضَّمِّ، فتقولُ مثلًا: (**أَخَذْتُ منك دِرْهَمَيْنِ لا غيرُ**)، فـ(**لا**) هنا نافيةٌ للجِنْسِ، يعني: لا غَيْرَهما أخذتُ، و(**غَيْرُ**) اسمُها مبنيٌّ على الضَّمِّ في محَلِّ نصبٍ؛ لأنَّنا حَذَفْنا المُضَافَ ونَوَيْنا معناهُ، وأصلُه: (**لا غَيْرَهما**)، فحَذَفْنا المُضَافَ، ونَوَيْنَا مَعْناهُ، فصارَ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ.

ولو جِئْنَا بالمضافِ إليه لكانتْ مَنصوبةً بالفَتْحةِ، ولكنَّه لَمَّا حَذَفْنا المضافَ إليه صارتْ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ في محَلِّ نصبٍ.

وفَهِمْنا من قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا**)، أنَّهُ لا يَخْلو من أربعِ حالاتٍ:

الأُولى: أنْ يُذكَرَ المضافُ إليه.

الثَّانيةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى معناهُ.

الثَّالثةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى لفظُه.

الرَّابِعةُ: أنْ يُحذَفَ، ولا يُنوَى لا لَفْظًا ولا معنًى.

فإذا حَذَفْتَهُ ونَوَيْتَ معناه فإنَّهُ يُبنَى على الضَّمِّ، وأمَّا العِلَّةُ في البناءِ على الضَّمِّ فتَقَدَّمَ أنَّ الصَّحِيحَ أنَّ العِلَّةَ في المَبْنِيَّاتِ هي السَّماعُ، لكنِ النَّحويُّون يَأْبَوْن إلَّا أنْ يُعَلِّلوا، فيقولونَ: إنَّ العلةَ أنَّه لَمَّا حَذَفْتَ المضافَ إليه، ونَوَيتَ معناه أَشْبَهَ الحرفَ في افْتِقَارِه إلى المضافِ إليه، فصارَ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ.

***

٤١١- قَبْلُ كَ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، وَدُونُ)، وَالجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

الشَّرحُ

قولُه: «(قَبْلُ كَ(غَيْرُ)»: هذا على الحِكَايةِ، ويَجُوزُ: (قَبْلُ كَ(غَيْرٍ))، وهذا على اللَّفْظِ.

ومعنى البيت: أنَّ كلمةَ (قَبْل) إذا حُذِفَ المُضافُ إليه ونُوِيَ معناه فإنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، قال اللهُ تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، فـ﴿مِن﴾ حرفُ جرٍّ، و﴿قَبْلُ﴾ اسمٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ، وإنَّما بَنَيْنَاهُ على الضَّمِّ؛ لأنَّنا حَذَفْنا المُضافَ إليه، ونَوَيْنا معناهُ، وإذا أَرَدْنا أنْ نُقَدِّرَ المُضافَ إليه نَقولُ: (مِنْ قَبْلِ غَلَبِهم، ومِنْ بعدِ غَلَبِهم)، فلمَّا حُذِفَ المضافُ ونُوِيَ معناه بُنِيَا على الضَّمِّ، وهذه هي الحالُ الأُولى.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى لفظُه -أي: يُقَدَّرُ كأنَّه مَوجودٌ- فهنا تُعرَبُ بدُونِ تنوينٍ، فتقولُ مَثَلًا: (جِئْتُك مِن قَبْلِ)، يعني: من قبلِ المَوْعِدِ، فهنا نَوَيْتَ أنَّ الكلامَ في الموعدِ، فنَوَيْتَ اللَّفْظَ دونَ المعنَى.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُوجَدَ اللَّفظُ، فهنا أيضًا تُعرَبُ بدونِ تنوينٍ، فتقولُ: (جِئْتُك مِن قَبْلِ المَوْعِدِ)، وتكونُ بدونِ تنوينٍ؛ لأنَّهُ مضافٌ، والمضافُ لا يُنوَّنُ كما قِيلَ:

كَأَنِّيَ تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي

الحالُ الرَّابعةُ: أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ولا يُنوَى لا لفظُه ولا معناه، فحينئذٍ تُعرَبُ مُنوَّنةً، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[1]

فقولُه: (قَبْلًا) منصوبٌ ومُنَوَّنٌ، وكان منصوبًا؛ لأَنَّه خبرُ (كُنتُ)، أو أَنَّه ظَرْفٌ، وكان مُنوَّنًا؛ لأَنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ولم يُنْوَ لا لفظُه ولا معناه.

وفي بعضِ الرِّواياتِ: (الحَمِيم)، فيَجوزُ أَنَّه بيتٌ ثَانٍ غيرُ ما في هذه القصيدةِ، وذلك من تَواردِ الخواطرِ، وأيضًا (الفُرَاتُ) أوضحُ؛ لأنَّ الحَمِيمَ كلٌّ يَغُصُّ به، ومنْ سَيَشْرَبُ ماءً حارًّا؟! أمَّا الماءُ الفُرَاتُ الحلوُّ العَذْبُ فمَن يَغُصُّ به؟! وابنُ هشامٍ -رحمه الله- في شرحِ القطرِ قالَ: (بالماءِ الفراتِ).

مثالٌ آخَرُ: (زُرْتُكَ مِن قَبْلٍ ومِن بعدٍ)، فنَوَّنَّا؛ لأَنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه.

فتَبيَّنَ بهذا أنَّ (قَبْل) و(غَيْر) لهما أربعُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أنْ يُوجَدَ المضافُ إليه، فيُعرَبانِ بدُونِ تنوينٍ.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى لفظُه، فيُعْرَبانِ بدُونِ تنوينٍ أيضًا؛ لأنَّ ما نُوِيَ لفظُه فكأَنَّهُ موجودٌ.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنوَى معناه، وفي هذه الحالِ يُبْنَيَانِ على الضَّمِّ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦٩).

الحالُ الرَّابعةُ: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ولا يُنوَى لفظُه ولا معناه، فهنا يُعرَبانِ مُنَوَّنَتَيْنِ على حسبِ العَواملِ.

وقولُه: «بَعْدُ»: أي: كـ(غَيْر).

وقولُه: «حَسْبُ»: مثلُها أيضًا، يعني: أنَّ (حَسْب) كـ(غير)، فتَقولُ مثلًا: (عِنْدي لكَ دِرْهَمٌ فحَسْبُ)، فتُبْنَى على الضَّمِّ.

والفاءُ في (فَحَسْبُ) يقولون: إنَّها هنا زائدةٌ لتَزْيينِ اللَّفظِ.

وتقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ)، وهنا تُعرِبُها؛ لأنَّهُ ذُكِرَ المضافُ إليه، فتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ حَسْبَكَ مِن رجلٍ)، فهيَ -إِذَنْ- مُعْرَبةٌ لوُجودِ المضافِ إليه.

لكنَّ الفرقَ بينَ هذا وبينَ قولِكَ: (مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ) أنَّها في (رجلٍ حَسْبِك) صفةٌ، وفي: (مررتُ بزيدٍ حَسْبَك من رجلٍ) حالٌ؛ لأنَّ (حَسْب) لا تَتَعرَّفُ بالإضافةِ، فإنْ وَقَعَتْ بعدَ نكرةٍ فهي صفةٌ، وإنْ وَقَعَتْ بعدَ معرفةٍ فهي حالٌ.

ومثالُها بعدَ النَّكرةِ: (مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ)، ومثالُها بعد المعرفةِ: (مررتُ بزيدٍ حَسْبَك من رجلٍ).

وقولُه: «أَوَّلُ»: تُطْلَقُ (أوَّل) بمعنَى الأوَّلِ في الزَّمنِ، وتُطلَقُ بمعنى الأوَّلِ في السَّبْقِ، وليسَ في الزَّمنِ.

فمثلًا قولُه ﷺ في دُعَاءِ الاستفتاحِ: «وأَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ»[1]، معناه أَسْبَقُهم

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ في الليل، برقم (٧٧١).

رُتْبةً وفِعْلًا، يعني: أنا أَوَّلُ مَن يَسْتَسْلِمُ رُتبةً وتَمْثِيلًا لأمرِ الله، وليسَ زمانًا؛ لأنَّ الرسولَ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- هو خَاتَمُ الرُّسُلِ.

فـ(أَوَّلُ) حُكْمُها حُكْمُ (قَبْل) و(بَعْد) لها أربعُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنوَى لفظُه.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى معناه.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُذْكَرَ.

الحالُ الرَّابعةُ: ألَّا يُذكَرَ، ولا يُنوَى لا لفظُه ولا معناه، يعني: لا يُذكَرُ لفظًا ولا تقديرًا.

فإنْ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

وإنْ لم يُنوَ معناه ولا لفظُه فهي مُعرَبةٌ، تقولُ: (**دَخَلوا أَوَّلًا فأَوَّلًا**)، فهنا لا نُوِيَ مَعْنَى المضافِ إليه، ولا نُوِيَ لفظُه، ولهذا أُعرِبتْ بالفتحِ حالًا.

فإن عُرِّفتْ، مثل: (**دَخَلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ**)، فإنَّها تكونُ حالًا أيضًا، وتكونُ مُعْرَبةً، وإذا كان فيها (أل) فلا يُمْكِنُ أنْ تكونَ مُضافةً أبدًا، بل هي مُجَرَّدةٌ من الإضافةِ.

وقولُه: «**وَدُونُ**»: تقولُ مثلًا: (**عِنْدِي لكَ دَرَاهمُ دُونَ العَشَرةِ**)، فتُعْرَبُ؛ لأنَّها مضافةٌ، والمضافُ إليه مذكورٌ.

وتقولُ مثَلًا: (**بِعْتُ هذا الشَّيْءَ بدونُ**) أي: بدونِ زِيَادةٍ، ولاحِظْ أنَّه لا بُدَّ من العِلْمِ بالمحذوفِ، فلستَ مُخيَّرًا إنْ شئتَ أوجدتَ المضافَ إليه، وإنْ شئتَ

حذفْتَه؛ لأَنَّه قد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يُحْذَفُ إلَّا الشَّيءُ الَّذي يُعلَمُ، وذلك في قولِه: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ... إلخ**).

فلا يُمكِنُني أنْ أَحْذِفَ المضافَ إليه إذا لم يُوجَدْ ما يَدُلُّ عليه، لكنْ إذا وُجِدَ ما يَدُلُّ عليه وحُذِفَ ونُوِيَ لفظُه، فهي مُعْرَبةٌ بدونِ تَنوينٍ، وإنْ نُوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وإنْ حُذِفَ بغيرِ تقديرٍ لا لَفْظًا ولا معنًى فإنَّها تكونُ مُعرَبةً.

وقولُه: «**وَالجِهَاتُ أَيْضًا**»: الجهاتُ ستٌّ: فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وخلفُ، ويمينُ، وشِمالُ، وهذه الجهاتُ حُكْمُها حُكْمُ (**قبل**) و(**بعد**)، فإنْ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

تقولُ: (**أَتَيْتُ إليهِ من فوقُ**)، فهنا حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وقالَ تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، ولم يَبْنِها على الضَّمِّ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وقالَ تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الأعراف:٤٣]، وهي هنا مُعْرَبةٌ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وتقولُ: (**جَرَى الماءُ مِن تحتُ**)، وهي هنا مَبْنِيَّةٌ؛ لأَنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وتقولُ: (**أَتيتُكَ مِن اليَمينِ**)، وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ الإضافةَ هنا لا يُمْكِنُ أنْ تُقَدَّرَ لوجودِ (**أل**) في: (**اليَمِينِ**)، لكنْ إذا قلتَ: (**أَتَيْتُه من يَمِينُ**) فهذه مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ؛ لأَنَّهُ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وتقولُ: (**أَتَيْتُ إلى زيدٍ من شِمالِ بيتِه**)، فتُعرِبُها؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ المضافُ إليه.

وتقولُ: (أَتَيْتُه من شِمالُ)، وهي هنا مَبْنيَّةٌ على الضَّمِّ؛ لأَنَّهُ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وتقولُ: (أَتَيْتُه من شِمالِ) بدونِ تنوينٍ على أَنَّكَ حَذَفْتَ المضافَ إليه، ونَوَيْتَ ثُبُوتَه لفظًا، فلا يكونُ مجرورًا بالتَّنوينِ.

وتقولُ: (أَتَيْتُ إليهِ من شِمالٍ)، وهنا حُذِفَ المضافُ إليه لفظًا ومعنًى.

فإن قال قائلٌ: وما دَلِيلُ النَّحْوِيِّينَ على التَّقسيمِ إلى هذهِ الحالاتِ؟

قُلنا: وَرَدَ من كلامِ العربِ ما هو مُعرَبٌ بدونِ تنوينٍ، فلمَّا وَرَدَ مُعرَبًا بدونِ تنوينٍ ما وجدُوا له وَجْهًا إلَّا أنَّهم قالوا: حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ لفظُه، يعني: كأنَّ لفظَه موجودٌ، وهذا هو الذي جَعَلَهم يُقَسِّمونَ هذا التَّقسيمَ.

فإن قال قائلٌ: وما الفائدةُ من هذه الحالاتِ؟

نَقولُ: الفائدةُ تعودُ من جهةِ الاختصارِ مثلًا، وقد يكونُ مراعاةً -مَثَلًا- لسَجْعٍ أو نحوِ ذلك.

فإن قال قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في الجهاتِ الشَّمالُ والجَنوبُ والشَّرقُ والغربُ؟

فالجواب: لا، لكن رُبَّما تُطْلَقُ على أنَّها شَمالُ الأُفُقِ أو غَرْبِيُّ الأفقِ مثلًا، إنَّما المعروفُ عندَهم أنَّ الجهاتِ هِي بالنِّسبةِ للإنسانِ، وهذه الجهاتُ بالنِّسبةِ للإنسانِ إذا تقابلتِ الوجوهُ اختلفتِ الجهاتُ، فإذا صِرْتُ مُتَّجِهًا إلى الشَّمالِ وأنت مُتَّجِهٌ إلى الجَنُوبِ يكونُ يَمينِي يَسارَكَ، وإذا كانتْ وُجوهُنا واحدةً فالَّذي بينَنا ما كانَ يَمِينًا لي فهو يَسارٌ لكَ، وإذا اتَّجَهَتْ وُجوهُنا إلى الجَنوبِ فالَّذي بيننا يمينٌ لي ويسارٌ لكَ، أمَّا الَّذي هو خارجٌ عنَّا كلِّنا فيَمينِي يَمِينٌ لك.

أمَّا الشَّمالُ والجنوبُ بالنِّسبةِ للأُفُقِ فهو واحدٌ، فالشَّمالُ ما كان عن يَمينِ مُستَقْبِلِ الشَّمسِ عندَ غُرُوبِها، والجَنُوبُ ما كانَ عن يَمينِ مُستَقبِلِ الشَّمسِ عندَ طُلوعِها، والشَّرقُ والغربُ معروفٌ.

وقولُه: «وَعَلُ»: يعني: فوقُ، كقولِ امْرِئِ القَيسِ:

مِكَـــرٍّ مِفَـــرٍّ مُقْبِـــلٍ مُـــدْبِرٍ مَعًـــا
كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِـنْ عَـلُ[(١)]

فقولُه: (مِنْ عَلُ) هذا على أَنَّه حُذِفَ المضافُ، ونُوِيَ لفظُه.

قال بعضُهم: ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ حُذِفَ المضافُ ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه، لكنَّه لم يُنَوَّنْ منْ أجْلِ الرَّوِيِّ، فهو مُحْتَمِلٌ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في لسان العرب (علا)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٧)، والكتاب (٤/ ٢٢٨).

٤١٣- وَمَـا يَـلِي الْمُضَـافَ يَـأْتِي خَلَفَـا عَنْـهُ فِي الإِعْـرَابِ إِذَا مَـا حُـذِفَا

الشــرحُ

قولُه: «وَمَا يَلِـي الْمُضَافَ»: يَتَعيَّنُ أنْ نَقولَ: (الْمُضَافَ)، يعني: والَّذي يَلِـي المُضافَ؛ لأنَّه لو كانتِ العبارةُ: (وما يَلِـي المضافُ)، لكان معناها: (وما يَليهِ المضافُ يأتي خَلَفًا)، وهذا لا يَستقِيمُ؛ لأنَّ المُضافَ لا يلي شيئًا، فليسَ هناك شيءٌ قبلَ المضافِ، والَّذي يلي المضافَ هو المضافُ إليه، يعني: أنَّ المضافَ إليه يأتي خَلَفًا عن المُضافِ في الإعرابِ إذا ما حُذِفَ.

وقولُه: «إِذَا مَا حُذِفَا»: (مَا) زائدةٌ، يعني: إذا حُذِفَ.

ومعنى البيتِ: أنَّه رُبَّما يُحذَفُ المضافُ، ويَقومُ المضافُ إليه مَقامَه، وهذا كثيرٌ.

مثالُه: (ليسَ على المَأْموم سَهْوٌ)، أي: ليسَ على المأمومِ سُجودُ سَهْوٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المُضافُ إليه مُقامَه.

مثالٌ آخَرُ: قولُه تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٩٣]، يعني: الَّذين عَبَدُوا العِجْلَ أُشْرِبَ ذلك في قُلُوبِهم، أي: جُعِلَتِ القلوبُ مثلَ الإسْفِنْجَةِ التي تَشْرَبُ هذا الماءَ، وقولُه: ﴿ٱلْعِجْلَ﴾ قالوا: المرادُ حُبُّ العِجلِ، أو حُبُّ عبادةِ العِجْلِ، فيكونُ المحذوفُ شَيْئينِ، أمَّا على تقديرِ (حُبُّ العجلِ) فهو شيءٌ واحدٌ.

ولكنْ حقيقةُ الأمرِ أنَّ المحذوفَ شيئانِ؛ لأنَّ الَّذي أُشْرِبَ في قُلوبِهم حُبُّ عبادةِ العِجْلِ.

على كلِّ حالٍ: سواءٌ كانَ المُقدَّرُ واحدًا أو اثنينِ أو أكثرَ حَسَبَ ما يَقتضيهِ المَقامُ فإنَّه يُحذَفُ المضافُ، ويَبْقَى المُضافُ إليهِ مُعْرَبًا بإعرابِه: إنْ كان مَرْفوعًا فهو مَرْفوعٌ، أو مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، أو مَجْرورًا فهو مجرورٌ، لكنَّ المجرورَ لا يَظْهَرُ فيه الأثرُ؛ لأنَّ المضافَ إليه يكونُ مجرورًا.

ومَثَّلَ في الشرح بقولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، فقال: إنَّ الأصلَ: **(وَجاءَ أَمْرُ ربِّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)**، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المُضافُ إليه مُقامَه، وهذا لا شَكَّ أنَّه خطأٌ، فإنَّ هذا مَذْهَبُ أهلِ التَّحريفِ الذين يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعِه في أسماءِ الله وصِفَاتِه، فما الذي أَدْرَاهم أنَّ المعنى: **(وجاءَ أمرُ ربِّكَ)**؟! فليس عندَهم دليلٌ، ولهذا المُحَرِّفونَ لآياتِ الصِّفاتِ يَقولونَ على الله بلا عِلْمٍ من وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أنَّهم قالوا: ما أرادَ اللهُ كذا.

الوجهُ الثَّاني: أنَّهم قالوا: أرادَ كذا، فهُمْ قالوا: ما أرادَ اللهُ أنَّه يَجِيءُ هو بنَفْسِه؛ لأنَّ المَجِيءَ عندَهم مُستحِيلٌ، وأرادَ: **(وجاءَ أمرُ ربِّكَ)**، فهنا قالوا على الله بلا عِلْمٍ، فنَفَوْا ما قالَ اللهُ، وأَثْبَتوا ما لم يَقُلْه اللهُ.

والواجبُ علينا في آياتِ الصِّفاتِ إجراؤُها على ظَاهِرِها، ولكن بشرطِ أنْ يكونَ هذا الظَّاهرُ لَائِقًا بالله -عزَّ وجلَّ- لا يَقْتضِي تَمْثيلًا، ولا تَشْبيهًا، ولا تَكْييفًا؛ لأنَّ اللهَ يَتحدَّثُ عنْ نفسِه وهو أعلمُ بنفسِه، ولا يُمْكِنُ أنْ يَتحدَّثَ عن نفسِه بصفةٍ وهو يُريدُ خِلافَها؛ لأنَّ هذا خِلافُ البيانِ، واللهُ تعالى يقولُ في القُرْآنِ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٨]، ولا يَكْفِي أنْ نَقولَ: هذا خِلافُ البيانِ، بل

نقولُ: هذا تَعْمِيَةٌ وتَضْلِيلٌ أنْ يُخاطَبَ الإنسانُ بشيءٍ والمرادُ غيرُه، وهذا لازمٌ لهؤلاءِ المُحرِّفةِ.

وعليه فنَقولُ: إنَّ الواجبَ فيما أخبرَ اللهُ به عن نَفْسِه من الأسماءِ والصِّفاتِ إجراؤُها على ظاهرِها وحقيقتِها، ولكنْ يَجِبُ علينا أنْ نَخْلَعَ من أذْهَانِنا مَسألَةَ التَّشبيهِ أو التَّمثيلِ أو التَّكْيِيفِ، فهذه لا يُمْكِنُ أنْ تَدُورَ حولَ أذهانِنا؛ لأنَّ اللهَ أعظمُ منْ أنْ يُمَثَّلَ، ولأنَّه قالَ -سبحانه وتعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهو أعظمُ مِنْ أنَ يُكَيَّفَ؛ لأنَّه إذا كُيِّفَ فمعناهُ إحاطةُ الذِّهنِ به، واللهُ يقولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

إِذَنْ: هل يَصِحُّ التَّمثيلُ بالآيةِ على حَذْفِ المضافِ، وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه؟

الجواب: لا، بل نَقولُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] هو بنفْسِه -سبحانه وتعالى- على ظاهرِها، واللهُ تعالى أعْلَمُ كيفَ يَجِيءُ؟ ونَقولُ فيها كما قالَ الإمامُ مَالِكٌ -رحمه الله- في الاستواءِ: «الْكَيْفُ مِنْهُ غَيْرُ مَعْقولٍ، والاستواءُ منه غَيْرُ مَجْهولٍ، والإِيمانُ به وَاجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ»(١).

ونقولُ كما قال بَعْضُهم: إذا قال لكَ الجَهْمِيُّ: إنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فكيف يَنْزِلُ؟ فقُلْ: إنَّ اللهَ أخْبَرَنا أنَّه يَنْزِلُ، ولم يُخبِرْنا كيف يَنْزِلُ، فكذلك المَجِيءُ نقولُ فيه: أخْبَرَنا اللهُ أنَّه يَجِيءُ، ولم يُخْبِرْنا كيف يَجِيءُ؟ فعلينا أنْ نُؤمِنَ ونُسلِّمَ.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٠).

ولو قال لنا قائلٌ: فَوِّضُوا الأمرَ، وقولوا: اللهُ أعلمُ بما أرادَ، قلنا: لا يجوزُ أنْ نُفوِّضَ؛ لأنَّ التَّفويضَ معناه أنْ يَبْقَى القُرْآنُ في كلِّ ما يَتعلَّقُ بالله لا يُفهَمُ ولا يُعقَلُ، فيكونُ هذا القرآنُ الكريمُ في أعظمِ ما جاءَ من أجلِه غيرَ مفهوم ولا معلومٍ، وهذا شيءٌ مُستحِيلٌ على حِكْمةِ الله -عزَّ وجلَّ- وكيفَ يقولُ اللهُ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩]، هل قال: إلَّا آياتِ الصِّفاتِ؟!

الجواب: لا.

وقالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، فهل قال: إلَّا آياتِ الصِّفاتِ؟!

الجواب: لا.

إذَنْ: لا يُسْتَثْنى منه شيءٌ، وما يُتَدَبَّرُ فلا بُدَّ أنْ يُوصَلَ إلى معناه، وهذا هو الذي مَشَى عليه السَّلفُ(١)، ومَن قال: إنَّ مَذْهَبَ السَّلفِ هو التَّفويضُ فقد كَذَبَ عليهم.

والعَجِيبُ أنِّي قرأتُ في كتابِ التِّذْكارِ في أحكامِ القرآنِ للقُرْطبيِّ -رحمه الله- المُفسِّرِ المشهورِ كلامًا اسْتَغْرَبْتُه منه، فهو يَقولُ بالتَّفويضِ، وأنَّنا لا نَقولُ في آياتِ الصِّفاتِ شيئًا، وقال شيخُ الإسلامِ -رحمه الله- عن هذا القولِ في كتابِ العَقْلِ والنَّقْلِ(٢): «إنَّه من شَرِّ أقوالِ أهلِ البِدَعِ والإلحادِ، وقال: إنَّ هذا القولَ

(١) اعْلَم أنَّ السلفَ قد يُرادُ به المذهبُ، فيرادُ بالسَّلفِ هنا كلُّ مَن قالَ بما دلَّ عليه الكتابُ والسنةُ، وعلى هذا فلا حدَّ لهُ، وأما الحدُّ الزمنيُّ إذا قيل: السَّلفُ، فهُم القرونُ الثلاثةُ المُفَضَّلةُ: الصَّحابةُ، والتَّابعون، وتابعوهم، فهؤلاءِ هُمُ السَّلفُ، ومَن بعدَهم فإنَّهم خَلَف. (الشَّارح).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

تسلَّطَ به أهلُ التَّحريفِ، وقالوا: نحن أعلمُ بالقرآنِ منكم، بل قال: تسلَّطَ به أهلُ الفَلْسَفةِ والتَّخييلِ، وقالوا: نحنُ أعلمُ بالقرآنِ منكم»؛ لأنَّنا نحن نقولُ: معنى القرآنِ كذا، وأنتم تقولونَ: لا نَعْرِفُ معناه، فأنتم أُمِّيُّونَ.

وما قاله الشَّيخُ -رحمه الله- في كتابه العقلِ والنَّقلِ الذي قال عنهُ ابنُ القيِّمِ رحمه الله[1]:

وَلَهُ كِتَابُ العَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي ... مَا فِي الوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانِ

كلامٌ معقولٌ؛ لأنَّه لا شَكَّ أنَّ العَالِمَ هو الذي يقولُ: أنا أَعْرِفُ معنى الآياتِ، والجاهلَ هو الذي يقولُ: لا أَعْرِفُ، وهذا لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ من السَّلفِ، فالسَّلفُ أعلمُ النَّاسِ بمعاني القرآنِ كلِّه، ما يَتعلَّقُ بالصِّفاتِ وغيرِها، هُمْ أعلمُ الخَلْقِ بذلك حتى قال مُجاهدٌ -رحمه الله-: «عَرَضْتُ القرآنَ على ابنِ عَبَّاسٍ من فَاتِحَتِه إلى خَاتِـمَتِه، أَقِفُهُ عندَ كلِّ آيةٍ، وأسألُه عن معناها»[2]، ولهذا كانَ مُجاهدٌ -رحمه الله- أَعْلَمَ التَّابعينَ بالتَّفسيرِ.

فإن قال قائلٌ: وأيُّهما أشدُّ: التَّفويضُ أو التَّحريفُ؟

قُلنا: كلاهما له سُوءٌ من وَجْهٍ، فالتَّحريفُ خيرٌ من التَّفويضِ حيثُ إنَّه جَعَلَ للقرآنِ معنًى، وصارَ له قِيمةٌ، سواءٌ صارت هي الحقَّ أو الباطلَ، لكنَّه أشدُّ من حيثُ الجُرْأةُ على الله -عزَّ وجلَّ- وأنَّه أرادَ بهذا اللَّفظِ هذا المعنَى.

وذاك أشدُّ من جهةِ أنَّه جَعَلَ القُرآنَ لا مَعْنَى له، فهو بمنزلةِ الحروفِ

---

(١) هو البيت ذو الرقم (٣٦٥٤) من القصيدة النُّونِيَّة.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٤٦٦)، وابن جرير في تفسيره (١/ ٨٥).

الهجائيَّةِ (ألف، باء، تاء، ثاء ... إلى آخِره)، وهذا سَفَهٌ أنْ يُنزَّلَ القرآنُ لأُمَّةٍ تُربَّى على التَّوحيدِ وعلى ما يَجِبُ لله، ثُمَّ يَكونُ دَلالتُهُ على هذه المعاني مَفْقودةً، فهذا أشدُّ من هذه النَّاحيةِ، وأمَّا من جهةِ أنَّ الإنسانَ لم يَجْرُؤْ أنْ يقولَ على الله ما لا يَعْلَمُ فإنَّه يكونُ أَهْونَ، فكلٌّ منهما له سُوءٌ، وكلاهما ضلالٌ.

فالحاصلُ أنَّا نبَّهنا على هذا، ولا تَقولوا: إنَّ الكتابَ كتابُ نحوٍ، لماذا تأتي بهذا الكلامِ؟! لأنَّ هذا أَفْيَدُ من النَّحوِ، لا سِيَّما وأنَّنا وَجَدْنا مَن يَتكلَّمُ بهذا في فُصُولِ الدِّراسةِ، ويُقرِّرونَ مذهبَ الأشاعرةِ أو مذهبَ التَّفويضِ، ويقولون عن مذهبِ التَّفويضِ: إنَّه هو مَذْهَبُ السَّلَفِ، وهذا أمرٌ يَجِبُ التَّفطُّنُ لهُ والتَّحرُّزُ، أنا لا أقولُ: إنَّ كُلَّ مَن قرَّرَ في فصولِنا وعلى طُلَّابِنا إنَّه سَيِّءُ القصدِ، فقد يكونُ حَسَنَ القَصْدِ، لكنَّه سَيِّءُ الفَهْمِ والإدراكِ، نشأَ على هذا المَذْهَبِ، وهو الَّذي يُوجَدُ في كُتُبِ الأشاعرةِ، وظَنَّ أنَّ هذا هو الحقُّ، فصار يقولُه ويُقرِّرُه، فعلينا أنْ نَحْذَرَ، وأنْ نَعْرِفَ مَذْهَبَ السَّلَفِ، ومَذْهَبُ السَّلفِ -والحمدُ لله- يَسِيرٌ، ولا يَلْحَقُ الإنسانَ منه ضَجَرٌ، وأنا لا أَعتقِدُ أنَّ هؤلاءِ الذين يُحرِّفونَ قُلوبُهم مُطمَئِنَّةٌ، وأنَّ فيها السَّكينةَ؛ لأنَّه بكلِّ سُهُولةٍ نقولُ لهُ: ما الَّذي أدراكَ أنَّ اللهَ أرادَ هذا دونَ هذا؟! ولا يُمْكِنُ أنْ يَطْمَئِنَّ الإنسانُ على هذا المَعْنَى وهو لا يَدْرِي، وهو يَعْلَمُ أنَّه سَيَقِفُ بينَ يدي الله، ويقولُ اللهُ له: هل تَشْهَدُ أنِّي أردتُ بكلامي هذا؟ مَن يَستطِيعُ أنْ يُؤدِّيَ هذه الشَّهادةَ؟! لكنَّ السَّالمَ الذي يُمْكِنُ أنْ يُجِيبَ بالصَّوابِ هو الَّذي يقولُ: نَعَمْ، أردتُ يا ربِّ بكلامِك هذا المعنى الذي سَارَ عليه السَّلَفُ؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلُغَةِ العربِ، قال تعالى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ

تَعۡقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، وقالَ في الآيةِ الأُخْرَى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢].

وانْظُرِ التَّفريقَ بينَ الآيتينِ، فقولُ الله تعالى: ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾ احْتَجَّ به الجَهْمِيَّةُ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، قالوا: لأنَّ اللهَ قال: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام:١]، وقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام:٩٦].

لكنْ جاءتِ الآيةُ الأُخْرَى تُكذِّبُهم، فقال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، ويَصِيرُ معنى ﴿جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]: أي صَيَّرناه بلُغَةِ العربِ، أي: تَكَلَّمنا به بلُغَةِ العربِ ﴿لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾.

إِذَنْ: تبيَّنَ أنَّ الإنسانَ الَّذي يَمْشِي في القرآنِ على ظاهرِه اللَّائقِ بالله -عزَّ وجلَّ- في آياتِ الصِّفاتِ أَخَذَ بالقُرآنِ وقَلْبُه مُطْمَئِنٌّ، وعليه السَّكِينةُ، وهو ثابتٌ رَاسِخٌ، بخلافِ مَن حرَّفَ أو تَوَقَّفَ، وقال: لا أقولُ شيئًا، أُمِرُّها بدونِ أنْ أَعْتَقِدَ لها معنًى، وهذا خطأٌ، ولله المَثَلُ الأعلى -جلَّ وعلا- لو جَاءَكَ كتابٌ من صَدِيقٍ لكَ فهل تَستفِيدُ منه وأنتَ لا تَدْرِي ما معناه؟

الجواب: لا تَستفِيدُ، ولا تَأْخُذُ منه شيئًا أبدًا، فالقُرْآنُ -والحمد لله- بَيِّنٌ واضحٌ.

وعلينا أنْ نُكَرِّسَ الـجُهُودَ على معرفةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ في هذا البابِ حتَّى لا يَأْتِيَنا مَن يُخِلُّ علينا بالعقيدةِ؛ لأنِّي أَجْزِمُ بلا رَيْبٍ أنَّ أولئكَ الطَّلَبَةَ الذين يُقَرَّرُ عليهم هذا الذي ذَكَرْنا أنَّه سيَمْكُثُ في قُلُوبِهم إذا لم يُنقِذْهم اللهُ -سبحانه وتعالى- بمَن يُخْبِرُهم بالحقِّ، وهذا الشَّيءُ أعظمُ من الفَوَاحشِ وليسَ هيِّنًا،

ولذلك يَجِبُ علينا أنْ نَعْرِفَ الحقَّ في هذا البابِ مَعْرفةً تامَّةً على ما جَرَى عليه الصَّحابةُ والتَّابعونُ لهم بإحسانٍ.

فإن قال قائلٌ: لو سُئِلَ الطالبُ في الاختبارِ فماذا يَصْنَعُ؟

فالجواب: يقولُ: قالتِ الأشاعرةُ، أو قالَ صاحبُ الكتابِ: كذا، ويَسْلَمُ من هذا؛ لأنَّ حِكايةَ القولِ ليسَ التزامًا به، ولهذا بعضُ النَّاسِ إذا أرادَ أنْ يَتخلَّصَ من المَسْئوليةِ أمامَ الله -عزَّ وجلَّ- يَذْكُر أقوالَ أهلِ العِلْم، وكَفَى ما دامَ أنَّه لم يَتَبيَّنْ لهُ الحقُّ، ومثلُ هذا يَضْطَرُّ الإنسانُ إليه؛ لأنَّه لو يأتي بالكلامِ الحقِّ في هذا البابِ -لا سِيَّما إنْ كان مُدَرِّسُه مُتعَصِّبًا- فأَعْتَقِدُ أنَّه سَيُرَسِّبُه، إنَّما يقولُ: قالَ صاحبُ الكتابِ: كذا، أو مَذْهَبُ الأشاعرةِ كذا، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

***

٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِـمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

الشرحُ

قولُه: «وَرُبَّما جَرُّوا»: الضَّميرُ يَعودُ على العربِ، وليسَ على النَّحْوِيِّينَ.

أَفَادَنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّه يَجوزُ أنْ يَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ معطوفًا على مِثْلِ الَّذي جَرَّ الأوَّلَ.

مِثالُ ذلك: قولُ الشَّاعرِ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا وَنَارٍ تُوقَدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا[1]

فقولُه: (كُلَّ) مفعولُ (تَحْسَبِين) الأوَّلُ، و(امْرَءًا) مفعولُها الثَّاني، و(نار) معطوفةٌ على (امرءًا)، يعني: وتَحْسَبِينَ كُلَّ نارٍ، فهنا ما حُذِفَ مُماثِلٌ لِـمَا عليه قد عُطِفَ، فالمحذوفُ: (كُل)، وهي مماثلةٌ لـ(كُل) الَّتي عُطِفتْ عليها، فلذلك جازَ أنْ يَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا كما لو يكنِ المضافُ محذوفًا لوُجودِ دليلٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ من البيتينِ:

القاعدةُ الأُولى: يُحذَفُ المضافُ، فيَقومُ المضافُ إليه مَقامَه.

القاعدةُ الثَّانيةُ: قد يَبْقَى المضافُ إليه مَجْرورًا بشَرْطِ أنْ يكونَ المحذوفُ -الَّذي هو المضافُ- مُماثِلًا للمعطوفِ عليه.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن أبي داود في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٧٣).

٤١٦- وَيُحْــذَفُ الثَّــانِي فَيَبْقَــى الأَوَّلُ كَحَالِــهِ إِذَا بِــهِ يَتَّصِــلُ

٤١٧- بِشَــرْطِ عَطْــفٍ وَإِضَــافَةٍ إِلَى مِثْــلِ الَّــذِي لَــهُ أَضَــفْتَ الأَوَّلَا

الشــرحُ

قولُه: «وَيُحْذَفُ الثَّانِي»: هو المضافُ إليه.

وقولُه: «إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ»: سَبَقَ أنَّ (إذا) تُضافُ إلى الأفعالِ، وهنا أُضِيفَتْ إلى الجارِّ والمجرورِ، لكن نقولُ: الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بـ(**يَتَّصِلُ**)، وعلى هذا فهو مَعْمُولٌ له، فهي في الحقيقةِ مُضافةٌ إلى الفِعْلِ.

وقولُه: «فَيَبْقَى الأَوَّلُ»: يعني: كأنْ لم يُحْذَفِ الثَّاني، فيُعرَبُ بلا تَنْوينٍ، وإذا كان اسمًا لا يَنصرِفُ فإنَّه يُصْرَفُ؛ لأنَّه يكونُ كحَالِه إذا به يَتَّصَلُ، (**لَكِنْ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا**)، يعني: بشَرْطِ أنْ يُوجَدَ في المعطوفِ مثلُ المحذوفِ من الأوَّلِ، يعني: عكس المسألةِ الأُولى تمامًا.

مثالُه: (**قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قَطَعَ الطَّرِيقَ**)، فعندنا مُضافَانِ: (**يَد**) و(**رِجْل**)، أمَّا (**رِجْل**) -الَّتي هي الثَّانيةُ- فمضافةٌ لفظًا وتقديرًا، لأنَّه قالَ: (**رِجْلَ مَن قَطَعَ**)، فهي مُضافةٌ إلى (مَن)، أمَّا (**يد**) فما أُضِيفتْ لفظًا، لكنَّها مضافةٌ تقديرًا، والتَّقديرُ: (**قَطَعَ اللهُ يدَ مَن قَطَعَ الطَّرِيقَ، ورِجْلَ مَن قَطعَ الطَّرِيقَ**).

والنَّحويُّون في هذه المسألة اختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ:

القولُ الأوَّلُ: ما مَشَى عليه المؤلِّفُ -رحمه الله- وهو أنَّ الحذفَ من الأوَّلِ لدلالةِ الثَّاني عليه، والأصلُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قَطَعَها، ورِجْلَ مَن قَطَعَها).

القولُ الثَّاني: بالعكسِ، وهو أنَّ الحذفَ من الثَّاني، والَّذي بعدَه تَبَعُ الأوَّلِ، فأُقْحِمَ الثَّاني بينَ المضافِ والمضافِ إليه، والأصلُ: (**قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قَطَعَها، ورِجْلَ**)، يعني: ورِجْلَ مَن قَطَعَها، وهذا القولُ ضَعِيفٌ بلا شَكٍّ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يكونَ المضافُ مُوالِيًا للمُضافِ إليه، ثمَّ هذا الإقحامُ إقحامٌ بالواوِ، فيَقتضِي أنَّه لم يُقحَمْ، ولكنَّه مُستقِلٌّ معطوفٌ.

القولُ الثَّالثُ، وهو الأسهلُ: أنَّ الاسمينِ مُضافانِ إلى المضافِ إليه الأخيرِ، فتَقولُ: (**يَدَ**) مضافٌ، و(**رِجْلَ**) مضافٌ، و(**مَن قَطَعَ**) مضافٌ إليه، فالواوُ جَعَلَتِ الاسمينِ كاسمٍ واحدٍ، وعلى القاعدةِ يكونُ هو الرَّاجحَ، فتقولُ: (**قَطَعَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**اللهُ**) فاعلٌ، و(**يَدَ**) مفعولٌ به، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**رِجْلَ**) مَعْطوفةٌ على (**يَدَ**)، وهما مُضافان إلى (**مَن**) التي هي اسمٌ موصولٌ.

مثالٌ آخرُ: (اشْتَرَيْتُ سيَّارةَ وبَيْتَ عَلِيٍّ).

* * *

٤١٨- فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩- فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

* * *

المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

هذا البابُ البحثُ فيه في أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: في حُكْمِ الياءِ.

الأمرُ الثَّاني: في حُكْمِ المضافِ إلى الياءِ.

مثالُ ذلك: (**جاءَ غُلَامِي**)، فهنا كَسَرْنَا آخِرَ المضافِ، وسَكَّنَّا الياءَ.

ويَـجُوزُ الفتحُ، فتقولُ: (**جَاءَ غُلَامِيَ**).

ويَـجُوزُ حذفُ الياءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ﴾ [طه:١٢٥].

ويَـجُوزُ إبدالُها ألفًا، فتقولُ: (**جَاءَ غُلَامَا**)، يعني: غُلَامِي.

ويَـجُوزُ حذفُ الألِفِ، فيَبْقَى مَفْتوحًا، تَقولُ: (**جاءَ غُلامَ**).

فصارَ في الياءِ خمسةُ أوجهٍ: السُّكُونُ، والفتحُ، وقلْبُها أَلِفًا، وحذفُها، وحذفُ الأَلِفِ، فالأمرُ فيها واسعٌ، والسَّببُ في ذلك أنَّ العَرَبَ تُكْثِرُ من الإضافةِ إلى ياءِ المُتكلِّمِ، فصاروا يَنْطِقونَ بها على وُجوهٍ شَتَّى، مثل الأشياءِ التي تكثُر عندَهم، تَجِدُ لها عدةُ أسماءٍ، كالأسدِ والسِّنَّورِ (**أي: القطِّ، والبَسِّ**)، وما أَشْبَه ذلك، (بَسٌّ) بفتحِ الباءِ عَرَبيٌّ، قال في القاموس: العامَّة تَكْسِرُه، تقولُ: (**البِسُّ**).

أمَّا بالنسبةِ للمُضافِ إلى الياءِ فيقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-:

٤٢٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَامٍ) وَ(قَذَا)

٤٢١- أَوْ يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

الشرحُ

قولُه: «آخِرَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (اكْسِرْ)، يعني: اكْسِرْ آخِرَ ما أُضِيفَ للياءِ، والمرادُ بالياءِ هنا ياءُ المُتكلِّمِ بدليلِ قولِه في العُنْوانِ: (**المُضَافُ إلى يَاءِ المُتكَلِّمِ**).

وقولُه: «إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا... أَوْ يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ)»: أي يُكْسَرُ آخِرُ ما يُضافُ إلى الياءِ إلَّا في ثلاثِ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أنْ يَكونَ مُعْتَلًّا كـ(رَامٍ)، و(قَذًا)، فـ(رَامٍ) مُعْتَلٌّ بالياءِ، و(قَذًا) مُعْتَلٌّ بالألِفِ، فهذه لا تَكْسِرُها.

أمَّا ما كانَ بالياءِ فإنَّ آخِرَه يكونُ مُسَكَّنًا، تقولُ: (**جاءَ قاضِيَّ**)، وتقولُ: (**هذا رامِيَّ**)، فآخِرُه مُسكَّنٌ، وليس مَكْسُورًا، لأنَّ الياءَ لا تَظْهَرُ عليها الكَسْرةُ، لكنَّها لَمَّا كانتْ ياءً وياءُ المُتكلِّمِ ياءً، أُدغمتِ الياءُ في الياءِ، فقيلَ: (**رامِيَّ**)، و(**هادِيَّ**)، و(**غازِيَّ**)، وما أَشْبَهَ ذلك.

وأَمَّا إذا كان آخِرُها أَلِفًا فإنَّ الألِفَ تَبْقَى، وتُفتَحُ الياءُ، فتقولُ: (**هذه عَصَايَ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾ [طه:١٨]، فهنا ما كَسَرْنا آخِرَ المقصورِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُكسَرَ.

فإن قيلَ: لماذا لم نَقْلِبْه ياءً؟

قُلنا: لأنَّه لا داعيَ للقَلْبِ، إذْ إنَّ الياءَ يَصِحُّ أنْ تَقَعَ بعدَ الألفِ، على أنَّه في لُغَةِ بعضِ العَرَبِ تُقْلَبُ ياءً كقولِ الشَّاعرِ:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ   فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ قَوْمٍ مَصْرَعُ[1]

وهذهِ لغةُ هُذَيْلٍ، كما سيأتي -إن شاء الله- في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

وقولُه: «أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ)»: (ابْنَيْنِ) مُلْحَقٌ بالمُثَنَّى، ويُعْرَبُ إعرابَ المُثَنَّى، وفي هذهِ الحالِ لا يُكْسَرُ ما قبلَ الياءِ، وإنَّما يُسَكَّنُ، تَقولُ: (**بِعتُ غُلَامَيَّ**)، فالَّذي قبلَ الياءِ هنا سَاكِنٌ، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بغُلامَيَّ**)، وهنا أيضًا سَاكِنٌ، لكنْ في: (**غُلامَاي**) في حالِ الرَّفعِ مثل: (**جَاءَ غُلامَاي**) تَبْقَى الألِفُ، ويكونُ كالمُعْتَلِّ بالألفِ.

و(**زَيْدِينَ**) جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وإذا كان جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا فإنَّه لا يُكسَرُ ما قبلَ الياءِ، بل يُسكَّنُ، فتقولُ: (**مررتُ بزَيْدِيَّ**)، فالذي قبلَ الياءِ سكَّنَّاه، ولم نَكْسِرْه.

إذَنْ: ما قبلَ الياءِ يَجِبُ كَسْرُه إلَّا في ثلاثةِ مَواضِعَ:

إذا كان مُعْتَلًّا، وإذا كانَ مُثَنًّى، وإذا كانَ جمعَ مُذكَّرٍ سَالِمًا.

وسَبَقَ أنَّ الياءَ فيها خمسةُ أوجهٍ، لكنْ هنا يَقولُ: (**فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي**)، ففي هذه المسائلِ الثَّلاثِ تَبْقَى الياءُ مَفْتوحةً، تقولُ: (**هذا هَادِيَّ**)، و(**هؤلاء مُكْرِمِيَّ**)، ولا تقولُ: (**مُكْرِمِيّ**) إلَّا عندَ الوقْفِ، ولهذا قالَ: (**جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ**) أي: بعدَ الألِفِ أو الياءِ (**فَتْحُهَا احْتُذِي**).

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، انظر جمهرة أشعار العرب (ص:٦٧)، والمفضليات (ص:٧٨).

٤٢٢- وَتُـدْغَمُ اليَـا فِيـهِ وَالـوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهُـنْ

٤٢٣- وَأَلِفًـا سَـلِّمْ، وَفِي المَقْصُـورِ عَـنْ هُـذَيْلٍ انْقِلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ

الشـرحُ

قولُه: «تُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ»: أَمَّا الياءُ فلأنَّه اجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ.

* * *

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

هذا الفصلُ لإعمالِ المصدرِ، والمصدرُ تَقَدَّمَ أنَّه اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ من مَدْلُولَيِ الفعلِ، مثلُ: (أَمْن) مِن (أَمِنَ)، (ضَرْب) من (ضَرَبَ)، (أَكْل) مِن (أَكَلَ)، (شُرْب) مِن (شَرِبَ).

والمصدرُ يعملُ عملَ فِعلِه، لكنْ بشروطٍ، ولهذا قالَ:

٤٢٤- بِفِعْلِهِ الْـمَصْدَرَ أَلْـحِقْ فِي الْعَمَـلْ　　مُضَـافًا اوْ مُـجَرَّدًا أَوْ مَـعَ (أَلْ)

٤٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَو (مَا) يَحُلّ　　مَـحَلَّهُ، ....

الشـــرحُ

قولُه: «بِفِعْلِهِ المصْدَرَ»: إن قال قائل: لماذا لم يَقُلْ: (بفعلِه المصدرِ) ويجعلْها صفةً لـ(فِعْل)؟

فالجواب: لأنَّه مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (أَلْحِقْ)، و(بِفِعْلِهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(أَلْحِقْ)، يعني: أَلْحِقِ المصدرَ بفعلِه في العملِ، أي: بفعلِ ذلك المصدرِ، فإنْ كان الفعلُ لازمًا صارَ المصدرُ لازِمًا، وإنْ كان مُتعدِّيًا لواحدٍ صارَ مُتعدِّيًا لواحدٍ، وإنْ كان مُتعدِّيًا لاثنينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، صارَ مُتعدِّيًا لاثنينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وإنْ كان مُتعدِّيًا لاثنينِ ليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، فكذلك، وإنْ كان الفعلُ مُتعدِّيًا لثلاثةٍ، فكذلك المصدرُ، المهمُّ أنَّه يُلحَقُ بفِعْلِه حَسْبَ فِعْلِه.

مثالُ الـمُتعدِّي لواحدٍ: (يُعجِبُني ضَرْبُك زيدًا)، فـ(ضَرْب) هنا تعدَّى لواحدٍ، فنقولُ: الكافُ فاعلٌ، أي: أنتَ ضاربٌ، و(زَيدًا) مضروبٌ، فهو مفعولٌ به.

مثالٌ آخرُ: قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥]، فهنا ﴿يَتِيمًا﴾ الذي نَصَبَه ﴿إِطْعَـٰمٌ﴾، وهو مصدرٌ، كما لو قلت: **(أطعمتُ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ يتيمًا)**.

مثالٌ آخرُ: (عجِبتُ من أكْلِكَ الطَّعامَ).

مثال المُتعدِّي لاثنين ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبَرَ: (يُعجِبُني كِسْوَتُك زيدًا قَمِيصًا)، فهنا نَصَبَ مفعولين، وهما **(زيدًا)** و**(قميصًا)**، وليس أصلُهما المبتدأَ والخبَرَ، فنقولُ: (كِسوة) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهنا مضافٌ إلى فاعلِه، و**(زيدًا)** مفعولٌ أوَّل، و**(قميصًا)** مفعولٌ ثانٍ.

مثالُ المُتعدِّي لاثنينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ: (عَجِبْتُ مِن ظَنِّكَ عِيسَى نَائِمًا)، فنقولُ: (ظَنّ) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، من باب إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِه، و**(عِيسَى)** مفعولٌ أوَّل منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألِفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، و**(نائمًا)** مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرَةِ.

وإذا كان الفعلُ ينصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، فإنَّ المصدرَ ينصبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، مثالُه: **(عَجِبْتُ مِن إعْلَامِك زيدًا عَمْرًا قَائِـمًا)**، يعني: أنَّك مُعْلِمٌ زيدًا أنَّ عَمْرًا قائمٌ، فأنا عجبتُ مِن ذلك، فـ**(إعْلام)** مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهو من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِه، و**(زيدًا)** مفعولٌ أوَّل، و**(عَمْرًا)** مفعولٌ ثانٍ،

و(قائـمًا) مفعولٌ ثالثٌ، ولهذا قالَ: (**بِفِعْلِهِ الْـمَصْدَرَ أَلْـحِقْ فِي الْعَمَلْ**).

وقولُه: «**مضافًا اوْ مُجَرَّدًا**»: أي: من الإضافةِ، ويمكنُ أنْ نقولَ: ومنْ (أل) أيضًا، ولهذا قال: (**أَوْ مَعَ أَلْ**)، فهذه ثلاثُ حالاتٍ للمصدرِ، وفيها كلِّها يعملُ عَمَلَ فِعْلِه.

مثالُه مُضافًا: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]، فـ﴿دَفْعُ﴾ مضافٌ، والاسمُ الكريمُ مضافٌ إليه، و﴿ٱلنَّاسَ﴾ مفعولٌ به لـ﴿دَفْعُ﴾، و﴿دَفْعُ﴾ هنا مضافٌ إلى الفاعلِ.

ومثالُه مُجرَّدًا: قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥]، فهنا ﴿إِطْعَـٰمٌ﴾ مُجرَّدٌ، فلا أُضيفَ، ولا حُلِّيَ بـ(أل)، ومعَ ذلك عَمِلَ، لكنْ لاحِظْ أنَّه إذا كان غيرَ مُضافٍ ولا محلًّى بـ(أل) فإنَّه يجبُ أنْ يُنوَّنَ.

ومثالُه مع (أل): (عَجِبْتُ منَ الضَّرْبِ عَمْرًا)، (عَجِبْتُ منَ الأَكْلِ طَعَامًا) أي: مِن ضَرْبِك، ومِن أَكْلِك، لكن قُرِنَ به (أل)، وهو غيرُ مُستَساغٍ، وهو كلامٌ قليلٌ، لكنَّه يصحُّ.

ولو قلت: (**عجبتُ من المشيِ على الأقدامِ**) لم يصحَّ، لأنَّ (**على الأقدام**) حالٌ، أي: حالَ كونِه على الأقدامِ، فهو غيرُ عاملٍ، وهذه مُستَساغَةٌ.

وقوله «**إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَو (مَا) يَـحُلُّ مَـحَلَّهُ**»: مثاله: (**عجِبتُ مِن ضَرْبِك زيدًا**)، فإذا جعلتَ محَلَّهُ فعلًا مُصدَّرًا بـ(أن) تقولُ: (**من أنْ تَضْرِبَ زيدًا**)، أو (ما) المصدريَّةِ يكونُ: (**مـمَّا تَضْرِبُ زيدًا**)، أي: من ضَرْبِكَ.

وقولُه: «**يَـحُلُّ مَـحَلَّهُ**»: احترازٌ مـمَّا إذا لم يَـحُلَّ مَـحلَّه (أنْ) و(مَا) كما في

قولِك: (ضَرْبِي شديدٌ)، فلا يَـحُلُّ محَلَّهُ (أنْ) والفعلُ، لأنَّ التَّقديرَ: (أنْ أَضْرِبَ شديدٌ) لا يستقيمُ.

وتقولُ مَثَلًا: (حِمْلُ البَعِيرِ ثقيلٌ)، وهو هنا لا يعملُ، لأنَّه ليس على تقديرِ (أنْ)، ولا (ما).

وتقولُ: (عجبتُ منْ ضَرْبِك العَبْدَ مكتوفًا)، فهنا يحُلُّ محَلَّهُ (أنْ تَضْرِبَ).

* * *

٤٢٥- ....، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

الشَّرْحُ

قولُه: «لِاسْمِ مَصْدَرٍ»: جارٌّ ومجرورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ، و(عَمَلْ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والمعنى أنَّ اسمَ المصدرِ يعملُ كما يعملُ المصدرُ، لكنْ ما الفرقُ بينهما؟

الجواب: اسمُ المصدرِ ما كانَ فيه معنى الفعلِ دون حُرُوفِه، والمصدرُ ما كان فيه معنى الفعلِ وحُروفُه، فلا بُدَّ أنْ تكونَ حروفُ الفعلِ موجودةً في المصدرِ، ولا نقولُ: إنَّه يُوافِقُ الفعلَ في كلِّ معناه، لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الأَزْمِنةِ.

مثال ذلك: (**الكلام**) اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ (**تَكْلِيم**)، وكذلك (**السَّلام**) اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ (تَسْلِيم)، وكذلك (**خُروجًا**) في: (**أَخرجْتُهُ خروجًا**) اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ (**إِخْرَاج**)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧]، فـ﴿نَبَاتًا﴾ اسمُ مصدرٍ، لأنَّ فيه معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِه، وعلى هذا فَقِسْ، وقال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، فهنا ﴿تَكْلِيمًا﴾ مَصْدرٌ.

مثالٌ لعملِ اسْمِ المصدرِ: (**عجبتُ من كَلَامِكَ زيدًا**)، أي: منْ أنْ تُكلِّمَ زيدًا، فهذا اسمُ مصدرٍ، فتقول: (**عجبتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**مِن**): حرفُ جرٍّ، و(**كلام**): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، وهو مضافٌ، والكافُ ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و(**زيدًا**): مفعولُ (**كَلام**) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ على آخرِه، وهنا (**كلام**) مضافٌ إلى الفاعلِ.

٤٢٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

الشرحُ

قولُه: «بَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ»: أي: بعدَ جرِّ المصدرِ الَّذي أُضِيفَ لهُ، فهنا (جَرّ) مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، وقولُه: (الَّذِي أُضِيفَ لَهْ) هذا مفعولٌ به في محلِّ نَصْبٍ، والمعنى: إذا أَضَفْتَ المصدرَ إلى اسمٍ، فسوف يكونُ في محلِّ جرٍّ، لأنَّه مضافٌ، ومضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجرورًا، فإذا جَرَّ الذي أُضِيفَ لهُ (كَمِّلْ بِنَصْبٍ) إنْ أُضِيفَ إلى الفاعلِ (أَوْ بِرَفْعٍ) إنْ أُضِيفَ إلى المفعولِ (عَمَلَهْ).

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- من هذا البيتِ قاعدةً، وهو أنَّه **يُضافُ المصدرُ إلى فاعلِه، فينصبُ مفعولَه، ويُضافُ إلى مفعولِه، فيرفعُ فاعلَه**، فإذا كان ينصبُ مفعولَيْن، فإنَّه يَنْصِبُ المفعولَيْن، فيُكمِّلُ بالنَّصبِ عَمَلَهُ.

مثالُه: (عجِبتُ مِن ظَنِّك زيدًا قائمًا)، فـ(ظَنِّكَ) مضافٌ إلى الفَاعِلِ، و(زيدًا) مفعولٌ أوَّل، و(قائمًا) مفعولٌ ثانٍ.

مثالٌ آخرُ: (عجبتُ مِن إِرَاءَتِك زيدًا عَمْرًا وَاقِفًا)، فهنا نصبَ ثلاثةَ مفاعيلَ.

مثالُ إضافتِه إلى المفعولِ، ويأتي بعدَه الفاعلُ: قولُ الشَّاعرِ(١):

تَنْفِي يَدَاهَا الْـحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الـدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كما في الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٨٩).

وقولُه: (**تَنْفِي يَدَاهَا الْـحَصَى**) يعني نَاقَتَهُ، والهاجرةُ هي شِدَّةُ حرِّ الشَّمسِ، فهو يَصِفُها بأنَّها قويةٌ، وإذا ضَرَبتِ الحصاةَ، فإنَّها تَنْفِيها هناك نفيَ الدَّراهيمِ تنقادُ الصَّياريفِ، و(**الدَّرَاهِيم**) جمعُ درهمٍ، و(**تَنْقَادُ**) بمعنى نَقْد، و(**الصَّيَارِيفِ**) يعني الصَّيَارِفه، فالصَّيارفةُ عندما يَعُدُّون الدَّراهمَ لا تُتْعِبُهم، فرُبَّما يَعُدُّون مئةَ ألفٍ، وأنتَ لم تَعُدَّ أَلْفًا من سُرْعَتِهم، وأيضًا فالدَّراهِمُ ليستْ مثلَ الوَرَقِ الذي عندنا، بل هي فِضَّةٌ، فكأنَّه يقولُ: خُذْ هكذا هكذا هكذا، فهيَ تنفي يَدَاها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدَّراهيمِ تنقادُ الصَّيَاريفِ.

الشَّاهد قولُه: (**نَفْي**)، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى مفعولِه، و(**تَنْقَادُ**): فاعلُ (**نَفْي**)، وهو مضافٌ، و(**الصَّيَارِيفِ**): مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرةِ.

إِذَنْ: نقولُ: إذا أُضِيفَ، وجَرَّ المضافَ إليه، فإنْ أُضِيفَ إلى فاعلِه نصبَ مفعُولَهُ أو مَفاعِيلَهُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مفعولِهِ رفعَ فاعلَهُ.

* * *

٤٢٧- وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

الشرحُ

إذا جُرَّ فإنَّ الذي يتْبَعُ المجرورَ يجوزُ فيه وجهان:

أحدُهما: مراعاةُ اللَّفْظِ، وإذا رَاعَيْنا اللَّفْظَ صارَ التَّابعُ مجرورًا.

والثَّاني: مراعاةُ المحلِّ، وحينئذٍ يكونُ مرفوعًا، أو منصوبًا.

مثالُ ذلك: (**عَجِبْتُ مِن ضربِ زيدٍ الطَّويلِ عَمْرًا**)، فـ(**عَمْرًا**) مفعولُ (**ضَرْب**)، و(**ضَرْب**) مضافٌ، و(**زيد**) مضافٌ إليه، فهو مضافٌ إلى الفاعلِ، والفاعلُ مَحَلُّهُ في الأصلِ الرَّفعُ، لكنَّه هنا مجرورٌ لَفظًا بالإضافةِ، فهنا يجوزُ وجهان:

الأوَّلُ: (**مِن ضَرْبِ زيدٍ الطَّويلُ عَمْرًا**) على أنَّ (**الطَّويل**) صفةٌ لـ(**زيد**) باعتبارِ المحلِّ.

الثَّاني: (**مِن ضَرْبِ زيدٍ الطَّويلِ عَمْرًا**).

والأحسنُ مراعاةُ اللَّفظِ، إلَّا إذا حَصَلَ لَبْسٌ، فلو قلت: (**عَجِبتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ القويّ عَمْرًا**)، فـ(**القوي**) هنا إذا جَرَرْتَها، فقلت: (**عَجِبتُ مِن ضربِ زيدٍ القويِّ عَمْرًا**) احْتَمَلَ أنْ تكونَ صفةً للضَّربِ، وأنْ تكونَ صفةً للضَّاربِ، أي: يحتملُ أنَّ الضَّربَ هو القويُّ، أو الضَّاربَ هو القويُّ، فحينئذٍ تترجَّحُ مراعاةُ المحلِّ، فنقولُ: (**عَجِبْتُ مِن ضربِ زيدٍ القويُّ عَمْرًا**).

إِذَنْ: إذا قال قائل: أَيُّهما أحسنُ: أنْ نُراعِيَ اللَّفظَ، أو نُراعِيَ المحلَّ؟

نقول: الأصلُ مراعاةُ اللَّفظِ، لكنْ إذا كان هناك لَبْسٌ، فالأفضلُ مراعاةُ المحلِّ، ولهذا قالَ: (**وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ الْـمَحَلَّ فَحَسَنْ**)، ولم يَقُلْ: (فهو أحسنُ)، بل قال: (حَسَن)، فجعله حَسَنًا، ثمَّ هو قدْ يكونُ أَحْسَنَ، وقد يتعيَّنُ أحيانًا مُراعاةُ المحلِّ، وذلك إذا خِيفَ اللَّبْسُ.

* * *

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

٤٢٨- كَفِعْلِـهِ اسْـمُ فَاعِـلٍ فِي الْعَمَـلِ إِنْ كَـانَ عَـنْ مُضِـيِّهِ بِمَعْـزِلِ

٤٢٩- وَوَلِيَ اسْـتِفْهَامًا اوْ حَـرْفَ نِـدَا أَوْ نَفْيًـا اَوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا

٤٣٠- وَقَدْ يَكُونُ نَعْـتَ مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ فَيَسْـتَحِقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِـفْ

٤٣١- وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْـمُضِي وَغَـيْرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي

٤٣٢- (فَعَّالٌ) او (مِفْعَـالٌ) اَو (فَعُـولُ) فِي كَثْـرَةٍ عَـنْ (فَاعِـلٍ) بَـدِيلُ

***

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠- (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْـمُعَدَّى مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَ(رَدَّ رَدًّا)

٤٤١- و(فَعِـلَ) الـلَّازِمُ بَابُـهُ (فَعَـلْ) كَ(فَرَحٍ) وَكَ(جَـوًى) وَكَ(شَـلَلْ)

٤٤٢- و(فَعَـلَ) الـلَّازِمُ مِثْـلَ (قَعَـدَا) لَـهُ (فُعُـولٌ) بِـاطِّرَادٍ كَ(غَـدَا)

٤٤٣- مَا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَـالَا) أَو (فَعَلَانًا) -فَـادْرِ- أَو (فُعَـالَا)

٤٤٤- فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَ(أَبَـى) وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا

٤٤٥- لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَـوْتٍ، وَشَـمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيـلُ كَ(صَـهَلْ)

٤٤٦- (فُعُولَـةٌ) (فَعَالَـةٌ) لـ(فَعُـلَا) كَ(سَـهُلَ الْأَمْـرُ، وَزَيْـدٌ جَـزُلَا)

٤٤٧- وَمَـا أَتَـى مُـخَالِفًا لِـمَا مَضَـى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَ(سُـخْطٍ) و(رِضَى)

٤٤٨- وَغَـــيْرُ ذِي ثَلَاثَـــةٍ مَقِـــيسُ مَصْـدَرُهُ كَ(قُـدِّسَ التَّقْـدِيسُ)

٤٤٩- و(زَكِّـــهِ تَزْكِيَـــةً) و(أَجْمِـــلَا إِجْمَـالَ مَـنْ تَـجَمُّلًا تَـجَمَّلَا)

٤٥٠- و(اسْـتَعِذِ اسْـتِعَاذَةً) ثُـمَّ (أَقِـمْ إِقَامَـةً)، وَغَالِبًـا ذَا التَّـا لَـزِمْ

٤٥١- وَمَـا يَـلِي الْآخِـرُ مُـدَّ وَافْتَحَـا مَعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِـمَّا افْتُتِحَـا

٤٥٢- بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(اصْطَفَى)، وَضُمَّ مَـا يَرْبَـعُ فِي أَمْثَـالِ (قَـدْ تَلَمْلَمَـا)

٤٥٣- (فِعْــلَالٌ) او (فَعْلَلَــةٌ) لـ(فَعْلَــلَا) وَاجْعَــلْ مَقِيسًــا ثَانِيًــا لَا أَوَّلَا

٤٥٤- لـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَالـ (مُفَاعَلَـهْ) وَغَــيْرُ مَــا مَــرَّ السَّــمَاعُ عَادَلَــهْ

٤٥٥- و(فَعْلَــةٌ) لِــــمَرَّةٍ كَ(جَلْسَـــهْ) و(فِعْلَــةٌ) لِـــهَيْئَةٍ كَ(جِلْسَـــهْ)

٤٥٦- فِي غَـيْرِ ذِي الـثَّلَاثِ بِالتَّـا الْــمَرَّهْ وَشَــذَّ فِيــهِ هَيْئَــةٌ كَــالْخِمْرَهْ

* * *

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعلينَ وَالْمفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بِهَا

٤٥٧- كَ(فَاعِـلٍ) صُـغِ اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا ... مِـنْ ذي ثَلَاثَـةٍ يَكُـونُ كَ(غَـذَا)

٤٥٨- وَهْوَ قَلِيـلٌ فِي (فَعُلْـتُ) و(فَعِـلْ) ... غَيْرَ مُعَـدًّى، بَـلْ قِيَاسُـهُ (فَعِـلْ)

٤٥٩- و(أَفْعَلٌ) (فَعْـلَانُ) نَحْـوُ: (أَشِرِ) ... وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)

٤٦٠- و(فَعْـلٌ) اوْلَى و(فَعِيـلٌ) بِـ(فَعُـلْ) ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١- و(أَفْعَـلٌ) فِيـهِ قَلِيـلٌ و(فَعَـلْ) ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَـلْ)

الشــرحُ

قولُه: «وفَعِيلٌ بـ فَعُلْ»: مثالُه: قال الله تعالى: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [طه:٩٦]، فـ(بَصُرَ) اسمُ الفاعلِ منه (بَصِير).

قولُه: «أَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ»: أي: في الثُّلاثيِّ المضمومِ العَيْنِ تَرِدُ (أَفْعَل)، لكنَّها قليلةٌ.

وقولُه: «وَفَعَلْ»: مثلُ: (بَطَل)، من (بَطُل) فهو (بَطَلٌ).

وقولُه: «وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ»: تقدَّمَ أنَّ اسمَ الفاعلِ من (فَعَل) على وزنِ (فَاعِل)، لكنْ أحيانًا لا يكونُ اسمُ الفاعلِ منه على وزنِ (فَاعِل).

وبهذا عَلِمْنا أنَّ اسْمَ الفاعلِ من الثُّلاثيِّ ليس بِذَاكَ المُطَّرِدِ، فهو ذكرَ أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ على (فَاعِل)، واستثنى ما استثنى منه، ثمَّ قالَ: (**وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ**).

إِذَنْ: هذه القاعدةُ غيرُ مُطَّرِدةٍ، لكنِ النَّحويُّون -رحِمهم الله- لهمْ عن هذا جوابان، **فأحيانًا يقولون**: هذا نَادِرٌ، **وأحيانًا يقولون**: هذا شاذٌّ، يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

فالحاصلُ أنَّ اسمَ الفاعلِ من الثُّلاثيِّ غيرُ مُنْضَبِطٍ، وليسَ قاعدةً مُؤكَّدةً، وإنَّما هي ضَوَابِطُ أغْلَبِيَّة.

* * *

٤٦٢- وَزِنَــةُ الْــمُضَارِعِ اسْــمُ فَاعِــلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ(الْمُوَاصِـلِ)

٤٦٣- مَـعْ كَسْــرِ مَتْلُـوِّ الْأَخِـيرِ مُطْلَقَـا وَضَــمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

الشــرحُ

قولُه: «مَنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ»: يشملُ الرُّباعيَّ والخُماسيَّ والسُّدَاسيَّ.

وقولُه: «وَزِنَةُ الْـمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ»: يعني أنَّ اسمَ الفاعلِ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ يكونُ على وزنِ الْمُضارِعِ تمامًا.

وقولُه: «مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ»: يعني: الذي يتلوهُ الأخيرُ، والذي يتلوهُ الأخيرُ هو ما قبلَ الأخيرِ، يعني أنَّ الحرفَ الذي قبلَ الأخيرِ يكونُ مكسورًا.

وقولُه: «وَضَمِّ مِيم زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا»: يعني: سَبَقَ الحروفَ، وإذا كان سبقَ الحروفَ، فإنَّهُ يكونُ في أوَّلِـها.

إِذَنْ: زِدْ ميًما مضمومةً، واكسرْ ما قبلَ الآخِرِ.

مثالُ ذلك من الرُّباعيِّ: (أَكْرَم)، اسمُ الفاعلِ منه (مُكْرِم)، لأنَّ الْمُضارِعَ على وزنِ (يُكْرِم)، فاسمُ الفاعلِ على وزنِ مُضارعِه.

مثال آخر: (دَحْرَج)، اسمُ الفاعلِ منه (مُدَحْرِج)، لأنَّ الْمُضارِعَ (يُدَحْرِجُ).

أمثلة أخرى: (واصل) فهو (مُواصِل)، (قَارَب) فهو (مُقارِب)، (دَاهَن) فهو (مُداهِن)، وعلى هذا فَقِسْ.

مثال الخماسيِّ: (اصطفى)، اسمُ الفاعلِ منه (مُصْطَفٍ)، لأنَّ المُضارِعَ على وزنِ (يَصْطَفِي).

مثال آخر: (اجْتبَى)، اسمُ الفاعلِ منه (مُجْتَبٍ)، لأنَّ المضارعَ (يَجْتَبِي).

مثال السُّداسيِّ: (اسْتَغْفَر)، اسمُ الفاعلِ منه (مُستَغْفِر).

إِذَنْ: صارَ وَزْنُه وزنَ المضارِعِ، إلَّا أنَّهُ يكونُ بدلَ حرفِ المُضارَعةِ ميمٌ مضمومةٌ، ويُكسَرُ ما قبلَ الآخِرِ على كلِّ حالٍ، وهذه قاعدةٌ مُطَّردةٌ.

* * *

٤٦٤- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ　　صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرْ)

الشرحُ

فِيما زادَ على الثَّلاثةِ الفرقُ بينَ اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ أنْ تَفْتحَ ما قبلَ الآخِرِ، فيكونَ اسمَ مفعولٍ، فإن كَسَرْتَه صارَ اسمَ فاعلٍ.

مثالُه: (مُنْتظِر) (مُنْتظَر)، (مُكرِم) (مُكرَم)، (مُستخرِج) (مُستخرَج).

إِذَنْ: لا فرقَ بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ إلَّا الحرف الَّذي قبل الأخيرِ، فإن كَسَرْتَه فهو اسمُ فاعلٍ، وإنْ فَتحْتَه فهو اسمُ مفعولٍ.

* * *

٤٦٥- وَفِي اسْـمِ مَفْعُـولِ الثُّلَاثِـيِّ اطَّـرَدْ زِنَـةُ (مَفْعُـولٍ) كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

الشـــرحُ

اسمُ المفعولِ من الثُّلاثيِّ مُطَّرِدٌ، فهو على زِنَةِ (مَفْعُول).

مثاله: (ضُرِب) فهو (مَضْرُوب)، (أُكِل) فهو (مَأكُول)، (خَرَج) فهو (مخروج)، لكن يتعدَّى للمفعولِ بحرفِ الجرِّ، فتقول: (هذا البابُ مخروجٌ منه)، أمَّا (مُخرَج) فهو من المُتعدِّي (أَخْرَجَ)، وأمَّا (خَرَجَ) فهو لازمٌ.

مثالٌ آخر: (دُخل البيتُ)، فهو مدخولٌ.

وقولُه: «كَآتٍ مِنْ قَصَدْ»: يعني: كاسمِ المفعولِ الآتي مِن قَصَد، فنقول: (قَصَد) فهو مَقْصُودٌ.

***

٤٦٦- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

الشرحُ

قولُه: «نَابَ عَنْهُ»: أي: عن اسمِ المفعولِ في الثُّلَاثيِّ، وهذا كثيرٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُه: (**كَحِيل**) بمعنى مَكْحُول، (**قَتِيل**) بمعنى مَقتُول، (**ذَبِيح**) بمعنى مَذْبوح، (**وَلِيد**) بمعنى مولود.

* * *

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧- صِـفَةٌ اسْتُحْسِـنَ جَـرُّ فَاعِـلِ مَعْنًى بِهَا الْـمُشْبِهَةُ اسْـمَ الْفَاعِـلِ

الشـرحُ

الفرقُ بين اسمِ الفاعلِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ أنَّ اسمَ الفاعلِ دالٌّ على الحدثِ وفاعلِه، لكنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لا تدلُّ على هذا، إنَّما تدلُّ على الثُّبوتِ والاستمرارِ، فهيَ لا يُقصَدُ بها إرادةُ الحَدَثِ، ولهذا قيل: مُشَبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ، يعني: وليستْ منه، وأوزانُها في الغَالِبِ تُخالِفُ أوزانَ اسمِ الفاعِلِ.

ومن مُفارَقَتِها لاسمِ الفاعلِ أنَّهُ يَحْسُنُ جرُّ الفَاعِلِ بها، أي: أنَّهُ يحْسُنُ أنْ تكونَ مُضافةً إلى الفاعلِ، بخِلَافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ اسمَ الفاعلِ الأصلُ فيه العَمَلُ، وهو إمَّا الرَّفعُ، أو النَّصبُ، ولا يُمكِنُ أنْ تَجُرَّ به الفاعلَ، فلا تقول: (**زيدٌ ضاربُ الأبِ عَمْرًا**)، لأنَّه لا يُجُرُّ فاعلُه به، فإذا أردتُ أنْ أخبرَ عن زيدٍ بأنَّ أباه ضربَ عَمْرًا أقولُ: (**زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْرًا**).

وسبَق أنَّ اسمَ المفعولِ قدْ يُضَافُ إلى فاعلِه، وقلنا فيما سبق: إنَّ هذا مُسْتَثنًى مِن قولِه:

وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لِاسْـمِ فَاعِـلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ

فاستثنى منه المؤلِّفُ -رحمه الله- فقال:

وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًى كَ(مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْـوَرِعْ)

وقولُه: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ»: هذا تعريفٌ بحُكْمِها وعَمَلِها، وإلَّا فتَعْرِيفُها بحَقِيقَتِها أنَّها كلُّ صفةٍ تدلُّ على الثُّبوتِ والاستمرارِ فيمَن اتَّصفَ بها، أمَّا التَّفسيرُ بحُكْمِها وعَمَلِها وأثَرِها فهذا كلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

وقولُه: «صِفَةٌ»: يَشْمَلُ أربعةَ أشياء:

الأوَّلُ: اسمُ الفاعلِ كـ(قائم).

الثَّاني: اسمُ المفعولِ، كـ(مضروب).

الثَّالِثُ: اسمُ التَّفْضيلِ كـ(أَكْرَم النَّاسِ).

الرَّابعُ: الصِّفَةُ المُشبَّهةُ، فكلُّ هذه أسماءٌ مُشْتَقَّةٌ مِن صفةٍ.

وقولُه: «اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى»: إنَّما قالَ: (فَاعِلٍ مَعْنًى)، لأنَّهُ بعد الجرِّ لا يكونُ فاعلًا، بل يكونُ مُضافًا إليه، لكنَّه في الحقيقةِ فاعلٌ.

مثالها: (هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ)، فـ(حَسَن) مضافٌ، و(الوَجْه) مضافٌ إليه، لكنَّ المعنى: (حَسُنَ وَجْهُه)، ولهذا قالَ: (مَعْنًى).

وقولُه: «المُشْبِهَةُ»: خبرٌ لـ(صِفَةٌ)، فإن قال قائلٌ: (صِفَةٌ) نكرةٌ، و(المُشْبِهَةُ) معرفةٌ؟

قلنا: (صِفَةٌ) وُصِفَتْ بقولِه: (اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا)، وعلى هذا فـ(صِفَةٌ) المبتدأُ، و(المُشْبِهَةُ) خبرُه، وقولُه: (اسْمَ الْفَاعِلِ) مفعولٌ للمُشْبِهَةِ، يعني:

هذه هي الصِّفةُ المُشَبَّهةُ باسمِ الفاعلِ، وهي الَّتي يَحْسُنُ جرُّ الفاعلِ بالمعنى بِهَا.

وقولُه: «اسْتُحْسِنَ»: المدارُ على ما جاءَ عن العربِ وعلى ذَوِي الأذواقِ السَّلِيمةِ، وليس عند كلِّ إنسانٍ، لأنَّ مَنْ لا يعرفُ العربيَّةَ قد يستحْسِنُ جرَّ الفاعلِ بالفعلِ، فيقول: (قامَ زيدٍ)، و(أتى زيدٍ)، و(أكرمتُ زيدٍ)، ويقول: هذا أخفُّ عليَّ، فيستحسنُ أنْ يجرَّ الفاعلَ الذي عَامِلُه فِعلُه.

***

٤٦٨- وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَ(طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

الشرحُ

قولُه: «صَوْغُ»: مبتدأٌ، و(مِنْ لَازِمٍ) خبرُه، يعني: لا تُصَاغُ إلَّا من الفعلِ اللَّازِمِ، وهو الَّذي لا يتعدَّى، فَالأفعالُ منها لازمٌ، ومنها مُتعدٍّ، وأنَّ علامةَ الفِعْلِ المُعدَّى أنْ تَصِلَ (ها) غيرَ مصدرٍ بهِ نحوُ: (عَمِلَ). فهذه تُصَاغُ من الفعلِ اللَّازِمِ.

أمَّا اسمُ الفاعلِ فيُصاغُ كثيرًا من المُتعدِّي، فتقول: **(أنا آكِلُ الطَّعامَ)**، **(أنا لابِسٌ الثَّوبَ)**، **(أنا داخلٌ المسجدَ)**، وهكذا، أمَّا الصِّفةُ المُشبَّهَةُ فلا تُصاغُ أبدًا من المُتعدِّي، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(فلانٌ لابسُ الثَّوبِ)**، لأنَّك لو قلت: **(لابسُ الثَّوبِ)** صارتْ مُضَافةً إلى مفعولِها.

وكذلك إنَّما تُصاغُ للحَاضِرِ دون الماضي والمُستَقْبَلِ، لأنَّه لو قلت: إنَّها للماضي، أو المُستَقْبَلِ، زال المعنى في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، لأنَّ الصِّفةَ المُشَبَّهَةَ يُرادُ بها الثُّبوتُ والاستمرارُ، فإذا قيَّدتها فقلت: **(غدًا)**، أو **(أمسِ)** زال هذا المعنى.

مثال الصِّفةِ المُشبَّهَةِ: (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)، فـ(طَاهِر) اسمُ فاعلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشبَّهةٌ، لأنَّ المقصودَ بها الثُّبوتُ والاستمرارُ، وليس المقصودُ أنَّنا غَسَلْنا قَلْبَه حتَّى طَهُرَ، والمعنى أنَّ قَلْبَه نَقِيٌّ من الحِقْدِ والحَسَدِ والغِلِّ، ومع ذلك أيضًا فجِسْمُه سليمٌ من العُيُوبِ، ولهذا قال: **(جَمِيلِ الظَّاهِرِ)**، ويدخلُ في الجَمالِ الجمالُ المَعْنويُّ، وهو الأصلُ، بحيثُ يكونُ إنسانًا يلقى إِخْوانَه بوجهٍ طَلْقٍ

ومَرِحٍ، وليس عنده عُبُوسٌ، فيكونُ حَسَنًا في ظاهِرِه وباطِنِه، وهذا في النَّاسِ اليومَ أَنْدَرُ من الكِبْرِيتِ الأحمرِ -كما يقولون- فيندرُ أنْ يوجدَ إنسانٌ سليمُ القلبِ، وجميلُ الظَّاهرِ، والَّذي يُوفَّقُ لِمِثْلِ هذا الصَّاحِبِ يحصلُ له خيرٌ كثيرٌ.

وقولُه هنا «الْقَلْبِ»: هو فاعلٌ في المعنى، إذْ إنَّ المعنى: طَهُرَ قَلْبُه، وكذلكَ (جَمِيلِ الظَّاهِرِ)، أي: جَمُلَ ظاهِرُهُ.

* * *

٤٦٩- وَعَمَــلُ اسْــمِ فَاعِــلِ الْــمُعَدَّى لَـهَا عَلَى الْـحَدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

الشــرحُ

من الغَرَائبِ أنَّها تُصاغُ مِن اللَّازِمِ، ثُمَّ تعملُ عملَ اسمِ فاعلِ المُعدَّى، يعني أنَّها قدْ تنْصِبُ، لكنَّها لا تنصبُ على المفعوليَّةِ لكَوْنِها من اللَّازِمِ، واللَّازِمُ لا يتعَدَّى، فكذلك ما اشْتُقَّ منه لا يكونُ مُتعدِّيًا، لكِنْ يقالُ: إنَّها تنصبُ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به.

* * *

٤٧٠- وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الشرحُ

قولُه: «وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ»: أي: ممنوعٌ، فلا يجوزُ مَثَلًا أنْ تقولَ: (جاءَ الوجهِ الحَسَنُ)، حتى ولو كان منصوبًا: (الوجهَ)، وذلك لضعْفِها، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّهُ يجوزُ تقديمُ مفعولِه، فتقولُ: (أنا زيدًا ضاربٌ غدًا).

وقولُه: «وَكَوْنُهُ»: أي: ما تعملُ فيه (ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ)، والسَّبَبيَّةُ أنْ يكونَ اسمًا ظاهرًا، فلا تعملُ في ضميرٍ يعودُ على صاحبِها.

فلو قلت: (جاءَ الحسنُ)، ما صار لها حُكْمُ الصِّفةِ المُشبَّهَةِ التي نتكلَّمُ عنها، بل لا بُدَّ أنْ تقولَ: (حسنُ الوجهِ)، وما أشبه ذلك.

* * *

٤٧١- فَـارْفَعْ بِهَـا وَانْصِـبْ وَجُـرَّ مَـعَ (أَلْ)
وَدُونَ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَـلْ

٤٧٢- بِهَـــا مُضَـــافًا أَوْ مُجَـــرَّدًا، وَلَا
تَجْرُرْ بِهَا مَـعْ (أَلْ) سُـمًا مِـنْ (أَلْ) خَـلَا

٤٧٣- وَمِـــنْ إِضَـــافَةٍ لِتَالِيهَـــا، وَمَـــا
لَـــمْ يَـــخْلُ فَهْـــوَ بِالْـــجَوَازِ وُسِـــمَا

الشَّــرحُ

إذا كان معمولُها مصحوبًا بـ(أل) جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، سواءٌ كانتْ هي مصحوبةً بـ(أل) أمْ غيرَ مصحوبةٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ.

وقولُه: «مَصْحُوبَ أَلْ»: تنازعَ فيه العواملُ الثَّلاثةُ: (ارْفَعْ)، و(انْصِبْ)، و(جُرَّ).

أمَّا قولُه: «مَعَ أَلْ، وَدُونَ أَلْ»: فهذا يعودُ إلى الصِّفةِ نَفْسِها.

مثال ذلك: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهُ)، وهذا الرَّفعُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهَ)، وهذا النَّصبُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهِ)، وهذا الجرُّ، وهنا الصِّفةُ المُشبَّهَةُ مصحوبةٌ بـ(أل).

وقولُه: «وَدُونَ أَلْ»: مثاله: (جاءَ حَسَنُ الوَجْهُ)، (جاءَ حَسَنُ الوَجْهَ)، (جاءَ حَسَنُ الوَجْهِ).

وقولُه: «وَمَا اتَّصَلْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: وكذلك أيضًا ارفعْ بها وانصبْ وجُرَّ ما اتَّصلَ بها مُضافًا، أو مُجرَّدًا.

وقولُه: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: مضافًا إلى مصحوبِ (أل)، أو مُجرَّدًا من الإضافةِ.

لكنْ «وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ (أَلْ) سُمًا»: أي: اسْمًا.

«مِنْ (أَلْ) خَلَا»: فإذا وُجِدَتْ مقرونةً بـ(أل) فلا تجْرُرْ بها اسمًا خَلَا (أل)، وهذا مبنيٌّ على ما سبق في الإضافةِ مِن أنَّ المقرُونَ بـ(أل) لا يُضافُ إلى خالٍ منها، إلَّا إذا أُضيفَ هذا الخالي منها إلى مَقْرُونٍ بها، ولهذا قالَ: (وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا).

مثال المضاف إلى (أل): (جاءَ الحَسَنُ الوجهُ الأبِ).

وقولُه: «وَمَا لَمْ يَخْلُ»: أي: مِن (أل)، بل وُجِدَت فيه (أل) (فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا).

والخلاصةُ أنَّهُ يجوزُ في معمولِها الرَّفعُ والنَّصبُ مطلقًا، فالرَّفعُ على الفاعليَّةِ، والنَّصبُ على التَّشْبيهِ بالمفعولِ به إنْ كان مُحَلًّى بـ(أل)، وعلى التَّمييزِ، أو التَّشبيهِ بالمفعولِ به إنْ كان مُجَرَّدًا مِن (أل)، أمَّا الجرُّ فيجوزُ إنْ كانت الصِّفةُ مُحلَّاةً بـ(أل)، والمعمولُ مُحلًّى بـ(أل)، أو مُضافًا إلى مُحلًّى بـ(أل).

أمَّا إذا كان مُجرَّدًا مِن (أل)، ولم يُضفْ إلى ما فيه (أل)، فإنَّ الجرَّ يكونُ ممتنعًا.

فإذا جُرِّدَت مِن (أل) جازَ في معمولِها كلُّ الأوجهِ الثَّلاثةِ بدونِ تفصيلٍ، فتقول: (هذا حَسَنُ الوجهُ)، (هذا حَسَنُ الوجهَ)، (هذا حَسَنُ الوجهِ).

أمَّا إذا قُرِنَت بـ(أل) امتنعَ الجرُّ إلَّا إذا كانتْ (أل) موجودةً في المعمولِ، أو مُضافةً لِـمَا فيه (أل).

والحقيقةُ أنَّ كلامَهم -رحمهم الله- في الصِّفةِ المُشبَّهَةِ كلامٌ طويلٌ أشبهَ ما يكونُ بتمرينِ الطَّالبِ، لأنَّ مِثلَ هذه المسائلِ لا تأتي في كلامِ العربِ، فكأنَّهم يُرِيدون بذلك تمرينَ الذِّهْنِ.

والغالبُ أنَّهُ إذا جاءتِ الصِّفةُ المُشَبَّهَةُ أنَّ معمولَها يكونُ مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ بها مثل: (**الحسنُ وَجْهُه**)، أو إلى مُحلًّى بـ(أل) مثل: (**الطَّاهرُ القَلْبِ**).

ثمَّ إنَّ الغالبَ أيضًا أنَّهُ إذا كان المعمولُ مُحلًّى بـ(أل)، فإنَّهُ يكونُ مجرورًا، وإذا كان مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ بها، فإنَّهُ يكونُ مرفوعًا، فتقولُ: (**الطَّاهِرُ القَلْبِ**)، و(**الطَّاهِرُ قَلْبُه**)، (**الحسنُ الوجهِ**)، و(**الحسنُ وجهُه**)، ولا تقولُ: (**الطَّاهرُ القَلْبُ**)، وإنْ كان جائزًا، لكنَّه غالبًا لا يكونُ.

وكذلك إذا أُضيفَ إلى مضافٍ إلى ضميرِه، مثل: (**الحسنُ وجهُ أبيه**)، وإذا أُضِيفَ إلى مُحلًّى بـ(أل) مثل: (**الحسنُ وجهِ الأبِ**)، هذا هو الغالبُ في الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ.

* * *

التَّعَجُّبُ

٤٧٤- بـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْـدَ (مَـا) تَعَجُّبَـا أَوْ جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَـجْرُورٍ بِبَـا

الشَّـرحُ

قولُه: «تَعَجُّبَا»: إمَّا مفعولٌ مِن أجلِه، أي: لأجلِ التَّعجُّبِ، أو حالٌ، أي: مصدرٌ في موضع الحالِ، أي: مُتعجِّبًا.

و«مَا»: يقولون: إنَّها نكرةٌ تامَّةٌ، ولكنْ عند الإعرابِ تقولُ: (ما) تعجُّبيَّةٌ.

مثال ذلك: (**ما أجودَ النَّبيَّ ﷺ**)، وتُعرِبُها فتقول: (**ما**): تعجُّبيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعِ مُبْتدأٌ، و(**أجود**): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه (هو) يعودُ على (ما).

والقاعدةُ أنَّ ما كان تقديرُه (هو)، يُقالُ: مستترٌ جوازًا، لكنْ هنا يقولون: إنَّه مستترٌ وجوبًا، لأنَّ هذه الصِّيغَةَ جَرَت مجرى المَثَلِ عند العربِ، فصاروا لا يُغيِّرُونها، و(**النَّبيَّ**): مفعولٌ به لـ(**أجود**) منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، والجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ خبرُ (**ما**).

يُقالُ: إنَّ أبا الأسودِ الدُّؤَلِيَّ[1] سَمِعَ ابنتَه وهي تقولُ: (**ما أَحسنُ السَّماءِ**)، فقال لها: (**نُجومُها**)، يعني: أحسنُ السَّماءِ نُجومُها، لأنَّ الصِّيغةَ التي هي قالت

(١) تقدمت ترجمته.

استفهاميَّةٌ، فقالت: لستُ أسألُ عن ذلك، ولكنِّي أعجبُ مِن حُسْنِها، فقال لها: هَلَّا فَتَحْتِ فَاكِ[1]، يعني: قُلْتِ: (ما أَحْسَنَ السَّماءَ!).

الصِّيغةُ الثَّانية: (أَوْ جِئْ بِـ أَفْعِلْ) يعني: بِفِعْلٍ على وزن (أَفْعِل) **(قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا).**

مثالها: (أَجْمِلْ بِعَمْرٍو)، يعني: ما أَجْمَلَهُ، فـ**(أَجْمِلْ)**: فعلُ أمرٍ لفظًا، لكنَّه خبرٌ في المعنى، ولذلك جاءَ الفاعلُ فيها بارزًا، فنقول: **(أَجْمِل)**: فعلُ تعجُّبٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ لا محلَّ له من الإعرابِ، والباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، و**(عَمْرو)**: فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

وقولُه: «**أَوْ جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا**»: جرُّه بالباءِ واجِبٌ، فهذا الحرفُ زائدٌ وجوبًا، ولا يُمْكِنُ حَذْفُه، فلا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: **(أَجْمِل زَيْدٌ)**، بل هو باقٍ وجوبًا، وقدْ يُحذَفُ شُذوذًا في الشِّعْرِ، لكنَّهُ في النَّثْرِ لا يُحْذَفُ.

وهذه الصِّيغَةُ والتي قَبْلَها موجودةٌ في القُرْآنِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥]، وهي الصِّيغَةُ الأُولَى، وقال تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾ [مريم:٣٨]، يعني: ما أَسْمَعَهم، وما أَبْصَرَهم يومَ يأتوننا، فكِلْتا الصِّيغَتَيْن موجودةٌ في القُرْآن.

***

---

(١) تقدم الكلام على هذه القصة (ص:١٨) من المجلد الأول.

٤٧٥- وَتِلْو (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَ(مَا
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

الشرحُ

قولُه: «تِلْوَ»: مفعولٌ به لفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، لأنَّ هذا مِن باب الاشتِغَالِ، فأصلُه: (وانْصِبْ تِلَوَ أَفْعَل)، فالفعلُ اشتغلَ بضميرِه، ولكنَّهُ يترجَّحُ النَّصْبُ هنا، لأَنَّهُ مِن بابِ الطَّلَبِ.

وقولُه: «كـ مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا»: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(مَا أَوْفَى خَلِيلَينَا) كلُّها اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه منعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

وقولُه: «مَا»: تعجُّبيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

و«أَوْفَى»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ على آخِره، مَنَع مِن ظُهورِه التَّعَذُّرُ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (هو) يعودُ على (ما).

و«خَلِيلَيْنَا»: (خَلِيلَيْ) مفعولٌ به منصوبٌ بالياءِ، لأَنَّه مُثَنًّى، وهو مضافٌ، و(نَا) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ مُضافٌ إليه.

و«أَصْدِقْ بِهِمَا»: (أَصْدِقْ) فِعلُ تعجُّبٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ، والباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، والهاء ضميرٌ مبنيٌّ على الكسر في محلِّ جرٍّ باعتبارِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ،

وإلَّا فحقُّهُ أنْ يكونَ ضميرَ رفعٍ، والميمُ والألفُ علامةُ تَثْنِيَةٍ[1]، ولا نقول: (أَصْدِق) فعلُ أمرٍ، لأَنَّهُ إذا قلت: (أَكْرِم بفُلان)، فليس معناه أنِّي آمُرُك أنْ تُكْرِمَه، بل يُقالُ: فعل تعجُّبٍ.

***

(١) فائدتان:

الأولى: إذا أردتَ أنْ تعرفَ الضَّمِيرَ فحوِّلْهُ إلى ظاهرٍ يَتَبَيَّن لك.

الثانية: الضميرُ(هما) إذا كان مجرورًا، أو منصوبًا نُعْرِبُ الهاءَ فقط، وإذا صار مرفوعًا فنعربُ (هما) جميعًا. (الشارح)

٤٧٦- وَحَذْفَ مَا مِنْـهُ تَعَجَّبْـتَ اسْـتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الْـحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

الشَّــرحُ

قولُه: «حَذْفَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اسْتَبِحْ)، وهو مضافٌ، و(مَا) مضافٌ إليه، أي: الَّذِي.

وقولُه: «مِنْهُ»: مُتعلِّقةٌ بـ(تَعَجَّبْتَ).

والقاعدةُ في هذا البيتِ: أَجِزْ حذفَ ما تعجَّبْتَ منه، لكنْ **(إِنْ كَانَ عِنْدَ الْـحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)**: أي: يتَّضِحُ ويَبِينُ، فيجوزُ أنْ تحذفَ المتعجَّبَ منه، بشرطِ أنْ يكونَ المعنى واضحًا.

مثال ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم:٣٨]، وقالَ تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾ [الكهف:٢٦]، وأصلُها: (أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ بهم)، و(أَسْمِعْ به وأَبْصِرْ به)، فحُذِفَ الْمُتعجَّبُ منه في الفعلِ الثَّاني لظُهُورِ المعنى.

مثال آخر: (**مـا أَكْـرَمَ زيـدًا وما أَجْـوَدَ**)، أي: وما أَجْوَدَ زيدًا، فنَحْذِفُه للعِلْمِ به.

وعُلِمَ من كلامِه أنَّه إذا لم يتَّضِحِ المعنى بحَذْفِهِ، فإنَّه لا يجوزُ، كما لو قلت: (**ما أَكْرَم زيدًا، وأَبْخَل عَمْرًا!**)، فلا يجوزُ أنْ نحذفَ (**عَمْرًا**)، لأنَّ المعنى يكونُ (ما أَكْرَم زيدًا وأَبْخَل)، وهذا تناقضٌ.

إِذَنْ: لا بُدَّ أنْ يُقالَ: (**وما أَبْخَل عَمْرًا**)، فتأتي بالْمُتعجَّبِ منه.

لكنْ لو قلت: (**ما أَكْرَم زيدًا، وما أَصْبَرَ**) فإنَّهُ يجوزُ، لأنَّه مُتَّضِحٌ، وليس فيه تناقضٌ، فقد يجتمعُ في حَقِّهِ هذا وهذا، وحينئذٍ يكونُ حذفُ المتعجَّبِ منه واضحًا، فيصحُّ.

* * *

٤٧٧- وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

الشرحُ

القاعدةُ في هذا البيت أَنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ فِعْلَا التَّعجُّبِ سابِقَيْن للمُتعجَّبِ منه، فلا يُمْكِنُ أنْ تقولَ: (ما زيدًا أَحْسَنَ).

وقولُه: «قِدْمًا»: يعني: تَقَدُّمًا.

وقولُه: «مَنْعُ تَصَرُّفٍ»: يعني: لا تتصرَّفُ فيه، فتُقَدِّمَهُ.

«بِحُكْمٍ حُتِمَا»: يعني أنَّ هذا حُكْمٌ مُحَتَّمٌ، فلا يُمكِنُ أنْ يَتَقَدَّمَ المتعجَّبُ منه على الفِعْلَيْن.

ولو قلت: (أَسْمِعْ بزيدٍ، وَبِهِ أَبْصِرْ)، فإنَّه لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ المتعجَّبُ منه مُتأخِّرًا، فيُمْنَعُ أنْ يتقدَّمَ المُتعجَّبُ منه، لأنَّ صيغةَ التعجُّبِ وردتْ عن العربِ، وكأنَّها أمثلةٌ لا تتغيَّرُ، فلهذا وَجَبَ أنْ تبقى هكذا على التَّرتيبِ، وعلى الصِّيغةِ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وجوبًا في (ما أَفْعَلَ).

وكذلك لا تقول: (ما يَحْسُنُ زيدًا)، فكلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله- يشملُ أنَّه لا يتقدَّمُ، وأنَّه لا يُصاغُ مِن غَيرِ الماضي، فقوله: (مَنْعُ تَصَرُّفٍ) معناه أنَّه يَبْقَى على ما هُوَ عليه.

***

٤٧٨- وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

الشرحُ

قولُه: «وَصُغْهُمَا»: الضَّميرُ يعودُ على صِيغَتَي فعلِ التَّعجُّبِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»: أي: مِن الفعلِ الثُّلاثِيِّ، فلا يُصاغان من الرُّباعيِّ، ولا مِن الخُماسيِّ، ولا مِن السُّداسِيِّ، مثل: (أَحْسَنَ)، (أَكْرَمَ)، (أَسْمَعَ)، وما أشبه ذلك، فـ(أَسْمَع) مِن (سَمِعَ)، و(أَكْرَمَ) مِن (كَرُمَ)، وهذا الشَّرطُ الأوَّلُ.

الشَّرطُ الثَّاني: (صُرِّفَا)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ هذا الثُّلاثِيُّ مُتصرِّفًا، فإن كان جامدًا، فإنَّه لا يُصاغُ منه فِعلُ التَّعجُّبِ، مثل: (نِعْمَ)، فلا يُمكِنُ أنتقولَ: (ما أَنْعَمَ زيدًا)، بمعنى: (نِعْمَ زيدٌ)، لكنْ لو كان المعنى: ما أَعْظَم نِعْمَتَه، من: (نَعِمَ، يَنْعَم) صحَّ.

وكذلك (بِئْسَ)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (ما أَبْأَسَ زيدًا).

وهكذا (ليس)، مثل: (ليسَ زيدٌ ببخيلٍ)، فلو أردتَ أنْ تتعجَّبَ مِن كَرَمِه فلا تقولُ: (ما أَلْيَسَ زيدًا)، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ مِن مُتصرِّفٍ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: (قَابِلِ فَضْلٍ)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ مِن فِعلٍ يقبلُ معناه التَّفاضُلَ، أي: أنَّه يكونُ شيءٌ أكثرَ مِن شيءٍ، فالكَرَمُ يقبلُ التَّفاضلَ، ومعلومٌ أنَّ بعضَ النَّاسِ كريمٌ جدًّا، وبعضُهم كريمٌ بدرجةٍ مُتوسِّطَةٍ، وبعضُهم بخيلٌ ليس بكريمٍ، فهو قابلٌ للتَّفاضُلِ.

ومثالُ الذي لا يقبلُ التَّفاضُلَ (العَمَى)، أي: عَمَى البَصَرِ، وليس عمى القَلْبِ، مع أنَّه مِن (عَمِيَ)، وهو فعلٌ ثلاثيٌّ، فلا تقول: **(ما أَعْمَى زيدًا!)**.

وكذلك الموتُ لا يقبلُ التَّفاضُلَ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَمْوَتَهُ!)**، والمرادُ المعنى الحِسِّيُّ دون المعنويِّ.

الشَّرطُ الرَّابعُ: (تَمَّ)، أي: مِن فِعلٍ تامٍّ، مثل: **(قام)**، و**(قعَد)**، و**(أكَلَ)**، و**(شَرِب)**، وما أشبهه، وهذا احترازٌ مِن الفعلِ النَّاقِصِ، فلا يُصاغُ منه فعلُ التَّعجُّبِ، مثل: **(كان)** فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَكْوَنَه قائمًا!)**، لأنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ تامًّا.

الشَّرطُ الخَامِسُ: (غَيْرِ ذِي انْتِفَا)، أي: أنَّه غيرُ مَنفِيٍّ، وسواءٌ كان هذا المنفيُّ مـمَّا يَلْزَمُه النَّفْيُ، أو مـمَّا لا يلزَمُه، فإذا كان منفيًّا، فلا يُمْكِنُ أنْ تصوغَ منه التَّعجُّبَ، فلو قلت في: (ما قامَ زيدٌ): **(ما أَقْوَمَه!)**، انقلبَ المعنى مِن نفيٍ إلى إثباتٍ، ولو قلت: **(ما أَعْدَم قِيامَهُ!)** يتحوَّلُ النَّفْيُ إلى عدمٍ، ولكن سيأتينا -إن شاء الله- كيف يُعمَلُ به.

الشَّرطُ السَّادسُ: (وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا)، يعني: وصُغْهُما مِن فِعلٍ لا يُصاغُ منه الوصفُ على (أَفْعَل) مثل: (شَهِلَ، يَشْهَلُ، فهو أَشْهَل)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَشْهَلَه!)**.

مثال آخر: (حَمِرَ، يَحْمَرُّ، فهو أَحْمَرُ)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَحْمَرَهُ!)**، وكذلك **(ما أَسْوَدَهُ!)**، لأنَّ الوصفَ منه على (أَفْعَل).

وهذا الشَّرطُ فيه خلافٌ، فإنَّ **بعضَ النَّحْوِيِّين** يقولُ: ليس بشَرْطٍ،

والنَّاسُ يفهمون الفرقَ بين: (**فُلانٌ أَسْوَدُ**)، وبين: (**فُلانٌ ما أَسْوَدَه!**) يعني: ما أشدَّ سَوَادَهُ، فما دام أنَّه قابلٌ للتَّفاضُلِ، فإنَّه يَصِحُّ أنْ نقولَ: (**ما أَسْوَدَهُ**).

مثال آخر: (**ما أَعْرَجَ زيدًا**)، وهذا مِثلُ الَّذي قبلَه، فإنْ قلنا بالجوازِ جازَ، وإلَّا فلا.

الشَّرطُ السَّابعُ: (**وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا**)، يعني أنَّه ليس مبنيًّا للمجْهُولِ، فلو أنَّ رجلًا ضربَ بَكْرًا ضربًا عظيمًا، قلنا: (**ضُرِبَ بَكْرٌ**)، ولو أردنا أنْ نتعجَّبَ مِن هذا الضَّرْبِ، وقلنا: (**ما أَضْرَبَ بَكْرًا**)، ما صحَّ، لأنَّك إذا قلتَ: (**ما أَضْرَبَه**)، فكأنَّ الضَّرْبَ وقعَ منه، وأنتَ تُريدُ أنْ تتعجَّبَ مِن ضَرْبٍ وقعَ عليه، فيَختلِفُ المعنى، ولهذا لا يصحُّ إذا كان مَبنيًّا للمجهولِ.

مثال: (**ما أَعْسَره**)، فهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّها مِن فعلٍ ثلاثيٍّ قابلٍ للتَّفاضُلِ، ومبنيٍّ للفاعلِ، من: (**عَسُرَ الشَّيءُ**)، وكذلك تقولُ: (**ما أَيْسَرَهُ**) مِن: (**يَسَرَ الشَّيءُ**).

* * *

٤٨٠- و(أَشْـدِدَ) او (أَشَـدَّ) أَوْ شِـبْهُهُمَا يَـخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّـرُوطِ عَدِمَا

الشـرحُ

قولُه: «أَشْدِدْ»: على وَزْنِ (أَفْعِل)، مثل: (أَعْظِمْ) و(أَكْبِرْ)، وما أشبهَ ذلك.

وقولُه: «و(أَشْدِدَ) اَوْ»: أتى بهمزةِ الوَصْلِ لضَرُورةِ الشِّعْرِ.

وقولُه: «أَشَدَّ»: على وزنِ (أَفْعَلَ).

وقولُه: «أَوْ شِبْهُهُمَا»: معطوفةٌ على قولِه: (وَأَشْدِد).

وقولُه: «يَخْلُفُ»: جملةُ الفعلِ هنا خبرُ المُبتَدأ.

وقولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ لـ(يَخْلُفُ).

و«بَعْضَ»: مفعـولٌ مُقـدَّمٌ لقولِه: (عَـدِمَا)، أي: يَـخْلُفُ ما عَدِمَ بَعْضَ الشُّروطِ.

وقولُه: «عَدِمَا»: الألفُ هنا لإطلاقِ القَافِيَةِ، وليستْ للتَّثنيةِ.

والقاعدةُ من هذا البيتِ أَنَّه إذا لم تتوَفَّرِ الشُّروطُ في كلمةٍ ممَّا تُريدُ أنْ تتعجَّبَ منه فاجْعَلْ بدلَهَا (أَشْدِدْ) أو (أَشَدَّ).

مثال ذلك: إذا كان الفعلُ غيرَ ثُلَاثيٍّ، فإنَّه لا يُبْنَى منه فعلُ التَّعجُّبِ، فمَثَلًا: (اسْتَغْفَرَ) لا يُصاغُ منه فِعْلُ التَّعجُّبِ، لأنَّه زائدٌ على الثُّلاثيِّ، إِذَنْ: هاتِ (أَشْدِدْ)، فقُلْ: (أَشْدِدْ باستِغْفَارِه)، وإذا كنتَ تتعجَّبُ مِن كَثْرَتِه تقولُ: (أَكْثِرْ

باستِغْفَارِهِ)، أوِ ائتِ بـ(أَشَدَّ) مسبوقًا بـ(ما)، فتقول: (ما أَشَدَّ استِغْفَارَه)، أو: (ما أَكْثَرَ استِغْفَارَه).

وسبقَ أَنَّهُ لا يُصاغُ مـمَّا الوصفُ منهُ على (أَفْعَل)، مثل: (أَحْمَر)، فلا يقالُ: (ما أَحْمَرَهُ)، ولا: (أَحْمِرْ بِهِ)، وإنَّما يُقالُ: (ما أَشَدَّ احْمِرَارَهُ)، أو: (أَشْدِدْ بِاحْمِرَارِهِ).

وسبقَ أَنَّهُ لا يُصاغُ مـمَّا لا يَقْبلُ التَّفاوُتَ كالعَمَى، فلا يُقالُ: (ما أَعْمَاهُ)، ولا: (أَعْمِ بِهِ)، إِذَنْ: نُضِيفُ (أَشَدَّ)، أو (أَشْدِدْ)، فنقولُ: (ما أَشَدَّ عَمَاهُ)، و: (أَشْدِدْ بِعَمَاهُ)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: «يَـخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا»: وما عَدِمَ كلَّ الشُّروطِ فمِنْ باب أَوْلى، فإذا كانَ الَّذي يَعْدِمُ بعضَ الشُّروطِ -ولو شَرْطًا واحدًا- يُؤتَى معه بـ(أَشْدِد)، أو (أَشَدَّ)، فالَّذي فَقَدَ جميعَ الشُّروطِ من باب أَوْلى.

** * **

٤٨١- وَمَصْـدَرُ الْعَـادِمِ بَعْـدُ يَنْتَصِـبْ وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَـرُّهُ بِالْبَا يَـجِبْ

الشَّـرحُ

قولُه: «مَصْدَرُ الْعَادِمِ»: أي: العَادِمِ بعضَ الشُّروطِ.

وقولُه: «بَعْدُ»: مُتعلِّق بـ(يَنْتَصِبْ)، أي: ينتصبُ مصدرُ العَادِمِ بعدَ (أَشَدَّ)، فإذا أردتَ أنْ تتعجَّبَ مِن شِدَّةِ استغفارِه، فإنَّك تأتي بـ(أَشَدَّ)، وتُحوِّلُ الفِعْلَ إلى مصدرٍ، وتنصِبُه بـ(أفْعَل) التَّفْضيلِ، فتقولُ: (ما أَشَدَّ استِغْفَارَهُ)، وإنْ كنتَ تُريدُ أنْ تتعجَّبَ مِن كَثْرتِه تقولُ: (ما أَكْثَرَ استِغْفَارَهُ).

وقولُه: «وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَـجِبْ»: يعني أنَّ مَصْدرَ العادمِ إذا أَتَيْتَ بـ(أَفْعِلْ) يجِبُ جرُّه بالباءِ، فتقولُ: (أَكْثِرْ باستِغْفَارِهِ)، (أَشْدِدْ بِعَمَاهُ)، وعلى هذا فَقِسْ.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذا البيتِ أنَّنا إذا أتينا بالنَّائبِ الَّذي هو (أَشَدَّ)، أو (أَشْدِدْ)، فإنَّنا نُحوِّلُ الفعلَ المُتعجَّبَ منه إلى مَصْدرٍ منصوبٍ بعدَ (أَشَدَّ)، أو مجرورٍ بالباءِ بعدَ (أَفْعِلْ).

* * *

٤٨٢- وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

الشَّرحُ

قولُه: «بِالنُّدُورِ»: النَّادرُ معناه القليلُ جدًّا.

وقولُه: «بِالنُّدُورِ»: مُتعلِّقٌ بـ(احْكُمْ)، يعني: احْكُمْ بالنُّدورِ، أي: بالقِلَّةِ القَلِيلةِ (لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ) ممَّا خَالَفَ الشُّروطَ، فإذا وجدتَ شيئًا من كَلَامِ العَرَبِ مُخالِفًا لِـمَا قرَّرْتُه فقُلْ: إنَّه نادرٌ، وهذا شأنُ النَّحْويِّينَ -رحمهمُ الله- إذا أصَّلوا القواعدَ، فَمَا وردَ على خِلافِها يقولون: إنَّهُ نادرٌ، ولو أنَّهم قالوا: إنَّه نادرٌ، وإنَّه يجوزُ على سبيلِ النُّدورِ لكانَ الأمرُ هيِّنًا، ولكنْ يقولُ -رحمه الله-: (وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ) أي: نُقِلَ، يعني: لا تَقِسْ على الَّذي نُقِلَ عن العربِ ممَّا خالفَ الشُّروطَ، وصَاغُوا منه التَّعجُّبَ، وأَهْلُ العلمِ في الفِقْهِ يقولون: إنَّ النَّادرَ لا حُكْمَ له، فالعِبْرةُ بالقاعدةِ، أمَّا الشَّاذُّ، فلا عِبْرَةَ به، وهذا في كلِّ شيءٍ، فالشَّاذُّ الخارجُ عنِ النَّظائرِ لا يُقاسُ عليه، إنَّما يُعتذَرُ لَهُ، ولا يُحتجُّ به.

مثال ذلك: قولُهم: (ما أَخْصَرَهُ)، مع أنَّه مِن (اخْتُصِرَ)، ولهذا يُقالُ: هذا كتابٌ مُخْتَصَرٌ (اسمُ مفعولٍ)، فهذا مخالفٌ للقاعدةِ، لأنَّهُ أكثرُ مِن ثَلَاثةٍ، ولأنَّهُ مبنيٌّ للمجهولِ، ومعَ ذلك العَرَبُ يقولونَ: (ما أَخْصَرَهُ).

مثال آخر: (ما أَعْسَاه يفْعَلُ كذا)، فهنا بُنِيَ مِن ثُلاثيٍّ، لكنَّهُ جامِدٌ، يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّك لا تَقِيسُ على هذه الأشياءِ، لأنَّها تُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليها.

* * *

٤٨٣- وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤- وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اَوْ بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ

الشَّرحُ

القاعدة: هذا البابُ لا يُقدَّمُ معمولُه أبدًا، فإذا قلت: **(ما أَحْسَنَ السَّماءَ!)**، فهنا مفعولُ **(أَحْسَنَ)** هو**(السَّماء)**، فلا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ **(السَّماء)** على **(أَحْسَنَ)**، فتقول: **(ما السَّماءَ أحْسَنَ!)**، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: **(السَّماءَ ما أَحْسَنَ!)**، فتُقدِّم السَّماءَ الَّذي هو المفعولُ على (ما) والفعلِ، وهو داخلٌ في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: **(لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ)**.

وقولُه: «**لَنْ يُقَدَّمَا**»: اعلمْ أنَّ الألِفَ هنا للإطلاقِ، وليستْ للتَّثْنِيَةِ، يعني: أنَّ معمولَ هذا البابِ لنْ يُقدَّمَ على فِعْلِه، سواءٌ تقدَّمَ على الفعلِ دونَ (ما)، أو على الفعلِ و(ما).

وكذلك الصِّيغةُ الثَّانِيةُ **(أَشْدِدْ به)**، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: **(بالسَّماءِ أَحْسِنْ!)**، وذلك -واللهُ أعلمُ- لأنَّ هذا البابَ جَرَى مَـجْرى الأمثِلَةِ، والأمثلةُ لا تتغيَّرُ، بل تبقى على ما وردتْ عن العَرَبِ، لا تُقدَّمُ، ولا تُؤَخَّرُ، **وهذا هو الاختلافُ الأوَّلُ**.

الاختلافُ الثَّاني: (وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا).

قولُه: «وَصْلَهُ»: مفعولٌ به.

و«الْـزَمَا»: فعلُ أمرٍ، وهو الَّذي عَمِلَ في قولِه: (وَصْـلَهُ)، يعني: والْزَمْ وَصْلَه بِهِ.

مثالُه: (ما أَحْسَنَ السَّماءَ!)، فـ(السَّماء) مُتَّصِلةٌ بالفعلِ، وهذا وُجوبًا، فابنُ مَالكٍ -رحمه الله- يقولُ: لنْ يتَقَدَّمَ على الفِعْلِ، ولنْ يُفْصَلَ بينه وبينه بفَاصِلٍ.

مثال آخر: (ما أَصْفَى في الغُرْفةِ المصباحَ!)، فهنا قال بعض النَّحويِّين: إنَّه يجوزُ، ويُتوسَّعُ في الظُّروفِ ما لا يُتوسَّعُ في غيرِها، ومنهم مَن يقُول: إنَّه ممنوعٌ، ولا يجوزُ، فإذا أردتُ ألَّا أتعرَّضَ للخلافِ أقولُ: (ما أَصْفَى المصباحَ في الغُرْفَةِ!)، وأسلمُ مِن الخلافِ، وقدْ قالَ ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الخِلَافُ شَرٌّ»[1]. فما دامَ أنَّنا نخرجُ عن الخِلافِ -لا سِيَّما في مسألةِ النَّحوِ- فهو أَوْلى، لكنْ مع ذلك لا نرى لِزَامًا علينا هذا الأمر، لأنَّنا قلنا في خِلافِ النَّحويِّين في بابِ النَّحوِ: (الـمُتَّبَعُ هو الأسهلُ والأَوْسَعُ)، وهذا الخلافُ ليس بمقتضى نصوصٍ شرعيَّةٍ، إنَّما هو بمقتضى أُمورٍ عقْلِيَّةٍ، فما دامتِ المسألةُ ليس فيها نصوصٌ شرعيةٌ، فما هو أيسرُ فهو أَوْلى.

وقولُه: «وَالْـخُلْفُ»: مبتدأٌ، والكلامُ يتمُّ بقولِه: (اسْتَقَر)، فتكونُ جملةُ (اسْتَقَر) هي الخبرَ.

وقولُه: «فِي ذَاكَ»: مُتعلِّقٌ بـ(اسْتَقَر).

* * *

(١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصلاة في منى، رقم (١٩٥٩).

نِعْمَ وبِئْس وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

هذان فعلانِ جامدانِ، يُقصَدُ بالأوَّلِ المدحُ، ويُقصَدُ بالثَّاني الذَّمُّ، فـ(نِعْمَ) للمدحِ، و(بِئْس) للذَّمِّ، وهما فِعْلا إنشاءٍ، وليسا فِعْلَي خَبَرٍ، لأَنَّك تُنْشِئُ المدحَ فيما إذا قلتَ: (نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ)، والذَّمَّ فيما إذا قلتَ: (بِئْسَ الرَّجلُ زيدٌ).

وقولُه: «وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا»: يُريدُ به (حَبَّذا) في المدحِ، و(لا حَبَّذا) في الذَّمِّ.

٤٨٥- فِعْـــلَانِ غَــــيْرُ مُتَصَــــرِّفَيْنِ ... (نِعْمَ) و(بِـئْسَ) رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ

٤٨٦- مُقَـارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَـافَيْنِ لِـمَا ... قَارَنَهَـا كَ(نِعْـمَ عُقْبَـى الْكُرَمَـا)

الشَّــرحُ

قولُه: «فِعْلَانِ»: خبرٌ مُقدَّمٌ.

وقولُه: «نِعْمَ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«بِئْسَ»: معطوفٌ عليه، يعني: أنَّ (نِعْمَ) و(بِئسَ) فعلانِ، وهذا هو الرَّاجِحُ من أقوالِ أهلِ العِلْمِ، والدَّليلُ على ذلك دخولُ تاءِ التَّأنيثِ عليهما، فتقول: (نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ)، وتاءُ التَّأنيثِ من عَلَامةِ الأَفْعَالِ.

وقيل: إنَّهما اسْمَانِ، واستدلَّ القائلونَ بذلك لقولِهم بقولِ بعضِ العَرَبِ، وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ، قال: (ما هيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ)، قالوا: وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا

على الأَسْماءِ، وكذلك قولُ بعضِهم: (**نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيْرُ**)، والعَيْرُ هو الحِمارُ، فأَدْخَلَ (**على**) على (**بئس**)، وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ إلا على الأَسْماءِ.

لكنَّ القولَ الأوَّلَ الذي مشى عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أصحُّ، وهذان الكلامانِ مُؤَوَّلانِ، فمعنى (**ما هيَ بنِعْمَ الوَلَدُ**) أي: ما هيَ بالَّتي يُقالُ فيها: (**نِعْمَ الولَدُ**)، وكذلك قولُه: (**على بِئْسَ العَيْرُ**) أي: على مَرْكُوبٍ يُقَالُ فيه: (**بِئْسَ العَيْرُ**).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «**غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ**»: يعني أنَّه لا يأتي منهما المضارعُ، ولا الأمرُ، ولا المَصْدرُ، بل هما هكذا وُجِدَا في اللُّغةِ العربيَّةِ، وغيرُ المتصرِّفِ يُسمَّى جَامِدًا.

وقولُه: «**رَافِعَانِ اسْمَيْنِ**»: (**رَافِعَانِ**) خبرٌ ثانٍ لقولِه: (**نِعْمَ وَبِئْسَ**)، يعني أنَّهما فِعْلانِ غيرُ مُتصرِّفَيْن، وكذلك رَافِعَانِ اسمَيْنِ، وقولُه: (**رَافِعَانِ**) عَمِلَ في قَوْلِه: (**اسْمَيْنِ**) النَّصبَ، فقولُه: (**اسْمَيْنِ**) مفعولٌ به لـ(**رَافِعَانِ**)، وفي (**رَافِعَانِ**) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على (نِعْمَ) و(بِئسَ)، وليسَ الضَّميرُ هو الألفَ في قولِه: (**رَافِعَانِ**)، لأنَّ الألِفَ في قولِه: (**رَافِعَانِ**) علامةُ إعرابٍ، وليستْ ضميرًا، والمعنى أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يرفعانِ اسمَيْن، وليس كلُّ واحدةٍ ترفعُ اسمينِ، ولكنْ كلُّ واحدةٍ تَرْفَعُ اسمًا.

وهذانِ الاسمانِ يقولُ عنهما: (**مُقَارِنَيْ أَلْ**)، يعني أنَّ فَاعِلَهما لا يكونُ إلا اسمًا مُعرَّفًا بـ(أل)، مثلُ قولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠]، فالفاعلُ ﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾، وهو مقرونٌ بـ(أل)، و﴿ٱلنَّصِيرُ﴾ أيضًا فاعلٌ مقرونٌ بـ(أل).

فلو قلت: (نِعْم مولًى، ونِعْم نصيرٌ) لم يجُزْ، بلْ لا بُدَّ أنْ يكونَ فاعلُهُما مقرونًا بـ(أل)، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:١٢٦]، فـ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾ فَاعِلٌ، ولا يصلحُ أنْ يكونَ غيرَ محلًّى بـ(أل)، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ مُحلًّى بـ(أل).

وقولُه: «أَوْ مُضَافَيْنِ لِـمَا قَارَنَهَا»: يعني: أوْ يكون فاعلُهما مُضَافًا لِـمَا فيه (أل).

مثالُه: قولُ الله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠]، فـ﴿دَارُ﴾ ليس فيها (أل)، لكنَّها مُضافةٌ لِـمَا فيه (أل).

مثال آخر: قالَ الشَّاعرُ:

نِعْمَتْ جَزَاءُ الْـمُتَّقِينَ الْـجَنَّهْ   دَارُ الْأَمَانِ وَالْـمُنَى وَالْـمِنَّهْ[1]

فهنا الفاعلُ مُضَافٌ لِـمَا فيه (أل).

إِذَنْ: فاعلُهما لا بُدَّ أنْ يكونَ مقرونًا بـ(أل)، أو مُضافًا لِـمَا فيه (أل)، ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ الفاعلُ مُضافًا إلى مضافٍ لِـمَا فيه (أل).

مثاله: (نِعْمَ دارُ كريمِ القومِ)، فـ(دار) فاعلٌ، وهو مضافٌ إلى (كريم)، و(كريم) ليس فيها (أل)، لكنَّها مضافةٌ إلى ما فيه (أل).

إِذَنْ: يصحُّ أنْ يكونَ فاعلُهما محلًّى بـ(أل)، أو مضافًا لِـمَا فيه (أل)، أو مُضافًا إلى مضافٍ لِـمَا فيه (أل)، أو مُضافًا إلى مُضافٍ إلى مُضافٍ لِـمَا فيه (أل)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أنْ تأتيَ (أل).

(١) البيت بلا نسبة، كما في خزانة الأدب (٩/ ٤٢١).

وقولُه: «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا»: (نِعْمَ) فاعلُها غيرُ مُحلًّى بـ(أل)، لكنَّه مضافٌ إلى ما فيه (أل).

واعلمْ أنَّ (نِعْم) و(بئس) تحتاج إلى فاعلٍ، وتحتاجُ إلى مخصوصٍ بالذَّمِّ وبالمدحِ غيرِ الفاعلِ، ويكونُ مبتدأً، فمَثَلًا تقولُ في قولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾: ﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾ فاعلٌ، والمخصوصُ هو (اللهُ)، أي: نِعْم المولى اللهُ، ونِعْمَ النَّصيرُ اللهُ.

وكذلك تقولُ في قولِه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾: المخصوصُ هو (الجنةُ).

فالشَّيءُ الذي وقعَ عليه الثَّناءُ يكونُ محذوفًا، ويُعْرَبُ على أنَّه مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وجملةُ (نِعْم) وفاعلُها خبرٌ مُقدَّمٌ.

فنقولُ في إعرابِ: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾: ﴿نِعْمَ﴾: فعلٌ ماضٍ، و﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ على الألِفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، والمخصوصُ محذوفٌ، تقديرُه: (الله)، وهو مبتدأٌ، وخَبَرُه الجملةُ الَّتي قبلَه، وهي: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾.

ونقول في قولِ الله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾: المخصوصُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (النار)، **فنقولُ في الإعرابِ**: ﴿وَبِئْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ للذَّمِّ، و﴿ٱلْمَصِيرُ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، والمخصوصُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (النَّار)، وهو مبتدأٌ، وخبرُه جملةُ ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

* * *

٤٨٧- وَيَرْفَعَـــانِ مُضْـــمَرًا يُفَسِّـــرُهْ   مُـمَيِّـزٌ كَ(نِعْـمَ قَوْمًـا مَعْشَـــرُهْ)

الشــرحُ

قولُه: «يَرْفَعَانِ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ، والألفُ فاعلٌ.

و«مُضْمَرًا»: مفعولٌ به.

و«يُفَسِّرُهْ»: فعلٌ مُضارعٌ ومفعولٌ به.

و«مُـمَيِّزٌ»: فاعلُ (يُفَسِّر)، وجملةُ (يُفَسِّرُهْ مُـمَيِّزٌ) صِفَةٌ لـ(مُضْمَرًا).

وقولُه: «ك نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»: هنا دَخَلَ حرفُ الجرِّ على جُمْلَةٍ، فنقولُ: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه منعَ من ظُهورِها الحِكايةُ، لأنَّ معنى قَوْلِنا: (كَ نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه) كهذا المثالِ، فهو جُمْلةٌ في حُكْمِ المُفْرَدِ.

وقالَ بعضُ المُعْرِبين: إنَّ الكافَ داخلةٌ على مجرورٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (كقولِك: نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه)، وهذا وإن كان له وجهٌ، لكنَّه ضعيفٌ، لأنَّه يحتاجُ إلى تَقْديرِ محذوفٍ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ، ولهذا نقولُ في قَوْلِ ابنِ مَالِكٍ -رحمه الله تعالى-:

قَـالَ مُحَمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ   أَحْمَـدُ رَبِّي اللهَ خَـيْرَ مَالِـكِ

(**قَالَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**مُحَمَّدٌ**) فاعلٌ، و(**أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ**) إلى آخرِ كلمةٍ من الألفيَّةِ في محلِّ نصبٍ مَقُولُ القَوْلِ.

لـمَّا قالَ -رحمه الله-: إنَّهما لا يَرْفعانِ إلا محلًّى بـ(أل)، أو مُضافًا لمحلًّى بـ(أل) ذكرَ أيضًا أنَّهما يَرْفَعانِ مُضْمرًا يُفسِّرُهُ مُمَيِّزٌ، أي: تمييزٌ، يعني: ويجوزُ أنْ يكونَ فاعلُهما ضميرًا مفسَّرًا بتمييزٍ، **وهذه هي القاعدةُ**.

مثاله: «**نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه**»: (**نِعْمَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**قَوْمًا**) تمييزٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، والتَّقديرُ: (نِعْمَ هُمْ -أي: القَوْمُ- قومًا).

وقولُه: «مَعْشَرُه»: هو المخْصُوصُ بالمدحِ، مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمُّ آخِرِه، و(**مَعْشَرُ**) مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ، والجملةُ مِن (**نِعْمَ قَوْمًا**) خبرٌ مُقدَّمٌ، لأنَّ (**نِعْم**) و(**بِئْس**) وما جَرَى مَجْرَاهما يحتاجان إلى فَاعِلٍ، وإلى مَخْصُوصٍ بالمدحِ والذَّمِّ.

ولو قلنا: (**مَعْشَر**) هي الفاعلُ صارتْ لم ترفعِ المضمرَ، وإنَّما رفعتْ ظاهرًا، ثمَّ المعنى يَفْسُدُ، فأنا أُريدُ أنْ أثنيَ على قومٍ، أي: نِعْمَ القَوْمُ قومًا، فإذا قيل: مَنْ هُمْ؟ أقول: مَعْشَره، ولهذا يُقالُ: إنَّ (نِعْم) و(بئس) تدلُّ على العُمومِ، ثمَّ على الخُصوصِ، لأنَّك إذا قلت: (**نِعْم القومُ قومًا**) فهذه عمومٌ، مثل: (**نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ**)، فـ(**الرَّجل**) شائعٌ في جميعِ الرِّجالِ، وليس زيدًا، ولهذا تُعتَبَرُ (أل) هنا لاسْتِغْراقِ الجِنْسِ، ثمَّ خُصَّ هذا الرَّجلُ بأنَّه زيدٌ، فكأنَّه ذُكِرَ مرَّتَيْن: مرَّةً على سَبيلِ العُمومِ، ومرَّةً على سبيلِ الخُصوصِ، فلهذا لا بُدَّ أنْ نقولَ: إنَّ التَّقديرَ: (نِعْمَ القومُ قومًا) على سبيلِ العُمومِ، ثمَّ نخصَّ، ونقولَ: (**مَعْشَرُه**).

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف:٥٠]، فـ﴿بِئْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، و﴿لِلظَّالِمِينَ﴾: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿بِئْسَ﴾، و﴿بَدَلًا﴾ تمييزٌ، والفاعلُ مستترٌ، يعني: بِئْسَ البَدَلُ للظَّالمين بَدَلًا، والمخصوصُ (النَّارُ)، أو ما أشبهَ ذلك.

***

٤٨٨- وَجَمْـعُ تَـمْيِيزٍ وَفَاعِـلٍ ظَهَـرْ   فِيـهِ خِـلَافٌ عَـنْهُمُ قَـدِ اشْـتَهَرْ

الشَّـرحُ

لـمَّا ذكرَ -رحمه الله- أنَّهما يرفعانِ مُضْمَرًا يُفسِّرُهُ كأنَّ سائلًا يسألُ: وهل يرفعانِ ظاهرًا مع وجودِ التَّمييزِ أو لا؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: فيه خلافٌ، **فمنهم مَن يقولُ**: إنَّه لا يجوزُ أنْنجمعَ بين الفاعلِ والتَّمييزِ، لأنَّ معنى ذلك أنَّنا جَمَعْنا بين المُفسِّرِ والمُفَسَّرِ، وهذا حَشْوٌ في الكلامِ لا داعيَ له.

وقال بعضُهم: إنَّه يجوزُ، لأنَّه من بابِ التَّأكيدِ، كأنَّنا أَثْنَيْنَا عليهم مرَّتينِ.

مثالُ ذلك: (**نِعْمَ القومُ قومًا مَعْشَرُه**)، فهنا جَمَعْنَا بينَ الفاعلِ والتَّمييزِ، **فمنهم مَن قال**: هذا ممنوعٌ، **ومنهم مَن قال**: إنَّه ليس بممنوعٍ، بل هو جائزٌ، قال الشَّاعر[(١)]:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْـلًا، وَأُمُّهُـمُ زَلَّاءُ مِنْطِيـقُ

فـ(**بِئْسَ**): فعلٌ ماضٍ، و(**الْفَحْلُ**): فاعلٌ، و(**فَحْلُهُمُ**): مبتدأٌ، وهو المخصوصُ، و(**فَحْلًا**): تمييزٌ، أمَّا قولُه: (**وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ**) فهي جملةٌ مُستَقِلَّةٌ، و(**مَنْطِيقُ**): خبرٌ ثانٍ، ويَحتمِلُ: (زَلَّاءُ مِنْطِيقِ) أي: تَزِلُّ في نُطْقِها.

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لم يُرجِّحْ شيئًا، بل أطلقَ الخلافَ، وقد ذَكَرْنا

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٣٤).

قاعدةً نسيرُ عليها، وهي أنَّه إذا لم يَقُمْ دليلٌ بيِّنٌ مِن اللُّغةِ، فإنَّنا نَتْبَعُ الأسهلَ.

إِذَنْ فنقولُ: يجوزُ لك أنْ تجمعَ بين التَّمييزِ والفاعلِ، ويجوزُ لك ألَّا تجمعَ، فمَن قالَ: (**نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه**) قلنا: صواب، ومَن قال: (**نِعْمَ القومُ قومًا معشرُه**) قلنا: صواب.

فإن قال قائلٌ: لكنَّ الإيجازَ خيرٌ من الإطنابِ.

قلنا: لكنَّ الإطنابَ إذا صارَ فيه فائدةُ توكيدٍ، فإنَّه جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: وما ردُّ المانعينَ على البيتِ السَّابقِ؟

قلنا: يقولون: شاذٌّ، أو نادرٌ، فليس عندهم نُصوصٌ يقولونَ: نخافُ أنْ نخالِفَها فنأْثَم، ولهذا سبق كثيرًا أنَّهم يقولون: إنَّ حُجَّةَ النَّحويِّ نَافِقَاءُ[1] يَرْبُوعٍ[2].

* * *

(١) النافِقاء إحدَى جِحَرةِ اليَرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ النافِقاء برأسه فانْتَفَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابيع، والياءُ زائدةٌ، لأَنَّه لَيْسَ في كلام العربِ فَعلولٌ سِوى مَا نَدَرَ، مثل صَعْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لجُحْرِها أَربَعَةُ أَبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيّ: دُوَيْبَّةٌ فوقَ الجُرذِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

٤٨٩- و(مَـا) مُـمَيِّـزٌ، وَقِيـلَ: فَاعِـلُ   فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِـلُ)

الشـرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ، لا تَظْهرُ عليها علامةُ الإعرابِ، لأنَّها مَبْنِيَّةٌ، فهلْ تجعلُها اسمًا مَوْصولًا، أو تجعلُها نَكِرةً؟

فإذا جعلْنَاها تمييزًا قلنا: التَّقديرُ: (نِعْمَ قولًا يقولُ الفاضلُ)، وإذا جعلْناها فاعلًا قلنا: التَّقديرُ: (نِعْمَ القولُ يقولُه الفاضلُ)، فلمَّا كانت (ما) تَحْتَمِلُ أنْ تكونَ اسمًا موصولًا، وهو معرفةٌ، أو تكونَ نكرةً موصوفةً، وهو التَّمييزُ، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ فيها خِلَافًا.

فبعضُهم يقولُ: إنَّها تمييزٌ، وبعضُهم يقولُ: إنَّها فاعلٌ، وهو يُرجِّحُ التَّمييزَ، لأنَّه قال: (وَقِيلَ: فَاعِلُ)، فمعناه أنَّه قدَّمَ أنْ تكونَ تمييزًا، أي: (نِعْمَ قولًا يقولُ الفاضلُ)، فعلى هذا تكونُ مِثْلَ قولِك: (نِعْمَ رَجُلًا زيدٌ).

***

٤٩٠- وَيُـذْكَرُ الْمَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا ... أَوْ خَـبَرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

الشَّـرحُ

قولُه: «وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ»: يعني: بعدَ الفاعلِ، أو بعدَ التَّمييزِ إذا أُضْمِرَ الفاعلُ، ويُذكَرُ على أنَّه (مُبْتَدَا)، فقولُه: (مُبْتَدَا) حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (يُذْكَرُ)، أي: يُذْكَرُ المخصوصُ بعدُ حالَ كَوْنِه مُبْتَدأً.

وقولُه: «أَوْ خَبَرَ اسْمٍ»: معطوف على (مُبْتَدَا)، يعني: أو يُذكَرُ على أنَّه خَبَرُ اسمٍ.

وقولُه: «لَيْسَ»: أي: ليسَ هذا الاسمُ.

«يَبْدُو» أي: يَظْهَرُ (أَبَدَا).

إِذَنْ: أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ المخصوصَ يُذكَرُ بعدَ استيفاءِ (نِعْم) و(بئس) فاعلَهما، أو التَّمييزَ النَّائبَ عن الفاعلِ، **فما إعرابُه؟**

نقولُ: لنا في إعرابِه وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ مبتدأً مُؤَخَّرًا، والجملةُ قَبْلَه خبرٌ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ وجوبًا.

مثالُ ذلك: (**نِعْـمَ الرَّجلُ زيـدٌ**): (**نِعْـم**): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ، و(**الرَّجلُ**): فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، و(**زيدٌ**): لك في إعرابه وجهان:

الأوَّلُ: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الضَّمةُ الظَّاهرةُ، وخبرُه الجملةُ السَّابقةُ: (**نِعْمَ الرَّجلُ**).

الثَّاني: خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: (هو زيدٌ)، أي: نِعْمَ الرَّجُلُ هو -أي: الَّذي أُثْني عليه- زيدٌ.

فإن قال قائلٌ: هل هذا خلافُ القَاعدةِ في أنَّه إذا كان تقديرُ الضَّميرِ (هو) يكونُ حَذْفُه جوازًا؟

نقول: لا، هذا إذا كان الضَّميرُ هو الفاعلَ، أو نائبَ الفاعلِ، وليس المبتدأَ، فالقاعدةُ ليستْ عامَّةً.

إِذَنْ: البيتُ يُشِيرُ إلى قاعدةٍ، وهي أَنَّهُ **يُذْكَرُ المخصوصُ بعدَ استيفاءِ (نِعْم) و(بئس) فاعلَهما، أو ما يدلُّ عليه مِن التَّمييزِ**، وهذا المخصوصُ إمَّا أنْ يكونَ مُبْتَدأً، وخبرُه الجملةُ قبلَه، وإمَّا أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ وجوبًا.

* * *

٤٩١- وَإِنْ يُقَــدَّمْ مُشْــعِرٌ بِـــهِ كَفَـــى   كَ«الْعِلْمُ نِعْمَ الْـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى»

الشـــرحُ

قولُه: «وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ»: أي: بالمخصوصِ.

«كَفَى»: أي: عنْ ذِكْرِ المخصوصِ.

مثاله: (الْعِلْمُ نِعْمَ الْـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى)، فالمخصوصُ (الْعِلْمُ)، فنُعْرِبُ (الْعِلْمُ): مبتدأً، و(نِعْمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الْـمُقْتَنَى): فاعلٌ، والجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ خبرُ المبتدأ، و(الْـمُقْتَفَى): معطوفةٌ على (الْـمُقْتَنَى).

وهل نقول: (العلُم نِعْمَ المُقْتَنى العلمُ)؟

الجواب: لا، ولهذا قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: (كَفَى)، فلا حاجةَ إلى ذِكْرِه.

وهذا المثالُ لذيذٌ جدًّا، وهو مثالٌ عظيمٌ، وهذا الثَّناءُ على العِلْمِ صحيحٌ، فوالله هو أفضلُ مِن المالِ، فلو جاءَ عالِـمٌ وتاجرٌ، فالأفضلُ فيما اقْتَنى هو العالِـمُ بلا شكٍّ، وهذا أمرٌ تكَفَّلَ اللهُ به، قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، ولذلك العلماءُ ذِكْرُهم مرفوعٌ حتَّى بعد مَوْتِهم، لكنَّ أهلَ الأموالِ يَذْهَبُون مع أموالِهم، وتُقسَمُ أموالُهم بين الوَرَثةِ، وتنتهي، لكنَّ العلمَ هو القُنْيةُ النَّافعةُ الَّتي يُثْنى عليها.

وقولُه: «وَالْـمُقْتَفَى»: يعني: ونِعْمَ الـمُقْتفى، أي: الـمُتَّبَعُ، وعلى هذا، فالمرادُ به العلمُ الشَّرعيُّ، وأما العلمُ الذي ليس بشرعيٍّ، فهو على حَسَبِ ما

يكونُ وسيلةً له، فإن كانَ وسيلةً إلى خيرٍ، فهو خيرٌ، وإنْ كان وسيلةً إلى شرٍّ، فهو شرٌّ.

ويَدُلُّك على أنَّ العِلمَ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتفى أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في الأَنْدَلُسِ، وهو مَيِّتٌ منذُ مِئاتِ السِّنينَ، وهو يُدَرِّسُنا الآنَ، لكنْ أينَ أصحابُ الأموالِ في وقتِه؟ هل نَفَعُونا؟! بل لا نعْرِفُهم فَضْلًا عنْ أنْ نَنْتَفِعَ بأموالِهم.

وهذا المثالُ يُوجِبُ لطالبِ العلمِ أنْ يحرِصَ على طلبِ العلمِ، لأنَّ العلمَ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتفى.

وقولُه: «كَـ **الْعِلْمُ نِعْمَ الْـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى**»: الكافُ داخلةٌ على الجملةِ على أنَّها مثالٌ، فتبقى الجملةُ على ما هيَ عليه، وقد سبقَ أنَّ للمُعْرِبينَ فيها وَجْهَينِ:

أحدُهُما: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، و(**الْعِلْمُ نِعْمَ الـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى**) كلُّه اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، منعَ من ظُهورِها الحكايةُ، لأنَّه مُؤوَّل بقولِك: كهذا المثالِ، وهذا أسهلُ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، وأنَّ المجرورَ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقَوْلِك: (**الْعِلْمُ نِعْمَ الْـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى**).

***

٤٩٢- وَاجْعَلْ كَ(بِئْسَ) (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعُـلَا)
مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَ(نِعْـــمَ) مُسْـــجَلَا

الشَّـــرحُ

قولُه: «كَـ بِئْسَ»: الكافُ اسمٌ بمعنى مِثْل، فهو منصوبٌ، لكنَّه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، يعني: واجعلْ مثلَ بِئْس.

فإن قال قائلٌ: كيف تدخلُ على (بِئْسَ) الكافُ، وهي حرفُ جرٍّ، وهو فِعْلٌ؟

فالجواب: لأنَّ المُرَادَ لَفْظُه، أي: واجعلْ كهذا اللَّفْظِ.

وقولُه: «سَاءَ»: فِعْلٌ، ومع ذلك نُعْرِبُه على أنَّه مفعولٌ به أوَّل لـ(**اجْعَلْ**)، أي: اجعلْ (سَاءَ) مثلَ (بِئْس)، وكيف يكونُ مفعولًا به وهو فعلٌ؟!

نقول: لأنَّ المرادَ لَفْظُه، يعني: اجعلْ هذا اللَّفظَ (ساء).

مثال ذلك: قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف:١٧٧]، فـ﴿ٱلْقَوْمُ﴾ هو المخصوصُ، وهو مبتدأٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ مُعوَّضٌ عنه بالتَّمييزِ في قولِه: ﴿مَثَلًا﴾، وأصلُه: (ساءَ المَثَلُ مَثَلًا)، لكن لا يُجْمَعُ بينهما كما سبقَ.

إِذَنْ: (ساء) حُكْمُها كـ (بِئْس) إذا قُصِدَ بها إِنشاءُ الذَّمِّ، تقول: (**ساءَ الرَّجلُ زيدٌ**)، كما تقولُ: (**بئسَ الرَّجلُ زيدٌ**).

أمَّا إذا قلت: (**سَاءَني كذا**)، (**فلانٌ ضربَ زيدًا فساءَه**)، أو ما أشبهَ ذلك، فليسَ مِن هذا البابِ، لأنَّ الَّذي مِن هذا البابِ ما قُصِدَ به إنشاءُ الذَّمِّ، لا ما

قُصِدَ به حُدوثُ ما يَسُوءُ، فما قُصِدَ به حدوثُ ما يَسُوءُ فليس من هذا البابِ، بل هو فعلٌ عاديٌّ.

وقولُه: «وَاجْعَلْ فَعُلَا»: بَضَمِّ العَينِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ»: أي: مِنْ فِعلٍ ذي ثَلاثةِ أَحْرُفٍ.

«كَنِعْمَ»: في المَدْحِ وفي العَمَلِ أيضًا.

وقوله: «مُسْجَلَا»: أي: مُطْلَقًا، ولو كانَ مكسورَ العينِ، فإذا قُصِدَ به إنشاءُ المدحِ، فإنَّها تُضَمُّ، لأنه قُصِدَ به اتِّصافُه بهذا الوصفِ.

إِذَنْ: (فَعُلَ) الَّذي يُرادُ به إنشاءُ المدحِ يُجعَلُ كـ(نِعْمَ).

مثال ذلك: (صَدُقَ الرَّجلُ زيدٌ)، مثلَما نقولُ: (نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ)، فنجعلُ (الرَّجل) فاعلًا، و(زيدٌ) هو المخصوصَ بالمدحِ.

* * *

٤٩٣- وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِـلُ (ذَا) وَإِنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـلْ: (لَا حَبَّـذَا)

الشـــرحُ

قولُه: «حَبَّذَا»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ من ظُهورِها الحِكَايةُ، و(مِثْلُ): خَبَرٌ مُقدَّمٌ، وهو مضافٌ، و(نِعْمَ) مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ من ظُهورِها الحكايةُ.

مثال ذلك: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، فكلٌّ يعرفُ أنَّ المرادَ إنشاءُ المَدْحِ له، وأمَّا الإعرابُ، فأَعْرَبَهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- فقال: (الْفَاعِلُ ذَا)، فاختلفَ عن (نِعْمَ)، لأنَّ (نِعْمَ) فاعلُها كما سبق اسمٌ مُحَلًّى بـ(أل) أو مضافٌ لمحلًّى بـ(أل)، أو ضَمِيرٌ.

لكنْ هنا الفَاعِلُ (ذا)، فتقولُ: (حبَّذا زيدٌ)، وإن شئتَ أتيتَ بتمييزٍ، أو حالٍ كـ(صديقًا)، أو (مُعِينًا)، أو ما أشبهَ ذلك، فنقولُ في إعرابِها: (حَبَّ): فعلٌ ماضٍ، و(ذا) اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وأصلُها: (حَبَّ هَذَا)، والإشارةُ لزيدٍ، فإن كان حاضرًا، فهو حاضرٌ، وإنْ لم يكنْ حاضرًا، فهو مُستحْضَرٌ في الذِّهْنِ، و(زيدٌ): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وخبرُه جملةُ (حَبَّذا).

وما ذهبَ إليه المؤلِّفُ -رحمه الله- في إعرابِ (حبَّذا) هو أحسنُ الأقوالِ.

وقولُه: «وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: لَا حَبَّذَا»: الإعرابُ لا يختلفُ، لكن بدلَ (حَبَّذَا) أقولُ: (لا حَبَّذا).

فإذا أردتَ الذَّمَّ تقولُ: (بئسَ الرَّجلُ زيدٌ)، وإن شئتَ فقُلْ: (لا نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ)، و(لا حبَّذا الرَّجلُ زيدٌ).

٤٩٤- وَأَوْلِ (ذَا) المَخْصُـــوصَ أَيًّـــا كَـــانَ، لَا
تَعْـــدِلْ بِـ(ذَا)، فَهْـــوَ يُضَـــاهِي المَـــثَلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «أَوْلِ»: فعلُ أمرٍ.

و«ذَا»: مفعولٌ أوَّل.

و«الْـمَخْصُوصَ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: اجْعَلِ المخصوصَ يلي (ذا) أيًّا كانَ حتَّى ولو كان جَمْعًا، أو مُثنًّى، فتبقى (ذا) على ما هيَ عليه، فلا تقولُ: (حَبَّ هؤلاءِ القومُ)، بل تقولُ: (**حبَّذا القومُ**)، و(**حبَّذا الرَّجُلانِ**)، و(**حبَّذا الرِّجالُ**)، ولهذا قال: (**أَيًّا كَانَ لَا تَعْدِلْ بِـ ذَا**).

وقولُه: «أَيًّا»: خبرُ (**كَانَ**) مُقدَّمٌ، واسمُها ضَميرٌ مستترٌ، يعني: أيًّا كان المخصوصُ.

وقولُه: «لَا تَعْدِلْ بِـ ذَا»: يعني: لا تأتِ عنها ببديلٍ لها، بل تبقى على ما هيَ عليه.

وقولُه: «فَهْوَ»: أي: هذا التَّرْكيبُ.

«يُضَاهِي»: أي: يُشابِهُ (**الْـمَثَلَا**)، وقد قيلَ: إنَّ الأمثالَ لا تُغيَّرُ، بل تَبْقَى على ما هِيَ عليه، فلو قلت: (مَنْ يحفظُ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ فلهُ ألفُ ريالٍ، كُلّ بَيْتٍ بريالٍ لمدةِ سِتَّةِ شُهورٍ)، ثمَّ جاءك رجلٌ بعدما مضتِ السِّتَّةُ شهورٍ، وقال:

أنا حفِظْتُها، وسأُسَمِّعُك إيَّاها، تقول له: (**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**)[1] -بالكسرِ- ولو كان رجلًا، لأنَّ هذا مَثَلٌ، والأمثالُ لا تُغيَّرُ، بل تَبْقى على لَفْظِها، وهذه قاعدةٌ معروفةٌ عندَ أهلِ العلم بالعَرَبيَّةِ، ولهذا يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا: (**فَهْوَ يُضَاهِي الْـمَثَلَا**)، أي: أنَّ (ذا) لا تتغيَّرُ كالأمثالِ لا تتغَيَّرُ.

***

(١) التاء مِن (ضَيَّعتِ) مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع، لأن المثَلَ في الأصل خوطبت به امرَأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخًا كبيرًا فَفَرِكَتْهُ -أي كرهته- فطلَّقها، ثم تزوجها فتًى جميل الوجه، أَجْدَبَتْ فبعثَت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فَقَال عمرو: (في الصيف ضيعت اللبن)، فلما رجع الرسُولُ وقَال لها ما قَال عمرو، ضربَتْ يَدَها على مَنكِب زوجها، وقَالت: (هذا ومَذْقُه خَيرٌ)، تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ مِن عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلا. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٦٨).

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بـ(حَبَّ) أَوْ فَجُرّ
بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

الشرحُ

إذا كان فاعلُ (حَبَّ) سِوى (ذا) فماذا تصنعُ به وأنتَ تريدُ المدحَ؟

يقولُ -رحمه الله-: «مَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بـ(حَبَّ) أَوْ فَجُر بِالْبَا»: يعني: إمَّا أنْ تَرْفَعَه بـ(حبَّ)، وإما أنْ تَجُرَّه بالباءِ، فتقولُ: (حَبَّ زيدٌ)، أو: (حَبَّ بزيدٍ)، تريدُ الثَّناءَ عليه، وهيَ هنا لا تحتاجُ إلى مخصوصٍ، وإنَّما كانتْ من باب (نِعْم) و(بِئْس) في بابِ المعنى دونَ العملِ، بخلافِ ما إذا كانتْ مع (ذا).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «وَمَا سِوَى ذَا»: يعني بـ(ذَا) الَّتي في (حَبَّذا).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «أَوْ فَجُرّ»: (أَوْ): حرفُ عطفٍ، ومعناها التَّخييرُ، يعني أنَّك مُخيَّرٌ بين أنْ ترفعَه بـ(حَبَّ) أو تَجُرَّهُ بالباءِ، والفاءُ في قولِه: (فَجُر) زائدةٌ، لأنَّ الحُرُوفَ العاطفةَ لا تتداخَلُ، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ وثُمَّ عَمْرٌو)، فهنا لا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: إنَّ الفاءَ حرفُ عطفٍ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يدخلُ على حرفِ العطفِ، ولكنْ يجوزُ أنْ تكونَ الفاءُ رابطةً جوابًا لشَرْطٍ مُقدَّرٍ، والمعنى: أو إنْ لم تَرْفَعْ فَجُرَّ، وَعلى هذا فتكونُ الفاءُ رَابطةً للجوابِ المحذوفِ شرطُهُ.

وقولُه: «فَجُرّ بِالْبَا»: خاصَّةً دون غَيْرِها.

وقولُه: «وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْـحَا كَثُرْ»: (انْضِمَامُ) مبتدأٌ، وهو مضافٌ، و(الْـحا) مضافٌ إليه.

و«كَثُر»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ المُبْتَدأ: (انْضِمَامُ)، و(دُونَ ذَا) مُتعلِّقٌ بـ(كَثُر)، أي: وانْضِمَامُ الحاءِ كَثُرَ دونَ (ذا)، أي: الَّتي في (حَبَّذا).

والمعنى أنَّك تقولُ: (حَبَّذا) بالفتحِ، وتقولُ: (حَبَّ زيدٌ)، و(حُبَّ زيدٌ) أو: (حَبَّ بزيدٍ)، و(حُبَّ بزيدٍ).

إِذَنْ: خلاصةُ الكلامِ: أنَّ (حَبَّ) يُؤتَى بها لإنشاءِ المدحِ، كما يُؤْتَى بـ(نِعْم)، ولكنْ إنْ كان فَاعِلُها (ذا)، فهي بفَتْحِ الحاءِ، وإنْ كان فاعلُها غيرَ (ذا)، فهيَ على الأكْثَرِ بضمِّ الحاءِ.

ثمَّ نقولُ: إنْ كان فَاعِلُها (ذا)، فإنَّه لا يُجَرُّ بالباءِ، وإنْ كان فاعلُها غيرَ (ذا) جازَ جَرُّه بالباءِ، وحينئذٍ إذا قُلْتَ: (حُبَّ بزيدٍ) -تُثْنِي عليه- نقولُ: (حُبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وهو مبنيٌّ للفاعلِ، وذلك لأنَّ (حُبَّ) في هذا المكانِ أَصْلُها (حَبُبَ زيدٌ)، لكنْ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى الحاءِ على غَيْرِ القاعدةِ التَّصريفيَّةِ (أي: نُقِلَتْ حركةُ العَيْنِ إلى الفَاءِ)، فلمَّا نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِن الباءِ صارتِ الباءُ ساكنةً، والسَّاكنةُ بعدَها مُتحرِّكٌ من جِنْسِها، فتُدغَمُ فيه، ولهذا قلنا: (حُبَّ).

ولهذا لو قلت في (حُبَّ زيدٌ): (حُبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، قلنا: هذا خطأٌ، لكن لو أردتَ أنْ تُخْبِرَ عن زيدٍ بأنَّه محبوبٌ، فقلت: (حُبَّ زيدٌ)، فإنَّنا نُعْرِبُ (حُبَّ) فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعولِ، و(زيد): نائبُ فاعلٍ، لأنَّك

تريدُ أنْ تُـخْبِرَ بأَنَّهُ محبوبٌ، لا أنْ تُنْشِئَ الثَّناءَ عليه بالحُبِّ، فبينهما فرقٌ، وهذا مِن دقائقِ اللُّغةِ، ولا يَفْهَمُهُ إلا مَن فَهِمَ المعانيَ، ويُعْرَفُ الفرقُ بينهما بالسِّياقِ.

لكنْ إذا قلت: (**حُبَّ بزيدٍ**)، فهنا لا يجوزُ أنْ يكونَ (**زيد**) نائبَ الفاعلِ بكلِّ حالٍ، فالمرادُ به إنشاءُ المدحِ، وذلك لأنَّ الباءَ منعتْ أنْ يكونَ (**زيد**) نائبَ فاعلٍ.

ولهذا أرى أنَّه ينبغي إذا أردتَ أنْ تنشئَ المدحَ أنْ تُدْخِلَ الباءَ لكي يزولَ الإشكالُ.

***

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

قولُه: «**أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**»: يعني (أَفْعَل) الَّذي يرادُ به التَّفضيلُ، فهو مِن بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نوعِه، وذلك لأنَّ (أَفْعَل) تارَةً تكونُ صفةً، مثل: (**أعرج**)، و(**أبيض**)، و(**أحمر**)، وما أشبهها، وتارةً تكونُ فعلًا، مثل: (**أقدم**)، و(**أحجم**)، و(**أكرم**)، وما أشبهها، فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: «**أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**» يعني الَّتي يُرادُ بها التَّفضيلُ، وهو كلُّ اسمٍ دالٍّ على التَّفاضلِ بين شيئين: إمَّا في محمودٍ، وإمَّا في مذمومٍ.

ولا تَظُنَّ أنَّ (أَفْعَل) التَّفْضيلِ مِن الفَضْلِ الَّذي هو الإحسانُ والخيرُ، بلْ هوَ مِن التَّفضيلِ الَّذي هو الزِّيادةُ في قُبْحٍ، أو حُسْنٍ، فإذا قلت: (**هذا أطيبُ مِن هذا**)، فهو تفضيلٌ في ممدوحٍ، وإذا قلت: (**هذا أقبحُ مِن هذا**)، فهذا تَفْضِيلٌ في شيءٍ مذمومٍ.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- لا يُعْنَى بمسألةِ المعنى، إنَّما يُعْنَى بالصِّيغةِ، ولهذا قال:

٤٩٦- صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

الشرحُ

قولُه: «**صُغْ**»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوجوبِ على قاعدةِ النَّحْوِيِّينَ، لكن ليسَ المرادُ الوجوبَ الَّذي يأثمُ به الإنسانُ.

وقولُه: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ»: أي: من مَصْدَرٍ يُصاغُ منه فِعلُ التَّعجُّبِ، ومفعولُ (صُغْ) هو (**أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ**)، أي: لتفضيلِ شيءٍ على شيءٍ.

وفي قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ»: إحالةٌ على ما سبَقَ، وفي التَّعجُّبِ قال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

إِذَنْ: فلنرجعْ إلى ما سَبَقَ، ونقولُ في القاعدةِ هنا: **إنَّما جازَ أنْ يُصاغَ منه فعلُ التَّعجُّبِ جازَ أنْ يُصاغَ منه اسمُ التَّفضيلِ، وما لا فَلَا**، لأنَّه قالَ: (**وَأْبَ اللَّذْ أُبِي**).

وقولُه: «وَأْبَ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ الأَلِفِ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها، وفاعلُه مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، والمعنى: ارفُضْ، أو امنعِ الَّذي مُنِعَ.

و«اللَّذْ»: اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، أي: الَّذي، فحُذِفَتِ الياءُ، وهي لغةٌ في (الَّذي).

إِذَنْ: لا يُصاغُ اسمُ التَّفضيلِ مِن فعلٍ رُباعيٍّ، فإذا أردتُ أنْ أَصُوغَه مِن (أَكْرَم) لكيْ أُخبرَ عن زيدٍ بأنه يُكْرِمُ النَّاسَ أكثرَ أقولُ: (**زيدٌ أشدُّ إكْرَامًا مِن عَمْرٍو**)، ولا أقولُ: (**أكرمُ مِن عَمْرٍو**)، بينما في اللُّغةِ عندنا يُصاغُ، فإذا قالوا: (فلانٌ أَكْرَم)، يعني: أكثرُ إكرامًا، لا أنَّ صفةَ الكَرَمِ فيه أَقْوَى، وأمَّا إذا قلت: (**زيدٌ أَكْرَمُ مِن عَمْرٍو**)، فهو مِن (كَرُمَ) الثُّلاثِيِّ.

كذلك لا يُصاغُ اسمُ التَّفضيلِ من (عسى)، فلا أقولُ: (**زيدٌ أَعْسَى من عَمْرٍو**)، لأنَّه جامدٌ.

فإذا قال قائلٌ: لكن هل نقولُ: (**فلانٌ أَبْأَسُ مِن فلانٍ**)؟

نقولُ: لا، إلَّا إذا كان مِن (بَؤُسَ)، وليس مِن (بِئْسَ).

كذلك لا يُقالُ: (**زيدٌ أَمْوَتُ من عَمْرٍو**)، لأنَّه غيرُ قابلٍ للتَّفاوُتِ.

ولا يُقالُ: (**زيدٌ أَعْمَى من عَمْرٍو**)، لأنَّه غيرُ قَابِلٍ أيضًا.

فإن قال قائلٌ: فما الجوابُ عن قولِه تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء:٧٢] ؟

فالجواب: أنَّ ﴿أَعۡمَىٰ﴾ الأُولى وَصْفٌ، وكذلك الثَّانيةُ وَصْفٌ، إذَنْ: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ خبرُ مُبْتَدأ محذوفٍ، يعني: وهو أضلُّ سبيلًا.

كذلك لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**فلانٌ أَكْوَنُ صِدْقًا من فلانٍ**)، لأَنَّهُ ناقصٌ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**تَمَّ**).

وهل يصحُّ أنْ تقولَ: (**شِمَاغُ غانمٍ أَحْمَرُ مِن شِمَاغِ عبدِ الرَّحمنِ**)؟

الجواب: لا، لأنَّ الوصفَ منه على (أَفْعَل) فلا يجوزُ، وهذا الشَّرطُ الأخيرُ فيه خلافٌ، **والصَّحيحُ** أنَّه جائزٌ، فتقول: (**حِبْرُ هذا أسودُ مِن هذا**)، وتقولُ: (**هذا البِسَاطُ أَحْمَرُ مِن هذا البِسَاطِ**)، وتقول: (**هذا أصفرُ مِن هذا**)، وتقول: (**ما رأيتُ أجزعَ مـمَّا يُضْرَبُ مِن فلانٍ**)، وتقول: (**هذا أعرجُ مِن هذا**) أي: أشدُّ عَرَجًا، **فالصَّوابُ جوازُه**، وقد وردَ في بعضِ الألفاظِ: «**ماؤُه أبيضُ من**

اللَّبَنِ»[١]. يعني حوض النَّبيِّ ﷺ والمشهورُ: «أشدُّ بَيَاضًا»[٢].

فإذا قال قائلٌ: إذا أجَزْتُموه لَزِمَ مِن ذلك اللَّبْسُ، وهو التباسُ الوصفِ بالتَّفْضيلِ، لأنَّ هناك فرقًا بين قولِك: (هذا أصفرُ)، تعني أنَّ وَصْفَه الصُّفْرَةُ، وقولِك: (هذا أصفرُ مِن هذا).

قلنا: لا لَبْسَ، والَّذي يُبيِّنُ المعنى ذِكْرُ المُفضَّلِ عليه، فأنا لم أَقُلْ: (هذا البساطُ أحمرُ) فقط، إنَّما قلتُ: (هذا البِسَاطُ أحمرُ مِن هذا البِسَاطِ).

إِذَنْ: فـ(مِنْ) هي الَّتي تُعيِّنُ أنَّه اسمُ تفضيلٍ، والَّذين منعوا ليس عندهم شُبْهَةٌ إلَّا أنَّه يلتبسُ هذا بهذا، ونحنُ نقولُ: إنَّ الالتباسَ يزولُ بتقديرِ (مِنْ)، أو وجودِها.

وكذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: (زَيدٌ أَمْرَضُ من عَمْرٍو) على أنَّه مبنيٌّ مِن (مَرِضَ)، وكذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: (زيدٌ أَعْنَى بالأمرِ مِن عَمْرٍو)، لأنَّه مبنيٌّ للمجهولِ، لأنَّه يقالُ: (عُنِيَ بالأمرِ)، ولا يقالُ: (عَنَى بالأمرِ).

فإذا قلت: (زيدٌ أَعْنَى مِن عَمْرو بالأمرِ) وأنت تُرِيدُه مِن (اعْتَنَى)، وليس مِن (عُنِيَ به)، فإنَّه لا يجوزُ أيضًا، لأنَّه زائدٌ على الثُّلاثِيِّ.

إِذَنْ: اسمُ التفضيلِ حُكْمُه فيما يُصاغُ منه، وما لا يُصاغُ حُكْمُ فعلِ التَّعجُّبِ، ويُحالُ على ما سبقَ.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم (٢٣٠٠).

٤٩٧- وَمَــا بِــهِ إِلَى تَعَجُّــبٍ وُصِــلْ   لِــمَانِعٍ بِـهِ إِلَى التَّفْضِــيلِ صِــلْ

الشــرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(وُصِلْ)، فالتَّقديرُ: وما وُصِلَ به إلى تعجُّبٍ.

وقولُه: «لِمَانِعٍ»: مُتعَلِّقٌ بـ(وُصِلْ).

وقولُه: «بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(صِلْ)، وعلى هذا فالتَّقديرُ: صِلْ به إلى التَّفضيلِ، وجملةُ (صِلْ) في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المبتدأ (مَا).

وتركيبُ البيتِ: وما وُصِلَ به إلى التَّعجُّبِ لمانعٍ صِلْ به إلى التَّفضيلِ، كأنَّه يقولُ: يُتوصَّلُ إلى التَّفضيلِ بما لا يُصاغُ منه بـ(أَشَدَّ) وشِبْهِها، هذه هي **القاعدةُ**.

مثال ذلك: (**فلانٌ أشدُّ دَحْرجةً مِن فلانٍ**)، أو: (**أشدُّ استخراجًا**).

وكذلك بعد ما قلنا: لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**إنَّ هذا البِسَاطَ أحمرُ مِن هذا البِسَاطِ**) تقول: (**هذا أشدُّ حُمْرَةً**).

وبعدما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**فلانٌ أَعْنَى بهذا الأمرِ مِن فلانٍ**) تقولُ: (**أشدُّ عِنَايَةً به**).

وكما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**فلانٌ أَمْوَتُ مِن فلانٍ**)، كذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**أشدُّ موتًا**)، لأنَّه لا يتفاوتُ، ولهذا ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا**)، فليس معناه أنَّ كلَّ شيءٍ عَدِمَ الشَّرطَ يُؤْتَى

بـ(**أَشَدَّ**)، فإذا قلت: (**أشدُّ مَوْتًا**)، فلا يُمْكِنُ أنْ يَصِحَّ على أنَّ المرادَ الموتُ نفسُه، أي: بعدَما يموتُ، نعمْ إذا كان معناه أشدَّ نَزْعًا عند نَزْعِ الرُّوحِ، أو كانَ المرادُ سرعةَ موتِه فيمكنُ.

وكذلك (**فَنِيَ**)، فإذا كانَ المرادُ سرعةَ فَنَائِه مثلًا، فهنا يُمْكِنُ أنْ يقالَ: (**ما أَفْنَاه**) أي: ما أَسْرعَ فَنَاءَهُ، بدونِ واسطةٍ، ولكنَّ المشهورَ على كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه يُؤْتَى بواسطةٍ، فيقالُ: (**ما أَسْرَع فَنَاءَه**)، (**ما أَسْرَع مَوْتَه**).

كذلك لا يصحُّ (**فلانٌ أشدُّ عمًى مِن فلانٍ**)، لأنَّ الَّذي يمنعون هو عَمَى البصرِ، والإنسانُ الَّذي لا يُبْصِرُ لا يُبْصِر، فليس فيه تفاضلٌ.

وإذا كان فِعْلًا غيرَ مُتصرِّفٍ كـ (**نِعْمَ**) و(**بِئْس**)، فهذا مِن الَّذي إذا فاتَ شَرْطُه، فليسَ له بديلٌ، لكنْ يمكنُ أنْ تقولَ: (**نِعْمَ أفضلُ القومِ فلانٌ**).

المهمُّ أنَّه إذا أردنا أنْ نَتَوَصَّلَ إلى التَّفضيلِ فيما لا يُصاغُ منه اسم التَّفضيلِ نأتي بـ(**أَشَدَّ**) أو شِبْهِها.

وهنا فائدةٌ: يَنْتَصِبُ مصدرُ الفعلِ الذي لا يُصاغُ منه التَّفضيلُ على أنَّه مفعولٌ في بابِ التَّعجُّبِ، فنقولُ في: (**ما أَشَدَّ حُمْرَتَه**): إنَّ (**حُمْرَتَه**) مفعولُ (**أَشَدَّ**)، وهنا ينتصبُ على أنَّه تمييزٌ، لأنَّه جاءَ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ.

* * *

٤٩٨- و(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا   تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بـ(مِنْ)[١] إِنْ جُرِّدَا

الشرحُ

قولُه: «أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ»: هذا مِن بابِ الاشتغالِ، فهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَه، وهذا النَّصبُ راجح.

* * *

(١) في بعضِ النُّسَخِ كُتِبت (بمن) جميعًا، والأحسنُ من حيثُ الإملاء أنْ تكتبَ الباءُ وحدَها، و(من) وحدَها، لأنَّ (مِن) حرفٌ مستقلٌّ، أي: بهذا الحرفِ. (الشارح)

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

الشرحُ

القاعدةُ أَنَّهُ إذا جُرِّدَ اسمُ التَّفضيلِ مِن (أل)، أو أُضيفَ إلى نكرةٍ لَزِمَ فيه أمرانِ، وهما الإفرادُ والتذكيرُ.

فقولُه: «جُرِّدَا»: يعني: من الإضافةِ.

وقولُه: «وَأَنْ يُوَحَّدَا»: يعني: وأنْ يكونَ مُفرَدًا.

مثال ذلك: تقولُ: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ هنا)، (هندٌ أفضلُ امرأةٍ هنا) معَ أنَّ (هند) مُؤنَّثٌ، و(أفضل) مُذكَّرٌ، لكنَّه مضافٌ إلى نكرةٍ، وتقولُ: (الزَّيدانِ أفضلُ رَجُلينِ هنا)، (الزَّيدونَ أفضلُ قومٍ هنا)، لأنَّه مضافٌ إلى نَكِرةٍ، وتقولُ: (الهندانِ أفضلُ امرأتينِ هنا)، وكذلك: (الهِنْداتُ أفضلُ نِسَاءٍ هنا).

* * *

٥٠٠- وَتِلْـو(أَلْ) طِبْـقٌ، وَمَـا لِـمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ

٥٠١- هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَـى (مِـنْ)، وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

الشَّرحُ

قولُه: «وَتِلْو (أَلْ) طِبْقٌ»: يعني أنَّ المُعرَّفَ بـ(أل) يكونُ مُطابِقًا لموصُوفِه، أو ما كانَ خَبَرًا عنهُ، فتقولُ: (زيدٌ هو الأفضلُ)، (هندٌ هي الفُضْلَى)، (الزَّيدانِ هما الأَفْضَلانِ)، (الهِنْدانِ هما الفُضْلَيانِ)، (هؤلاءِ الرِّجالُ الأَفْضَلُونَ)، (هؤلاءِ النِّساءُ هنَّ الفُضْلَيَاتُ).

فصارَ المحلَّى بـ(أل) مِن اسمِ التَّفضيلِ طبقَ الموصوفِ بكلِّ حالٍ، سواءٌ كانَ خَبَرًا، أو صِفَةً، مُذكَّرًا كان، أو مُؤنَّثًا، مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا.

والقاعدةُ أنَّ (مِن) لا تدخلُ على المحلَّى بـ(أل)، وأمَّا قولُ الشاعرِ[1]:

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِـنْهُمْ حَصًـى ... وَإِنَّـمَا الْعِـزَّةُ لِلْكَـاثِرِ

فنقولُ: التَّقديرُ: (ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم حصًى)، أو يُحْمَلُ على زيادةِ الألفِ واللَّامِ، والأصلُ: (ولستَ بأكثرَ منهم حصًى)، ولكنْ لو قيلَ: إنَّها تأتي على سبيلِ النُّدْرَةِ والقِلَّةِ، لم يكنْ هذا مُمْتَنِعًا، أمَّا أنْ نتكلَّفَ ونقولَ: (أل) زائدةٌ، أو أنَّ هناك اسمَ تفضيلٍ مُجرَّدًا مِن (أل)، فلا داعيَ لهُ.

وقولُه: (وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ) يعني: للغالبِ

(١) البيت للأعشى، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٤٧).

في كثرةِ الحصَى، والفائدةُ مِن كثرةِ الحصى أنَّهم يَعُدُّون به، لأنَّ العربَ كانوا في الأَوَّلِ أُمِّيِّينَ، ليس عنْدَهم حسابٌ، ولا معرفةٌ به، فإذا أرادَ أنْ يَعُدَّ القومَ أحضرَ حصًى، وقال: هذا عددُ القومِ.

ومنه (أَحْصَاه) فأصلُها (عَدَّهُ بالحصى)، مأخوذةٌ من الحصى، فـ(أحصيتُ الشَّيءَ) يعني ضَبَطتُ عَدَّه، لأنَّهم كانوا يَضْبِطُون العددَ بالحصى.

وقولُه: «وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ»: أي: ما أُضِيفَ لمعرفةٍ مِن أسماءِ التَّفضيلِ فإنَّه (ذُو وَجْهَيْنِ)، يعني: يجوزُ فيه المطابقةُ وعدمُها، فتقولُ: (**هندٌ فُضْلَى النِّساءِ**)، (**هندٌ أفضلُ النِّساءِ**)، فالأوَّلُ مُطابِقٌ، والثَّاني غيرُ مُطابِقٍ.

وكذلك تقولُ: (**الزَّيدانِ أفضلُ الرِّجالِ**)، وهذا غيرُ مُطابقٍ، وتقولُ: (**الزَّيدانِ أفضلا الرِّجالِ**)، وهذا مطابقٌ.

وتقول: (**طَلَبَةُ العلمِ أفضلُ الرِّجالِ**) أو: (**أفْضَلُو الرِّجالِ**).

وتقول: (**محمدٌ رسولُ اللهِ أفضلُ الأنبياءِ**)، (**فاطمةُ فُضْلَى نساءِ العالمينَ نَسَبًا**[1])).

إِذَنْ: إذا أُضِيفَ لمعرفةٍ جازَ فيه وجهانِ، وهما المطابقةُ وعَدَمُها، وعَدَمُها هو الإفرادُ والتَّذكيرُ.

وقوله «وَلِـمَعْرِفَهْ»: ضدُّه ما أُضِيفَ لنكرةٍ، وقد سبقَ الكلامُ عليه، وأنَّه يُلْزَمُ التَّذكيرَ والإفرادَ.

لكنْ شَرَطَ المؤلفُ -رحمه الله- فقالَ: «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَـمْ تَنْوِ» أي: معنى (مِن).

---

(١) وكذلك أخواتها. (الشَّارح)

«فَهُوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ»: يعني أنَّه يجوزُ الوجهانِ إذا نَوَيْتَ معنى (مِنْ)، فإنْ لم تَنْوِ معنى (مِن)، فإنَّه يجبُ المطابقةُ.

مثال ذلك: (**محمدٌ رسولُ اللهِ أفضلُ الأنبياءِ**)، فهنا نويتَ (مِن)، يعني: أفضلُ مِن جميعِ الأنبياءِ.

مثال آخر: (**طلبةُ العلمِ الشَّرعيِّ أفضلُ طَلَبةٍ في الدُّنْيَا**)، فهنا نَوَيْتَ (مِن)، يعني: أفضلُ من جميعِ الطَّلَبةِ في الدُّنْيا، فإذا نَوَيْتَ معنى (مِن) جازَ الوجهانِ.

وَمِن استعمالِه غيرَ مطابقٍ قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦]، ولو طابقَ لقالَ: (ولتجدنَّهم أَحْرَصِي النَّاسِ على حياةٍ).

ومِن استعمالِه مطابقًا قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]، ولو لم يُطابِقْ لقالَ: (أَكْبَرَ مُجْرِميها).

فإنْ لم تنوِ معنى (مِن)، وإنَّما نَوَيْتَ مُطْلَقَ الفَضْلِ، فإنَّه يجبُ أنْ يكونَ مُطابِقًا لِـمَا اقترنَ به.

مثال ذلك: (**فلانٌ أَعْدلُ النَّاسِ**)، فليس قَصْدُك أنَّه أعدلُ مِن جميعِ النَّاسِ، لكنَّ قصْدَك أنَّه حازَ قصبَ الفَضْلِ في العَدْلِ.

مثال آخر: (**زيدٌ وعَمْرٌو أَعْدَلَا بني فُلانٍ**)، فليس المقصودُ هنا أنَّهما أعدلُ مِن بني فلانٍ، لأنَّهما مِن بني فلانٍ، لكنَّ المقصودَ أنَّهما عَادِلَا بني فلانٍ.

ومنه قولُهم: (**الأشجُّ والنَّاقصُ أَعْدَلا بني مَرْوَانَ**)، فالمرادُ أنَّهما عَدْلانِ، لا أنَّهما أَعْدَلُ من كلِّ بني مَرْوانَ، والأشجُّ هو عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليد بن عبد الملك، لأنَّه كان مُقْتَصِدًا في العطَايَا، وليس مُسْرِفًا،

فسَمَّوْهُ النَّاقصَ، والنَّاسُ لا يَسْلَمُ منهم أحدٌ، إنْ أكثرَ العطاءَ قالوا: مُبَذِّرٌ، وإنِ اقتصدَ قالوا: ناقصٌ.

فصارَ اسمُ التَّفضيلِ لا يخلو مِن الأحوالِ التَّاليةِ:

الأولى والثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُجَرَّدًا مِن (أل) والإضافةِ، أو مضافًا إلى نكرةٍ، فالواجبُ فيه أنْ يَلْزَمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ.

الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُحَلًّى بـ(أل)، فتجبُ فيه المطابقةُ بكلِّ حالٍ.

الرَّابعةُ: أنْ يُضافَ لمعرفةٍ، فإمَّا أنْ تَنْويَ معنى (مِن)، وإمَّا ألَّا تَنْويَ، فإنْ لم تَنْوِ معنى (مِن) وَجَبَتِ المطابقةُ، وإنْ نويتَ معنى (مِن) جازَ فيه الوَجْهانِ.

فائدةٌ: قالَ ابنُ عقيلٍ -رحمه الله-: قيل: ومِن استعمالِ صيغةِ (أَفْعَل) لغيرِ التَّفضيلِ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، وقولُه: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤]، أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عالِمٌ بكم، وقولُ الشَّاعرِ[(١)]:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أي: لم أَكُنْ بعَجِلِهم، وقولُه[(٢)]:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: دعائمُه عزيزةٌ طويلةٌ. اهـ.

---

(١) البيت للشَّنْفَرَى الأزدي عمرو بن بَرَّاق، كما في شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٤).
(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، كما في الكامل للمبرد (٢/ ٢٢٧).

أمَّا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧] **فالصَّحيحُ** أنَّهُ على بابِه، لكنَّه يُخاطِبُ قومًا يُنْكِرون البعثَ، فأرادَ أنْ يُخاطِبَهم بأمرٍ ظاهرٍ عَقْلًا، وهو أنَّ الإعادةَ أهونُ من الابتداءِ، فيقول: إنَّه يبدأُ الخلقَ ثمَّ يُعِيدُه، وفي محسوسِكم ومعروفِكم ومعقولِكم أنَّ الإعادةَ أهونُ مِن الابتداءِ، فكيفَ تُنْكِرُونَ ما هو أهونُ في عُقُولِكم ومحسوسِكم، وإلَّا فالكلُّ عليه هَيِّنٌ، لأنَّ الكلَّ يكونُ بـ(كُنْ)، وهذا مِثلُ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، ومعلومٌ أنَّ هؤلاءِ المُكذِّبينَ للرَّسولِ على ضلالٍ، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ ومَن معهُ على هُدًى.

كذلك قولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤] **الصَّحيحُ** أنَّه على بابِه، وأنَّه أعلمُ بنا مِن أنْفُسِنا -سبحانه وتعالى- وليس المعنى أنَّه عالِمٌ بكم فقط.

وكذلك قولُ الشَّاعرِ: (**لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم**)، **الصَّحيحُ** أنَّه على بابِه أيضًا، يعني: ما أنا بأَعْجَلِ القومِ، وليس المعنى: لستُ بعَجِلِهم، بل المرادُ لستُ بأوَّلِ مَن يمُدُّ يدَه، لأنَّ أوَّلَ منْ يمُدُّ يدَه إذا قُدِّمَ الزَّادُ هو أَعْجَلُهم، وهو دليلٌ على شَرَهِه ونَهْمَتِه، وأنَّه لا يتمالكُ نَفْسَه حتَّى يُقالَ لهُ: (تَفَضَّلْ وكُلْ).

كذلك قولُه: (**إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ**)، المرادُ به التَّفضيلُ، وليس المرادُ: أعزُّ وأطولُ مِن كلِّ شيءٍ، ومعلومٌ أنَّ الشاعرَ لم يقصِدْ هذا، إنَّما قَصَدَ أنهُ أعزُّ وأطولُ مِن البيوتِ الأخرى، وقولُه: (**وَأَطْوَلُ**) من الطُّولِ المعنويِّ، وليسَ المرادُ الطُّولَ الحِسِّيَّ.

* * *

٥٠٢- وَإِنْ تَكُـنْ بِتِلْـو(مِنْ) مُسْـتَفْهِمَا فَلَهُـمَا كُـنْ أَبَـدًا مُقَـدِّمَا

٥٠٣- كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَـدَى إِخْبَـارٍ التَّقْـدِيمُ نَـزْرًا وَرَدَا

الشـرحُ

قولُه: «إِنْ»: شرطيةٌ، واسمُ (تَكُنْ) مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، وخبرُها قولُه: (مُسْتَفْهِمَا)، يعني: وإنْ تَكُنْ مُسْتَفْهِمًا (بِتِلْوِ مِنْ)، بحيثُ يكونُ الَّذي بعدَ (مِن) اسمَ استفهامٍ، والَّذي بعدَ (مِن) يأتي في آخِرِ الجملةِ، تقولُ: (الرَّجلُ خيرٌ مِن المرأةِ)، فـ(المرأة) تأتي في آخرِ الجملةِ، لأنَّها تأتي بعد ذِكْرِ المُفضَّلِ، وتقولُ: (الشِّتاءُ أبردُ من الصَّيفِ)، فتأتي بـ(مِن) بعدُ، فإذا كان ما بعدَ (مِن) اسمَ استفهامٍ، فإن بقيَ في مكانِه تركنا القاعدةَ، وهي أنَّ الاستفهامَ له الصَّدَارةُ، أي: أنَّ الاستفهامَ دائمًا هو الأوَّلُ، ولهذا يجبُ تقديمُه إذا كان خبرًا للمبتدأ في مثلِ: (أين زيدٌ؟) فماذا نصنعُ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا»: (فَلَهُمَا) الضَّميرُ يعودُ على (مِن)، والاستفهام، وجملةُ (فَلَهُمَا) جوابُ الشَّرطِ، وهو قولُه: (إِنْ تَكُنْ).

إِذَنْ القاعدةُ: أنَّهُ إذا كانَ المُفضَّلُ عليه اسمَ استفهامٍ، فإنَّهُ يجبُ أنْ يتقدَّمَ، فيكون في صدرِ الجملةِ، والعلَّةُ في ذلك أنَّ الاستفهامَ له الصَّدارةُ.

مثالُه: (مِـمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، فهذا استفهامٌ، والجواب: (أنا خيرٌ من فُلانٍ)، لكنْ لَمَّا كانَ المُفضَّلُ عليه اسمَ استفهامٍ، وجبَ أنْ يُقدَّمَ، فتقول: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟).

وكذلك تقولُ: (**ممَّنْ أنتَ أطولُ؟**)، (**ممَّنْ أنتَ أَغْنَى؟**)، (**ممَّنْ أنتَ أَعْلَمُ؟**)، وما أشبهَ ذلك، وسيكونُ جوابُ المسئولِ مَثَلًا: (مِن فلانٍ)، يعني: أنا خيرٌ -أو أطولُ، أو أعلمُ، أو أغنى، أو ما أشبه ذلك- من فُلانٍ.

وقولُه: «**وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا**»: يعني: إنْ جاءَ في جملةٍ خبريَّةٍ، فإنَّ التَّقديمَ نزرٌ، أي: قليلٌ.

مثالُه: (**خيرٌ مِن زيدٍ عَمْرٌو**)، والأصلُ: عَمْرٌو خيرٌ مِن زيدٍ، لكنَّها جاءتْ مُقدَّمةً، وهذا يكونُ نَزْرًا قليلًا في اللُّغةِ العربيَّةِ، وهل يَنْقاسُ؟

الظَّاهرُ أنَّهُ لا ينقاسُ، وأنَّهُ إنْ وُجِدَ عن العَرَبِ فهو مقصورٌ على السَّماعِ.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ[1]:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

الشَّاهدُ في قولِه: (**وَأَنْلَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ**)، والتَّقديرُ: (أَكْسَلُ منهنَّ).

وقولُه: «**نَزْرًا**»: مصدرٌ في موضعِ الحالِ مِن فاعلِ (**وَرَدَا**)، يعني: وردَ نَزْرًا.

وقولُه: «**لَدَى**»: أي: عِنْدَ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٥٢).

٥٠٤- وَرَفْعُـهُ الظَّـاهِرَ نَـزْرٌ، وَمَتَـى عَاقَـبَ فِعْـلًا فَكَثِـيرًا ثَبَتَـا

٥٠٥- كَـ(لَنْ تَرَى فِي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيـقِ أَوْلَى بِـهِ الْفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيقِ)

الشـرحُ

قولُه: «نَزْرٌ»: أي: قليلٌ.

وقولُه: «وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ»: يعني أنَّه يرفعُ الضَّميرَ المستترَ، ولا يرفعُ الظَّاهرَ إلا قليلًا.

والمسألةُ فيها خلافٌ، **فمنهم مَن يقول**: إنَّه لا يرفعُ الظَّاهرَ مطلقًا.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّه لا يجوزُ، وإنَّه شاذٌّ، وهذا مذهبُ ابنِ هشامٍ -رحمه الله- في القَطْرِ[1]، قال: إنَّه لا يرفعُ الظَّاهرَ إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي مسألةُ الكُحْلِ[2]، فإنَّه يجوزُ، وذلك إذا عاقبَ الفعلَ.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّه يرفعُه مطلقًا، ولا مانعَ، وهذا هو الأقربُ، لأنَّه إذا كان هو بمعنى الفعلِ، ولكنَّه يدلُّ على الزِّيادةِ والفضلِ، فما الَّذي يمنعُ مِن أن يكونَ رافِعًا للظَّاهرِ؟! ثمَّ إنَّه هو أيضًا يرفعُ ضميرًا مستترًا تقديرُه: (هو)، والَّذي تقديرُه: (هو) استتارُه جائزٌ، وليس بواجبٍ.

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يرى أنَّه ممكنٌ، لكنَّهُ قليلٌ.

---

(١) انظر قطر الندى، وبل الصدى (ص:٢١).

(٢) مِثَال ذَلِك قَوْلهم: (مَا رَأَيْت رجلا أحسن فِي عينه الْكحل مِنْهُ فِي عين زيد). انظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص:٢٨٢).

وقولُه: «وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا»: أي: صارَ بمعنى الفعلِ، بحيثُ يَحُلُّ الفعلُ محلَّه، لأنَّ (عَاقَبَ الشَّيْءَ) أي: صارَ عَقِبَه في مَكَانِه، فإذا صحَّ أنْ يحلَّ محلَّه الفعل، فحينئذٍ يجوزُ أنْ يرفعَ الظَّاهرَ.

ولا بُدَّ أنْ يقعَ (أَفْعَل) التَّفضيلِ بعدَ نفيٍ، أو شِبْهِه، وشبهُ النَّفيِ هو النَّهيُ، والاستفهامُ الإنكاريُّ بمعنى النَّفْيِ.

ولا بُدَّ أنْ يكونَ مرفوعُه أجنبيًّا، أي: غيرَ عائدٍ إلى المُفَضَّلِ، لأنَّك إذا قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن زيدٍ)، فكلمةُ (أفضل) فيها ضميرٌ يعودُ على (رَجُل)، لكنْ هنا لا بُدَّ أنْ يكونَ المرفوعُ أجنبيًّا لا يعودُ على المُفَضَّلِ.

ولا بُدَّ أيضًا أنْ يكونَ هذا الأجنبيُّ مُفَضَّلًا على نَفْسِه باعتبارَيْن، فالتَّفضيلُ هنا بين ذاتٍ واحدةٍ باعتبارِ حالَيْن، وليس تفضيلًا بين شَخْصٍ وشَخْصٍ.

مثالُه: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيق أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ»:

فـ«لَنْ»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ.

و«مِنْ رَفِيق»: (مِن) حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(رَفِيق) مفعولٌ به لـ(تَرَى)، يعني: لن ترى رفيقًا.

وقولُه: «أَوْلَى»: صفةٌ لـ(رَفِيق).

وقولُه: «الْفَضْلُ»: هو فاعلُ (أَوْلَى) مَع أنَّ (أَوْلَى) اسمُ تفضيلٍ، لكنْ لَمَّا كانَ الفعلُ يَحُلُّ محلَّها صحَّ أنْ ترفعَ الفاعلَ، لأنَّ معنى (لن ترى في الناسِ رفيقًا أَوْلَى به الفَضْلُ): يُولَى به الفَضْلُ.

وقولُه: «مِنَ الصِّدِّيقِ»: هذا هو المُفضَّلُ عليه، وقولُه: (**مِنَ الصِّدِّيقِ**)، حُرِّكَتِ النُّونُ بالفتحِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مثال آخر: مسألةُ الكُحْلِ: (**ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ**)، فقولُه: (**أَحْسَن**) بمعنى يَحْسُنُ في عَيْنِه الكُحْلُ، فكان مُعاقِبًا للفِعْلِ الَّذي هو (يَحْسُن)، فصحَّ أنْ يرفعَ الظَّاهرَ.

وهنا تقدَّمَ نفيٌ، وقولُه: (**أَحْسَن**) اسمُ التَّفضيلِ، وكانَ المفروضُ أنْ يتحمَّلَ ضميرًا يعودُ على (**أَحَد**)، لكنَّه هنا رفعَ ظاهرًا أجنبيًّا مِن المُفضَّلِ عليه، ولا يعودُ على المُفضَّل عليه، وقولُه: (**الكُحْل**) هو مُفضَّلٌ في عَيْنِ زيدٍ، ومُفضَّلٌ عليه في عَيْنِ غَيْرِ زيدٍ.

فإِذَنْ: الكُحْلُ فُضِّلَ على نَفْسِه باعتبارَيْن: ففي حالِ كَوْنِه في عَيْنِ زيدٍ مُفضَّلٌ، وفي حالِ كونِه في عينِ غيرِه مُفضَّلٌ عليه.

ويُمْكِنُ أنْ نَجْعَلَها على غَيْرِ الكُحْلِ، فنقولُ: (**ما رأيتُ رجلًا أحسنَ على رأسِه الشِّماغُ منهُ على رأسِ زيدٍ**)، (**ما رأيتُ مجلسًا أحسنَ في جِدَارِه اللَّوْنُ الأزرقُ منهُ في جِدَارِ البيتِ**)، فليس خاصًّا بالكُحْلِ، لكنَّ هذا المثالَ كأنَّ العلماءَ -رحمهم اللهُ- مثَّلوا به لظُهورِه وسُهُولَتِه.

ومسألةُ الكُحْلِ في الحقيقةِ -وإنْ كانتْ أشبهَ ما تكونُ بتَمْرِينِ الطَّلَبةِ- فهيَ في اللُّغةِ العَرَبيَّةِ قليلٌ وقوعُها.

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أَبُوهُ**)، هل يصحُّ أنْ نجعلَ (**أبوه**) مُبْتَدأً مُؤَخَّرًا، ويكونُ تقديرُ الجملةِ: (**مررتُ برجلٍ أَبُوه أفضلُ منه**)؟

الجواب: لا يصحُّ أنْ نجعلَ (أبوه) مُبْتَدأً، لأنَّ (أفضل) عليها فَتْحةٌ، فهي صفةٌ لـ(رجُل)، أمَّا لو قلنا: (برجلٍ أفضلُ منه أبوه)، صحَّ أنْ نجعلَها مُبْتَدأً وخبرًا.

وفي هذا دليلٌ على أنَّ هذه المسألةَ تُستَثْنى مِن القاعدةِ، وهي أنَّ كلَّ ضميرٍ يكونُ تقديرُه: (هو)، فهو مستترٌ جوازًا، إلَّا في هذه المسألةِ، فإنَّ الضَّميرَ مستترٌ وجوبًا، لأنَّه لا يحلُّ محلَّه الظَّاهرُ.

مثال آخر: (ما منْ أيَّام أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ منه في عَشْرِ ذي الحجَّةِ)، فـ(**أحبَّ**): صفةٌ لـ(**أيَّام**)، ونائبُ الفاعلِ (**الصَّوم**)، وهو أجنبيٌّ مِن المُفضَّلِ، وفي هذا المثالِ شذوذٌ مِن جهةٍ ثانيةٍ، وهو أنَّهُ صِيغَ مِن فعلٍ مبنيٍّ للمجهولِ.

إِذَنْ: قولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ**) يشملُ الفاعلَ ونائبَ الفاعلِ، ولهذا لم يَقُلْ: (ورفعُه الفاعلَ).

* * *

النَّـعْـتُ

النَّعتُ من الأشياءِ الهامَّةِ، والتَّوابعُ كلُّها مِن الأشياءِ الهامَّةِ.

والنَّعتُ في اللُّغةِ الوصفُ، فنَعْتُه بمعنى وَصْفه، تقولُ: (نَعْتُ فلانٍ) أي: وَصْفُه.

وأمَّا في الاصطلاحِ، فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- سيذكرُه بعدَ البيتِ الأوَّلِ.

٥٠٦- يَتْبَعُ فِي الْإِعْـرَابِ الَاسْـمَاءَ الْأُوَلْ نَعْـتٌ وَتَوْكِيـدٌ وَعَطْـفٌ وَبَـدَلْ

الشَّــرحُ

النَّعتُ والتَّوكيدُ والعطفُ والبدلُ كلُّها توابعُ لِـمَا سبقَها في الإعرابِ، إنْ كان مرفوعًا رُفِعتْ، وإنْ كان منصوبًا نُصِبَتْ، وإنْ كان مجرورًا جُرَّتْ، وإنْ كان مجزومًا جُزِمَتْ.

فإِذَنْ: الإعرابُ يكونُ على أصليٍّ، وعلى فرعيٍّ، والفرعيُّ هو هذه التَّوابعُ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «الَاسْمَاءَ»: همزتُها همزةُ قَطْعٍ، فهيَ على وزنِ (أَفْعَال)، لكنْ هنا نجعلُها همزةَ وَصْلٍ لضرورةِ الشِّعرِ.

وقولُه: «الَاسْمَاءَ»: محلُّها النَّصبُ على أنَّها مفعولٌ به مُقدَّمٌ.

و«نَعْتٌ»: فاعلُ (يَتْبَعُ).

والتَّابعُ هو المُشارِكُ لِـمَا قبلَه، والتَّوابعُ أربعةٌ: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، والعطفُ، والبدلُ، وهي مجموعةٌ في شَطْرٍ واحدٍ مِن ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وكلُّها لها تعريفاتٌ، ولها أحكامٌ.

* * *

٥٠٧- فَالنَّعْــتُ تَــابِعٌ مُــتِمٌّ مَــا سَبَقْ   بِوَسْـمِهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْتَلَـقْ

الشَّــرحُ

سبقَ أنَّ النَّعتَ في اللُّغةِ العربيَّةِ بمعنى الوصفِ، وفي الاصطلاحِ: (تَابِعٌ)، فخرجَ به الأصليُّ، فإذا قلت: (قامَ زيدٌ)، فـ(زيد) لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ نعتًا، لأنَّه ليس تابعًا، ودخلَ فيه جميعُ التَّوابعِ، فلو قلنا: (إنَّ النَّعتَ تابعٌ) وسَكَتْنا دخلَ فيه جميعُ التَّوابعِ: التَّوكيدُ، والعطفُ، والبدلُ.

لكنْ تخرجُ بقيةُ التَّوابعِ بقولِه: «مُتِمٌّ مَا سَبَقْ»: أي: ما سَبَقَه، وهو المنعوتُ، فيُتِمُّه (بِوَسْمِهِ)، والوَسْمُ بمعنى السِّمَةِ، أي: العلامةِ، والمرادُ به الصِّفةُ.

فقولُه: «بِوَسْمِهِ»: أي: بوَصْفِه، أي: وَصْفِ السَّابقِ.

«أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» يعني: أو وَصْفِ ما لهُ علاقةٌ به بضميرٍ، أو غيرِه.

مثالُ الَّذي بوسْمِه: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، فـ(رَجُل) مُطلَقٌ ما وُصِفَ بأيِّ شيءٍ، فإذا قلت: (فاضل) أَتْمَمْتَ هذا الرَّجلَ بوصفِه بالفَضْلِ.

مثالُ الَّذي بوَسْمِ ما به اعتلقَ، أي: ما له علاقةٌ به: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوه)، فكلمةُ (فاضل) تابعةٌ لـ(رجل)، لكنَّ الوصفَ الَّذي تتضَمَّنُه لا يعودُ على (رجل)، إنَّما يعودُ على شيءٍ له به علاقةٌ، فالفاضلُ في هذا المثالِ الأبُ، فكانَ النَّعتُ هنا وَصْفًا لِـمَا له به علاقة، وهو أبوهُ، لكن (فاضل) صفةٌ لـ(رجل) في الإعرابِ، ولهذا نقولُ: (مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(رجل): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(فاضل): صفةٌ

لـ(رجل)، وهي صفةٌ اصطلاحًا لا صفةٌ معنًى، وصفةُ المجرورِ مجرورةٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(أبوه) فاعلُ (فاضل)، لأنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفْعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ، منعَ مِن ظهورِها الثِّقَلُ على مذهبِ سِيبَوَيْهِ -رحمه الله- الَّذي قالَ ابنُ عقيلٍ عنه:

إِذَا قَالَـتْ حَـذَامِ فَصَـدِّقُوهَا[1] ....

أو نقولُ على المشهورِ: وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ عندَ ابنِ آجُرُّومٍ، وأمَّا ابنُ مالكٍ فيقولُ: السِّتَّة، لكنَّه يقولُ بعد ذلك:

.... وَالـنَّقْصُ فِي هَـذَا الْأَخِـيرِ أَحْسَـنُ

والعلاقة هنا بين المنعوتِ والمتبوعِ هو الضَّميرُ، ولهذا لو قلت: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ زيدٌ)، لا يستقيمُ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ هناك علاقةٌ.

وكذلك لو قلت: (فاضلٍ أبو أبيه)، (فاضلٍ أبو أبي أبيه)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ هناك ضميرٌ يربطُ بين هذا وهذا.

فصارَ النَّعتُ إمَّا أنْ يكونَ وصفًا للمتبوعِ، مثل: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، أو وصفًا لِـمَا لهُ بِهِ علاقةٌ كـ(مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوهُ).

***

---

(١) البيت لوَسِيم بنِ طارق، ويُقال: لُـجَيْم بن صَعْب، وحَذامِ امرأتُه. انظر تاج العروس، مادة (حذم).

٥٠٨- وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا   لِمَا تَلَا كَـ(امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

الشرحُ

قولُه: «وَلْيُعْطَ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، واللَّامُ لامُ الأمرِ، والأمرُ للوجوبِ النَّحْويِّ، لا الوجوبِ الشَّرعيِّ، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ فاضلٌ)، لا تأثمُ شرعًا، لكنَّ النَّحْويِّين يُؤَدِّبُونك على هذا، يقولون: قل: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، فيجبُ أنْ تُعْطِيَه في الإعرابِ ما لِـمَا تلاه.

وقولُه: «وَلْيُعْطَ»: سَكَّنَ لامَ الأمرِ، لأنَّها سُبِقَتْ بالواوِ، ولامُ الأمرِ إذا سُبِقَتْ بالواوِ، أو (ثُمَّ)، أو بالفاءِ سُكِّنَتْ، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج:١٥]، وقالَ: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقولُه: «وَلْيُعْطَ»: أي: النَّعتُ، فـ(يُعْطَ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مستترٌ يعودُ على النَّعتِ، أي: وليُعْطَ النَّعتُ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ ما لِـمَا تلا، و(مَا): المفعولُ الثَّاني لـ(يُعْطَ)، لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ هو نائبُ الفاعلِ، و(مَا) تعودُ على المنعوتِ، أي: للَّذِي تلاه النَّعتُ، وعلى هذا ففاعلُ (تَلَا) يعودُ على النَّعتِ.

القاعدة: يجبُ أنْ يكونَ النَّعتُ تابعًا للمنعوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

مثالُ ذلك: (امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)، فهنا (قَوْم) نكرةٌ، و(كُرَمَاء) نكرةٌ، فإذَنْ: تَبِعَهُ في التَّنكيرِ، وأعطينا النَّعتَ ما للمنعوتِ مِن التَّنكيرِ.

فإذا أردنا أنْ نُحَوِّلَ هذا المثالَ إلى معرفةٍ نقولُ: (امْرُرْ بالقومِ الكُرَماءِ)،

ولو قلت: (امْرُرْ بقومٍ الكُرماءِ) لم يصحَّ، لأنَّه خَالَفَهُ، فالمنعوتُ (قوم) نكرةٌ، و(الكرماء) معرفةٌ.

ولو قلت: (امْرُرْ بالقومِ كُرَماءَ)، صحَّ على أنَّها حالٌ، لا على أنَّها نعتٌ.

وقولُه: «**كُرَما**»: حُذِفَتِ الهمزةُ للرَّوِيِّ (أي: للقافيَةِ).

وفي قولِه «**كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا**»: إشكالٌ، وهو أنَّ حروفَ الجرِّ مِن علاماتِ الاسمِ، وهنا (**امْرُرْ**) فعلُ أمرٍ، والكافُ داخلةٌ على فعلِ الأمرِ.

والجوابُ أنْ نقولَ: إمَّا أنَّها داخلةٌ على الجملةِ على تقديرِها بالاسمِ، **والتَّقدير**: كهذا المثالِ، أو على محذوفٍ تقديرُه: (كقولِك: امْرُرْ بقومٍ كُرَما).

مثال آخر: (**مررتُ بزيدٍ كريم**)، فإذا أردتَ التَّنكيرَ، أي: (مررتُ بمُسَمًّى زيدًا)، فلا بأسَ بهِ، أمَّا إذا أردتَ به العَلَمِيَّةَ (أي شخصًا مُعيَّنًا اسمُه زيدٌ) فـ(**زيد**) معرفةٌ، ولا يجوزُ أنْ يُنْعَتَ بنكرةٍ.

ونظيرُ ذلك ما ذكروه في رمضان، قالوا: إذا قصدتَ رمضانَ المعيَّنَ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ، وإذا أردتَ غيرَ مُعيَّنٍ، فهو مصروفٌ للتَّنكيرِ، ولهذا قالوا في عِبَارةِ الفقهاءِ: (**لا يجوزُ تأخيرُ قَضاءِ رمضانَ إلى ما بعدَ رمضانٍ آخرَ**).

إِذَنْ: يجبُ في النَّعتِ أنْ يكونَ تابعًا للمنعوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

وهل يَتْبَعُه في الإعرابِ؟

الجواب: نعم، ونأخُذُه من البيتِ الأوَّلِ: (**يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الاَسْمَاءَ الْأُوَلْ**).

فصارَ النَّعتُ يتبعُ المنعوتَ في ثلاثةِ أشياءَ: في الإعرابِ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ.

٥٠٩- وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

الشَّرحُ

قولُه: «وَهْوَ»: الضَّميرُ يعودُ على النَّعتِ.

و«لَدَى»: بمعنى عِنْد.

وقولُه: «التَّوْحِيدِ»: التَّوحيدُ في كلِّ مقامٍ بحَسَبِه، فمعنى التَّوحيدِ في النَّحوِ الإفرادُ.

وقولُه: «التَّذْكِيرِ»: أي: المُذَكَّر.

«أَوْ سِوَاهُمَا»: أي: ما سِوَى التَّوحيدِ، وهو التَّثنيةُ والجمعُ، لأنَّه إمَّا مُفرَدٌ كزيدٍ، أو مُثَنًّى كالزَّيدَيْن، أو جمعٌ كالزَّيدِينَ.

وقولُه: «كَالْفِعْلِ»: هذا خبرُ المبتدأ: (هوَ)، يعني: هو في هذه الأمورِ كالفعلِ، وهي خمسةُ أمورٍ: الإفرادُ، والتَّثنيةُ، والجمعُ، والتَّذكيرُ، والتَّأنيثُ.

فهو في هذه الخمسةِ لا يتبعُ الَّذي قبلَه، إنَّما يكونُ كالفعلِ، فإنْ كان وصفًا للمنعوتِ تَبِعَه في ذلك، وإنْ كان وصفًا في غيرِه تَبِعَ غيرَه.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ)، فهذا وصفٌ في المنعوتِ، فيتبعُه، ويكونُ مفردًا مُذكَّرًا، لأنَّ المنعوتَ مفردٌ مُذكَّرٌ.

مثال آخر: (مررتُ بامرأةٍ جالسةٍ)، فـ(جالسة): وَصْفٌ للمرأةِ، إِذَنْ: يتبعُها، فالمرأةُ مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ، و(جالسة) مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ.

مثال آخر: (مررتُ برجالٍ قائمينَ)، فهنا (رجال) جمعٌ، و(قائمين) وصفٌ للرِّجالِ، فيتبعُهم.

أمثلة أخرى: (مررتُ برجلينِ قائِمَيْنِ)، (مررتُ بامرأتينِ جالستَيْنِ)، (مررتُ بنساءٍ جالساتٍ).

إِذَنْ: إذا كانَ النَّعتُ وصفًا للمنعوتِ فإنَّه يتْبَعُه، كما لو قلت: (مررتُ برجلٍ قامَ)، (مررتُ بامرأةٍ جلستْ)، (مررتُ برجالٍ قاموا)، (مررتُ برجلينِ قاما، وامرأتينِ جَلَسَتَا)، (مررتُ بنساءٍ جَلَسْنَ)، فهو كالفعلِ تمامًا.

لكنْ إذا كانَ النَّعتُ وصفًا في غيرِه كانَ له حكمُ الفعلِ بالنِّسبةِ لذلكَ الغيرِ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)، (مررتُ برجلٍ جالسةٍ أمُّه).

فإذا قال قائلٌ: (جالسة) نعتٌ لـ(رجل) !

قلنا: لكنَّ الوصفَ يعودُ إلى أُمِّه، ولها علاقةٌ به بالضَّميرِ.

وكذلك تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها)، فـ(قائم) صفةٌ لـ(امرأة) و(قائم) مُذَكَّرٌ، و(امرأة) مُؤَنَّثٌ، لأنَّ الوصفَ لأبيها وهو مُذكَّرٌ، فيُعْطَى حكمَ الفعلِ، كما تقول: (مررتُ بامرأةٍ قامَ أبوها)، (مررتُ برجلٍ جلستْ أمُّه).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبَوَاه)، ويجبُ هذا التَّركيبُ إلَّا على لغةِ (أَكَلُوهُ البَرَاغِيثُ)، فعلى هذه اللُّغةِ يصحُّ أنْ نقولَ: (قائمانِ أَبَوَاه)، أمَّا على اللُّغةِ الفُصْحَى فنقولُ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبَوَاه) كما تقول: (مررتُ برجلٍ قامَ أَبَوَاه)، ولهذا فابنُ مالكٍ -رحمه الله- كلامُه مضبوطٌ.

وكذلك تقولُ: (مررتُ بامرأتينِ حَسَنٍ أَبُوهما)، (مررتُ برجالٍ حَسَنٍ أبوهم)، و(حَسَنٍ آباؤُهم)، و(حَسَنَةٍ أُمُّهُم)، و(حَسَنَةٍ أُمَّهاتُهم).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ جالسَةٍ جدَّاتُه)، ولا بُدَّ أنْ يُؤنَّثَ، لأنَّ الجدَّاتِ مُؤنَّثٌ، كما تقولُ: (جَلَسَتْ جَدَّاتُه)، ويصحُّ: (جالساتٍ)، على لُغَةِ (أَكَلُوه البَرَاغيثُ).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ سابقةٍ فرسُه)، ويصحُّ: (برجلٍ سابقٍ فرسُه)، لأنَّ التَّأنيثَ ليسَ حقيقيًّا.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائمةٍ في المسجدِ أمُّه)، ويصحُّ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ في المسجدِ أمُّه)، وذلك للفَصْلِ.

إِذَنْ: صارَ في التَّوحيدِ والتَّثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ حكمُه حكمُ الفعلِ، فالنَّعتُ يتبعُ المنعوتَ في:

واحدٍ مِن **أوجه الإعرابِ**: الرَّفع، والنَّصب، والجرّ.

وواحدٍ مِن **التَّعريفِ والتَّنكيرِ**.

وواحدٍ مِن **الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ**، وواحدٍ مِن **التَّذكيرِ والتَّأنيثِ** إذا كان الوصفُ عائدًا على المنعوتِ، فإنْ كان الوصفُ عائدًا إلى غيرِه، فحُكْمُه حُكْمُ الفعلِ، يُذكَّرُ مع المُذكَّرِ، ويُؤَنَّثُ مع المُؤَنَّثِ.

إِذَنْ: يتبعُه في أربعةٍ مِن عَشَرةٍ.

وإنَّما قلنا: واحد مِن **التَّعريفِ والتَّنكيرِ**، لأَنَّهُ لا يمكنُ أنْ يكونَ معرفةً نكرةً، وانظرْ إلى قولِه تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ

مُؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم:٥]، فالواوُ في ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ للتَّنويعِ، لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ ثيِّبًا بِكْرًا، لكنَّ الصِّفاتِ السَّابقةَ يمكنُ أنْ توجدَ في امرأةٍ واحدةٍ.

فائدة: النَّعتُ ينقسمُ مِن حيثُ المعنى إلى أقسامٍ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ للتَّخصيصِ.

الثَّاني: أنْ يكونَ للمدحِ.

الثَّالثُ: أنْ يكونَ للذَّمِّ.

الرَّابعُ: أنْ يكونَ للتَّرحُّمِ، ومثالُه: **(مررتُ بزيدٍ المسكينِ)**، **(أعطِ زيدًا المسكينَ)**.

الخامسُ: أنْ يكونَ للتَّوكيدِ، ومثاله: قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]، وإنَّما صارتْ ﴿وَٰحِدَةٌ﴾ توكيدًا لـ ﴿نَفْخَةٌ﴾، لأنَّ الواحدةَ مفهومةٌ مِن كلمةِ ﴿نَفْخَةٌ﴾، ولكنْ معَ ذلك لا نقولُ: هي توكيدٌ، وإنَّما نُعْرِبُها على أنَّها نعتٌ.

وكذلك قولُهم: **(أمسِ الدَّابرُ)**، يعني: الماضي، ومعلومٌ أنَّ كلمةَ (أَمْسِ) تدلُّ على المعنى، فالدَّابرُ يكونُ نعتًا، وهو مؤكِّدٌ لـ(أَمْس).

فإنْ قال قائلٌ: كيف قلنا: **(الدَّابرُ)** بالرَّفعِ، وهي نعتٌ لـ**(أمسِ)** بالكَسْرِ؟

فالجواب: أنَّ (أمسِ) مبنيٌّ على الكَسْرِ، فهو إِذَنْ مُبْتَدأٌ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ، والمبنيُّ لا يتغيَّرُ عن حالِه.

لكنْ لو قال قائلٌ: أليسَ يومُ السَّبتِ يعودُ؟

قلنا: لكنَّه سبتٌ آخرُ، وليس هو الأوَّلَ، فالأوَّلُ لا يعودُ.

والَّذي يدلُّ على هذه المعاني هو السِّياقُ، فأحيانًا رُبَّما تأتي كلمةٌ واحدةٌ تكونُ ذمًّا في شخصٍ، وتكونُ مَدحًا في آخرَ، لكنَّ السِّياقَ هو الَّذي يُبيِّنُ أنَّ هذا النَّعتَ للمدحِ، أو للذَّمِّ.

***

٥١٠- وَانْعَـتْ بِمُشْـتَقٍّ كَ(صَـعْبٍ) و(ذَرِبْ)

وَشِـــبْهِهِ كَ(ذَا) و(ذِي) وَالْـــمُنْتَسِبْ

الشَّـــرحُ

قولُه: «انْعَتْ»: فعلُ أمرٍ، يعني: لا تُـجِزِ النَّعتَ إلا بِمُشْتَقٍّ، والمشتقُّ ما دلَّ على الوصفِ والفاعلِ، وهو أربعةُ أشياءَ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ، واسمُ التَّفضيلِ.

فمثلًا: **(قائم)** يدلُّ على القيامِ، وذاتٍ مُتَّصفةٍ بالقيامِ، و**(مضروب)** يدلُّ على الضَّربِ، وذاتٍ مُتَّصفةٍ بوقوعِ الضَّربِ عليها، و**(بَطَل)** يدلُّ على البُطُولةِ، ورجلٍ مُتَّصفٍ بها، و**(أفضل)** يدلُّ على الأفضليَّةِ، ورجلٍ مُتَّصِفٍ بها.

وإنَّما وجبَ النَّعتُ بالمشتقِّ، لأنَّ النَّعتَ وصفٌ لذاتٍ، فإذا قلت: **(مررتُ بالرَّجلِ الفاضلِ)**، فـ**(الفاضل)** وصفٌ للرجل، وهو ذاتٌ، فلا بُدَّ أنْ يشتملَ على وصفٍ وذاتٍ، وهذا لا يكونُ إلا في المشتقِّ، وهذا وجهُ كونِه لا بُدَّ أنْ يكونَ النَّعتُ مشتقًّا.

ثمَّ مثَّلَ له ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فقالَ: **(كَـ صَعْبٍ، وَذَرِبْ)**، فأعطاك الحُكْمَ والمثالَ، فبالحُكْمِ تتقرَّرُ القاعدةُ، وبالمثالِ تتَّضِحُ القاعدةُ، وهذا مِن حُسْنِ التَّعليمِ أنَّ الإنسانَ إذا أتى بالأحكامِ يُعْقِبُها بالأمثلةِ، حتى ترسخَ الأحكامُ في ذهنِ الإنسانِ، لا سِيَّما الأشياءُ الَّتي يصعبُ فهمُها، فإنَّ بضربِ الأمثالِ تُعْقَلُ المعاني، وهناك كتابٌ اسمُه **(النَّحوُ الواضحُ)**، و**(البلاغةُ الواضحةُ)** قرأناهما في

المعاهد، حيث يأتي بالأمثلةِ أوَّلًا، ثمَّ يشْرَحُها، ثمَّ يستنتجُ القاعدةَ، عكس طريقةِ الأوَّلِين، أمَّا الأوَّلُون، فإنَّهم يأتون أوَّلًا بالأحكامِ، ثمَّ بالأمثلةِ.

وقولُه: «صَعْبٍ»: مأخوذةٌ مِن الصُّعوبَةِ، فهي إِذَنْ مُشتَقَّةٌ.

وقولُه: «ذَرِب»: مِن الذَّرَابَةِ، فهي إِذَنْ مُشتَقَّةٌ، والصُّعوبةُ والذَّرَابةُ تقتضي أنَّ الإنسانَ يكونُ حازمًا، فلا يكونُ عندَه لِينٌ فيَضْعُف، ولا عندَه خُمُولٌ فيُكْسَر، بلْ يكونُ الإنسانُ طَلْقًا وذَرِبًا، ومعه صعوبةٌ.

مثالُ اسمِ الفاعلِ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ).

مثالُ اسمِ المفعولِ: (رأيتُ لحمًا مطبوخًا).

مثالُ الصِّفةِ: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ).

مثالُ (أفعل) التَّفْضيلِ: (مررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ).

وقولُه: «وَشِبْهِهِ»: أي: شِبْهِ المشتقِّ، وهو ما يُؤَوَّلُ بالمشتقِّ، فيجوزُ أنْ يُنعَتَ بما يُشْبِهُ المشتقَّ، مثل: **(ذَا)** الَّذي هو اسمُ إشارةٍ، لأنَّ (ذَا) مُؤَوَّلةٌ بالمشتقِّ، أي: المشار إليه، فتقولُ: **(أكرمِ الرَّجلَ هذا)**، فهنا **(هذا)** صفةٌ لـ**(الرجل)**.

فإذا قال قائلٌ: أسماءُ الإشارةِ غيرُ مُشْتَقَّةٍ!

نقول: لكنَّها مُؤَوَّلة بالمشتقِّ، أي: أكرمِ الرَّجُلَ المشارَ إليه، و**(المشار)** اسمُ مفعولٍ، فهو إِذَنْ مشتقٌّ.

مثال آخر: **(هذا رجلٌ حَجَرٌ)**، فـ**(حَجَر)** جامدٌ، فلا يصحُّ النَّعتُ به إلَّا إذا كانَ مُؤَوَّلًا، أي: رجلٌ قاسٍ، أمَّا إن أُريدَ الحجرُ الحقيقيُّ بدونِ تأويلٍ، فلا يصحُّ.

مثال آخر: (هذا تلميذٌ زُبْدَةٌ)، فـ(زُبْدة) جامدٌ، لكنْ نُؤَوِّلُه، أي: ليِّنٌ، ليس قويًّا، لأنَّ الزُّبْدةَ لَيِّنةٌ.

مثال (ذو) الَّتي بمعنى صاحب: (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ).

مثالُ الموصولِ: (مررتُ بالرَّجُلِ الَّذِي قامَ)، لأنَّه كقولك: (مررتُ بالرَّجلِ القائمِ)، فهو مُشْتَقٌّ بصِلَتِه.

مثال (ذي) الموصولةِ: (مررتُ بزيدٍ ذوَ قامَ).

وقولُه: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ، و(ذِي) هي الَّتي بمعنى صَاحِب، لأنَّها ليستِ اسمَ فاعلٍ، لكنَّها بمعنى اسمِ الفاعلِ.

وقولُه: «وَالْـمُنْتَسِبْ»: أي: المنسوبِ إلى مكانٍ، أو قبيلةٍ، أو حِرْفةٍ، أو ما أشبهَ ذلك.

مثالُ المنسوبِ إلى قبيلةٍ: (رأيتُ الرَّجلَ التَّميميَّ)، فـ(تميم) جامدٌ، لكنَّنا نقولُ: هذه نِسْبَةٌ، فيُؤَوَّلُ (التَّميميَّ) بـ(المنسوب إلى تميمٍ).

وتقولُ: (أمامي غَانمٌ الجَرُّوميُّ)، أي: المنسوبُ إلى ابنِ آجُرُّومٍ.

مثالُ المنسوبِ إلى مكانٍ: (أَكْرِمِ الرَّجلَ المدنيَّ)، (أَكْرِمِ الرَّجلَ المكيَّ)، وما أشبهَ ذلك.

إِذَنْ: يُنعَتُ بالمشتقِّ والمؤوَّلِ بالمشتقِّ، وهو اسمُ الإشارةِ والمنسوبُ.

***

٥١١- وَنَعَتُــــوا بِجُمْلَــــةٍ مُنكَّــــرَا فَأُعْطِيَــتْ مَــا أُعْطِيَتْــهُ خَــبَرَا

الشــرحُ

الجملةُ إمَّا اسميَّةٌ، أو فعليَّةٌ، **والقاعدةُ** أنَّه إذا جاءتِ الجملةُ بعد معرفةٍ، فهي حالٌ، وإذا جاءتْ بعدَ نكرةٍ، فهي صفةٌ، ولهذا قالَ: (**وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا**)، فخرجَ به المُعَرَّفُ، فالجملةُ بعدَ المُعَرَّفِ حالٌ لا صفةٌ.

مثالُ الجملةِ الفعليَّةِ: (**رأيتُ طالبًا يُقَلِّبُ كِتَابَهُ**)، فالجملةُ هي: (**يُقَلِّبُ كتابَه**)، و(**طالبًا**) نكرةٌ، ويجوزُ نعتُ النَّكرةِ بالجملةِ، فنقول: (**رأيتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**طالبًا**): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(**يُقَلِّبُ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ، وفاعلُه مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(**كتابَ**): مفعولٌ به، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، وجملةُ (**يُقَلِّب كتابَه**) في محلِّ نصبٍ صفة لـ(**طالبًا**).

فإذا قلتَ: (**مررتُ بالطَّالبِ يُقَلِّبُ كتابَه**)، فالجملةُ هنا بعدَ معرفةٍ، فتكونُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ.

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ يبيعُ خُبْزًا**)، فـ(**رجل**): نكرةٌ، و(**يبيعُ خبزًا**): جملةٌ، فتكونُ صفةً لـ(**رجل**).

مثالُ الجملةِ الاسميَّةِ: (**مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ**)، فـ(**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**رجل**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(**أبو**): مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنَّه مِن الأسماءِ الخمسةِ، أو السِّتَّةِ -على

الخلافِ- وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(**كريم**): خبرُ (**أَبُو**)، والجملةُ مِن المبتدأ والخبرِ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ(**رجل**).

مثال آخر: (**رأيتُ كاتِبًا خَطُّه جميلٌ**)، فـ(**كاتبًا**): مفعولُ (**رَأَيْت**)، و(**خطّ**): مبتدأٌ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(**جميلٌ**): خبرُ (**خَط**)، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ(**كاتبًا**).

والخلاصةُ أنَّ الجملةَ تكونُ نعتًا، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ المنعوتُ نكرةً، مثل: (**مررتُ برجلٍ يقرأُ**)، (**مررتُ برجلٍ كِتَابُه معَه**)، أمَّا أنْ تقولَ: (**مررتُ بالرَّجُلِ يقرأُ**)، فتأتي الجملةُ بعد معرفةٍ، فهنا الجملةُ حالٌ، ولهذا مِن الضَّوابطِ المعروفةِ عندهم أنَّ الجُمَلَ بعدَ النَّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

وقولُه: «**فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا**»: يعني أنَّه إذا نُعِتَ بالجملةِ، فإنَّه يَثْبُتُ لها ما يثبتُ للجملةِ الخبريَّةِ، وقدْ سبقَ في بابِ المبتدأ ماذا يلزمُ إذا وقعتِ الجملةُ خَبَرًا، ومنْ أهمِّ ذلك أنَّه يجبُ أنْ تشتَمِلَ على رابطٍ يربِطُها بالمبتدأ، فلو قلت: (**مررتُ برجلٍ عَمْرٌو قائمٌ**) لم يَـجُزْ، لأنَّ (**عَمْرٌو قائمٌ**) ليس فيها رابطٌ يربِطُها بالموصوفِ.

مثال ذلك: (**مررتُ برجلٍ ابْنُه كبيرٌ**)، فالرَّابطُ هو الهاءُ في (**ابنه**).

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ ما أَدْرَاك ما الرَّجلُ**)، فهنا يصحُّ، لأنَّ (**الرَّجل**) تعودُ على الأوَّلِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢].

إِذَنْ: تُعْطَى ما تُعْطَاهُ الجملةُ الخبريَّةُ مِن الأحكامِ، وهذه الإحالةُ من المؤلِّفِ -رحمه الله- إحالةٌ على مَلِيءٍ، كأنَّه يقولُ: ارجعْ إلى بابِ المبتدأ والخبرِ، وانظرْ شروطَ الجملةِ إذا وقعتْ خبرًا فائتِ بها هنا.

لكنَّ المؤلفَ -رحمه الله- استَثْنَى، فقالَ:

٥١٢- وَامْنَـعْ هُنَـا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ وَإِنْ أَتَتْ فَـالْقَوْلَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَامْنَعْ هُنَا»: أي: في بابِ النَّعتِ (**إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ**)، فلا تأتِي الجملةُ المنعوتُ بها طَلَبِيَّةً، وإنَّما تأتي خبريَّةً، أي: إنَّها لا تأتي فعلَ أمرٍ، ولا مقرونةً بـ(لا) النَّاهيةِ، ولا مقرونةً بأداةِ استفهامٍ.

إِذَنْ: لا يُمْكِنُ أنْ تأتيَ الجملةُ نعتًا إذا كانتْ طلبيَّةً، لكنْ تأتي خبريَّةً، لأنَّهُ قالَ: (وَامْنَعْ هُنَا).

مثال ذلك: (**زيدٌ أَكْرِمْه**)، فهنا (**زيد**) مبتدأٌ، وجملةُ (**أَكْرِمه**) خبرٌ، وتقولُ: (**زيدٌ لا تُهِنْهُ**)، والجملةُ هنا خبريَّةٌ.

لكن لا يصحَّ أنْ تقولَ: (**مررتُ برجلٍ اضْرِبْه**)، لأنَّها طلبيّةٌ، ونحنُ نريدُ أنْ تكونَ نعتًا، والجملةُ الطلبيَّةُ لا تقعُ نعتًا، لكنْ تقعُ خبرًا.

كذلك لا يصحُّ أنْ تقولَ: (**مررتُ برجلٍ لا تَكْسِرْ خَاطِرَه**)، ولا: (**مررتُ برجلٍ هل رَأَيْتَه في السُّوقِ؟**)، لأنَّها طلبيَّةٌ.

فإن قال قائلٌ: فما جَوَابُكم عن قولِ الشَّاعرِ، وقدِ استضافَ قومًا بالنَّهارِ، وكانَ القومُ بُخَلاءَ، فقالوا: لنْ نُقَدِّمَ له ضيافةً في النَّهارِ فيراها فيُشَمِّتَ بنا الأعداءَ، فإذا أظلمَ اللَّيلُ جئنا له بضيافةٍ رديئةٍ لأجلِ ألَّا يراها، فلمَّا أظلمَ اللَّيلُ أحضروا له حليبًا نصفُه ماءٌ، لكنَّ هذا الضَّيفَ كانَ بَلِيَّةً مِن البَلَايا، فقالَ[1]:

(١) البيت من الرجز، وهو منسوب للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/ ١٠٩)،

حَتَّــى إِذَا جَــنَّ الظَّــلَامُ وَاخْــتَلَطْ   جَاؤُوا بَمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَـطْ

فالذِّئبُ لونُه أشهبُ، فهو يقولُ: جاؤوا بلَبَنٍ أَشْهَبَ مثل لونِ الذِّئبِ، واللَّبنُ الأشهبُ يكونُ ثلاثةُ أرباعِه ماءً.

فقولُه: (**بِمَذْقٍ**): الباءُ حرفُ جرٍّ، و(**مَذْق**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(**هل**): أداةُ استفهام، و(**رأيت**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**الذِّئب**): مفعولٌ به، و(**قَطّ**): ظرفٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، وجملةُ: (**هل رأيتَ الذِّئبَ قط**)، يريدُ الشَّاعرُ أنْ تكونَ صفةً لـ(مَذْق)، فكيفَ الجوابُ عن قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ**)؟

نقول: الجوابُ مِن كلام ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيثُ قالَ: (**وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ**)، أي: إنْ أتتِ الجملةُ الطلبيَّةُ صفةً لِمُنكَّرٍ فأَضْمِرِ القولَ، فتقولُ في البيتِ: (جاؤوا بمَذْقٍ مَقُولٍ فيه: هل رأيتَ الذِّئبَ قط)، ويكونُ الوصفُ هنا هو المحذوفَ: (مَقُولٍ فيه)، وهو مفردٌ، وليس جملةً، وتكون جملةُ (**هل رأيتَ الذِّئبَ قط**) مقولَ القولِ.

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ اضْرِبْه**)، فهنا نُضْمِرُ القولَ، أي: مقولٍ فيه: اضربْه.

ويُفْهَمُ مِن قولِه -رحمه الله- (**إِنْ أَتَتْ**) أَنَّك لا تأتي بها، فلا نَقْبَلُ أنْ تأتيَ إلا مِن العربِ العَرْبَاء، ومعَ ذلك إذا أتتْ نُؤَوِّلُها فنُضْمِرُ القولَ.

خلاصة ما سبق:

القاعدةُ الأولى: لا يُنْعَتُ إلَّا بمُشتقٍّ، أو بمُؤَوَّلٍ بمُشْتقٍّ، لأنَّ الوصفَ

= والدرر (٦/ ١٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١١٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١١٧).

يدلُّ على الصِّفةِ والمُتَّصِفِ بها (أي: الذَّاتِ)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ مُشْتَقًّا.

القاعدةُ الثَّانيةُ: تقعُ الجملةُ نعتًا لنكرةٍ، وتُعْطَى حُكْمَ الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا، إلَّا أنَّه هنا لا تأتِ بالجملةِ الطَّلبيةِ، وإنْ أتتْ وجبَ إضمارُ القولِ ليكونَ نعتًا، وتكونُ الجملةُ مقولًا للقولِ المحذوفِ.

فائدة: قالَ ابنُ عقيلٍ -رحمه الله-: وزعمَ بعضُهم أنَّه يجوزُ نعتُ المُعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ الجنسيةِ بالجملةِ، وجعلَ منهُ قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، وقولَ الشَّاعرِ[1]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي

فـ﴿نَسْلَخُ﴾ صفةُ **(اللَّيْل)**، و**(يَسُبُّنِي)**: صفةُ اللَّئِيم. اهـ.

ومنهم مَن أَوَّلَ أنَّ اللَّيلَ واللَّئيمَ بمعنى النَّكرةِ، وأنَّ التَّقديرَ: (وآيةٌ لهم ليلٌ نسلخُ منه النَّهارَ)، (ولقدْ أمُرُّ على لَئِيمٍ يَسُبُّنِي)، وحينئذٍ يكونُ هذا بمعنى النَّكرةِ، لأنَّه للجنسِ، والجنسُ عامٌّ في أفرادِه، فهو كالنَّكرةِ المُطْلَقةِ في أَفْرَادِها.

وكما عَلِمْنا ممَّا سبقَ أنَّه يُمْكِنُ أنْ نجعلَ جملةَ ﴿نَسْلَخُ﴾ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، يعني: حالَ كَوْنِنا سَالِخِينَ منه النَّهارَ.

كذلك: (**وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي**)، أي: حالَ كَوْنِه يَسُبُّنِي.

ويقولون: إنَّ الدَّليلَ إذا وردَ عليه الاحتمال بطلَ به الاستدلالُ.

***

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، كما في الكتاب (٣/ ٢٤)، والتصريح (٢/ ١١٤).

٥١٣- وَنَعَتُـــوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِـــيرَا فَـــالْتَزَمُوا الْإِفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيرَا

الشـــرحُ

قولُه: «وَنَعَتُوا»: إِذَنْ: فالمسألةُ مسألةُ استعمالٍ، فيكونُ الضَّميرُ في (نَعَتُوا) عائدًا على المُستعْمِلِينَ، وهمُ العَرَبُ، لا النُّحاةُ، فقولُه (وَنَعَتُوا): أي: العربُ.

وقولُه: «كَثِيرًا»: مفعولٌ مُطلَقٌ لـ(نَعَتُوا)، يعني: نَعَتوا نَعْتًا كثيرًا بالمصدرِ، ولهذا تجدُ في القُرْآنِ، وفي السُّنَّةِ، وفي كَلَامِ العربِ، وفي كلامِ النَّاسِ النَّعتَ بالمصدرِ كثيرًا.

مثال ذلك: (هذا رجلٌ عَدْلٌ)، فكلمة (عَدْل) مصدرٌ، لأنَّها مصدرُ (عَدَلَ، يَعْدِلُ، عَدْلًا).

مثال آخر: (هذا رجلٌ ثِـقةٌ)، فـ(ثِـقَة) مصدرُ (وَثِـقَ، يَثِـقُ، ثِـقَةً) كـ(وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً).

مثال آخر: (هذا رجلٌ رِضًى)، فـ(رِضًى) مصدرُ (رَضِيَ، يَرْضَى، رِضًى).

فإذا نُعِتَ بالمصدرِ فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ:

«فَالْتَزَمُوا» أي: العربُ الَّذين نَعَتُوا بالمصدرِ (الْإِفْرَادَ)، ولو كان المنعوتُ مُثنًّى، أو جَمْعًا، (وَ) التزَمُوا (التَّذْكِيرَا)، ولو كانَ المنعوتُ مُؤَنَّثًا، يعني: أنَّهم أَبْقَوُا المصدرَ على حالِه، وذلك لأنَّ المصدرَ لا يُجْمَعُ، ولا يُثَنَّى، بل يبقى على ما هوَ عليه.

مثال ذلك: **(هذا رجلٌ عَدْلٌ)، (هذه امرأةٌ عَدْلٌ)، (هذانِ رجلانِ عَدْلٌ)، (هاتانِ امرأتانِ عَدْلٌ)، (هؤلاءِ رجالٌ عَدْلٌ)، (هؤلاءِ نساءٌ عَدْلٌ)**.

لكنْ كيفَ تأويلُ هذا المصدرِ، لأنَّ المصدرَ معنًى، والنَّعتُ صفةٌ دالٌّ على ذاتٍ، فالعَدْلُ غيرُ العَادِلِ، والرِّضَى غيرُ المَرْضِيِّ؟

نقول: ذكروا في تأويلِه واحدًا مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأَوَّلُ: أنَّ المصدرَ مُؤَوَّلٌ بمُشْتَقٍّ: إمَّا اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مفعولٍ، فإنْ كانَ قائمًا بالمنعوتِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، وإن كان واقعًا على المنعوتِ، فهو بمعنى اسمِ المفعولِ، فقولُك: **(عَدْلٌ)** بمعنى **(عَادِل)**، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، و**(رِضًى)** بمعنى **(مَرْضِي)**، فهو بمعنى اسمِ المفعولِ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ المصدرَ على حالِه، وأنَّه على تقديرِ مُضَافٍ، أي: ذُو عَدْلٍ، تقولُ: **(هذا رجلٌ ذو عَدْلٍ)، (هذانِ رَجُلانِ ذَوَا عَدْلٍ)، (رأيتُ رَجُلينِ ذَوَيْ عَدْلٍ)**، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق:٢].

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ النَّعتَ دالٌّ على صفةٍ وصاحبِها، فإذا قلت: **(مررتُ برجلٍ قائمٍ)**، فـ**(قائم)** دالٌّ على صفةٍ، وعلى ذاتٍ، وهو صاحبُ الصِّفةِ، فجعلنا هذا المنعوتَ نَفْسَ المصدرِ مِن بابِ المُبَالغةِ كأَنَّهُ هوَ نفْسُه ذلك المعنى، فإذا قلت: **(رجلٌ عَدْلٌ)**، فكأَنَّه هو العَدْلُ نفْسُه، كما تقولُ: **(رجلٌ رحمةٌ)**، فـ**(رحمة)** مصدرٌ، أي: ذو رحمةٍ، أو أَنَّهُ هو الرَّحمةُ نفسُها مِن بابِ المبالغةِ.

هذا هو توجيهُ المصدرِ إذا نُعِتَ به.

(تنبيه): يوجدُ في كتابِ الفِقْهِ عبارةٌ، وهي (**ويثبتُ دخولُ الشَّهرِ غيرَ رمضان بشهادةِ عَدْلَيْن**)، فنقولُ: هذا مِن بابِ تَسامحِ الفُقَهاءِ، ويُعْتَبَرُ عند العربِ لَحْنًا، لكنْ يُقَال: (**بشهادةِ اثنينِ عَدْلٍ**)، أو: (**ذَوَيْ عَدْلٍ**) مثلَ ما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ﴾، ولم يَقُلْ -سُبْحَانَه وتعالى-: (وأشهدوا عَدْلَين).

* * *

٥١٤- وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفْ

الشرحُ

إذا كُنَّا نُرِيدُ أنْ نَنْعَتَ اثنين، فيجبُ أنْ نُفرِّقَ بين النَّعتَيْنِ بالعطفِ.

مثال ذلك: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكَرِيمِ والبَخِيلِ**)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكريمينِ البخيلينِ**)، لأنَّك تُدْخِلُ واحدًا في صفةٍ لا يتَّصِفُ بها، بل تقولُ: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكريم والبخيلِ**)، ويكونُ هذا مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشرِ المُرَتَّبِ، فالكريمُ للأوَّلِ، والبخيلُ للثَّاني.

ولو قلت: (**مررتُ بزيدٍ وعمرٍو الكريمِ البخيلِ**)، لم يصحَّ، لأنَّه يحتملُ أنَّ (**الكريم البخيل**) وصفانِ لكلٍّ منهما، فإذا قلت: (**والبخيلِ**) فالعطفُ يقتضي المغايرةَ، ويُوزَّعُ على ما سبقَ.

ويجوزُ أنْ نُوليَ كلَّ نعتٍ صاحبَه، فنقولُ: (**مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وعَمْرٍو البخيلِ**)، لكنْ إذا أردتُ أنْ أجمعَ فأقولَ: (**بزيدٍ وعَمْرٍو**) فلا بُدَّ من التَّفْريقِ بحرفِ العطفِ.

أمَّا إذا ائتلفَ، فإنَّنا لا نُفَرِّقُهُ بعَطْفٍ، فإذا كان كِلَاهما كريمًا نقول: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكريمينِ**)، لأنَّه ما دامَ اختصارُ الكلامِ مُمْكِنًا فهو الواجبُ، ولماذا نُطِيلُ؟!

وقولُه: «**نعتَ**»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، يُفسِّرُهُ ما بعدَه، وهنا يترجَّحُ النَّصبُ، لأنَّه إذا كانَ الفعلُ طلبيًّا، فإنَّ النَّصبَ يترجَّحُ، لكنْ إذا وَلِيَ الاسم ما لا يَلِيهِ إلا الفعلُ، فحينئذٍ يجبُ النَّصبُ، مثل: (**إنْ زيدًا رأيته فأَكْرِمْه**).

٥١٥- وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

الشرحُ

قولُه: «وَعَمَلٍ»: معطوفٌ على (مَعْنًى).

وقولُه: «أَتْبِعْ»: فعلُ أمرٍ، والمفعولُ قولُه: (وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ).

وقولُه: «أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا»: أي: لا تَسْتَثْنِ شيئًا، فإذا كانَ النَّعتُ لمعمولَيْن لعامِلَين مُتَّفِقَين في العَمَلِ والمعنى، فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا)، أي: أَتْبِعْه المعمولَيْن بغيرِ استثناءٍ.

مثالُه: لا بُدَّ أوَّلًا أنْ نأتيَ بعاملَيْن، ثمَّ نُسَلِّطها على معمولَيْن، ثمَّ نأتي بالنَّعتِ، فتقول: (رأيتُ زيدًا، وأكرمتُ عَمْرًا الكريمَيْن)، فهنا العملُ واحدٌ، وهو النَّصبُ، لكنِ المعنى مختلفٌ.

إِذَنْ: لا يصحُّ، بلْ يجبُ أنْ نُفَرِّقَ.

لكنْ إذا اختلفا في اللَّفظِ دونَ المعنى، كما لو قلت: (رأيتُ زيدًا وأبصرتُ عَمْرًا الكريمَيْن)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أنَّهُ يجوزُ، لأنَّ المعنى واحدٌ، والعملَ واحدٌ، فإنَّ (رأيتُ) بمعنى (أبصرتُ)، والمعمولانِ كلاهما منصوبٌ.

فإِذَنْ: يجوزُ أنْ تُتبِعَ بغيرِ استثناءٍ، سواءٌ فرَّقْتَ، أو لم تفرِّقْ.

مثال آخر: (سارَ زيدٌ، ومشى عَمْرٌو الكريمانِ).

فإنِ اختلفَ العاملانِ عملًا، أو اختلفا معنًى، فإنَّهُ لا يُتْبَعُ.

مثالُ الاختلافِ في العملِ: (جاءَ زيدٌ، وأَكْرَمْتُ عَمْرًا المجتهدَيْن) فهنا لا يصحُّ، لأنَّ **(عمرًا)** منصوبٌ، و**(زيد)** مرفوعٌ، فإنْ رفعتَ مراعاةً لزيدٍ خَالَفْتَ عَمْرًا، وإنْ نصبتَ مراعاةً لعَمْرٍو خالفتَ زيدًا، إِذَنْ: **نقولُ**: صِفْ كلَّ واحدٍ على حِدَتِه، فتقولُ: **(جاءَ زيدٌ المجتهدُ، وأكرمتُ عَمْرًا المجتهدَ)**.

مثالُ الاختلافِ في المعنى: (نَجَحَ زيدٌ، وفَشِلَ عَمْرٌو المحْبُوبانِ)، فهنا لا يصحُّ لاختلافِ المعنى، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(وَحَيْدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ)**، فنقولُ: فَرِّقْ، واجعلْ نعتَ كلِّ واحدٍ يَلِيهِ، ولا تجْمَعْهُما، وذلك لاختِلَافِهما في المعنى.

الخلاصة: **إذا تعدَّد المنعوتانِ، وعامِلُهما مختلفٌ في المعنى، أو في العملِ، فإنَّه يجبُ التَّفريقُ.**

إذا اتَّفَقَ العاملانِ عملًا ومعنًى، فإنَّه يجوزُ الإتْباعُ، ويجوزُ التَّفريقُ، لأنَّ التَّفريقَ هو الأصلُ، فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- هنا: **(فَأَتْبِعْ)** أي: على سبيلِ الإباحةِ، وليسَ على سبيلِ الوجوبِ واللُّزومِ، لأنَّ لي أنْ أُتْبعَ كلَّ واحدٍ نَعْتَه، ولا أَجْمَعَهُما.

إذا اختلفَ النَّعتانِ لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ معنًى لزمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ عَمَلًا لزمَ التَّفريقُ.

* * *

٥١٦- وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ وَقَـدْ تَلَـتْ   مُفْتَقِــرًا لِــذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَــتْ

الشـــرحُ

قولُه: «**نُعُوتٌ**»: في إعرابِها ثلاثةُ آراءٍ للعلماءِ، فإذا وليَ أداةَ الشَّرطِ اسمٌ مرفوعٌ، فللعلماءِ فيه ثلاثةُ أقوالٍ(١).

إذا كثرتِ النُّعوتُ والمنعوتُ واحدٌ، فلا يخلو مِن حالَيْن:

الحالُ الأولى: أنْ يفتقرَ إليها.

الحالُ الثَّانيةُ: ألَّا يفتقرَ.

ومعنى كَوْنِه مُفْتَقِرًا إليها أنَّه لا يتعيَّنُ، ولا يُعرَفُ بدونِها.

فإنْ كانَ لا يتعيَّن بدونِها وجبَ الإتباعُ، ولا يجوزُ القطعُ، لأنَّه لا يتعيَّنُ بدونِها، فيجبُ أنْ تكونَ تابعةً له، وهذا معنى قولِه: (**وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ**).

مثالُ ذلك: (**جاءَ زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ القُرَشِيُّ**)، وهناك زيدٌ كريمٌ شجاعٌ تميميٌّ، فعندنا ثلاثةُ نُعُوتٍ، لكنْ لا يَتعيَّنُ إلا بالثَّالثِ، لأنَّك لو قلت: (**جاءَ زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ**) لم نعلمْ هل هو التَّميميُّ أو القُرشيُّ؟ فإذا قلت: (**القُرشيُّ**) تعيَّنَ، وعلى هذا فيجبُ الإتباعُ في كلِّ هذه النُّعُوتِ، لأنهُ لا يتعيَّنُ بدونِها، ولهذا قالَ: (**وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ**)، وجوابُ الشَّرْطِ قولُه: (**أُتْبِعَتْ**).

---

(١) سبق ذكرها في (ص:١٠٢، وما بعدها).

مثال آخر: (جاءني مُحَمَّدٌ الكريمُ الشُّجاعُ المجتهدُ)، وعندنا رجلانِ كلٌّ منهما اسمُه مُحَمَّدٌ، وهو كريمٌ وشجاعٌ، فهنا يجبُ الإتباعُ، لأَنَّهُ لا يُعرَفُ بدونِها، فإذا كانَ لا يُعْرَفُ بدونِها، فلا بُدَّ أنْ تُتْبَعَ، أمَّا إذا كان يعرفُ بأوَّلِها، أو بدونِها، فإنَّهُ يجوزُ القطعُ فيما عدا الأوَّلَ.

والقطعُ معناهُ أنَّك لا تَجْعَلُه تابعًا له في الإعرابِ، إنَّما تجعله مرفوعًا على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوف، أو منصوبًا على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ.

مثال ذلك: (مُحَمَّدٌ الفاضلُ المجتهدَ الكريمَ)، نقول: **(الفاضل)** نعتٌ، و**(المجتهدَ)** التَّقديرُ فيها: (أَعْنِي المجتهدَ)، و**(الكريمَ)** التَّقديرُ فيها: (أعني الكريمَ).

مثال آخر: (رأيتُ مُحَمَّدًا الفاضلَ الكريمُ المجتهدُ)، فتقول: **(الكريم)** خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: (هو الكريم)، وهكذا.

إِذَنْ: إذا كان مفتقرًا لواحدٍ، فلا بُدَّ أنْ يتبعَه، أو لاثنينِ، فلا بُدَّ أنْ يتبعاه، أو لثلاثةٍ، فلا بُدَّ أنْ تتبعَه.

إِذَنْ: **القاعدة**: إذا كان المنعوتُ معروفًا بدونِ هذه النُّعوتِ، فإنَّهُ يجوزُ فيما عدا الأوَّلَ القطعُ.

مثال آخر: (رأيتُ عيسى الفاضلَ المجتهدَ الكريمَ)، فكلُّها هنا تابعةٌ، لكن هل يجوزُ القطعُ؟

نقول: يجوزُ، لأنَّ **(عيسى)** يَتعيَّنُ بدونِها، فليس هناك عيسى إلا واحدٌ، فهو مُتعيِّنٌ بدونِ هذه النُّعوتِ، فنقول: **(الفاضل)** تابعٌ، وما بعده يجوزُ أنْ

يكونَ تابعًا، ويجوزُ أنْ يكونَ مَقْطُوعًا، فتقول: **(رأيتُ عيسى الفاضلَ المجتهدُ الكريمُ)**.

مثال آخر: (جاءَ غانمٌ الدَّؤُوبُ الكريمُ الشُّجاعُ)، ويجوزُ القطعُ في هذا، لأنَّهُ يَتعيَّنُ بدونِها، فليس هناك مَن يُسمَّى غانمًا إلا واحدٌ(١).

***

(١) يُريدُ الشارح -رحمه الله- ممَّن حضرَ الدَّرْسَ.

٥١٧- وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِـدُونِهَا، أَوْ بَعْضَـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا

الشــرحُ

قولُه: «أَوَ اتْبِعْ»: لا تقُلْ: (أَوِ اتْبِعْ)، لأنَّ الهمزةَ في قولِه: (اتْبِعْ) همزةُ قطعٍ، لأنَّها مِن (أَتْبَعَ، يُتْبِعُ)، والأمرُ منها: (أَتْبِعْ)، و(أَوْ) ساكنةٌ، فنُقِلَتْ حركةُ همزةِ القطعِ إلى الواوِ السَّاكنةِ، فصارَ النُّطقُ بها هكذا.

فإذا قال قائلٌ: كيفَ تُسْقِطُونَ همزةَ القطعِ، وهي لا تسقطُ، إنَّما الَّذي يسقطُ همزةُ الوصلِ؟

قلنا: مِن أجلِ ضرورةِ الشِّعْرِ، وقدْ قالَ الحَرِيرِيُّ -رحمه الله- في مُلْحَةِ الإعرابِ[1]:

وَجَـائِزٌ فِي حَالَـةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ

الشَّاهدُ قولُه: (الصَّلِف)، فإنَّ الشِّعْرَ صَلِفٌ، لا يجعلُ الشَّاعرَ على ما يُرِيدُ، فقد يَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ، وقد يمنعُ من الصَّرْفِ ما ينصرفُ، وهنا غيَّرَ حتَّى الحركةَ، لكن: **هلْ يجوزُ للشَّاعرِ أنْ ينصبَ المرفوعَ لضرورةِ الشِّعرِ؟**

نقول: نعمْ، أجازهُ بعضُهم، ذكرهُ السُّيُوطيُّ في ألفيَّتِه.

وقولُه: «وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا»: فإذا كانَ مُعيَّنًا ومعروفًا بدونِها، فلكَ القطعُ حتَّى في أوَّلِ واحدٍ منها، كما هوَ ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

---

(١) انظر ملحة الإعراب (ص:٧٢).

لكنْ يقولُ: «أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا»: يعني: أوِ اقطعْ بعضَها إنْ تَعَيَّنَ بالبَعْضِ الآخَرِ.

مثالُ ذلك: (جاءَ زيدٌ الكريمُ الشُّجَاعُ التَّميميُّ)، وهناك رجلٌ يُسمَّى زيدًا، وهو كريمٌ قُرَشِيٌّ، لكنَّه غيرُ شجاعٍ، فهنا يجوزُ القطعُ في: **(التَّميمي)**، لأنَّه يتعيَّنُ بدُونِها، أمَّا **(الشُّجاع)**، فلا بُدَّ أنْ يكونَ تابعًا، لأَنَّهُ لا يتعيَّنُ بدونِه.

خلاصةُ ما سبقَ:

إذا كانَ المنعوتُ لا يتعيَّنُ بدونِ النُّعوتِ الكثيرةِ، فإنَّه يجبُ فيها الإتباعُ.

إذا كانَ يتعيَّنُ ببعضِها جازَ قَطْعُ ما يتعيَّنُ بدونِه، وجازَ الإتْبَاعُ أيضًا، لأنَّ الإتباعَ هو الأصلُ.

إذا كانَ يتعيَّنُ بدونِها كلِّها جازَ قَطْعُها كلِّها، والإتْباعُ.

* * *

٥١٨- وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

الشَّرحُ

قولُه: «أَوِ انْصِبْ»: حُرِّكَتِ الواوُ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، لأنَّ همزةَ (انْصِبْ) همزةُ وصلٍ.

وقولُه: «مُضْمِرَا»: حالٌ مِن فاعلِ (ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ).

وقولُه: «إِنْ قَطَعْتَ»: هذه جملةٌ شرطيَّةٌ مُعْتَرِضةٌ، يعني: وارفعْ أَوِ انصبْ مُضْمِرًا مبتدأً، أو ناصبًا لنْ يظهرا.

وقولُه: «مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا»: هذا لَفٌّ ونشرٌ مُرَتَّبٌ، أي: ارفعْ مُضْمِرًا مبتدأً، أَوِ انصبْ مُضْمِرًا ناصِبًا.

وقولُه: «لَنْ يَظْهَرَا»: أي: المبتدأُ، ولا النَّاصبُ، فيجبُ ألَّا يظهرا، لأنَّهما إنْ ظَهَرا صارَ النَّعتُ بالجملةِ.

مثالُ ذلك: (مررتُ بزيدٍ الكريمِ الشُّجاعِ)، وزيدٌ يتعيَّنُ باسمِه، فليس هناك زيدٌ غيرُ واحدٍ، فهنا يجوزُ القَطْعُ في (الكريم)، وفي (الشُّجاع)، ويجوزُ القطعُ في واحدٍ منها، والإتْباعُ في الثَّاني، ويجوزُ الإتْباعُ في الجميعِ، فتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمِ الشُّجاعِ)، وهذا هو الأصلُ، وتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمَ الشُّجاعُ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمَ الشُّجاعَ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمُ الشُّجاعُ).

إِذَنْ: يجوزُ جرُّهما على الإتْبَاعِ، ورفعُهما على إضمارِ المُبْتَدأ، ونصبُهما على إضمارِ فعلٍ، ورفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، ونصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني، وجرُّ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني أو نصبُه أو جرُّه.

فإذا قلت: (**مررتُ بزيدٍ الكريمُ الشُّجاعَ**) نقولُ: (**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**زيد**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(**الكريم**): خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (هو الكريمُ)، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، أي: حالَ كونِه هو الكريمَ، يعني: لا غيرَه، ويجوزُ أيضًا أنْ تكونَ بيانيَّةً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، و(**الشُّجاع**): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أعني الشُّجاعَ)، والجملةُ أيضًا في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو الجملةُ (أعني) هنا بيانيَّةٌ، لا محلَّ لها من الإعرابِ.

والحاصلُ أنَّه إذا قَطَعْتَ فلك النَّصبُ على تقديرِ فِعلٍ، ولك الرَّفعُ على تقديرِ مُبْتدأ، وحينئذٍ إنْ كانَ المنعوتُ معرفةً، فالجملةُ بعده حالٌ، وإنْ كانَ نكِرةً فالجملةُ الأُولى بعده صفةٌ، والجملةُ الثَّانيةُ يجوزُ أنْ تكونَ صفةً، ويجوزُ أنْ تكونَ حالًا، لأنَّ النَّكِرةَ إذا خُصِّصتْ جازَ أنْ يقعَ منها الحالُ.

***

٥١٩- وَمَا مِنَ الْـمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِـلْ   يَـجُوزُ حَذْفُـهُ، وَفِي النَّعْـتِ يَقِـلّ

الشَّـرحُ

هذه القاعدةُ معروفةٌ من بابِ المبتدأ والخبرِ عندَ قولِه:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَـائِزٌ.....   ....

وهيَ في الحقيقةِ ضابطٌ مِن ضوابطِ النَّحْوِ.

وقولُه: «مَا مِنَ الْـمَنْعُوتِ»: يعني: والَّذي مِن المنعوتِ، فـ(مَا): اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ، وجملةُ: (عُقِلْ) صِلَةُ الموصولِ، يعني: وما عُقِلَ منَ النَّعتِ والمنعوتِ.

وقولُه: «يَـجُوزُ حَذْفُهُ»: خبرُ المبتدأ.

وقولُه: «عُقِلْ»: هوَ هنا بمعنى عُلِمَ، وهذا مِن صَلَفِ الشِّعْرِ أنْ يأتيَ العَقْلُ بمعنى العلمِ.

وقولُه: «يَـجُوزُ حَذْفُهُ»: أي: ولا يجبُ، لكنَّه في النَّعتِ يَقِلُّ، والَّذي يكثرُ هو حذفُ المنعوتِ، فحذفُ المنعوتِ كثيرٌ في القُرْآنِ، وفي غيرِه، لأنَّ المنعوتَ بمجرَّدِ أنْ تقرأَ النَّعتَ تعرفُه، لكنِ النَّعتُ إذا حَذَفْتَه، فمَنِ الَّذي يُعْلِمُنا أنَّ هناك نعتًا محذوفًا، ولهذا كانَ حذفُ النَّعتِ قليلًا، لأنَّه يُرادُ به بيانُ صفةِ المنعوتِ، وإذا كانَ المرادُ به بيانَ الصِّفةِ، فكيفَ يُحْذَفُ؟!

مثالُ حذفِ المنعوتِ: قولُه تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى

ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١]، أي: عمِلَ عملًا صالحًا، ولهذا قالَ اللهُ تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان:٧٠].

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ:١١]، أي: أنِ اعملْ دُرُوعًا سابغاتٍ، فهنا حُذِفَ المنعوتُ.

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نعربُ النَّعتَ إذا حُذِفَ المنعوتُ؟

نقول: **الصَّحيحُ** أنَّه يَحُلُّ مَحَلَّه، فلا نحتاجُ أنْ نُقَدِّرَ، فنقولُ في قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾: ﴿سَٰبِغَٰتٍ﴾ مفعولُ ﴿ٱعْمَلْ﴾، ولا نقولُ: المفعولُ محذوفٌ، وهذه صفةٌ.

مثالُ ما حُذِفَ فيه النَّعتُ: قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩]، قالوا: إنَّها على تقديرِ نعتٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ.

فإن قال قائلٌ: مِن أينَ عَلِمْنا أنَّ هناك نعتًا محذوفًا تقديرُه: (صالحة)؟

فالجواب: لأنَّه خرَقَها، قال اللهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف:٧١]، والخرقُ إفسادٌ، وإنَّما أفسَدَها لئلَّا يأخُذَها المَلِكُ، إذَنْ: فالمَلِكُ يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ، فعُلِمَ بذلك أنَّ هناك حذفًا، وهو مأخوذٌ مِن السِّياقِ.

***

التَّوْكِيدُ

يُقالُ: التَّوكيد، ويقالُ: التَّأكيد، والتَّوكيدُ أفصحُ، لأنَّه الَّذي في القُرْآنِ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًا﴾ [النحل:٩١].

ومعنى التَّوكيدِ التَّقويةُ، وهو **نوعان**: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

فاللَّفظيُّ هو تَكْرارُ اللَّفظِ، مثلُ أنْ تقولَ للرَّجُلِ: **(احرِصْ على العِلْمِ، احْرِصْ على العِلْمِ)**، فهذا توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّه ما عَدَا أنْ كَرَّرْتَ اللَّفظَ مرَّتَينِ، وقدْ يُكَرَّرُ ثلاثًا كما في قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**». كرَّرَها ثلاثًا، حتى قالَ لهُ أبو ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خابوا وخَسِرُوا، مَن هُم يا رسولَ اللهِ؟»[١].

وأمَّا المعنويُّ فذَكَرَهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذه الأبياتِ:

٥٢٠- بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

الشَّرحُ

قولُه: «**الِاسْمُ**»: مبتدأٌ، وجملةُ (**أُكِّدَا**) خبرُه.

وقولُه: «**بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ**»: مُتعلِّقٌ بـ(**أُكِّدَا**).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غِلَظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦).

والمؤلِّفُ -رحمه الله- مُعَلِّمٌ حتَّى بالتَّعبيرِ، فقدْ قالَ في التَّرجمةِ: **(التَّوْكِيدُ)**، وقالَ في البيتِ: **(أُكِّدَا)**، ولم يَقُلْ: **(وُكِّدَا)** مع أنَّه لو جاء بالواوِ، لم يَختلَّ الوَزْنُ، لكنْ كأنَّهُ يقولُ: يجوزُ بالهَمْزِ، ويجوزُ بالوَاوِ.

يُؤَكَّدُ الاسمُ بالنَّفسِ، ويُؤَكَّدُ بالعَيْنِ، **فمثالُ النَّفْسِ: (أكرمتُ زيدًا نَفْسَه)**، فـ**(نَفْسَه)** تأكيدٌ.

ومثالُ العَيْنِ: (رأيتُ زيدًا عَيْنَه)، فـ**(عين)** هنا توكيدٌ بمعنى **(نَفْس)**.

وتقولُ في إعرابِ: **(أكرمتُ زيدًا نَفْسَه)**: **(أكرمتُ)**: فعلٌ وفاعلٌ، و**(زيدًا)**: مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و**(نَفْسَ)**: توكيدٌ لـ**(زَيْد)** منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ.

والفائدةُ مِن التَّأكيدِ أمرانِ:

الأوَّلُ: التَّقويةُ، **والثَّاني:** نفيُ احتمالِ المَجَازِ، لأنَّك إذا قلت: **(أكرمتُ زيدًا)** يحتملُ أنَّك أكْرَمْتَ والدَه، أو قَرِيبَه، أو غُلَامَه، أو رسولَه الَّذي أرسلَهُ إليكَ، فإذا قلت: **(نَفْسَه)** يزولُ هذا الاحتمالُ.

إِذَنْ: ففائدتُه مع التَّوكيدِ نفيُ احتمالِ المجازِ.

واعلَمْ أنَّهُ ليسَ كُلَّما جاءتِ النَّفسُ والعينُ فهي تأكيدٌ، فقدْ تكونُ لغيرِ التَّأكيدِ، كما لو قلتَ: **(أزهقتُ زيدًا نَفْسَه)**، فهنا لا تكونُ تأكيدًا، وإنَّما تكونُ بدلًا، أو عطفَ بيانٍ، لأنَّك لم تُرِدْ أنْ تُؤَكِّدَ زيدًا بالنَّفْسِ، وإنَّما تُرِيدُ أنْ تُبَيِّنَ ما وقعَ عليه الفعلُ.

وكذلك تقولُ: **(فَقَأْتُ زيدًا عَيْنَه)**، فهنا **(عَيْن)** بدلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ، لأنَّه معلومٌ أنَّ زيدًا نَفْسَه لا يُفْقَأُ.

إِذَنْ: ليسَ كُلَّما جاءتِ النَّفسُ والعينُ بعدَ اسمٍ، فهي توكيدٌ، لكنْ إذا جاءتْ مُؤكِّدةً لذلك الاسمِ فهي توكيدٌ.

ثمَّ اشترطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فقالَ: **(مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْـمُؤَكَّدَا)**، فلا بُدَّ أنْ يكونَ فيها -أي: في النَّفْسِ والعَيْنِ- ضميرٌ يُطابِقُ المؤكَّدَ.

مثال ذلك: **(أكرمتُ زيدًا نَفْسَه)**، فهنا الضَّميرُ هو الهاءُ، لكنْ لو قلت: **(أكرمتُ زيدًا نَفْسَها)** لم يصحَّ، بلْ لا بُدَّ أنْ يُطابِقَ، و**(ها)** لا تصلحُ إلَّا للمرأةِ.

ولو قلت: **(أكرمتُ زيدًا نَفْسَهما)**، لم يصحَّ، بلْ لا بُدَّ أنْ يُطابِقَ، لكنْ لو قلت: **(أكرمتُ الرَّجلينِ نَفْسَهما)**، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْـمُؤَكَّدَا)**، وهو هنا مطابقٌ.

إِذَنْ: إذا قلت: **(أكرمتُ الرَّجُلَيْن نَفْسَهما)** فهو جائزٌ، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- لـم يَقُلْ: إنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ المُؤكِّدُ مُطابِقًا للمؤكَّدِ، وإنَّما قالَ: **(مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْـمُؤَكَّدَا)**.

ولو قلت: **(أكرمتُ الرِّجالَ نَفْسَهم)**، صحَّ، لأنَّ الضَّميرَ مُطابِقٌ.

***

٥٢١- وَاجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

الشرحُ

قولُه: «**اجْمَعْهُمَا**»: الضَّميرُ يعودُ على النَّفسِ والعينِ.

«**بـ أَفْعُلٍ**»: أي: على وَزْنِ (**أَفْعُل**)، فاجعلْ (**عَيْن**) على وزنِ (**أَفْعُل**) تكن: (**أَعْيُن**)، واجعلْ (**نفس**) على وزنِ (**أَفْعُل**) تَكُنْ: (**أَنْفُس**).

إِذَنْ: المؤلِّفُ -رحمه الله- بيَّنَ غيرَ ما يُفهَمُ مِن كلامِه الأولِ، فبيَّنَ أنَّهما يُجْمَعَانِ مع غيرِ المُفْرَدِ على (**أَفْعُل**)، وكلامُه يشملُ المُثَنَّى والجَمْعَ، فتقولُ: (**جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما**)، ولا تقولُ: (**جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهم**)، لأنَّ الضَّميرَ لم يُطَابِقْ.

وتقولُ: (**جاءَ الرِّجالُ أَنْفُسُهم**)، (**جاءتِ النِّساءُ أَنْفُسُهنَّ**).

إِذَنْ: عندَ التَّوكيدِ بالنَّفسِ والعينِ، لا بُدَّ أنْ يشتملا على ضميرٍ يطابقُ المؤكَّدَ مطلقًا، أمَّا العينُ والنَّفسُ، فإنَّهما في المُفْرَدِ لا بُدَّ أنْ تكونَا مفردتين، وفي الجمعِ لا بُدَّ أن تُجْمَعَا على (أَفْعُل).

أمَّا إذا أُكِّدَ المُثَنَّى بالنَّفسِ، أو بالعينِ، فإنَّهُ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، فالأفصحُ الجمعُ، ثمَّ الإفرادُ، ثمَّ التَّثنيةُ.

مثال ذلك: (**جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما**)، ثمَّ (**جاءَ الرَّجُلانِ نَفْسُهما**)، (**جاءَ الرَّجلانِ نَفْسَاهما**).

فإذا قال قائلٌ: كيفَ يصحُّ أنْ نقولَ: (**نَفْسُهما**)، مع أنَّهما اثنان، و(**نفس**) واحدةٌ؟!

نقول: لأنَّه مفردٌ مضافٌ، والمفردُ المضافُ يكونُ للعُموم.

أمَّا وجهُ الجمعِ فهو أنَّ المثنَّى يُفِيدُ التَّعددَ، فإن قلنا: إنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، فلا إشكالَ، وإنْ قلنا: إنَّ أقلَّ الجمعِ ثَلَاثةٌ، فإنَّها تُجْمَعُ لئلَّا يجتمعَ علامتا تثنيةٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، ولهذا إذا قلت: **(جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما)**، أخفُّ على اللِّسانِ ممَّا إذا قلت: **(جاءَ الرَّجلانِ نَفْسَاهما)**.

وقولُه: «تَكُنْ مُتَّبِعَا»: أي: للعَرَبِ، ويجوزُ في (تَكُنْ مُتَّبِعَا) أي: للنَّحْويينَ الَّذينَ أصدروا هذه الأحكامَ بمقتضى اللُّغَةِ العربيَّةِ.

* * *

٥٢٢- و(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ و(كِلَا) (كِلْتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

الشرحُ

يُؤكَّدُ بـ(كُلّ) إذا أُريدَ الشُّمولُ، وما دُمْنَا نقول: (**الشُّمُول**)، فمعناه أنَّه لا يُؤكَّدُ إلَّا ما له أفرادٌ مُتَبَاينةٌ، مثل: القوم، فتقولُ: (**جاءَ القَوْمُ كُلُّهم**).

فإذا كان لا يتجَزَّأُ، فإنَّهُ لا يُؤكَّدُ بـ(**كُلّ**)، لأنَّ احتمالَ المجازِ فيه غيرُ واردٍ.

فلو قلت: (**جاءَ زيدٌ كلُّه**) لم يصحَّ، لأنَّ أجزاءَه لا يُمْكِنُ أنْ ينفردَ بعضُها عن بعضٍ في المجيءِ، فلا يُمْكِنُ أنْ نُؤكِّدَ بـ(**كُلّ**)، لأنَّ احتمالَ المجازِ هنا غيرُ واردٍ.

ولو قلت: (**أعتقتُ العبدَ كُلَّه**)، صحَّ، لأنَّ له أَجْزَاءً مُشَاعةً يمكنُ أنْ تُعْتَقَ، وأجزاءً لا تُعْتَقُ.

ولو قلت: (**أكلتُ الخَرُوفَ كلَّه**)، صحَّ، لأنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يُجزَّأَ.

ولو قلت: (**دخلَ زيدٌ كلُّه**)، فهذا يصحُّ في بعضِ الأشياءِ، كما لو كانَ المكانُ ضَيِّقًا، والمرادُ: أنَّه وَسِعَهُ.

إذَنْ: القاعدة: أنَّ ما تتعدَّدُ أجزاؤُه يمكنُ أنْ يُؤكَّدَ بـ(كُلّ)، ولهذا قالَ: (**فِي الشُّمُولِ**)، وأمَّا ما لا يمكنُ أنْ تتعدَّدَ فيه الأجزاءُ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ.

وقولُه: «**وَكِلَا كِلْتَا**»: أي: يُؤَكَّدُ أيضًا بـ(كِلا) و(كلتا)، لكن لا يُؤكَّدُ بهما إلَّا المُثنَّى، فتقولُ: (**قامَ الرَّجلانِ كِلَاهما**)، (**رأيتُ المرأتينِ كِلْتَيْهما**).

إِذَنْ: (كِلَا) و(كِلْتا) للشُّمولِ، لكنَّهما خَاصَّتان بالمثنَّى، أمَّا (كُلّ) فللجَمْعِ.

وقولُه: «جَمِيعًا»: أي: يُؤَكَّدُ بـ(جميع)، ويحتملُ أنَّ قولَه: (جَمِيعًا) يعودُ على (كُلّ) و(كِلَا) و(كِلْتا)، أي: أنَّ كُلَّ هذه الثَّلاثِ لا بُدَّ أنْ تُوصَلَ بالضَّميرِ.

ولا شكَّ أنَّ (جميع) يُؤكَّدُ بها، فتقولُ: (جاءَ القومُ جميعُهم)، لكنَّها إذا لم تُضَفْ صارتْ حالًا لا توكيدًا، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، فهنا لا تكونُ توكيدًا، لأنَّها لم تُوصَلْ بالضَّميرِ.

فإذا وُصِلَتْ بضميرِ المؤكَّدِ صارتْ توكيدًا، مثل: (جاءَ القومُ جميعُهم)، (رأيتُ القومَ جميعَهم)، (مررتُ بالقومِ جميعِهم)، وإلَّا فهيَ على حَسَبِ العواملِ.

وقولُه: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا»: يعودُ على كلِّ الأربعِ كلماتٍ: (كُلّ)، (كِلا)، (كِلتا)، (جميع)، فإنْ لم تُوصَلْ بالضَّميرِ، لم تقعْ توكيدًا، كما قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٣٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود:١١١]، وقالَ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق:٤]، فـ﴿كُلٌّ﴾ هنا مبتدأٌ، وليستْ توكيدًا، لأنَّها لم تُضَفْ إلى ضميرٍ.

فلا بُدَّ أنْ تُضافَ إلى ضميرٍ، ويسبِقَها ما يُؤَكَّدُ، مثلُ: (إنَّ القومَ كلَّهم فاهمونَ).

وقولُه: «كُلًّا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اذْكُرْ).

وقولُه: «وَكِلَا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، يعني: واذكرْ أيضًا (كِلَا)، وقولُه:

«كِلْتَا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، و(جَمِيعًا) معطوفةٌ عليها، لكنْ بإسقاطِ حرفِ العطفِ مِنْ أجلِ ضرورةِ الشِّعْرِ.

وقولُه: «بِالضَّمِيرِ»: مُتعلِّقٌ بقولِه: (اذْكُرْ)، و(مُوصَلَا) حالٌ ممَّا سبقَهُ، يعني: حالَ كَوْنِه مُوصَلًا بالضَّميرِ، ويجوزُ أنْ نقولَ: إنَّ قولَه (بِالضَّمِيرِ): مُتعلِّقٌ بقولِه: (مُوصَلَا)، وتقديرُ البيتِ: واذكرْ (كُلًّا) و(كِلَا) و(كِلْتا) و(جميعًا) في الشُّمولِ مُوصَلًا بالضَّميرِ، هذا هو إعرابُ البيتِ.

والقاعدةُ منهُ: أنَّه يُؤكَّدُ بـ(كُلٍّ) و(كِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيع) مُضافةً إلى ضميرِ المؤكَّدِ.

❊ ❊ ❊

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَ(كُـلٍّ) فَاعِلَـهْ   مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَـهْ

الشَّـرحُ

قولُه: «اسْتَعْمَلُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«أَيْضًا»: مصدرٌ لعاملٍ محذوفٍ تقديرُه: (آضَ يَئِيضُ).

وقولُه: «فَاعِلَهْ»: مفعولُ (اسْتَعْمَلُوا).

وقولُه: «مِنْ عَمَّ»: مُتعلِّقٌ بـ(فَاعِلَهْ) حالًا أو صفةً.

وقولُه: «فِي التَّوْكِيدِ»: مُتعلِّقٌ بـ(اسْتَعْمَلُوا).

وقولُه: «وَاسْتَعْمَلُوا»: أي: العربُ.

وقولُه: «أَيْضًا»: مصدرُ (آضَ يَئِيضُ) بمعنى رَجَعَ، وهيَ دائمًا محذوفةُ العاملِ، فلا يقالُ: (أَئِيضُ أيضًا) أي: أَرْجِعُ رُجُوعًا، وإنَّما تُستعملُ دائمًا على المَصْدَرِيَّةِ، وعاملُها محذوفٌ دائمًا.

وقولُه: «فَاعِلَهْ»: أي: اسمُ فاعلٍ على وَزْنِ (فَاعِلَة).

«مِنْ عَمَّ» أي: مِن لَفْظِ الفعلِ (عَمَّ)، وهو فِعلٌ ماضٍ مُضارِعُه (يَعُمُّ)، وليس حرفَ جرٍّ، واسمَ استفهامٍ، واسمُ الفاعلِ منه (عامٌّ)، والمعنى: استعملوا (عَامَّة) فِي مَكَانِ (كُلٍّ).

مثال ذلك: (**جاءَ القومُ عامَّتُهم**)، وهو بإزاءِ قَوْلِك: (**جاءَ القومُ كُلُّهم**)، فالمعنى واحدٌ.

و(**عامَّة**) مثلُ (جميع) إذا لم تتَّصِلْ بالضَّميرِ تكونُ غيرَ مُؤكِّدةٍ، إنَّما هي على حَسَب السياق، ففي قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»(١). هي للعُمُومِ، وهيَ هنا تكونُ حالًا، وقالَ النبيُّ ﷺ: «**عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ**»(٢). أي: أكثرُه.

وكثيرًا ما يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحِمه الله- وغيرُه ممَّنْ يذكرُ الخلافَ: (**عامَّةُ العُلَماءِ على هذا القولِ**).

أمَّا إذا جاءتْ (**عامَّة**) مُؤَكِّدَةً فهي للكُلِّ.

القاعدة: تستعملُ (**عامَّة**) في التَّوكيدِ كما يُستعمَلُ لفظُ (كُلٍّ)، وعلى هذا فيكونُ مُضافًا إلى ضميرِ المؤكَّدِ.

وقولُه: «**مِثْلَ النَّافِلَهْ**»: يحتملُ أنْ يكونَ مفعولًا مُطْلَقًا، أي: استعمالًا مثلَ النَّافلةِ، ويحتملُ أنْ يكونَ حَالًا، أي: مُشْبِهًا للنَّافلةِ، والنَّافلةُ معناها الزِّيادةُ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء:٧٩] أي: زائدًا لك.

قال الشَّارحُ: معنى (زائدة) أنَّ كثيرًا مِن النَّحْويينَ لم يذكروها، فيكونُ الَّذي ذَكَرَها زائدًا على غَيْرِه في ذِكْرِها، هكذا قالَ.

وقالَ بعضُ المُحَشِّينَ: بل معنى قولِه (**مِثْلَ النَّافِلَهْ**): أي: مثلَ هذا الوزنِ (أي على وزن: فَاعِلَة)، ولو كانَ المُؤكَّدُ مُذكَّرًا.

---

(١) أخرجه البخاري: أول كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٩٣)، والدارقطني في سننه (١/ ١٢٧).

وهذا الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي أحسنُ مما ذَكَره الشَّارِحُ، فالأحسنُ أنْ نقولَ: إنَّ قولَه (**مِثْلَ النَّافِلَهْ**) أي: أنَّها تلزمُها التَّاءُ، وإنْ كانَ المؤكَّدُ بها مُذكَّرًا، فتقولُ: (**جاءَ القومُ عامَّتُهم**)، ولا تقولُ: (**عامُّهم**)، وتقولُ: (**رأيتُ القومَ عامَّتَهم**)، (**مررتُ بالقومِ عامَّتِهم**).

فقولُه: «**مِثْلَ النَّافِلَهْ**»: أي: مثلَ النَّافلةِ في لُزُوم التَّاءِ، ولو كانَ الموصوفُ بها مُذكَّرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء:٧٩]، **فهي** هنا حالٌ مِن التَّهَجُّدِ، أي: حالَ كَوْنِه نافلةً لك، والتَّهجُّدُ مُذكَّرٌ.

وكَوْنُها مُؤكِّدةً للشُّمُولِ واضحٌ مِن معناها، لأنَّ العُمُومَ معناه الشُّمولُ، وهي مأخوذةٌ مِن (عَمَّ، يَعُمُّ)، أي: شَمِلَ يَشْمَلُ، فهو شَامِلٌ.

أمَّا (**كافَّة**) فلم يذكُرُوها، لكنْ ينبغي أنْ تكونَ مثلَ (**عَامَّة**).

***

٥٢٤- وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥- وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

الشرحُ

مثالُ (أَجْمَع): (جاءَ القومُ كلُّهم أَجْمَعُ).

مثالُ (جَمْعَاء): (جاءتِ القبيلةُ كلُّها جَمْعَاءُ).

مثالُ (أَجْمعين): (جاءَ القومُ كلُّهم أَجْمَعونَ).

مثالُ (جُمَع): (جاءتِ النِّساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ).

لكنْ قالَ: (وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ))، كونُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يُكرِّرُ هذا التَّكريرَ غريبٌ منه، والمعنى أنَّهم أكَّدوا بعدَ (كُلٍّ)، ودونَ (كُلٍّ)، لكنْ دونَ (كُلٍّ) قدْ يجيءُ، وليس كثيرًا، فتقولُ: (جاءَ الرِّجالُ أجمعُ)، (جاءتِ القبيلةُ جَمْعَاءُ)، (جاءَ القومُ أجمعونَ)، (جاءتِ النِّساءُ جُمَعُ) بدونِ (كُلّ).

وقالَ الشَّاعرُ[1]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

(١) البيت من الرجز، ولا يُعلم قائله، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٦).

و(**الذَّلْفَاءُ**) قيلَ: إنَّها اسمُ امرأةٍ، وقيلَ: هي المرأةُ الحسناءُ، **وقولُه**: (**ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا**)، لِكَي تُقَبِّلَهُ.

الشَّاهدُ قولُه: (**إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا**)، ولم يَقُلْ: (الدَّهْرَ كُلَّه أَبْكي أجمعَا).

وفي البيتِ أيضًا شاهدٌ لجوازِ الفصلِ بينَ المؤكِّدِ والمؤكَّدِ، وهو قولُه: (**الدَّهْرَ أَبْكِي**)، فـ(**أَبْكِي**) جملةٌ مُعْترِضَةٌ، ونظيرُها في القرآنِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١]، فـ﴿كُلُّهُنَّ﴾ ليس توكيدًا للضَّميرِ الَّذي في ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾، ولكنَّهُ توكيدٌ للضَّميرِ في قولِه: ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾، ففُصِلَ بينَ المؤكِّدِ والمؤكَّدِ.

إِذَنْ: عَلِمْنَا منْ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ الأكثرَ أَنَّهُ لا يُؤَكَّدُ بها إلَّا بعدَ (**كلٍّ**)، وأَنَّهُ قد يُجَاءُ بها بدونِ (**كُلٍّ**).

* * *

٥٢٦- وَإِنْ يُفِـدْ تَوْكِيـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـلْ   وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْـمَنْعُ شَـمِلْ

الشَّـرحُ

انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى بحثٍ آخرَ، وهو: **هلْ تُؤَكَّدُ النَّكِرةُ؟**

قالَ بعضُ النَّحْويينَ: إنَّها لا تُؤَكَّدُ، **وقالَ آخرونَ**: إنَّها تُؤَكَّدُ، **وتوسَّطَ المؤلِّفُ** -رحمه الله- فقالَ: يجوزُ أنْ تُؤَكَّدَ النَّكرةُ إذا كانَ في ذلك فائدةٌ، وأمَّا إذا لم يكنْ فائدةٌ، فإنَّها لا تُؤَكَّدُ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ[1]:

لَكِنَّـهُ شَـاقَهُ أَنْ قِيـلَ ذَا رَجَـبُ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

فقالَ: (**حَوْلٍ كُلِّهِ**)، ولم يَقُلْ: (يا ليتَ عِدَّةَ الحولِ كلِّه رجبُ)، ومنه البيتُ الَّذي سبقَ:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَـعَا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَـا

الشَّاهدُ قولُه: (**حَوْلًا**) نكرةٌ، و(**أَكْتَعَ**) مُؤكِّدٌ له.

ولكنْ يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

«**وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْـمَنْعُ شَمِلْ**»: أي: أنَّهُ لا تُؤكَّدُ النَّكرةُ، سواءٌ أفادتْ أم لم تُفِدْ، وعلى هذا، فإذا قلت: (**جلستُ عندَك شهرًا كلَّه**)، فهو ممنوعٌ عند البصريِّينَ، وما جاءَ به السَّماعُ، فهو عندَهم إمَّا شاذٌّ، وإمَّا نادرٌ قليلٌ، والشَّاذُّ لا يُقَاسُ عليه.

(١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٧).

أما على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وهو الصَّحيحُ مِنْ أَنَّهُ إذا وُجدتِ الفائدةُ مِن التَّوكيدِ، فلا مانعَ، فتقولُ: (**جلستُ عندَك شهرًا كلَّه**)، لئلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّني جلستُ عندَك أكثرَ الشَّهرِ، فيكونُ في هذا فائدةٌ، فإذا كانَ فيه فائدةٌ، فلا حرجَ.

* * *

٥٢٧- وَاغْنَ بِـ(كِلْتَـا) فِي مُثَنًّـى و(كِـلَا)   عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَـلَا)

الشــرحُ

(كِلَا) و(كِلْتَا) يُؤَكَّدُ بهما ما دلَّ على اثنينِ، فيشملُ المثنَّى والمفردَ إذا عُطِفَ عليه مفردٌ، فتقول: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو كِلَاهما)، (أكرمتُ زيدًا وعَمْرًا كِلْيهما)، (أكرمتُ الزَّيدينِ كِلَيْهما)، وكذلك (كِلْتَا) يُؤكَّد بها المثنَّى المُؤَنَّثُ.

يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (كِلَا) و(كِلَتا) يُغْنِيَانِ (عن وَزْنِ فَعْلَاء)، وهيَ (جَمْعَاءُ)، (وَوَزْنِ أفْعَلَا)، وهي (أَجْمَعُ)، فبدلَ منْ أنْ تقولَ: (جاءَ الزَّيدانِ أجمعُهما)، تقولُ: (كِلَاهما)، وكذلكَ في النِّساءِ تقولُ: (رأيتُ المرأتينِ كِلْتَيْهما)، ولا تقولُ: (جَمْعَاوَيْهما)، وما قالهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- صحيحٌ.

***

٥٢٨- وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيرَ الْـمُتَّصِلْ   بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْـمُنْفَصِلْ
٥٢٩- عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ، وَأَكَّـدُوا بِـمَا   سِـوَاهُمَا، وَالْقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَزَمَـا

الشَّــرحُ

إذا أكدتَ الضَّميرَ المتَّصلَ -ومنهُ المستترُ- بالنَّفسِ والعينِ، فلا بُدَّ أنْ تأتيَ بينه وبين المؤكِّدِ بالضَّميرِ المنفصلِ، إذْ لو قيلَ: **(المرأةُ خرجتْ عينُها)**، توهَّمْتَ الباصرةَ، أو: **(نَفْسُها)** توهَّمْتَ نفسَ الحياةِ، فلمَّا كانَ في هذا التَّركيبِ يحصُلُ الاشتباهُ حُمِلَ الباقي عليه، فكانَ لا بُدَّ أنْ تقولَ: **(هندٌ ذهبتْ هي نَفْسُها)**، **(هندٌ ذهبتْ هيَ عَيْنُها)**.

وإذا قلت: **(قُمْتِ نَفْسُك)** -تُخاطِبُ امرأةً- فهنا لا يُوهِمُ.

لكن قالوا: إنَّهُ يُوهِمُ في هذا التَّركيبِ، فحُمِلَ الباقي عليه، وهذه علَّةٌ معلولةٌ، **والصَّحيحُ** أنَّهُ لو قيلَ بأنَّ هذا لم يُسْمَعْ عنِ العَرَبِ، لكانَ أحسنَ.

مثال آخر: (قُمْتَ أنتَ نَفْسُك)، تقولُ: **(قُمْتَ)**: فعلٌ وفاعلٌ، و**(أنت)**: ضميرٌ مُؤكِّدٌ للضَّميرِ، و**(نَفْسُك)**: مُؤكِّدٌ آخرُ للضَّميرِ الأوَّلِ، فهنا يكونُ المؤكِّدُ اثنَيْنِ: ضميرٌ أكَّدَ ضميرًا، ثمَّ جاءتِ النَّفسُ والعينُ.

وقولُه: «عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ»: **إذا قيل لك**: متى يجبُ الإتيانُ بالضَّميرِ المنفصلِ عندَ تأكيدِ الضَّميرِ المتَّصلِ؟

تقول: يجبُ بشرطينِ:

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ الضَّميرُ المؤكَّدُ ضميرَ رَفْعٍ.

الثَّاني: أنْ يكونَ التَّأكيدُ بالنَّفسِ، أو بالعَيْنِ.

مثالُه: (**جِئتُم كلُّكم**)، فهنا لا يجبُ الضَّميرُ المنفصلُ، لأنَّه ليس بالنَّفسِ، ولا بالعينِ، لكن لو قلت: (**جئتُم أَنْفُسُكم**)، وجبَ أنْ تقولَ: (**جِئْتُم أنتم أَنْفُسُكم**).

وعُلِمَ مِنْ قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ**) أنَّه لو أُكِّدَ الضَّميرُ المتَّصلُ المنصوبُ، فلا يجبُ الفصلُ، فتقولُ: (**أكرمتُك نَفْسَك**)، (**مررتُ بكَ عَيْنِك**).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**فَبَعْدَ الْـمُنْفَصِلْ**) ظاهرُه أنَّهُ لو فُصِلَ بغيرِ الضَّميرِ المنفصلِ لم يَـجُزْ، ولكنَّ بعضَ **النَّحْوِيِّينَ** يقولُ: يجوزُ أنْ تَفْصِلَ بغيرِ الضَّميرِ المنفصلِ، فتقول: (**نَزَلتم في البيتِ أَنْفُسُكم**)، (**نَزَلْتم في البيتِ أَعْيُنُكم**)، لأنَّ المُهِمَّ أنْ يكونَ هناكَ فاصلٌ بين الضَّميرِ المتَّصلِ، وبينَ المؤكِّدِ، وهو النَّفسُ والعينُ.

أمَّا إذا أُكِّدَ بغيرِ النَّفسِ والعينِ، فإنَّه لا يجبُ، فتقول: (**قُمْتُما كِلَاكما**)، (**قُمْتُم كُلُّكم**)، ولا يجبُ أنْ تقولَ: (**قُمْتُم أنتم كلُّكم**)، إنَّما هذا خاصٌّ بالنَّفسِ والعَيْنِ.

وقولُه: «**وَأَكَّدُوا**»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، لأنَّهم همْ أهلُ الكَلَامِ.

وقولُه: «**بِمَا سِوَاهُمَا**»: أي: بما سِوى النَّفسِ والعينِ.

وقولُه: «**وَالْقَيْدُ**»: وهو الفَصْلُ بضميرٍ منفصلٍ.

«لَنْ يُلْتَزَمَا»: أي: لم يأتوا بضميرٍ مُنْفَصِلٍ.

خلاصةُ البيتينِ بالأسئلةِ الآتيةِ:

هل يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفسِ وبالعينِ؟

الجواب: يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفسِ وبالعينِ.

هل يجوزُ توكيدُ الضَّميرِ، سواءٌ كانَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا بالنَّفسِ، أو بالعينِ؟

الجواب: يجوزُ.

هل يجبُ الفصلُ بالضَّميرِ المنفصلِ إذا أُكِّدَ الضَّميرُ المتَّصلُ بالنَّفسِ، أو بالعينِ؟

الجواب: في حالِ النَّصبِ والجرِّ لا يجبُ، وفي حالِ الرفعِ يجبُ الفصلُ بالضَّميرِ المنفصلِ، وقيل: بالضَّميرِ المنفصلِ، أو بأيِّ فاصلٍ يكونُ.

* * *

٥٣٠- وَمَـا مِـنَ التَّوْكِيـدِ لَفْظِـيٌّ يَــجِي   مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي، ادْرُجِي)

الشَّــرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

و«مِنَ التَّوْكِيدِ»: جارٌّ ومجرورٌ بيانٌ لـ(مَا).

و«لَفْظِيٌّ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: (هو لفظيٌّ).

وقولُه: «يَجِي»: الجملةُ خبرُ المبتدأ (مَا)، يعني: والَّذي هو لفظيٌّ مِن التَّوكيدِ يجيءُ مُكرَّرًا.

وأَفْهَمَنا المؤلِّفُ -رحمه الله- من هذا أنَّ **التَّوكيدَ نوعانِ: توكيدٌ معنويٌّ، وتوكيدٌ لفظيٌّ**.

فالتَّوكيدُ المعنويُّ ما كان بالألفاظِ السَّابقةِ، وهي النَّفسُ، والعينُ، وكلّ، وأجمعُ، وأجمعونَ، وجُمَعُ، وجَمْعاءُ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتا.

والتَّوكيدُ اللَّفظيُّ ما جاء مُكرَّرًا: إمَّا بالكلمةِ، أو بالجُمْلةِ، فالمثالُ الَّذي ذكرهُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- والخطابُ فيه لأنثى: **(ادْرُجِي، ادْرُجِي)** مُكرَّرٌ بالجُمْلةِ، وقد تكونُ بالكلمةِ مثلُ: **(قامَ قامَ الرَّجلُ)**.

وقولُه: «مُكَرَّرًا»: سواءٌ كُرِّر باللَّفظِ، أو كُرِّرَ بالمعنى مع اختلافٍ يسيرٍ في اللَّفظ، فقولُه تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق:١٧]، ﴿أَمْهِلْهُمْ﴾ توكيدٌ لـ ﴿مَهِّلِ﴾ معَ أنَّ الفعلَ مُختلِفٌ بعضَ الاختلافِ.

وكذلك أيضًا لو قلتَ تُخاطِبُ جالسًا: (قِفْ، قُمْ)، فهذا توكيدٌ لفظيٌّ، لأَنَّنا كَرَّرْنا اللَّفظَ بمعناه.

إِذَنْ: ما كانَ مُكَرَّرًا **بلفظٍ مُطابِقٍ**، مثل: **(ادْرُجِي، ادْرُجِي)**، أو **بلفظٍ مرادفٍ**، مثل: **(قُمْ، قِفْ)**، **(اقعدْ، اجلسْ)**[1]، أو **بلفظٍ مُغايِرٍ بعضَ الشَّيءِ** كقولِه تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾، فهذا يُسمَّى توكيدًا لفظيًّا.

* * *

(١) فائدة: التَّفريقُ بين القُعُودِ والجلوسِ في الإطلاقِ ليس بصحيحٍ، فيقال: (قعد) يعني: من قيامٍ، و(قَعَد) يعني: من نَوْمٍ. (الشَّارح)

٥٣١- وَلَا تُعِـدْ لَفْـظَ ضَـمِيرٍ مُتَّصِـلْ   إِلَّا مَـعَ اللَّفْـظِ الَّـذِي بِـهِ وُصِـلْ

الشــرحُ

إذا أردتَ أنْ تُؤكِّدَ ضميرًا مُتَّصلًا تأكيدًا لفظيًّا، فلا تُعِدْ هذا الضَّميرَ المتَّصلَ إلا مع اللَّفظِ الموصُولِ به، سواءٌ كان هذا اللَّفظُ فعلًا، أو حرفًا، أو اسمًا.

مثالُ الفعلِ: إذا أردتُ أنْ أُؤَكِّدَ أنِّي أكرمتُك، فلا أقولُ: **(أكرمْتُكَكَ)**، ولكنْ أقولُ: **(أكرمتُك، أكرمتُك)**.

فإن قال قائلٌ: لكنَّهُ حينئذٍ يَشتبهُ بالتَّأكيدِ اللَّفظيِّ بالجملةِ!

نقول: هذا ضرورةٌ، ولا بُدَّ منه.

مثال الحرف: **(مررتُ بِكَ بِكَ)**، ولا أقولُ: **(مررتُ بكَكَ)**.

* * *

٥٣٢- كَذَا الْـحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَـحَصَّلَا   بِـهِ جَـوَابٌ كَ(نَعَـمْ)، وَكَ(بَـلَى)

الشَّـرحُ

قولُه: «كَذَا الْـحُرُوفُ»: يعني: لا تُعِدِ الحروفَ وحدَها إلَّا مع ما اتَّصَلتْ به.

مثال ذلك: (**إنَّ زيدًا قائمٌ**)، فإذا أردتُ أنْ أُؤكِّدَ (إِنَّ) أقولُ: (**إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ**)، ولا يصحُّ أنْ أقولَ: (**إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ**).

مثال آخر: (**أتيتُ منْ عندِ صاحبِي**)، وأريدُ أنْ أُؤَكِّدَ (مِن) فأقولُ: (**أتيتُ منْ عندِ منْ عندِ صاحبِي**)، ولا أقولُ: (**أتيتُ منْ منْ عندِ صاحبِي**).

وقولُه: «غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ»: يعني: إلَّا أَحْرُف الجواب، فإنَّها تُكرَّرُ لفظًا، بدونِ ما اتَّصلَ بها، وأحرفُ الجوابِ (**كَنَعَمْ، وَكَبَلَى، ولا، وجَيْرِ، وأَجَل**)، فكلُّ أَحْرُفِ الجوابِ تُؤَكَّدُ لفظًا، بدونِ أنْ يُؤْتَى بما اتَّصلتْ به [(١)].

مثال ذلك: قالَ لكَ رجلٌ: هل فهمتَ النَّحوَ؟، فتقول: (**نعمْ، نعمْ**)، وإنْ كنتَ لم تفهمْ تقولُ: (**لا، لا**).

لكن: **إلى متى التَّكرارُ؟**

يقولون: لا تُكرِّرْ أكثرَ مِن ثلاثِ مرَّاتٍ، فإنَّه شَيْنٌ عند الأُدَباءِ، وغيرُ مسموعٍ في اللُّغةِ العربيَّةِ أيضًا، والمرادُ التَّأكيدُ اللَّفظيُّ، لكنْ إذا كانَ المقامُ يقتضي فرُبَّما تَزيدُ، ولكلِّ مقامٍ مقالٌ، فقدْ يُفَرَّقُ بين ما قُصِدَ به التَّوبيخُ والتَّوكيدُ العظيمُ، وبين الكلامِ العاديِّ، لكنْ إذا لم يكنْ هناك داعٍ فكما قالَ النَّحْويُّونَ.

---

(١) ومن أحرف الجواب: (إي) كذلك.

لكنْ إذا قيلَ لك: هلْ فهِمتَ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ وحفظتَها عن ظَهْرِ قَلْبٍ؟، تقول: (لا، لا، لا، لا، لا، لا، لا)، لأنَّ المسئولَ عنه اثنانِ، سُئِلْت عن حفظِها وفهمِها، وإذا كنتَ حافظًا فاهمًا لها، تقولُ: (**نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ**).

كذلك (بلى) يُجابُ بها النَّفيُ المُصدَّرُ بالاستفهامِ، فإذا قيلَ: (**أليسَ نبيُّنا محمدٌ ﷺ خاتمَ الرُّسُلِ؟**) تقول: (بلى، بلى، بلى)، ولا تزِدْ على ثلاثٍ، لأنَّه شَيْنٌ عند الأُدَباءِ.

***

٥٣٣- وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

الشرحُ

قولُه: «مُضْمَرَ»: هذا مِن بابِ الاشتغالِ، لأنَّ (بِهِ) هو ضَمِيرُه، فـ(**أَكِّدْ**) مشغولٌ به.

والمعنى: أَكِّدْ بمضمرِ الرَّفعِ كلَّ ضميرٍ اتَّصلَ، ولو كانَ ضميرَ جرٍّ، وضمائرُ الرَّفعِ معروفةٌ.

لكن: ما المرادُ بمُضْمَرِ الرَّفعِ؟

الجواب: **يقول**: «**الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ**»: أي: أنَّ ضميرَ الرَّفعِ المنفصلَ يُؤكَّدُ بهِ كلُّ ضميرٍ اتَّصلَ.

مثالُ ضميرِ الرَّفعِ: (**قُمْتَ أَنْتَ**)، فالتَّاءُ في (**قمت**) ضميرُ رفعٍ مؤكَّدةٌ بـ(**أنت**)، و(**أنت**) ضميرُ رفعٍ منفصلٌ.

مثالُ ضميرِ النَّصبِ: (**رأيتُك أنتَ**)، فـ(**رأيتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والكافُ مفعولٌ به مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، و(**أَنْ**): ضميرٌ مُؤكِّدٌ للكافِ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ.

مثال ضميرِ الجرِّ: (**مررتُ بك أَنْتَ**)، فـ(**مررتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، والكافُ ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ، و(**أَنْ**) ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ جرٍّ توكيدٌ للكافِ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ.

ويجوزُ في ضميرِ النَّصبِ أنْ يُؤَكَّدَ بضميرِ نصبٍ منفصلٍ، فتقولُ: (**رأيتُك إيَّاك**)، وتقول: (**أكرمتُك إيَّاك**)، وهذا هو الأصلُ، وإنَّما أُكِّدَ بضميرِ الرَّفعِ تَوسُّعًا، وإلَّا فالأصلُ أنْ يُؤَكَّدَ الضَّميرُ المنصوبُ بضميرِ نصبٍ.

لكن: هل يجوزُ: (**مررتُ بك إيَّاك**)؟

الجواب: لا يجوزُ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: أَكِّدْ بمضمرِ الرَّفعِ الَّذي قدِ انفصلَ، و(**إيَّاك**): ضميرُ نصبٍ.

وهل يجوزُ: (**قمتُ إيَّاك**)؟ الجواب: لا، لا يجوزُ.

والقاعدةُ من هذا البيتِ: يجوزُ توكيدُ الضَّميرِ المتَّصلِ بضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ، وهذا التَّوكيدُ لفظيٌّ، لأنَّ الضَّميرَ مرادفٌ للضَّميرِ، ولا يضرُّ أنْ يكونَ هذا مُتَّصِلًا، وهذا منفصلًا، لأنَّ هذا اختلافُ لفظٍ فقطْ، وأمَّا المعنى فهو واحدٌ.

***

عَطْفُ الْبَيَانِ

العطفُ معناه الثَّنْيُ، فثَنْيُ شيءٍ على شيءٍ يُسَمَّى عَطْفًا، ومنهُ عطفُ طرفي الحَبْلِ بعضهما إلى بعضٍ، أمَّا هنا، فإنَّ العطفَ بيَّنهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه:

٥٣٤- الْعَطْـفُ إِمَّـا ذُو بَيَـانٍ أَوْ نَسَـقْ وَالْغَـرَضُ الْآنَ بَيَـانُ مَـا سَـبَقْ

الشَّــرحُ

العطفُ ينقسمُ إلى قسمينِ: **عطفُ بيانٍ، وعطفُ نَسَقٍ**، فما كان بواسطةِ الحرفِ فهو **عطفُ نَسَقٍ**، مثل: **(جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو)**، فقولُنا: **(عَمْرٌو)** عطفُ نَسَقٍ.

وما كانَ بغيرِ واسطةِ الحرفِ فهو **عطفُ بيانٍ**، وسيأتي تعريفُه.

وقولُه: «**الْآنَ**»: هي ظرفٌ للإشارةِ إلى الزَّمانِ الحاضرِ كما أنَّ (**هُنَا**) ظرفٌ للإشارةِ إلى المكانِ الحاضرِ، فـ(الآن) ظرفٌ، وهي مبنيَّةٌ على الفتحِ في محلِّ نَصْبٍ.

وقولُه: «**الْغَرَضُ الْآنَ**»: أي: في هذا البابِ.

«**بَيَانُ مَا سَبَقْ**»: وهو عطفُ البيانِ، فقدَّمَ المؤلِّفُ -رحمه الله- الكلامَ على عطفِ البيَانِ، لأنَّه أقلُّ، ولأنَّه أشبهُ بالنَّعتِ، فكانَ أَوْلى أنْ يكونَ أقربَ منه، والنَّعتُ قد سبقَ، وبينَه وبينَ النَّعتِ التَّوكيدُ، وإنَّما فُصِلَ بينه وبينه بالتَّوكيدِ، لأنَّ التَّوكيدَ في الحقيقةِ مُؤكِّدٌ لذاتِ الشَّيءِ.

٥٣٥- فَذُو الْبَيَانِ تَابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

الشرحُ

قولُه: «فَذُو الْبَيَانِ»: أي: فعطفُ البيانِ تعريفُه.

«تَابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ»: والحدُّ لا بُدَّ فيه مِن جِنْسٍ وفَصْلٍ، فقولُه: (تَابعٌ) جنسٌ يدخلُ فيه جميعُ التَّوابعِ، فيدخلُ فيه النَّعتُ، والتَّوكيدُ، وعطفُ النَّسقِ، والبَدَلُ، وقولُه: (شِبْهُ الصِّفَهْ) خرجَ به النَّعتُ، لأنَّ مُشابهَ الشَّيءِ ليسَ هو الشَّيءَ، فهو يُشْبِهُ النَّعتَ في بيانِ مَتبُوعِه، لكنَّهُ يُخالِفُ النَّعتَ في أنَّه جامدٌ، والنَّعتُ مُشتقٌّ، أو مُؤوَّلٌ به، ويظهرُ هذا بالمثالِ:

تقولُ: (جاءَ أبو حَفْصٍ الفاروقُ)، فـ(الفاروقُ) صفةٌ لأبي حَفْصٍ، وتقولُ: (جاءَ أبو حَفْصٍ عُمَرُ)، فـ(عُمَرُ) عطفُ بيانٍ، وليس بصفةٍ، لأنَّ (عُمَر) عَلَمٌ، فهو اسمٌ جامدٌ، لكنَّ (الفاروق) مُشتَقٌّ، فهو صفةٌ، ولهذا قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (تَابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ)، وليس بصفةٍ، لأنَّه يختلفُ عنها بأنَّهُ جامدٌ، وهيَ مُشتقَّةٌ، أو مُؤَوَّلةٌ بالمشتقِّ.

وقولُه: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ»: بهذا خرجَ بقيةُ التَّوابعِ، لأنَّ التَّوابعَ لا تنكشفُ بها حقيقةُ القصدِ، بلْ كلُّ تابعٍ مستقلٌّ، أمَّا النَّعتُ فقدْ تتبيَّنُ به حقيقةُ القصدِ، لكنَّه مشتقٌّ كما سبقَ، وأمَّا بقيَّةُ التَّوابعِ فليست كذلك.

إذَنْ: عطفُ البيانِ مِنْ حيثُ المعنى مثلُ النَّعتِ، إلَّا أنَّ النَّعتَ مُشتقٌّ أو مُؤوَّلٌ بالمشتقِّ، وهذا اسمٌ جامدٌ، ولهذا قال:

٥٣٦- فَأَوْلِيَنْـــهُ مِـــنْ وِفَـــاقِ الْأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الْأَوَّلِ النَّعْـتُ وَلِي

الشــرحُ

قولُه: «أَوْلِيَنْهُ»: أي: أعْطِهِ، وهو فعلُ أمرٍ، ومفعولٌ أوَّل، وهو الهاءُ في (أَوْلِينْهُ).

وقولُه: «مَا»: هذا هو المفعولُ الثَّاني.

وقولُه: «الْأَوَّلِ»: هو المتبوعُ، والمعنى: أَعْطِهِ مِن مُوَافقةِ الأوَّلِ ما النَّعتُ وَلِيَ مِن وفاقِ الأوَّلِ، وقد سبقَ أنَّ النَّعْتَ يتبعُ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عشَرةٍ:

في واحدٍ مِن **أوجهِ الإعرابِ**.

وفي واحدٍ مِن **التَّعريفِ أو التَّنكيرِ**.

وفي واحدٍ مِن **الإفرادِ وفَرْعَيْه**.

وفي واحدٍ مِن **التَّذكيرِ والتَّأنيثِ**.

فإذا كان المتبوعُ مرفوعًا صارَ عطفُ البيانِ مرفوعًا، وإذا كان المتبوعُ منصوبًا صارَ عطفُ البيانِ منصوبًا، وإذا كانَ مُفْرَدًا صارَ عطفُ البيانِ مُفْرَدًا، وإذا كانَ مُؤَنَّثًا صارَ عطفُ البيانِ مُؤَنَّثًا، والعكسُ بالعكسِ.

ومن هذه القاعدةِ (أَنَّهُ يُعْطَى أحكامَ النَّعتِ في التَّبَعِيَّةِ) فهمنا أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ عطفُ البيانِ بين نَكِرَتَيْن، وإلى هذا أشارَ بقولِه:

٥٣٧- فَقَـــدْ يَكُونَـــانِ مُنكَّـــرَيْنِ   كَـــمَا يَكُونَـــانِ مُعَـــرَّفَيْنِ

الشـــرحُ

هنا قاسَ المُخْتَلَفَ فيه على المُتَّفَقِ عليه، فالنَّحْوِيُّونَ بَصْرِيُّهم وكوفِيُّهم اتَّفقوا على أنَّ عطفَ البيانِ يكونُ بين معرفتَيْن، لأنَّهُ يُفِيدُ التَّخصيصَ، فتقولُ: (**جاءَ أبو بكرٍ عبدُ اللهِ بنُ أبي قُحَافةَ**)، فـ(**عبد**) عطفُ بيانٍ، وهو هنا بينَ مَعْرِفتَيْن، لأنَّ (**أبو بكر**) هو المتبوعُ، وهو معرفةٌ، و(**عبد الله**) هو التَّابعُ، وهو معرفةٌ، فالتَّابعُ والمتبوعُ مَعْرِفَتان، لكنْ هلْ يكونُ بين نكرتَيْن؟

الجواب: نعمْ، هذا ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- معَ أنَّهُ يُعَدُّ مِن البصرِيِّين، لكنَّهُ بصريٌّ مجتهدٌ يميلُ إلى أن ما يَرَاهُ هو الصَّوابُ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ ومنهمُ ابنُ آجُرُّوم -رحمه الله- أنَّهُ يقعُ عطفُ البيانِ بينَ النَّكرتَيْن، واستشهدوا لذلك من القُرْآنِ، قالوا: إنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- يقولُ: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]، فقولُه: ﴿مَّآءٍ﴾ نكرةٌ، ونوعُ هذا الماءِ ﴿صَدِيدٍ﴾، وهو اسمٌ لماءِ الجروحِ، وهو اسمٌ جامدٌ، ومعَ ذلك صارَ عطفَ بيانٍ، لكن بماذا يجيبُ البصريُّون عن الآيةِ؟

يقولون: هذا بَدَلٌ، وسيأتينا -إنْ شاءَ اللهُ- أنَّ ضابطَ البَدَلِ هو الَّذي لو حُذِفَ المُبْدَلُ منه قامَ مقامَه، قالوا: لو قالَ -سُبْحَانه وتعالى-: (**ويُسقَى مِن صَدِيدٍ**)، استقامَ الكلامُ، فهو إذَنْ بدلٌ، وليسَ عطفَ بيانٍ.

أمَّا هؤلاءِ فيقولونَ: نحنُ نقولُ: إنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ بدلًا، لكنَّه يجوزُ أيضًا أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، وما المانعُ أنَّ اللهَ بيَّن نوعَ هذا الماءِ أنَّهُ صديدٌ؟

وكذلكَ أيضًا قولُه تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور:٣٥]، فـ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ عطفُ بيانٍ، لأنَّ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ ليستْ مُشْتَقَّةً، فهي عطفُ بيانٍ، وأولئك يقولون: إنَّها بَدَلٌ، لأنَّهُ لو قالَ: (**يُوقَدُ من زيتونةٍ مباركةٍ**) صحَّ، لكنْ نقولُ: ما المانعُ أنْ تكونَ عطفَ بيانٍ؟ قالوا: إنَّ المانعَ أنَّ المرادَ بعطفِ البيانِ أنَّهُ يُبيِّنُ متبوعَه ويُخصِّصُه ويُميِّزُه من غيرِه، والنَّكرةُ لا تُبيِّنُ النَّكرةَ.

لكنَّ الردَّ عليهم أنْ نقولَ: النَّكرةُ الموصوفةُ، أو الـمُبيَّنةُ تُـخصِّصُها، فبدلَ أنْ يقولَ: (مِن ماءٍ) ويُطْلِقَ، فيكونُ صالحًا لكلِّ ماءٍ، ميَّـزَ هذا الماءَ بقولِه: ﴿صَدِيدٍ﴾.

وكذلك قولُه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، فبدلَ أنْ تكونَ عامَّةً لكلِّ شجرةٍ مُباركةٍ خصَّصَها بقولِه: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾، فالتَّخصيصُ حتَّى في النَّكِراتِ موجودٌ.

فإذَنْ: دليلُهم ليس بصحيحٍ، ولهذا مشى ابنُ مالكٍ -رحمه الله- على القولِ بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عطفُ البيانِ ومتبوعُه نكِرتَيْن.

***

٥٣٨- وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩- وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

الشَّرحُ

القاعدةُ: كلُّ ما جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكونَ بَدَلًا، والعكسُ بالعكسِ، إلَّا في بعضِ أنواعِ البدلِ كما سيأتينا -إنْ شاءَ اللهُ- مثل بَدَلِ الغَلَطِ، وبدلِ البعضِ، وبدلِ الشُّمولِ، لكنَّ المرادَ بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ، ولهذا فقولُه: (**صَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ**) ليسَ على إطلاقِه، بل المرادُ: لبَدَليَّةِ كلٍّ مِن كلٍّ، فيجبُ أنْ يُقَيَّدَ بهذا.

وقولُه: «**صَالِحًا**»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(**يُرَى**)، يعني أنَّ عطفَ البيانِ صالحٌ لأنْ يكونَ بدلًا، أي: بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ إلَّا في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: (**نَحْوِ: يَا غُلَامُ يَعْمُرَا**)، و(**يَعْمُرَا**) عَلَمٌ مأخوذٌ مِن الفعلِ المضارعِ، مثل: (**يَزِيد**) و(**يَشْكُر**)، و(**غُلامُ**) نَكِرةٌ مخصوصةٌ، وليستْ مضافةً إلى (**يَعْمُرَا**)، لأنَّه لو كانتْ مُضَافةً لم يكنْ عندنا عطفُ بيانٍ، لكنْ (**غُلَامُ**) وحدَها، و(**يَعْمُرَ**) وحدَها.

وهنا (**غُلَامُ**) مُصدَّرةٌ بحرفِ النِّداءِ، وهي مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، و(**يَعْمُرَا**) عطفُ بيانٍ لـ(**غُلَامُ**) منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، ولا يصحُّ أنْ نجعلَه بدلًا مِن (**غُلَامُ**)، لأنَّ البدلَ هو الَّذي يصحُّ أنْ يَحُلَّ محلَّ المُبْدَلِ منه، وهنا لا يصحُّ أنْ يَحُلَّ (**يَعْمُرَ**) محلَّ (**غُلَامُ**)، لأنَّه منصوبٌ، فلو قلت: (**يا يَعْمُرَ**) لم يصحَّ، لأنَّ

هذا لَـحْنٌ، لكن تقول: (**يَا يَعْمُرُ**)، لأنَّ المُنادى إذا كان عَلَمًا وجبَ بناؤُه على الضَّمِّ.

فإذا قيل: ما وجهُ نصبِها إذا كانتْ عطفَ بيانٍ؟

نقول: لأنَّها كالصِّفَةِ في الإعرابِ، وصفةُ المنادى يجوزُ أنْ تُنْعَتَ على محلِّه لا على لفظِه، ومحلُّ المنادى النَّصبُ، فنقولُ: (**يَعْمُرَ**) عطف بيان (**غُلَامُ**) تابعٌ لمحلِّه.

لكنْ لو كانتِ العبارةُ: (**يا غلامُ يَعْمُرُ**) صحَّ أنْ يكونَ بدلًا كما يصحُّ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، لأنَّه حينئذٍ يَحُلُّ محلَّ المُبْدَلِ منه.

إِذَنْ: القاعدةُ: إذا وُجِدَ منادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ، وبعدَه عطفُ بيانٍ منصوبٌ، فإنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، لأنه لو حلَّ محلَّه لم يُنصَبْ، والبَدَلُ على اعتبارِ أنَّهُ يحلُّ محلَّ المبدَلِ منه.

المسألةُ الثَّانيةُ: «**وَنَحْوِ: بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ**»: يُشِيرُ إلى قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْـــرٍ   عَلَيْـهِ الطَّـيْرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا

تَقَدَّمَ في بابِ الإضافةِ أَنَّهُ لا يُضَافُ اسمٌ مُحُلًّى بـ(أل) إلَّا إذا كان وَصْفًا مُضَافًا لِـمَا فيه (أل)، أو مضافًا إلى مضافٍ إلى مَا فيه (أل)، وهنا قولُه: (التَّارك) اسمُ فاعلٍ مُحلًّى بـ(أل)، وهو مُضَافٌ إلى (البَكْرِيِّ)، وهو محلًّى بـ(أل)، فالإضافةُ صحيحةٌ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمَرَّار بن سعيد الأسدي، كما في الكتاب (١/ ١٨٢)، وخزانة الأب (٤/ ٢٨٦)، والتصريح (٢/ ١٥٠).

و(بِشْر) عَلَمٌ، لكنْ هلْ يصحُّ أنْ يُضَافَ إليه ما فيه (أل)؟

الجواب: لا يصحُّ أنْ يُضَافَ إليهِ ما فيهِ (أل)، لأنَّ ما فيه (أل) لا يُضَافُ إلَّا إلى ما فيه (أل)، وهنا (التَّارك) مُحَلًّى بـ(أل)، ومضافٌ إلى ما فيه (أل): (**الْبَكْرِيِّ**)، و(بِشْر) ليس فيه (أل)، فنُعْرِبُه عطفَ بيانٍ للبَكْرِيِّ، ولا يصحُّ أنْ نَجْعَلَه بَدَلًا، لأنَّنا لو أَحْلَلْنَاهُ محلَّ (**الْبَكْرِيِّ**)، وقلنا: (أنا ابنُ التَّارِكِ بشرٍ) لم يصحّ، لأنَّه لا يُضَافُ إلَّا إلى ما فيه (أل)، فلا يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، لأنهُ لو أُزِيلَ المتبوعُ، وجُعِلَ التَّابعُ مكانَه لم يصحَّ.

ثُمَّ أشارَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى ردِّ قولِ بعضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذينَ يُجوِّزنَ أنْ يُضَافَ اسمُ الفاعلِ المحلَّى بـ(أل) إلى العَلَمِ، وإنْ لم يكنْ فيه (أل).

فقالَ: «**وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْـمَرْضِيِّ**»: يعني: ليسَ أنْ يُجوِّزَ كَوْنُه بَدَلًا بالقولِ المرضيِّ، أي: المقبولِ، **وظاهرُ العبارةِ**: وليسَ أنْ يُبْدَلَ بالقولِ المَرْضِيِّ، لكنْ ليس هذا معناها.

وهذا إشارةٌ إلى قولِ بعضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذينَ يقولونَ: إنَّ (بِشْر) يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا كما هو عطفُ بيانٍ.

خلاصةُ القولِ في البيتينِ: أنَّ كلَّ عطفِ بيانٍ يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، إلَّا إذا كان هذا الَّذي هو عطفُ بيانٍ لا يصحُّ أنْ يَحُلَّ محلَّ التَّابعِ لأيِّ سببٍ مِن الأسبابِ، سواءٌ كان هذا الَّذي ذكَرَهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- أو غيرَه.

* * *

عَطْفُ النَّسَقِ

تَقَدَّمَ أنَّ العطفَ هو الثَّنْيُ، ومنهُ ثَنْيُ الرِّداءِ بعضِه إلى بعضٍ، وأمَّا النَّسقُ فإنَّهُ في اللُّغةِ التَّتابُعُ، تقولُ: (جاؤوا على نَسَقٍ واحدٍ) أي: مُتتابعينَ.

وأمَّا عطفُ النَّسقِ في الاصطلاحِ، فقالَ فيه المؤلِّفُ -رحمه الله-:

٥٤٠- تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

الشَّرحُ

قولُه: «تَالٍ»: أي: تابعٌ.

«بِـ»: واسطةِ.

«حَرْفٍ مُتْبِعٍ»: أي: أنَّ عطفَ النَّسَقِ هو ما تَبعَ غَيْرَه بواسطةِ الحرفِ، ولكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- اشترطَ فقالَ: (بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ) احترازًا مِن الحُرُوفِ غيرِ المُتْبِعةِ، لأنَّ ما يتلو فاءَ السَّببيَّةِ، أو حرفَ الجرِّ ليس بمعطوفٍ، فلو قلت مثلًا: (نظرتُ إلى فلانٍ)، فهذا تابعٌ بالحرفِ، لكنَّ هذا الحرفَ غيرُ مُتْبِعٍ.

وحروفُ الإِتْباعِ معروفةٌ عند العُلَماءِ، وعرفوها بالتَّتَبُّعِ والاستقراءِ، فتَتَبَّعوا كلامَ العربِ، فوجدوا أنَّ هذه الحروفَ إذا جاءتْ بين كَلِمَتَينِ جعلتِ الثَّانيةَ تابعةً للأُولى.

إِذَنْ: فالعطفُ لا بُدَّ فيه مِن واسطةٍ بين التَّابعِ والمتبوعِ، وهي حرفُ العطفِ.

وقولُه: «**تالٍ**»: خبرٌ، وأصلُها (**تالي**) بالياءِ، لكنْ حُذِفَتِ الياءُ، وبقيَ الكَسْرُ.

وقولُه: «**اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**»: هذه حكمةٌ، والغالبُ أنَّ أمثِلةَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حكمةٌ، والوُدُّ معناهُ خَالِصُ المحبَّةِ، وليسَ مُطلَقَ المحبَّةِ، والثَّناءُ المدحُ بالصِّفاتِ الحميدةِ، ويُطلَقُ على المدحِ مُطْلَقًا حتَّى في الخصالِ الذَّميمةِ، كقولِه في الحديثِ: «**أَثْنَوا عليه شرًّا**»، و«**أثنوا عليه خيرًا**»[1]، لكنَّ المرادَ هنا الخيرُ، والمعنى: لا تُحِبَّ إلَّا الَّذي ذَكَرَ، ولا تُثْنِ إلا على مَن ذَكَرَ، وهو مَن صَدَقَ في قولِه وفِعْلِه وقَصْدِه، لأنَّ الصِّدْقَ يكونُ بالقولِ والفعلِ والقَصْدِ.

فالصِّدقُ في **القصدِ** هو **الإخلاصُ**، وفي **القَوْلِ** هو **الإخبارُ بما يُطابِقُ الواقعَ**، وفي **الفِعْلِ أنْ يكونَ مُوافِقًا لِما في قَلْبِه**، ومنه في الشَّرعِ اتِّباعُ النَّبيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-.

إِذَنْ: يُريدُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- مَن صَدَقَ في الكلِّ، فلو أنَّ رَجُلًا يُظْهِرُ أنَّهُ صديقٌ لك، لكنْ إذا غِبْتَ عَقَرَك، فهذا لا تَخْصُصه بالوُدِّ والثَّناءِ، لأنَّه لم يَصْدُقْ.

لكن لو أنَّ رَجُلًا يُخْبِرُك بما في قَلْبِه غائبًا وحاضرًا، فمعناهُ أنَّهُ صادقٌ، فهذا استَمْسِكْ به وأَثْنِ عليه.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر، رقم (٩٤٩).

٥٤١- فَـالْعَطْفُ مُطْلَقًـا بِـوَاوٍ ثُـمَّ فَـا حَتَّى أَمَ اوْ كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَـا)

الشَّـرحُ

قولُه: «مُطْلَقًا»: يقولُ أهلُ العلمِ: إذا رأيتَ في كلامِ العلماءِ (مُطْلَقًا) فانظرْ للَّذي قبلَها، والَّذي بعدَها، لأنَّه مُطلَقٌ مِن قيدٍ سابقٍ، أو لاحقٍ، وهنا مُطلَقٌ مِن قيدٍ لاحقٍ، لأنَّ قولَه في البيت الذي يليه: (وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ) يُبيِّنُ معنى الإطلاقِ.

إِذَنْ قولُه: «فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا»: يعني: لفظًا ومعنًى، هذا هو معنى الإطلاقِ.

مثال الواو: (جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو)، (رأيتُ زيدًا وعَمْرًا)، (مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو).

وقولُه: «ثُمَّ»: هي في سياقِ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- بيانٌ لحرفِ العطفِ.

إِذَنْ: (ثُمَّ) معطوفةٌ على (وَاوٍ) بإسقاطِ حَرْفِ العطفِ، أي: بواوٍ وثُمَّ.

وقولُه: «أَمَ اوْ»: لأجلِ ضرورةِ الشِّعْرِ نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الميمِ، وفتح الميمَ، وخفَّفَ الهَمْزةَ.

وقولُه: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»: هذا ثناءٌ على الطَّالبِ، والشَّاهدُ قولُه: (وَوَفَا).

وقولُه: «فِيكَ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقدَّمٌ.

و«صِدْقٌ»: مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ.

و«وَفَا»: معطوفةٌ على (صِدْقٌ)، والمعطوفُ على مرفوعٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

وقولُه: «كَفِيكَ صِدْقٌ ووَفَا»: سبقَ أنَّ للمُعْرِبين في ذلك رَأْيَين:

الأوَّلُ: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، والجملةُ كلُّها مجرورةٌ، فيكونُ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) مجرورًا بالكافِ، وعلامةُ جرِّه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها الحكايةُ.

الثَّاني: أنَّهُ على تقديرِ محذوفٍ، والتَّقديرُ: كقولِك: فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا.

* * *

٥٤٢- وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا ... لَكِنْ كَ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)

الشرحُ

قولُه: «وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ»: يعني: دون معنًى، وهذا مُحْتَرَزُ قولِه فيما سبقَ: (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا).

وقولُه: «فَحَسْبُ»: مبنيٌّ على الضَّمِّ، والفاءُ يقولون: إنَّها زائدةٌ لتحسينِ اللَّفظِ، وأصلُها: (أَتْبَعَتْ لفظًا حَسْبُ)، لكنْ يأتونَ بها لتحسينِ اللَّفظِ.

وحروفُ العطفِ على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- تسعةٌ: ستَّةٌ تُتبِعُ المعطوفَ لفظًا ومعنًى، وثلاثةٌ تُتْبِعُه لفظًا لا معنًى، وعندَ ابنِ آجُرُّوم -رحمه الله- عشَرةٌ، فزادَ (إمَّا)، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لا يراها مِن حروفِ العطفِ، والآجُرُّوميُّ -رحمه الله- يراها مِن حروفِ العطفِ.

وقولُه: «بَلْ»: فاعلُ (أَتْبَعَتْ)، والواوُ حرفُ عَطْفٍ، و(لَا) معطوفةٌ على (بَلْ)، و(لَكِنْ) معطوفةٌ على (بَلْ)، لكنْ بإسقاطِ حَرْفِ العَطْفِ، وأصلُها: وأَتْبَعَتْ لفظًا فحَسْبُ (بل)، و(لا)، و(لكن).

مثال (بل): (نامَ الرَّجلُ، بلِ الصَّبيُّ)، فهنا أَتْبَعَتْ لفظًا، فالَّذي نامَ هو الصبيُّ.

مثال آخر: (ما نامَ الرَّجلُ، بل الصبيُّ)، فقولُه: (ما نامَ الرجلُ) نفيٌ، و(بلِ الصبيُّ) إتباعٌ.

مثال (لا): (جاءَ زيدٌ لا عمرٌو)، فهنا أَتْبَعتْ باللَّفظِ فقطْ، لأنَّ عَمْرًا ما جاءَ.

مثالُ (لَكِن): (ما قَدِمَ زيدٌ، لكنْ عَمْرٌو)، وهنا أَتْبَعتْ لفظًا دون معنًى.

مثال آخر: «لَـمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»: فـ(لَـمْ): حرفُ نَفْيٍ وجَزْمٍ وقَلْبٍ، و(يَبْدُ): فعلٌ مُضارِعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جَزْمِه حذفُ الواوِ، والضَّمَّةُ قبلَها دليلٌ عليها، و(امْرُؤٌ): فاعلُ (يَبْدُ) مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و(لَكِنْ): حرفُ عطفٍ، و(طَلَا): معطوفةٌ على (امْرُؤٌ)، والمعطوفُ على المرفوع مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألِفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعَذُّرُ، والطَّلَا يقولون: إنَّه الظَّبْيُ، والمعنى: لكنْ بَدَا طَلَا، أمَّا المَرْءُ لم يَبْدُ.

***

٥٤٣- فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقًا أَوْ لَاحِقَـا   فِي الْـحُكْمِ أَوْ مُصَـاحِبًا مُوَافِقَـا

الشَّـرحُ

الواوُ تُسَمَّى أُمَّ البابِ، لأنَّه يُعطَفُ بها كلُّ شيءٍ.

وقولُه: «سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْم أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا»: السَّابِقُ هو المُتقدِّمُ، واللَّاحِقُ هو المُتأخِّرُ، والمُصاحِبُ المُوافِقُ هو الَّذي مَعَه.

مثال ذلك: (**وُلِدَ مُحَمَّدٌ وابنُه**)، فابنُه لاحِقٌ، وتقولُ: (**مَرَّ عَلَيَّ رَمَضانُ وشَعْبانُ وأنا هُنا**)، فهنا عَطَفْنَا سابقًا على لاحقٍ، فلا يستطيعُ أحدٌ أنْ يُغلِّطَك ويقولَ: شعبانُ هو الأوَّلُ، لكنْ لو تقولُ: (**جلستُ في البلدِ الفُلَانيِّ رمضانَ ثُمَّ شعبانَ**)، فهذا غلطٌ، لأنَّ شعبانَ هو الأوَّلُ، ولهذا احتاجوا إلى أنْ يُجيبُوا عنْ قولِ الشَّاعرِ[1]:

إنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوُهُ   ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِـكَ جَـدُّهُ

فقالَ بعضُ النَّاسِ: سِيَادةُ الإنسانِ مُباشِرَةٌ، والَّتي تَلِيها سِيَادةُ أبيهِ، والَّتي تَلِيها سِيَادةُ جَدِّه، فالإنسانُ يَنتفعُ بسِيَادتِه هو أوَّلًا، ثمَّ إذا لم يكنْ سَيِّدًا فسِيَادةُ أبيهِ تنفعُه، ولهذا تجدُ الصَّبيَّ ابنَ الوزيرِ لا قيمةَ له، لكنْ إذا صارَ أبوه ممسكًا يدَه صار له قيمةٌ، لأنَّه قد سادَ أبوه، فإذا لم يَسُدِ الأَبُ سَادَ الجَدُّ، فهو يقولُ: أنا لا أُريدُ أنْ أُرَتِّبَهم في الوُجُودِ، فترتيبُهم في الوجودِ الجدُّ هو الأوَّلُ، ثمَّ الأبُ، ثمَّ

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه (١/ ٣٥٥)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧)، والدرر (٦/ ٩٣)، وبلا نسبة في الجنى الداني (ص:٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص:٣٦٤)، ورصف المباني (ص:١٧٤).

الولدُ، لكنْ أُريدُ أنْ أُرَتِّبَهم بما يَنتَفِعُ به، فإنَّهُ ينتفعُ أوَّلًا بسِيَادتِهِ بنفسِه، ثمَّ بأبيهِ، ثمَّ بجَدِّهِ، لكنْ يتوجَّهُ عليه التَّغليظُ، أمَّا إذا قلتَ: (**بقيتُ في هذا المكانِ رمضانَ وشعبانَ**)، فلا أحدَ يَقْدِرُ أنْ يُغَلِّطَك.

مثالُ المُصاحِبِ الموافقِ: (**جاءَ زيدٌ وعليٌّ مَعًا**)، وتقول: (**دخلَ عَلَيَّ زيدٌ وعليٌّ**)، فإن كان البابُ واسعًا يكونُ موافِقًا، وإنْ كانَ البابُ ضيِّقًا ففيه سابقٌ ولاحقٌ.

* * *

٥٤٤- وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي   مَتْبُوعُهُ كَ(اصْطَفَّ هَـذَا وَابْنِـي)

الشَّــرحُ

قولُه: «اخْصُصْ بِهَا»: أي: بالواوِ.

«عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ»: وهو كلُّ ما دلَّ على اشتراكٍ، فإنَّ مَتْبوعَه لا يُغْنِي عنه، فهذا لا يكونُ فيه إلَّا الواوُ فقط.

مثال ذلك: (تخاصمَ زيدٌ وعَمْرٌو)، فلا يصحُّ: (تخاصمَ زيدٌ ثمَّ عَمْرٌو)، ولا: (تخاصمَ زيدٌ فعَمْرٌو).

مثال آخر: (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)، فلو قلت: (اصطَفَّ هذا ثُمَّ ابْنِي)، أو: (اصطَفَّ هذا فَابْنِي)، لم يصحَّ.

مثال آخر: (تقاتلَ زيدٌ وعمرٌو)، فلا يصحُّ هنا إلَّا الواوُ فقط.

المهمُّ أنَّ كلَّ ما دلَّ على المُشاركةِ لا يصحُّ فيه العطفُ إلَّا بالواوِ، ولهذا قالَ: (لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ)، فلا بُدَّ فيه مِن مُشَارِكٍ، فهذا لا بُدَّ أنْ يكونَ العاطفُ فيه حرفَ الواوِ.

* * *

٥٤٥- وَالْفَــاءُ لِلتَّرْتِيــبِ بِاتِّصَــالِ   و(ثُــمَّ) لِلتَّرْتِيــبِ بِانْفِصَــالِ

الشــرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ معنى الفاءِ و(ثُمَّ) التَّرتيبُ، لكنَّهما يختلفانِ، فالفاءُ للتَّرتيبِ باتِّصالٍ، و(ثُمَّ) للتَّرتيبِ بانفصالٍ، ولهذا نقولُ: (ثُمَّ) للتَّراخي.

فإذا قلت: (**جاءَ زيدٌ فعَمْرٌو**)، فالْمُدَّةُ بينهما قليلةٌ، وإذا قلت: (**جاءَ زيدٌ ثمَّ عمرٌو**)، فالْمُدَّةُ بينهما كثيرةٌ، لأنَّها للتَّراخي.

واعلمْ أنَّ الفاءَ أيضًا إذا عَطَفَتْ جملةً على جملةٍ، أو مشتقًّا، فإنَّها تدلُّ مع ذلكَ على السَّببيَّةِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [القصص:١٥]، أي: بسبب وَكْزِه، فإذا كان العطفُ عطفَ جملةٍ على جملةٍ، أو كان مشتقًّا، فإنَّها تُفيدُ مع ذلك السَّببيَّةَ، وهي عاطفةٌ في نفسِ الوقتِ.

أمَّا (ثُمَّ) فلا تُفيدُ السَّببيَّةَ، ولو كان فعلًا، أو مُشتقًّا.

* * *

٥٤٦- وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

الشَّرحُ

من خصائصِ الفاءِ أَنَّهُ يُعطَفُ بها ما لا يَصِحُّ أنْ يكونَ صِلَةً للموصولِ على الَّذي يصحُّ أنْ يكونَ صلةً للموصولِ، والدَّليلُ على أنَّ المرادَ صِلَةُ الموصولِ هو أنَّ الصِّلَةَ عند الإطلاقِ هي صِلَةُ الموصولِ.

فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله تعالى-: «مَا لَيْسَ صِلَهْ»: أي: ما ليس يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً.

«عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ»: أي: على شيءٍ يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً، وذلك لأنَّها تُفِيدُ الارتباطَ بين الجُمْلَتَيْن، فلمَّا كانت تُفيدُ الارتباطَ بين الجملَتَيْن أَغنى العطفُ بها عن وجودِ عائدٍ يعودُ على الموصولِ، وذلك أنَّ جُمْلَةَ صلةِ الموصولِ تحتاجُ إلى عائدٍ يعودُ على الموصولِ، فلو قلت: (**جاءني الَّذي قامَ زيدٌ**)، لم يصحَّ، لأَنَّهُ ليس فيها عائدٌ، لكن لو قلت: (**جاءني الَّذي قامَ**) -أي: هو- أو قلت: (**جاءني الَّذي قامَ أبوه**)، صحَّ لوُجُودِ العائدِ.

وكذلك لو قلت: (**أكرمتُ اللَّذَيْن اجتهدا**)، صحَّ، لكن لو قلت: (**أكرمتُ اللَّذَيْن اجتهدَ عمرٌو**)، لم يصحَّ.

مثالُ ذلك: (**أكرمتُ اللَّذَين اجتهدا فغضبَ زيدٌ**)، فهنا يصحُّ، معَ أنَّ جملةَ (**غضبَ زيدٌ**) ليس فيها ضميرٌ يعودُ على الموصولِ، فنقول: لأنَّها عُطِفَتْ بالفاءِ.

ومثَّلَ النَّحويُّون بمثالٍ غريبٍ، مَثَّلُوا بقولِهِم: (**الَّذِي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ**)، ونقولُ: (**الَّذي يَرْعُدُ فينْزَعِجُ الطَّلبةُ الماطورُ**)، فهنا جملةُ: (**يَرْعُدُ**) صِلَةُ الموصولِ، وفيها عائدٌ على الموصولِ، وهو الضَّميرُ، أي: (يَرْعُدُ هو)، أمَّا جملةُ (**ينزعجُ الطَّلبةُ**)، فليس فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

إِذَنْ: عَطَفْنَا ما لا يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً على الَّذي يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً.

الخلاصة:

تختصُّ الفاءُ بأنَّهُ يُعطَفُ بها ما لا يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً على ما يَصِحُّ أنْ يكونَ صِلَةً، فلو جئت بدلَ الفاءِ بالواوِ، وقلت: (**الَّذي يَرْعُدُ وينزعجُ الطَّلبةُ الماطورُ**)، لم يصحَّ إلَّا على تقديرِ حذفِ عائدٍ في الجملةِ الثَّانيةِ، ويكون التَّقديرُ: (وينزعجُ منهُ الطَّلبةُ)، فعلى هذا التَّقديرِ يصحُّ، أمَّا بدون تقديرِ عائدٍ فلا تصحُّ إلَّا بالفاءِ فقط، وكذلك لو جئنا بدلَ الفاءِ بـ(ثُمَّ) أو بـ(أو) ما صحَّ.

والفرقُ بينها وبين غَيْرِها أنَّها تُفِيدُ ارتباطَ الجُمْلَتَين بعضِهما ببعضٍ، ولهذا استدلَلْنا على أنَّ الإخْوةَ مع الأبِ والأمِّ يحجبونها من الثُّلُثِ إلى السُّدُسِ، مع أنَّهم لا يَرِثونَ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء:١١]، فالفاءُ في ﴿فَإِن كَانَ﴾ مَرْبُوطَةٌ بالَّتي قَبْلَها.

* * *

٥٤٧- بَعْضًا بِـ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا   يَكُـــونُ إِلَّا غَايَـــةَ الَّـــذِي تَـــلَا

الشَّـــرحُ

قولُه: «بَعْضًا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (**اعْطِفْ**).

وقولُه: «عَلَى كُلٍّ»: مُتعلِّقٌ بِـ(**اعْطِفْ**)، يعني: اعطفْ بعضًا على كلٍّ بِـ(حتَّى)، (**وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا**)، فلا بُدَّ إِذَنْ من أمرَيْن:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ ما بعدَها بعضًا ممَّا قَبْلَها.

الثَّاني: أنْ يكونَ ما بعدَها غايةً لِـمَا قبلَها، ولهذا قالَ: (**بَعْضًا**)، ثمَّ قالَ: (**وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ**).

فلو قلت: (**جاءَ زيدٌ حتَّى عَمْرٌو**)، لـم يصحَّ، لأنَّ (حتَّى) لا تَعْطِفُ إلَّا بعضًا على كُلٍّ، والمراد (حتَّى) العاطفةُ، وليستْ (حتَّى) الجارَّةَ.

ولا بُدَّ أيضًا أنْ يكونَ غايةً لِـمَا قبلَهُ: إمَّا في الشَّرَفِ والرِّفْعَةِ، وإمَّا في الدُّونِ، يعني: إمَّا أنَّه دُونَه، أو أَعْلَى منه.

مثالُه: (**قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشَاةُ**)، فهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ المُشَاةَ بَعْضٌ مِن الحُجَّاجِ، وهو غايةٌ في الدُّونِ، لأنَّهم همُ الفُقَراءُ.

مثال آخر: (**كلُّ النَّاسِ يُتَوفَّى حتَّى الأنبياءُ**)، وهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ الأنبياءَ بعضٌ مِن النَّاسِ، وغايةٌ في الرِّفْعَةِ والشَّرَفِ.

مثال آخر: **(أكلتُ السَّمَكةَ حتَّى رأسَها)**، وهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ الرَّأسَ غايةٌ في الدُّونِ.

ولو قلت: **(أكلتُ السَّمَكةَ حتَّى رأسِها)**، فإنَّ الرَّأسَ لم يُؤكَلْ، لأنَّ (حتَّى) هنا حرفُ جرٍّ للغايةِ، يعني: إلى رأسِها، أمَّا الرأسُ فلم يُؤْكَلْ.

ولو قلت: **(أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسُها)** صحَّ على أنَّ (حتَّى): ابتدائيَّةٌ، و**(رأس)**: مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، يعني: حتَّى رأسُها أكَلْتُه.

* * *

٥٤٨- و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ　　أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَـهْ

الشـــرحُ

ذكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- ما يختصُّ بـ(أَمْ)، وهي مِنْ حُرُوفِ العطفِ، وتكونُ للعطفِ بعدَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ، و(همز) و(همزة) معناهما واحدٌ، وهمزةُ التَّسويةِ هيَ كلُّ هَمْزَةٍ تقعُ بعدَ (سَوَاء)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة:٦]، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء:١٣٦]، وأمثلتُها في القُرْآنِ كثيرةٌ.

ومن خصائص همزةِ التَّسويةِ أنَّ الفعلَ بعدَها يُحوَّل إلى مصدرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ، وهذا قليلٌ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، لكنَّهُ موجودٌ، **مثالُه**: قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾، أي: سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا، فهنا حوَّلْنا الفِعْلَ إلى مَصْدَرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، أي: إنذارُك وعَدَمُه سواءٌ عليهم.

وبهذا تَبَيَّنَ لنا كيفَ نُعْرِبُ مثلَ هذه الجملةِ، فنقولُ ﴿سَوَآءٌ﴾: خبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿عَلَيۡنَآ﴾: صفتُه، و﴿أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: جَزَعُنا وصَبْرُنا سَوَاءٌ علينا.

ومن المواضعِ الَّتي يُسبَكُ فيها الفعلُ بمصدرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ قولُه

تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم:٢٤].

ونظيرُها في وُجُود الحرفِ المصدريِّ قولُه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [الروم:٢٥]، فأتى بـ(أَن) المصدريَّةِ.

ونظيرُها في وجودِ المصدرِ وحدَه دونَ (أَنْ) قولُه تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم:٢٢].

ونقولُ في إعرابِ قولِه سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ﴾: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ ﴾: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿يُرِيكُمُ ﴾ مُؤوَّلٌ بمصدرٍ، والتَّقديرُ: ومن آياتِه إراءَتُكم.

ومنه أيضًا المَثَلُ المشهورُ: (**تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراهُ**)، والتَّقديرُ: سماعُك بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراهُ، فأُوِّلتْ بالمصدرِ بدونِ (أَنْ)، وهذا يُضْرَبُ مَثَلًا لمَنْ تَصوَّرَ الشَّيءَ عظيمًا، ثمَّ إذا رَآهُ صار في عَيْنِه حقيرًا.

وقولُه: «**أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ**»: يعني: بعدَ همزةٍ قائمةٍ مقامَ (أيٍّ).

مثالُه: (**أعندَك زيدٌ أم عَمْرٌو؟**)، فهذه الهمزةُ نابتْ عن قولِك: (أيُّهما عندَك؟)، أي: أنَّها نابتْ مَنابَ (أَيٍّ).

ولو قلتَ: (**سواءٌ عليك أَفَهِمْتَ، أو لم تَفْهَمْ**)، لم يصحَّ، بل لا بُدَّ أنْ تأتيَ بـ(أَمْ).

وكذلك لا تقولُ: (**سواءٌ عليك أفعلْتَ، أو لـم تفعلْ**)، بل تقولُ: (**أم لـم تفعلْ**)، هذا هو التَّعـبيرُ الفصيحُ، وهكـذا في القرآنِ، فكـلُّ القُرْآنِ على هذا، قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ

أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾.

وهل هناك قسمٌ ثالثٌ للهمزةِ لا تكونُ فيه على هذه الصِّفَةِ؟

الجواب: نعمْ، وهو كثيرٌ، فتقولُ مثلًا: (**أفَهِمْتَ أو لم تَفْهَم؟**)، لأنَّ الهَمْزَةَ في (**أَفَهِمْتَ**) لَيْسَتْ همزةَ التَّسويةِ، ولا تُغْنِي عنْ (أيٍّ)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (أيُّهما؟)، لأنَّه لا يُطْلَبُ فيها التَّعيينُ، فعَلَى هذا نقولُ: (**أَفَهِمْتَ أو لم تَفْهَمْ؟**).

ولو قلت: (**هل فَهِمْتَ أم لم تَفْهَمْ؟**) لم يَصِحَّ، لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا في موضعين فقط: إثْرَ همزِ التَّسويةِ، أو همزةٍ عن لفظِ (أيٍّ) مُغنيةٌ.

إِذَنْ: ما نجدُه كثيرًا في كلامِ النَّاسِ مثلُ: (**هل يصحُّ هذا أم لا يصحُّ؟**) لا يَصِحُّ، بل نقولُ فيه: الصَّوابُ: (**أو لا يصحُّ**).

وهل يجوزُ أنْ أقولَ: (**أجاء زيدٌ أم عَمْرٌو؟**).

الجواب: نعمْ، يصحُّ، لأنَّ المعنى: (أَيُّهما جاءَ؟)، لكن: (**هلْ جاءَ زيدٌ أم عَمْرٌو؟**) لا يصحُّ، لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا بعدَ الهمزةِ.

الخلاصة:

أولًا: أنَّ (أم) لا تأتي عَاطِفةً إلا بعدَ همزةٍ.

ثانيًا: لا بُدَّ أنْ تكونَ الهمزةُ هنا همزةَ التَّسْوِيَةِ، أو همزةً قائمةً مقامَ (أَيٍّ).

* * *

٥٤٩- وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

الشرحُ

قولُه: «أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ»: أي: همزةُ التَّسويةِ، لكنْ بشرطِ أنْ يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، ولا يخفى به المعنى، فإنْ خَفِيَ المعنى، فإنَّهُ لا يجوزُ إسقاطُها.

مثالُ ذلك: (سواءٌ عَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ)، والأصلُ: (سَوَاءٌ أَعَلِمْتَ هذا أم لم تعلمْ)، ولكنْ يجوزُ إسقاطُ الهمزةِ بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ.

مثال آخر: قال الشَّاعرُ[1]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِيَا

فقولُه: (بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ) أصلُها: أَبِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْر، وهذا مِثْلُ قولِك: (أزيدٌ عندك أم عمْرٌو؟)، فإنَّ المعنى: ما أدري بأَيِّهما رَمَيْنَ الجمرَ، ولكنْ أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ للعِلْمِ بها.

وقولُه: «وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمُعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ»: عُلِمَ منه أَنَّه إذا كان يلزمُ مِن سُقُوطِها خَفَاءُ المعنى، فإنَّهُ لا يجوزُ إسقاطُها، بل يجبُ الإِتْيَانُ بها، وهذا -أعني إِسْقَاطَها- كثيرٌ في كَلَامِ النَّاسِ، بل وفي كلامِ الفُقَهاءِ -رحمهم الله- حيثُ يقولونَ دائمًا: (سواءٌ فعلَ ذلك، أو لم يفعلْ)، (سواءٌ رَضِيَ، أم لم يَرْضَ)، (سواءٌ كذا، أو كذا)، ولا يأتونَ بالهمزةِ.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، كما في خزانة الأدب (١١/ ١٢٤).

وأكثرُ مَن رأيتُ يأتي بالهمزةِ المتأخِّرونَ الَّذينَ صَنَّفوا أَخِيرًا، وإلَّا فحتَّى المُصَنِّفُونَ في النَّحْوِ فيما سبقَ قليلٌ إِتْيَانُهم بالهمزةِ، والسَّببُ في ذلك أنَّ حَذْفَها جائزٌ إذا لم يكنْ لَبْسٌ.

***

٥٥٠- وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

الشرحُ

إذا جاءتْ (أَمْ)، ولم يسْبِقْها همزةُ استفهامٍ، ولم تكنْ مُغْنِيَةً عن لفظِ (أيٍّ)، فإنَّها تكونُ مُنْقَطِعَةً، أي: غيرَ مُتَّصِلةٍ، وهذه الـمُنْقَطِعةُ تُعْتَبرُ غيرَ عاطفةٍ، بل هيَ استئنافيَّةٌ ابتدائيَّةٌ، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- أتى بها تَتْمِيمًا للتَّقْسيمِ، فصارتْ (أَمْ) على كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- تنقسمُ إلى قِسْمَين: **مُتَّصِلَة، ومُنْقَطِعَة.**

فالـمُتَّصلةُ هي الَّتي تأتي بعدَ همزةِ التَّسويةِ، أو بعدَ هَمْزةٍ مُغْنِيَةٍ عن (أيٍّ)، أي: همزةٍ بمعنى (أَيٍّ) يُطلَبُ بها التَّعْيينُ.

والـمُنْقَطِعةُ هي الَّتي تأتي في غيرِ هذا الموضِعِ، فلا يَسْبِقُها همزُ التَّسويةِ، وليستْ بمعنى (أَيٍّ)، فتكونُ بمعنى (بَلْ) تمامًا، **وهلْ هيَ بمعنى (بَلْ) والهمزةِ، أو بمعنى (بَلْ) وحدَها؟**

الجواب: هي بمعنى (بل) وحدَها، لكنْ أحيانًا تأتي بمعنى (بَلْ) والهمزةِ، ولهذا المُعْرِبُون الَّذين يُعْرِبُون القُرْآنَ الكريمَ يقولونَ دائمًا: (أم) بمعنى (بل) وهمزةِ الاستفهامِ.

والفرقُ بينهما من وَجْهَين:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الـمُتَّصلةَ هي الَّتي بمعنى (أو)، **والمنقطعةَ** هي الَّتي بمعنى (بل).

تقولُ: (أعندك زيد أم عَمْرٌو؟) المعنى: أو عَمْرٌو، وهكذا قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء:١٣٦]، أي: أو لم تكُنْ، أي: أنَّ هذا وهذا سواءٌ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الـمُتَّصلةَ لا بُدَّ فيها مِن ذِكْرِ المُعادِلِ، فيكونُ ما بعدَها مُعادِلًا لِـمَا قبلَها، أي: مُقابِلًا لَهُ، أمَّا في الـمنقطعةِ، فليسَ الأمرُ كذلكَ، فلا يكونُ مُعادِلًا لِـمَا قبلَها.

مثالُ الـمُتَّصلةِ: قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، فهذان مُتعَادِلَان.

مثال آخر: (لا أدري أعندكَ زيدٌ أمْ عمرٌو؟)، فهذان مُتَعَادِلَان في عِلْمِي، إِذَنْ: هذه مُتَّصِلَةٌ.

مثال الـمنقطعة: قال اللهُ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ﴾ [الطور:٣٠-٣٣]، فكلُّ هذه بمعنى (بل)، فقولُه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ ليس قَبْلَها ما يُعَادِلُها، ولهذا صارتْ مُنْقَطِعةً بمعنى (بل)، وقولُه: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ هنا أيضًا بمعنى (بل)، لأَنَّهُ لا يُقَابِلُها ما قَبْلَها، وكذلك قولُه: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ بمعنى: بل همْ قومٌ طاغونَ.

مثال آخر: قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة:١٠٨]، لأَنَّه ليس قَبْلَها شيءٌ يُعَادِلُها، فكُلَّما أتتْ، وليسَ قَبْلَها ما يُعَادِلُ الَّذي بَعْدَها فهي مُنْقَطعةٌ.

٥٥١- خَـيِّرْ أَبِـحْ قَسِّـمْ بِـ(أَوْ) وَأَبْهِـمِ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

الشَّـرحُ

تأتي (أو) للمعاني التَّاليةِ:

المعنى الأوَّلُ: التَّخْييرُ، والمعنى الثَّاني: الإباحةُ.

والفرقُ بين التَّخييرِ والإباحةِ أَنَّهُ إنْ كان لا يُمْكِنُ الجَمْعُ بينها، فهو تخييرٌ، وإنْ كان يُمْكِنُ، فهو إباحةٌ.

وعلى هذا، فإذا قلت: (صلِّ في هذا المسجدِ، أو في المسجدِ الثَّاني)، فهو للتَّخْييرِ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَ بينهما في صلاةٍ واحدةٍ، على أنَّها فريضةٌ، لكنْ لو كانتْ صلاةً أُخْرى، أو الصَّلاةَ نَفْسَها على أنَّها مُعادَةٌ، فنعمْ يُمْكِنُ، فَعَلى هذا فهي للإباحةِ.

وإذا قلت: (كُلِ الـخُبْزَ، أو الرُّزَّ)، فهو للإباحةِ، لأَنَّهُ يُمْكِنُ الجمعُ بينهما، وكذلك إذا قلت: (الْبَسِ العَبَاءَةَ، أو الثَّوبَ)، لأَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَلْبَسَهما كِلَيْهما.

وإذا قلت: (في كفارةِ اليمينِ أعتقْ رقبةً، أوْ أطعمْ عشَرةَ مساكينَ، أوِ اكْسُهمْ، أو صُمْ ثلاثةَ أيامٍ) فالأَوَّلَتان (أو) فيهما للإباحةِ، فأيَّ واحدةٍ فَعْلتَ أجزأَتْك، وأمَّا الأخيرةُ، فهي للتَّخييرِ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تجمعَ بينها، وبين السَّابقِ، لكنْ مع ذلك نقولُ: إنَّ كفارةَ الأَيْمانِ على التَّخييرِ في الثَّلاثةِ الأُولى، وعلى التَّرتيبِ في الرَّابعِ (أي: بَيْن الثَّلاثَةِ الأُولى والصِّيامِ).

وإذا قلت: (**تَزَوَّجْ هندًا، أو أُخْتَها**)، فهي للتَّخْيِيرِ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَ بينهما شَرْعًا.

وإذا قلت: (**جَالِسْ زيدًا، أو عَمْرًا**)، وكِلَاهما رجلٌ صالحٌ، فهي للإباحةِ، لأَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَهما، ويُمْكِنُ أنْ تنفردَ بواحدٍ.

المعنى الثَّالثُ: التَّقسيمُ، وهو كثيرٌ في كلامِ أهلِ العلمِ، ومنه قولُ النَّحْوِيِّين: (**الكلمةُ اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ**)، ومنه: (**العلمُ نافعٌ، أو ضارٌّ**)، (**النَّاسُ شَقِيٌّ، أو سَعِيدٌ**).

المعنى الرَّابعُ: الإبهامُ، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ﴾ [سبأ:٢٤]، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ، بلْ هذا مِن بابِ التَّقسيمِ، أي: أحدُنا على حقٍّ، والثَّاني على ضلالٍ، إمَّا نحنُ، أو أنتم، وليس هذا مِن بابِ التَّشكيكِ، ولا مِن باب الشَّكِّ، ولا الإبهامِ.

فائدة: إذا أرادَ الإنسانُ أنْ يستعملَ (أو) في الإبهامِ، فإنَّ ذلك جائزٌ لُغَةً.

المعنى الخامسُ: الشَّكُّ، وهذا كثيرٌ، تقول: (**هذا الَّذي أقبلَ زيدٌ، أو عَمْرٌو**)، أي: أنا شاكٌّ فيه.

مثال آخر: أراك رجلٌ كتابةً فقال: هل هذه كتابةُ فلانٍ؟ فقُلتَ: (**هذه كتابةُ فلانٍ، أو فلانٍ**)، فهذه للشَّكِّ.

مثال آخر: سألك مَن الَّذي قَدِمَ؟، فقلتَ: (**فلانٌ أو فلانٌ، لا أدري أيُّهما**)، فهذه للشَّكِّ أيضًا.

المعنى السَّادسُ: الإضرابُ، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، قالوا: لأنَّ هذه الآيةَ لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ

للشَّكِّ، لأنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- يَعْلَمُ، ولا للتَّشكيكِ، لأنَّه تعالى يُبيِّنُ، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، [النساء:٢٦]، فلا يُمْكِنُ أنْ يُلَبِّسَ على عبادِه -سبحانه وتعالى- وليستْ للتَّخييرِ، ولا للتَّقسيمِ، فقالوا: هي بمعنى (بل)، أي: أرسلناهُ إلى مائةِ ألفٍ، بل يزيدونَ على مائةِ ألفٍ.

ولكنَّ ابنَ القيِّمِ -رحمه الله- ما ارتضى هذا، وقال: إنَّها ليستْ بمعنى (بل)، ولوْ أرادَ اللهُ تعالى معنى (بل) لقالَ: (بل يزيدونَ)، أو لقال: (وأرسلناهُ إلى أكثرَ من مائةِ ألفٍ)، ولكنَّ المُرادَ بها تحقيقُ ما سبقَ، وقال إنَّ (أو) تأتي للتَّحقيقِ، مثلما لو قال لك قائلٌ: كمْ يأتي هذا وَزْنًا؟ فقلتَ: (هذا يَزِنُ رطلًا، أو أكثرَ)، فالمعنى إنْ لم يَزِدْ لم يَنْقُصْ، قال: وهذا أسلوبٌ مِن أساليبِ العربِ معروفٌ عندَهم: أنَّهم إذا أرادوا أنْ يُحقِّقوا الشَّيءَ قالوا: إنَّه كذا أو كذا.

وعلى كلِّ حالٍ، فالمعنى الَّذي ذهبَ إليه ابنُ القيِّمِ -رحمه الله- جيِّدٌ، والمعنى الَّذي نَحَا إليه النَّحويُّون أيضًا جيِّدٌ، ونحنُ نعلمُ عِلمَ اليقينِ بأنَّ اللهَ ﷻ عالِمٌ بعَدَدِهم على التَّحقيقِ، وأَخبرَنا بأنَّهم مائةُ ألفٍ، إنْ لم يَزِيدُوا ما نَقَصُوا.

لكنْ يظهرُ الفرقُ بينَ كلامِ ابنِ القيِّمِ وكلامِ النحويِّين أنَّ كلامَ ابنِ القيِّمِ -رحمه الله- يقتضي أنَّهم مائةُ ألفٍ بالتَّأكيدِ، وأنَّ قولَه: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لنفي النَّقصِ، ولا تدلُّ على الزِّيادةِ، أمَّا النَّحويُّون، فكلامُهم يدلُّ على أنَّهم أَزْيَدُ مِن مائةِ ألفٍ، وحينئذٍ تكونُ الزِّيادةُ مُطْلَقةً، يَحتملُ أنَّهم مائةُ ألفٍ وعشَرةُ آلافٍ، أو مائةُ ألفٍ وواحدٌ، أو مائةُ ألفٍ وخمسونَ ألفًا.

وكلامُ ابنِ القيِّمِ -رحمه الله- أَجْوَدُ مِن جهةِ أنَّ اللهَ ﷻ أخْبرَنا بأنَّه أَرْسَلهُ إلى مائةِ ألفٍ، وكذلك **الظَّاهرُ** أنَّ معناها في كلامِ العربِ: لا ينقصونَ.

٥٥٢- وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

الشَّرحُ

قولُه: «رُبَّمَا»: للتَّقليلِ، وليستْ هنا للتَّكثيرِ.

وقولُه: «عَاقَبَتِ الْوَاوَ»: أي: جاءتْ بَدَلًا عنها.

«إِذَا لَمْ يُلْفِ»: أي: يَجِدْ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥] أي: وَجَدَاه.

وقولُه: «ذُو النُّطْقِ»: أي: النَّاطقُ.

«لِلَبْسٍ»: أي: لاشتباهٍ.

«مَنْفَذَا»: أي: مكانًا يَنْفُذُ منه اللَّبْسُ.

ومعنى البيت أنَّ (أو) تأتي بمعنى الواوِ، بشَرْطِ ألَّا يكونَ هناكَ لَبْسٌ، فإنْ كان هناكَ لَبْسٌ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ أنْ تأتِيَ بـ(أو) مكانَ الواوِ، ومثَّلوا لذلك بقولِ الشَّاعرِ في عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ -رحمه الله[1]-:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

فقولُه: (أَوْ كَانَتْ) (أو) هنا بمعنى: وكانتْ، ولا تحتملُ غيرَ هذا المعنى، ولو كانتْ تحتملُ غيرَ هذا المعنى لَمَا صحَّ المجيءُ بها، لأنَّ ابنَ مالكٍ

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير، انظر خزانة الأدب (١١/ ٦٩)، ومغني اللبيب (١/ ١٣٣)، والتصريح (١/ ٤١٥).

-رحمه الله- اشْتَرطَ ألَّا يُوجَدَ لَبْسٌ.

فإن قال قائلٌ: وما الَّذي مَنَعَ الشَّاعرَ أنْ يأتيَ بالواوِ؟

قلنا: مَنَعَه مِن الواوِ ضرورةُ الشِّعْرِ، فإذا قال: (جاءَ الخلافةَ وكانتْ له قَدَرًا)، لـم يَسْتَقِمْ.

* * *

٥٥٣- وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ (إِمَّا) الثَّانِيَهْ   فِي نَحْـوِ: (إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا النَّائِيَـهْ)

الشــرحُ

قولُه: «وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في العَمَلِ، أي: في أنَّها تكونُ للتَّخييرِ، وللإباحةِ، وللتَّقسيمِ، وما أشبهَ ذلك مِن معاني (أو).

وقولُه: «إِمَّا ذِي»: أي: الحاضرةُ.

«وَإِمَّا النَائِيَهْ»: أي: البعيدةُ، فتقولُ مثلًا: (**اخترْ إمَّا ذِي، وإمَّا النَّائيةُ**)، فـ(إمَّا) الأُولى للتَّفصيلِ، وليستْ بمعنى (أو)، و(إمَّا) الثَّانيةُ بمعنى (أو)، والتَّقديرُ: إمَّا هذه أو هذه، كما يُقالُ: (**الكَلِمَةُ إمَّا اسمٌ، وإمَّا فعلٌ**)، (**الماءُ إمَّا طَهورٌ، وإمَّا نَجِسٌ**)، (**الصَّلاةُ إمَّا فريضةٌ، وإمَّا نافلةٌ**)، وما أشبه ذلك.

وقولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- «فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في الإعرابِ، فلا تقولُ: إنَّ (إمَّا) حرفُ عطفٍ، خلافًا لابن آجُرُّوم، فإنَّ الآجروميَّ -رحمه الله- يرى أنَّ (إمَّا) مِن حُرُوفِ العطفِ، ولكنَّ **الصَّوابَ** معَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لأنَّ العطفَ إنَّما حصلَ بالواوِ، وحرفُ العطفِ لا يدخلُ على حرفِ العطفِ، نعمْ، لو فُرِضَ أنَّهُ يصحُّ في الكلام أنْ تقولَ: (إمَّا ذي إمَّا النَّائيةُ)، لكان لا بأسَ، لكنَّهُ لا يصحُّ، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ (إمَّا) ليستْ عاطفةً.

وإنَّما نصَّ عليها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- وقال: إنَّها مثلُ (أو) في القَصْدِ لدَفْعِ قولِ مَن يقولُ: إنَّها مِثْلُ (أَوْ) في الإعرابِ والعملِ.

٥٥٤- وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْيًا اوْ نَهْيًا، و(لَا) نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

الشرحُ

قولهُ: «لَكِنْ»: مِن حروفِ العطفِ، أي: اجعَلْها وَالِيَةً، وليس المرادُ: اجعلِ النَّفيَ والنَّهيَ بعدَها، فالمفعولُ الأوَّلُ هو فاعلٌ معنًى، وقد سبقَ أنَّ بابَ (كَسَا) و(أَعْطَى) يكونُ المفعولُ الأوَّلُ منه فاعِلًا، فيُقدَّم، تقولُ: **(ألبستُ زيدًا جُبَّةً)**، فزيدٌ لابسٌ.

معنى البيتِ أنَّ (لكن) لا تأتي إلَّا بعدَ النَّفي والنَّهي.

مثالُ النَّفي: **(ما قامَ زيدٌ لكنْ عَمْرٌو)، (لنْ يُفْلِحَ المجرمُ، لكنِ المُتَّقي)**.

مثالُ النَّهي: **(لا تُكْرِمْ كَسُولًا، لكنْ مُجْتَهِدًا)، (لا تضربْ زيدًا، لكنْ عَمْرًا)**.

فإن قال قائلٌ: هل هذا عطفُ مُفْرَدٍ، أو عطفُ جملةٍ؟

فالجواب: أنَّهُ مِن بابِ عَطْفِ الجُمَلِ بَعْضِها على بعضٍ، وعلى هذا فنقولُ: **(لكن)**: حرفُ عطفٍ، و**(عَمْرًا)**: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لكنِ اضربْ عَمْرًا)، لأنَّنا لو جعلْنَاهُ معطوفًا على (زيد) لتَنَافَى الكلامُ، لأنَّ **(زيدًا)** في سِيَاقِ النَّفي، و**(عَمْرًا)** في سِيَاقِ الإثباتِ، وعلى هذا فهو عطفُ جملةٍ على جملةٍ، ومثلُه: **(ما قامَ زيدٌ، لكنْ عَمْرٌو)** يعني: لكنْ قامَ عَمْرٌو.

و(لكن) تُفِيدُ إثباتَ الحُكمِ لِـمَا بعدَها، وأمَّا ما قَبْلَها، فإنَّها نَافِيَةٌ له، فإذا قلت: **(ما قامَ زيدٌ، لكنْ عَمْرٌو)** أي: هو القَائِمُ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدَها يُغايِرُ ما قبلَها، ولهذا فهيَ للاستدراكِ.

وقولُه: «و(لَا) نِدَاءً»: (لَا) هي العاطفةُ، وهيَ هنا مبتدأٌ، و(نِدَاءً) مفعولٌ لـ(تَلَا)، و(أَمْرًا) و(إِثْبَاتًا) معطوفانِ على (نِدَاءً)، أي: و(لا) تَلَا نداءً.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلْ: (ولا تَلَتْ)؟

نقول: لأنَّ (لا) حرفٌ يجوزُ أنْ يُعتَبَرَ بلَفْظِه، وأنْ يُعْتَبَرَ بمعناه، فمعنى (وَلَا تَلَا): أي: أنَّ (لَا) تَتْلُو هذه الثَّلاثةَ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا تكونُ (لَا) معطوفةً على (لَكِنْ)، ويكونُ قولُه: (تَلَا) صفةً لـ(إِثْبَاتًا)؟

نقول: لأنَّه حينئذ يكونُ الإثباتُ بَعْدَها، ولا بُدَّ أنْ يكونَ الإثباتُ قبلَها، وهذا هو الَّذي يُوجِبُ أنْ تكونَ (لَا) مُبْتَدَأً.

مثالُ النِّداءِ: (يا زيدُ لا عَمْرُو)، يعني: لا يا عَمْرُو.

مثالُ الأمرِ: (أَكْرِمْ زيدًا لا عَمْرًا).

مثالُ الإثباتِ: (قامَ زيدٌ لا عَمْرٌو).

وعُلِمَ مِن قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (أَوِ اثْبَاتًا) أنَّ (لا) لا يُعطَفُ بها في النَّفيِ، فلا تقولُ: (ما قامَ زيدٌ لا عَمْرٌو)، فإذا أردتُ أنْ أُثْبِتَ قيامَ عَمْرٍو آتي بـ(لَكِنْ)، أو (بَل)، لأنَّ (لا) لا تأتي في النَّفيِ والنَّهيِ، ولكن تأتي في الإثباتِ والنِّداءِ والأمرِ، عكس (لكن)، فـ(لكن) لا تأتي في الإثباتِ، وتأتي في النَّفيِ والنَّهيِ.

فإن قال قائلٌ: وما الدَّليلُ على أنَّه لا يصحُّ أنْ أقولَ: (ما قامَ زيدٌ لا عمرٌو)؟

نقول: التَّتَبُّعُ، فلا يأتي هذا في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ، فـ(لا) لا تأتي عاطفةً في سِيَاقِ النَّفْيِ أبدًا.

٥٥٥- و(بَلْ) كَ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

الشرحُ

قولُه: «بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا»: مَصْحُوبَاها هما النَّفيُ والنَّهيُ، يعني: أنَّ (بل) يُعطَفُ بها في سِيَاقِ النَّفْيِ، وفي سِيَاقِ النَّهْيِ.

مثالُ النَّفيِ: (ما قامَ زيدٌ، بل عَمْرٌو)، (زيدٌ ليس بقائمٍ، بل عَمْرٌو).

مثال آخر: (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا).

قولُه: «تَيْهَا»: أصلُها: (تيهاء)، لكنْ قُصِرَتْ للضَّرورةِ، والقَصْرُ للضَّرورةِ جائزٌ، وعلى هذا نقولُ: (لَمْ): حرفُ نَفْيٍ وجزمٍ وقَلْبٍ، و(أَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السُّكُونُ، واسمُها مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنا)، و(فِي مَرْبَعٍ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (أَكُنْ)، و(بَلْ): حرفُ عطفٍ، و(تَيْهَا): معطوفةٌ على (مَرْبَعٍ)، أو على جُمْلَةٍ.

فنقولُ: (بلْ أنا في تَيْهَاء)، و(تَيْهَاء): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه فَتحُ الهمزةِ المحذوفةِ للضَّرورةِ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ لهُ مِن الصَّرفِ ألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ.

والمَرْبعُ هو مكانُ الرَّبيعِ، والتَّيهاءُ هي الصَّحراءُ الَّتي ليس فيها ربيعٌ، لأنَّها -أي: الصَّحراءُ الَّتي ليس فيها ربيعٌ- يتيهُ فيها الإنسانُ، فتُسمَّى التَّيْهَاءَ، وليتَ المؤلِّفَ -رحمه الله- ما مَثَّلَ بهذا المثالِ.

مثال النَّهي: (لا تُكْرِمْ عَمْرًا، بل زيدًا).

إِذَنْ: (بل) و(لَكِنْ) يُعطَفُ بهما في سِيَاقِ النَّفْيِ والنَّهْيِ فقطْ، و(لا) في سياقِ الإثباتِ والأمرِ والنِّداءِ.

* * *

٥٥٦- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِي

الشرحُ

لـمَّا ذَكَرَ -رحمه الله- أنَّ (بل) كـ(لَكِنْ) بعد مصحُوبَيْها بيَّنَ أنَّها تُخالِفُ (لكنْ) في المعنى.

وقولُه: «الْـخَبَرِ الْـمُثْبَتِ»: يعني: غير الـمَنْفِيِّ، لأنَّك إذا قلت: **(ما زيدٌ قائمٌ، بل عَمْرٌو)**، فإنَّك نَفَيْتَ قيامَ زيدٍ، وأثبتَّ القيامَ لعَمْرٍو، لكنْ **هل نقلتَ للثَّاني حُكمَ الأوَّلِ، أو ضِدَّ حُكْمِ الأولِ؟**

الجواب: ضِدّ حُكمِ الأوَّلِ، أمَّا إذا كانتْ (بل) في مقامِ الإثباتِ، فإنَّها تَنْقُلُ حُكْمَ الأوَّلِ للثَّاني، ويكونُ الأوَّلُ بعدَ سَلْبِ الحُكْمِ عنه مسكوتًا عنه.

فإذا قلت: **(قام زيدٌ، بل عَمْرٌو)**، فَهِمْنا أنَّ القِيَامَ مِن عَمْرٍو، وأمَّا زيدٌ فمسكوتٌ عنه، لا ندري: هلْ قامَ، أو لم يَقُمْ، ونقولُ: **(قام)**: فعلٌ ماضٍ، و**(زيد)**: فاعلٌ، و**(بل)**: حرفُ عطفٍ، و**(عَمْرٌو)**: معطوفٌ على **(زيد)**.

المهمُّ أنَّك أردتَ أنْ تُخْبِرَ بأنَّ زيدًا هو القائمُ، ثمَّ أَضْرَبْتَ، وأَخْبَرْتَ أنَّ القَائِمَ هو عَمْرٌو، فيبقى زيدٌ مسكوتًا عنه، لا ندري: هلْ هو قائمٌ أو لا؟

مثالُ الأمرِ الجليِّ: **(أَكْرِمْ زيدًا، بلْ عَمْرًا)**، فهنا **(أَكْرِمْ)**: فعلُ أمرٍ، و**(زيدًا)**: مفعولٌ به.

* * *

٥٥٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨- أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

الشرحُ

قولُه: «إِنْ»: شرطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ قولُه: (**عَطَفْتَ**)، يعني: وإنْ عطفتَ على ضميرِ رفعٍ مُتَّصلٍ، وجوابُ الشَّرطِ: (**فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ**).

وقولُه: «إِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ»: خرجَ به ضميرُ النَّصبِ، وضميرُ الجرِّ، فلا يثبتُ لهما هذا الحُكْمُ.

وقولُه: «مُتَّصِلْ»: دخلَ فيه البارزُ والمسترُ، لأنَّ كِلَيْهما مُتَّصلٌ، وخرجَ منه الضَّميرُ المنفصلُ، فلا يدخلُ في هذا الحكمِ.

وقولُه: «فَافْصِلْ»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ يقتضي الوُجُوبَ.

وقولُه: «بِالضَّمِيرِ الْـمُنْفَصِلْ»: أي: ضمير الرفعِ، لأنَّ الَّذي هنا ضميرُ الرَّفعِ، فـ(أل) هنا للعهدِ، أي: بالضَّميرِ الَّذي هو للرَّفعِ.

مثالُ ذلك: (**زيدٌ قامَ وعَمْرٌو**)، وتريدُ أنْ تعطفَ عَمْرًا على الضَّميرِ المستترِ في (قَام)، فيجبُ أنْ تقولَ: (**زيدٌ قامَ هو وعَمْرٌو**).

مثال آخر: (**قمتُ وعَمْرٌو**)، فهنا يجبُ أنْ تقولَ: (**قمتُ أنا وعَمْرٌو**)، لأنَّ التَّاءَ في (**قُمْتُ**) ضميرُ رفعٍ مُتَّصلٌ، فيجبُ أنْ تقولَ: (**قمتُ أنا وعَمْرٌو**)، فإنْ لم تَقُلْ: (أنا) فإنَّك تقولُ: (**قُمْتُ وعَمْرًا**) لتكونَ واوَ المعيَّةِ، وقدْ أشارَ إلى هذا ابنُ

مالكٍ -رحمه الله- في بابِ المفعولِ معهُ حيثُ قالَ:

.... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وإذا قلت: (قمتُ أنا وعَمْرٌو)، نقول في إعرابِها: (قمتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أنا): توكيدٌ للتَّاءِ في قولِه: (قمتُ) مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، وهو توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّ اللَّفظَ واحدٌ، فكلُّه ضمائرُ، وقولُه: (وعَمْرٌو): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(عمرو) معطوفةٌ.

وإذا قلت: (زيدٌ قامَ هو وعَمْرٌو)، نقولُ في إعرابِها: (زيد): مبتدأٌ، و(قام): فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(هو): توكيدٌ للضَّميرِ المسترِ، و(عمرٌو): معطوفةٌ على الضَّميرِ المسترِ في (قام).

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، فهنا ﴿ٱسْكُنْ﴾ فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، و﴿أَنتَ﴾: توكيدٌ للضَّميرِ المسترِ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(زَوْج): معطوفةٌ على الضَّميرِ المُسترِ في ﴿ٱسْكُنْ﴾.

وقولُه: «مُتَّصِلْ»: لو كانَ ضميرًا منفصلًا، فإنَّه لا يجبُ الفصلُ بضميرٍ منفصلٍ، لأنَّه لو أَوْجَبْنا الفَصْلَ بالضَّميرِ المنفصلِ ما أَتَيْنَا بطائلٍ، إذْ إنَّ الضَّميرَ المنفصلَ موجودٌ مِن قَبلُ، فتقولُ: (ما قامَ إلَّا أنا وعَمْرٌو)، فـ(أنا): فاعلُ (قَام)، (وعَمْرٌو): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(عَمْرٌو): معطوفةٌ على الضَّميرِ (أنا)، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ.

إِذَنْ: القاعدةُ: إذا عطفتَ على ضميرِ رفعٍ مُتَّصلٍ وجبَ أنْ تَفْصِلَ بضميرٍ

منفصلٍ، فإنْ لم تأتِ به فاعْدِلْ عن العطفِ إلى النَّصبِ لتكونَ الواوُ واوَ المعيةِ، ويكونَ ما كان بصَدَدِ أنْ يُعطَفَ مفعولًا معهُ.

وقولُه: «أَوْ فَاصِلٍ مَا»: (مَا) نكرةٌ واصفةٌ، والتَّقديرُ: (فَاصِلٍ أيِّ فاصلٍ)، يعني: أو افصلْ بأيِّ فاصلٍ، حتَّى وإنْ لم يكنْ ضميرَ الرَّفعِ المنفصلَ.

مثال ذلك: (قمتُ مُسْرِعًا وزيدٌ)، فهنا فَصَلْنا بفاصلٍ، وهو الحالُ، وكذلك تقولُ: (جلستُ في المسجدِ وعَمْرٌو)، لأنَّنا فصَلْنا بالجارِّ والمجرورِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: فافصلْ بالضَّميرِ، أو بأيِّ فاصلٍ.

وقولُه: «وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ»: يعني: وقدْ يَرِدُ العَطْفُ على ضميرِ الرَّفعِ المُتَّصلِ بدونِ فَصْلٍ، فلا يُفْصَلُ، لا بضميرٍ، ولا بغيرِه، لكن في النَّظْمِ.

وقولُه: «فَاشِيًا»: أي: كثيرًا، لكنْ قالَ:

«وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ»: يعني: وإنْ كان واردًا، فاعتقدْ أنَّ العَطْفَ ضعيفٌ، والأقوى النَّصبُ على المعيَّةِ، قالَ الشَّاعِرُ[1]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فهنا (زَهْرٌ): معطوفةٌ على الضَّميرِ المستترِ في (أَقْبَلَتْ) بدونِ فاصلٍ، ولولا النَّظْمُ لقالَ: (إذْ أَقْبَلَتْ هيَ).

وقولُه: «ضَعْفَهُ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اعْتَقِدْ)، لأنَّ (اعْتَقِدْ) لم يأخذْ مفعولَه، أي: واعتقدْ ضَعْفَه.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعامر بن أبي ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١١٤).

٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَـلَى ضَمِيرِ خَفْـضٍ لَازِمًـا قَـدْ جُعِـلَا

٥٦٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًـا، إِذْ قَـدْ أَتَـى فِي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيحِ مُثْبَتَـا

الشَّــرحُ

قولُه: «عَوْدُ»: مُبْتدأٌ، خبرُه جُمْلةُ: (قَدْ جُعِلَا)، و(لَازِمًا) المفعولُ الثَّاني لـ(جُعِلَا) مُقدَّمٌ، ونائبُ الفَاعِلِ في (جُعِلَا) مُسْتَتِرٌ هو المفعولُ الأوَّلُ.

وقولُه: «خَافِضٍ»: يَشْمَلُ ما إذا كان الـخَافِضُ حَرْفًا، أو إذا كان الخافضُ اسمًا.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا: (مُتَّصل)؟

قلنا: لأنَّ الضَّميرَ المجرورَ لا يكونُ إلا مُتَّصِلًا.

والقاعدةُ من هذا البيتِ: إذا عَطَفْتَ على ضميرٍ مجرورٍ، فإنَّهُ يَجِبُ عليك أنْ تُعِيدَ الجارَّ، سواءٌ كان اسمًا، أو كان حرفًا.

وهنا قالَ: «وَعَوْدُ خَافِضٍ»: فتابعَ ابنَ آجُرُّوم -رحمه الله- لأنَّ ابنَ آجُرُّومٍ هو الَّذي يقولُ: (الخَفْض) بدلَ: (الجَرّ)، ولم يَقُلْ: (وَعَوْدُ جَارٍّ)، لكنْ للضَّرُورةِ لا بأسَ أنْ يَسْتَعِيرَ.

مثال ذلك: (مررتُ بك وَبِزَيدٍ)، ولا يجوزُ أنْ تَقُولَ: (مررتُ بك وزَيْدٍ).

وتقولُ: (زِرْتُ المَسْجِدَ، فجَلَسْتُ فيه، وفي البَيْتِ)، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (جَلَسْتُ فيه والبيتِ).

وتقولُ: (**هذا المالُ لك ولزيدٍ**)، ولا تقولُ: (**هذا المالُ لك وزَيْدٍ**).

وتقولُ: (**هذا غُلامُك وغُلَامُ زيدٍ**)، ولا يصحُّ أنْ تَقُولَ: (**هذا غلامُك وزيدٍ**).

وقولُه: «وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا»: هذا اختيارٌ لابنِ مالكٍ -رحمه الله- والضَّميرُ المُسْتَتِرُ في (لَيْسَ) يعودُ على إِعَادةِ الخَافِضِ، يعني: وليسَ إعادةُ الخَافِضِ عندي لَازِمًا، (**إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا**) و(**إِذْ**) للتَّعْلِيلِ، فما دامَ جاءَ في النَّظمِ والنَّثْرِ الصَّحيحِ البَلِيغِ، فكيفَ يجبُ؟!

قال اللهُ تعالى: ﴿وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]، ولم يَقُلْ: (وَبِالْـمَسْجِدِ الْـحَرَامِ)، لكن الَّذين يَمْنَعُون مِن هذا يقولون: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ معطوفٌ على ﴿سَبِيلِ﴾، يعني: وصدٌّ عن سَبيلِ الله وكُفْرٌ بالله، وصدٌّ عن المَسْجِدِ الـحَرَامِ، كما في قولِه تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الفتح:٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء:١] على قراءةِ الجرِّ، فهُمْ يتَسَاءَلُون بالله، ويَتَساءَلونَ بالأرحامِ، فيقولُ: أسأَلُك بالرَّحِمِ، وبالقَرَابةِ التي بيني وبينك أنْ تُنْقِذَني، أو تُدَافِعَ عَنِّي، وما أشبه ذلك، أمَّا القراءةُ المشهورةُ فهي ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، وليس فيها شاهدٌ.

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: أنا لا أرى أَنَّهُ يجبُ إعادةُ الـخَافِضِ (أي: الجارِّ)، لأَنَّهُ وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وهو أصحُّ ما يكونُ مِن الكَلَامِ.

ولكنَّ المشكلةَ أنَّ المُتعَصِّبَ لمذهبٍ يُحاوِلُ أنْ يُحرِّفَ، يقولُ بعضُهم في قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾: إنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ، لكنْ

نقولُ: كَوْنُ الله يُقْسِمُ بالأَرْحَامِ بعيدٌ، بل يُخْبِرُ، ويقولُ: اتَّقوا اللهَ الذي تَسَاءلون به، وتَسَاءَلون بالأرحامِ.

وأمَّا **النَّظْمُ**، فقالَ الشَّاعرُ(١):

فَـالْيَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وَتَشْـتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَـبِ

أي: (فَمَا بِكَ وَبِالْأَيَّامِ من عَجَب)، وهذا البيتُ يُمْكِنُ أنْ يُؤَوَّلَ، ويُقَالَ: إنَّ الواوَ في قَوْلِه: (والأَيَّام) حرفُ قَسَمٍ، أي أَنَّهُ أَقْسَمَ بالأَيَّامِ، ولكنْ على كلِّ حالٍ، الأصلُ خلافُ ذلك.

وأمَّا ضميرُ النَّصبِ، فلم يَذْكُرْهُ المؤلفُ -رحمه الله- فنقولُ: المسكوتُ عنهُ مَعْفُوٌّ عنه.

فإذَنْ: ضميرُ النَّصْبِ إذا عطفتَ عليه، فلا تُعِدِ النَّاصِبَ، ولا يجبُ عليك الفَصْلُ، فتقولُ: **(أكرمتُك وَزَيْدًا)**، **(أكْرَمْتَني وَصَدِيقِي)**، ولا يَلْزَمُ أنْ تَقُولَ: **(أكرمتُك وأكرمتُ زيدًا)**، ولا: **(وأكرمتُ صديقي)**.

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ بين المنصوبِ والمجرورِ؟

نقول: مِن جِهَةِ البَلَاغةِ المجرورُ فيه رَكَاكَةٌ.

خلاصة ما سبق:

إذا عَطَفْنا على ضميرِ رفعٍ مُتَّصلٍ وجبَ الفَصْلُ: إمَّا بضَميرٍ مُنْفَصِلٍ، أو غَيْرِه، وإنْ كان مُنْفَصِلًا لـم يَـحْتَجْ إلى فاصلٍ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص:٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٩).

إذا عَطَفْنا على ضميرٍ مجرورٍ وَجَبَ إِعَادةُ الجارِّ على المشْهُورِ مِن كلامِ النَّحْويِّين، ولا يجبُ عندَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وهو **الصَّحيحُ**.

العَطْفُ على الضَّميرِ المنصوبِ جَائِزٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى ضميرِ فَصْلٍ.

* * *

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، ....

الشـرحُ

قولُه: «مَعْ مَا عَطَفَتْ»: يعني: مع مَعْطُوفِها، فتُحْذَفُ الفاءُ مع مَعْطُوفِها، ولكنْ بشَرْطِ أنْ يُؤمَنَ اللَّبْسُ، فإنْ لم يُؤْمَنِ اللَّبْسُ لم يَجُزِ الحذفُ، وقدْ ذكرَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- قَاعِدَةً مُفيدةً في هذا، وهي قولُه:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَـائِزٌ..... ....

وهذه قاعدةٌ مِن أُصُولِ النَّحْوِ، فإذا عُلِمَ المعطوفُ، فإنَّ الفاءَ قدْ تُحْذَفُ معَ مَعْطُوفِها، ومثَّلوا لذلك بقَوْلِه تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، **قالوا**: إنَّ التَّقديرَ: (فَأَفْطَرَ، فَعِدَّة)، فحُذِفَتِ الفاءُ ومعطوفُها، وليس في هذا لَبْسٌ، لأنَّهُ مِن المعلومِ أنَّه لا تَجِبُ العِدَّةُ إلَّا إذا أفطرَ، أمَّا إذا صامَ فلا عِدَّةَ.

كذلك أيضًا الوَاوُ قدْ تُحْذَفُ مع مَعْطُوفِها، لكنْ بشَرْطِ ألَّا يُوجَدَ لَبْسٌ، **مثالُه**: (**راكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ**)، وهذا في الحقيقةِ مِثَالٌ هَزِيلٌ، ولولا أنَّهم ذَكَرُوه ما تَكَلَّمْنا به، **يقولون**: التَّقديرُ: (راكبُ النَّاقةِ والنَّاقةُ طَلِيحانِ)، أي: ضَعِيفَان، **قالوا**: والدَّليلُ على أنَّه محذوفٌ أنَّ (طَلِيحَان) مُثَنًّى، و(راكبُ النَّاقَة) مُفْرَدٌ، ولا يُـخْبَرُ بالمثنَّى عن المُفْرَدِ، وعلى هذا فيكونُ هناك شيءٌ محذوفٌ.

والحقيقةُ أنَّه إذا لم يكنْ هناك غيرُ هذا المثالِ فالظَّاهرُ أنَّهُ لا يجوزُ، لأنَّ هذا

المثالَ متى يُوجَدُ، ومتى يُقْرَأُ؟! وأيضًا ليس بمَعْلُومٍ، فلو قلت: (**راكبُ النَّاقةِ طَلِيحانِ**) لقلنا: هذا لَحْنٌ لا شكَّ فيه، أو إنَّ اسْمَه (طُلَيْحان) إذا قلنا بِضَمِّ الطَّاءِ، لكنْ هم يَضْبِطُونها بفَتْحِها.

ونحنُ نقولُ: ما كانَ معلومًا، فإنَّهُ يجوزُ حذفُه بناءً على قاعدةِ: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**).

* * *

....، وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ

٥٦٢- بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي   مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

الشَّرحُ

قولُه: «وَهْيَ»: أي: الواوُ.

«انْفَرَدَتْ»: عنْ بقيةِ حُرُوفِ العطفِ.

«بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ»: أي: محذوفٍ.

«قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ»: أي: أَنَّهُ يُحْذَفُ العَامِلُ، ويَبْقَى المعمولُ، ومَثَّلوا لذلك بقَوْلِه[1]:

....   وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والتَّزْجِيجُ هو أنْ يُقَصَّ منها، حتى تكونَ جَمِيلةً دَقِيقَةً كالزُّجِّ، وهو طَرَفُ الرُّمْحِ.

الشَّاهِدُ قولُه: (**والْعُيُونَا**)، والعُيُونُ لا تُزَجَّجُ، لكنَّ المعنى: وَكَحَلْنَ العُيُونَ.

كذلكَ قَوْلُه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا   ....

---

(١) البيت من الوافر، وهو من كلام الراعي النميري، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، رقم (٥٨٧)، وفي أوضح المسالك، رقم (٢٥٩)، وفي شرح شذور الذهب، رقم (١١٦) وابن جني في الخصائص (٢/ ٤٣٢).

أي: وَسَقَيْتُها مَاءً بارِدًا، فحَذَفَ العَامِلَ، وبقيَ المعمولُ.

قالوا: ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، **قالوا:** لأنَّ ﴿زَوْجَ﴾ لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ عَطْفًا على الضَّميرِ في ﴿ٱسْكُنْ﴾، لأنَّ ﴿ٱسْكُنْ﴾ فِعلُ أمرٍ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ فَاعِلُه ظَاهِرًا، فإذا لم يُمْكِنْ أنْ يكونَ فَاعِلُه ظَاهِرًا، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يُعْطَفَ عليه ظَاهِرٌ، والتَّقديرُ: (اسْكُنْ أنتَ، ولْيَسْكُنْ زوجُك الجنَّةَ)، ولا شكَّ أنَّ هذا تكلُّفٌ.

وقالَ بعضُهم: إنَّه لا شَاهِدَ في ذلك، وبابُ الجَدَلِ مفتوحٌ، حتَّى في النَّحْوِ، فأمَّا قولُه: (**زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا**)، فمعناهُ حَسَّنَّ، فالتَّزْجِيجُ مُضَمَّنٌ معنى التَّحْسينِ، وحِينَئذٍ لا حَاجةَ إلى أنْ نُقَدِّرَ فِعْلًا.

وأمَّا قولُه: (**عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا**)، فإنَّهُ يُضمَّنُ معنى (أَطْعَمْتُها)، والماءُ مَطْعُومٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة:٢٤٩].

وقولُه: «**دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي**»: هذا تعليلٌ لِتَقْديرِ المحذوفِ، أي: إنَّما قدَّرْنا لِدَفْعِ الوَهْمِ المُسْتَفَادِ مِن جَعْلِه معطوفًا على الموجودِ، وليس المعنى: أنَّه قد بَقِيَ معمولُه دَفْعًا، فقولُه: (**زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا**) إذا لم نُقَدِّرْ: (وكَحَلْنَ العُيُونَ) توهَّمَ الوَاهِمُ أنَّ العُيُونَ تُزجَّجُ، وليسَ كذلك، وكذلك (**وَعَلَفْتُهَا تِبْنًا، وَمَاءً بَارِدًا**) إذا لم نَقُلْ: (وَسَقَيْتُها) توهَّمَ السَّامِعُ أنَّ الماءَ يُعْلَفُ، وليس كذلك، فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي**) ليسَ تَعْليلًا لحذفِه، وإنَّما هو تَعْليلٌ لتَقْدِيرِه، يعني أنَّهُ يُقَدَّرُ هذا العاملُ المحذوفُ، حتى لا يتوهَّمَ السَّامعُ أنَّهُ معطوفٌ على الفعلِ الموجودِ، فيَفْسُد المعنى.

٥٦٣- وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

الشَّرحُ

قولُه: «اسْتَبِحْ»: أي: اجْعَلْه مُباحًا.

ففي بابِ العَطْفِ عندنا تابعٌ ومتبوعٌ، فالمتبوعُ هو المعطوفُ عليه، والتَّابعُ هو المعطوفُ، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: يجوزُ حَذْفُ المتبوعِ إذا كان ظَاهِرًا بَيِّنًا.

ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾ [الروم:٩]، **وقالوا**: إنَّ التَّقديرَ: (أَغَفَلَوا ولم يَسِيرُوا في الأرضِ)، فهنا حَذَفَ المتبوعَ، وأَبْقَى التَّابعَ.

ولِعُلَماءِ النَّحْوِ في مثلِ هذا التَّركيبِ وَجْهان:

أحدُهُما: أنَّ الهمزةَ داخلةٌ على محذوفٍ مُقدَّرٍ بحَسَبِ السِّيَاقِ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الهمزةَ محلُّها بعدَ العَاطفِ، لكنْ قُدِّمتْ لأنَّ لها الصَّدَارةَ، وهذه الجملةُ استفهامِيَّةٌ معطوفةٌ على ما سبقَ، وأصلُ ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾: (وَأَلَمْ يسيروا)، فليس هناك شيءٌ محذوفٌ.

وهذا الرَّأْيُ أَرْجَحُ، لأَنَّنا نَسْلمُ به مِن التَّقديرِ، ولأَنَّه في بَعْضِ الآياتِ يصْعُبُ عليك أنْ تُقَدِّرَ شيئًا، وهذا الشَّيءُ المُقدَّرُ -الَّذي يُقدِّرُه مَن يقولُ: إنَّهُ على تَقْديرِ شيءٍ محذوفٍ- إنَّما يُقَدَّرُ ممَّا يُفْهَمُ من السِّياقِ، وإذا كان السِّياقُ

سيُفْهِمُنا إيَّاه، فلا حاجةَ إلى تَقْدِيره، فقولُه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ الاستفهامُ هنا للتَّوْبيخِ، ولا تَوْبِيخَ إلا على غَفْلَةٍ، فتكونُ الغَفْلةُ مُستفادةً مِن مُجَرَّدِ الاستفهامِ، وحينئذٍ لا نَحْتَاجُ إلى تقديرٍ.

وأهمُّ شيءٍ عندي في هذا الموضوعِ هو أنَّه أحيانًا يُعْيِيكَ التَّقديرُ، فلا تستطيعُ أنْ تُقَدِّرَ، وحينئذٍ نقولُ: الأرجحُ أَنْ تكونَ الهمزةُ مِنْ بعدِ الواوِ، لكنَّها قُدِّمتْ عليها لأنَّ همزةَ الاستفهامِ لها الصَّدارةُ.

لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله تعالى- يرى أنَّها من هذا النَّوعِ، فهُمْ مثَّلوا لذلك بهذه الآية.

وقولُه: «**وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ**»: (**عَطْفُ**): مُبْتَدأٌ، و(**الْفِعْلَ**): مفعولٌ للمَصْدَرِ، يعني: وأنْ تَعْطِفَ الفِعْلَ على الفِعْلِ فهو صحيحٌ، لكنْ هلِ العَطْفُ على الجُمْلَةِ، أو العطفُ على الفِعْلِ؟

نقول: العطفُ على الفعلِ، والدَّليلُ على ذلك أنَّك إذا عَطَفْتَ فِعلًا مجزومًا على فعلٍ مجزومٍ جَزَمْتَ، وهذا دليلٌ على أنَّ الفعلَ هو الَّذي يُعطَفُ، فتقولُ: (**إنْ تجتهدْ وتَعْرِفِ الإعرابَ تنجحْ في النَّحْوِ**)، فقولُه: (**وتَعْرِفِ الإعرابَ**) معطوف على (**تجتهدْ**)، والدَّليلُ على ذلك أنَّه مجزومٌ.

وقال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩]، فعَطَفَ (**يَخْلُدْ**) على ﴿يُضَٰعَفْ﴾.

* * *

٥٦٤- وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

الشرحُ

الاسمُ الَّذي يُشْبِهُ الفعلَ هو اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وما أَشْبَهَهما، فيجوزُ أنْ تَعْطِفَ فِعْلًا على اسمٍ يُشْبِهُ الفعلَ.

مثال اسم الفاعل: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾ [الحديد:١٨]، أي: إنَّ الَّذينَ تصدَّقوا واللَّاتي تَصَدَّقْن وأَقْرَضُوا.

مثال آخر: (**إنَّ الرَّاكبَ واستوى على بَعِيرِه زيدٌ**)، أي: إنَّ الَّذي رَكِبَ واستوى على بَعِيرِه زيدٌ.

مثال اسم المفعول: (**إنَّ المركوبَ ويُؤْكَلُ البعيرُ**)، والتَّقديرُ: إنَّ الَّذي يُرْكَبُ ويُؤْكَلُ البعيرُ.

وقولُه: «**وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا**»: العكسُ هو أنْ تَعْطِفَ ما يُشْبِهُ الفِعْلَ على الفعلِ.

مثاله: قالَ الشَّاعرُ(١):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

الشَّاهدُ قولُه: (**وَمُجْرٍ**)، فهي معطوفةٌ على (**يُبِيرُ**)، و(**يُبِيرُ**) محلُّها النَّصْبُ مفعولًا ثَانِيًا لـ(**أَلْفَيْتُهُ**)، لأنَّ (**أَلْفَيْتُهُ**) بمعنى وَجَدْتُه.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٤).

وقولُه: (يُبيرُ عَدُوَّهُ) أي: يُهْلِكُ عدوَّه، وقولُه: (مُجْرٍ) أصلُه: (ومُجْرِيًا)، لكنْ حُذِفَت الياءُ لضَرُورةِ الشِّعْرِ، وإلَّا فيجبُ أنْ يُنْصَبَ بالفتحةِ.

وقولُه: «شِبْهِ فِعْلٍ»: أمَّا الجامدةُ، فلا تُعْطَفُ على الفِعْلِ، لأنَّها لا تُشْبِهُ الفِعْلَ.

الخلاصة:

الأفعالُ يُعْطَفُ بعضُها على بعضٍ.

الفعلُ يُعطَفُ على اسمٍ مُشْبِهٍ للفعلِ.

الاسمُ المُشْبِهُ للفعلِ يُعطَفُ على الفعلِ.

يُعْطَفُ الاسمُ على الاسمِ، وهي الأصلُ.

* * *

الْبَــــدَلُ

البَدَلُ معناهُ أنْ يُوضَعَ شيءٌ بَدَلَ شيءٍ، هذا في الأصلِ، فإذا قلت: (أَبْدَلْتُ هذا بهذا)، فهنا الباءُ دَخَلَتْ على المأْخُوذِ، وإذا قلت: (استبدلتُ هذا بهذا)، فالباءُ دَخَلَتْ على المتروكِ، فـ(استبدلتُ هذا): أَخَذْتُهُ بَدَلًا (بِهَذَا)، أي: تَرَكْتُه، كما قالَ تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة:٦١]، فهنا دَخَلتِ الباءُ على المتروكِ.

فيجبُ أنْ نعرفَ الفرقَ بين: (أبدلتُ كذا بكذا) و: (استبدلتُ كذا بكذا)، وكثيرًا ما يَغْلَطُ الإنسانُ في التَّفْريقِ بين هذا وهذا.

أمَّا البَدَلُ في اصطلاحِ النَّحْوِيِّين فيقولُ -رحمه الله-:

٥٦٥- التَّــابِعُ الْمَقْصُــودُ بِالْــحُكْمِ بِــلَا وَاسِــطَةٍ هُــوَ الْــمُسَمَّى (بَــدَلَا)

الشــرحُ

الحدُّ لا بُدَّ أنْ يكونَ جَامِعًا مَانِعًا، فقولُه (التَّابِعُ): جَامِعٌ، لكنَّه غَيْرُ مَانِعٍ، لأنَّنا لو اقْتَصرْنا وقلنا: (البَدَلُ هو التَّابِعُ)، دخلَ فيه جميعُ التَّوابعِ الماضيةِ.

وقولُه: «المَقْصُودُ بِالْـحُكْمِ»: أي: أنَّ المُتكلِّمَ قَصَدَ هذا البَدَلَ، وهذا فصلٌ، وهو جامعٌ، لكنَّهُ غيرُ مانعٍ، لأنَّه يدخلُ فيه بقيةُ التَّوابعِ، حتَّى إذا قلت مَثَلًا: (قامَ زيدٌ الفاضلُ)، فـ(الفاضل) مقصودةٌ بالحكمِ، أي: أَنْ أُبَيِّنَ وَصْفَه بالفَضْلِ.

وقولُه: «بِالْـحُكْمِ»: أي: بالإعرابِ والمعنى.

وكذلك إذا قلت: (**قامَ زيدٌ، بل عَمْرٌو**)، فالمقصودُ بالحكمِ (**عَمْرو**)، ومعَ ذلك لا نقولُ: إنَّ (**بل عَمْرٌو**) مِن بابِ البَدَلِ، ولهذا أَخْرَجَها بقولِه: (**بِلَا وَاسِطَةٍ**)، يعني أنَّه لا يكونُ بوَاسِطةٍ، احترازًا ممَّا عُطِفَ بـ(بَل)، فإنَّه تابعٌ مقصودٌ بالحُكْمِ وَحْدَه، لكنْ بِوَاسِطَةٍ، وهي حرفُ العطفِ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أنْ تُعَرِّفَ البدلَ تقولُ: (**هو التَّابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بلا واسطةٍ**)، فصار (التَّابع) جنسًا يشملُ جميعَ التَّوابعِ، و(المقصودُ بالحُكْم) فَصْلًا يَدْخُلُ فيه النَّعتُ، وعَطْفُ البيانِ، وجميعُ حروفِ العطفِ، حتَّى المعطوفُ بـ(بل)، لأَنَّه مقصودٌ بالحكمِ، و(**بلا واسطة**) يخرجُ به المعطوفُ بـ(بل)، فإذا قلت: (**قامَ زيدٌ، بل عَمْرٌو**)، فالمقصودُ هنا الإخبارُ بقيامِ عَمْرٍو، لكنْ بواسطةٍ، وهي (بل)، فلا يكونُ ذلك بَدَلًا، لأَنَّهُ بواسطةٍ، أمَّا بقيةُ التَّوابعِ، فكلُّها تدخلُ ما عدا العطفَ بـ(بل).

وقولُه: «هُوَ الْـمُسَمَّى»: أي: عندَ النَّحْوِيِّين.

مثال ذلك: (**رأيتُ زيدًا عَمْرًا**)، فالمقصودُ هنا (**عَمْرًا**)، وهو بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

وتقولُ: (**نَفَعَني زَيْدٌ مَالُه**)، فالمقصودُ الإخبارُ بأنَّ مَالَهُ نَفَعَك، وذلك بغيرِ واسطةٍ.

***

٥٦٦- مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)

٥٦٧- وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨- كـ (زُرْهُ خَالِدًا)، و(قَبِّلْهُ الْيَدَا) و(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، و(خُذْ نَبْلًا مُدَى)

الشرحُ

قولُه: «مُطَابِقًا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(يُلْفَى).

وقولُه: «يُلْفَى»: بمعنى يُوجَدُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥]، أي: وَجَدَا.

وقولُه: «أَوْ بَعْضًا»: مَعْطُوفٌ على (مُطَابِقًا).

وقولُه: «أَوْ مَا»: اسمٌ موصولٌ معطوفٌ على (مُطَابِقًا)، ونائبُ الفاعلِ هو المفعولُ الأَوَّلُ، والمعنى أنَّه يُلْفَى مُطابِقًا، أو بعضًا، أو ما يَشْتَمِلُ.

وقولُه: «أَوْ كَمَعْطُوفٍ بـ (بَلْ)»: أي: ويُلْفَى أحيانًا كمَعْطُوفٍ بـ(بَل)، وسبقَ أنَّ (بل) تُفِيدُ أنَّ الحُكْمَ ثَابِتٌ لِـمَا بعدَها، وساكتةٌ عمَّا قَبْلَها، لكنْ معَ ذلك يقولُ: (وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ)، والمشارُ إليه (ذَا) آخِرُ قِسْمٍ، وهو المعطوفُ بـ(بَل)، فهو يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ: تارَةً يكونُ للإضرابِ، وتارةً يكونُ للغَلَطِ والنِّسْيانِ.

فتبيَّن أنَّ أقسامَ البدلِ خمسةٌ:

الأَوَّلُ: مُطَابِقٌ، ويُسمَّى (بدلَ الكُلِّ مِن الكُلِّ).

الثَّاني «بَعْضًا»: بأنْ يكونَ البَدَلُ بعضًا مِن المُبْدَل منه، كيَدِهِ ورِجْلِهِ وعَيْنِهِ ورأسِهِ، وما أشبه ذلك، ويُمْكِنُ أنْ نُحَمِّلَ كلامَ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنْ يكونَ البَدَلُ بعضًا مِن المُبْدَلِ منه، أو بالعكسِ، وهو ما يُسمَّى ببَدَلِ الكلِّ من البَعْضِ، لكنَّه خِلَافُ ظاهرِ كَلامِه.

الثَّالثُ: بدلُ الاشتمالِ، بأنْ يكونَ بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه عَلَاقةٌ غيرُ البَعْضِيَّةِ، لأنَّها إنْ كانتِ البَعْضِيَّةَ، فهي بَدَلُ بعضٍ مِن كلٍّ، لكنْ يكونُ هناك علاقةٌ ليستِ البَعْضِيَّةَ، إنَّما هي أمرٌ آخَرُ كالعِلْمِ والمالِ والفرسِ وما أشبهها.

الرَّابعُ: بدلُ الإضرابِ.

الخامسُ: بدلُ الغَلَطِ.

فالبدلُ إذَنْ على تَقْسيمِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- خمسةُ أنواعٍ، وعلى تَقْسِيمِ ابنِ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أربعةُ أنواعٍ، والمعنى مُتقارِبٌ.

وقولُه: «وَذَا»: أي: الأخيرُ اعْزُهُ لِلإضْرَابِ.

«إنْ قَصْدًا صَحِبْ»: أي: أنَّهُ قَصَدَ إسنادَ الحُكْمِ إليه أوَّلًا، ثمَّ عَدَل عنه أَخيرًا، وأَسْنَدَه إلى الثَّاني، فصارَ الحكمُ للأخيرِ فقطْ، فهذا سَمِّهِ (إضرابًا).

وقولُه: «وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ»: أي: وإنْ لم تقْصِدِ الأوَّلَ، لكنْ جَرَى على لِسَانِك بدونِ قَصْدٍ، فهذا سَمِّهِ (بدلَ غلطٍ).

إذَنْ: الفرقُ بين بَدَلِ الإضرابِ، وبدلِ الغَلَطِ أنَّ بَدَلَ الإضْرَابِ قَصَدَ المُضْرِبُ الأوَّلَ الَّذي هو المُبْدَلُ منه، ثمَّ عدلَ إلى الثَّاني، وأمَّا بدلُ الغَلَطِ، فإنَّه لم يَقْصِدْه إطْلَاقًا، لكنْ سَبَقَ لِسَانُه إلى هذه الكَلِمَةِ فقالَهَا.

إِذَنْ: فِي الحقيقةِ أَنَّ الحُكْمَ للأخيرِ فيهما جَمِيعًا، لكنْ هلْ قَصَدَ الأوَّلَ ثمَّ عَدَلَ، أو لم يَقْصِدْه، ولكن سبقَ لسانُه أو غَلِطَ؟

الأمثلة:

مثالُ بدلِ المُطَابَقةِ: «زُرْهُ خَالِدًا»: فـ(خَالِدًا) ليستْ باسمِ فَاعِلٍ، لكنَّها عَلَمٌ، فتكونُ بَدلًا مِن الضَّمِيرِ، كأنَّه قال: (زُرْ خَالِدًا).

ولو قلت: (**زُرْ زيدًا عبدَ اللهِ**)، إذا كان لـ(زَيْد) اسمانِ، فـ(**عبد الله**) بدلٌ مِن (**زيد**)، أي: اسمٌ ظاهرٌ مِن اسمٍ ظاهرٍ.

ولو قلت: (**اركبِ الجَمَلَ البَعِيرَ**)، فهو بدلُ مُطابَقةٍ، لأنَّ الجملَ هو البعيرُ، وكذلك: (**اركبِ السَّيَّارةَ المُوتَرَ**)، (**اشترِ هَاتِفًا تليفونًا**)، والأمثلةُ كثيرةٌ.

مثالُ بدلِ بَعْضٍ مِن كلٍّ «قَبِّلْهُ اليَدَا»: فالضَّميرُ في (**قَبِّلْهُ**) يعودُ على الإنسانِ كُلِّه، فإذا قلت: (**اليَدَ**) -واليدُ بَعْضٌ مِن الإنسانِ- تكونُ اليدُ هنا بَدَلَ بعضٍ مِن كلٍّ، ومثلُه: (**قَبِّلْهُ الرَّأْسَ**)، (**قَبِّلْهُ الجَبْهَة**)، (**داوِ زيدًا عَيْنَه اليُسْرى**)، فهذا نُسمِّيهِ (بَدَلَ بعضٍ مِن كلٍّ).

وبعضُ النَّحْوِيِّينَ أثبتَ بدلَ الكلِّ مِن البَعْضِ، واستشهدَ له بقولِ الشَّاعرِ[1]:

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُـمًا دَفَنُوهَـا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فقال: (**أَعْظُمًا**)، والعِظَامُ بعضُ الإنسانِ.

مثالُ بدلِ الاشتمالِ «اعْرِفْهُ حَقَّهُ»: وكذلك: (**اعْرِفْ زَيْدًا حَقَّه**)، فهذا بدلُ اشتمالٍ.

---

(١) سبق عزوه (ص:٤٥٣) من المجلد الثاني.

٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الْـحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْــهُ إِلَّا مَـا إِحَاطَــةً جَــلَا

٥٧٠- أَوِ اقْتَضَــى بَعْضًــا أَوِ اشْــتِمَالَا كَـ(إِنَّــكَ ابْتِهَاجَــكَ اسْــتَمَالَا)

الشــرحُ

قولُه: «الظَّاهِرَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (لا تُبْدِلِ الظَّاهِرَ من ضميرِ الحاضرِ)، لأنَّ قَوْلَه: (لَا تُبْدِلْهُ) مشغولٌ عن نصبِ الظَّاهرِ بضميرِه.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: لا تُبْدِلِ الاسمَ الظَّاهرَ مِن ضميرِ الحاضرِ، وهو ضميرُ المتكلِّمِ، وضميرُ المُخَاطَبِ.

مثال ذلك: (**ضربتُك زيدًا**)، وتُرِيدُ أنْ تجعلَ (**زيدًا**) بَدَلًا مِن الكافِ، فهذا لا يصحُّ، لأنَّ الكافَ ضميرُ مُخاطَبٍ، فهو ضميرُ حاضرٍ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا مِن ضميرِ الحاضرِ.

ومفهومُ كلامِه أنَّهُ يجوزُ إبدالُ الاسمِ الظَّاهرِ مِن ضميرِ الغائبِ، وقدْ مثَّلَ به المؤلِّفُ نفْسُه -رحمه الله- فقالَ: (**كَزُرْهُ خَالِدًا**)، فـ(**خَالِدًا**) بدلٌ من الضَّميرِ، وهو ضميرُ غَيْبةٍ.

وعُلِمَ منهُ أنَّهُ يجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن الظَّاهرِ، وهو كذلك، كقولِه: (**خُذْ نَبْلًا مُدَى**)، فـ(**نَبْلًا**) ظاهرٌ، و(**مُدَى**) ظاهرٌ أيضًا.

وعُلِمَ منْ كلامِه أنَّهُ لا يجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن ضميرِ المُتكلِّمِ، لأنَّه ضميرُ حاضرٍ، مثلُ أنْ تقولَ: (**أكْرَمْتَنِي مُحَمَّدًا**)، فلا يصحُّ على أنَّ (**مُحَمَّدًا**) بدلٌ مِن الياءِ.

وأمَّا الضَّميرُ معَ الضَّميرِ، فالصَّحيحُ أنَّهُ لا يكونُ بَدَلًا، بلْ يكونُ تأكيدًا.

لكن قال: لا تُبْدِلْه إلا في ثلاثِ مسائلَ:

المسألةُ الأُولى: (**مَا إِحَاطَةً جَلَا**)، أي: ما أَظْهَرَ إحاطةً، أي: تفصيلًا دالًّا على العُمُومِ، فيكونُ هذا البَدلُ مُفيدًا للإحاطةِ والشُّمولِ مِن شيءٍ يَحتملُ الشُّمولَ وعَدَمَه.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤]، فإنَّ قوله: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بدلٌ مِن قوله: (**نَا**) في ﴿لَنَا﴾، لكنَّهُ بدلٌ بإعادةِ الجارِّ.

وتمثيلُ النَّحْوِيِّين بذلك يدلُّ على أنَّ البَدَلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ حيثُ قالوا: إنَّ هذا بَدلٌ بإعادةِ حرفِ الجرِّ.

وقولُه: ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ يَحتملُ أي: لنا نحنُ الموجودين، ويحتملُ أي: لبعضِنا، ويحتملُ: لنا معشرَ النَّصارى، فلمَّا قالَ: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ دلَّ على الإحاطةِ والشُّمولِ، يعني: لنا جميعًا.

فإن قال قائلٌ: هذا لا يَدُلُّ على الإحاطةِ والشُّمولِ، لأنَّهُ قالَ: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، لكنْ: وَسطُنا؟

نقول: يدخلُ في هذا، لأنَّ ذِكْرَ الطَّرَفَيْنِ يتضمَّنُ الوسطَ، لأنَّهما مُحيطان به مُكْتَنِفَان له، فهو دالٌّ على الإحاطةِ والشُّمُولِ.

المسألةُ الثَّانيةُ: «**أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا**»، أي: صارَ بَدَلَ بَعْضٍ مِن كُلٍّ.

مثالُه: تقولُ لعَبْدِك: (**بِعْتُك بعضَك**).

المسألةُ الثَّالثةُ: «أَوِ اشْتِمَالَا»: يعني: أوْ كانَ بَدَلَ اشتمالٍ، فإذا كان بدلَ اشتمالٍ، يجوزُ أنْ يُبْدَلَ الظَّاهرُ مِن الضَّميرِ الحاضرِ.

مثالُه: (**إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا**)، ويجوزُ: (**كَأَنَّكَ**) على أنَّ (كَأَنَّ) للتَّشبيهِ، لكن (**إِنَّكَ**) أحسنُ، وبينهما فرقٌ مِن جِهَةِ المعنى، فإذا قلت: (**كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا**)، فإنَّك تتوقَّعُ أنَّ ابْتِهَاجَه استمالَ، وإذا قلت: (**إِنَّكَ**)، فإنَّك تُؤَكِّدُ أنَّ ابْتِهَاجَه استمالَ، وعلى هذا يجوزُ الوجهان، ومِن حيثُ الإعرابُ لا يَختلفُ، لأنَّ الكافَ الأخيرةَ في (**كَ إِنَّكَ**) على كلِّ تقديرٍ محلُّها النَّصبُ، سواءٌ جعلْنا (**كأنَّ**) للتَّشبيهِ، أم الكافَ حرفَ جرٍّ، و(إنَّ) للتَّوْكيدِ.

وقولُه: «**ابْتِهَاجَكَ**»: بدلٌ مِن الكافِ الثَّانيةِ في (**كَأَنَّكَ**).

وقولُه: «**اسْتَمَالَا**»: هل معناه اسْتَمَالَ النَّاسَ، أي: أَمَالَهم وجَذَبَهم إليه لقُوَّةِ ابتهاجِه، أو بمعنى مَالَ، أي: تنحَّى نَحْوَ المَيَلانِ، أي: أنَّ هذا الرَّجُلَ بدأَ بعدَ البهجةِ والسُّرورِ يحزنُ، لأنَّه بدأَ يميلُ؟

نقول: ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيما عَلِمْنا منه ينتقي الأمثلةَ الطَّيِّبَةَ، فالأَوْلى هو الأوَّلُ، فكَوْنُ ابْتِهَاجِه يُمِيلُ النَّاسَ إليهِ أحسنُ مِن كَوْنِه يزولُ عنه، ويبقى عَبُوسًا.

مثال آخر: (**عرفْتُك حقَّك**).

لكن لو قلت: (**بِعْتُكَ بَيْتَك**)، فهنا لا يَصِحُّ، لأنَّ (**بَيْت**) مفعولٌ ثانٍ، أي: بِعْتُ عليك البَيْتَ، فالبيتُ مَبيعٌ، والإنسانُ مَبيعٌ عليه، وبينهما فَرْقٌ.

***

٥٧١- وَبَـدَلُ الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ يَلِـي هَمْزًا كَ(مَـنْ ذَا أَسَـعِيدٌ أَمْ عَـلِي؟)

الشــرحُ

قولُه: «الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ»: أي: همزةَ الاستفهامِ، والاسمُ المُضَمَّنُ الهمزَ هو كلُّ اسمٍ دالٍّ على الاستفهامِ.

والقاعدةُ: كلُّ ما كانَ بَدَلًا منِ اسمِ استفهامٍ، فإنَّهُ يجبُ أنْ يَلِـيَ الهمزةَ.

مثاله: (مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)، ولا بُدَّ أنْ تأتِيَ بالهمزةِ، فلو قلت: (مَن ذا سعيدٌ أم عليٌّ؟) قلنا: لا يَصِحُّ إلا على تقديرِ الهَمْزَةِ.

ونقولُ في إعرابِه: (مَنْ): اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رَفْعٍ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ خَبَرُ المبتدأ، والهمزةُ للاستفهامِ، و(سَعِيدٌ): بَدَلٌ مِن (مَنْ)، لأَنَّهُ يقولُ: (بَدَلُ الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ)، والمُضَمَّنُ الهمزَ هو اسمُ الاستفهامِ، و(أَمْ): حَرْفُ عَطْفٍ، و(عَلِي): معطوفٌ على (سَعِيدٌ).

مثال آخر: (ما عِنْدَكَ أَخُبْزٌ أم لَـحْمٌ؟)، (ما اشتريتَ أَكِتَابًا أم قَمِيصًا؟).

* * *

٥٧٢- وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

الشرحُ

يُبْدَلُ الفِعْلُ مِن الفِعْلِ، وسبقَ أَنَّهُ يُبْدَلُ الاسْمُ مِن الاسمِ.

مثالُه: «مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»: فـ(مَنْ): اسمُ شرطٍ يجزمُ فعلَيْن، و(يَصِلْ): فعلٌ مُضَارِعٌ، وهو فعلُ الشَّرطِ مجزومٌ بـ(مَنْ)، و(إِلَيْنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَصِلْ)، و(يَسْتَعِنْ): فعلٌ مُضَارِعٌ مجزومٌ بالسُّكُونِ بَدَلًا مِن (يَصِلْ)، كأَنَّهُ قالَ: (مَنْ يَسْتَعِنْ بنا)، و(بِنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَسْتَعِنْ)، و(يُعَنْ): فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، وهو مجزومٌ على أَنَّهُ جوابُ الشَّرْطِ.

وسبقَ أنْ مثَّلْنا بقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] فـ﴿يُضَٰعَفْ﴾ بالسُّكُونِ على أنّه بَدَلٌ من ﴿يَلْقَ﴾.

وإلى هنا انتهى بابُ البدلِ، وهو آخرُ بابِ التَّوَابِعِ

***

النِّـــدَاءُ

النِّدَاءُ بالمدِّ، وهو طلبُ الإقبالِ بـ(يَا)، أو إحدى أَخَواتِها.

ثمَّ إنَّ النِّدَاءَ قد يكونُ حَقِيقَةً، أو ضِمْنًا، فقولُه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة:٥٨] ليسَ فيه: (يا أَيُّها النَّاسُ، احْضُرُوا)، لكن فيه: (حَيَّ على الصَّلَاةِ)، وهذا نِدَاءٌ ضِمْنًا.

والنِّدَاءُ له أَحْرُفٌ مُعَيَّنَةٌ، جَمَعَها أهلُ العِلْمِ حينما تتبَّعوا ذلك في اللُّغَةِ العربيَّةِ، وهذه الحروفُ كحُرُوفِ التَّنْبِيهِ، لكنَّها خَاصَّةٌ بالنِّداءِ.

٥٧٣- وَلِلْمُنَـــادَى النَّـــاءِ أَوْ كَالنَّـــاءِ (يَـــا)
و(أَيْ) و(آ)، كَـــذَا (أَيَـــا) ثُـــمَّ (هَيَـــا)

٥٧٤- وَالْـــهَمْزُ لِلـــدَّانِي، و(وَا) لِـــمَنْ نُـــدِبْ
أَو (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِـبْ

الشـــرحُ

قولُه: «لِلْمُنَادَى»: أي: المَدْعُوّ.

«النَّاءِ»: أي: البَعِيدِ، وأَصْلُهُ: (النَّائِي) بالياءِ، لكنْ حُذِفَتِ الياءُ لضَرُورةِ الوَزْنِ.

«أَوْ كَالنَّاءِ»: أي: كالبَعِيدِ، لكَوْنِه غَافِلًا، أو سَاهِيًا، أو نائمًا، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فالنَّائِي وشِبهُه له (يَا)، فتقولُ: (يا فُلَان)، فتمُدُّ الصَّوتَ لأجلِ أنْ يَسْمَعَ.

كذلك إذا صارَ غافلًا مثل طَالبٍ مِن الطَّلَبَةِ يُفَتِّشُ الكتابَ، ولا يَنْتَبِه للمُدَرِّسِ، فتقولُ له: **(يا فُلَان)**، فلو قال: أنا قريبٌ، ليس بيني وبينك إلا أمتارٌ، تقول: لكنَّك غَافِلٌ.

كذلك النَّائمُ تقولُ له: **(يا فُلَان، قُمْ)**، لأنَّه كالبَعِيدِ في كَوْنِه يحتاجُ إلى مدِّ الصَّوْتِ.

وقولُه: «هَيَا»: ليس باسمِ المرأةِ الَّذي نعرفُ، لكنْ أُبْدِلَتِ الهمزةُ في (أَيَا) هاءً، فقيل: **(هَيَا فُلَان)**.

وفي (أَيْ) لُغَةٌ ثانيةٌ، وهيَ (آي)، فصارتْ حُرُوفُ النِّدَاءِ ثَمانيةً: **(يَا)**، و**(أَيْ)**، و**(آي)**، و**(آ)**، و**(أَيَا)**، و**(هَيَا)**، و**(أ)**، و**(وَا)**.

وقولُه: «وَالْـهَمْزُ لِلدَّانِي»: أي: الْقَرِيبِ الْمُنْتَبِهِ غيرِ الغافلِ الصَّاحِي غَيْرِ النَّائِمِ، لأنَّ الغَافِلَ كالبَعِيدِ، فتقولُ: **(أَزَيْدُ)**، لأنَّه قريبٌ ومُنْتَبِهٌ، فلا يحتاجُ إلى مدِّ الصَّوْتِ.

واعلمْ أنَّه قد يُنَزَّلُ البعيدُ مَنْزِلَةَ القريبِ، وقدْ يُنَزَّلُ القريبُ منزلةَ البعيدِ، فقدْ يُنادِي الإنسانُ صديقَه وهو بعيدٌ بلفظِ الهَمْزةِ، فيستَحْضِرُهُ كأنَّهُ قريبٌ عندَه، فيقولُ: **(أَزَيْدُ!)** أو: **(يَا زَيْدُ!)**، وكقولِ الشَّاعرِ[1]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكِندي، كما في تاج العروس (عنز)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٧٢)، والتصريح (٢/ ٢٦٤).

أَفَاطِمُ! مَهْلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقولُه: «و(وَا) لِـمَنْ نُدِبْ»: أي: للمَنْدُوبِ، وأصلُ النَّدْبِ الدُّعاءُ، لكنَّ النَّدبَ هنا عندَ النَّحْويِّين هو المُنادَى المُتفَجَّعُ عليه، أو المُتوَجَّعُ منه، فلو أنَّ رَجُلًا يُؤْلِمُه ظَهْرُه يقولُ: (وَا ظَهْرَاهُ)، وهذا مُتوجَّع منه، أو انْهَدَمَ بيتُه، يقولُ: (وَا بَيْتَاهُ)، أو ماتتْ ناقتُه، يقولُ: (وَا نَاقَتَاهُ)، وهذا مُتفجَّعٌ عليه.

وإنَّما اختارتِ العربُ (وا)، لأنَّ دَلَالَتَها على التَّوجُّعِ ظاهرةٌ جدًّا، وهي أَظْهَرُ مِن (يا)، ولهذا إذا أَخبَرْتَ الإنسانَ بشيءٍ يُوحِشُه يقولُ: (وَاو)، لأنَّها تقالُ في الأشياءِ التي تُوحِشُ، أو تُؤْلِمُ، أو ما أَشْبَهَها.

وقولُه: «أَوْ يَا»: يعني: ويجوزُ أنْ تَستَعمِلَ (يا) في النُّدْبَةِ، فتقول: (يَا ظَهْرَاهُ)، وهذا كثيرٌ في اللُّغَةِ العامِّيَّة، فهم لا يعرفونَ (وَا)، لكن قالَ: (وَغَيْرُ وَا) أي: (يا) (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ)، فـ(يا) تُستعمَلُ في محلِّ (وا)، بشرطِ أَلَّا يكونَ هناك لَبْسٌ، فإنْ كان هناك لَبْسٌ، فإنَّنا نَرجِعُ إلى الأصلِ، وهو(وَا).

فلو أنَّ رَجُلًا يتَفَجَّعُ على نَاقَتِه فقالَ: (وَا نَاقَتَاهُ)، صحَّ، ولو قالَ: (يا نَاقَتاه)، صحَّ، لأنَّ عندنا دليلًا، وهو مَدُّها ووصْلُها بالهاءِ، وهذا هو العملُ في النُّدْبَةِ، لكنْ لو قالَ: (يا نَاقَتِي) لم يَجُزْ أنْ يَجْعَلَها نُدْبةً لأجلِ اللَّبْسِ.

فانْقَسَمَتْ حروفُ النِّداءِ إلى أقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما كان للبعيدِ، **والثَّاني**: ما كان للقَرِيبِ، **والثَّالِثُ**: ما كان للنُّدْبَةِ، فالهمزةُ للقَريبِ، و(وَا) للنُّدْبَةِ، والبَاقِي للبعيدِ، وتُستعْمَلُ (يَا) للنُّدْبَةِ بشَرْطِ أَلَّا يكونَ هناك لَبْسٌ، أمَّا (هَيَا) و(أيَا) و(أَيْ) و(آ)، فلا تُستعْمَلُ في النُّدْبَةِ.

٥٧٥- وَغَــيْرُ مَنْــدُوبٍ وَمُضْــمَرٍ وَمَــا ... جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَـاعْلَمَا
٥٧٦- وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِْنْسِ وَالْـمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُـرْ عَاذِلَـهْ

الشَّــرحُ

لـمَّا ذكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- حروفَ النِّداءِ الَّتي تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، ذكرَ مسألةً أخرى، وهي: **هل يُحْذَفُ حرفُ النِّداءِ ويبقى عملُه، أو لا؟**

فقولُه: «قَدْ يُعَرَّى»: أي: يُعرَّى مِن حَرْفِ النِّدَاءِ، فتُحْذَفُ أداةُ النِّداءِ.

مثال ذلك: تقولُ: **(يا زيدُ، قُمْ)**، وتقولُ: **(زيدُ، قُمْ)**، فتحذفُ حرفَ النِّداءِ.

مثال آخر: تقولُ: **(ظَهْرَاهُ!)** نَادِبًا، فهنا لا يجوزُ، فإذا قال: **(وا ظَهْرَاه!)**، **(وا صديقاه!)**، **(وا سيَّارَتَاه!)**، **(وا ناقتاه!)**، وما أشبه ذلك نقولُ: لا يجوزُ أنْ تَحْذِفَ (وَا)، لأنَّهُ مندوبٌ، **ووجهُ ذلك** أنَّنا لو حَذَفْنَا هذا ما عَلِمْنا أنَّ ذلك نُدْبَةٌ، وهو حرفٌ جِيءَ به لِيَدُلَّ على معنًى خاصٍّ في النِّدَاءِ، فلا يجوزُ أنْ يُحْذَفَ، ولو حَذَفْنَاه لفاتَ هذا الغرضُ.

وقولُه: «وَمُضْمَرٍ»: يعني: أنَّ المُنَادى المُضْمَرَ لا تُحْذَفُ منه ياءُ النِّدَاءِ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ الضَّميرَ يُنادَى مُطْلَقًا، **وقال بعضُ النَّحْوِيِّين**: إنَّ الضَّميرَ لا يُنادَى مطلقًا، **وقال آخرون**: يُنادَى ضميرُ المُخَاطَبِ دون غيرِه، فيُقال: **(يا إيَّاك، قد أَغَثْتُك)**، **(يا إيَّاك، قد نفعتُك)**، **(يا إيَّاك، أطعمتُك)**، وهكذا، بدلَ أنْ تقولَ: (يا فُلان).

أمَّا ضميرُ الغائبِ (يا إيَّاه)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله تعالى- أنَّهُ يـجوزُ، ولكنَّ المشهورَ عدمُ الـجَوَازِ، ولو قيلَ بعدمِ الـجَوَازِ إلَّا فيما وَرَدَ به السَّماعُ لكان وَجِيهًا، فلا يُنادَى الضَّميرُ إلَّا إذا وَرَدَ به السَّمعُ، فهو يُـحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

وقولُه: «وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا»: فإنَّه قدْ يُعرَّى، فتستغيثُ اللهَ ﷻ تَرْثِي للمسلمينَ: (يا لَـلَّهِ لِلْمُسلِمين)، فتدخلُ (يَا) على المُستغَاثِ، وتكونُ اللَّامُ مفتوحةً فيه، وتقولُ: (يا لَرَجُلِ المُرُورِ لِقاطعِ الإشارةِ)، تستغيثُ برَجُلِ المرورِ لقاطعِ الإشارةِ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّ حرفَ النِّداءِ إذا دخلَ على المُستغاثِ لا يُمْكِنُ أنْ يُحْذَفَ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (لَـلَّهِ لِلْمُسلِمين).

وقولُه: «فَاعْلَمَا»: الألفُ عِوَضٌ عن نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، ولهذا بُنِيَ الفِعْلُ معها على الفَتْحِ، وأصلُها: (فاعْلَمَنْ).

وقولُه: «وَذَاكَ»: المشارُ إليه التَّعرِيةُ، أي: حذفُ حرفِ النِّداءِ.

وقولُه: «المُشَارِ لَهْ»: أي: في اسمِ الإشارةِ.

مثالُ ذلك في اسمِ الجنسِ: (يا نهارُ، ما أَطْوَلَك!)، (يا لَيْلُ، ما أطولَك!)، (يا جَمَلُ، ما أَحْرَنَك!)، وما أشبه ذلك، وحَذْفُ الياءِ منه قليلٌ، فلا تقولُ: (جَمَلُ، ما أَحْرَنَك!)، ولا: (سيَّارةُ، ما أَخْرَبَكِ!)، وما أشبهَ ذلك، لأنَّ هذا اسمُ جنسٍ، وليسَ كالعَلَمِ الَّذي يُوجَّهُ له الخطابُ، فلذلك لا تُحْذَفُ منه الياءُ.

مثالُ المشارِ له باسمِ الإشارةِ: (يا هذا، ما أَغْفَلَك!)، وأمَّا (هذا، ما أَغْفَلَك!)

فقليلٌ، ومنه قولُ الشَّاعرِ[1]:

ذَا ارْعِوَاءً، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـرَّ أْسِ شَـيْبًا إِلَى الصِّـبَا مِـنْ سَـبِيلِ

والشَّاهدُ قولُه: (ذَا ارْعِوَاءً)، أي: يا هذا، ارْعَوِ، فحَذْفُ حرف النداء في اسمِ الإشارةِ قليلٌ.

وذهبَ **بعضُ أهلِ العِلْمِ** إلى أنَّهُ ممنوعٌ، فلا يجوزُ أنْ يُحْذَفَ حرف النداء من اسمِ الجنسِ، ومن اسمِ الإشارةِ، ولكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ:

«وَمَنْ يَمْنَعْهُ» أي: مَن يقولُ: إنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُ ياءِ النِّداءِ في اسمِ الجِنْسِ وفي اسمِ الإشارةِ.

«فَانْصُرْ عَاذِلَهْ»: أي: لَائِمَه، يعني: انْصُرِ الَّذي يَلُومُهُ، ويقتضي هذا الكلامُ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يُرجِّحُ جوازَ الحذفِ، لكنَّهُ قليلٌ، ولهذا قالَ: (**وَذَاكَ فِي اسْمِ الْـجِنْسِ وَالْـمُشَارِ لَهْ قَلّ**).

والحقيقةُ أنَّ الشِّعْرَ صَلِفٌ كما قالَ صاحبُ المُلْحَةِ، وإلَّا فمِثْلُ هذا التَّركيبِ يُعْتَبَرُ في البلاغةِ تعقيدًا، لأنَّه لا تكادُ تفهمُ المعنى منه، لكن ضرورةُ الشِّعرِ تُلْجِئُهُ -رحمه الله- إلى أنْ يقولَ مثلَ هذا الكلامِ، ثُمَّ هو يريدُ منَّا أيضًا أنْ نكونَ فَطاحِلَ في النَّحْوِ، وفي العَرَبِيَّةِ، فيأتي بمثلِ هذا الكلامِ -الَّذي فيه نوعٌ مِن التَّعْقِيدِ- لكيْ نَتَعلَّمَ ونُفكِّرَ، أمَّا لو جاءنا بشيءٍ مطبوخٍ، لا يحتاجُ إلَّا إلى أَكْلٍ، فإنَّه لا يكونُ هذا جيِّدًا.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو غير منسوب، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٣٦).

٥٧٧- وَابْنِ الْـمُعَرَّفَ الْـمُنَادَى الْـمُفْرَدَا عَـلَى الَّـذِي فِي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

الشَّــرحُ

بدأ المؤلِّفُ -رحمه الله- بأحكامِ المنادَى، والأحكامُ أهمُّ مِن الأدواتِ، لأنَّ الأدواتِ تأتي عَفْوًا، وَيجِدُها الإنسانُ فيما كَتَبَه غيرُه، لكنِ الكلامُ على حُكْمِ المنادَى.

وبدأ المؤلِّفُ -رحمه الله- بحُكْمِ المبنيِّ، فقالَ:

«وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا»: يعني: إذا ناديتَ اسمًا مُعرَّفًا مُفْرَدًا فابْنِه.

«عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا»: أي: على الَّذي قدْ عُهِدَ في رَفْعِه.

وقولُه: «عُهِدَا»: أي: عُلِمَ، والمرادُ بالمفرَدِ هنا ليسَ مُقابِلَ الجمعِ والتَّثنيةِ، لكنَّ المرادَ ما ليس مُضَافًا، ولا شَبِيهًا بالمُضَافِ، فما دلَّ على واحدٍ يُبْنَى على الضَّمِّ، وما دلَّ على اثنينِ يُبْنَى على الأَلِفِ، وما دلَّ على جمعٍ يُبْنَى على الوَاوِ.

إِذَنْ: القاعدةُ: إذا كان المُنادَى مَعْرِفةً مُفْرَدًا وجبَ بِنَاؤُهُ على ما يُرْفَعُ به.

وعُلِمَ مِن قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (وَابْنِ) أنَّه لا يُنوَّنُ، لأنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ بناءٍ لا إعرابٍ، والمبنيُّ لا يُنَوَّنُ إلَّا إذا كان تَنْوِينَ عِوَضٍ كما سبقَ، فتقولُ: **(يا زَيْدُ)**، **(يا بَكْرُ)**، **(يا عليُّ)**، **(يا جَعْفرُ)**، فهذا منادى معرفة مفرد، **(يا رَجُلُ)** لرَجُلٍ مُعيَّنٍ، ويُسمَّى هذا (النَّكِرَةَ المقصودةَ)، فـ**(رَجُل)** نكرةٌ، لكنَّه لَمَّا كان مقصودًا صارَ كالمعرفةِ.

وإذا كنتَ تُنادِي اثنينِ تقولُ: (**يا زَيْدَان**)، (**يا بَكْران**)، (**يا عَمْرَان**)، (**يا خَالِدَان**)، (**يا رَجُلان**) إذا قصدتَ رَجُلَيْن مُعيَّنَيْن.

وتُنادِي جمعَ المُذكَّرِ السَّالم فتقولُ: (**يا مُسلِمُون**)، (**يا قَانِتون**)، (**يا صالحون**)، (**يا مُتعلِّمون**)، وما أشبهَ ذلك.

ولو أنَّ رَجُلًا قالَ: (**يا زيدًا**)، قلنا: خطأٌ، لأنَّه يُبْنَى على الضَّمِّ، ولو قال: (**يا مسلِمِين**) قلنا: خطأٌ، لأَنَّهُ يُبْنَى على الوَاوِ، فلا بُدَّ أنْ تقولَ: (**يا مسلِمُون**).

الخلاصة:

إذا كان المُنادَى اسمًا مَعْرِفَةً مُفْرَدًا وجبَ بِنَاؤُه على ما يُرْفَعُ به.

* * *

٥٧٨- وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا   وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

الشــرحُ

إذا كان المُنادَى مَبْنِيًّا مِن قَبْلِ أنْ يُنادَى، فإنَّنا نَنْوي ضَمَّةً جديدةً.

مثالُه: (يا هَذَا)، ولا نَضُمُّها فنقولَ: **(يا هذُ)**، وتقولُ: **(يا مَنْ يقولُ للشَّيءِ: كُنْ فيكونُ)**، ولا تقول: **(يا مَنُ)**، بل نُبْقِيها على ما كانتْ عليه.

وكذلك لو ناديتَ شخصًا اسمُه **(حَيْثُ)**، تقولُ: **(يا حَيْثُ)**، **ونقولُ في إعرابِها: (يا)**: حرفُ نِداءٍ، و**(حيثُ)**: مُنادى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ من ظُهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البِناءِ، وكذلك تقولُ في **(يا هَذَا)**: مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه منعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بسُكُونِ البِنَاءِ، لأنَّ هذا البِنَاءَ الَّذي حصلَ بالنِّداءِ بناءٌ جديدٌ مُتجدِّدٌ، عارِضٌ طارئٌ.

إِذَنْ: هذا المبنيُّ على سُكُونٍ، أو ضَمٍّ، أو كَسْرٍ يُنوَى ضَمُّهُ.

وقولُه: «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا»: أي: هذا الَّذي كان مبنيًّا إذا نادَيْناه حَكَمْنا عليه بحُكْمِه لو كان مَبْنِيًّا مِن أَجْلِ النِّداءِ، وهو البناءُ المُجدَّدُ، وهذا الشَّطْرُ إنَّما يَتبيَّنُ معناه فيما يأتي، أمَّا هنا فلا يتبيَّنُ معناه.

* * *

٥٧٩- وَالْـمُفْرَدَ الْـمَنْكُورَ وَالْـمُضَافَا   وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

الشرحُ

قولُه: «الْـمُفْرَدَ»: هو ما ليس مُضَافًا ولا شِبْهَهُ.

وقولُه: «الْـمَنْكُورَ»: أي: النَّكرةَ، فالمفردُ النَّكِرةُ يُنْصَبُ، ولهذا قالَ: (انْصِبْ).

مثالُه: (يا رَجُلًا، أَنْقِذْ فُلانًا)، وقالوا: مِثْلُ قَوْلِ الأعمى: (يا رَجُلًا، خُذْ بيَدِي)، فهو لم يقصدْ رَجُلًا مُعيَّنًا، بل قَصَدَ أيَّ رَجُلٍ مِن الرِّجَالِ، فيكونُ هذا نَكِرةً، فيُنْصَبُ بالفتحِ.

وتقولُ: (يا طَالِبًا، كُنْ مُجِدًّا)، تُخاطِبُ أيَّ طالبٍ، فيكونُ منصوبًا، وتقولُ: (يا مُسْلِمينَ) بالنَّصْبِ، لأنَّهُ مُنكَّرٌ، فلا تُخاطِبُ مُسلِمين مُعيَّنِينَ.

وقولُه: «وَالْـمُضَافَا»: هذا هو الثَّاني، فالمضافُ أيضًا يُنصَبُ عندَ النِّداءِ، فتقول: (يا عبدَ اللهِ)، فـ(يَا): حرفُ نداءٍ، و(عبدَ): منادًى منصوبٌ بياءِ النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، وهو مضافٌ، ولفظُ الجَلَالةِ مضافٌ إليه، وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»[1]. ولو قلت: (يا عَبْدُ اللهِ) لم يصحَّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره مِن ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩).

ومثلُه أيضًا قولُ الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، وقولُه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٣]، وأمثلتُه كثيرةٌ.

وتقولُ أيضًا: (**يا غُلَامَ زيدٍ، أَقْبِل**)، فـ(**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**غُلَامَ**): مُنَادى منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وهو مضافٌ، و(**زَيْد**): مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

ولو قلت: (**يا غُلَامُ زيدٍ**)، كان هذا ممنوعًا، وإنَّما تقولُ: (**يا غُلَامَ**) بالنَّصْبِ، هذا معنى قَوْلِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَالْـمُضَافَا**).

وقولُه: «**وَشِبْهَهُ**»: شِبْهُ الْمُضافِ يقولون: هو ما تَعَلَّقَ به شيءٌ مِن تمامِ مَعْنَاه: إمَّا فَاعِلًا به (أي: أَنَّهُ هو الَّذي رَفَعَهُ)، أو مفعولًا به، أو مجرورًا.

مثالُ الفاعلِ: (**يا كريمًا أبوه، أَقْبِلْ**)، فهنا (كريمًا) مُنَادى مُعيَّنٌ، لكنَّه شَبِيهٌ بالمضافِ، لأَنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ مِن تَمَامِ معناه فاعلًا به، وهو مثلُ قَوْلِك: (**يا كَرِيمَ الأَبِ**)، فهو شَبِيهٌ بالمضافِ تمامًا.

مثالُ المفعولِ به: (**يا بائعًا ثَوْبَه، عندي لك ثَوْبٌ**)، (**يا طَالِعًا جَبَلًا**)، فـ(**طَالِعًا**) نَكِرةٌ مُعيَّنةٌ، فالمقصودُ هذا الشَّخصُ الْمُعيَّنُ، لكنَّهُ تعلَّقَ به شيءٌ مِن تمامِ معناه، فصارَ شَبِيهًا بالمضافِ، وعلى هذا فَقِسْ.

وتقولُ: (**يا قارئًا الكِتَابَ، تَأَمَّلْه**)، ولو قلتَ: (**يا قارئُ الكتابَ**)، لم يصحَّ، لأَنَّهُ شَبِيهٌ بالْمُضَافِ، فإنَّ قَوْلَكَ: (**يا قارئًا الكتابَ**) مثلُ قَوْلِك: (**يا قَارِئَ الكتابِ**)، وأنت لو قلتَ: (**يا قارئَ الكتابِ**)، صارَ مُضَافًا، فلهذا يقولون: إنَّ هذا شَبِيهٌ بالمضافِ.

مثالُ المجرورِ: (يا لَطيفًا بالعبادِ، كُنْ بي لَطِيفًا)، فـ(لَطِيفًا) نكرةٌ مقصودةٌ، مُوجَّهةٌ إلى الله -عزَّ وجلَّ- لكن (بالعباد) تَعَلَّقَ بها ليُتَمِّمَ مَعْنَاها، وهو مجرورٌ بحرفِ الجرِّ.

إِذَنْ: الشَّبيهُ بالمُضَافِ هو ما تعلَّق به شيءٌ مِن تمامِ معناه: إمَّا فاعلًا به، أو مفعولًا به، أو مجرورًا به.

وقولُه: «عَادِمًا»: حالٌ مِن فاعلِ (انْصِبْ).

و«خِلَافًا»: مفعولٌ بِهِ لـ(عَادِمًا) أي: لن تَـجِدَ خِلَافًا، فكأنَّ ابْنَ مالكٍ -رحمه الله تعالى- يقولُ: إنَّ النَّحْوِيِّينَ -أو العربَ- أجمعوا على أنَّ هذه الثَّلَاثةَ تُنْصَبُ.

الخلاصةُ: النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ، والمضافُ، والشَّبيهُ بالمضافِ إذا نُودِيتْ، فلا بُدَّ أنْ تُنْصَبَ، وهناك شَيْئَانِ يُبْنَيَانِ على ما يُرْفَعانِ به، وهما المَعْرِفةُ والنَّكِرةُ المقصودةُ.

***

٥٨٠- وَنَحْو(زَيْـدٍ) ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ ... نَحْوِ: (أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيدٍ لَا تَهِـنْ)

٥٨١- وَالضَّمُّ إِنْ لَـمْ يَلِ الِـ (ابْـنُ) عَلَـمَا ... أَوْ يَلِ الِـ (ابْـنَ) عَلَـمٌ قَـدْ حُـتِمَا

الشــرحُ

قولُه: «زَيْدُ»: عَلَمٌ، فهو مُعرَّفٌ، فيستحقُّ البِنَاءَ على الضَّمِّ، فتقولُ: **(يا زَيْدُ)**، لكنْ إذا كان بَعْدَه (ابن)، وبعدَ (ابن) عَلَمٌ، أو كان اسمَ أُنْثَى، وبعدَها (ابنة)، والَّذي بعدَها عَلَمٌ، فهنا يجوزُ في (زَيْد) الضَّمُّ والفتحُ.

مثالُه «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ»: فهنا **(زَيْدُ)** بعدَها **(ابْنَ)**، و**(سَعِيدٍ)** عَلَمٌ، والهمزةُ من حُرُوفِ النِّداءِ، **فنقولُ في إعرابِه على الضَّمِّ**: الهمزةُ حرفُ نداءٍ، و**(زَيْدُ)**: مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، و**(ابْنَ)**: صفةٌ لـ**(زَيْدُ)** منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، قالوا: ويجوزُ أنْ تُعرِبَهُ مُنادى مُستَقِلًّا، لكنْ إذا أعربتَه مُنادى مستقلًّا ما جاز في الأوَّلِ إلا الرَّفعُ، فتقولُ: **(أزيدُ يا ابنَ سعيدٍ، لا تَهِنْ)**.

وإذا بَنَيْنَا **(زَيْدَ)** على الفَتْحِ، وقلنا: **(أزيدَ بنَ سعيدٍ)**، **نقولُ في الإعرابِ**: الهمزةُ حرفُ نِدَاءٍ، و**(زَيْدَ)**: مُنادى مَبْنِيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه إتْبَاعُه لصِفَتِه في محلِّ نَصْبٍ، وهناك قولٌ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وما بعدَه على الفتحِ، وتُلْغَى كلمةُ (ابن)، لكنَّ الإعرابَ الصَّحيحَ أنْ نقولَ: **(زَيْدَ)**: مُنادى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِهِ إتْبَاعُه لصِفَتِه، لأَنَّهُ مُتْبَعٌ لها بالفتحِ فقط، فصارتْ فَتْحَتُه فتحةَ إِتْباعٍ لا إعرابٍ.

إِذَنْ: إذا وُجِدَ عَلَمٌ، وبعدَه (ابن)، وبعدَه عَلَمٌ، فإنَّ العَلَمَ الأوَّلَ يجوزُ فيه البِنَاءُ على الضَّمِّ والنَّصْبُ.

وأمَّا (**ابن**) فمنصوبةٌ على كُلِّ حالٍ، ولا تُبْنَى، لأنَّها مضافٌ، ولو نُودِيَت نفسُها لوجبَ نصْبُها، فهي إِذَنْ منصوبةٌ على كلِّ حالٍ، وأمَّا العَلَمُ الثَّاني، فهو مجرورٌ بالإضافةِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يتكلَّمْ على حُكْمِ (ابن)؟

نقول: بل تكلَّمَ لدُخُولِها في عُمُومِ قولِه: (**وَالْـمُضَافَا**)، و(**ابن**) مضافٌ، فيكونُ منصوبًا بالفَتْحةِ.

فإذا صارَ الَّذي قبل (ابن) ليس بعَلَمٍ، فإنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، مثلُ: (**يا غُلامُ ابنَ زَيْدٍ**)، و(**غُلَام**) ليست بعَلَمٍ.

وإذا صار الَّذي بعدَ (ابن) ليس بعَلَمٍ، فإنَّه كذلك يُبْنَى على الضَّمِّ، فتقول: (يا زيدُ ابنَ الكريمِ)، والكريم ليست بعلم، وإذا صار الذي بين العلمين ليس كلمة (ابن) تعيَّن البناء على الضم، فتقولُ: (**يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو**)، فيتعيَّنُ في (**زيد**) هنا البِنَاءُ على الضَّمِّ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (**يا زيدَ صاحبَ عَمْرٍو**)، لأنَّهُ ليس فيه (ابن) بين عَلَمَين، فإذا صارَ (ابن) بين عَلَمَيْن، فلا بأسَ، وأمَّا (**صَاحِب**) فيَتعيَّنُ فيها النَّصبُ، ولا يجوزُ البِنَاءُ، لأنَّهُ مُضَافٌ.

فإن قال قائلٌ: وهل (أخ) مثلُ (ابن)؟

قلنا: الظَّاهرُ أنَّها مثلُها، وهم لم يذكروا الأخَ، وإنَّما ذكروا البِنْتَ، لكنَّ الظاهرَ أنَّ (أخ) و(خال)، وكلَّ الكُنى مثلُها.

٥٨٢- وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِــمَّا لَــهُ اسْــتِحْقَاقُ ضَــمٍّ بُيِّنَـا

الشــرحُ

قولُه: «أَوْ»: هنا للتَّخْيِيرِ.

وقولُه: «اضْمُمْ»: أي: ابْنِ على الضَّمِّ.

وقولُه: «أَوِ انْصِبْ»: أي: أَعْرِبْه بالفتحِ نَصْبًا.

وقولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مفعولُ (**اضْمُمْ أَوِ انْصِبْ**)، وهنا فيه اشتغالٌ، والمعروفُ أنَّه في مِثْلِ هذا يكونُ مفعولًا للثَّاني.

وقولُه: «اضْطِرَارًا»: مفعولٌ مِن أَجْلِه، أي: للضَّرورةِ، وعاملُه (**نُوِّنَا**)، والألفُ فيها للإطلاقِ، أي: اضْمُمْ، أو انصبْ ما نُوِّنَ اضطِرارًا.

القاعدةُ: إذا جاء الاسمُ مُستحِقًّا للبناءِ على الضَّمِّ، والمبنيُّ على الضَّمِّ لا يُنَوَّنُ، فتقولُ: (**يا زيدُ**)، (**يا عَمْرُو**)، (**يا بكرُ**)، (**يا خالدُ**)، ولا تقولُ: (**يا زيدٌ**)، (**يا عَمْرٌو**) إلخ، لكنْ إذا نُوِّنَ مِن أجلِ الضَّرورةِ، فإنَّهُ يجوزُ لك أنْ تُعْرِبَه على أنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، أو على أنَّهُ منادى منصوبٌ، فشملَ قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِـمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ**)، المُنادَى الَّذي يُبْنَى على الضَّمِّ لكَوْنِه نكرةً مقصودةً، أو يُبْنَى على الضَّمِّ لكونِه عَلَمًا، فإنَّهُ يجوزُ فيه أنْ تَقُولَ في إعْرابِه: إنَّهُ منصوبٌ بياءِ النِّداءِ مَثَلًا، أو إنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ونُوِّنَ للضَّرورةِ.

قال الشَّاعرُ[(١)]:

سَـلَامُ اللهِ يَـا مَطَـرٌ عَلَيْهَـا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

الشَّاهدُ قولُه: (يَا مَطَرٌ)، وكان عليه أنْ يقولَ: (يا مَطَرُ)، لكنَّهُ نوَّنَه لضرورةِ الشِّعْرِ، لأنَّهُ لو لم يُنَوِّنْه لانكسرَ البيتُ، وعلى هذا **نقولُ في الإعرابِ**: (**سَلَامُ**): مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى اسمِ الجلالةِ، و(**يَا**): حرفُ نِدَاءٍ، و(**مَطَرٌ**): مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ونُوِّنَ للضَّرورةِ، و(**عَلَيْهَا**): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ (**سَلَامُ**).

ويجوزُ أنْ يقولَ: (**سَلَامُ اللهِ يا مَطَرًا عَلَيْهَا**)، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله خَيَّرَنا- فقال: (**وَاضْمُمْ، أَوِ انْصِبْ**)، وإنَّما جازَ النَّصبُ، لأنَّهُ لَمَّا دَخلهُ التَّنوينُ، صار كأنَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، ولذلك النَّكرةُ المقصودةُ تُبْنَى على الضَّمِّ، فلمَّا دخل التَّنوينُ صارَ كأنَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، والمُنادى النَّكرةُ غيرُ المقصودِ حكمُه أنْ يُنْصَبَ، **ونقولُ في إعرابِه**: (يَا): حَرْفُ نداءٍ، و(**مَطَرًا**): مُنادى منصوبٌ بـ(**يا**) النِّداءِ، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

إِذَنْ: لا يَغْلَطُ الإنسانُ في بابِ الضَّرورةِ، إن شاءَ نصبَ، وإنْ شاءَ رَفَعَ.

وأمَّا قولُه: (**وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ**)، فهذا على الأصلِ، لأنَّهُ ليس فيه تنوينٌ.

وقالَ الشَّاعرُ[(٢)]:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَـتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْـكَ الْأَوَاقِـي

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص محمد بن عاصم، كما في الكتاب (٢/ ٢٠٢)، وخزانة الأدب (٢/ ١٥١)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٤)، والتصريح (٢/ ٢٢١).
(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٥).

الشَّاهدُ قولُه: (**يَا عَدِيًّا**)، وكان عليه أنْ يقولَ لولا الضَّرورةُ: (يا عَدِيُّ)، لأَنَّهُ عَلَمٌ.

فالحاصلُ أنَّ ما يُبْنَى على الضَّمِّ يجوزُ أنْ يُنوَّنَ لضرورةِ الشِّعْرِ، وإذا نُوِّنَ جازَ أنْ يبقى على ضَمِّه، وجازَ أنْ يُنْصَبَ.

وقولُه: «**مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ**»: في الأوَّلِ قالَ: إنَّهُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به لأجلِ أنْ يشملَ المثنَّى، وجمعَ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهنا لم يَقُلْ: على ما يُرْفَعُ بِهِ، لأنَّ الكلامَ على ما يَستحقُّ البِنَاءَ على الضَّمِّ، أمَّا الجمعُ، فهو يَبْقَى على ما هو عليه، وكذلك المثنَّى.

* * *

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) و(أَلْ) إِلَّا مَـعَ (الله) وَمَحْكِـيِّ الْـجُمَلْ

٥٨٤- وَالْأَكْثَـرُ (اللَّهُـمَّ) بِـالتَّعْوِيضِ وَشَـذَّ (يَـا اللَّهُـمَّ) فِي قَـرِيضِ

الشَّرحُ

تقدَّمَ أنَّ المنادى يجوزُ فيه حذفُ أداةِ النِّداءِ، لكن لا تُجْمَعُ أداةُ النِّدَاءِ مع (أل)، فلا تقولُ: (**يا النَّبيُّ**)، (**يا الرَّجُلُ**) إلا للضَّرورةِ، والضَّرورةُ عند النَّحْوِيِّينَ هي الشِّعْرُ.

وقولُه: «إِلَّا مَعَ اللهِ»: فلفظُ الجلالةِ اخْتَصَّ بجَوَازِ جمع (يا) معَ (أل)، فتقولُ: (**يا أللهُ**)، ولا يجبُ عليك أنْ تقولَ: (**يا أيُّها اللهُ**)، قالُوا: وهنا تكونُ هَمْزَتُها همزةَ قَطْعٍ، فلا تقولُ: (يا الله)، ويجوزُ أنْ تجعلَها همزةَ وصلٍ، لكنَّ الأَفْصحَ أنَّها تُقطَعُ.

وقولُه: «وَمَحْكِيِّ الْـجُمَلْ»: فلو سَمَّيْنا شخصًا بجُمْلةٍ اسميةٍ مُحَلَّاةٍ بـ(أل) جازَ أنْ نُنَادِيَهُ بـ(يا).

مثاله: دخلَ علينا رجلٌ وقال: (**الصَّباحُ بَارِدٌ**)، فأخذنا عليه هذه الكَلِمةَ، وبدأنا نُسمِّيهِ (**الصَّباحُ باردٌ**)، ونقولُ: (**جاءَ الصَّباحُ باردٌ**)، (**دخلَ الصَّباحُ باردٌ**)، وما أشبهَ ذلك، فإذا أَرَدْنا أنْ نُناديَه بـ(يا) نقولُ: (**يا ألصَّباحُ باردٌ**)، وهنا يجبُ أنْ تجعلَها همزةَ قطعٍ لقُبْحِ اجتماعِ (يا) النِّداءِ مع (أل) السَّاكنةِ في الهمزةِ، فتقطعُ الهمزةُ ليزولَ هذا القُبْحُ، أمَّا في (**يا أللهُ**)، فيجوزُ أنْ تجعلَ الهمزةَ همزةَ وصلٍ، وهمزةَ قَطْعٍ.

وقولُه: «وَالأَكْثَرُ (اللَّهُـمَّ) بِالتَّعْوِيضِ»: أي: تَعْوِيضِ الميمِ عن اليَاءِ، فالأكثرُ أنْ يُقَالَ: (**اللَّهُمَّ**)، بَدَلًا مِن (يا أَللهُ)، ولهذا إذا تدبَّرْتَ الأدعيةَ الواردةَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ وجدتَها: (**اللَّهُـمَّ**)، دونَ (يا أللهُ)، مثل: (**اللَّهُـمَّ اغْفِرْ لي**)، فتُعوَّضُ الميمُ عن اليَاءِ، وأُخِّرَتْ لأَجْلِ أنْ يكونَ الابتداءُ باسمِ اللهِ -سُبْحَانه وتعالى-.

وقولُه: «وَشَذَّ (يَا اللَّهُـمَّ) فِي قَرِيضِ»: القَرِيضُ هو الشِّعْرُ، والمثالُ قولُ الشَّاعرِ[1]:

إِنِّي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّا أَقُولُ: يَـا اللَّهُـمَّ، يَـا اللَّهُـمَّ

فجاءَ بِـ(يَا) لأجلِ أنْ يستقيمَ الوزنُ، ومع ذلك جَعَلَ الهَمْزَةَ سَاكِنَةً.

واعلمْ أنَّ (**اللَّهُمَّ**) يُؤتَى بها **للنِّدَاء والطَّلَبِ**، كما في قَوْلِك: (**اللَّهُـمَّ اغفرْ لي، اللَّهُـمَّ ارْحَمْني**)، وما أشبهَ ذلك.

ويُؤْتَى بها **للتَّأْكِيدِ** ليُبَيِّنَ للمُخاطَبِ أنَّ هذا الأَمْرَ مُؤكَّدٌ، فضِمَامُ بنُ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاءَ إلى الرَّسولِ ﷺ يسألُه عن الإسلامِ، فقال: «إِنِّي سَائِلُك ومُشَدِّدٌ عليكَ في المسألةِ». فأَذِنَ له الرَّسولُ ﷺ أنْ يسألَ، فقال: «أسألُك بالَّذي خَلَقَك وخلقَ مَن قبلَك: آللهُ أرسلَك إلى النَّاسِ كَافَّةً؟». قال: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**». ثمَّ سَأَلَهُ عن الصَّلاةِ فقال: «أنشُدك: آللهُ أَمَرك أنْ تُصَلِّيَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ؟»، فقال: «**اللهُمَّ نَعَمْ**». وذكرَ الصَّومَ والزَّكاةَ، فقال: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**»[2]. كلُّ هذا من أجلِ التَّوْكِيدِ.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي خِراش الهذلي، انظر خزانة الأدب (٢/ ٢٩٥)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٦)، والتصريح (٢/ ٢٢٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه، رقم (٦٣).

ويُؤْتَى بها **للقِلَّةِ والنُّدْرَةِ**، وهذه تُوجَدُ كثيرًا في كُتُبِ المُؤَلِّفين، حيث يقولون: (لا يكونُ كذا وكذا، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يَكُونَ كذا وكذا)، فيَأْتُون بها للتَّقْلِيلِ والنُّدورِ، وكذلك لو سَأَلَك سائلٌ: هل فُلَانٌ يزورُك؟ فتقول: (أبدًا ما زَارَني، اللَّهُمَّ إلا إذا احتاجَ إليَّ جاءَ يَزُورُني).

فصارتْ (اللَّهُمَّ) تُستعمَلُ على ثَلَاثةِ وُجُوهٍ: في النِّدَاءِ، وفي التَّأكيدِ، وفي التَّقْلِيلِ.

فإن قال قائلٌ: وما مَعْنَى قَوْلِهم: (اللهَ، اللهَ)؟

نقول: هذا ليس بنداءٍ، ولكنْ على سَبِيلِ التَّحْذِيرِ، أي: أُحَذِّرُكُمُ اللهَ، أُحَذِّرُكُمُ اللهَ.

* * *

فصـــلٌ

٥٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَ(أَزَيْـدُ ذَا الْـحِيَلْ)

الشـــرحُ

قولُه: «تَابِعَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: (أَلْزِمْهُ)، أي: أَلْزِمْ تابعَ ذي الضَّمِّ.

وقولُه: «الْـمُضَافَ»: صفةٌ لـ(تَابِعَ).

وقولُه: «دُونَ أَلْ» حَالٌ من (تابِعَ)، أي: حَالَ كَوْنِهِ دُونَ (أل).

وقولُه: «تَابِعَ ذِي الضَّمِّ»: التَّوابعُ خَمْسةٌ: النَّعتُ، وعطفُ البيانِ، وعطفُ النَّسَقِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعندَ ابنِ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أربعةٌ، لأَنَّه أدرجَ عَطْفَ البيانِ في التَّوْكيدِ.

إِذَنْ: قولُه (تابعَ ذِي الضَّمِّ) يشملُ الخَمْسَةَ، لكنَّهُ يُستَثْنَى مِن التَّوَابعِ ما سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

فإذا وُجِدَ تابعٌ مِن التَّوابعِ الخمسةِ إلا ما استُثْنِيَ في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- فهذا حُكْمُهُ.

فإذا كان مُضَافًا وخاليًا من (أَلْ) فإنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (أَلْزِمْهُ نَصْبًا) ولو كانَ الَّذي قَبْلَه مَضْمُومًا.

مثالُه: «أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ»: فالهمزةُ لِنِدَاءِ القَرِيبِ، و(زَيْدُ): مُنَادًى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، و(ذَا): صِفَةٌ لـ(زَيْدُ)، وهو مُضَافٌ، وليس فيه (أَلْ).

فإِذَنْ: صارَ (ذَا الْحِيَلْ) تَابِعًا لذي ضَمٍّ، وهو مُضَافٌ، وخَالٍ من (أَلْ)، فنقولُ: (أَزَيْدُ ذا الحِيَلِ)، ووجهُ النَّصْبِ أَنَّهُ على المحلِّ، لأنَّ (زَيْدُ) مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ.

مثال آخر: (يا أللهُ بديعَ السَّمَواتِ والأرضِ)، (يا عَمْرُو غُلَامَ زَيْدٍ).

* * *

٥٨٦-وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ، وَاجْعَـلَا كَمُسْـــتَقِلٍّ نَسَـــقًا وَبَـــدَلَا

الشــرحُ

قولُه: «وَمَا سِوَاهُ»: أي: المُضَافِ دونَ (أل)، فيشملُ قولُه: (وَمَا سِوَاهُ) ما ليسَ بمُضَافٍ، وما أُضِيفَ، ولكنْ فيه (أَلْ)، فيجوزُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه النَّصْبُ.

مثالُ ما ليسَ بمُضَافٍ: (يا زَيْدُ الظَّرِيف)، فـ(الظَّرِيف): صِفَةٌ لـ(زَيْد)، وهي غَيْرُ مُضَافةٍ، فيجوزُ أنْ تَقُولَ: (يا زَيْدُ الظَّرِيفُ)، و(يا زيدُ الظَّرِيفَ)، فـ(الظَّرِيفُ) باعتبارِ اللَّفْظِ، و(الظَّرِيفَ) باعتبارِ المَحَلِّ، ومع ذلك يقولون: إنَّهُ صِفَةٌ منصوبٌ بفَتْحةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِه منعَ مِن ظُهورِها الإِتْباعُ (أي: إِتْباعُ الثَّاني للأوَّلِ بالبناءِ على الضَّمِّ)، وإلَّا فمحلُّه النَّصبُ، لكنْ أُتْبِعَ الثَّاني للأوَّلِ في الحَرَكةِ فقط، ولهذا نقولُ: (الظَّرِيفُ) صفةٌ لـ(زيد) منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها حَرَكةُ الإِتْبَاعِ، وهذا إذا بَنَيْنَاه على الضَّمِّ، فقلنا: (يا زيدُ الظَّرِيفُ).

أمَّا إذا قلنا: (يا زيدُ الظَّرِيفَ)، فهو صفةٌ على المحلِّ.

مثالُ ما أُضِيفَ وفيه (أل): (يا زيدُ الـحَسَنُ الوَجْهِ)، وتقولُ: (يا زيدُ الـحَسَنَ الوَجْهِ).

فتبيَّن بهذا أنَّ تابعَ ذي الضَّمِّ له ثَلَاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أنْ يكونَ مُجَرَّدًا مِن الإضافةِ، وفيه (أَل).

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا مُجَرَّدًا من (أَلْ).

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا معَ (أل).

فالمُضَافُ دونَ (أل) الواجبُ فيه النَّصْبُ، وما عَدَاهُ يجوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

وقولُه: «**وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا**»: أَخْرجَ مِن التَّوَابعِ النَّسَقَ والبَدَلَ، وبقيَ النَّعْتُ والتَّوْكيدُ وعَطْفُ البَيَانِ، فيجوزُ فيهنَّ الأَوْجُهُ الَّتي سَبَقَت.

أَمَّا النَّسَقُ -وهو ما عُطِفَ بواحدٍ مِن حُروفِ العطفِ- فإنَّ التَّابعَ يكونُ كالمُسْتَقِلِّ، لا علاقةَ له بالَّذي قبلَه، وكذلك إذا كان بَدَلًا، فإنَّهُ يكونُ كالمُسْتَقِلِّ.

مثال **النَّسَقِ**: (**يا زيدُ وعَمْرُو**)، فـ(**يا**): حَرْفُ نداءٍ، و(**زيد**): مُنَادًى، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**عَمْرُو**): معطوفٌ على (زيد) مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، لأنَّك لو ناديتَ عَمْرًا مُستَقِلًّا بَنَيْتَهُ على الضَّمِّ، وكذلك تقولُ: (**يا زيدُ ورجلُ**).

وتقولُ: (**يا زيدُ وعبدَ الله**)، (**يا زيدُ وغُلَامَ عَمْرٍو**)، (**يا زيدُ وطالعًا جَبَلًا**)، (**يا ربُّ ولطيفًا بالعِبَادِ**)، فيجبُ النَّصبُ، لأنَّه لو كان المُنادَى مُستقِلًّا لوجبَ نَصْبُه.

الخلاصةُ:

إنْ كانَ التَّابعُ عَطْفَ نَسَقٍ، أو بَدَلًا، فإنَّ الثَّانيَ يُجْعَلُ كأنَّه مُنَادًى مُستَقِلٌّ، فإنْ كان عَلَمًا، أو نَكِرةً مقصودةً بُنِيَ على الضَّمِّ، وإنْ كان مُضَافًا، أو شَبِيهًا به، فهو منصوبٌ.

أمَّا إذا كان التَّابعُ صِفَةً، أو تَوْكِيدًا، أو عَطْفَ بَيَانٍ، فله هنا ثَلَاثُ حالاتٍ: إمَّا أنْ يكونَ التَّابعُ مُضَافًا مُحلًّى بـ(أل)، أو مُضَافًا غيرَ مُحلًّى بـ(أل)، أو غيرَ مُضَافٍ، فإنْ كان غيرَ مُضَافٍ، أو كان مُضَافًا مُحلًّى بـ(أل) جازَ فيه الوَجْهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ، وإنْ كان مضافًا غيرَ مُحلًّى بـ(أل) تعيَّنَ فيه النَّصبُ.

***

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

الشرحُ

إذا عَطَفْتَ على المُنادَى المَبْنيِّ على الضَّمِّ اسمًا مصحوبًا بـ(أل)، ففيه وَجْهَانِ، ولكنَّ الرَّفعَ أفضلُ، ولهذا قالَ:

«وَرَفْعٌ يُنْتَقَى»: أي: يُختَارُ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠]، وفي قراءةٍ: ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾، فَهُما قِرَاءتانِ على الوَجْهَين.

وتقولُ: (**يا زيدُ والغُلَامَ**)، أمَّا **وَجْهُ النَّصبِ** فعَطْفٌ على المحلِّ، لأنَّ محلَّ (**زيد**) المُنادَى النَّصبُ، وأما ضَمُّهُ فللإتْباعِ، **قال بعضُهم**: وما حُرِّكَ للإتْباعِ، فليس لَهُ محَلٌّ، لأنَّهُ تابعٌ لِـمَا قَبْلَه، فيقالُ: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**الغُلَام**): معطوفٌ على (**زيد**) منصوبٌ بفَتْحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِره، منعَ مِن ظُهورِها الإتباعُ.

إِذَنْ: إذا كان ما نُسِقَ مُحَلًّى بـ(أل)، ففيه وَجْهَانِ، ولكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**وَرَفْعٌ يُنْتَقَى**)، والقِرَاءةُ المشهورةُ بالنَّصبِ في قولِه: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾، لكنِ النَّحويُّون كما قالَ بعضُهم: النَّحْوِيُّ كالثَّعْلَبِ، تُدْخِلُ يدَكَ عليه من بَابِه، فيَخْرُجُ مِن نَافِقَائِه[1]، قالوا: إنَّ ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ على قراءةِ النَّصبِ ليستْ معطوفةً على ﴿يَٰجِبَالُ﴾، بل مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي: وسَخَّرْنا له الطَّيْرَ، وهذا في الحقيقةِ تَكلُّفٌ، **والصَّوابُ** أنَّهُ يجوزُ الوَجْهان على السَّواءِ، لأنَّه ما دامَ القُرآنُ وَرَدَ بهما جميعًا فالقُرْآنُ أفصحُ الكَلَامِ.

---

(١) تقدم الكلام عليه (ص:١٨٩).

٥٨٨- و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْـدُ صِـفَهْ ... يَلْزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَى ذِي الْـمَعْرِفَهْ

الشـــرحُ

هذا البيتُ فيه شيءٌ مِن الإشكالِ في تَرْكِيبِه، وفي مَعْناه.

فقولُه: «مَصْحُوبَ»: يجوزُ فيه وجهان: **النَّصبُ والرَّفعُ**.

فعلى الرَّفعِ نقولُ: (**أَيُّـهَا**): كُلُّها مُبْتَدأٌ، لأنَّ المُرادَ لَفْظُها، و(**مَصْحُوبُ**): مُبْتَدأٌ ثَانٍ.

وقولُه: «يَلْزَمُ»: أي: مَصْحُوبُ (أل)، وهو خَبَرُ المبتدأ الثَّاني، والمُبْتَدأُ الثَّاني وخَبَرُه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبْتدأ الأوَّلِ.

فإذا قال قائلٌ: إذا كان خبرُ المبتدأ جملةً، فلا بُدَّ لها مِن رابطٍ يربِطُها بالمُبْتدأ، فأينَ الرَّابطُ؟

قلنا: الرَّابطُ محذوفٌ، تقديرُه: (يَلْزَمُها)، ومعنى **البَيْتِ** أنَّ مَصْحُوبَ (أل) يلزمُ (أَيًّا) حَالَ كَوْنِه صِفَةً مَرْفُوعًا بَعْدَها.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- ثلاثَ فوائدَ:

الأولى: أنَّ الَّذي يَلِـي (أَيُّها) لا بُدَّ أنْ يكونَ مصحوبًا بـ(أل).

الثَّانيةُ: لا بُدَّ أنْ يقعَ بعدَها، لقولِه: (**بَعْدُ**)، أي: بَعْدَها.

الثَّالثةُ: أنَّ مَحَلَّهُ من الإعرابِ صِفَةٌ لـ(أي) لقَوْلِه: (صِفَهْ).

وقولُه: «بِالرَّفْعِ»: أي: بالبناءِ على الضَّمِّ، فصارتْ (أيّ) يُؤتَى بها صِلَةً لِنِدَاءِ ما فيه (أل)، وما يَأْتِي بَعْدَها وفيه (أل) فحُكْمُه أَنَّهُ صفةٌ لها.

أَمَّا على وجهِ **النَّصْبِ** «و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ)»: فالمعنى أنَّ (أيُّها) يَلْزَمُ مَصْحُوبَ (أل)، فيكونُ اللَّازِم هنا (أَيّ) بخِلافِه على التَّقديرِ الأوَّلِ، فعلى التَّقديرِ الأوَّلِ اللَّازِمُ هو المصحوبُ، **وهل يتغيَّرُ المعنى؟**

نقول: لا، لا يتغيَّرُ، لأَنَّهُ إذا لَزِمَ مَصْحُوبُ (أل) لـ(أَيُّها)، لَزِمَ أَنْ تكونَ (أيُّها) لازمةً له، ففي الحقيقةِ لا يَخْتَلِفُ المعنى، وإنَّما يختلفُ الإعرابُ.

وقد سبقَ أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يُنادَى ما فيه (أل) بـ(يا) مُباشِرةً له إلَّا في موضعَيْن: إلا مع (الله)، ومحكيِّ الجُمَلِ، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: **(يا الإنسانُ)**.

إِذَنْ: ماذا أصنعُ إذا كنتُ أريدُ أَنْ أناديَ الإنسانَ؟

نقول: يجبُ أَنْ يُؤْتَى بـ(أيٍّ) صِلَةً لـها، فتقولُ: **(يا أَيُّها الإنسانُ)**، ويأتي مصحوبُ (أل) بعدَها على أَنَّهُ صفةٌ لها، فكأَنَّ المُنادى حقيقةً ما بعدَ (أَيّ)، ولهذا نقول: (أيّ) هنا صِلَةٌ، وهذا كثيرٌ في القرآنِ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال:٦٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة:٤١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار:٦]، وما أشبهَ هذا.

ونقولُ في إعرابِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾: **(يَا)** حرفُ نِداءٍ، و**(أَيُّ)** مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، **ووجهُ البِنَاءِ** أَنَّه مُنادًى مقصودٌ، و**(ها)** للتَّنْبيهِ، و﴿ٱلنَّبِيُّ﴾: صِفَةٌ لـ**(أيّ)** مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ على أَنَّهُ هو المُنادَى حقيقةً، وإنَّما أتينا بـ(أيّ) مِن أَجْلِ كَرَاهَةِ أَنْ يلـيَ (يا) ما فيه (أل).

فإن قال قائلٌ: قلنا في (**يا أيُّها الرَّجلُ**): إنَّ (**الرَّجُل**) صفةٌ، وسبقَ أنَّ النَّعْتَ لا يكونُ إلا مُشتقًّا؟

نقول: نعم، هو جامدٌ، لكنَّه مُؤَوَّلٌ بالمشتقِّ، لأنَّ معنى (**يا أيُّها الرَّجُل**): يا أيُّها المُنادَى، أو نقولُ: إنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ، ونَسْلَمُ مِن هذا الإيرادِ.

فإن قال قائلٌ: هل يجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا؟

قلنا: لا، لا يجوزُ، لأنَّ مِن شَرْطِ البَدَلِ أنْ يَحُلَّ محلَّ المُبْدَلِ منه، وهنا لو أنَّك حَذَفْتَ (أَيّ)، وأردتَ أنْ يَـحُلَّ ما بَعْدَها مَـحَلَّها ما صحَّ، والبَدَلُ مِن شَرْطِه أنْ يـحلَّ مـحلَّ الـمُبْدَلِ منه، فإذا لم يَصِحَّ ما صَحَّ، ولهذا قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَصَالِـــحًا لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُـلَامُ يَعْمُـرَا)

مثال آخر: (**أيُّها الرَّجُلُ**)، تقولُ في إعرابِها: (**أيّ**): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، و(**ها**): للتَّنْبيهِ، و(**الرَّجُل**): صفةٌ لـ(**أَيّ**) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، لأنَّ الأَصْلَ أنْ يُنادَى: (**يا الرَّجُلُ**)، لكنْ لَمَّا كانتِ اللُّغةُ العربيَّةُ تمنعُ اجتماعَ (**يا**) مع (**أل**) في غيرِ ما اسْتُثْنِيَ توصَّلْنا بـ(**أَيّ**).

وتقولُ: (**يا أيُّها الغُلَامان**)، فـ(**الغُلَامان**): صفةٌ لـ(**أي**) مَبْنِيٌّ على الأَلِفِ في محلِّ نَصْبٍ، لأنَّ المُثَنَّى يُرفَعُ بالألفِ، فيُبْنَى على ما يُرفَعُ به، مثل: (**يا أيُّها المسلِمون**) مبنيَّةٌ على الوَاوِ.

إِذَنْ: هذا البيتُ مُسْتثنى مِن بيتٍ سابقٍ، وهو قولُه: (**جَمْعُ (يَا) و(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَـحْكِـيِّ الـجُمَلْ**)، فلا تجمعُ (يا) معَ (أل) إلَّا معَ (الله)، ومحكيِّ

الـجُمَلِ، أو في حالِ الضَّرُورةِ، فهذه ثلاثُ مسائلَ، وهذه هي الرَّابِعةُ، فإذا جاءَ مصحوبُ (أل)، وأردنا أن نُنادِيَه، وليس مِن الثَّلَاثِ السَّابقةِ، فإنَّنا نأتي بـ(أَيُّها).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «**يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْـمَعْرِفَهْ**»: إشارةٌ إلى أنَّ هناك قومًا يقولون: لا يلزمُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه الوجهان، فإنَّ بَعْضَ النَّحْويِّين يقولُ: يجوزُ فيه النَّصبُ، فيجوزُ أنْ تَقُولَ: (**يا أَيُّها الرُّجلَ**) إتْباعًا لمحلِّ (أَيّ)، لأنَّ محَلَّها النَّصبُ.

ولكنْ مَهْمَا كان، فإنَّ الرَّفعَ هنا بالاتِّفَاقِ أَوْلى، وهو الَّذي نَطَقَ به القرآنُ كما في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾، وما أشبه ذلك.

وهنا بحثٌ في (أَيّ): إذا كان المُنادَى مُثنًّى مثل (الرَّجُلان)، فهل تُثَنِّيها؟

الجواب: لا، لا تُثَنَّى، فلا يُقالُ: (**يا أَيَّاها الرَّجُلان**)، ولا: (**يا أَيُّها الرَّجُلَان**)، ولا تُجْمَعُ أيضًا، فلا يُقالُ: (**يا أَيُّهم الرِّجالُ**)، لكن هل تُؤَنَّثُ؟

نقول: نعمْ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، فأَنَّثَها.

فإذا أردتَ أنْ تنادِيَ امرأتينِ تقولُ: (**يا أَيَّتُها المرأتان**)، وجماعةً مِن النِّسَاءِ تقولُ: (**يا أَيَّتُها النِّسَاءُ**)، وتكونُ التَّاءُ للتَّأنيثِ، و(ها) للتَّنبيهِ.

ويجوز أن تبقى مُذَكَّرًا، فتقولُ: (**يا أَيُّها المرأةُ**).

إِذَنْ: (أي) تُؤَنَّثُ مع المُؤنَّثِ، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، وهذا لم يَذْكُرْه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- لكنَّه مَعْرُوفٌ.

الخلاصة:

إذا كان المُنادَى مُحلًّى بـ(أل)، فإنَّهُ يَمتنعُ أنْ يُباشِرَ (يا) إلَّا في مَوْضِعَين: (الله)، ومحكيِّ الجملِ.

إذا كان لا يُمْكِنُ أنْ يُبَاشِرَ (يا)، فإنَّك تأتي بـ(أيّ)، فتُنادِيه، تقولُ: **(يا أيُّها الرَّجلُ)**، **(يا أيُّها الإنسانُ)**، فـ(أيّ) صلةٌ يُتوصَّلُ بها إلى ما يَمْتَنِعُ فيه مُباشَرةُ (يا).

أنَّ (أيّ) لَازِمَةُ الإفرادِ، أمَّا في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فإنَّها تُذَكَّرُ مع المُذكَّرِ، وتُؤنَّثُ مع المُؤَنَّثِ.

***

٥٨٩- و(أَيُّهَـا ذَا)(١) (أَيُّهَـا الَّـذِي) وَرَدْ   وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِـوَى هَـذَا يُـرَدّ

الشَّـرحُ

مصحوبُ (أل) هو الَّذي يأتي بعدَ (أَيّ)، فهل يأتي غيرُ مَصْحُوبِ (أل)؟

نقول: أمَّا العَلَمُ، فلا يُمْكِنُ أنْ يأتِيَ بعدَ (أَيّ)، فلا يصحُّ أنْ تَقُولَ: (**يا أَيُّها زَيْدٌ**)، وكذلك المضافُ -مثل: (**يا أيُّها غُلَامَ زيدٍ**)- لا يأتي، وأمَّا الاسمُ الموصولُ، واسمُ الإشارةِ، فذكَرَهما المؤلِّفُ -رحمه الله-.

إِذَنْ: يأتي المحلَّى بـ(أل)، كما يُفِيدُهُ البيتُ الأوَّلُ، ويأتي كذلك اسمُ الإشارةِ، إذْ قدْ وَرَدَ أنَّ (أيُّها) يَلِيها اسمُ الإشارةِ، تقولُ: (**أيُّها ذَا**)، وإن شِئْتَ فَقُلِ: (**الرَّجُل**)، وإن شئتَ فلا تَقُلْ، ويأتي كذلك الاسمُ الموصولُ، تقولُ: (**أيُّها الَّذي**).

وقولُه: «**أَيُّهَا الَّذِي**»: يُفِيدُ أنَّه إنَّما يُريدُ اسْمَ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل)، وأمَّا اسمُ الموصولِ مثلُ (مَن)، فلم يَرِدْ، مثلُ: (**يا أيُّها مَنْ قامَ**)، ويصح: (**أيُّها الَّذي قَامَ**).

إِذَنْ: الَّذي يَلِـي (أيًا) كلُّ محلًّى بـ(أل)، واسمُ الإشارةِ، واسمُ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُه: «**وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا**»: أي: المذكورِ، وهو ثَلَاثَةُ أشياءَ: المُحَلَّى بـ(أل)، واسمُ الإشارةِ، والموصولُ المُحَلَّى بـ(أل).

«**يُرَدّ**»: أي: يُرْفَضُ، فلا يُقْبَلُ.

---

(١) هذا الصَّوابُ في رَسْمِها، وفي نسخةٍ (أيُّ هذا)، فتكون (أي) اسمَ استفهامٍ، ولا تكونُ وِصْلَةً للنِّدَاءِ. (الشارح)

٥٩٠- وَذُو إِشَــارَةٍ كَ(أَيٍّ) فِي الصِّـــفَهْ إِنْ كَـانَ تَرْكُهَـا يُفِيـتُ الْـمَعْرِفَهْ

الشَّــرحُ

قولُه: «ذُو إِشَارَةٍ»: أي: اسمُ الإِشَارةِ.

«كَ(أَيٍّ)»: أي: الَّتي في (أَيُّها).

«فِي الصِّفَهْ»: فلا تُوصَفُ إلا بالاسمِ الموصولِ، أو المحلَّى بـ(أل).

فإذا أردتَ أنْ تصفَ اسمَ الإشارةِ المُنادَى، فإنَّك تَصِفُه بما فيه (أل)، أو باسمِ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل)، فتقولُ: (**يا هَذَا الَّذي فَعَلَ كذا**)، وتقولُ: (**يا هذا الرَّجُلُ**)، ولكن لا تقولُ: (**يا هذا زيدٌ**)، أو: (**يا هذا مَن عَمِلَ كذا وكذا**).

وظاهرُ كَلَامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أَنَّهُ يجوزُ أنْ تُوصَفَ باسمِ الإِشَارةِ، لأَنَّهُ قالَ: (كَ(أَيٍّ) **فِي الصِّفَهْ**)، و(أَيّ) تُوصَفُ باسمِ الإشارةِ، فهل يقالُ: (**يا هَذَا ذَا**)؟

نقول: نحنُ نَسْتَغْنِي بـ(هَذَا)، لأنَّ عندنا اسمَ إشارةٍ، فلا نحتاجُ اسمَ إشارةٍ آخرَ، لكنْ في (أيٍّ) إذا أَرَدْنا أنْ نُنَادِيَ اسمَ الإشارةِ، فلا بُدَّ أنْ نأتيَ باسمِ الإشارةِ.

وقولُ **المؤلِّفِ** -رحمه الله- «كَ (أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ»: يعني: في المسألتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ، وهما المُحَلَّى بـ(أل)، واسمُ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُه: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا»: أي: الإشارةِ.

«يُفِيتُ الْـمَعْرِفَهْ»: أي: العِلْمَ بالمُنادى، فإنَّك تأتي باسم الإشارةِ إذا كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرفةَ، وإذا كان تَرْكُها لا يُفيتُ المعرفةَ، فإنَّك تأتي بـ(أيّ)، فاشترطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- لصحةِ مجيءِ اسمِ الإشارةِ بَدَلًا عن (أيٍّ) أنْ يكونَ تَرْكُها يُفيتُ المعرفةَ.

مثاله: (**يا أيُّها الرَّجلُ**)، فهنا عرفتَ أنَّ المُنادَى رجلٌ، لكنْ أنا أُريدُ أنْ أُعَيِّنَ رجلًا، فأقول بَدَلَ (أيّ): (**يا هَذا الرَّجلُ**) لأجلِ أنْ تعرفَ أنَّ المُنادى هو هذا المشارُ إليه، فإذا كان تركُها يُفِيتُ المعرفةَ، فإنَّك تأتي باسمِ الإشارةِ.

أمَّا إذا كان لا يُفيتُ مثل: (**يا أيُّها النَّبيُّ**)، (**يا أيُّها العالِمُ**)، (**يا أيُّها الأبُ**)، (**يا أيُّها القاضي**)، (**يا أيُّها الأميرُ**)، فلا حاجةَ إلى اسم الإشارةِ، لأنَّهُ معروفٌ بالعَهْدِ الذِّهْنيِّ، فإذا قلت: (**يا أيُّها القاضي**)، أعرفُ أنَّهُ هو القاضي المُعيَّنُ الَّذي نحنُ نعرفُ، وكذلك (**يا أيُّها الأميرُ**).

لكنْ إذا كان تركُ اسمِ الإشارةِ يُفيتُ المعرفةَ بعَيْنِ المنادى، فإنَّنا نأتي باسمِ الإشارةِ.

فتبَيَّنَ أنَّ الإتيانَ باسمِ الإشارةِ بَدَلًا عن (أيٍّ)، إنَّما يكونُ للضَّرورةِ، وذلك إذا كان تَرْكُها يُفوِّتُ المعرفةَ، أمَّا إذا كان لا يُفوِّتُ المعرفةَ فلا تأتِ به، لأنَّ (أيًّا) هي الأصلُ، فنرجعُ إلى الأصلِ.

* * *

٥٩١- فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الَاوْسِ) يَنْتَصِـبْ
ثَـــانٍ، وَضُـــمَّ وَافْـــتَحَ اوَّلًا تُصِـــبْ

الشــرحُ

قولُه: «سَعْدُ»: مُنادًى حُذِفَتْ منه (يا) النِّداء، والأصلُ: (يا سَعْدُ)، وقولُه: «سَعْدَ الَاوْسِ»: هو سَعْدُ بنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمَّا سَعْدُ الخَزْرَجِ فهو سعدُ بنُ عُبَادةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسعدُ بنُ معاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيَاتُه معروفةٌ، وخِتَامُ حَيَاتِه بالشَّهادةِ، واهتزَّ له عرشُ الرَّحمنِ -سبحانه وتعالى- وفيه قالَ حسَّانُ بنُ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِـهِ إِلَّا لِسَـعْدٍ أَبِي عَمْـرِو[1]

فإذا قلت: (يا سعدُ سعدَ الأوسِ)، فإنَّ الثَّانيَ ينتصبُ، لأنَّهُ مُنادًى مُضافٌ، فإذا كان بَدَلًا مِن الأوَّلِ، أو عطفَ بيانٍ، فإنَّهُ ينتصبُ، لكنَّ الأوَّلَ يقولُ فيه المؤلِّفُ -رحمه الله-:

«وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلَا تُصِبْ»: يعني: يجوزُ في الأوَّلِ وَجْهان:

الأوَّلُ: الضَّمُّ على الأصلِ، لأنَّهُ غيرُ مُضافٍ، والعَلَمُ إذا نُودِيَ يُبْنَى على الضَّمِّ، فتقولُ: **(يا سَعْدُ)**.

الثَّاني: الفَتْحُ، فتقولُ: **(يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ)**، **لكن**: لماذا جازَ؟

---

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لحسان بن ثابت في أوضح المسالك (١/ ١٢٩)، وشرح التصريح (١/ ١٢١)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٣)، وليس في ديوانه.

اختلفُ فيه النَّحْوِيُّون، **قال بعضُهم**: إنَّهُ جازَ على أنْ تكونَ (سعد) الثَّانيةُ مُقحَمةً زائدةً، وكأنَّ الأصلَ: (يا سَعْدَ الأوسِ)، وهذا على رأيِ مَن يُجوِّزونَ زيادةَ الأسماءِ، والمسألةُ فيها خلافٌ بين النَّحويِّين، أمَّا زيادةُ الحُرُوفِ، فظاهرٌ أنَّها جائزةٌ وشائعةٌ.

وقال بعضُهم: إنَّه يُنصَبُ، فيُبْنَى مع الثَّاني كبِنَاءِ (خمسةَ عَشَرَ)، فتقول في الإعرابِ على هذا الرَّأيِ: **(يا)**: حرفُ نِدَاءٍ، و**(سعدَ سعدَ)**: اسمٌ مُنادًى مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، لأنَّهُ مُضَافٌ مثل (خمسةَ عشرَ)، فـ(خمسةَ عَشَرَ) مبنيَّةٌ على الفتحِ.

وقال بعضُهم: إنَّنا نَفْتَحُه على الإتباعِ، بمعنى أنْ يكونَ تابعًا لِـمَا بعدَه، فتكون حَرَكةً إِتْبَاعيَّةً، وعلى هذا نقولُ: **(سَعْدَ)**: مُنادًى مَبْنِيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه الإِتْباعُ.

وفي الحقيقةِ أنَّ هذه الإعراباتِ لا بأسَ أنَّ الإنسانَ يتمرَّنُ عليها ويعرفُها، لكنْ أهمُّ شيءٍ عندنا الحُكْمُ، وهو أنَّ الثَّانيَ يُنصَبُ، والأوَّلَ يجوزُ فيه الوجهانِ: الفتحُ، والضَّمُّ.

وله شاهدٌ مِن كلامِ العربِ، وهو قولُ الشَّاعرِ(١):

يَا زَيْـدُ زَيْـدَ الْـيَعْمُلَاتِ الـذُّبَّلِ ....

ويجوزُ: **(يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمُلَاتِ الذُّبَّلِ)**، واليَعْمُلَاتُ هي الإِبلُ.

***

---

(١) البيت لعبد الله بن رَوَاحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيل: لبعض ولد جَرير، كما في الكتاب لِسِيبَوَيْهِ (٢/ ٢٠٥)، وانظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٥٣).

المُنادَى المُضافُ إلى يَاء المُتَكَلِّم

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لـ(يَا)

كَـ(عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)

الشَّـرحُ

تَقَدَّمَ في بابِ الإضافةِ أنَّ المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ إمَّا أنْ يكونَ صحيحَ الآخِرِ، أو مُعْتلَّ الآخِرِ، وأنَّ المُعْتلَّ تُفتَحُ فيه الياءُ، سواءٌ كان مُعْتلًّا بالألفِ، أو بالياءِ، حتى المُثنَّى المرفوع، وجَمْع المُذكَّر السَّالم المرفوع، أو المنصوب أو المجرور، وتقدَّمَ الكلامُ عليه، فتقولُ: (يا فَتَايَ)، (يا مُسْلِمِيَّ).

وأمَّا إذا ناديتَ غُلَامَيْك فتقولُ: (يا غُلَامايَ)، إن عيَّنتَ، لأنَّهُ يكونُ نكرةً مقصودةً، فيُبْنَى على الألِفِ.

أمَّا إذا كان صحيحَ الآخِرِ فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: فيه لُغَاتٌ مُتعدِّدةٌ، فقال:

«وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ»: أي: كان آخِرُه صحيحًا، وهو الَّذي ليس آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ، وحروفُ العِلَّةِ هي الوَاوُ والأَلِفُ والياءُ.

وقولُه: «إِنْ يُضَفْ لـ (يَا)»: المرادُ بـ(يَا) هنا ياءُ الـمُتكلِّمِ، (كَعَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)، فهذه خمسُ لغاتٍ، فتُنادِي عَبْدَك فتقولُ:

(**يا عبدِ**)، ونقولُ: (**يا**): حرفُ نِدَاءٍ، و(**عَبْدِ**): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ المُناسَبةِ، ولا نقولُ: (**عَبْد**) مُضافٌ، لأنَّ الياءَ محذوفةٌ، لكنْ نقولُ: وحُذِفتِ الياءُ للتَّخفيفِ.

(**عَبْدِي**)، وهي مِثلُ (**عَبْدِ**)، إلا أنَّك تقولُ: (**عَبْدِ**) مُضافٌ، والياءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(**عَبْدَ**)، **نقول**: أصلُها (**عَبْدَا**) بالألِفِ، أي: أنَّنا قَلَبْنَا الياءَ ألفًا، ثمَّ حَذَفْنا الألفَ للتَّخفيفِ، فقلنا: (**يا عَبْدَ**)، ونقولُ في إعرابِها: (**يا**): حرفُ نِداءٍ، و(**عَبْدَ**): مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المُتكلِّمِ المقلوبةِ أَلِفًا في محلِّ نَصْبٍ، والأَلِفُ المُنقَلِبَةُ عن ياءٍ محذوفةٌ للتَّخفيفِ، وأمَّا الفتحةُ الموجودةُ فليستْ للإعرابِ.

(**عَبْدَا**)، والفرقُ بينها وبين الَّتي قبلَها أنَّ الأَلِفَ المُنقلبةَ عن ياءٍ بقيتْ، فنقولُ في إعرابِ (**عَبْدَا**): مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الأَلِفِ المُنقلبةِ عن ياءٍ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ[1]، و(**عبد**) مُضَافٌ، والأَلِفُ المُنقلبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(**عَبْدِيَا**)، والألفُ هنا للإطلاقِ، والمرادُ: (**عَبْدِيَ**)، فتقولُ: (**يا عَبْدِيَ**)، فـ(**عَبْد**) مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ

(١) حركةُ المُناسبةِ إنْ نَظَرْنا إلى الأصلِ قلنا: الكسرةُ، وإن نَظَرْنا إلى الصُّورةِ التي هنا قلنا: الفتحةُ، والخلافُ سهلٌ. (الشارح).

المُتكلِّمِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبَةِ، وهو مُضافٌ، وياءُ المُتكلِّمِ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ.

وإضافةُ الشَّيءِ إلى النَّفسِ كثيرةٌ، مثل: (عَبْدِي)، (بَعِيري) (بيتي)، وهكذا، فلذلكَ جاءتْ فيها لُغَاتٌ مُتعدِّدةٌ، فكلَّما كَثُرَ الشَّيءُ عند العربِ تجدْ له أسماءً كثيرةً.

وفي القُرآنِ الكريمِ يقولُ اللهُ تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، وأصلُها: (**يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ**)، فحُذِفَتِ الياءُ، ويقولُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣]، فأتى بالياءِ مفتوحةً كاللُّغَةِ الأخيرَةِ.

* * *

٥٩٣- وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ، وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ ... فِي (يَا ابْنَ أُمَّ) (يَا ابْنَ عَمَّ) لَا مَفَرّ

الشرحُ

إذا أُضِيفَ إلى (أُمّ) و(عَمّ) كلمةُ (ابن) جازَ فيه مع اللُّغاتِ السَّابقةِ لُغَتان: **الكَسْرُ**، **والفتحُ**، فتقولُ: **(يا ابْنَ أُمَّ)**، وتقولُ: **(يا ابنَ أُمِّ)**.

وقولُه: «اسْتَمَرّ»: أي: اطَّرِدَ، والمرادُ حَذْفُ الياءِ، ولو قلنا: إنَّه يعودُ على ما سبقَ كُلِّه لقالَ: (استمرَّا)، لأنَّهما اثنانِ.

وقولُه: **«يَا ابنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ»**: إذا قال قائل: أليستْ هذه مثلَ الأُولى؟

نقول: لا، لأنَّهُ في الأُولى المُضافُ إلى ياءِ المُتكلِّم هو المُنادى، وهنا المُنادى مُضافٌ إلى مُضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ، وليس المُنادى هو المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ.

وهذا خاصٌّ بـ**(ابنَ أُمّ)**، و**(ابنَ عمّ)**، أمَّا **(غُلامي)**، وما أشبهها، فإنَّهُ إذا كان المُنادى غيرَ مُضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ تبقى الياءُ، فتقولُ: **(يا ابنَ غُلامِي)**، ولا تقولُ: **(يا ابنَ غُلامَ)**.

ونقولُ في إعرابِ **(يا ابنَ أُمِّ)**: **(يا)**: حرفُ نِداءٍ، و**(ابن)**: مُنادًى منصوبٌ بـ**(يا)** النِّدَاءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، و**(ابن)**: مُضافٌ، و**(أُم)**: مُضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيفِ، و**(أُمّ)**: مُضافٌ، والياءُ المحذوفةُ للتَّخفيفِ مُضافٌ إليه.

أمَّا **(يا ابنَ أُمَّ)**، فنقولُ: **(ابن)**: مُضافٌ، و**(أُمّ)**: مضافٌ إليه مجرورٌ

بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الأَلِفِ الـمُنقَلبةِ عن الياءِ المحذوفةِ للتَّخْفيفِ.

فإن قال قائلٌ: وهل مِثْلُها: (يا ابنَ أَخِي)؟

نقول: لا، لأنَّ هذه أكثرُ استعمالًا.

***

٥٩٤- وَفِي النِّدَا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

الشَّرحُ

يجوزُ في النِّداءِ خَاصَّةً أنْ تُبْدِلَ الياءَ مِن (أبي) تاءً، معَ أنَّهُ سبقَ أنْ تُبْدَلَ الياءُ أَلِفًا، والألفُ والياءُ حرفَا عِلَّةٍ، لكنْ هنا يجوزُ أنْ تُبْدِلَها بحرفٍ صحيحٍ، وهو التَّاءُ، فتقول: (**يا أَبَتِ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات:١٠٢]، **ونُعْرِبُها فنقول**: (يا): حرفُ نِدَاءٍ، (أَبَ): مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، وهو مُضَافٌ، والتَّاءُ المُنقلبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مبنيٌّ على الكَسْرِ في محلِّ جرٍّ.

وكذلك تقولُ: (**يا أُمَّتِ**) بَدَلَ (**يا أُمِّي**)، وليستْ موجودةً في القُرْآنِ، فنقولُ: (**يا**): حرفُ نِدَاءٍ، و(**أُمّ**): مُنادًى منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(**أُم**): مُضافٌ، والتَّاءُ المُنقلبةُ عن الياءِ مُضَافٌ إليه مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

وقولُه: «**عَرَضْ**»: أي: وَقَعَ عَرَضًا، وليس بِلَازمٍ، لأنَّ الأصلَ أنْ تقولَ: (**يا أبي**)، و(**يا أُمِّي**).

وقولُه: «**وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ**»: فتقولُ: (**يا أَبَتَ**)، (**يا أُمَّتَ**)، (**يا أَبَتِ**)، (**يا أُمَّتِ**).

وقولُه: «**أوِ افتَحْ**»: للتَّخييرِ.

وقولُه: «**مِنَ الْيَا**»: جارٌّ ومجرورٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِن (**عِوَضْ**)، و(**التَّا**): مُبْتَدأٌ، و(**عِوَضْ**): خبرُ المُبْتَدأ، أي: جاءتِ التَّاءُ عِوَضًا عن الياءِ، وكأنَّ المُؤلِّفَ -رحمه الله- أشارَ بقولِه: (**وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ**) إلى دفعِ تَوَهُّمِ أنْ تكونَ

التَّاءُ للتَّأنيثِ فقط، لأَنَّهُ قدْ يقولُ قائلٌ: إنَّها للتَّأنيثِ مثلَ ما قالوا في (ثُمَّ): (ثُمَّتَ)، ولكنَّهُ بيَّنَ أنَّ التَّاءَ اسمٌ، لأنَّها عِوَضٌ منَ الياءِ.

خلاصةُ هذا الفصلِ: المُنادى المُضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ:

إن كان مُعْتَلًّا بَقِيَتِ الياءُ مفتوحةً.

إذا كان صحيحًا غيرَ (أَبٍ) و(أُمٍّ) ففيه خَمْسُ لُغَاتٍ.

إذا كان أبًا، أو أُمًّا، ففيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ: الخمسُ المذكورةُ، **والسَّادسةُ: (أَبَتِ) (أُمَّتِ)، والسَّابعةُ: (أَبَتَ)، (أُمَّتَ)**.

وإذا كان مُضافًا إلى مُضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ:

فإنْ كان (ابنَ أُمّ)، أو (ابن عمّ)، ففيه أربعُ لُغَاتٍ.

إنْ كان غيرَ (ابن أمّ)، و(ابن عمّ)، فإنَّه تبقى الياءُ مفتوحةً، أو سَاكِنَةً، ورُبَّما تُحذَفُ للتَّخفيفِ، وحَذْفُ ياءِ المُتكلِّمِ للتَّخفيفِ كثيرٌ في كلِّ مكانٍ.

* * *

أَسْمَاءٌ لازَمَتِ النِّدَاءَ

قولُه: «أَسْمَاءٌ»: مُبْتَدأٌ.

و«لَازَمَتِ»: خَبَرُه، ويجوزُ أنْ تكونَ (أَسْمَاءٌ) خبرَ المُبْتَدأ، أي: هذه أسماءٌ، وعلى هذا التَّقديرِ نَسلمُ مِن إيرادِ: لماذا صحَّ الابتداءُ بالنَّكِرةِ؟

وقولُه: «لَازَمَتِ»: يعني: صارتْ مُلازِمةً للنِّداءِ.

٥٩٥- و(فُلُ) بَعْضُ مَا يُـخَصُّ بِالنِّـدَا (لُؤْمَانُ) (نَوْمَانُ) كَذَا، ....

الشـــرحُ

قولُه: «فُلُ»: هذا للرَّجُلِ، وللمرأةِ (فُلَةُ)، واختلفَ فيهما النَّحويُّون:

فبعضُهم قالَ: إنَّ أصلَ (فُلُ): فلانٌ، وأصلَ (فُلَةُ): فُلَانةٌ.

وقالَ آخرون: بل هي كلمةٌ مُستقِلَّةٌ برأسِها غيرُ مَنْحُوتةٍ، فإذا قلتَ: (يا فُلُ) يعني: يا مَرْءُ، وإذا قُلْتَ: (يا فُلَةُ) يعني: يا امرأةُ.

وبناءً على ذلك نقولُ دائمًا: (يا فُلُ)، بخِلَاف ما لو قلنا: إنَّهُ مُخْتَزلٌ من قَوْلِك: (فُلَان)، فإنَّهُ يجوزُ أنْ نقولَ: (يا فُلُ)، و(يا فُلَ)، لكنْ هنا نقولُ: (يا فُلُ)، على أنَّهُ كلمةٌ مُستقِلَّةٌ بنَفْسِها كِنَايةً عن المَرْءِ، فتقولُ: (يا فُلُ، اسْتَقِمْ)، يعني: يا مَرْءُ، استقِمْ، وتقولُ: (يا فُلَةُ، اسْتَحْيي)، يعني: يا امرأةُ، استَحْيِي.

وهل يجوزُ أنْ تقولَ: (**فُلُ قائمٌ**)؟

الجواب: لا، لأنَّ هذه مما تَخْتَصُّ بالنِّداءِ، ولا يُمْكِنُ أنْ تَقُولَ: (**رأيت فُلَ**)، ولا: (**مَرَرْتُ بفُلٍ**)، لأنَّها خَاصَّةٌ بالنِّداءِ.

وقولُه: «**لُؤْمَانُ**»: أي: كَثِيرُ اللُّؤْمِ وعَظِيمُه، وهذا أيضًا مما يَخْتَصُّ بالنِّداءِ، فتقولُ: (**يا لُؤْمَانُ**)، لأنَّ فيها شَيْئًا مِن التَّوبيخِ: أنْ يكونَ لَئِيمًا كثيرَ اللُّؤْمِ، **ونقولُ في إِعْرَابِها**: (**يا**): حَرْفُ نِدَاءٍ، و(**لُؤْمَان**): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، لأنَّهُ نكرةٌ مقصودةٌ.

وقولُه: «**نَوْمَانُ**»: أي: كثيرُ النَّوْمِ، لا تكادُ تَرَاهُ إلا نائمًا، وهذا أيضًا مما يُخَصُّ بالنِّداءِ، لأنَّ كَثْرَةَ النَّومِ في الحقيقة عَيْبٌ، ولهذا إذا صَارَ الإنسانُ كَثِيرَ النَّوْمِ، فلا بُدَّ أنَّ هناك سببًا، فينبغي أنْ يَعْرِضَ نفْسَه على الأَطِبَّاءِ، لأنَّه قد يكونُ هناك مَرَضٌ لا يَدْرِي عنه، فالنَّومُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مُتَّزِنًا مع الْيَقَظَةِ، صحيحٌ أنَّ الأطفالَ قدْ يَنامُونَ في الأربعِ والْعِشْرِينَ سَاعةً عِشْرِينَ سَاعةً.

وقولُه: «**لُؤْمَانُ**»: مُبْتَدأٌ.

و«**نَوْمَانُ**»: معطوفٌ عليه بإسقاطِ حَرْفِ العَطْفِ.

و«**كَذَا**»: جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المُبْتَدأ.

إِذَنْ: صارَ عندنا أربعُ كَلِماتٍ: (**فُلُ**)، و(**فُلَةُ**)، و(**نَوْمَان**)، و(**لُؤْمَان**)، وتُعْرَبُ إِعْرَابَ النَّكِرةِ المقصودةِ.

* * *

....، وَاطَّــرَدَا

٥٩٦- فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ) وَالْأَمْــرُ هَكَــذَا مِــنَ الثُّلَاثِــي

الشـــرحُ

قولُه: «اطَّرَدَا»: أي: اطَّردَ قِياسِيًّا.

وقولُه: «فِي سَبِّ الْأُنْثَى»: أي: عَيْبُها وشَتْمُها، وما أشبهَ ذلك، فتقولُ: (يا خَبَاثِ)، (يا لَكَاعِ)، (يا فَجَارِ)، (يا فَسَاقِ)، وإذا كانتْ كَذُوبةً تقولُ: (يا كَذَابِ)، وإذا كانتْ قَبِيحةً تقولُ: (يا قَبَاحِ)، وعلى هذا فَقِسْ، فإذا أردتَ أنْ تُنادِيَ أنثَى واصفًا لها بالْعَيبِ والسَّبِّ تُنادِيها على وزنِ (فَعَالِ).

وقولُه: «الْأَمْرُ»: مُبْتَدأٌ، و(هَكَذَا) خبَرُه، أي: يكونُ الأمرُ مِن الثُّلَاثيِّ مُطَّردًا على وزنِ (فَعَالِ)، فتقولُ لِرَجُلٍ: (نَزَالِ نُكْرِمْك)، أي: انْزِلْ نُكْرِمْك، وتقولُ: (دَرَاكِ) بمعنى أَدْرِك، و(تَرَاكِ) بمعنى اتْرُكْ، و(حَضَارِ) مِن (حَضَرَ)، و(سَجَادِ) مِن (سَجَد)، و(رَكَاعِ) مِن (رَكَع)، وعلى هذا فَقِسْ.

وهل يُمْكِنُ أنْ يطَّردَ مِن الرُّباعِيِّ؟

نقولُ: لا، لأنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه اللهُ- يقولُ: (مِنَ **الثُّلَاثِي**).

فإن قال قائلٌ: اسمُ الفِعْلِ مِن الثُّلاثيِّ، ما علاقتُه بالنِّدَاءِ؟

نقول: جاءَ به استطرادًا.

* * *

٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

الشرحُ

شاعَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ في سبِّ الذُّكُورِ (**فُعَلُ**)، بينما اطَّردَ في سبِّ الأُنثى (**فَعَالِ**).

وقولُه: «**وَلَا تَقِسْ**»: إِذَنْ: نقتصرُ على السَّماعِ، فما وُجِدَ على هذا الوَزْنِ بالسَّماعِ أَخَذْنا به، أمَّا أنْ نأتيَ به مِن عندنا، فلا يُمْكِنُ، فلا نقولُ في سبِّ الذُّكورِ: (**يا فُجَرُ**)، ولا: (**يا فُسَقُ**)، لأَنَّهُ لم يَرِدْ، والمسألةُ مَوْقُوفةٌ على الوُرُودِ عن العربِ، لكنْ وردَ فيها (**لُكَعُ**)، وهي كَلِمةٌ تُعَبِّرُ عن السَّبِّ، لكنْ نحنُ لا يمكنُ أنْ نَقِيسَ، فلا نقولُ لإنسانٍ غَافِلٍ عن الدَّرْسِ كثيرًا: (**يا غُفَلُ، انتبهْ**)، لكن نقولُ لطالبةٍ غافلةٍ: (**يا غَفَالِ، انتبهي**)، لأَنَّهُ مُطَّرِدٌ، أمَّا هذا فهو مَسْمُوعٌ.

إِذَنْ: الأشياءُ المقصورةُ على السَّماعِ في اللُّغَةِ العربيَّةِ تُشْبِهُ في المسائلِ الفِقْهِيَّةِ ما يُسَمُّونهُ بالتَّعَبُّديِّ، فلا يُقَاسُ عليه.

وقولُه: «**وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ**»: أي: وردَ مجرورًا في الشِّعْرِ، مع أنَّهُ مختصٌّ بالنِّداءِ.

مثاله: قالَ الشَّاعرُ(١):

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

---

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٤٨)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٠)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٦١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٤٠).

الشَّاهدُ قولُه: (**فُلَانًا عَنْ فُلِ**)، أي: عن رَجُلٍ مِن الرِّجالِ، وهذا البيتُ مما يُؤيِّدُ قَوْلَ مَن قالَ: إنَّ (فُل) مَنْحُوتٌ مِن (فُلَان)، لكن لو كانتْ مِن (فُلان) لقالَ: (عَنْ فُلَا)، وبقيَ مفتوحًا.

فإن قال قائلٌ: ألا يكونُ هذا تَرْخِيمًا؟

نقولُ: التَّرخيمُ فيه لُغَتان، وأيضًا لا يكونُ إلا في النِّداءِ، وفي غيرِه لا يأتي إلا شَاذًّا.

وقولُه: «جُرَّ»: إنْ كانتِ المسألةُ قِيَاسِيَّةً، فكُلَّما جاءَ (فُلُ) في الشِّعْرِ، فلكَ أنْ تُدْخِلَ عليه حَرْفَ الجرِّ، فإنَّ (جُرَّ): فعلُ أمرٍ، وإنْ كانتِ المسألةُ سَماعِيَّةً، فإنَّ (جُرَّ): فِعْلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمَجْهُولِ، أي: جَرَّهُ العربُ، وهذا الأخيرُ هو الأقربُ احتمالًا.

خلاصةُ الأبياتِ:

القاعدةُ الأُولى: أنَّ مِن الأسماءِ ما يَخْتَصُّ بالنِّداءِ فقط، فلا يأتي غَيْرَ مُنادًى، وهي: (**فُلُ**)، (**فُلَة**)، (**لُؤْمَان**)، (**نَوْمَان**).

القاعدةُ الثَّانيةُ: يجوزُ اطِّرادًا أنْ يُصَاغَ لسَبِّ الأُنثى اسمٌ على وَزْنِ (**فَعَالِ**).

القاعدةُ الثَّالثةُ: يُصَاغُ مِن الفِعْلِ الثُّلاثيِّ فِعلُ أَمْرٍ على وَزْنِ (**فَعَالِ**).

القاعدةُ الرَّابعةُ: يُقالُ في سبِّ الذُّكورِ: (**فُعَلُ**)، لكنَّهُ سَماعيٌّ غيرُ قِيَاسِيٍّ.

القاعدةُ الخامسةُ: أنَّ (فُل) سُمِعَتْ في الشِّعرِ في حالِ الجرِّ غيرَ مُناداةٍ.

* * *

الاسْتغـاثــةُ

الاستغاثةُ هي طَلَبُ إزالةِ الشِّدَّةِ، والإنقاذُ منها، أي: أنَّه إذا وَقَعَ الإنسانُ في شِدَّةٍ، وطَلَبَ مِن أحدٍ أنْ يُنْقِذَه منها يُسمَّى هذا الطَّلَب (استغاثةً).

وهيَ مِن النَّاحِيَةِ الشَّرْعيَّةِ جائزةٌ بغيرِ اللهِ فيما يَقْدِرُ عليه، وأما فيما لا يقدرُ عليه فغَيْرُ جائزةٍ.

وعندنا في الاستغاثةِ مُسْتَغيثٌ، ومُستَغَاثٌ به، ومُسْتَغاثٌ له.

فالمُستغيثُ هو المُتكلِّمُ، والمُستغاثُ به هو المُنادَى، والمُستغاثُ له هو الوَاقِعُ في شدَّةٍ، وطُلِبَ تَخْلِيصُه منها.

٥٩٨- إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَـادًى خُفِضَـا   بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ(يَا لَلْمُرْتَضَـى)

الشــرحُ

إذا أردتَ أنْ تُنادِيَ شخصًا مُستغِيثًا به، فلا تقولُ: (يا زَيْدُ)، بل تقولُ: (يا لَزيدٍ).

فإن قال قائلٌ: لماذا عُدِلَ في اللُّغةِ العربيَّةِ عن (يا زيدُ) إلى (يا لَزيدٍ)؟

قلنا: السَّببُ كأنَّه أتى باللَّامِ الدَّالَّةِ على الاختصاصِ، والتَّنبيهِ، فكأنَّهُ قال: (يا) -وأين يتَّجهُ نِدَائي؟- (لَزيدٍ)، فهو أَبْلَغُ مِن (يا زَيْدُ)، لأنَّ (يا زَيْدُ) بمعنى

أَدْعُو زَيْدًا، لكن: (**يا لزَيْدٍ**) أَبْلغُ، كأنّي أقولُ: أنا أُنْهِي طَلَبِي ونِدَائِي إلى زَيْدٍ، فهو أشدُّ في الحَثِّ والإسراعِ.

فأمَّا المُنادَى فإنَّنا نُدْخِلُ عليه لامَ الجرِّ ونَجُرُّه، وسببُ فَتْحِ اللَّامِ أنَّه لمَّا كان المُنادَى كأنَّهُ مُتَّصلٌ بـ(يا)، صارَ كأنَّه ضميرٌ.

وأمَّا المُستغاثُ له، فإنَّه يُؤتَى به بعدَ المُستَغَاث به مجرورًا باللَّامِ مكسورةً على الأصلِ.

فإذا قلت: (**يا زيدُ**)، فـ(**زيدُ**) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، فإذا جعلناهُ مُستغاثًا نقولُ: (**يا لَزيدٍ**): (**يا**): حرفُ استغاثةٍ، واللَّامُ حرفُ جرٍّ، و(**زيدٍ**): مُسْتَغاثٌ منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِره، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حَرْفِ الجرِّ الَّذي زِيدَ لِبيَانِ أنَّهُ مُستَغاثٌ.

مثال آخر: تستغيثُ برجلٍ مُرْتَضًى مَقْبُولِ الشَّفَاعةِ لشخصٍ مَكْرُوهٍ لا تُقْبَلُ شَفَاعَتُه، فتقولُ: (**يَا لَلْمُرْتَضَى لِلْمَكْرُوهِ**).

مثال آخر: تستغيثُ بالله -سُبْحَانه وتعالى- فتقولُ: (**يا لَـلَّهِ لِلْمُسلمينَ**).

ونقولُ في الإعراب: (**يا**): حَرْفُ استغاثةٍ، واللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، و(**لَلـه**): اسمٌ مجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جَرِّه كَسْرةٌ ظَاهِرَةٌ في آخِره، وهو المُنادَى، و(**لِلْمُسْلِمين**): اللَّامُ حرفُ جرٍّ، و(**المسلمين**): اسمٌ مجرورٌ باللام، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيَابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وأمَّا مُتعلَّقُ الجارِّ والمجرورِ -لأنَّ الجارَّ والمجرورَ لا بُدَّ له مِن مُتعلَّقٍ- **فقيل**: إنَّهُ (يا)، لأنَّها نائبةٌ مَنَابَ (أَدْعُو)، فصارَ الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقًا بها، **وقيل**: إنَّها محذوفةٌ، وهو: (يا لَـلَّهِ أَدْعُوك

لِلمسلمين، أو أَسْتَغِيثُك لِلمسلمين)، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ الأخيرُ مُتعلِّقًا بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه سِيَاقُ الكَلَامِ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أنْ تَسْتَغِيثَ بشيءٍ لشيءٍ فاجعلِ المُنادَى مجرورًا باللَّامِ المفتوحةِ، واجعلِ المُستغاثَ له مجْرُورًا باللَّامِ المكسورةِ حَسَبَ الأصلِ، لكن رُبَّما تَدْخُلُ اللَّامُ في المُستغاثِ لهُ على شيءٍ يجبُ أنْ تكونَ مفتوحةً معه، مثل: (لَك)، فتُفْتَح، فتقولُ: (**يا لَـله لَكَ**)، أو يقول لك إنسانٌ: فلانٌ وقَعَ في شِدَّةٍ، وإنَّه في حاجةٍ وضرورةٍ، فتقول: (**يا لَـلهِ لَهُ**)، فتفتُحها، لأنَّها إذا دخلَ عليها الضَّميرُ تكونُ مفتوحةً، ومِثْلُها: (**لَهَا**).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «**يَا لَلْمُرْتَضَى**»: أصلُها بدونِ استغاثةٍ: (**يا مُرْتَضَى**)، أو: (**يا أيُّها المُرْتَضَى**) إذا أَبْقَيْنَا (أل).

***

٥٩٩- وَافْتَحْ مَعَ الْـمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا)　　　وَفِي سِـوَى ذَلِـكَ بِالْكَسْـرِ ائْتِيَـا

الشـــرحُ

إذا عطفتَ مُستغاثًا آخَرَ على المُستغاثِ الأوَّلِ، فإنْ كرَّرْتَ (يا) فافتحْ معَ المعطوفِ، فتقولُ: (يا لَزيدٍ، ويا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، فالمُستغاثُ به اثنان: (زيد)، و(عَمْرٌو)، والمستغاثُ لهُ (بَكْر).

إِذَنْ: إذا استَغَـثْـتَ باثنينِ وعَطَـفْتَ واحدًا على الآخَرِ، وأعـدتَ (يا) فافتحِ اللَّامَ.

وقولُه: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ»: تقدَّمَ صُورَتان:

الصُّورةُ الأُولى: مُستَغَاثٌ واحدٌ قُرِنَ باللَّامِ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: مستغاثٌ آخرُ معطوفٌ عليه بتكْريرِ (يا)، فتُفْتَحُ اللامُ فيها، فقولُه (وَفِي سِوَى ذَلِكَ) يشملُ صُورَتَينِ أيضًا:

الصُّورةُ الأُولى: المستغاثُ المعطوفُ على مستغاثٍ بدونِ تكريرِ (يا).

الصُّورةُ الثَّانيةُ: المستغاثُ له.

مثاله: (يا لَزيدٍ، ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، ولم نَقُلْ: (ولَعَمْرٍو)، لأنَّ (يا) لم تتكَرَّرْ.

وإذا قلت: (يا لَزَيْدٍ، ويا لِعَمْرٍو لِبَكْر) قلنا: خَطَأٌ، لأنَّك إذا كَرَّرتْ (يا) فلا بُدَّ أنْ تَفْتَحَ.

وإذا قلت: (يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو)، صَحَّ، لأنَّها دَخَلَتْ على المُستغاثِ له.

وإذا قلت: (يا لَزيد لَعَمْرٍو)، قلنا: خطأٌ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا).

* * *

٦٠٠- وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ ... وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

الشَّــرحُ

قولُه: «عَاقَبَتْ أَلِفْ»: الأصلُ أنْ يقولَ: (أَلِفًا)، لكنْ حَذَفَ أَلِفَ الأَلِفِ إمَّا للرَّوِيِّ، وإلَّا فعَلَى لُغَةِ رَبِيعةَ، لأنَّ رَبِيعةَ مِن العربِ يَقِفُون على المنصوبِ بحَذْفِ الألفِ، فيقولون: (رأيتُ زَيْدْ).

فإذا قلتَ: (رأيتُ زيدْ)، فقال لك شخص: هذا غَلَط، فقُلْ: أنا ربيعيٌّ، أي: مِن جهة اللِّسَانِ، وليس بالنَّسَبِ، فحينئذٍ لا يَقْدِرُ أنْ يُغَلِّطَك.

لكنْ أقولُ: ذهبتْ هذه الأشياءُ، لأنَّ اللِّسَانَ تغيَّرَ، فما بقيَ علينا إلَّا أنْ نرجعَ إلى لِسَانِ قُرَيْشٍ الَّذي نَزَلَ به القُرْآنُ، قال اللهُ تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥].

وقولُه: «وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ»: بمعنى أنَّها قدْ تُحْذَفُ اللَّامُ ويأتي بَدَلَها أَلِفٌ، فتقولُ بَدَلَ (يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو)، تقولُ: (يا زَيْدَا لِعَمْرٍو)، ونقولُ: إنَّ الأَلِفَ بَدَلٌ عن اللَّامِ، كما قالَ ابنُ مَالِكٍ -رحمه الله-: (عَاقَبَتْ أَلِفٌ).

وقولُه: «وَمِثْلُهُ»: أي: مِثْلُ المُستغاثِ في كَوْنِه يُخْتَمُ بالأَلِفِ.

«اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ»: أي: جِيءَ به للتَّعجُّبِ، مثل أنْ تقولَ: (يا عَجَبَا لِـمَنْ يَنَامُ)، وأصلُها: (يا لَعَجَبٍ) تَستغيثُ العَجَبَ (لِـمَنْ ينامُ)، وقد يُقالُ: (وَا عَجَبَا لِـمَنْ ينامُ).

وكثيرٌ من النَّاسِ يقْرؤُونها: (**يا عَجَبًا لِمَنْ يَنَام**)، فهل نُلَحِّنُ هذا الرَّجُلَ الَّذي قالَ: (**وا عَجَبًا**)، أو: (**يا عَجَبًا**)؟

الجواب: نعمْ، نُلَحِّنُهُ إذا أرادَ أنْ يتعَجَّبَ، أمَّا إذا أرادَ أنْ يُنَاديَ عَجَبًا، وقال: إنِّي أقولُ: (يا عَجَبًا)، مثلَ قَوْلِ الأعمى: (يا رَجُلًا)، فقَصْدِي أنْ أُنَادِيَ أيَّ عَجَبٍ، فقد نُصحِّحُ كلامَه.

لكنْ لا شكَّ أنَّ اللُّغَةَ الفصيحةَ أنْ يُقالَ: (واعَجَبَا)، وأنا أسمعُ كثيرًا مِن الوُعَّاظ في مَوَاعِظِ رمضانَ يقولون: (**واعَجَبًا لِمَنْ ينامُ**)، **والصَّوابُ** أنْ يُقالَ: (**واعَجَبَا لِمَن ينامُ**)، لأنَّ هذهِ الأَلِفَ بَدَلُ اللَّامِ.

***

النُّدْبَةُ

النَّدْبُ في اللُّغةِ الدُّعاءُ، ولكنَّهُ في الاصطلاحِ: هو نِدَاءُ الشَّيءِ تَفجُّعًا عليه أو تَوجُّعًا منه، وفي الفِقْهِ النُّدْبةُ هي تَعْدَادُ محَاسِنِ الميِّتِ، لكنَّها في النحوِ ليستْ هذا، لأَنَّك لو قلتَ في الفقه: (هذا فلانٌ الَّذي يفعلُ كذا، ويفعلُ كذا) سُمِّيَ نُدْبَةً، لكنَّه في الاصطلاحِ في النَّحْوِ لا يُسَمَّى نُدْبةً.

والحرفُ الـمُخْتَصُّ بالنُّدْبةِ في بابِ النِّداءِ هو(وَا) كما قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيما سَبَقَ: (و(وَا) لِـمَنْ نُدِبْ) - أو (يَا) إذا أُمِنَ اللَّبْسُ.

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِـمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلَا مَـا أُبْهِـمَا

٦٠٢- وَيُنْدَبُ الْـمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِـي (وَا مَنْ حَفَـرْ)

الشَّرحُ

حُكْمُ المندوبِ حُكْمُ المنادى تمامًا، فيُبْنَى على الضَّمِّ، حيثُ يُبْنَى ذاك على الضَّمِّ، ويُنْصَبُ حيثُ يُنْصَبُ ذاك، فيُجعلُ ما لِلمُنادى للمَنْدوبِ، إلا أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- استثنى فقالَ: (وَمَا نُكِّرَ لَـمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا)، فلا تَنْدُبُ المُنكَّرَ وتقول مثلًا: (وا رَجُلُ)، لأَنَّهُ نكرةٌ، والنَّكِرةُ غيرُ مَعْلُومٍ حتَّى يُتَفَجَّعَ عليه، أو يُتَوجَّعَ منه، لكنْ يجوزُ نِدَاؤُه.

كذلك لا يُنْدَبُ المُبْهَمُ، مثل: (أَيّ)، و(الَّذي)، و(مَن)، وما أشبه ذلك، واستثنى مِن المُبْهَمِ في قوله: (**وَيُنْدَبُ المَوْصُولِ بِالَّذِي اشْتَهَرْ**)، أي: بالَّذي اشْتَهَرَ به، فيُستثنَى مِن المُبْهَمِ الموصولُ الَّذي اشتهرَ بصِلَتِه، فإنَّه يُنْدَبُ، لأنهُ إذا كان مُشْتَهِرًا بصِلَتِهِ يزولُ الإبهامُ فيه.

مثال ذلك: إذا قلت: (**أَكْرِمْ مَن حَفِظَ الألْفِيَّةَ**)، وكلُّ الطُّلَّابِ يَحْفَظُونَها، فهذا مُبْهَمٌ، لكنْ إذا قلت: (**أَكْرِم مَن حَفِظَ الألفيَّةَ**)، ولم يَحْفَظْها إلا واحدٌ فقط فهنا تعيَّنَ، وإن كانتِ الصِّيغَةُ صيغةَ إبهامٍ، لكنَّه معلومٌ.

وتقولُ: (**جَزَى الله مَن أضاءَ لنا الطَّريقَ خَيْرًا**)، ونحنُ نعرفُ أنَّ الَّذي أَضَاءَ الطَّريقَ هو فُلَانٌ فقط، فهنا يكونُ مُعَيَّنًا.

فإذا كان الموصولُ مشهورًا بصِلَتِه جازَ أنْ يُنْدَبَ، لأَنَّهُ مُعيَّنٌ يزولُ فيه الإبهامُ، ولهذا قالَ: (**وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ**).

وقولُه: «كَـ (بِئْرَ زَمْزَم) يَلِـي (وَا مَنْ حَفَرْ)»: (**بِئْرَ زَمْزَمٍ**) مُقدَّمٌ هنا، لكنْ ضَعْهُ مُؤَخَّرًا، لأَنَّهُ قالَ: (**يَلِـي: وَا مَنْ حَفَرْ**)، فتقولُ: (**وا مَن حَفَرَ بئرَ زَمْزَمٍ**)، وهذا مَوصُولٌ، وهو غيرُ مُعيَّنٍ لِمَنْ لا يَعْلَمُهُ، لكنَّنا نَعْلَمُ أنَّ الَّذي حَفَرَ بئرَ زَمْزمٍ عَبدُ المُطَّلِبِ، فيكونُ قولُنا: (**وا مَن حفرَ بئرَ زمزمٍ**) كقولنا: (**وا عبدَ المُطَّلبِ**)، لأَنَّهُ معلومٌ مُشْتَهِرٌ.

مثال آخر: (**وا مَن عَبَرَ نَهرَ دِجْلَةَ لِقِتَالِ الفُرْسِ**)، فهذا مَشْهُورٌ، وهو سَعْدُ بنُ أبي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيصحُّ أنْ تَنْدُبَه، لأَنَّهُ مشهورٌ، ونحنُ هنا نَتَكَلَّمُ عن صيغةِ النُّدْبَةِ فقط، أمَّا التَّحليلُ والتَّحريمُ، فمعلومٌ أنَّهُ لا يجوزُ نَدْبُ الأمواتِ.

وهل يصحُّ أنْ تقولَ: (وَا هَذَا)؟

نقول: لا، لأَنَّه غيرُ مشهورٍ.

إِذَنْ: كلُّ مُبْهَمٍ يَصِحُّ نِدَاؤُه، ولا يَصِحُّ نُدْبَتُه، وكلُّ مُنكَّرٍ يَصِحُّ نِدَاؤُه، ولا تَصِحُّ نُدْبَتُه.

***

٦٠٣- وَمُنْتَهَى الْـمَنْدُوبِ صِلْهُ بِـالْأَلِفْ مَتْلُوَّهَـا إِنْ كَـانَ مِثْلَهَـا حُـذِفْ

الشــرحُ

كذلك أيضًا يُخالِفُ المُنادَى في قَوْلِه: (وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ)، فالمندوبُ مُنْتَهاهُ يُوصَلُ بالألفِ، فتقولُ في النِّدَاءِ: (يا زَيْدُ)، ولا تَأْتِي بأَلِفٍ، وتقولُ: (وَا زَيْدَا) في النُّدبةِ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «صِلْهُ بِالْأَلِفْ»: هذا أمرٌ، والأصلُ في الأمرِ الوُجُوبُ، لكن له قَرِينةٌ صَارِفةٌ، فالأمرُ هنا ليسَ للوُجُوبِ كما سيأتي إلَّا إذا الْتبَسَ بالمُنادَى، بحيثُ تكونُ أداةُ النُّدْبةِ (يا)، وإذا لم نَصِلْهُ بالألفِ الْتبسَ بالمُنادَى، فحينئذٍ تتعيَّنُ الأَلِفُ، وإلَّا فلا تجبُ، لأنَّ النُّدْبَةَ معلومةٌ بالحرفِ المُخْتَصِّ بها (وا).

إِذَنْ: استفدنا مِن كلام المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ المندوبَ يُخَالِفُ المُنادَى أيضًا في أمرٍ ثَالِثٍ، وهو وَصْلُ آخِره بالأَلِفِ.

وقولُه: «مَتْلُوَّهَا»: أي: الَّتي كانت الأَلِفُ تَالِيَةً له، فهي تَالِيةٌ (اسمُ فاعلٍ)، والسَّابقُ مَتْلُو(اسمُ مفعولٍ).

وقولُه: «إِنْ كَانَ مِثْلَهَا»: أي: إنْ كان ألفًا، يعني: أنَّ ألفَ النُّدبةِ إذا سَبَقَها أَلِفٌ، حُذِفَتِ الألف التي قبلها، لأنَّهُ الْتَقَى سَاكِنَانِ: الأَلِفُ الَّتي في أَصْلِ الكَلِمةِ، وأَلِفُ النُّدْبَةِ، وإذا التقى ساكنانِ، وهما حَرْفَا لَينٍ حُذِفَ أَحَدُهما، قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ   وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُـهُ اسْـتَحَقّ

هنا لو قال قائل: لماذا لا نَحْذِفُ أَلِفَ النُّدْبَةِ، ونُبْقِي الأَلِفَ التي في الأصلِ، لأنَّها أصليَّةٌ؟

نقول: لا، بل نَحْذِفُ الأُولى، لأنَّ هذا هو الأصلُ، ولأنَّ أَلِفَ النُّدْبَةِ جِيءَ بها لمعنًى، فلو حَذَفْناها فاتَ هذا المعنى.

مثال ذلك: رجلٌ عنده مُوسَى حِلَاقةٍ، فانْكَسَرَتْ، أو ضاعتْ، فقالَ: (**وا مُوسَاه**)، فالأَلِفُ هنا أَلِفُ النُّدْبةِ، أمَّا أَلِفُ (مُوسَى) فحُذِفتْ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**).

ولو قال قائل: لماذا لا يقولُ: (**وا مُوسَاه**)؟

نقول: هو ثَقِيلٌ، وأيضًا إذا التقى سَاكِنانِ، فلا بُدَّ أنْ يُحْذَفَ الأوَّلُ، أو يُكْسَرَ إذا كانَ غيرَ حَرْفِ لِينٍ.

إِذَنْ: **الموضعُ الرابعُ** مما يُخالِفُ فيه المُنادَى هو قولُه: (**مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**)، أمَّا المنادى فلا يُحْذَفُ منه شيءٌ.

❊ ❊ ❊

٦٠٤- كَـذَاكَ تَنْـوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ   مِنْ صِـلَةٍ أَوْ غَيْرِهَـا نِلْـتَ الْأَمَـلْ

الشــرحُ

هذا الموضعُ الخامسُ مما يُخالِفُ فيه المُنادَى، وذلك أنَّ المندوبَ قد لا يكونُ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ، فيُحْذَفُ التَّنوينُ مِن الصِّلَةِ، فتقولُ في (وا مَن حفرَ بئرَ زمزمٍ): (وَا مَن حفرَ بئرَ زَمْزَمَا)، و(زمزم) فيها لُغَتانِ: الصَّرْفُ وعَدَمُه.

وقولُه: «أَوْ غَيْرِهَا»: كما لو أُضِيفَ، فتقولُ: (وا غُلَام زَيْدَا)، فتَحْذِفُ التَّنْوينَ، فهذا معنى قَوْلِه: (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ).

* * *

٦٠٥- وَالشَّـكْلَ حَـتْمًا أَوْلِـهِ مُـجَانِسَا إِنْ يَكُـنِ الْفَـتْحُ بِـوَهْمٍ لَابِسَـا

الشَّــرحُ

هذه المسائلُ من النَّحويِّين تُشْبِهُ مسائلَ الفَرَضِيِّين حيثُ يقولون: إذا ماتَ الإنسانُ عن عِشْرينَ جَدَّةً، فكم الوارثُ مِن العِشْرينَ جَدَّةً؟ فهذا شيءٌ بَعِيدٌ، وهذا الَّذي قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هنا مِن الأشياءِ البعيدةِ.

وسبقَ أنَّ آخِرَ المندوبِ يُلحَقُ به الأَلِفُ، ومِن ضَرُورةِ إلحَاقِ الأَلِفِ أنْ يكونَ الَّذي قَبْلَها مفتوحًا، فإذا كانَ الشَّكْلُ الَّذي قَبْلَ الأَلِفِ إذا فَتَحْناهُ أَوْجَبَ لَبْسًا فإنَّنا نُبْقِيهِ على ما هُوَ عليه، ونُحَوِّلُ الأَلِفَ إلى حَرْفٍ يُجانِسُ تلك الحَرَكَةَ.

وقولُه: «أَوْلِهِ»: مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَه، وهو مِن بابِ الاشتغالِ، و(أَوْلِ): فِعلُ أمرٍ، فالرَّاجحُ إِذَنْ هو النَّصبُ.

وقولُه: «حَتْمًا»: مُتعلِّقٌ بـ(أَوْلِهِ)، والمفعولُ الأولُ لـ(أَوْلِهِ) هو(مُـجَانِسَا)، يعني: أَوْلِ الشَّكْلَ مُجانِسًا حَتْمًا، فإذا قال قائلٌ: ومتى أُولِيهِ حَتْمًا؟

نقول: «إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا»: فإذا كان إِبْقَاؤُه على الفَتْحةِ يُوهِمُ اللَّبْسَ، فيجبُ أنْ تجعلَ الأَلِفَ الَّتي للنُّدْبةِ حَرْفًا مُجانِسًا للحركةِ الَّتي قَبْلَها.

مثال ذلك: إذا أردتَ أنْ تَنْدُبَ غُلَامَ غَائبٍ تقولُ: (**وَا غُلَامَهُ**)، وآخِرُ المندوبِ هنا هَاءٌ مضمومةٌ، فعندما نَصِلُ بها أَلِفَ النُّدْبةِ يَجِبُ أنْ تُفْتَحَ، فتقولُ: (**وا غُلَامَهَا**)، فإذا قلنا: (**وا غُلَامَهَا**) الْتبَسَ علينا الأمرُ: هل هو نَدَبَ غُلَامَ امرأةٍ، أو نَدَبَ غُلامَ رَجُلٍ؟ فماذا نصنعُ؟

نقول: آخِرُ المندوبِ -وهو الهاءُ- مضمومٌ، والَّذي يُجانِسُ الضَّمَّةَ هو الواوُ، فاجعلْ أَلِفَ الندبةِ واوًا، فقل: (**وا غُلَامهُو**)، **ونقول في إعرابه**: (**غُلَام**) مَندُوبٌ، وهو مُضَافٌ، والهاءُ مُضَافٌ إليهِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ.

كذلك أيضًا إذا كان مكسورًا، وأوهمَ الفتحُ، فإنَّنا نَقْلِبُ الألفَ ياءً.

مثاله: (**وا غُلامَكِي**) تُخاطِبُ امرأةً تَنْدُبُ غُلَامًا لها حَبِيبًا وطيِّبًا، ويقضي حاجاتِها، وماتَ، فَتَنْدُبُه تَفَجُّعًا عليه، وتقول: (**وا غُلَامكي**)، فيُلْحَقُ بآخِرِ المندوبِ أَلِفٌ، وعندما نُلْحِقُ (**وا غلامكِي**) الألفَ، فإنَّه يُفْتَحُ ما قبلَها، فتقولُ: (**وا غُلامَكَاهْ**)، وعندما نقولُ: (**واغُلَامَكَاه**)، فهل نحن نَنْدُبُ غُلَامَ رجلٍ، أو غُلَامَ امرأةٍ؟!

إِذَنْ: نُبْقِي الكَسْرةَ الَّتي تَدُلُّ على خِطابِ المرأةِ على حَالِها، ونجعلُ الألفَ تُجانِسُ الكَسْرَةَ، فتكونُ ياءً، فنقولُ: (**وا غُلَامَكِيه**)، وتبقى الهاءُ للسَّكْتِ، وليستْ بوَاجِبَةٍ.

إِذَنْ: كأَنَّهُ مُسْتَثْنًى مـمَّا سبقَ: (**مُنْتَهى الْـمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ**) إلَّا إذا كان وَصْلُه بالألفِ يُوجِبُ اللَّبْسَ، فإنَّه يجبُ أنْ تُقْلَبَ الألفُ إلى حرفٍ مُـجَانسٍ للحركةِ، فإنْ كانتِ الحركةُ كَسْرَةً تُـجْعَلُ الألفُ ياءً، وإنْ كانتِ الحركةُ ضمَّةً تُقْلَبُ الألفُ واوًا.

***

٦٠٦-وَوَاقِفًـا زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إِنْ تُـرِدْ وَإِنْ تَشَـأْ فَالْـمَدَّ، وَالْـهَا لَا تَـزِدْ

الشَّــرحُ

قولُه: «وَاقِفًا»: حالٌ مِن فاعلِ (زِدْ)، و(هَاءَ): مفعولٌ به، أي: زِدْ هاءَ سَكْتٍ حالَ كَوْنِك واقفًا، فإذا وَقَفْتَ على المندوبِ، فإنَّهُ يُخْتَمُ بالأَلِفِ كما سبقَ، فإنْ شئتَ أنْ تَزِيدَ هاءَ سَكْتٍ فافعلْ.

«وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ»: أي: فزِدِ المدَّ، (وَالْـهَا لَا تَزِدْ).

مثال ذلك: (وا زَيْدَاهْ)، وهذا مُتَفَجَّعٌ عليه، كقولِ فاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حينَ تُوفِّي الرسولُ ﷺ: «وا أَبَتَاهْ»[1]. وتقولُ: (وا رأسي رأساهْ)، (وا ظَهْري ظَهْرَاهْ)، (وا ظَهْراهْ)، (وا رأساهْ)، وما أشبه ذلك، وهذا مُتَوجَّعٌ منه.

وتقولُ: (وا غلاماهْ)، لأنَّ هاءَ السَّكْتِ سَاكِنةٌ، لأنَّها مَوقُوفٌ عليها، فتقولُ: (وا غُلَاماهْ) جَوَازًا، ويجوزُ أنْ تَقُولَ: (وا غُلَامَا).

وقولُه: «وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ»: ظاهرُه أنَّ المدَّ ليس بِلَازِمٍ، وأنَّك لو قُلْتَ: (وا غُلَامَ) فهو جَائِزٌ، وهذا ما مشى عليه بعضُ المُحَشِّينَ، فيقولون: إنَّ قولَه: (مُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفِ) الأمرُ فيه للاسْتِحْبابِ، وليس للوُجُوبِ، قالوا: وإنَّما حَمَلْنَاهُ على الاستحبابِ جَمْعًا بينهُ وبينَ النَّصِّ الآخِرِ، وهو قولُه: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ)، أي: فَزِدِ المدَّ.

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ﷺ رقم (١٦٣٠)، وهو عند البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤١٩٣) بلفظ: «يا أَبَتَاهْ».

ولكنِّي أنا رُبَّما أُعارِضُ هَذَا، وأقولُ: إنَّ قَوْلَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ وَالْهَا لَا تَزِدْ**) يعني: وإن تشأْ فاقتصرْ على المدِّ دون الهاءِ، وتكونُ الجُمْلةُ جُمْلَةً واحدةً، وهذا قَدْ يُعارَضُ بأَنَّهُ قالَ: (**وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ**)، فيكونُ مُكرَّرًا مع الشَّطْرِ الأوَّلِ، لأَنَّهُ لا يَخْرُجُ عن معنى الشَّطْرِ الأوَّلِ أبدًا إذا حملناهُ على ما ذَكَرْتُ، وعليهِ فيكونُ حملُ قولِه: (**صِلْهُ بِالْأَلِفْ**) على الاستحبابِ وَجِيهًا.

إِذَنْ: صارَ عندنا ثَلَاثُ صُوَرٍ في المندوبِ:

الأُولى: (**وا غُلَامَ**) بالفتحِ فقط.

الثَّانيةُ: (**وا غُلَاماهْ**) بالألفِ وهاءِ السَّكْتِ.

الثَّالثةُ: (**وا غُلَاما**) بالأَلِفِ فقط.

❊ ❊ ❊

٦٠٧- وَقَائِلٌ: (وَا عَبْدِيَا) (وَا عَبْدَا) مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

الشرحُ

تقدَّمَ أنَّ (عبدي) المضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ فيه خمسُ لُغَاتٍ إذا كان صحيحَ الآخِرِ.

فعلى لُغَةِ مَن يقولُ: (**عَبْدِيْ**) بالسُّكُون يجوزُ في النُّدْبَةِ أنْ تقولَ: (**وا عَبْدَا**) (**وا عَبْدِيَا**)، ووجهُ **ذلك** أنَّ الكَلِمَةَ الَّتي عِنْدنا قبلَ النُّدْبَةِ (**عَبْدِيْ**) بالياءِ والسُّكُونِ، فيجوزُ في النُّدْبةِ أنْ آتيَ بأَلِفِ النُّدْبةِ، وأحْذِفَ الياءَ، لأنَّها سَاكِنةٌ، فأقول: (**وا عَبْدَا**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تُحْذَفُ الياءُ وهي دالَّةٌ على الإضافةِ؟

نقول: وألفُ النُّدْبةِ دَالَّةٌ على النُّدْبَةِ، فلو حَذَفْنَاها لم يكنْ هناك نُدْبَةٌ، ولهذا نَحْذِفُ الياءَ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

ويجوزُ أنْ آتيَ بألفِ النُّدْبةِ وأُبْقِيَ الياءَ، وإذا أَبْقَيْتُها فلا بُدَّ أنْ أُحرِّكَها بما يُناسِبُ الأَلِفَ، وهو الفَتْحَةُ، فأقول: (**وا عَبْدِيَا**).

وأما على اللُّغَاتِ الأُخرى فتبقى على أصلِها، فعلى لُغَةِ مَن يأتي بالياءِ مفتوحةً (**عَبْدِيَ**) آتِي بأَلِفِ النُّدْبةِ، وأُبْقِي الياءَ مفتوحةً على ما هيَ عليه، فأقول: (**وا عَبْدِيَا**)، وعلى لُغَةِ حذفِ الياءِ (**عَبْدَ**) آتي بالأَلِفِ فقطْ، فأقول: (**وا عَبْدَا**)، إنَّما الذي يجوزُ فيه الوجهانِ هو (**عَبْدِيْ**) بالياءِ السَّاكِنةِ.

فإن قال قائلٌ: إذا قلنا: **(وا عَبْدَا)** فلعلَّه نَدَبَ عَبْدًا غيرَ مُضافٍ إلى أحدٍ؟

نقول: هذا واردٌ، لكنْ إذا عُلِمَ أَنِّي أَنْدُبُ عَبْدِي المضافَ إليَّ، فتكونُ الياءُ حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، أمَّا إذا كُنْتُ أُنادي مُنكَّرًا، فقد تَقَدَّمَ في أوَّلِ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ المُنكَّرَ لا يُنْدَبُ، فإذا قلت: **(وا عَبْدَا)** على أنَّ المندوبَ عَبْدٌ فقط ما صَحَّتِ النُّدْبَةُ، أمَّا إذا كَانَ عَلَمًا فلا بأسَ.

❊ ❊ ❊

التَّـرْخِـيمُ

التَّرخيمُ في اللُّغَةِ: التَّرقيقُ، وأمَّا في الاصطلاحِ، فهو حَذْفُ آخِرِ المُنادَى، والتَّرخيمُ يُؤْتَى به للتَّحْسينِ، ولهذا لا يأتي إلا في مَقامِ الرِّقَّةِ واللِّينِ، أو التَّعظيمِ أحيانًا.

٦٠٨- تَـرْخِيمًا احْـذِفْ آخِـرَ الْـمُنَادَى ... كَ(يَـا سُـعَا) فِـيمَنْ دَعَـا سُـعَادَا

الشَّــرحُ

قولُه: «تَرْخِيمًا»: يقولون: إنَّ التَّرْخيمَ في الاصطلاحِ هو حَذْفُ آخِرِ المُنادَى، وإذا كانَ هو حَذْفَ آخِرِ المُنادَى، فإنَّهُ لا يصحُّ أنْ تكونَ (تَرْخِيمًا) مَفعولًا لأَجْلِه، لأنَّ المعنَى يكونُ: رَخِّمْ للتَّرْخيمِ، وهذا ليس له مَعْنًى، وإلَّا فإنَّ الإنسانَ يَفْهمُ أنَّها مفعولٌ لأجلِه.

وعلى هذا -أي: إذا كان التَّرخيمُ هو حَذْفَ آخِرِ المُنادى- فإنَّها تكونُ كقولِ القائلِ: (جلستُ قُعُودًا)، وتكونُ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا على رَأْيِ ابنِ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أو مفعولًا مُطْلَقًا على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيث قالَ:

وَقَــدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَلَيْـهِ دَلْ ... كَ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ)، و(افْرَحِ الْـجَذَلْ)

إِذَنْ: قولُه (تَرْخِيمًا): نقولُ: مفعولٌ مُطْلَقٌ عاملُها قولُه: (احْذِفْ).

والتَّرْخيمُ في اصطلاحِ النحْويِّين حَذْفُ آخرِ المُنادَى، وقد قالَ الرَّسُولُ ﷺ لعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يا عَائِشُ»[1]. فحَذَفَ آخِرَه.

وقولُه: «كَ (يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا»: لو كان هناك امرأةٌ اسمُها سُعَاد، وأردتَ أنْ تُرَخِّمَ بالنِّداءِ تقولُ: (يا سُعَا)، أو: (سُعَا)، سواءٌ أبقيتَ حرفَ النِّداءِ، أم حَذَفْتَه.

وقولُه: «سُعَادَا»: الأَلِفُ للإطلاقِ، وليستْ مِن بِنْيَةِ الكَلِمةِ.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رقم (٣٧٦٨)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رقم (٢٤٤٧).

وهل يجوزُ في كُلِّ مُنادًى؟ قال المؤلِّفُ -رحمه الله-:

٦٠٩- وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠- بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، ....

الشرحُ

قولُه: «مُطْلَقًا»: سواءٌ كانَ المُؤَنَّثُ بالتَّاءِ ثُلَاثيًّا، أم رُبَاعِيًّا، أم خُمَاسِيًّا، وسواءٌ كان عَلَمًا، أم اسمَ جِنْسٍ، أم صِفَةً، فإنَّهُ يُرَخَّمُ بكلِّ حالٍ.

مثال ذلك: تُنادي فُلَانةً فتقولُ: (**يا فُلَانَ**)، ولا تقولُ: (**يا فُلَانُ**).

وإذا كنتَ تُرِيدُ أنْ تُرَخِّمَ امرأةً اسمُها (عَائِشَة) تقولُ: (**يا عَائِشُ**)، أو رَجُلًا اسْمُهُ (حَمْزَة) تقولُ: (**يا حَمْزُ**)، أو (شاةً) تقولُ: (**يا شَا**)، أو (صَخْرَة) تقولُ: (**يا صَخْرُ**).

فإن قال قائلٌ: (حمزة) مُذكَّرٌ!

قلنا: لكنَّ التَّأنيثَ فيه لَفْظِيٌّ.

إِذَنْ: كلُّ ما خُتِمَ بالتَّاءِ فإنَّه يُرَخَّمُ، ولهذا قالَ: (**وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا**).

وقولُه: «**وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا**»: أي: مِن المُؤَنَّثِ بالهَاءِ.

«**بِحَذْفِهَا**»: أي: حَذْفِ الهاءِ وَحدَها.

«**وَفِّرْهُ**»: كما في (**يا حَمْزُ**)، (**يا عَائِشُ**)، (**يا فَاطِمُ**)، وما أشبه ذلك.

..................، وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١- إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

الشَّرحُ

قولُه: «احْظُلَا»: أي: امْنَعْ.

وقولُه: «مَا»: بمعنى الَّذي، أي: امنعْ تَرْخِيمَ الَّذي خَلَا مِن هذه الهَاءِ، وهي هَاءُ التَّأْنيثِ، فالمُنادَى الخالي من تاءِ التَّأنيثِ لا يُرخَّمُ إلا بشُرُوطٍ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ رُباعِيًّا، فإنْ كان ثُلَاثيًّا لم يُرخَّمْ، مثل: (**زيد**)، فلا تقولُ: (**يا زَيْ**)، ومثلُ: (**عَمْرو**)، فلا تقولُ: (**يا عَمْ**)، ومثل: (**عُمَر**)، فلا تقولُ: (**يا عُمَ**)، لأنَّهُ دونَ الرُّباعِيِّ، وكذلك (**شَمْس**) لامرأةٍ، لأنَّه ثُلَاثيٌّ، أمَّا (**جَعْفر**)، فإنَّك تُرخِّمُه، فتقولُ: (**يا جعفُ**).

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يكونَ عَلَمًا، فإنْ كان غيرَ عَلَمٍ لم يُرَخَّمْ، مثل: (**قائم**)، فلا تقولُ: (**يا قَائِ**)، ومثل: (**جَلْمَد**)، فلا تقولُ: (**يا جَلْم**)، لأنَّه ليس بعَلَمٍ، وأمَّا (**نهار**)، فإن كان عَلَمًا جازَ، فنقول: (**يا نَهَا**)، وإنْ كان غَيْرَ عَلَمٍ لم يُرَخَّمْ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: «**دُونَ إِضَافَةٍ**»: فإن كان مُضَافًا لم يُرَخَّمْ، مثل: (**عَبْد الله**)، فإنَّك لا تُرخِّمُه فتقولُ: (**يا عَب**)، لأنَّ الإضافةَ تَفُوتُ، والإضافةُ نِسْبَةُ شيءٍ إلى شيءٍ، فإنْ حَذَفْتَ المضافَ إليه، ما تبيَّنَ أنَّه مُضافٌ إلى شيءٍ، وإنْ حَذَفْتَ بعضَ

المُضافِ إليه، ما صحَّ، فمثلًا (**غُلَام جَعْفَر**) لا يَصِحُّ أنْ تُرَخِّمَه، فتقولُ: (**يا غُلَام**)، وتحذف (**جعفر**)، أو تقول: (**يا غُلَام جَعْ**)، أو تقولُ: (**يا غُلام جَعْف**).

إذَنْ: لا بُدَّ أنْ نقولَ: (**يا غُلَامَ جَعْفَرٍ**).

فإن قال قائلٌ: إذا كان المضافُ إليه مُؤنَّثًا مثل: (يا أبا عائشة) فهل تُرَخِّمُه؟

نقول: لا، لأنَّنا لا نُرِيدُ أنْ نُرَخِّمَ (عائشة)، إنَّما نُرِيدُ أنْ نُرَخِّمَ أبا عائشةَ، فإذا حذفتَ آخرَ (عائشة) صارَ التَّرخيمُ لها هي.

الشَّرطُ الرَّابعُ «وَإِسْنَادٍ مُتَمّ»: والمرادُ المُركَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، فبعضُ الأعلامِ تكونُ مُرَكَّبَةً تركيبًا إسناديًّا مثل: (**تَأَبَّط شَرًّا**) اسم رجل، و(**شابَ قَرْنَاها**) اسم امرأة، فهذا لا يُرَخَّمُ، فلو أَرَدْنَا أنْ نُـرَخِّمَ (**تأَبَّط شرًّا**) وقلنا: (**يا تَأَبَّط**) لم يصحَّ.

وهل يصحُّ أنْ نُرَخِّمَ (**جادَ الحقُّ**)؟

نقول: لا، لا يُرَخَّمُ، لأنهُ مركبٌ تركيبًا إسناديًّا.

بقيَ التَّركيبُ المَزْجِيُّ مثل: (**مَعْدِيكَرِب**)، وهو عَلَمٌ، و(**حَضْرَ مَوْت**)، وهو عَلَمٌ على بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، فيجوزُ أنْ تُرَخِّمَ (**مَعْدِيكرب**)، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ما منعَ إلا اثنين من التَّركيبِ، وهما التَّركيبُ الإضافيُّ، والتَّركيبُ الإسناديُّ، وأمَّا التَّركيبُ المزجيُّ، فإنَّه جائزٌ، فتقول: (**يا مَعْد**)، فتحذفُ آخرَه.

وأنا عندي أنَّنا نقولُ: حتى في المُركَّبِ تركيبًا إسناديًّا، ينبغي أنْ يجوزَ، لأنَّ المُرَكَّبَ تركيبًا إسناديًّا لا يدلُّ على اثنين، بل المسمَّى واحدٌ، بخلافِ المركَّبِ

تركيبًا إضافيًّا، فإِنَّهُ مُركَّبٌ من مُضافٍ ومُضافٍ إليه، وكذلك التَّركيبُ المزجيُّ لا يدلُّ على اثنين، فـ(**معديكَرِب**) واحدٌ، وليس (**معدي**) مُضافًا، و(**كَرِب**) مضافًا إليه، فلم يُقْصَدْ منه الدّلالةُ على التَّعدُّدِ، ولهذا نقولُ: إِنَّهُ إذا جازَ التَّركيبُ المزجيُّ، فينبغي أَنْ يجوزَ التَّركيبُ الإسناديُّ.

***

٦١٢- وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣- أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

الشَّرحُ

الترخيمُ هو حَذْفُ آخِرِ المنادى، لكن هل يُحْذَفُ مع الآخِرِ شيءٌ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-:

«وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا»: أي: الَّذي تَلَاهُ الآخِرُ، وهو ما قَبْلَ الآخِرِ، فيُحذَفُ الآخِرُ، والَّذي قَبْلَهُ بشُرُوطٍ:

الشَّرطُ الأوَّلُ «إِنْ زِيدَ»: أي: إنْ كان الحَرْفُ الَّذي قَبْلَ الآخِرِ حرفًا زائدًا.

الشَّرطُ الثَّاني أنْ يكونَ «لَيْنًا»: أي: حَرْفَ لينٍ، وحُرُوفُ اللينِ الوَاوُ والياءُ، أمَّا الألفُ، فإنَّها لا بُدَّ أنْ تكونَ سَاكِنَةً، وكَوْنُه يقول: **(لَيْنًا سَاكِنًا)** يُخرِجُ الألفَ، لأنَّ الأَلِفَ لا تكونُ إلا ساكنةً.

الشَّرطُ الثَّالثُ: أنْ يكونَ ساكنًا.

الشَّرطُ الرَّابعُ: أنْ يكونَ رابعًا فأكثرَ، فقولُه: **(مُكَمِّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا)**، أي: يجيءُ تمامَ الأربعةِ فما زادَ، احترازًا ممَّا لو كان هو الثَّالِثَ.

مثال ذلك: (مسكين)، تقول فيها: **(يا مِسْك)**، ولك فيها وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ تَبْنِيَه على الضَّمِّ، وهذه يُسَمُّونها لُغَةَ مَن لا يَنْتَظِرُ، وتقولُ: **(يا مِسْكُ)**، فـ(يا): حرفُ نِداءٍ، و**(مسكُ)**: مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ تُبْقِيَها مكسورةً، وهذا هو الأصلُ، وهذه على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، فتقول: (**يا مِسْكِ**)، فـ(**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**مِسْكِ**): مُنادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخرِه، منعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الانتظارِ.

فعلى لغةِ مَن لا ينتظرُ يكون الموجودُ كأنَّهُ اسمٌ مُستَقِلٌّ، وعلى لُغَةِ مَن ينتظرُ يكون كأنَّهُ اسمٌ مقطوعٌ مَبْتُورٌ.

ولاحظْ أنَّنا لا نُرَخِّمُهُ على أنَّهُ واحدُ المساكينِ، إنَّما نُرَخِّمه على أنَّ (مسكين) عَلَمٌ، أي: رجلٌ سَمَّيْناهُ (مِسْكينًا).

مثال آخر: (عُثْمان) تقول فيها: (**يا عُثْمَ**)، وهي على لُغَةِ مَن ينتظرُ، وتقولُ: (**يا عُثْمُ**) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ.

مثاله: (**منصور**)، فإذا أردتَ أنْ تُرَخِّمَه تقول: (**يا مَنْصُ**) بضمِّ الصَّادِ، وفيه اتَّفَقَتِ اللُّغَتانِ، لأنَّك إذا حَذَفْتَ الوَاوَ والرَّاءَ، تبقى الصَّادُ مضمومةً، وهذا على لُغَةِ مَن ينتظرُ، وإذا بَنَيْتَها على الضَّمِّ، فكذلك أيضًا تقولُ: (**يا منصُ**)، لكنَّ الإعرابَ يختلفُ، فإذا أَجْرَيْتَها على لُغَةِ مَن ينتظرُ، فإنَّكَ تقولُ: (**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**منص**): مُنادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخرِه، منَعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الانتظارِ، لأنَّ هذه الضَّمَّةَ ما جِيءَ بها مِن أجلِ النِّدَاءِ، فهيَ الضمَّةُ الأصليَّةُ.

وكذلكَ نقولُ في (**عُثْمَ**)، و(**عُثْمُ**).

أمَّا (**غَضَنْفَر**)، فلا يصحُّ أنْ نَحْذِفَ النُّونَ، لأنهُ ليسَ حرفَ لينٍ، وليسَ رابعًا فأكثرَ.

وأمَّا (**عُصْفُور**) فيجوزُ، لأنَّ الواوَ رابعةٌ، وهي زائدةٌ، لأنَّها مِن العُصْفُرِ.

وأمَّا (**قِنْدِيل**) فيصحُّ أنْ نَحْذِفَ الياءَ، لأنَّ أَصْلَها (قَنْدَل)، فالياءُ زائدةٌ، ووَزْنُها (فِعْلِيل).

وقولُه: «**وَالْـخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي**»: (**فَتْحٌ**): مُبْتَدأٌ، و(**قُفِي**): الجملةُ خبرُ المُبتدأ، و(**بِهِمَا**): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**قُفِي**)، أي: والخُلْفُ في وَاوٍ وياءٍ فَتْحٌ قُفِيَ بهما، و(**قُفِي**) أي: أُتْبِعَ.

الواوُ والياءُ مِن حُروفِ اللَّينِ، لأنَّ حُروفَ اللينِ مجموعةٌ في قولِك: (وَاي)، وهي الوَاوُ والألفُ واليَاءُ[1]، والحركةُ الـمُناسِبةُ للواوِ هي الضَّمَّةُ، مثل: (**مَنْصُور**)، والحركةُ المُناسِبةُ للياءِ هي الكسرةُ، مثل: (**مِسْكِين**)، فإذا كانت الواوُ قبلَها مفتوحٌ، والياءُ قبلَها مفتوحٌ، فإنَّ فيه خلافًا:

فمنهم مَن قال: تُحْذَفُ الواوُ، وتُحْذَفُ الياءُ.

ومنهم مَن قال: لا تُحْذَفان، بل تَبْقَيان.

مثالُ ذلك في الواوِ: (**فِرْعَون**)، فالواوُ مِن حُرُوفِ اللّينِ، والَّذي قبلَها حَرَكةٌ غيرُ مُناسِبةٍ، وهي الفَتْحةُ، فتقولُ: (**يا فِرْعَو**) على قولٍ، وتقولُ: (**يا فِرْعَ**) على قولٍ آخَرَ.

(١) الحروفُ الثَّلاثةُ تُسمَّى حروف (لين) و(عِلَّة) و(مد)، فلها أسماءٌ ثلاثةٌ، فالألفُ دائمًا حرفُ مدٍّ، وأمَّا الواوُ والياءُ، فإنْ كانتِ الحركةُ قبلهما مُناسِبةً، فهُما حرفا مدٍّ، وإنْ كانتْ غيرَ مُناسِبةٍ، فهما حرفا عِلَّةٍ ولينٍ فقط، ولا نقول: حرفا مدٍّ، وهذا تقسيمُها عند النَّحويِّين، وعلى هذا فنقول: في (فرعون) حرفُ لينٍ وعِلَّةٍ، ولا نقول: حرفُ مدٍّ، وفي (منصور) حرفُ مدٍّ ولينٍ وعِلَّةٍ، وأمَّا الألفُ فهي دائمًا تكونُ حرفَ مدٍّ وعلةٍ. (الشَّارح)

مِثالها في الياءِ: (غُرْنَيْق)، وهو الطَّيرُ المعروفُ الَّذي يُسَمِّيه النَّاسُ عندنا (غُرْنُوق)، فتقولُ: (غُرْنَي)، أو (غُرْنَ).

فإذا قال قائلٌ: اشترطنا في المُرَخَّم غيرِ المختومِ بالتَّاءِ أنْ يكونَ عَلَمًا!

نقول: نُسمِّي إنسانًا (غُرْنَيق)، فلو فَرَضْنا أنَّ شَخْصًا لِبَاسُه دائمًا أَبْيضُ ناصِعُ البَيَاضِ، وهو خفيفُ المَشْي، فدائمًا يُسْرِعُ كأَنَّهُ يَطيرُ، فنقولُ لهُ: (يا غُرْنَيقُ)، وهل هو مُصَغَّرٌ؟

نقول: لا، الظَّاهرُ أَنَّهُ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ على هذه الصِّفةِ.

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نُرخِّمُ (هُرَيرة)؟

نقول: نحذفُ التَّاءَ فقط.

* * *

٦١٤- وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّ   تَـرْخِيمُ جُمْلَـةٍ، وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ

الشَّـرحُ

المُركَّبُ يُحذَفُ عجزُه كلُّه عند التَّرْخيمِ، وهذا أبلغُ مِن حذفِ حَرفَيْن، لأنَّ التَّرخيمَ حَذْفُ حرفٍ واحدٍ، ثمَّ أتينا إلى حَذْفِ حَرْفَيْن، ثمَّ أتينا إلى حَذْفِ العَجُزِ كُلِّه.

مثاله: (**مَعْدِيكَرِب**)، فهذا مُركَّبٌ تركيبًا مَزْجيًّا، فإذا حَذَفْنا (**كَرِب**) صار المحذوفُ ثلاثةَ حُرُوفٍ، وكذلك (**حَضْرَمَوْت**) و(**بَعْلَبَكَّ**)، لأنَّ الكَافَ مُشدَّدةٌ.

وهل يدخلُ التَّركيبُ الإضافيُّ في هذا الكلامِ؟

الجواب: لا يدخلُ، لأَنَّهُ سبقَ في قَوْلِه: (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، ولهذا قالَ في الإسنادِ: (**وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ**)، يعني أنَّ ما رُكِّبَ تركيبَ جُمْلَةٍ، فإنَّ تَرْخِيمَه قليلٌ، ومنه (**تَأَبَّطَ شرًّا**)، فهذا مُركَّبٌ تركيبًا إِسناديًّا، لأنَّ (**تَأَبَّط**): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، و(**شرًّا**): مفعولٌ به، وهذه الجملةُ كلُّها جِيءَ بها، ووُضِعَتِ اسمَ رجلٍ، فصارَ مُرَكَّبًا تركيبًا إسناديًّا، **وهل يجوزُ أنْ يُرخَّمَ؟**

نقول: سبقَ في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أَنَّهُ لا يجوزُ، لأَنَّهُ قالَ: (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، لكنْ هنا نَاقَض وقالَ: (**وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ**)، فيُحْمَلُ قولُه فيما سبقَ: (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، على أنَّ المُرادَ بالنِّسْبةِ للإِسنادِ الكَثْرة، أي: أَنَّهُ لا يكثُرُ تَرْخِيمُ المُركَّبِ تركيبًا إسناديًّا.

إِذَنْ: الْمُرَكَّباتُ ثلاثةُ أنواعٍ: إسناديٌّ، وإضافيٌّ، ومَزْجِيٌّ، فالمزجيُّ يجوزُ تَرْخِيمُه وبكثرةٍ، والإضافيُّ لا يجوزُ مُطْلَقًا، والإسناديُّ يجوزُ، لكنْ بقِلَّةٍ.

مثال آخر: (شابَ قَرْناها)، إذا أردنا أنْ نُرَخِّمَه نقولُ: **(يا شَاب)**، ونحذفُ **(قَرْنَاها)** كلَّها.

وقولُه: «**وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ**»: (ذَا): اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مُبْتَدأٌ، و(عَمْرٌو): مُبْتَدأٌ ثانٍ، و(نَقَلْ): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، والجُمْلَةُ خبرُ الْمُبْتَدأ.

وقولُه: «**عَمْرٌو**»: هو سِيبَوَيْهِ إمامُ أهلِ البصرةِ في النَّحْوِ، وأَئِمَّةُ النَّحْوِ ما جاءتهمُ الإمامةُ هكذا بدون تَعَبٍ، بل كانوا يَتعبون، ويخرجون إلى البَرَارِيّ، ويتلقَّوْنَ الأعرابَ الَّذين ما دخلوا في الْمُدُنِ، ولا تَغَيَّرَتْ أَلْسِنَتُهم، فينقُلُونَ عَنْهمُ الكلامَ، فمِن جملةِ ما نقلَ سِيبويهِ أَنَّهمْ -أي: العَرَبَ- يُرَخِّمونَ الْمُرَكَّبَ تركيبًا إسناديًّا.

وكونُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ)**، ويأتي بهذا لِيُقَوِّيَ كَلَامَه، دليلٌ على أنَّ تَرْخِيمَ الْمُرَكَّبِ تركيبًا إسناديًّا قَلِيلٌ جِدًّا، وهو كذلك.

الخلاصةُ: أنَّ الْمُرَخَّمَ يُحذَفُ منه حرفٌ واحدٌ، وحَرْفَان، والعَجُزُ مُطْلَقًا، وهذا بالنِّسبةِ لِـمَا يُحْذَفُ.

أما بالنِّسبةِ للمُركَّبِ، فالْمُركَّبُ ثلاثةُ أقسام: مُركَّبٌ تركيبًا إضافيًّا، ومُركَّبٌ تركيبًا إسناديًّا، ومُركَّبٌ تركيبًا مَزْجِيًّا، فالْمُرَكَّبُ تركيبًا إضافيًّا لا يُرَخَّمُ، والْمُرَكَّبُ تركيبًا إسناديًّا يُرَخَّمُ بقِلَّةٍ، والْمُرَكَّبُ تركيبًا مزجيًّا يُرَخَّمُ بكثرةٍ.

٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
٦١٦-وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا- كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
٦١٧- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا ثَمُو)، وَ: (يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا

الشرحُ

(مَا) في قَوْلِه: «**مَا حُذِفْ**»: مفعولُ (**نَوَيْتَ**)، أي: إنْ نَوَيْتَ ما حُذِفَ بعد حَذْفِه.

«**فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ**»: والظَّاهِرُ أنَّ الباءَ هنا بمعنى (عَلَى)، يعني: فاسْتَعْمِلِ الباقيَ على ما أُلِفَ فيه قبلَ الحذفِ، أي: اجْعَلْه على حَالِه إذا نَوَيْتَ بعد الحَذْفِ ما حَذَفْتَ، وهذا في كلِّ ما سبقَ من التَّرْخِيمَاتِ.

مثاله: تقول: (**يا مِسْكِ**)، (**يا عُثْمَ**)، (**يا مَنْصُ**)، فلم نُغَيِّرْ شيئًا في الحَرَكَاتِ، ونقولُ في إعرابِ (**يا عُثْمَ**): (**عُثْمَ**) مُنادًى مُرَخَّمٌ مَبْنِيٌّ على ضمٍّ مُقَدَّرٍ على آخِرِه منعَ من ظُهُورِه اشتغالُ المحلِّ بحَرَكَةِ الانتظارِ.

وقولُه: «**وَاجْعَلْهُ**»: أي: اجْعَلِ الـمُرَخَّمَ إنْ لم تنوِ المحذوفَ كما لو كانَ هذا الـمُرَخَّمُ تُـمِّمَ بالحَرْفِ الأَخِيرِ الموجودِ.

وقولُه: «**وَضْعًا**»: أي: بحَسَبِ وَضْعِ العربِ، فلا نَلْتَفِتُ إلى المحذوفِ إطْلاقًا، فنقولُ في (**عُثْمَان**): (**يا عُثْمُ**)، وفي (**مِسْكِين**): (**يا مِسْكُ**)، وفي (**مَنْصُور**): (**يا مَنْصُ**) على أنَّ الضَّمَّةَ ليستْ بالحَرَكَةِ الأَصْلِيَّةِ، ولهذا نقولُ في (**يا مَنْصُ**)

على هذا: (**يا**): حَرْف نِدَاء، و(**مَنْصُ**): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، لأنَّنا قدَّرنا أنَّ هذه الضَّمَّةَ حَرَكةُ بِناءٍ لا حَرَكةُ انتظارٍ.

وإذا كان آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ، مِثل (**يا فِرْعَو**) على لُغَةِ مَن لا يَحْذِفُ الواوَ نقولُ: مَبْنِيٌّ على ضَمٍّ مُقَدَّرٍ على آخِرِه، مَنعَ مِن ظُهورِه الثِّقَلُ.

وكذلك نقولُ في (**غُرْنَيْق**): (**يا غُرْنَي**).

مثال آخر: (**حَمْزة**) على لُغَةِ مَن ينتظرُ نقولُ: (**يا حمزَ**)، وعلى لُغَةِ مَن لا ينتظرُ نقولُ: (**يا حَمْزُ**).

مثال آخر: (**قَتَادة**) على لُغَةِ مَن ينتظرُ: (**يا قَتَادَ**)، وعلى لُغَةِ مَن لا ينتظرُ: (**يا قَتَادُ**).

يقولون: إنَّ ابنَ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ له: إنَّ ابنَ مسعودٍ قرأَ: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِ**﴾، فقال: «ما كانَ أَشْغَلَ أهلَ النَّارِ عن التَّرخيمِ»[1].

لكنْ قالَ بعضُ النَّاسِ: إنَّهم لا يُرَخِّمونَ، لكنَّهم ضُعَفَاءُ لا يُكْمِلونَ النُّطْقَ.

على كلِّ حال: إذا ثبتتِ القراءةُ، فإمَّا أنْ يُقالَ: إنَّهم يَعجِزونَ عن الإكمالِ للضَّعْفِ، وإمَّا أنْ يقالَ: رخَّموا استِعْطافًا.

وقولُه: «**عَلَى الْأَوَّلِ**»: أي: إذا نويتَ بعدَ حَذْفِ ما حُذِفَ، وهي لُغَةُ مَن ينتظرُ، تقولُ في (ثَمُود): (**يا ثَمُو**)، فنقولُ: (**ثمو**): مُنَادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقَدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه اشتغال المحل بحركة الانتظار.

---

(١) ذكره الزمخشري في الكشاف (٤/ ٢٦٤)، والرازي في تفسيره (٢٧/ ٦٤٤).

وقولُه: «و(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا»: وهي لُغَةُ مَن لا ينتظرُ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا قلنا: (**يا ثَمِي**)، ولم نقل: (**يا ثَمُو**)؟

يقولون: لأَنَّهُ لا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أمَّا المبنيُّ فيُوجَدُ مثل (هُو)، وكذلك المنقولُ، كما لو سَمَّيْنا شخصًا بـ(يدعو)، وكذلك غيرُ العَرَبيِّ، مثل: (**قَمَنْدُو**) و(**سَمَنْدُو**)، فلهذا يقولون في (ثَمُو) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ: لا بُدَّ أنْ تَجْعَلَه (يا ثَمِي)، فيكونُ مُعْتَلًّا بالياءِ، لأنَّ الاعتلالَ بالياءِ كثيرٌ، مثل: (قاضي)، و(داعي)، و(هادي)، وما أشبه ذلك.

فإذا قال قائلٌ: وكيفَ نُعْرِبُه على هذا؟

نقول: (**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**ثمي**): مُنادًى مُرَخَّمٌ مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه الثِّقَلُ.

مثال آخر: (مِسْكِين)، نقولُ فيه: (**يا مِسْكِ**) على لُغةِ مَن ينتظرُ، و(**يا مِسْكُ**) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ.

* * *

٦١٨- وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَ (مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مَسْلَمَهْ)

الشرحُ

قولُه: «الْتَزِمِ الْأَوَّلَ»: وهو لُغَةُ مَن ينتظرُ.

«فِي كَ (مُسْلِمَهْ)»: فإذا ناديتَ امْرَأةً بهذا الاسمِ (مُسْلِمة)، وأردتَ التَّرْخيمَ، فإنَّك تَحْذِفُ الهاءَ، فتقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةِ مَن ينتظرُ، و(يا مُسْلِمُ) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ، لكنْ هنا يَتَعَيَّنُ لُغَةُ مَن ينتظرُ، لأَنَّنا لو أَتَيْنا بها على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ، وقلنا: (يا مُسْلِمُ) اشتبهَ المُنادَى المذكَّرُ بالمُؤَنَّثِ، لكن تقولُ: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةِ مَن ينتظرُ.

وقولُه: «الْتَزِمِ»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوُجُوبِ، والعِلَّةُ في وجوبِ الالتزامِ هنا خَوْفُ اللَّبْسِ.

وقولُه: «وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ»: وهما لُغَةُ مَن ينتظرُ، ومَنْ لا ينتظرُ.

«فِي كَ (مَسْلَمَهْ)»: و(مَسْلَمة) ليس بعَلَمٍ يختلفُ فيه المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، لكنها اسمُ مكانٍ للسَّلامةِ، والمكانُ يصلُحُ تَذْكِيرُه وتأنيثُه، فتقولُ: (مَسْلَمة) أي: هذا المكانُ مَسْلَمةٌ كما تقولُ: (مَفَازة) و(مَهْلَكة)، وما أشبه ذلك.

فإذا أردتَ أنْ تُرَخِّمَ تقولُ: (مَسْلَمَ)، و(مَسْلَمُ)، لأَنَّهُ ليسَ فيه التباسٌ.

فإنْ كان عَلَمًا فهو منقولٌ مِن اسمِ مكانٍ إلى العَلَمِيَّةِ، ويصيرُ فيه الوَجْهان، لأَنَّه لا يُوجَدُ امرأةٌ اسمُها (مَسْلَمة)، بخلافِ (مُسْلِمة) و(مُسْلِم)، فيُفَرَّقُ بينهما بالهاءِ.

الخُلاصة:

يجوزُ في التَّرخيمِ لُغَتانِ: لُغَةُ مَن ينتظرُ، ولغةُ مَن لا ينتظرُ، فإن حصلَ لَبْسٌ في التزامِ إحداهما، وجبَ العُدُولُ عنها، وأَتَيْنا بالوَجْهِ الَّذي لا يلتبسُ.

* * *

٦١٩- وَلِاضْـــطِرَارٍ رَخَّمُـــوا دُونَ نِـــدَا مَا لِلنِّـدَا يَصْـلُحُ نَحْـوُ: (أَحْمَـدَا)

الشَّـــرحُ

قولُه: «رَخَّمُوا»: الفاعلُ يعودُ على العَرَبِ، لأنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يستطيعونَ أنْ يُغَيِّروا في اللُّغَةِ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّ العربَ رخَّموا للضَّرورةِ بدون نِدَاءٍ، لكن بشرطِ أنْ يكونَ هذا المُرَخَّمُ صالحًا للنِّداءِ.

مثالُه: (أحمد)، فلو فَرَضْنا أنَّ (أحمد) جاءتْ في سِيَاقِ بيتٍ مِن الشِّعْرِ، ولو أَبْقَيْنَاها على ما هيَ عليه اختلَّ وزنُ البيتِ، فإنَّنا نَحْذِفُ آخِرَها، ونقولُ: **(أَحْم)** على حَسَبِ الإعرابِ، لأنَّ هذا ليسَ بنِدَاءٍ.

قال الشَّاعرُ[1]:

لَـنِعْمَ الْفَتَـى تَعْشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْـخَصَرْ

الشَّاهدُ قولُه: (طَرِيفُ بْنُ مَالٍ)، وأصلُها (ابنُ مالكٍ)، فرخَّمَهُ بدونِ نِدَاءٍ، ولكنْ للضَّرورةِ، وهو مُنَوَّنٌ على لُغَةِ مَن ينتظرُ، وقولُه: **(طَرِيفُ)** هو المخصوصُ بالمدحِ مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، و**(الْفَتَى)** فاعلٌ.

الخلاصة: التَّرخيمُ في الأصلِ خاصٌّ بالنِّداءِ، ولكنَّهُ قدْ يُرخَّمُ في غيرِ النِّداءِ للضَّرورةِ فقط، وهيَ الشِّعرُ.

***

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٥٤)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٦٦).

الاخْتِصَاصُ

الاختصاصُ بالشَّيءِ معناه الانفرادُ به، وقَصْرُ الحُكْمِ عليه، تقول: (اخْتَصَصْتُ بكذا)، بمعنى انْفَردتُ به، ولهذا يُقَالُ: هذا مَالُكَ الخاصُّ، وهذا بيتُكَ الخاصُّ، وهذا الكِتابُ خاصٌّ لِفُلَانٍ، أي: أَنَّه مُنْفَرِدٌ به عن غيرِه، ومقصورٌ عليه.

والاختصاصُ في اللُّغَةِ العَربيَّةِ قريبٌ في الاصطلاحِ مِن المعنى اللُّغَويِّ، لأنَّ المُتكلِّمَ يَقْصُرُ الحُكْمَ على نَفْسِه، ولهُ شُرُوطٌ أفادها المؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه:

٦٢٠- الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

الشرحُ

قولُه: «ارْجُونِيَا»: أصلُها (ارْجُوني)، فالألفُ هنا للإِطْلَاقِ، تقولُ: (ارْجُوني أيُّها الفتَى)، فـ(أيُّها الفتَى) للمُتكلِّم، فلا بُدَّ أنْ يَسْبِقَها شيءٌ، أي: أنَّ الاختصاصَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بشَيْءٍ، وأمَّا النِّداءُ فلا يُشْتَرطُ، تقولُ: (يا مُحَمَّدُ)، (يا بكرُ)، (يا خالدُ)، (يا عَمْرُو)، وما أشبه ذلك.

مثالُه: لو قلتَ تَسْأَلُ اللهَ -عزَّ وجلَّ- أنْ يَرْحَمَك: (يا ربِّ، اغْفِرْ لي عَبْدَك الضَّعيفَ)، وما أشبه ذلك.

وقولُه: «ارجوني»: (ارجو): فِعْلُ أَمْرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والواوُ فاعلٌ، وهي واوُ الجماعةِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر:٦٠]، فـ(ارْجُونِي) على وزنِ (ادْعُوني)، والنُّونُ للوِقَايةِ، والياءُ مفعولٌ به.

وقولُه: «أَيُّهَا الْفَتَى»: (أَيُّهَا) يقولون: إنَّ (أَيّ) مَفْعُولٌ به لِفِعْلٍ مَحْذوفٍ، والتَّقديرُ: (أَخُصُّ أيُّها الفتَى)، وهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ولا تقولُ: إنَّها مُنادًى، يقولون: لأنَّك لو قلت: إنَّها مُنادًى، فإنَّهُ ليسَ مِن العادةِ أنَّ الإنسانَ يُنادِي نفسَه، لكنْ لو قلت: (أخصُّ أيُّها الفتى)، صحَّ، وهذا مِن الغَريبِ، و(هَا): للتَّنبيهِ، و(الْفَتَى): صِفَةٌ لـ(أَيُّ) تابعٌ للَفْظِه، وإنَّما قلنا: تابعٌ لِلَفْظِه، لأنَّنا لو أبدلْنا (الفتَى) الَّذي هو مقصورٌ باسمٍ صحيحِ الآخِرِ وقلنا: (ارْجُوني أيُّها الرَّجلُ) يكونُ (الرَّجلُ) صِفَةً لـ(أيّ) تابعًا للَفْظِه، فهو مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ.

إِذَنْ: (الْفَتَى) صفةٌ لـ(أَيّ) تابعٌ للَفْظِه، فهو مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ.

ولو قال: (ارْجُوني أيُّها الفِتْيَانُ)، ما صارتِ اختصاصًا، وكذلك لو قال: (ارْجُنِي أيُّها الفتَى)، فليسَ باختصاصٍ.

وقولُه: (ارجوني أيها الفتى)، الفتَى في اللُّغةِ العربيَّةِ يُطْلَقُ على الكَريمِ، فالمعنى: ارْجُوني لأنِّي مَحَلٌّ للرَّجَاءِ، أنِّي أُعْطِيكم، وأُنْعِمُ عليكم.

إِذَنْ: فهمنا أنَّ الاختصاصَ مثلُ النِّداءِ، لكنْ يختلفُ عنه بأمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مسبوقًا بشيءٍ، لقولِه: (بِإِثْرٍ).

الأمرُ الثَّاني: أَنَّهُ لا يَقْتَرِنُ بـ(يا)، لقولِه: (**دُونَ يَا**).

الأمرُ الثَّالثُ: أَنَّهُ يكونُ للمُتكلِّمِ، أو للمُتكلِّمِ ومعه غَيْرُه، فهنا في (**أَيُّها الفتى**) للمُتَكَلِّمِ.

* * *

٦٢١- وَقَـــدْ يُـــرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْـــو(أَلْ)

كَمِثْلِ: (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَـذَلْ)

الشـــرحُ

قولُه: «ذَا»: نائبُ فاعلٍ، وتعودُ على الاختصاصِ، يعني: قد يُرَى الاختصاصُ (دُونَ (أَيٍّ) تِلْو(أل))، لأنَّ المِثَالَ الَّذي ذَكَرَه المؤلِّفُ -رحمه الله- فيه (أَيّ) في قولِه: (أَيُّهَا الْفَتَى)، لكنْ قدْ يُرَى دونَ (أيٍّ) مَقْرُونًا بـ(أل)، مع أَنَّهُ لو كان نِدَاءً لم يُقرَنْ بـ(أل) إلا إذا توصَّلَ إليه بـ(أَيّ).

مثالُه «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»: فـ(نَحْنُ): مُبْتَدأٌ، وخَبَرُه (أَسْخَى)، و(الْعُرْبَ): منصوبةٌ على الاخْتِصَاصِ، والمعنى: نحنُ -أخصُّ العُرْبَ- أَسْخَى مَن بَذَل.

فصارَتْ صُوَرُ الاختصاصِ ثَلَاثًا:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ يكونَ الاختصاصُ مقرونًا بـ(أَيّ).

الصُّورةُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُعرَّفًا بـ(أل) دونَ (أَيّ).

الصُّورةُ الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا، مثل قَوْلِ الرَّسولِ ﷺ: «نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[1]. فـ(نَحْنُ): مُبْتَدأٌ، وجملةُ (لَا نُورَثُ) خَبَرُه، و(مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ): منصوبٌ على الاختصاصِ، والمعنى: نحنُ -أَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياءِ- لا نُورَثُ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٦٣).

وفيها كلِّها يكونُ منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أَخُصُّ).

فكأنَّ الاختصاصَ يُفَسِّرُ الضَّميرَ السَّابقَ.

فقولُه: «نَحْنُ»: مَن نحن؟ الجواب: (**الْعُرْبَ**)، ففَسَّرَ الضَّميرَ.

وكذلك «ارْجُونِي»: مِن نرجو؟ الجواب: (**أَيُّها الْفَتَى**)، وفي الحديثِ: «**نحنُ**»، مَن نحنُ؟ الجواب: «**مَعَاشِرَ الأنبياءِ**»، ولهذا قلنا: لا بُدَّ أنْ يَسْبِقَه ضميرٌ، إمَّا للمتكلِّمِ، أو للمتكلِّمِ ومعهُ غيرُه، حتَّى يكونَ كالتَّفسيرِ لَهُ.

وقولُه: «الْعُرْبَ»: أي: العَرَبَ، وما قاله صحيحٌ، فلا يُوجَدُ في الأُمَمِ أُمَّةٌ أَكْرمُ مِن العربِ، ولا أَزْكَى نَسَبًا، ولا أَطْيَبَ مَحْتِدًا[1] مِن العربِ، ولهذا كانَ الرَّسولُ ﷺ الَّذي هو أفضلُ الرُّسُلِ- كان من العربِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فلولا أنَّ أُمَّةَ العربِ هي خيرُ الأُمَمِ ما جعلَهُ اللهُ منها، ولكنْ بعدَ الإسلامِ صارَ خيرَ النَّاسِ المُسْلِمون، سواء مِن العَرَبِ، أم مِنْ غيرِ العربِ، ولكنْ يزدادُ المسلمُ العَرَبيُّ طِيبًا إلى طِيبِه.

* * *

(١) المَحْتِدُ: الأَصل وَالطَّبْعُ. اللسان: حتد.

التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ

هذا البابُ بابٌ لمسألتَين:

المسألةُ الأُولى: التَّحذيرُ، وهو الإنذارُ بالمَخُوفِ، فـ(تُحَذِّرُه) أي: تُنْذِرُه بشيءٍ مَخُوفٍ ليَحْذَرَ منه.

المسألةُ الثَّانيةُ: الإغراءُ، وهو الحثُّ على فِعلِ شيءٍ مطلوبٍ تُغْرِيهِ به مِنْ أجلِ أنْ يُدْرِكَه ويُحصِّلَهُ.

٦٢٢- (إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ) وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ ... مُـحَذِّرٌ بِـمَا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ

الشـــرحُ

قولُه: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(نَصَبْ) على أنَّه يُرادُ به لَفْظُه، لأنَّ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) بمعنى هذا اللَّفْظ، أو هذا التَّركيب، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(نَحْوَ) معطوفٌ على (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ).

وقولُه: «نَصَبْ مُحَذِّرٌ»: يعني أنَّ المحذِّرَ نَصَبَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، وما شابهَه، مثل: (إيَّاك والأسدَ)، (إيَّاك والرِّبا)، (إيَّاك والخَنَا)، (إيَّاك والغِيبةَ)، وما أشبهَ ذلك.

وقولُه: «بِمَا»: أي: بعَامِلٍ، فـ(مَا) هنا نَكِرةٌ موصوفةٌ.

وقولُه: «اسْتِتَارُهُ وَجَبْ»: عَبَّرَ هنا بالاستتارِ على سبيلِ التَّسامُحِ، لأنَّ المرادَ بالاستتارِ هنا الحَذْفُ، والاستتارُ إنَّما يكونُ في الضَّمائرِ في عَواملِها، وهذا الَّذي

معنا مِن بابِ الحذفِ، وليسَ مِن بابِ الاستتارِ، فهو مِن بابِ التَّسامُحِ، أو مِن بابِ استعمالِ الاستتارِ في غيرِ معناه الاصطلاحيِّ، بل في مَعْناهُ اللُّغويِّ، فيكونُ المُرادُ بقولِه (بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ) أي: بما وَجَبَ اختفاؤُه.

وقولُه: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: (إِيَّاكَ): مَفْعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أُحَذِّرُك)، هذا هو الأصلُ، فالضَّميرُ في (أُحَذِّرك) ضميرٌ مُتَّصِلٌ، فلمَّا حَذَفْنا الفعلَ ما وَجَدْنا شيئًا يتَّصِلُ به الضَّميرُ، فاضْطُررنا إلى فَصْلِ الضَّميرِ، وقلنا: (إيَّاك)، فعلى هذا يكونُ (إيَّا) ضميرًا مُنْفَصِلًا مبنيًّا على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ بعاملٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (أُحَذِّر)، وليس: (احْذَرْ) وإنْ كانَ ظاهرُ كلامِ الشَّارحِ -رحمه الله-: (احْذَر)، لكنَّ الصَّوابَ: (أُحَذِّر).

وقولُه: «وَالشَّرَّ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(الشَّرَّ): مفعولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ، وليسَ معطوفًا على (إِيَّاكَ)، لأنَّنا لو قلنا: إنَّهُ معطوفٌ على (إِيَّاكَ) فسدَ المعنى، وصارَ: أُحَذِّرُك وأُحَذِّرُ الشَّرَّ، وهذا لا يستقيمُ.

إِذَنْ: يكونُ مفعولًا لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (إيَّاك أُحَذِّرُ، وجَانِبِ الشَّرَّ)، أو: (اجتنبِ الشَّرَّ)، أو ما أشبه ذلك، فيكونُ هذا عطفَ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ.

وقولُه: «بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ»: يدلُّ على أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تُبْرِزَ الفعلَ هنا، فلو قلت: (إيَّاك أُحَذِّرُ)، ما كانَ مِن بابِ التَّحذيرِ، وإنَّما يكونُ جملةً مُستَقِلَّةً، ولا تُسمَّى تحذيرًا، وإنَّما سُمِّيَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) تحذيرًا مع حَذْفِ العاملِ، لأنَّ هذا أَبْلغُ في تنبيهِ المُخاطَبِ، فلو قال: (أُحَذِّرُك)، ما صارَ له في نَفْسِ المُخاطَبِ كما يكونُ لقولِه: (إِيَّاكَ)، ولا سِيَّما في الصِّيغةِ الثَّانيةِ الَّتي فيها التَّكرارُ (إيَّاك إيَّاك).

٦٢٣- وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا
سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤- إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ
كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

الشرحُ

قولُه: «دُونَ عَطْفٍ»: يعني أَنَّكَ إذا أَتَيْتَ بالتَّحذيرِ بدونِ عَطْفٍ فقلتَ: (إِيَّاك الشَّرَّ).

وقولُه: «وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التِّكْرَارِ»: إذا جاءتْ (إِيَّا) فلا بُدَّ مِن الإضمارِ، وأمَّا ما سِوَى (إِيَّا) فإنْ تَكَرَّرَ وجبَ الإِضْمارُ، وإنْ لم يتكَرَّرْ جازَ الإِضْمارُ والإظهارُ، كما لو قلت: **(الأسدَ)**، فيجوزُ أنْ أقولَ: (احذرِ الأَسَدَ)، وآتيَ بالفعلِ، أمَّا لو قلت: **(الأسدَ الأسدَ)**، فإِنَّهُ لا يجوزُ أنْ تأتيَ به.

وقولُه: «الضَّيْغَمَ»: هو الأسدُ.

وقولُه: «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ»: مُحذَّرٌ منه، وهو مفعولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ، ويُحْذَفُ مِن أجلِ التَّكرارِ.

مثال آخر: **(إِيَّاك أنْ تفعلَ كذا)**، أي: إِيَّاك مِنْ أنْ تفعلَ كذا، وأتى بـ(مِن)، لأنَّ (أنْ) هنا على تقديرِ (مِنْ)، لأَنَّهُ لو قال: **(أُحَذِّرُك فِعْلَ كذا)**، ما صارَ هناك مُحَذَّرٌ منه، ولا يكونُ مُحَذَّرًا منه إلا على تقديرِ (مِنْ).

مثال آخر: (**مازِ، رأسَك والسَّيفَ**)، وأصلُه: (مَازِنُ)، لكن هنا تَرْخِيمٌ بحَذْفِ آخِرِه، وهو النُّونُ، والتَّحذيرُ في: (**رأسَك والسَّيفَ**)، والتَّقديرُ: (قِ رَأْسَك)، فهو مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (قِ)، وقولُه: (**والسَّيفَ**): الواوُ حرفُ عَطْفٍ، و(**السَّيْفَ**): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: احْذَرْ، أو جَانِبِ السَّيْفَ، وما أشبهَ ذلك.

* * *

٦٢٥- وَشَــذَّ (إِيَّــايَ)، و(إِيَّــاهُ) أَشَــذّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

الشــرحُ

قولُه: «وَشَذَّ (إِيَّايَ)»: لأنَّ التَّحْذيرَ يكونُ للمُخاطَبِ، ولا يكونُ للمُتكلِّمِ، فلا تقولُ: (إِيَّايَ والشَّرَّ)، ولكنَّهُ يُقَالُ شُذُوذًا، والشَّاذُّ معناهُ المُخالِفُ للقِياسِ.

وقولُه: «و(إِيَّاهُ) أَشَذّ»: أي: أكثرُ شُذُوذًا، وذَكَرَ له مثالًا في الشَّرحِ[1] قالَ فيه: (إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتِّينَ، فإيَّاه وإيَّا الشَّوابَّ) أي: النِّسَاءَ الشَّابَّاتِ، فلا يتزوَّجْهُنَّ، والشَّاهدُ قولُه: (فإيَّاه)، حيثُ حَذَّرَ بضَميرِ الغَيْبَةِ، وهذا شاذٌّ.

إِذَنْ: فالتَّحذيرُ بـ(إيَّا) يكونُ للمُخاطَبِ والمُتكلِّمِ والغائبِ، فالمُخاطَبُ هو الكثيرُ الواردُ، والمتكلِّمُ شاذٌّ، والغائبُ أشذُّ.

وقولُه: «عَنْ سَبِيلِ»: مُتَعلِّقٌ بـ(انْتبَذْ)، والمعنى: مَن قَاسَ هذه الضَّمائرَ على ضَميرِ المخاطَبِ، فقد خرجَ، وبَعُدَ عن سبيلِ القَصْدِ والمنهجِ الحقِّ، فكأنَّ المُؤلِّفَ -رحمه الله- يَرُدُّ قولَ مَن يقولُ: إنَّهُ مَقِيسٌ، ويَرَى أنَّهُ مُقْتَصَرٌ فيه على السَّماعِ.

***

(١) شرح ابن عقيل -رحمه الله-.

٦٢٦-وَكَمُحَـــذِّرٍ بِــلَا (إِيَّـــا) اجْعَــلَا مُغْـرًى بِـهِ فِي كُـلِّ مَـا قَـدْ فُصِّـلَا

الشَّــرحُ

الإغراءُ ضِدُّ التَّحذيرِ، فهو إِذَنْ تَنْبِيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ يُرغَبُ أنْ يَحْصُلَ عليه، فـ(أَغْرَيْتُه) معناه: أَنَّني نبَّهتُه على أمرٍ ينبغي أنْ يَأْخُذَ به، ولكنْ لا يُسْتَعْمَلُ فيه (إيَّا)، ولكن بِلَا (إيَّا)، مثلُ قولِه ﷺ: «**الصَّلاةَ الصَّلاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»(١). فـ«الصَّلاةَ الصَّلاةَ» نقول فيها: مفعولٌ لِفعلٍ محذوفٍ منصوبةٌ على الإغراءِ، والتَّقديرُ: الزموا الصَّلاةَ الصَّلاةَ، وما مَلَكَتْ أيمانُكم، و(**الصَّلاة**) الثَّانيةُ توكيدٌ، ومِثلُها في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي**)، لكن (**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ**) تَحْذيرٌ، و(**الصَّلاةَ الصَّلاةَ**) إغراءٌ.

ومثلُه أيضًا أنْ تقولَ: (**العِلْمَ العِلْمَ**)، يعني: الْزَمِ العِلْمَ العِلْمَ.

***

(١) أخرجه بمعناه أبو داود: كتاب الأدب، باب في حق المملوك، رقم (٥١٥٦).

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

اسمُ الفعلِ هو الاسمُ الذي وُضِعَ عَلَمًا على الفِعْلِ، كما تُسمِّي وَلَدَك باسْمِه، وكما تقولُ: (هذه مِرْوَحَةٌ)، (هذا زيدٌ)، (هذا عَمْرٌو)، (هذا خالدٌ).

وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما وُضِعَ للأمرِ.

الثَّاني: ما وُضِعَ للماضي.

الثَّالثُ: ما وُضِعَ للمُضَارعِ.

٦٢٧- مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ(شَتَّانَ) و(صَهْ) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) و(مَهْ)

الشـــرحُ

قولُه: «مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ»: ثُمَّ قيَّدَ هذه النِّيابةَ بالمثالِ، فقال: (كَشَتَّانَ)، وليس ما نابَ عن فِعْلٍ مطلقًا، لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمصدرَ يَنُوبانِ عن الفعلِ، لكنَّهما ليسا كـ(شَتَّان)، وقدْ قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في أوَّلِ الكتابِ: (**وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ**) لأَجْلِ أنْ يُخرِجَ اسمَ الفاعلِ، فإنَّهُ نائبٌ مَنابَ الفعلِ، لكنْ بتأثُّرٍ، فيتأثَّرُ بالعواملِ، فتقول مثلًا: (**أنا مُكرِمٌ زيدًا**)، فـ(**مُكْرِم**) نابتْ عن كلمةِ (**أُكْرِم**)، لكنَّها تتأثَّرُ بالعَوَامِلِ، والمرادُ هنا ما نابَ عن فِعْلٍ، ولم يتأثَّرْ بالعواملِ، ولهذا قيَّد ذلك بالمِثَالِ في قولِه: (كَشَتَّانَ وَصَهْ).

وقولُه: «شَتَّانَ»: اسمُ فعلٍ ماضٍ، لأَنَّهُ بمعنى افترقَ.

وقولُه: «صَهْ»: اسمُ فِعْلِ أَمْرٍ، لأَنَّهُ بمعنى اسْكُتْ، ونحنُ نقولُ في اللُّغةِ العامِّيَّةِ بدلَ (صَهْ): (أُصْ)، وهي مُحرَّفةٌ مِن (صَهْ)، وليستْ مُقْتَضَبةً مِن (اسْكُتْ)، فلا نقولُ: إنَّ أصلَ (أُصْ) (اسْكُت)، فحُذِفتِ الكافُ والتَّاءُ، لأَنَّنا إذا قلنا بهذا لَزِمَ حَذْفُ التَّاءِ والكَافِ، وإبدالُ السِّينِ صَادًا، لكنْ إذا قلنا: إنَّها نائبةٌ مَنابَ (صَهْ)، فهو أَقْرَبُ.

وقولُه: «أَوَّهْ»: أي: أَتوجَّعُ، ونحنُ نقولُ فيها: (أَوْوه)، وأَصْلُها: (أَوَّه)، ونقولُ: (آه) أي: أَتوجَّعُ.

وقولُه: «مَهْ»: أي: اكْفُفْ وتَوَقَّفْ عن الشَّيءِ، فلو شاهدتَ واحدًا يعبثُ وهو حَاضِرٌ الدَّرْسَ، تقولُ له: (مَهْ)، أي: اكْفُفْ عن العَبَثِ.

و(شَتَّانَ) للمَاضي، و(صَهْ) للأَمْرِ، و(أَوَّهْ) للمُضَارِعِ، و(مَهْ) للأَمْرِ.

* * *

٦٢٨-وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَ(آمِينَ) كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَ(وَيْ) و(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

الشَّرحُ

قولُه: «نَزُرْ»: أي: قَلَّ.

وقولُه: «وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ»: وهو اسمُ فِعْلِ الأمرِ كَثِيرٌ، مثل: (آمِينَ)، أي: اسْتَجِبْ، فهي اسمُ فِعْلِ أَمْرٍ، لكنَّها بالنِّسبةِ لله ﷻ نقولُ: اسمُ فِعْلِ دُعَاءٍ، ولا نقولُ: أمرٍ، لأنَّ اللهَ -سُبْحَانه وتعالى- لا يُوَجَّهُ إليه الأمرُ، إذْ إنَّ الأمرَ هو طَلَبُ الكَفِّ على سبيلِ الاستعلاءِ.

ونقولُ في إعرابِها: اسمُ فِعْلِ أَمرٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ، لكنَّهُ يُسَكَّنُ، لأنَّهُ يُوقَفُ عليه، والمُتحَرِّكُ إذا وُقِفَ عليه يُسَكَّنُ.

ونسمعُ بعضَ الَّذين يُؤَمِّنُون يقولون: (أَمِين)، فهل يصحُّ أنْ يقولَ: (أمين)؟

نقول: نعمْ، فيها لُغَةٌ، لكنَّها قَلِيلةٌ جدًّا، والأفصحُ بالمدِّ (آمين).

وهل يصحُّ أنْ يقولَ: (آمِّين)؟

نقول: لا، لأنَّ المعنى يختلفُ، فـ(آمِّين) بمعنى قَاصِدين، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة:٢]، ولهذا قالَ الفُقَهاءُ: يَحْرُمُ تَشْدِيدُ مِيمِها، فإنْ فعلَ بطلتْ صَلَاتُه، لأنَّك إذا شَدَّدْتَها صارتْ بمعنى قَاصِدين، فتتكَلَّمُ بكلامٍ لا يجوزُ في الصَّلاةِ، فتبطُلُ صلاتُك.

وقولُه: «وَغَيْرُهُ»: أي: غيرُ الَّذي بمعنى (افعل)، فيَشْمَلُ اسمَ الفِعْلِ الماضي، واسمَ الفعلِ المضارعِ.

وقولُه: «وَيْ»: بمعنى أَعْجَبُ، ويقولُ المُؤَلِّفُ -رحمه الله-: إنَّها قليلةٌ مع أنَّها في القُرآنِ كثيرةٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢].

وقولُه: «هَيْهَاتَ»: بمعنى بَعُدَ، كما في قَوْلِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، فـ﴿هَيْهَاتَ﴾: اسمُ فِعْلٍ ماضٍ بمعنى (بَعُدَ) مبنيٌّ على الفَتْحِ، و﴿هَيْهَاتَ﴾: تَوْكِيدٌ له، واللَّامُ في قَوْلِه: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ قالوا: إنَّها زَائِدَةٌ، و﴿مَا﴾: فاعلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، و﴿تُوعَدُونَ﴾: صِلَتُه، أي: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الَّذي تُوعَدُونه.

وقد جاءتْ بدونِ اللَّامِ في قولِ الشَّاعِرِ(١):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

الشَّاهدُ أَنَّهُ عدَّاها إلى الفَاعلِ بدون اللَّامِ.

إِذَنْ: نأخذُ مِن هذا البيتِ قاعدةً، وهي **أنَّ أسماءَ الأفعالِ إذا كانتْ بمعنى الطَّلَبِ، فهي كثيرةٌ، وبمعنى الماضي والمُضارِعِ قليلةٌ.**

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لجرير، انظر لسان العرب (هيه)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٨).

٦٢٩- وَالْفِعْـلُ مِـنْ أَسْـمَائِهِ (عَلَيْكَـا) وَهَكَـذَا (دُونَـكَ) مَـعْ (إِلَيْكَـا)

الشــرحُ

قولُه: «الْفِعْلُ»: مُبْتَدأٌ.

و«مِنْ أَسْمَائِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«عَلَيْكَا»: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، والجملةُ خبرُ المُبْتَدأ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: من أسماءِ الأفعالِ (**عَلَيْكَ**)، تقولُ: (**عَلَيْك زيدًا**)، بمعنى الْزَمْ زيدًا، وفي اللُّغَةِ العَامِّيَّةِ: (**عَليكْ بزَيْد**)، أي: الْزَمْه، فنقولُ: (**عليك**): اسمُ فِعْلِ أمرٍ بمعنى (الْزَم) مبنيٌّ على الفَتْحِ، وفيه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت)، وإنَّما بُنِيَ على الفَتْحِ مُرَاعاةً للشَّكْلِ، لأنَّ (**عليك**) شَكْلُها جارٌّ ومجرورٌ، فتبقى هكذا، والكافُ مِن بِنْيَة الفِعْلِ، وإلَّا لقلنا: الكافُ حرفُ الخِطَابِ هي الفاعلُ، و(**زيدًا**): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ.

وقولُه: «**دُونَكَ**»: مِن أَسْمَاءِ الفِعْلِ، وأَصْلُها ظَرْفٌ (**دُونَ**) مُضَافًا إلى كَافِ الخِطَابِ، لكنَّها تُسْتَعْمَلُ اسمَ فعلِ أَمْرٍ بمعنى (خُذْ)، تقولُ: (**دُونَك الكِتَابَ**) أي: خُذْهُ.

ونقولُ في إعرابِها: (**دُونَك**): اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيٌّ على الفتحِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، و(**الكِتَاب**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

كذلك (إِلَيْكَ) أصلُها جارٌّ ومجرورٌ، فـ(إلى) حَرْفُ جرٍّ، والكافُ اسمٌ مجرورٌ، لكنْ تُسْتَعْمَلُ اسمَ فعلِ أمرٍ بمعنى (تَنَحَّ وابْعُدْ عنِّي)، ونقولُ في إِعْرَابِها كما قلنا في: (دُونَك).

وذكرَ ابنُ القيمِ -رحمه الله- في بدائعِ الفوائد[1] بحثًا في (حَمِدَ) و(مَدَحَ)، وكيفَ أنَّ العربَ فرَّقتْ بينهما، وجعلتْ هذا له معنًى، وهذا له معنًى، مع أنَّ الحروفَ واحدةٌ، وأطالَ النَّفَسَ كما هي عَادَتُه -رحمه الله- وقال: وكانَ شَيْخُنا -يعني ابنَ تَيْمِيَّةَ رحمه الله- إذا بحثَ في هذا الأمرِ أتى بالعَجَبِ العُجَابِ، ولكنَّه كما قالَ القائلُ[2]:

تَـأَلَّقَ الْـبَرْقُ نَجْـدِيًّا فَقُلْـتُ لَـهُ ... إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنِّي عَنْـكَ مَشْـغُولُ

فقدْ كان -رحمه الله- مَشْغُولًا بما هو أهمُّ مِن مَبَاحثِ النَّحْوِ، لأنَّه مشغولٌ بمُناظَرةِ الفَلَاسفةِ والمناطقةِ، وأهلِ الكلامِ وغيرِهم كما يُعْلَمُ مِن كتاباتِه -رحمه الله- وجَزَاهُ خيرًا.

فإذا قال قائلٌ: وهل تدخلُ (إليك) على غيرِ (عَن) كما لو قال: (إِلَيْكَ بعيدًا)؟

نقول: إذا قلت: (إِلَيْك بعيدًا)، فهي بمعنى (تَنَحَّ عَنِّي بعيدًا)، لكنْ حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ.

* * *

(١) بدائع الفوائد كتاب لابن القيم -رحمه الله- وليس مُبوَّبًا، بل كلَّما طرأ عليه فائدةٌ كَتَبَها في هذا الكِتَابِ، ولكنَّه كتابٌ جيِّدٌ. (الشَّارح)، وانظر الكتاب (٢/ ٩٢).

(٢) انظر لب اللباب، لأسامة بن منقذ (ص:١٩٨).

٦٣٠- كَـذَا (رُوَيْـدَ) (بَلْـهَ) نَاصِـبَيْنِ ... وَيَعْمَـلَانِ الْـخَفْضَ مَصْـدَرَيْنِ

الشـرحُ

قولُه: «رُوَيْدَ»: أصلُها أنَّها تأتي مَصْدرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق:١٧]، وتأتي اسمَ فِعْلٍ، فتقولُ: (رُوَيْدَ زيدًا) أو: (رُوَيْدَكَ زيدًا)، وفي هذه الحالِ تكونُ اسمَ فعلِ أَمْرٍ.

وكذلك (بَلْهَ)، ولكنَّها تُستعمَلُ أحيانًا مصدرًا، وإذا استُعْمِلَت مصدرًا، فإنَّها لا تكونُ اسمَ فعلٍ، بل تكونُ مَصْدرًا مضافًا إلى ما بَعْدَه، ولهذا قال: (وَيَعْمَلَانِ الْـخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ).

* * *

٦٣١- وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

الشرحُ

اسمُ الفعلِ يعملُ عملَ الفعلِ الَّذي هو اسْمٌ له، فإنْ كانَ لَازِمًا، فهو لَازِمٌ، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا، فهو مُتَعَدٍّ، فـ(صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، فهو لَازِمٌ، فلا يتعَدَّى إلى مَفْعُولٍ، وإذا قلت: (**دُونَكَ الكتابَ**)، فهو مُتَعَدٍّ، لأَنَّهُ بمعنى (خُذْ)، فيكونُ نَاصِبًا لمفْعُولِه.

لكنْ يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ**).

قولُه: «**مَا لِذِي**»: المُشَارُ إليه أَسْمَاءُ الأفعالِ، أي: أَخِّرْ ما لِأَسماءِ الأفعالِ فيه العَمَلُ، فلا يتَقَدَّمُ مَفْعُولُها عليها، فلا تقولُ: (**زيدًا دونَك**).

فإذا قال قائلٌ: يَرِدُ عليكم قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء:٢٤]، فإنَّ ﴿كِتَٰبَ﴾ مُقَدَّمٌ على ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾: اسمُ فعلٍ بمعنى الْزَمُوا.

نقول: أجابَ عنه المانعون فقالوا: إنَّ ﴿كِتَٰبَ﴾: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، وإنَّ التَّقْدِيرَ: الْزَمُوا كِتَابَ اللهِ، وتكونُ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ كتأكيدٍ له.

***

٦٣٢- وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ   مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الشَّرحُ

قولُه: «سِوَاهُ»: أي: سِوَى المُنَكَّرِ، فإذا أَتَيْتَ باسمِ الفِعْلِ مُنَوَّنًا فهو عَامٌّ، وإنْ أَتَيْتَ به غيرَ مُنَوَّنٍ فهو خَاصٌّ.

مثال ذلك: سَأَلَني سائلٌ في أثناءِ الدَّرْسِ، فقلتُ له: (صَهْ)، فسأَلَ سؤالًا آخرَ، فإنَّهُ يكونُ مُمْتَثِلًا، لأنَّ (صَهْ) مَعْرِفةٌ، أي: عنْ هذا الكَلَامِ فقطْ، فإنْ قلتُ: (صَهٍ) فالمعنى اسْكُتْ عن كُلِّ شيءٍ.

مثال آخر: كنتَ في مجلسٍ، وأرادَ أحدٌ أنْ يتكلَّمَ معك بكلامٍ لا تريدُ أنَّ أحدًا يَعْلَمُ عنه، فإنَّك تقولُ له: (صَهْ)، لأنَّك تُرِيدُه أنْ يَسْكُتَ عنْ هذا الكَلَامِ فقط.

مثال آخر: عِنْدَكَ وَلَدٌ صغيرٌ، وأرادَ أنْ يتكَلَّمَ، وأنتَ لا تريدُه أنْ يتكلَّمَ في هذا المجلسِ، فإنَّك تقولُ له: (صَهٍ)، لأجلِ ألَّا يتكَلَّمَ بأيِّ كلامٍ.

مثال آخر: طالبٌ في الدَّرْسِ، إنِ انفتحَ البابُ الْتَفَتَ، وإنْ تَحَرَّكَتِ المروحةُ الْتَفَتَ، وإنْ حَرَّكَ أحدٌ المُسَجِّلَ الْتَفَتَ، وإنْ فَتَحَ الكتابَ الْتَفَتَ، تقولُ له: (مَهْ)، أي: اكْفُفْ عنْ هذا الفِعْلِ المُعَيَّنِ الَّذي فيه تَشَاغُلٌ عن الدَّرْسِ، وأمَّا إذا قلتَ: (مَهٍ)، فالمعنى اكْفُفْ عنْ كلِّ شيءٍ، فلا تُحَرِّكْ، ولا الكِتَابَ الَّذي معكَ.

فصارَ الفرقُ بين ما يُرادُ به العُمُومُ، وما يُرادُ به الخُصُوصُ أنَّك إنْ نَوَّنْتَ، فهو للعُمُومِ، وإنْ لم تُنَوِّنْ، فهو للخُصُوصِ، ولهذا قالَ: (**وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي**

يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ)، وأمَّا ما ليس قابلًا للتَّنْوينِ فيَبْقَى على العُمُومِ.

وهذه قاعدةٌ عِنْدَهم، ولهذا يُمْكِنُ للإنسانِ أنْ يَعْرِفَ الطَّالبَ: هل فَهِمَ أو لم يَفْهَمْ؟، فإذا قال له: (صَهٍ)، ثمَّ سَكَتَ عن هذا الكَلَامِ، وجاءَ بكلامٍ آخرَ، فإنَّهُ غيرُ مُـمْتَـثِلٍ، أمَّا إذا قُلْتُ له: (صَهْ)، ثمَّ جاءَ بكلامٍ آخرَ فإنَّهُ يَكُونُ ممتثلًا.

وتستطيعُ يا طالبَ العِلْمِ أنْ تَمْتَحِنَ به مَن حولَك، وكنَّا في زَمَنِ الطَّلَبِ يمتحنُ بعضُنا بعضًا به، فإذا قالَ: (صهٍ)، فيعني: اسْكُتْ، ولا تقُل شيئًا، وإذا قالَ: (صَهْ) فيعني: عنْ هذا الحديثِ المُعيَّنِ فقط.

* * *

٦٣٣-وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ مَـا لَا يَعْقِـلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

الشَّـرحُ

قولُه: «مَا»: مُبْتَدأٌ، خَبَرُه (يُـجْعَلُ)، و(صَوْتًا): مَفْعُولُ (يُـجْعَلُ) الثَّاني مُقَدَّمًا.

وقولُه: «مَا لَا يَعْقِلُ»: نائبُ فاعلِ (خُوطِبَ)، يعني الَّذي خُوطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مِن مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ يُجعَلُ صَوْتًا.

أمثلة: تقولُ للبَعِير: (حِي)، أي: قُمْ، و(إِخْ)، أيِ: ابْرُكْ، وتقولُ للغَنَم: (إِخْسْ)، أي: امْشِ، وتقولُ للحِمارِ إذا أردتَ أنْ يَمْشِيَ: (حَرْ)، وإذا أردتَ أنْ يَقِفَ: (أَشْ).

فإن قال قائلٌ: وهل أسماءُ الأَصْواتِ كلُّها بصِيغَةِ الأمرِ؟

نقول: هذا هو الظَّاهرُ.

* * *

٦٣٤- كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ)   وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

الشــرحُ

قولُه: «أَجْدَى»: أي: أفادَ.

وقولُه: «قَبْ»: يقولون: إنَّه صَوْتُ السَّيْفِ إذا جُعِلَ في الْغِمْد، وكذلك إذا وَقَعَ شيءٌ من فَوْقُ نقولُ: (دُبْ)، يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّهُ يُجعلُ حُكْمُهُ حُكْمَ اسمِ الفعلِ.

وقولُه: «وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ»: وهما أسماءُ الأَصْواتِ، وما أَجْدَى حِكَايةً، فكُلُّهُ يلزمُ بِنَاؤُه، لأَنَّهُ ينوبُ منابَ الفعلِ بدون تَأَثُّرٍ بالعواملِ، وقدْ سبقَ أنَّ مِن أسبابِ البِنَاءِ أنْ تكونَ الكَلَمةُ نَائِبةً منابَ الفعلِ بدون تَأَثُّرٍ بالعَوَاملِ.

* * *

نُونَا التَّوْكِيدِ

قولُه: «نُونَا»: مُثَنًّى، أي: هذان نُونا التَّوْكيدِ، وقالَ: (نُونَا التَّوْكِيدِ)، لأنَّهما اثنتان: شَديدةٌ، وخفيفةٌ، وقد اجتمعتا في قَوْلِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، فـ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ شديدةٌ، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ خفيفةٌ، وقالَ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، وهذه خفيفةٌ.

٦٣٥- لِلفِعْـــلِ تَوْكِيـــدٌ بِنُـــونَيْنِ هُمَـــا كَنُـــونَيِ (اذْهَـــبَنَّ) و(اقْصِـــدَنْهُمَا)

الشـــرحُ

التَّوكيدُ معناه التَّقْوِيةُ، فالفعلُ يُؤَكَّدُ بنُونَيْن، (هُمَا كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا)، فـ(اذْهَبَنَّ) مُشَدَّدةٌ، و(اقْصِدَنْهُمَا) خَفِيفةٌ.

إِذَنْ: فنُونا التَّوكيدِ هما عِبارةٌ عن نُونَيْن تَلْحَقَانِ آخِرَ الفعلِ، إِحْدَاهما مُشَدَّدةٌ، وتُسَمَّى الثَّقيلةَ، والثَّانيةُ سَاكِنةٌ، وتُسمَّى الخفيفةَ، ولكنْ قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ) هلْ يشملُ كُلَّ فعلٍ؟

الجواب: لا، ولهذا قال:

٦٣٦-يُؤَكَّـدَانِ (افْعَـلْ) و(يَفْعَـلْ) آتِيَـا ذَا طَلَـبٍ أَوْ شَرْطًـا (امَّـا) تَالِيَـا

٦٣٧-أَوْ مُثْبَتًـا فِي قَسَـمٍ مُسْـتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَـمْ)، وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨-وَغَيْرِ (إِمَّا) مِـنْ طَوَالِـبِ الْـجَزَا ....

الشـرحُ

قولُه: «افْعَلْ»: إشارةٌ إلى فعلِ الأمرِ.

و«يَفْعَلْ»: إشارةٌ إلى الفِعْلِ المُضَارعِ، وبقيَ الماضي، فلا يمكنُ أنْ يُؤَكَّدَ بنُونِ التَّوكيدِ، فلا تقولُ: (لقد فَهِمَنَّ الدَّرْسَ زيدٌ)، أو تقولُ: (واللهِ لَفَهِمَنَّ الدَّرْسَ زيدٌ)، ولكنْ يُؤَكَّدُ بـ(قد) مَثَلًا.

إِذَنْ: لا تدخلُ نونُ التَّوْكِيدِ إلَّا على فِعْلَينِ فقط، وهما المُضارِعُ والأمرُ.

أمَّا الأمرُ فأطلقَ المؤلِّفُ -رحمه الله- حيثُ قالَ: (يُؤَكَّدَانِ افْعَلْ)، وظاهرُه بدونِ شَرْطٍ، ولا قَيْدٍ، فيُؤَكَّدانِ فِعلَ الأمرِ بدون شَرطٍ، ولا قَيْدٍ، تقولُ: (اضْرِبَنَّ)، (قُومَنَّ)، (ارْكَبَنَّ)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: فعلُ الأمرِ يجوزُ تَوْكِيدُهُ وعَدَمُهُ بدونِ شرطٍ، ولا قَيْدٍ.

أمَّا الفعلُ المضارعُ فقيَّدَهُ فقال: (آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا، (امَّا) تَالِيًا أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْـبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَـمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْـجَزَا).

فقولُه: «آتِيَا»: حالٌ مِن (يَفْعَلْ) فقطْ، وليسَ مِن (افْعَلْ)، لأنَّ (افْعَلْ) ليسَ فيها قيدٌ.

الموضعُ الأوَّلُ: «ذَا طَلَبٍ»: أي: إذا جاءَ المُضارِعُ ذا طَلَبٍ، مثل أنْ تَقْتَرِنَ به (لا) النَّاهيةِ، مثل: (لا تَضْرِبَنَّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف:٢٣]، فهذا طَلَبٌ، وهو النَّهْيُ، فكلُّ نَهْيٍ طَلَبٌ، لأنَّ النَّهْيَ طَلَبُ الكَفِّ.

وتقولُ: (لِتَقُومَنَّ يا زَيْدُ)، فهذا طَلَبٌ، وذلك في لَامِ الأَمْرِ، وتقولُ: (هلْ تَقُومَنَّ يا زيدُ؟)، وهذا أيضًا طَلَبٌ، لأنَّهُ استِفْهامٌ، والاستِفْهامُ طَلَبُ الإفهامِ.

الموضعُ الثَّاني: «أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا»: أي: إذا أَتَى شَرْطًا تَالِيًا لـ(إمَّا)، و(إمَّا) هي (إنِ) الشَّرْطِيَّةُ اقْتَرَنتْ بها (ما) الزَّائدةُ المُؤَكِّدةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦]، فـ﴿تَرَيِنَّ﴾: مُضارعٌ أَتَى بعد (إمَّا) الشَّرْطِيَّةِ.

ومثلُ قَوْلِه تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [الإسراء:٢٣]، وقولِه: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾ [الأنفال:٥٧].

الموضعُ الثَّالثُ: (أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا)، أي: أو جاءَ مُثبَتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا، ونَزِيدُ شَرْطًا رَابِعًا، وهو أنْ يكونَ غيرَ مَفْصُولٍ عن لَامِه، فالشُّرُوطُ أربعةٌ، فإذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأَرْبعةُ يُؤَكَّدُ المُضَارِعُ وُجُوبًا.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة:٤]، وقالَ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، فـ﴿لَتُبْعَثُنَّ﴾ مُثْبَتٌ في قَسَمٍ -وهو ﴿وَرَبِّي﴾- وهو مُسْتَقْبَلٌ، وغيرُ مفصولٍ عن لَامِه.

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾ [الحشر:١٢]، فـ﴿لَيُوَلُّنَّ﴾ مُثْبَتَةٌ في قَسَمٍ مُستَقْبَلٍ غيرِ مفصولٍ مِن لَامِه.

فخرجَ بقولِه: (**مُثْبَتًا**) إذا كان مَنْفِيًّا، فإذا كان في قَسَمٍ، ولكنَّهُ منفيٌّ فإنَّ نُونَ التَّوكيدِ لا تَدْخُلُ عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر:١٢]، ولا يَصِحُّ في غيرِ القرآنِ أنْ نقولَ: (لا يَنْصُرُنَّهم)، لأنَّهُ منفيٌّ، وقالَ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر:١٢] ولم يُؤكِّدْها فيقول: (لا يَخْرُجَنَّ معهم).

وكذلك لو قلت: (**إنْ أكرمتَني لا أُهينَنَّك**) لم يصحَّ، لأنَّهُ نَفيٌ، والنَّفيُ لا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ مع نُونِ التَّوكيدِ.

وقولُه: «**مُسْتَقْبَلَا**»: خرجَ به ما لو قلت: (**والله لأضربنَّك الآنَ**)، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (**لأضربنَّك**)، أو: (**والله لأُكْرِمَنَّك أمسِ**)، لأنَّهُ غيرُ مُستَقْبَلٍ.

وقالَ بعضُ النحويِّين: يجوزُ أنْ تقولَ: (**والله لأضربنَّك الآنَ**).

والشَّرطُ الرَّابعُ: أنْ يكونَ غيرَ مفصولٍ مِن لامِه، فإنْ فُصِلَ مِن لامِه، فإنَّهُ لا تَلْحَقُهُ نونُ التَّوكيدِ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨]، فاللَّامُ للتَّوكيدِ، لكنْ لم يَقُلْ: (لَإِلى الله تُحْشَرُنَّ)، لأنَّهُ فُصِلَ مِن لَامِه بجارٍّ ومجرورٍ.

وكذلك لو قال قائلٌ: (**إنْ أكرَمْتَني لَفِي البيتِ أُكْرِمَنَّك**)، لم يَصِحَّ، لأنَّهُ فَصَلَ بين لَامِ التَّوكيدِ وبينَ الفِعْلِ.

ولا يمكنُ أنْ تُحْذَفَ نونُ التَّوكيدِ مع القَسَمِ إلا إذا كانَ مَنْفِيًّا، ولهذا قالوا في قولِه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]: التَّقديرُ: (لا تَفْتَأُ)،

لأجلِ أنْ يَصِحَّ، وإلَّا لو كانتْ إثباتًا لقالَ: (تالله تَفْتَأَنَّ).

وعلى هذا فلو أنَّ رجلًا قالَ: (واللهِ أصومُ)، فأصبحَ صائمًا، فهل عليه كَفَّارةٌ أو لا؟

الجواب: قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ -رحمه الله- بناءً على هذهِ القاعدةِ النَّحْويَّةِ: إذا قالَ الإنسانُ: (واللهِ أصومُ)، ثمَّ صامَ فعليهِ كَفَّارةُ اليمينِ، لأَنَّهُ حَنِثَ في يَمِينِه، لأنَّ المُضارعَ إذا جاءَ مُثْبَتًا بعدَ القَسَمِ، وليس فيه نونُ التَّوكيدِ فإنَّهُ يُقدَّرُ قبلَه (لا)، فإذا قالَ: (واللهِ أصومُ)، فأصبحَ صائمًا، قلنا: عليكَ كَفَّارةٌ، لأَنَّهُ لا يستقيمُ الكلامُ لُغَةً إلَّا علَى تقديرِ (لا).

ولكنَّ **بعضَ أهلِ العِلْمِ قال**: إنَّهُ لا شَيْءَ عليه، لأَنَّه وإنْ كان هذا هو مُقْتَضَى القَواعِدِ العَربيَّةِ، لكنَّ الأَيْمانَ مَرْجِعُها إلى العُرْفِ، والعُرْفُ عندَ النَّاسِ أَنَّهُ إذا قالَ: (واللهِ أصومُ)، فإنَّهُ يُرِيدُ الصَّومَ، ولا يَخْطُرُ ببالِه أنَّ المعنى (لا أَصُومُ).

إِذَنْ: إذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأربعةُ وَجَبَ **التَّوكيدُ**، وإذا انتفى واحدٌ، **امتنعَ التَّوكيدُ**.

وقولُه: «**وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَـمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْـجَزَا**»: أي: أنَّ تَوْكِيدَه قليلٌ في هذه المواضعِ:

الموضعُ الأَوَّلُ: «**بَعْدَ (مَا)**»: أي: (ما) الزَّائدةِ في غيرِ الشَّرْطِ.

مثالُه: (**بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّك**)، وأصلُها: (بعينٍ أَرَاك)، ولكنْ يَصِحُّ أنْ تُؤَكَّدَ، فيُقال: (**بعينٍ ما أرينَّك**)، إلَّا أَنَّهُ قليلٌ.

الموضعُ الثَّاني: بعدَ (لَـمْ)، مثل: (لم يَقُومَنَّ زَيْدٌ)، لكنَّهُ قليلٌ، والأفصحُ: (لـم يَقُمْ زيدٌ).

الموضعُ الثَّالثُ: بعد (لا)، مثل: (لا يَقُومَنَّ زيدٌ)، تنفي قيامَه، وهذا قليلٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال:٢٥]، فـ(لا) نافِيَةٌ.

وكونُنا نقولُ: إنَّهُ قليلٌ وهو موجودٌ في القُرآنِ في النَّفْسِ مِن هذا شيءٌ، لأنَّ القليلَ معناهُ أنَّهُ ضعيفٌ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، والصَّوابُ أنَّهُ بعدَ (لا) ليسَ مِن القَلِيلِ، لأَنَّهُ موجودٌ في القُرْآنِ، وهو أَفْصَحُ شيءٍ.

الموضعُ الرَّابعُ: بعدَ غيرِ (إمَّا) مِن طَوَالِبِ الجَزَاءِ، أي: مِن أدواتِ الشَّرْطِ، لأنَّ (طَوَالِبَ الْـجَزَا) هي أدواتُ الشَّرطِ.

مثالُه: (إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْك)، والأكثرُ: (إن تَقُمْ أُكْرِمْك)، لكنَّهُ يَصِحُّ على قِلَّةٍ أنْ تقولَ: (إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْك).

إِذَنْ: صارتِ الأفعالُ بالنِّسبةِ لنُونِ التَّوكيدِ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: لا يمكنُ أنْ يُؤَكَّدَ بها، وهو الماضي.

القسمُ الثَّاني: يجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ بها مُطْلَقًا، وهو الأمرُ.

القسمُ الثَّالثُ: المُضَارِعُ، وفيه تفصيلٌ.

وقد قالوا: إنَّها تجري فيه الأحكامُ الخَمْسَةُ: واجبٌ، وقَرِيبٌ من الوُجُوبِ، ومُمْتَنِعٌ، وقَلِيلٌ، وأَقَلُّ.

فيجبُ التَّوكيدُ بأربعةِ شُروطٍ: أنْ يقعَ جوابًا لقَسَمٍ مُثْبَتٍ مُسْتَقْبَلٍ غيرِ مفصولٍ بينه وبين اللَّامِ.

ويَمتنعُ إذا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِن ذلك، وإنْ شئتَ فقُلْ: يَمتنعُ في كلِّ حالٍ لا يُؤكَّدُ فيها، أي: لم يُوجَدْ فيها سببٌ يقتضي التَّوكيدَ، وهذا أعمُّ.

ويكونُ كثيرًا بعدَ (إمَّا) منْ طَوَالِبِ الجزاءِ.

ويَقِلُّ بعدَ أدواتِ الشرطِ سِوَى (إمَّا)، وبعدَ (ما) و(لم) و(لا).

***

.... وَآخِرَ الْـمُؤَكَّدِ افْـتَحْ كَ(ابْـرُزَا)

الشــرحُ

قولُه: «آخِرَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ.

و«افْتَحْ»: فِعلُ أمرٍ، أي: افتحْ آخرَ المؤكَّدِ.

وقولُه: «ابْرُزَا»: الأَلِفُ هي نُونُ التَّوكيدِ المُنْقَلِبَةُ أَلِفًا، وهي خفيفةٌ في الأَصْلِ، وأصلُ (ابْرُزَا): (ابْرُزَنْ)، فقُلِبَتِ النُّونُ الخفيفةُ أَلِفًا، فقيل: (ابْرُزَا).

ويُؤْخَذُ مِن المِثَالِ أَنَّهُ لا بُدَّ أنْ تَتَّصِلَ نُونُ التَّوكيدِ بالفِعْلِ لفظًا وتَقْدِيرًا، فإذا اتَّصلتْ به، فإنَّهُ يُبْنَى على الفتحِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة:٤]، ومثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ [فصلت:٥٠].

أمَّا إذا لم تَتَّصِلِ النُّونُ بالفِعْلِ، فإنَّهُ لا يُبْنَى على الفتحِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ﴾ [الزخرف:٨٧].

فإن قال قائلٌ: وما الفَرْقُ بين ﴿لَيَقُولُنَّ﴾، و﴿لَيَقُولَنَّ﴾؟

نقول: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ قدْ بَاشَرَتِ الفِعْلَ لَفْظًا وتقديرًا، و﴿لَيَقُولُنَّ﴾ لم تُبَاشِرْهُ تقديرًا، لكنْ بَاشَرَتْهُ لَفظًا، فالنُّونُ بعدَ اللَّام مُباشَرةً، لكنَّها مِن حيثُ التَّقدير لم تُبَاشِرْه، إذْ إنَّ بينها وبين الفِعْلِ أَشْياءَ محذوفةً.

***

٦٣٩- وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠- وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ -رَافِعًا غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ- يَاءً كَ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)

الشَّرحُ

قولُه: «رَافِعًا»: أي: حالَ كونِ الفعلِ رافعًا.

فإذا كانُ الفعلُ مُعْتَلًّا بالأَلِفِ، فإمَّا أنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا، وإمَّا أنْ يَرْفَعَ ضميرًا، فإنْ رفعَ ظَاهِرًا، قُلِبَتِ الألفُ ياءً، مثل: (لَيَسْعَيَنَّ زيدٌ)، فقُلِبتِ الأَلِفُ ياءً لتَظْهَرَ الفَتْحَةُ عليها، لأنَّ الفتحةَ لا تظهرُ على الأَلِفِ، ومثل: (لَتَسْعَيَانِّ)، فقُلِبَت الألفُ ياءً.

وإنْ رفعَ ضَميرًا غيرَ الواوِ والياءِ، فإنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ ياءً، مثل: (لَتَسْعَيَنَّ)، فالضَّميرُ هنا ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت).

وإذا رفعتْ ضميرًا بارزًا، قُلِبَتْ أيضًا ياءً، مثل: (لَيَسْعَيَانِّ).

* * *

٦٤٢ـ وَاحْذِفْـهُ مِـنْ رَافِـعِ هَـاتَيْنِ، وَفِي
وَاوٍ وَيَـا شَـكْلٌ مُـجَانِسٌ قُفِـي

٦٤٣ـ نَحْوُ: (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْـرِ، و(يَا
قَوْمُ[1] اخْشَوُنْ) وَاضْـمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

الشـرحُ

قولُه: «هَاتَيْنِ»: الإشارةُ تَعُودُ إلى الوَاوِ والياءِ، فإذا رَفَعَ الفِعْلُ المُعْتَلُّ بالأَلِفِ واوًا، أو ياءً، وَجَبَ حَذْفُ الأَلِفِ، ولهذا قالَ: (وَاحْذِفْهُ)، أي الأَلِفَ (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ)، وهما الوَاوُ والياءُ.

وقولُه: «وَفِي وَاوٍ وَيَا»: المرْفُوعَيْنِ بالفِعْلِ المُعْتَلِّ بالأَلِفِ.

«شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي»: أي: اتُّبِعَ، وأما الشَّكْلُ المُجانِسُ، فالَّذي يُجَانِسُ الواوَ الضَّمَّةُ، والياءَ الكسرةُ، ولهذا قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر:٦]، وقالَ في الياءِ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦].

مثالُه: (لَتَسْعَوُنَّ يا قَوْمُ)، فالفعلُ هنا رَافِعٌ واوًا، وحُذِفَتِ الأَلِفُ، ولم تَبْقَ فتُقْلَبَ ياءً، قال اللهُ تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر:٦]، فحُذِفَتِ الأَلِفُ، لأنَّ الفِعْلَ رَفَعَ واوًا، فالواوُ الموجودةُ هي الفاعلُ.

مثال آخر: (يرمي) تقولُ فيه مُسْنَدًا إلى وَاوِ الجماعةِ بدونِ تَوْكيدٍ (يرمُون)،

---

(١) وفي نسخة: (يا قَوْمِ)، وهو جائز. (الشارح).

فتُحْذَفُ الياءُ، فإذا أكدتَ تُحذَفُ واوُ الجماعةِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فتقولُ: (**هلْ ترمُنَّ يا قومُ؟**).

مثالٌ آخر: (**يَخْشَوْن بالله**)، هنا حُذِفتِ الألفُ، وبقيتْ واوُ الجماعةِ، فعندما تُؤَكِّدُ هذا الفعلَ تَحْذِفُ نُونَ الرَّفْعِ، فتكونُ نُونُ التَّوكيدِ أوَّلُها سَاكنٌ، وحينئذٍ لا بُدَّ أنْ نُحرِّكَ الواوَ، وتكون بحَرَكةٍ مُجَانِسَةٍ، فنقول: (**لتَخْشَوُنَّ الله**).

وإذا رفعَ ياءً، فإنَّ الأَلِفَ تُحْذَفُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾، فألفُ الفعلِ حُذِفَت، والياءُ الموجودةُ هي الفاعلُ.

مثال آخر: (**ترمي**) إذا أسندتَها إلى ياءِ المُخَاطَبَةِ تقولُ: (**تَرْمِين**)، لكنْ في التَّوكيدِ تَحْذِفُ الياءَ فتقولُ: (**تَرْمِنَّ**).

الخلاصة:

إذا كان الفعلُ مُعْتَلًّا بالأَلِفِ: فإنْ رَفَعَ الواوَ، أو الياءَ، حُذِفَتِ الأَلِفُ، وشُكِلَتِ الوَاوُ بالضَّمَّةِ، والياءُ بالكَسْرةِ.

وإن رَفَعَ غيرَ الواوِ والياءِ، فإنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ ياءً.

وأمَّا الفعلُ المُعْتَلُّ بالياءِ والواوِ، فإنَّك تُسْنِدُ الفِعْلَ المُعْتَلَّ بالأَلِفِ إلى واوِ الجماعةِ، أو ياءِ المخاطبةِ، فتذهبُ الألفُ، ثمَّ تُحذفُ نونُ الرَّفْعِ والواوُ والياءُ، وتأتي نونُ التوكيدِ، ولا بُدَّ مِن حركةٍ قبلَها تكونُ مُجَانِسَةً في الواوِ، وفي اليَاءِ.

وإذا أسندتَه إلى ألفِ الاثنينِ تجدُ أنَّ الألفَ تَنْقَلِبُ ياءً، مثل: (**تَخْشَيَانِ الله**).

* * *

٦٤٤- وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الْأَلِـفْ   لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ، وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

الشَّرحُ

قولُه: «خَفِيفَةٌ»: سبقَ أنَّ نُونَ التَّوكيدِ خفيفةٌ وثقيلةٌ (أي: مُشَدَّدةٌ)، فالخفيفةُ لا تقعُ بعدَ الأَلِفِ، لأنَّها سَاكِنَةٌ، والأَلِفَ سَاكِنةٌ، فلا تَجْتَمِعَانِ، فإذا قلتَ لرَجُلَيْنِ تُخَاطِبُهما: (لتَتَّبِعَانِ) بنُونٍ خَفِيفةٍ لم يصحَّ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا نقولُ: تقعُ، لكنْ تُحرَّكُ بالكسرِ مثلَ النُّونِ المُشَدَّدةِ؟

قالوا: لأَنَّنا لو حرَّكْناها بالكَسْرِ لاشتبهتْ بنونِ الإعْرَابِ، لأنَّ النُّونَ في (تَقُومَان) نونُ الإعرابِ، فلهذا لا تقعُ بعدَ الألفِ.

لكنْ تأتي بالنُّونِ المُشَدَّدةِ، ولهذا قال: (**لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا**)، أي: الشَّدِيدة (**أُلِفْ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، **ونقولُ في إعراب** ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾: ﴿لَا﴾: ناهيةٌ، و﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾: فعلٌ مُضارِعٌ مجْزومٌ بـ(لا) النَّاهيةِ، وعلامةُ جَزْمِه حَذْفُ النُّونِ، والأَلِفُ فاعلٌ، والنُّونُ الموجودةُ للتَّوكيدِ، وحُرِّكتْ بالكَسْرِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

مثال آخر: (لتَتَّبِعَانِّ)، فنقول: اللَّامُ مُوطِّئَةٌ للقَسَمِ، و(تَتَّبِعَانِّ): فعلٌ مُضارِعٌ مرفوعٌ بالنُّونِ المحذوفةِ لتَوَالي الأَمْثَالِ، ولا نقولُ: بثُبُوتِها، لأنَّها لم تثبتْ، بل مُقَدَّرةٌ، والأَلِفُ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّوكيدِ، وحُرِّكَتْ بالكسرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

***

٦٤٥- وَأَلِفًـــا زِدْ قَبْلَهَـــا مُؤَكِّـــدَا فِعْـلًا إِلَى نُـونِ الْإِنَـاثِ أُسْـنِدَا

الشـــرحُ

قولُه: «وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا»: أي: قبلَ نُونِ التَّوكيدِ المُشَدَّدةِ، فإذا أكَّدتَ الفعلَ المُسْنَدَ إلى نُونِ النِّسْوَةِ فَزِدْ أَلِفًا، ثمَّ ائتِ بنُونِ التَّوكيدِ.

مثال ذلك: تقولُ للنِّسْوةِ: (لا تَضْرِبْنَ)، فـ(لا): نَاهِيَةٌ، و(تَضْرِب): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جَزْمٍ لاتِّصَالِه بنُونِ النِّسْوةِ، فإذا أردتُ أنْ أُؤَكِّدَ هذا الفعلَ، آتي بأَلِفٍ بعدَ النُّونِ، ثمَّ بنُونِ التَّوكيدِ، فأقولُ: (**لا تَضْرِبْنَانِّ**).

فإن قال قائلٌ: لماذا أَتَيْنا بالألفِ؟

قالوا: للفَصْلِ بينَ نُونِ النِّسْوةِ، ونونِ التَّوكيدِ الشَّديدَةِ، لئلَّا تجتمعَ ثلاثُ نُوناتٍ في محلٍّ واحدٍ، هذا هو تَعْلِيلُ النَّحويِّين، وهكذا نَطَقَ العربُ.

* * *

٦٤٦- وَاحْـذِفْ خَفِيفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْـدَ غَـيْرِ فَتْحَـةٍ إِذَا تَقِـفْ

٦٤٧- وَارْدُدْ إِذَا حَـذَفْتَهَا فِي الْوَقْـفِ مَـا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَـانَ عُـدِمَا

الشَّـرحُ

قولُه: «رَدِفْ»: أي: جاءَ بعدَها، فإذا وقعتْ نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ، وجاءَ بعدها سَاكِنٌ، وجبَ أنْ تُحْذَفَ، لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ سَاكِنَان، فلا بُدَّ أنْ تُحْذَفَ نُونُ التَّوكيدِ.

مثال ذلك: إذا قلت: **(اضربَنِ الرَّجلَ)**، فالنُّونُ هنا سَاكِنَةٌ، لأنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ ساكنةٌ، والهمزةَ في **(الرَّجل)** ساكنةٌ، فلا بُدَّ أنْ تحذفَ النُّونَ، فتقول: **(اضْرِبَ الرَّجُلَ)**.

مثال آخر: إذا قلت: **(ادْخُلَنِ المسجدَ)**، فـ**(ادخلَنْ)** مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، وبعدَها **(المسجد)**، والهمزةُ -أي: همزةُ الوَصْلِ- فيه سَاكِنَةٌ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (ادخلنِ المسجدَ)، لكنْ تقولُ: **(ادخلَ المسجدَ)**، وتحذفُ النُّونَ.

وهذه يمكنُ أنْ يُلْغِزَ بها الإنسانُ، فيقول: فِعْلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ بدونِ أيِّ شيءٍ؟

قالوا: ومنه قولُ الشَّاعرِ[1]:

لَا تُهِينَ الْفَقِـيرَ عَلَّـكَ أَنْ تَـرْ كَعَ يَوْمًا وَالـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للأضبط بن قُريع، كما في تاج العروس (ركع) (٥/ ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ٢٢٥)، والتصريح (٢/ ٣١٢).

الشَّاهدُ قولُه: (لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ)، وأصلُها: (لا تُهِينَنِ الفقيرَ)، وهذه أيضًا مما يُلْغَزُ به، فيقال: (لا) نَاهِيَةٌ، ونُصِبَ الفعلُ معها.

لكنْ قدْ يقولُ قائلٌ: أنتم علَّلْتمْ بأنَّهُ الْتَقَى سَاكِنَانِ، فلماذا لا تَكْسِرُونها وتَبْقَى، فنقول: (لا تُهِينَنِ الفَقِيرَ) أو: (ادْخُلَنِ المسجدَ)؟

نقول: نعمْ، هذا يَنْتَقِضُ عليهم، ولكنَّهم يقولون: إنَّ نونَ التَّوكيدِ لا يمكنُ أنْ تأتيَ مَكْسُورةً إلا إذا كانتْ بعد أَلِفٍ، وهذه ليستْ بعدَ أَلِفٍ، وأنا أقول: بعضُ المسائلِ النَّحْويةِ مَهما عَلَّلَ النَّحْويُّ لا يستطيعُ أنْ يتخَلَّصَ، فنقولُ: المرجعُ في ذلك السَّماعُ، فهكذا سُمِعَتْ.

وقولُه: (عَلَّكَ) لغةٌ في (لَعلَّك)، وقولُه: (أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا) أي: أنْ تَذِلَّ وتَنْزِلَ والدَّهْرُ قد رَفَعَه، وهذه حِكْمَةٌ عظيمةٌ، لأنَّه يُمْكِنُ أنْ يَأْتِيَك وهو فقيرٌ يَسْأَلُك، ثمَّ ما تَلْبَثُ إلا أنْ تكونَ أنت الفقيرَ، وتأتي تَسْأَلُه، وهذا كَثِيرٌ.

إِذَنْ: إذا أُكِّدَ الفعلُ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، فإنَّهُ إذا وَقَعَ بعدها سَاكِنٌ فإنَّها تُحْذَفُ حتى لا يَلْتَقِيَ سَاكِنَان.

فإنْ كانتِ النُّونُ شديدةً، فإنَّها تَبْقَى، مثل: (ادْخُلنَّ المسجدَ)، قال اللهُ تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح:٢٧]، فبقيتِ النونُ.

وقولُه: «وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ»: النُّونُ يُبْنَى الفعلُ معها على الفَتْحِ، سواءٌ كانتْ شَدِيدةً، أو خفيفةً، مثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، لكنْ إذا كان الَّذي قبلها غيرَ مفتوحٍ، فيشملُ ما إذا كانَ مَضْمُومًا، وما إذا كانَ مَكْسُورًا، فمثالُ الضَّمِّ: قولُه تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا

ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران:١٨٦]، **ومثالُ المَكْسُورِ: (لَتفْهَمِنَّ يا هندُ)**، وأصلُها: (لتَفْهَمِينَنَّ)، كما سبقَ، فهنا تُحذَفُ النُّونُ، لكن يقولُ: (**وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا**)، فإذا حَذَفْتَها فارْدُدْ ما كان مَعْدُومًا حينَ الوَصْلِ.

وعلى هذا، فإذا وَقفْنا نَرُدُّ الياءَ والواوَ، ونقولُ: (**يا هِنْدُ، لَتفْهَمِي**)، ونقولُ: (**يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُو**).

فإذا قال قائلٌ: وما الَّذي يُدْرِينا أنَّ الفعلَ مُؤَكَّدٌ؟

نقول: إذا جاءتِ اللَّامُ الوَاقِعَةُ في جوابِ القَسَمِ، فإنَّهُ يجبُ تأكيدُه، فإذا لم نجدِ النُّونَ عَرَفْنا أنَّ هناك حَذْفًا وتغييرًا، وأنَّ النُّونَ أصلُها موجودةٌ بالتَّأكيدِ، كذلك لو لم يكنْ مُؤَكَّدًا لوَجَبَ أنْ تأتِيَ نونُ الرَّفْعِ، ولقلنا: (**يا هندُ، لَتفْهَمِينَ**)، و(**يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُونَ**)، فلمَّا لم تَأْتِ نونُ الرَّفْعِ، ووُجِدَ ما يقتضِي التَّوكيدَ -وهي اللَّامُ المُوَطِّئَةُ للقَسَمِ- عَلِمْنا أنَّ هناك نونَ تَوْكيدٍ، لكنَّها حُذِفَت، ولَمَّا حُذِفتْ وجبَ أنْ نَرُدَّ ما حُذِفَ مِن أجلِها في الوقفِ، لأنَّ ما حُذِفَ مِن أَجْلِها في الوصلِ حُذِفَ لوُجُودِها، فإذا زالتْ رجعَ.

فإذا قال قائلٌ: قولُه: (**وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ**)، فإذا كانَ بعدَ فتحةٍ؟

نقول: يقولُ المُؤَلِّفُ -رحمه الله-:

٦٤٨- وَأَبْـــدِلَنْهَا بَعْـــدَ فَـــتْحٍ أَلِفَـــا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَـنْ): (قِفَـا)

فتقولُ في (اضربَنْ): (**اضِرْبَا**).

وقولُه: «**أَبْدِلَنْهَا**»: الضَّميرُ يعودُ على نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ.

أمَّا الثَّقيلةُ، فإذا وَقَفْتَ فسَكِّنْها، فتقولُ: (**اضْرِبَنْ**).

الخلاصة:

أنَّ نونَ التَّوكيدِ تَتْبَعُ الفِعْلَ، إمَّا وُجُوبًا، وإمَّا جوازًا بقِلَّةٍ، وإمَّا جوازًا بكَثْرةٍ، وإمَّا جوازًا بكثرةٍ على قُرْبِ الوُجُوبِ على حسبِ التَّفصيلِ السَّابقِ.

* * *

مَا لا يَنْصَرِفُ

اعلمْ أنَّ الأسماءَ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما لا يتغيَّرُ حَسَبَ العَوامِلِ، وهو المبنيُّ.

تقولُ: (**جاءَ مَن قامَ**)، و(**رأيتُ مَن قامَ**)، و(**مررتُ بِمَن قامَ**)، فلا تتغيَّرُ (مَن).

الثَّاني: ما يتغيَّرُ تغيُّرًا تامًّا، وهو المُعْرَبُ المُنْصَرِفُ، ويُسَمَّى: (مُتَمَكِّنًا أَمْكَن).

الثَّالثُ: ما يتغيَّرُ تغيُّرًا ناقصًا، وهو المُعرَبُ غيرُ المُنْصَرِفِ، ويُسَمَّى (مُتَمَكِّنًا غير أَمْكَن).

والصَّرْفُ في اللُّغَةِ: التَّغْييرُ، تقول: (صَرَفْتُ الشَّيءَ)، أي: غيَّرته عن وَجْهِه، لكنْ في الاصطلاحِ النحويِّ:

٦٤٩- الصَّـــرْفُ تَنْـوِينٌ أَتَــى مُبَيِّنَــا ... مَعْنًــى بِـهِ يَكُـونُ الِاسْـمُ أَمْكَنَـا

الشـــرحُ

الصَّرفُ هو التَّنوينُ الَّذي أَتَى لِيُبيِّنَ تَمكُّنَ الاسمِ مِن الاسْمِيَّةِ، فخرجَ بقولِه: (**تَنْوِينٌ**) ما لا يُنَوَّنُ، وخرجَ بقولِه: (**أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا**) تنوينُ العِوَضِ، فلا يُسمَّى صَرْفًا، لأنَّهُ تَنْوِينٌ لعَارِضٍ بخِلَافِ التَّنْوينِ في (زيدٍ)، و(عَمْرٍو)، و(بكرٍ)، و(خالدٍ).

لكنْ في قولِه تعالى: ﴿حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤] (إذ) مُنوَّنةٌ، لكنَّ هذا

التَّنوينَ للدَّلالةِ على أنَّهُ عِوَضٌ عن جُمْلةٍ محذوفةٍ، كذلك (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) فيها تَنوينٌ، لكنَّه ليسَ تَنْوِينًا لبيانِ تمكُّنِ هذين الاسمينِ مِن الاسْمِيَّةِ، وإنَّما هو مِن أجلِ العِوَضِ.

مثالُ التَّنْوينِ الَّذي يُبيِّنُ تَمكُّنَ الاسمِ مِن الاسميَّةِ: التَّنوينُ في (عليٍّ) وفي (مُحَمَّدٍ) وفي (بَكْرٍ) وفي (خالدٍ) وفي (سَماءٍ) وفي (أَرْضٍ)، وما أشبهها.

ثمَّ إنَّ الاسمَ الَّذي لا ينصرفُ يختصُّ بحُكْمَين:

أحدُهما: أنَّهُ لا يُنوَّنُ أبدًا، لا مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولا مجرورًا.

الثَّاني: أنَّهُ يُجرُّ بالفتحةِ نِيابةً عن الكَسْرةِ، إلا أنْ يُضافَ، أو يُحَلَّى بـ(أل)، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيما سبقَ:

وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

فإن قال قائلٌ: ما هو الاسمُ الَّذي لا ينصرفُ؟

نقول: يقولُ العُلَماءُ: إنَّهُ ما كان فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، وهذهِ العِلَلُ مَجْمُوعةٌ في قولِ الشَّاعرِ:

اجْمَـعْ وَزِنْ عَـادِلًا أَنِّـثْ بِمَعْرِفَـةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

الأَوْلى: (اجمع)، **والثَّانيةُ:** (زِنْ)، **والثَّالثةُ:** (عادلًا) أي: العَدْل، **والرَّابعةُ:** (أَنِّثْ)، **والخامسةُ:** (بمعرفة)، وهي العَلَميَّةُ، **والسَّادسةُ:** (رَكِّبْ)، أي: التَّركيبُ المَزْجِيُّ، **والسابعةُ:** (زِدْ)، وهي زِيَادةُ الألفِ والنُّونِ، **والثَّامنةُ:** (عُجْمة)، **والتَّاسعةُ:** (الوصف)، أي: الوصفيَّةُ.

ثمَّ إنَّ المؤلفَ -رحمه الله- بدأ بالتَّأنيثِ، فقال:

٦٥٠- فَــأَلِفُ التَّأْنِيــثِ مُطْلَقًــا مَنَــعْ   صَرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَـيْفَمَا وَقَـعْ

الشـــرحُ

قولُه: «أَلِفُ»: مُبْتَدأٌ.

و«مَنَعْ»: الجملةُ خبرُ المُبْتَدأ.

وقولُه: «صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ»: أي: صَرْفَ الَّذي اتَّصلَ به.

إِذَنْ: ألفُ التَّأنيثِ مَانِعَةٌ مِن الصَّرْفِ، سواءٌ كانتْ مَمْدُودةً أم مَقْصُورةً، لأَنَّهُ قالَ: (أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا)، وسواءٌ اتَّصلتْ باسمٍ، أو عَلَمٍ، أو صِفَةٍ، لقولِه: (كَيْفَمَا وَقَعْ).

مثالُ ألفِ التَّأنيثِ الممدودةِ: (صَحْرَاء)، فهي ممدودةٌ، لأَنَّها ألفٌ بعدَها همزةٌ، و(صحراء) اسمٌ، وليستْ بعَلَمٍ، ولا صفةٍ.

مثال آخر: (خضراء)، وهي صِفَةٌ، مأخوذةٌ مِن الخُضْرَةِ.

مثال آخر: (أَسْماء) اسمُ امرأةٍ، وهي عَلَمٌ.

مثالُ ألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ -وهي الَّتي ليس بعدَها هَمْزَةٌ-: (حُبْلى) أي: حَامِلٌ، وهي صِفَةٌ، وكذلك (فُضْلَى).

مثال آخر: (سَلْمَى)، و(لَيْلَى)، (سَلْوَى)، وهذه أعلامٌ.

مثال آخر: (أَرْطَى)، و(عَلْقَى)، وهذان اسمانِ.

إِذَنْ: ألفُ التَّأْنيثِ مهما كانتْ، عَلَمًا، أو اسمًا، أو صفةً ممدودةً، أو مقصورةً: ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ، وأقسامُها سِتَّةٌ، لأنَّها مقصورةٌ وممدودةٌ، وهي عَلَمٌ واسمٌ وصفةٌ.

مثال: (**مررتُ بأسماءَ**)، تقول: (**مررت**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**أسماء**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ، لأَنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ ألفُ التَّأْنيثِ الممدودةُ.

مثال آخر: (**مررتُ بامرأةٍ فُضْلى**)، تقولُ: (**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**بامرأة**): جارٌّ ومجرورٌ، و(**فُضْلى**): صِفَةٌ لـ(**امرأة**) مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ فتحةٌ مُقَدَّرةٌ على الأَلِفِ نِيَابةً عن الكَسْرَةِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ.

مثال آخر: (**أصدقاء**) ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ لألفِ التَّأْنيثِ، وإذا أردتَ أنْ تَعْرِفَ أنَّ الأَلِفَ للتَّأْنيثِ تَزِنُها، فـ(أَصْدِقَاء) وزنُها (أَفْعِلَاء)، لكنْ (**أَسْمَاء**) جمعُ (اسم)، فلا تُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ، لأنَّ وزنَها (أَفْعَال)، فالهمزةُ أصليَّةٌ.

فإن قال قائلٌ: لكنْ (أصدقاء) ليستْ مُؤَنَّثًا؟

قلنا: لكنَّ الجمعَ جعلَها مُؤَنَّثًا، لأنَّ (أصدقاء) جمعُ صديقٍ، وهذا ليس جَمْعًا أَصْلُه مُؤَنَّثٌ، لكنَّه تأَنَّثَ بالجَمْعِ.

***

٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

الشَّرحُ

قولُه: «زَائِدَا (فَعْلَانَ)»: الزِّيادةُ في (فَعْلَان) هي الأَلِفُ والنُّونُ، وإنَّما قالَ: (فَعْلَانَ)، لأنَّ (فَعْلَان) هو الَّذي يُوزَنُ به الكَلِماتُ، ولهذا يُقالُ: فاءُ الكَلِمَةِ، وعَيْنُ الكَلِمَةِ، ولامُ الكلمةِ، ويبقى الزَّائدُ فيها هو الألفَ والنُّونَ.

إِذَنْ: الألفُ والنُّونُ مَانِعَانِ مِن الصَّرْفِ، لكنْ بشُروطٍ:

الشَّرْطُ الأولُ: أنْ يكونَ في وَصْفٍ.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يسلمَ مِنْ أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمَ.

* * *

٦٥٢- وَوَصْـفٌ اصْـلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَـلَا) مَـمْنُوعَ تَأْنِيـثٍ بِتَـا كَ (أَشْـهَلَا)

٦٥٣- وَأَلْغِـيَنَّ عَـارِضَ الْوَصْـفِيَّهْ كَ (أَرْبَـعٍ) وَعَـارِضَ الْإِسْـمِيَّهْ

٦٥٤- فَالْـ (أَدْهَمُ): الْقَيْدُ، لِكَوْنِهِ وُضِـعْ فِي الْأَصْلِ وَصْـفًا انْصِـرَافُهُ مُنِـعْ

الشـرحُ

مُنِعَ مِن الصَّرْفِ وَصْفٌ أصليٌّ بِشَرْطِ أنْ يكونَ على وَزْنِ (أَفْعَل)، وبشَرْطِ أنْ يكونَ مُؤَنَّثُهُ ممنوعَ التَّأنيثِ بالتَّاءِ، فاشترطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- ثلاثةَ أوصافٍ:

الوصفُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ وصفًا أصليًّا.

الوصفُ الثَّاني: أنْ يكونَ على وزنِ (أَفْعَل).

الوصفُ الثَّالثُ: أنْ يكونَ مُؤَنَّثُه خاليًا مِن التَّاءِ.

فإذا تمَّتْ هذه الشُّروطُ، فإنَّهُ يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ.

مثاله: (أَشْهَل)، ومُؤَنَّثُهُ: (شَهْلَاء)، فنقولُ: (أَشْهَل) وصفٌ أصليٌّ على وَزْنِ (أَفْعَل)، وممنوعُ التَّأنيثِ بالتَّاءِ.

مثال آخر: (أَحْمر)، (أَصْفر)، (أَخْضر)، (أَزْرق)، وما أشبه ذلك، وكذلك (أَفْضَل)، لأنَّهُ وَصْفٌ أصليٌّ ممنوعُ التَّأنيثِ بالتَّاءِ، فيكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ.

مثاله: (مررتُ برجُلٍ أفضلَ مِن فُلَانٍ)، فنقول: (مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(برَجُل): جارٌّ ومجرورٌ، و(أَفْضَل): صفةٌ لـ(رَجُل)، وصفةُ المجرورِ مجرورٌ،

وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ الوَصْفِيَّةُ، ووزنُ الفِعْلِ (أَكْرَمَ).

فإذا قلت: (قائم)، فإنَّهُ مصروفٌ، لأَنَّهُ ليسَ على وزنِ (أَفْعَل).

وقولُه: «وَصْفٌ اصْلِيٌّ»: خرجَ به ما إذا كان الوصفُ عارِضًا، أي: غيرَ أصليٍّ، فإنَّهُ يُلْغَى، ولا يُعْتَبرُ، ويُرجَعُ إلى الأصلِ، فإذا وَجَدْنا اسمًا على وَزْنِ (أفعل) عَرَضَتْ له الوصفيَّةُ -وإلَّا فأصلُه ليسَ بوَصْفٍ- فإنَّهُ لا يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ اعتبارًا بأَصْلِه.

مثال ما كان اسمًا، ثمَّ كان صفةً: كلمةُ (أَرْبَع)، فهي وصفٌ، تقولُ: (مررتُ بنِسَاءٍ أَرْبَع)، أي: بَالِغَاتٍ هذا العَدَدَ، لكنْ أصلُ (أربع) ليسَ وَصْفًا، لأنَّ أَصْلَه اسمٌ لهذا العددِ الَّذي بين الثَّلاثةِ والخَمْسةِ، تقولُ: **(اشتريتُ أَرْبَعَ شِيَاهٍ)**، فهو هنا ليس وَصْفًا، وتقول: **(مررتُ بنساءٍ أربع)**، وهنا يكونُ وصفًا.

إِذَنْ: الأصلُ فيه الاسميَّةُ، وهو أَنَّهُ اسمٌ لعددٍ يكونُ بين الثَّلَاثةِ والخمسةِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(أَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ)**، فلا تعتبرْهُ، وعليه تكونُ (أربع) مَصْرُوفةً، وإنْ جُعِلَتْ صفةً، لأنَّ الوصفَ فيها عارضٌ، فأَلْغَيْناهُ، واعتبرْنا الأصلَ، فتقول: **(مررتُ بنساءٍ أربعٍ)، (اشْتَرَيْتُ شِيَاهًا أربعًا)**.

وقولُه: «**وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ**»: أي: أَلْغِ عارضَ الاسميَّةِ، واعتَبِرِ الوصفَ الأصليَّ، وهذه عكسُ المسألةِ السَّابقةِ، فإذا وُجِدَ وصفٌ على (أَفْعَل) كانَ في الأوَّلِ وصفًا، ثمَّ عَرَضَتْ له الاسميَّةُ، فإنَّنا نعتبرُ الأصلَ، ولا نَعْتَبِرُ الاسمَ.

وقولُه: «**الْأَدْهَمُ**»: مُبْتَدأٌ.

و«انْصِرَافُ»: مُبْتَدأٌ ثانٍ.

و«مُنِعْ»: خبرُ المُبْتَدأ الثَّاني، والجملةُ مِن المُبْتَدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبْتَدأ الأوَّلِ، أي: فالأدهمُ انصرافُه منعَ.

وقولُه: «الْقَيْدُ»: عطفُ بيانٍ، أي: الأدهمُ الَّذي هو القيدُ.

مثال ما كانَ أصلُه صفةً، ثمَّ جُعِلَ اسمًا: (الْأَدْهَمُ)، فكلمةُ **(الأدهم)** أصلُها وصفٌ، مثل: **(أخضر)**، **(أبيض)**، **(أزرق)**، لكنَّه وُضِعَ اسمًا للْقَيْدِ (أي: الغُلِّ) ولو كان أبيضَ، وقدْ قالَ الحجَّاجُ لرَجُلٍ: إنَّا حامِلُوك على الأَدْهمِ، فقال المُهدَّدُ: مثلُ الأميرِ يَحْمِلُ على الأدهمِ والكُمَيْت[1] والأشْقر[2]، فصرفَ **(الأدهم)**[3].

فصارتِ **(الأدهم)** في الأصلِ وصفًا، لكنَّها جُعِلتِ اسمًا للقَيْدِ، سواءٌ كانَ أَدْهَمَ، أم غَيْرَ أدهمَ، فاسميَّتُها عارِضَةٌ، فنَعْتَبِرُ الأصلَ، ويكونُ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وإنْ لم يُرَدْ به الصِّفَةُ، لأنَّ الأصلَ أنَّهُ للصِّفةِ، ولهذا قال: **(فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ)**.

وقولُه: «**لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا**»: مُتعلِّقٌ بـ(مُنِعْ)، أي: فالأدهمُ القَيْدُ انْصِرافُه مُنِعَ لكَوْنِه في الأصلِ وَصْفًا.

---

(١) الكُمَيْتُ: لونٌ لَيْسَ بأَشْقَر وَلَا أَدْهَم. اللسان (كمت).

(٢) الأَشْقَرُ مِنَ الدَّوابِّ: الأَحْمَرُ فِي مُغْرَةِ حُمْرَةٍ صافيةٍ يَحْمَرُّ مِنْهَا السَّبِيبُ والمَعْرَفَةُ وَالنَّاصِيَةُ، فإِن اسودَّا فَهُوَ الكُمَيْتُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَكرمُ الْخَيْلِ وَذَوَاتُ الْخَيْرِ مِنْهَا شُقْرُها. اللسان (شقر).

(٣) الدُّهْمَةُ -بالضَّمِّ-: السَّواد، والأَدْهَم: الأَسْوَدُ، يَكونُ فِي الْخَيْل والإِبل وغَيْرِهِما. اللسان (دهم)، وانظر القصة في تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٦٧).

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

إذا اجتمعَ وصفٌ أصليٌّ على وزنِ (أَفْعَل) ليس مُؤَنَّثُهُ مختومًا بالتَّاءِ، فإنَّه لا يَنْصَرِفُ، والعِبْرَةُ بالأصلِ، فلو كان أَصْلُه اسمًا، ثُمَّ جُعِلَ وَصْفًا، فإنَّه يَنْصَرِفُ، ولو كان في الأصلِ صِفَةً، ثُمَّ جُعِلَ اسمًا، فإنَّهُ لا ينصرفُ.

***

٦٥٥- و(أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا

الشرحُ

قولُه: «أَجْدَلٌ»: اسمٌ للصَّقْرِ، وهيَ في الأصلِ صِفَةٌ، تقولُ: (فُلَانٌ أَجْدَلُ من فُلَانٍ)، لكنَّهُ جُعِلَ اسمًا، تقولُ: (عندي أَجْدَلٌ أَصِيدُ به)، أي: صَقْرٌ، فصارَ المُرَادُ بـ(أَجْدَل) -وهو في الأصلِ صِفَةٌ- اسمًا، فهل تُنُوسِيَتِ الصِّفةُ، وصارَ مصروفًا، أو أنَّنا نقولُ: ما دام أنَّه قدْ سُمِّيَ صِفَةً في الأوَّلِ، فإنَّهُ غيرُ مصروفٍ؟

يقولُ ابنُ مَالِكٍ -رحمه الله-: إنَّهُ مصروفٌ، لأنَّ الصِّفَةَ تُنُوسِيَتْ، فكأنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ صِفَةً، ثمَّ نُقِلَ إلى الصَّقْرِ، ولهذا قالَ: (مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا)، أي: وقدْ تُمْنَعُ.

مثال ذلك: تقولُ: (اشتريتُ أَجْدَلًا مِن السُّوقِ)، على أنَّها مصروفةٌ، وتقولُ: (اشتريتُ أَجْدَلَ مِن السُّوقِ) على الوَجْهِ الثَّاني: (وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا).

فإن قال قائلٌ: كلمةُ (أَدْهم) في الأصلِ صِفَةٌ، ثمَّ جُعِلَتِ اسمًا للقَيْدِ، وقلنا: إنَّها لا تَنْصَرِفُ اعتبارًا بالأصلِ، وكذلك (أَجْدَل) صِفَةٌ، فجُعِلَتِ اسمًا للصَّقْرِ، وقلنا: إنَّها مصروفةٌ، وقد لا تُصْرَفُ، فما الفرقُ؟

يقولون: لأنَّ ظُهُورَ الصِّفَةِ في (أَدْهَم) أَقْوى مِن ظُهُورها في (أَجْدَل)، لأنَّ (أَدْهَم) لونٌ مثلُ: أَخْضَر، وأَحْمر، لكنْ (أَجْدَل) اسمُ تفضيلٍ، فظُهُورُ الصِّفةِ في الأوَّلِ أَقْوى مِن ظُهُورِها في الثَّاني، ولأنَّ الصِّفَةَ تُنُوسِيَتْ إطلاقًا، فإنَّ

الصَّقْرَ لا يُـجَادِلُ، فكأنَّ الصِّفَةَ مُـحِيَتْ مُطْلَقًا مِن هذه الكلمةِ، وجُعِلَتِ اسمًا للصُّقُورِ.

وقولُه: «أَخْيَلٌ»: هو طَائِرٌ معروفٌ، وكأنَّ هذا الطَّائِرَ -واللهُ أَعْلَمُ- جميلُ الشَّكْلِ، فكأنَّ عنده خُيَلَاءَ، أو أنَّه إذا قامَ يَمْشِي يتأرجَحُ، فهو أَخْيَل.

فإذا قلت: (رأيتُ أَخْيَلًا)، أو: **(رأيتُ أَخْيَلَ)**، فأيُّها الجائزُ؟

نقول: يجوزُ هذا وهذا، لكنَّها بالتَّنْوِينِ أكثرُ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا)**، و**(قَدْ)** للتَّقْلِيلِ.

وقولُه: «أَفْعَى»: هي الحيَّةُ، و(أَفْعى) على وَزْنِ (أَفْعَل)، وكان يُقَالُ: **(فلانٌ أَفْعَى مِن فُلَانٍ)**، قيل: إنَّ فيها إِعْلَالَ مكانٍ، وأصلُها (أَفْوَعُ مِن فُلَانٍ)، فنُقِلَ حَرْفُ العِلَّةِ إلى الآخِرِ، فصارتْ (أَفْعَى).

إنَّما كلمةُ **(أفعى)** في الأصلِ اسمُ تَفْضِيلٍ، والآنَ اسمٌ للحيَّةِ، فيصحُّ أنْ نَجْعَلَها مَصْرُوفةً، وأنْ نَجْعَلَها غيرَ مَصْرُوفَةٍ.

لكن إذا قال قائل: آخِرُها أَلِفٌ، فلا يَتَبَيَّنُ أنَّها مَصْرُوفةٌ، أو أنَّها غيرُ مَصْرُوفةٍ؟

قلنا: صحيحٌ، فعندَ النُّطْقِ لا يتبيَّنُ، لكنْ عند الإعرابِ يتبيَّنُ، فإذا قلت: **(نَظرتُ إلى أَفْعَى)** وأردنا أنْ نُعْرِبَها على أنَّها ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ نقول: **(إلى)**: حرفُ جرٍّ، و**(أفعى)**: اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى)، وعلامةُ جرِّه فتحةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِه نيابةً عن الكَسْرَةِ، مَنَع مِن ظُهُورِها التَّعَذُّرُ، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ.

وأمَّا على القولِ بأنَّها مصروفةٌ، فإنَّنا نقولُ: (أفعى): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، أمَّا النطقُ بالنِّسبةِ لكلمةِ (أَفْعَى)، فإنَّه لا يَظْهَرُ فيه أَثَرٌ.

أمَّا إذا أُضِيفَتْ، فإنَّها تَنْصَرِفُ، وتُجَرُّ بكَسْرةٍ مُقَدَّرةٍ على الأَلِفِ.

***

٦٥٦-وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَـبَرْ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) و(أُخَرْ)

الشـــرحُ

قولُه: «وَمَنْعُ عَدْلٍ»: مُبْتَدأٌ، و(مُعْتَبَرْ) خَبَرُه، يعني أنَّ مِن مَوَانِعِ الصَّرفِ العَدْلَ معَ الوَصْفِ، والعَدْلُ معناه التَّغْيِيرُ، فتُغيَّرُ الكلمةُ إلى كَلمةٍ أخرى تَعْدِلُ بها عن بِنَائِها الأصليِّ، ويكونُ في الوَصْفِ في لَفْظِ (مَثْنَى) و(ثُلَاث) و(أُخَر).

فـ(مَثْنَى) و(ثُلَاث) أي: (مَفْعَل) و(فُعَال)، و(مَثْنى) وصفٌ بمعنى اثنينِ اثنينِ، فتقولُ: (مرَّ بي نِسَاءٌ مَثْنى)، أي: اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

و(ثُلَاث) أي: ثَلَاثٌ ثَلَاثٌ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣]، وقال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١].

يُقالُ: (مَثْنَى) و(ثُنَاء)، ويُقالُ: (مَثْلَث) و(ثُلَاث)، ويُقَالُ: (مَرْبَع) و(رُبَاع)، ويُقَالُ: (مَخْمَس) و(خُمَاس)، ويُقَالُ: (مَسْدَس) و(سُدَاس)، ويُقَالُ: (مَسْبَع) و(سُبَاع)، ويُقَالُ: (مَثْمَن) و(ثُمَان)، ويُقَالُ: (مَتْسَع) و(تُسَاع)، ويُقَالُ: (مَعْشَر) و(عُشَار)، هذا هو القياسُ، لكنَّه ما سُمِعَ إلَّا في (مَثْنى) و(ثُلَاث) و(رُبَاع) و(تُسَاع) و(عُشَار)، إنَّما القياسُ أَنَّهُ يجوزُ فيها كُلِّها.

و(مَثْنَى) وَصفٌ معدولٌ عن اثنينِ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ الوصفيةُ والْعَدْلُ.

وتقولُ: (مررتُ بنساءٍ **ثُلَاثَ**)، أي: مُجْتَمِعَاتٍ ثلاثًا ثلاثًا ثلاثًا، و(**بنساء**): جارٌّ ومجرورٌ، و(**ثُلَاث**): صفةٌ لـ(**نساء**) مجرورٌ، وصفةُ المجرورِ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسْرَةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ الوصفيةُ والعَدْلُ.

وقولُه: «**أُخَر**»: قال اللهُ تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يَقُلْ: (فعِدَّةٌ من أَيَّام أُخَرٍ)، وهي مَعْدُولَةٌ عن (أُخْرَى)، فلو قِيلَ: (فعِدَّةٌ من أيَّام أُخْرَى) صحَّ، **وقيل**: إنَّها معدولةٌ عن (الأُخَر) الَّتي بـ(أل)، ولكنَّ هذا القولَ لا يستقيمُ فيها إذا كانَ الموصوفُ نَكِرةً، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بمعرفةٍ.

فتقولُ: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ﴾: جارٌّ ومجرورٌ، و﴿أُخَرَ﴾: صفةٌ لـ﴿أَيَّامٍ﴾ مجرورٌ، وصفةُ المجرورِ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفَتْحةُ نِيَابةً عن الكَسْرَةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ الوصفيَّةُ والعَدْلُ.

إِذَنْ: عندنا في الأَوْصَافِ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ: (مَثْنَى)، و(ثُلَاث)، وما كان على وَزْنَيْهِا من العَدَدِ، **والثَّالثُ**: (أُخَر)، فكلُّ هذه المانعُ لها مِن الصَّرْفِ الوصفيَّةُ والعَدْلُ.

وإذا قلت: (مَثْنَى مَثْنَى) فـ(مَثْنَى) الثَّانيةُ توكيدٌ.

***

٦٥٧-وَوَزْنُ (مَثْنَـى) و(ثُـلَاثَ) كَهُـمَا مِـــنْ وَاحِـــدٍ لِأَرْبَـــعٍ فَلْــيُعْلَمَا

الشــرحُ

قولُه: «كَهُمَا»: أي: كَوَزْنِهما.

«مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ»: فنقولُ: (مَوْحَد)، و(أُحَاد).

وقولُه: «فَلْيُعْلَمَا»: أي: فَلَا تَزِدْ على الأربعِ.

وقالَ بعضُهم: بل نزيدُ إلى العَشَرَةِ، وما المانعُ؟! وإذا كان لم يُسْمَعْ، فلا يعني ذلك أنَّهُ لا يصحُّ.

***

٦٥٨-وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) أَوِ الْـ (مَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

الشرحُ

قولُه: «مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْمَفَاعِيلَ»: ولم يقل: (في كلِّ جَمْعٍ على مَفَاعِل)، وذلك لأنَّ (مَفَاعِل) فيها مِيمٌ زائدةٌ، و(مَفَاعِيل) فيها أيضًا ميمٌ زَائِدةٌ، وليسَ بشَرْطٍ أنْ يكونَ فيها ميمٌ زائدةٌ، لكنَّ الشَّرْطَ أنْ يكونَ الجمعُ على هذا الوَزْنِ، بحيثُ يكونُ أوَّلُه وثانيهِ مُتحَرِّكَيْن، وبعدَهما أَلِفٌ، وبعد الأَلِفِ حَرْفٌ مكسورٌ، وقدْ يكونُ فيه ياءٌ، أو لا يكونُ فيه ياءٌ.

أمثلة: **(مَسَاجِد)** كـ (مَفَاعِل)، و**(مَصَابِيح)** كـ (مَفَاعِيل)، و**(مَفَاتِح)** كـ (مَفَاعِل)، و**(مَفَاتِيح)** كـ (مَفَاعِيل)، وأمَّا **(قَوَالِب)** و**(قَوَاعِد)**، فهيَ على شِبْهِ (مَفَاعِل)، ووزنُهما (فَوَاعِل)، و**(دَحَارِج)** على شِبْهِ (مَفَاعِل)، ووزنُها (فَعَالِل)، و**(صَوَارِيخ)** على مُشْبِهِ (مَفَاعِيل)، وهو(فَوَاعِيل)، لأنَّ (صَوَاريخ) مَأْخُوذَةٌ مِن (صَرَخ)، والحروفُ الأَصْلِيَّةُ فيها هي الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ، وأمَّا الوَاوُ والألفُ والياءُ، فهي زَوَائدُ.

والقاعدةُ أنَّ الزَّائدَ في الموزونِ يُؤْتَى به بلَفْظِه في الميزانِ، فـ**(صَوَارِيخ)** على وزن (فَوَاعِيل)، فالوَاوُ زائدةٌ، فجاءتْ بلَفْظِها، وكذلك الألفُ والياءُ، أمَّا الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ فهي أصليَّةٌ، ولذلك جاءتْ بالفاءِ والعَيْنِ واللَّامِ.

وكذلك **(طَوَاغِيت)** على شِبْهِ (مَفَاعِيل)، لأنَّ وَزْنَها (فَوَاعِيل)، وأمَّا **(مَوَاعِين)**، فهلْ هيَ مِن (مَعَن)، أو مِنْ (عَان)؟ لكنَّ الظَّاهِرَ أنَّ الميمَ في **(مَاعُون)**

أَصْلِيَّةٌ، وأنَّ (مَـاعُون) وزنُها (فَـاعُول)، فعلى هذا يكونُ (مَـوَاعِين) وزنُها (فَـوَاعِيل).

إِذَنْ: كلُّ ما شَابَهَ (مَفَاعِل)، أو (مَفَاعِيل)، فإنَّه ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ لعِلَّةٍ واحدةٍ، وعلى هذا فلا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ اسمًا، أو وَصْفًا مُذَكَّرًا، أو مُؤَنَّثًا، فما دامَ أَنَّهُ على هذا الوَزْنِ، فإنَّهُ يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ، ويُسَمُّون هذا الوزنَ (صيغةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾ [المائدة:٢]، فـ﴿ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾ مِن هذا النَّوعِ.

***

٦٥٩- وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ (الْـجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَ (سَارِي)

الشرحُ

وقولُه: «وَذَا»: مَنصُوبةٌ على الاشتغالِ، ونَصْبُها رَاجِحٌ، وليس بوَاجِبٍ، لأَنَّهُ لا يجبُ النَّصْبُ في الاشتغالِ إلَّا إذا وَلِيَ أَدَاةً لا يَلِيها إلا فِعْلٌ، لكنْ إذا كان المشغولُ طَلَبًا -كما هُنَا في قَوْلِه: (أَجْرِهِ)- فإنَّ الأَرْجَحَ النَّصْبُ.

وقوله: «وَذَا اعْتِلَالٍ»: أي: وَأَجْرِ ذَا اعْتِلَالٍ، وهو ما كانَ آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ مِن هذا الوَزْنِ أَجْرِهِ رَفْعًا وجَرًّا ك (سَارِي)، و(سَارِي): اسمُ فاعلٍ مُعْتَلٌّ بالياءِ.

وفي حالِ الرَّفْعِ والجَرِّ تُحْذَفُ الياءُ، وتُنَوَّنُ الرَّاءُ، فتقولُ: (هذا سَارٍ)، ف(هذا): مُبْتَدأٌ، و(سارٍ): خبرُ المُبْتَدأ مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، والتَّنوينُ هنا عِوَضٌ عن الحَرْفِ المحذوفِ.

وتقولُ في الجرِّ: (مررتُ بِسَارٍ)، ف(مررت): فِعْلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(سار): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْن، والتَّنوينُ هنا عِوَضٌ عن الياءِ المحذوفةِ.

فإذا جاءَ على صِيغَةِ مُنْتَهى الجموعِ، وهو مُعْتَلُّ الآخِرِ، فإنَّك تُجْرِيهِ ك (سَارٍ)، فتَحْذِفُ حَرْفَ العِلَّةِ وتُنَوِّنُهُ.

مثالُ الرَّفعِ: قولُه تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف:٤١]، فكلمةُ ﴿غَوَاشٍ﴾ جَمْعٌ على وَزْنِ (فَوَاعِل)، لأَنَّه في الوَزْنِ يكونُ المَحْذُوف لعِلَّةٍ كالموجود، وهذه هيَ صِيغَةُ مُنْتَهى الجُمُوعِ، فهنا حُذِفَتِ الياءُ،

ونُوِّنَ ما قَبْلَها، وبقيَ مكسورًا على ما هو عَلَيْه، ونقولُ في إعرابِها: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ﴾: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿غَوَاشٍ﴾: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْن[١]، والنُّونُ عِوَضٌ عن الياءِ المحذوفةِ، وأصلُها: (غَواشِي)، فلمَّا حُذِفَتِ الياءُ للتَّخفيفِ نُوِّنَ آخِرُ الاسمُ للتَّعويضِ.

مثالُ الجرِّ: (مررتُ بجَوَارٍ يَلْعَبْنَ)، فـ(جَوَارٍ) جمعُ جَارِيَةٍ، ووزنُها (فَوَاعِل)، فتقولُ: (مَرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(جَوَار): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جَرِّه فتحةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ نيابةً عن الكَسْرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ صيغةُ مُنْتَهى الجُمُوعِ.

وعُلِمَ مِن قَوْلِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**رَفْعًا وَجَرًّا**) أنَّهُ في حالِ النَّصْبِ لا يُجْرَى كـ(سارٍ)، وإنَّما يبقى حرفُ العِلَّةِ منصوبًا بدون تَنْوِينٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾ [النحل:١٥] فـ﴿رَوَٰسِىَ﴾ مُعْتَلَّةٌ بالياءِ، وبَقِيَتِ الياءُ في حالِ النَّصْبِ منصوبةً.

وأتى المؤلِّفُ -رحمه الله- بهذا البَيْتِ لأَجْلِ أنْ يَكُونَ كالاسْتِثْنَاءِ مِن قَوْلِه: (**وَكُنْ لِـجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْـمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا**).

خلاصةُ هذا البيتِ:

أنَّ ما كان مجموعًا على صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، فلا يَخْلو: إمَّا أنْ يكونَ

---

(١) لأن التَّنْوينَ آخِرُه نونٌ ساكنةٌ، والياءُ المحذوفةُ سَاكِنةٌ، فحُذِفَ الأوَّلُ، مع أنَّه في الحقيقةِ عندَ التَّأَمُّلِ تجدُ أنَّهُ محذوفٌ للتَّخْفِيفِ، وجاءَ التَّنوينُ عِوَضًا عنه. (الشارح)

مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، فإنْ كان مرفوعًا، أو مجرورًا، فإنَّهُ يجوزُ إجراؤُه إِجْرَاءَ المُعْتَلِّ بالياءِ، مثل: (سَارٍ)، فتقولُ: (**هؤلاءِ جَوَارٍ**)، و(**مررتُ بجوارٍ**).

وإنْ كان منصوبًا، فإنَّ الياءَ تَبْقَى مَفتوحةً بدون تَنْوِينٍ، فتقول: (**رأيتُ جَوَارِيَ يَلْعَبْنَ**)، ولا يصحُّ أنْ تَقُولَ: (**رأيتُ جَوَارٍ**)، ولا: (**رأيتُ جَوَارِيًا**).

***

٦٦٠-وَلِ(سَرَاوِيـلَ) بِهَـذَا الْـجَمْعِ شَـبَهٌ اقْتَضَـى عُمُـومَ الْـمَنْعِ

الشَّـرحُ

(سَرِوايل) ليس جَمْعًا، وإنَّما هو مُفرَدٌ، تقولُ: (عليَّ سَرَاوِيلُ)، وليس عليك إلَّا واحدٌ، فاللُّغَةُ العربيَّةُ لا تقولُ: (سِرْوال) إلَّا في لُغَةٍ قليلةٍ جِدًّا، ولكنَّ اللُّغَةَ الفصيحةَ المشهورةَ: (سَرَاوِيل)، وجَمْعُهُ (السَّرَاوِيلات) كما قالَ النبيُّ ﷺ في المُحْرِمِ: «لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ»[1]. وهو جمعُ مُؤَنَّثٍ سَالـمٌ.

إِذَنْ: (سراويل) مُـفْرَدٌ، لكن فيه شَبَهٌ مِن هذا الـجمعِ، ولهذا قال: (وَلِ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْـجَمْعِ شَبَهٌ)، أي: شَبَهٌ مِن حيثُ اللَّفظُ، أمَّا المعنى فلا، لأنَّ صيغةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ تدلُّ على تَعَدُّدٍ، و(سَرَاويل) لا يدلُّ على تعدُّدٍ، لكنَّه يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ، ولهذا قالَ: (وَلِ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْـجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى)، أي: ذلك الشَّبَهُ (عُمُومَ الْـمَنْعِ) أي: أنْ يُمْنَعَ (سراويل) مِن الصَّرفِ معَ أنَّهُ ليسَ بجَمْعٍ، وهو قدْ قالَ فيما سبقَ: (وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا...)، فكأنَّه -رحمه الله- ذَكَرَ إِيرَادًا، وهو أنَّهُ إذا كان هذا الوزنُ ليس بجَمْعٍ، فهل أَمْنَعُهُ؟ فقال: لَهُ بهذا الجَمْعِ شَبَهٌ، لأنَّهُ يُشْبِهُ هذا الجَمْعَ مِن حيثُ اللَّفْظ، فـ(سَرَاويل) على وَزْنِ (فَعَالِيل)، لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ الوَاوَ أصلِيَّةٌ، مع أنَّهم يقولون: إنَّ هذا اللَّفْظَ أعجميٌّ في الأصلِ، لكنَّه عُرِّبَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، رقم (١٥٤٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج وعمرة، رقم (١١٧٧).

مثال ذلك: (**أتيتُ بسراويلَ مِن السُّوقِ**)، فـ(**أتيت**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**سراويل**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسْرَةِ، لأَنَّهُ يُشْبِهُ صِيغَةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ.

* * *

٦٦١- وَإِنْ بِــهِ سُــمِّيَ أَوْ بِــمَا لَــحِقْ ... بِــهِ فَالِانْصِــرَافُ مَنْعُــهُ يَــحِقّ

الشــرحُ

قولُه: «وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ»: الضَّميرُ يعودُ على ما كان مُشْبِهًا لـ(مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وقولُه: «بِهِ»: نائبُ الفاعلِ لـ(سُمِّيَ)، **فإذا قال قائلٌ**: كيف جازَ تقديمُ نائبِ الفاعلِ على الفعلِ؟

قلنا: لأنَّ نائبَ الفَاعِلِ في محلِّ نَصْبٍ مَفعُولٌ بهِ، والمفعولُ بهِ يجوزُ تَقْدِيمُه على الفِعْلِ.

وقولُه: «سُمِّيَ»: أي: جُعِلَ عَلَمًا، فإذا سمَّيتَ بهذه الصِّيغَةِ مِن الجَمْعِ، سمَّيْتَ بها إِنْسانًا، فإنَّها تُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، وإنْ كانتْ لا تدلُّ إلا على واحدٍ، لأنَّ الصِّيغةَ رُكِّبَتْ عليه.

مثال ذلك: رَجُلٌ سمَّيْناه (مَسَاجِد)، فتقولُ: (**مررتُ بمَسَاجِدَ، فاشتريتُ منه خُبْزًا**)، فكلمةُ (مَسَاجِد) هنا تدلُّ على عَلَمٍ مُفْرَدٍ، لكنْ لَمَّا كانتْ مُسَمَّاةً بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، ثبتَ لها حُكْمُ صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ، ولهذا قالَ: (**فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِق**)، فتقولُ: (**مررتُ**): فِعْلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**مساجد**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسْرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ إلْحاقُه بمُنْتَهى الجموعِ مِن أجلِ اللَّفظِ.

وأشارَ بقولِه (يَـحِقْ) إلى أنَّ هناك خلافًا، لأنَّ بعضَ النَّحْويِّين يقول: لا يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، لأنَّهُ هنا سُلِبَتْ دَلالتُه على الجَمْعيَّةِ، وصارَ دالًّا على المُفْرَدِ، فينصرفُ، لأنَّه زالَ مَعْناهُ.

وقولُه: «أَوْ بِما لَـحِقْ بِهِ»: أي: الَّذي يُلْحَقُ بصيغةِ منتهى الجموعِ إذا سمَّيتَ به، فإنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، فلو سَمَّيتَ شخصًا بـ(سَرَاوِيل)، فهذا ليسَ بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ في الأصلِ، بل هو اسمٌ مُفْرَدٌ، ومع ذلك يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ، لأنَّهُ مُلْحَقٌ بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ.

مثال آخر: (**شَراحِيل**)، وهو عَلَمٌ مَعْرُوفٌ في الصَّحابةِ والتَّابعين، فليس جَمْعًا، ومعَ ذلك تُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، لأنَّها تُشْبِهُ الجَمْعَ.

إِذَنْ: ما سُمِّيَ به مِن صِيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، أو سُمِّيَ بما أُلْحِقَ بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، فإنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ**)، **أي**: مَنْعُ صَرْفِه هو الحقُّ.

والفاءُ في قولِه: (**فَالِانْصِرَافُ**) رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، والشَّرطُ هو قولُه: (**وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ**)، و(**الِانْصِرَافُ**): مُبْتَدأٌ، و(**مَنْعُ**): مُبْتَدأٌ، و(**يَحِق**): الجملةُ خبرُ المُبْتَدأ الثَّاني، والجملةُ مِن المُبْتَدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المُبْتَدأ الأوَّلِ، والجملةُ مِن المُبْتَدأ وخبرِه جوابُ الشَّرطِ.

* * *

٦٦٢- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبَا)

الشرحُ

قولُه: «الْعَلَمَ»: بالنَّصْبِ، ويجوزُ (الْعَلَمُ)، لكنَّهُ مرجوحٌ، لأنَّ المشغولَ هنا طَلَبٌ، وإذا كان المشغولُ طَلَبًا، فالأرجحُ النَّصْبُ.

وقولُه: «مَزْجٍ»: أي: خَلْطٍ، كأنَّك خَلَطتَ الكَلِمَتَين، وجَعَلْتَهما كلمةً واحدةً، فإذا قلت: (عَبْد اللهِ)، فهاتان كَلِمَتان مُتضايِفَتَان، لأنَّ (عَبْد) لها مَعْنًى، و(الله) لها مَعْنًى، لكنْ إذا أَتَيْتَ بكلمتَيْن ومَزَجْتَهما، وجعلْتَهما دالَّتَين على شيءٍ واحدٍ، فإن هذا يُسَمَّى (تَرْكيبَ مَزْجٍ).

مثالُه: (مَعْدِيكَرِب)، وأصلُ (مَعْدِي) اسمُ مفعولٍ، وهو كَلِمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، و(كَرِبَ): فعلٌ ماضٍ، وهي كلمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فخَلَطتهما وجعلتهما شيئًا واحدًا.

فإذا وجدنا عَلَمًا مُركَّبًا تركيبًا مزجِيًّا، سواءٌ كان عَلَمًا لإنسانٍ، أو لمكانٍ، فإنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المَزجيُّ.

مثالُه: (مَعْدِيكَرِبَ)، تقولُ: (مررتُ بمَعْدِيكَرِبَ)، فـ(مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(معديكرب): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المزجيُّ.

مثال آخر: (بَعْلَبَكّ)، وأصلُها (بَعْل) و(بَكّ)، فخُلِطَ الاسمانِ، وجُعِلَا اسمًا واحدًا، تقولُ: (سكنتُ في بَعْلَبَكَّ)، فـ(سَكَنت): فعلٌ وفاعلٌ، و(في): حرفُ جرٍّ،

و(**بَعْلَبَك**): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المزجيُّ.

مثال آخر: (حَضْرَ مَوْتَ).

إِذَنْ: إذا رُكِّبَ تركيبًا مَزْجِيًّا، وهو عَلَمٌ، فإنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، وهذه العِلَّةُ -وهي التَّركيبُ المزجيُّ- لا تُوجَدُ في الصِّفةِ، إنَّما تُوجَدُ في الأعلامِ فقطْ.

***

٦٦٣- كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ (فَعْلَانَـا) كَ (غَطَفَـــانَ) وَكَ (أَصْــــبَهَانَا)

الشــرحُ

قولُه: «كَذَاكَ حَاوِي»: أي: كالعَلَمِ المُرَكَّبِ العَلَمُ الحاوي زَائِدَيْ (فَعْلَان)، و(حَاوِي) أي: جامعُ.

و«زَائِدَيْ فَعْلَانَا»: هما الأَلِفُ والنُّونُ، ولا يُشْتَرَطُ أنْ يكونَ على وَزْنِ (فَعْلَان)، إنَّما المهمُّ أنْ يُوجَدَ عَلَمٌ فيه زيادةُ الألفِ والنُّونِ، وكلُّ عَلَمٍ فيه زيادةُ الألفِ والنُّونِ فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ.

مثال: (حَسَّان)، إنْ كان مِن الحُسْنِ، فالنُّونُ أصليَّـةٌ، وإنْ كان مِن الحَسِّ -كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران:١٥٢]- فهي زَائِدَةٌ، فإذا كُنْتَ لا تَدْري، فانْظُرِ إلى السَّماعِ، فإنْ كان مَسْمُوعًا بعدمِ الصَّرفِ، فهو غيرُ مَصْرُوفٍ، وإنْ كان غيرَ مَسْمُوعٍ، فإنَّكَ بالخِيَارِ، فعلى هذا تكونُ المسألةُ على أَحْوَالٍ:

الحالُ الأُولى: ما عُلِمتْ زيادةُ الألفِ والنُّونِ فيه، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ بدون تَفْصِيلٍ.

الحالُ الثَّانيةُ: ما كانَ مُحْتَمِلًا للزِّيادةِ وعَدَمِها، فإنَّنا نرجعُ للسَّماعِ، فإنْ كان مسموعًا مصروفًا، فإنَّه يُصْرَفُ، وتكونُ النُّونُ أصليَّةً، وإن سُمِعَ غيرَ مصروفٍ، فإنَّهُ لا يُصْرَفُ، وتكونُ النُّونُ زائدةً.

الحالُ الثَّالثةُ: إذا لم يُسْمَعْ فأنتَ بالخيارِ، فإنْ رَاعَيْتَ أنَّ النُّونَ أصليَّةٌ صَرْفتَ، وإنْ راعيتَ أنَّها غيرُ أصليَّةٍ لم تَصْرِفْ.

وأمَّا (حسَّان) فإنَّهم يقولون: ما سُمِعَ إلَّا ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وعلى هذا فتكونُ النُّونُ زائدةً.

مثال آخر: (عُثْمان) النُّونُ فيه زائدةٌ.

مثال آخر: (عَفَّان)، فإن كان مِن العِفَّةِ، فالنُّونُ زائدةٌ، ويكونُ ممنوعًا من الصَّرْفِ، وإنْ كان مِن العُفُونةِ فالنُّونُ أصليَّةٌ، ويكونُ مصروفًا، لكنِ المسموعُ (عَفَّانَ)، وعلى هذا فيكونُ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وتكونُ النُّونُ زائدةً، وهو مُشْتَقٌّ من العِفَّةِ.

إِذَنْ: قولُه: «كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا»: أي: كذاك العَلَمُ الَّذي اشتملَ على زِيَادةِ الألفِ والنُّونِ، فإنَّه ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: بماذا نعرفُ الزِّيَادةَ؟

قلنا: بتصريفِ الكلمةِ، فإذا سقطتِ النُّونُ في أحدِ التَّصاريفِ، فهي زائدةٌ.

وقولُه: «غَطَفَان»: هو عَلَمٌ على قَبِيلَةٍ.

و«أَصْبَهَانَ»: عَلَمٌ على بَلْدَةٍ، فتبيَّنَ بهذا أنَّ العَلَمَ، سواءٌ كان عَلَمًا للبُلْدانِ، أو للإنسانِ، أو أيَّ علَمٍ يكونُ.

* * *

٦٦٤- كَـذَا مُؤَنَّـثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا   وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥-فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَ(جُورَ) أَو (سَقَرْ)   أَو (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

الشرحُ

قولُه: «كَذَا مُؤَنَّثٌ»: أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ، فـ(مُؤَنَّثٌ): صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «بِهَاءٍ»: المعروفُ أنَّ المُؤَنَّثَ يُؤَنَّثُ بالتَّاءِ، لكنْ تاءُ المُفْرَدِ قدْ يُعَبِّرُ عنها بعضُ أهلِ العِلْمِ بالهاءِ، ولكنَّ الأكثرَ على أنَّهم يُعبِّرونَ عنها بالتَّاءِ، ولو أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- قال: (كذا مُؤَنَّث بتَاءٍ مُطْلَقًا)، لم ينكسرِ البيتُ، لكنْ كأنَّه يرى الرَّأيَ الثَّانيَ، وهو أنَّ التَّاءَ الَّتي ليست للجَمْعِ تُسَمَّى هاءً.

وقولُه: «مُطْلَقَا»: كلمةُ الإطلاقِ تعني على أيِّ شيءٍ كان، سواءٌ كانَ لمذكرٍ أم لمُؤَنَّثٍ، وسواءٌ كان ثلاثةَ أحرفٍ، أم أكثرَ، أم أقلَّ، وتكونُ الهاءُ هي الثَّالِثَةَ، فقولُه (بِهَاءٍ مُطْلَقَا)، أي: على أيِّ صِفَةٍ كان، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ، والتَّأنيثُ هنا هو التَّاءُ، لكنْ إن كان لمُذَكَّرٍ فتأنيثُه لَفْظِيٌّ، وإنْ كان لمُؤَنَّثٍ فتأنيثُه لفظيٌّ ومَعْنَوِيٌّ.

مثال ذلك: نحنُ نعرفُ أنَّ مِن الصَّحابةِ مَنِ اسْمُه (**قَتَادة**)، ومَن اسمُه (**طَلْحَة**)، ومَن اسمُه (**سَمُرة**)، ومَن اسمُه (**أُسامة**)، ومَن اسمُه (**حَمْزة**)، وكلُّ هذه الأسماءِ ممنوع مِن الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ، وهو تأنيثٌ لَفْظِيٌّ، فلو قال

قائلٌ: (وعن طَلْحَةٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ) كان مُخْطِئًا.

لكن لو قال قائل: أَلَسْتَ تقولُ: **(قطعتُ طَلْحَةً**[١]**، فأَوْقَدتُ النَّارَ تحت القِدْرِ)**؟!

قلنا: لكن (**طَلْحَة**) هنا ليستْ عَلَمًا.

فإذا قال قائلٌ: أَلَسْتَ تقولُ: (**مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ**)، فهنا (**امرأة**) و(**قائمة**) كِلْتاهما مصروفتان، وفيهما التَّاءُ؟!

قلنا: لكنْ ليستْ عَلَمًا، وعلى هذا فيَجِبُ أنْ نَقُولَ في قولِه: (**كَذَا مُؤَنَّثٌ**): إنَّ هناك شيئًا محذوفًا، وهو(عَلَم)، أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ بهاءٍ مطلقًا لأجلِ أنْ يخرجَ الوصفُ والاسمُ الجامدُ، فـ(**امرأة**): اسمٌ جامدٌ، و(**قائمة**): وَصْفٌ.

لكنْ لو جاءني بنتٌ فسمَّيْتُها (**امرأة**)، فهنا يكونُ ممنوعًا من الصَّرفِ، ولهذا كلمةُ (**فَاطِمَة**) و(**عَائِشَة**) إنْ كانتا وَصْفًا، فهما مَصْرُوفتانِ، وإنْ كانتا عَلَمًا، فهما غيرُ مَصْرُوفتَيْن، تقول: (**مررتُ بعَجُوزٍ عائشةٍ مئةَ سَنَةٍ**)، فهنا مصروفةٌ، لأنَّها وصفٌ، وتقولُ: (**مررتُ بامرأةٍ فَاطِمَةٍ وَلَدَها**)، وهنا أيضًا مَصْرُوفةٌ، لأنَّها ليستْ عَلَمًا.

إِذَنْ: كلُّ عَلَمٍ مختومٍ بتاءِ التَّأنيثِ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، سواءٌ كان هذا العَلَمُ لمُذَكَّرٍ أم لمُؤَنَّثٍ، وسواءٌ كان على ثَلَاثةِ أحرفٍ أو أكثرَ.

وقولُه: «**الْعَارِ**»: أي: الخالي مِن التَّاءِ، فإذا كان عَلَمًا مُؤَنَّثًا بغيرِ التَّاءِ -وهو ما يُسمَّى بالتَّأنيثِ المعنويِّ- فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، لكنْ في مَوَاضِعَ:

---

(١) الطَّلْحَة في الأصْل: واحِدَة الطَّلْح، وَهِيَ شَجَر عِظام مِنْ شَجَر العِضَاه. النهاية (طلح).

الموضعُ الأوَّلُ: «كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ»: أي: زادَ على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ.

مثاله: (زَيْنَب)، (سُعَاد)، وكذلك (أَسْماء)، لكنْ هذا فيه أيضًا عِلَّةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، وفيه أيضًا عِلَّةٌ أُخْرى، وهي العَلَمِيَّةُ.

إِذَنْ: كلُّ عَلَمٍ مُؤَنَّثٍ زائدٍ على ثَلَاثةِ أحرفٍ، فهو ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإِنْ كان ثَلَاثةَ أحرفٍ، ففي المَوَاضعِ التَّاليةِ:

الموضعُ الثَّاني: إذا كانَ كـ (جُورَ)، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ، لأنَّ فيه العُجْمَةَ، فجُبِرَ تَأْنِيثُه بكَوْنِه أَعْجَمِيًّا، فتقولُ: (هذه جُورُ)، (دَخَلْتُ جُورَ)، (مَشَيْتُ إلى جُورَ)، ولا تَصْرِفُها، لأنَّها أعجميَّةٌ.

الموضعُ الثَّالثُ: إذا كانَ كـ (سَقَر)، قال اللهُ تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر:٤٢]، وكانَ ممنوعًا مِن الصَّرفِ، لأنَّهُ مُتَحَرِّكُ الوسطِ، وفيه أيضًا العَلَميَّةُ والتَّأْنيثُ، فلِتَحَرُّكِ وَسطِهِ صار ثقيلًا ممنوعًا من الصَّرفِ.

الموضعُ الرَّابعُ: إذا كانَ كـ (زَيْد) اسمَ امرأةٍ، فلو أنَّ امرأةً سمَّاها أبوها (زَيْد)، فإنَّهُ يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، لأنَّ اسمَ الذَّكَرِ على المرأةِ ثقيلٌ مَعْنًى، فلأجلِ الثِّقَلِ قالوا: يكونُ ممنوعًا من الصَّرفِ.

ولو أنَّ رَجُلًا سمَّى امرأةً (عُبَيد)، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ، لأنَّهُ رُبَاعِيٌّ، وكلُّ اسمٍ رُبَاعِيٍّ جَعَلْتَه عَلَمًا لمُؤَنَّثٍ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ.

إِذَنْ: صارَ الثُّلَاثيُّ مِن المُؤَنَّثِ مصروفًا إلا في ثَلَاثِ مَسَائِلَ: مُتحرِّك الوَسَطِ، وما كان أَعْجَمِيًّا، وما كانَ مُذكَّرًا سُمِّيَ به مُؤَنَّثٌ.

***

٦٦٦-وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةً كَ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّ

الشرحُ

المُؤَنَّثُ الثُّلَاثيُّ السَّاكنُ الوَسَطِ إذا عَدِمَ العُجْمَةَ والتَّذْكيرَ، أي: أنَّه ليسَ باسمِ رَجُلٍ سُمِّيَ به امرأةٌ، وليس بَأَعْجَميٍّ، فللعلماءِ فيه وَجْهَان: الصَّرفُ وعَدَمُه.

مثاله: (هند)، فهي عربيَّةٌ من ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ سَاكِنَةُ الوسطِ، وهي اسمٌ لمُؤَنَّثٍ، فيجوزُ فيها وَجْهَان: الصَّرفُ وعَدَمُه، فتقولُ: **(هذه هِنْدٌ)**، و**(هذه هندُ)**، وتقولُ: **(رأيتُ هِنْدًا)** و**(رأيتُ هِنْدَ)**، وتقولُ: **(مررتُ بهِنْدٍ)**، و**(مررتُ بهِنْدَ)**، ولكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(وَالمَنْعُ)** أي: من الصَّرْفِ **(أَحَقّ)**.

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلَاثةِ السَّابقةِ:

يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ كلُّ علمٍ مختومٍ بتاءِ التَّأْنيثِ مُطْلَقًا بدون شَرْطٍ.

يُمْنَعُ من الصَّرفِ كلُّ عَلَمٍ مُؤَنَّثٍ زادَ على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، أو كان أَعْجَمِيًّا، أو كانَ مُحَرَّكَ الوَسَطِ، أو كان اسمًا لِذَكرٍ سُمِّيَ به أُنْثَى.

إذا كان ثُلَاثيًّا سَاكِنَ الوسطِ، ولم يُسمَّ به ذَكَرٌ، فإنَّ فيه وَجْهَيْن، والمنعُ أحقُّ.

وإذا كان في الوَسَطِ حرفُ عِلَّةٍ، فالظَّاهرُ أنَّهُ مثلُ (هند)، لأَنَّهُ إذا كانَ الحرفُ الصَّحيحُ مع خِفَّتِهِ فيه وجهانِ، فهذا مِن باب أَوْلى.

***

٦٦٧-وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

الشرحُ

من الأسماءِ الَّتي تُمْنَعُ من الصَّرْفِ «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ»: أي: أَنَّهُ ليس من كَلَامِ العَرَبِ، وإنَّما هو من كَلَامِ العَجَمِ.

«وَالتَّعْرِيفِ»: أي: أَنَّه عَلَمٌ بلُغَةِ العَجَمِ، والمرادُ بالتَّعْرِيفِ هنا العَلَمِيَّةُ، وليس التَّعريفَ المُقابِلَ للنَّكِرةِ، كما سبق في المَعْرِفَةِ والنَّكْرَةِ.

وقولُه: «مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ»: هذه الجملةُ خبرُ المُبْتَدَأ، فـ(الْعَجَمِيُّ): مُبْتَدأٌ، و(صَرْفُهُ): مُبْتَدأٌ ثانٍ، و(امْتَنَعْ): الجملةُ خبرُ المُبْتَدأ الثَّاني، والمُبْتَدأُ الثَّاني وخبرُه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبْتَدأ الأَوَّلِ.

ومعنى البيت أنَّ **العَجَمِيَّ** وضعًا و**عَلَمِيَّةَ الزَّائدَ** على **الثَّلاثِ ممنوعٌ** صَرْفُه.

فقولُه: «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ»: احترازٌ من العَرَبِيِّ الوَضْعِ، فإذا وُجِدَ اسمٌ عربيٌّ، فإنَّه لا يُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ، ولو تَسَمَّى به الأَعْجَمِيُّ.

مثال ذلك: (حُسَين) عَرَبيٌّ، والعَجَمُ يتَسَمَّوْن بـ(حُسَيْن) كثيرًا، فهل نقول: لـمَّا كان هذا عَلَمًا أَعْجَمِيًّا يُمْنَعُ من الصَّرفِ؟

نقول: لا، لأنَّ أَصْلَه عربيٌّ.

وقولُه: «وَالتَّعْرِيفِ»: يعني: أَنَّه عَلَمٌ بلُغَةِ العَجَمِ، فلو جُعِلَ اسمُ الجنسِ عَلَمًا بلُغَةِ العَرَبِ، وهو عندَ العَجَمِ ليس بعَلَمٍ، لم يُمْنَعْ مِن الصَّرْفِ.

ومثَّلوا لذلك بـ(**قَالُون**)، وهو أحدُ الرُّوَاةِ عن القُرَّاءِ، لكنَّه عَرَبِيٌّ، وأصلُ (قَالُون) في اللُّغَةِ الأعْجَمِيَّةِ اسمُ جِنْسٍ، أو صِفَةٌ بمعنى (جَيِّد)، فليستْ عَلَمًا.

إِذَنْ: تقولُ: (**قال قَالُونٌ**)، و(**سمعتُ قالُونًا**)، و(**استحسنتُ قِرَاءةَ قَالُونٍ**)، لأَنَّهُ ليس عَجَمِيَّ التَّعْرِيفِ.

وقولُه: «**مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ**»: هذا شَرْطٌ، وهو أنْ يكونَ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإنْ لم يَكُنْ زائدًا على الثَّلَاثِ، فإنَّهُ يُصْرَفُ، ولو كان عَجَمِيَّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفِ.

مثالُه: (**نُوح**)، لأنَّه قبلَ أنْ تَأْتِيَ العَرَبِيَّةُ، ومثل: (**لُوط**)، لأنَّه ليس من العَرَبِ، وإنْ كَانَتِ العُرُوبَةُ موجودةً، ومثل: (**هُود**)، لكن هذا فيه نِزَاعٌ، **فبعضهم قال**: إنَّه عربيٌّ، **وبعضُهم قال**: إنَّهُ غيرُ عربيٍّ، لكنْ مَهْمَا كان، فإنَّه ليسَ زائدًا على الثَّلَاثةِ.

قال بعضُ المُحَشِّين: جميعُ أَسْمَاءِ المَلَائكةِ ممنوع من الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.

وكأنَّهم يُريدون أنَّ ما ليس مِن وَضْعِ العَرَبِ فهو أَعْجَمِيٌّ، إلَّا أنَّهم استثنوا أربعةً مِن المَلَائِكَةِ، وهم مَالِكٌ، ورِضْوَانٌ، ومُنْكَرٌ، ونَكِيرٌ، فهؤلاءِ الأربعةُ يُصْرَفون، ومَن عَدَاهم مِنَ الملائكةِ لا يُصْرَفون، مثل: جِبْرِيلَ، ومِيكائيلَ، وإِسْرَافيلَ، وهَارُوتَ، ومَارُوتَ.

كذلك الأنبياءُ أَسْمَاؤُهم لا تَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ إلَّا مَن يأتي، وهم مُحَمَّدٌ، وشُعَيْبٌ، وصَالِحٌ، وهُودٌ، ولُوطٌ، ونُوحٌ، وشِيثٌ على القولِ بأَنَّهُ نبيٌّ، فهؤلاءِ سبعةٌ مِن الأنبياءِ تَنْصَرِفُ أسماؤُهم، والبَقِيَّةُ لا تَنْصَرِفُ أَسْمَاؤُهم، مثل: (**يُونُس**)، فهو ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: و(ذُو الكِفْل)؟

نقول: ذو الكِفْل مضافٌ، فـ(ذو) بمعنى صَاحِب، وهو مضافٌ إلى (الكِفْل)، فإنْ عَنَيْتَ (ذا)، فهي مضافٌ، وإنْ عنيتَ (الكِفْل)، فهي مُـحَلَّاةٌ بـ(أل)، مثل: (ذي النُّون)، مع أَنَّهُ يونسُ، والمُرَكَّبُ تركيبًا إِضَافيًّا يُعْرَبُ أَوَّلُه وَحْدَه، وثَانِيهِ مجرورًا بالإضافةِ دائمًا، فهنا وُجِدَ مَانِعٌ مِن كَوْنِهِ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وهو الإِضَافَةُ في أوَّلِهِ، و(أَلْ) في آخِرِهِ.

وهنا إشكال: سبقَ أنَّ (جُور) غيرُ مَصْرُوفةٍ، وهي أَعْجَمِيَّةٌ، فكيفَ كانتْ غيرَ مصروفةٍ وهي لم تَزِدْ على الثَّلاثِ؟

نقول: التَّأْنيثُ اجتمعَ مع العَلَمِيَّةِ فقوَّاها.

فإذا قال قائلٌ: أنتم تقولون: إنَّ المُؤَنَّثَ الثُّلاثِيَّ يجوزُ فيه وَجْهَان، و(جُور) تقولون: إنَّها ممنوعةٌ من الصَّرْفِ؟

نقول: صَحِيحٌ أنَّ كَوْنَها ثُلَاثِيَّةً سَاكِنَةَ الوسطِ يقتضي أنْ يَجُوزَ فيها الوَجْهَان، لكنْ مَنَعَ مِن جَوَازِ الوَجْهَيْن كَوْنُها أعْجَمِيَّةً، لكن لَمَّا كانت ثُلَاثِيَّةً نقول: اجتمعَ سَبَبَانِ ضَعِيفَانِ، فكانا قَوِيَّين، كما يرتقي الحديثُ الحسنُ بطُرُقِه إلى أنْ يكونَ صَحِيحًا لِغَيْرِه، فهذه اجْتَمَعَ فيها عُجْمَةٌ وتَأْنِيثٌ، لكنَّ العُجْمَةَ لا تَقْوى على أنْ يكونَ ممنوعًا من الصَّرْفِ، والتَّأْنيثَ لا يَقْوَى على أنْ يكونَ في الصَّرفِ وجهان، فلذلك صارتْ ممنوعةً من الصَّرفِ وُجُوبًا.

* * *

٦٦٨- كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَ(أَحْمَدٍ) و(يَعْلَى)

الشرحُ

قولُه: «كَذَاكَ»: أي: كالَّذي ذُكِرَ، والمرادُ العَلَمُ أيضًا.

«ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا»: بمعنى أنَّه يَخْتَصُّ بالأَفْعَالِ، إمَّا دائِمًا، وإمَّا غالِبًا.

فالدَّائِمُ مثَّلَ له في الشَّرْحِ بقَوْلِه: (ضُرِب)، فلو سُمِّيَ شخصٌ (ضُرِبَ)، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، لأنَّه على وَزْنِ (فُعِل)، وكلمةُ (فُعِل) لا تُوجَدُ في الأسماءِ، إنَّما تكونُ في الأَفْعَالِ.

كذلك لو سَمَّيْتَ شَخْصًا (كُتِمَ)، نقول: هذا عَلَمٌ مُوَازِنٌ للفِعْلِ المبنيِّ للمَجْهولِ، فيكونُ ممنوعًا من الصَّرْفِ، فتقولُ: (جاءَ كُتِمُ)، (ضَرَبْتُ كُتِمَ)، (مَرَرْتُ بكُتِمَ).

وكذلك (فَعَّلَ)، مِثْل: (كَلَّمَ)، (شَدَّدَ)، (حَسَّنَ)، وما أشبهَ ذلك، نقول: هذا أيضًا ممنوعٌ من الصَّرْفِ، لأنَّهُ على وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ.

***

٦٦٩- وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَـ (فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ (ثُعَلَا)

٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

٦٧٢- وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣- عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

٦٧٤- وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

٦٧٥- وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

* * *

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦-ارْفَــعْ مُضَــارِعًا إِذَا يُــجَرَّدُ مِـنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَـ(تَسْـعَدُ)

٦٧٧-وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ و(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَـنّ

٦٧٨-فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَـخْفِيفَهَا مِـنْ (أَنَّ) فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

٦٧٩-وَبَعْضُـهُمْ أَهْمَـلَ (أَنْ) حَمْـلًا عَـلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠- وَنَصَــبوا بِـ(إِذَنِ) الْــمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِـبْ وَارْفَعَـا إِذَا (إِذَنْ) مِـنْ بَعْـدِ عَطْـفٍ وَقَعَـا

٦٨٢- وَبَــيْنَ (لَا) وَلَامِ جَــرٍّ الْتُــزِمْ إِظْهَـارُ (أَنْ) نَاصِـبَةً، وَإِنْ عُـدِمْ

٦٨٣- (لَا) فَـ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا وَبَعْدَ نَفْـيِ (كَـانَ) حَـتْمًا أُضْـمِرَا

٦٨٤- كَــذَاكَ بَعْــدَ (أَوْ) إِذَا يَصْــلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَو (الَّا أَنْ) خَفِـي

٦٨٥- وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَـذَا إِضْـمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُـرَّ ذَا حَـزَنْ)

٦٨٦-وَتِلْــو(حَتَّى) حَــالًا اوْ مُــؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَـنَّ، وَانْصِـبِ الْـمُسْتَقْبَلَا

٦٨٧-وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أَوْ طَلَـبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

٦٨٨-وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَـعْ) كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ)

٦٨٩- وَبَعْـدَ غَـيْرِ النَّفْـيِ جَزْمًـا اعْتَمِـدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْـجَزَاءُ قَدْ قُصِـدْ

٦٩٠- وَشَرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ ... (إِنْ) قَبْـلَ (لَا) دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَـلْ) فَـلَا ... تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ، وَجَزْمَـهُ اقْـبَلَا

٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْـبِ مَـا إِلَى التَّمَنِّـي يَنْتَسِـبْ

٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِـبُهُ (أَنْ) ثَابِتًـا أَوْ مُنْحَـذِفْ

٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَـدْلٌ رَوَى

* * *

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥- بـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بـ(لَمْ) و(لَمَّا)
٦٩٦-وَاجْزِمْ بـ(إِنْ) و(مَنْ) و(مَا) و(مَهْمَا) (أَيٍّ) (مَتَى) (أَيَّانَ) (أَيْنَ) (إِذْ مَا)
٦٩٧- و(حَيْثُمَا) (أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْ مَا) كَ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا
٦٩٨- فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا
٦٩٩- وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
٧٠٠- وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
٧٠١- وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
٧٠٢- وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ كَ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)
٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
٧٠٤- وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا
٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ
٧٠٦- وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ
٧٠٨- وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

❋ ❋ ❋

فصلُ لَوْ

٧٠٩- (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّ ... إِيــلَاؤُهُ مُسْــتَقْبَلًا، لَكِــنْ قُبِــلْ

٧١٠- وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) ... لَكِــنَّ (لَــوْ) (أَنَّ) بِهَــا قَــدْ تَقْــتَرِنْ

٧١١- وَإِنْ مُضَــارِعٌ تَلَاهَــا صُرِفَــا ... إِلَى الْـمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَـى)

* * *

أَمَّا وَلَوْلا وَلَوْمَا

٧١٢- (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِـنْ شَيْءٍ)، وَفَـا ... لِتِلْـوِ تِلْوِهَـا وُجُوبًـا أُلِفَـا

٧١٣- وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِي نَثْـرٍ إِذَا ... لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

٧١٤- (لَوْلَا) و(لَوْمَـا) يَلْزَمَـانِ الِابْتِـدَا ... إِذَا امْتِنَاعًـا بِوُجُـودٍ عَقَـدَا

٧١٥- وَبِهِـمَا التَّحْضِـيضَ مِـزْ و(هَـلَّا) ... (أَلَّا) (أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَـا الْفِعْـلَا

٧١٦- وَقَـدْ يَلِيهَـا اسْـمٌ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرِ ... عُلِّـقَ أَوْ بظَـاهِرٍ مُـؤَخَّرِ

***

الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللامِ

٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّ

٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩- نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠- وَبِـ(اللَّذَيْنِ) و(الَّذِينَ) و(الَّتِي) ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

٧٢١- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢- كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣- وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ الْبَطَلْ)

٧٢٥- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

***

الـعَــدَدُ

٧٢٦- ثَلاثَــةً بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَهْ ... فِي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ
٧٢٧- فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْـمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعًــا بِلَفْــظِ قِلَّــةٍ فِي الْأَكْثَــرِ
٧٢٨- و(مِائَةً) و(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِـفْ ... و(مِائَةٌ) بِالْـجَمْعِ نَـزْرًا قَـدْ رُدِفْ
٧٢٩- و(أَحَـدَ) اذْكُـرْ، وَصِـلَنْهُ بِعَشَـرْ ... مُرَكَّبًــا قَاصِــدَ مَعْــدُودٍ ذَكَــرْ
٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْـرَهْ) ... وَالشِّــينُ فِيهَـا عَـنْ تَمِيمٍ كَسْــرَهْ
٧٣١- وَمَـعَ غَـيْرِ (أَحَـدٍ) و(إِحْـدَى) ... مَـا مَعْهُـمَا فَعَلْـتَ فَافْعَـلْ قَصْـدَا
٧٣٢- وَلِــ (ثَلاثَــةٍ) و(تِسْــعَةٍ) وَمَــا ... بَيْـــنَهُمَا إِنْ رُكِّبَــا مَــا قُــدِّمَا
٧٣٣- وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) و(عَشَـرَا) ... (اثْنَـيْ) إِذَا أُنْثَـى تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا
٧٣٤- وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَـعْ بِـالْأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُـزْأَيْ سِـوَاهُمَا أُلِـفْ
٧٣٥- وَمَيِّزِ الْـ (عِشْرِينَ) لِلـ (تِّسْـعِينَا) ... بِوَاحِــدٍ كَــ (أَرْبَعِــينَ حِينَــا)
٧٣٦- وَمَيَّــزُوا مُرَكَّبًــا بِمِثْــلِ مَــا ... مُيِّــزَ (عِشْــرُونَ) فَسَــوِّيَنْهُمَا
٧٣٧- وَإِنْ أُضِــيفَ عَــدَدٌ مُرَكَّــبُ ... يَبْـقَ الْبِنَـا، وَعَجُـزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ
٧٣٨- وَصُغْ مِـنِ (اثْنَـيْنِ) فَـمَا فَـوْقُ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ (فَاعِلٍ) مِـنْ (فَعَـلَا)

٧٣٩- وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا

٧٤٠- وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١- وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

٧٤٢- وَإِنْ أَرَدتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣- أَو (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤- وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِـ (حَادِي عَشَرَا) ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا

٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

تلخيص أحكام العدد والمعدود

للعددِ معَ المعدودِ حُكْمان:

أحدُهما: من جهةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

والثَّاني: من جهةِ الإعرابِ.

فأما من جهةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فإنَّ ألفاظَ العددِ لها حالاتٌ:

(واحد واثنان)، وهذانِ يكونانِ تبعًا للمعدودِ مطلقًا، فتقول: (رجلان اثنان)، و(امرأتان ثنتان).

(عشرون، وأخواتُه، وألف، ومليون وأخواتُه)، وهذه دائمةُ التَّذكيرِ مطلقًا، فتقول: (عشرون رجلًا)، و(عشرون امرأةً)، و(ألْف رجل)، و(ألْف امرأة)، و(مليون رجل)، و(مليون امرأة).

(مائة)، وهذه دائمةُ التَّأنيثِ، فتقول: **(مائة رجُل)**، و**(مائة امرأة)**.

(من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ)، فهذه لها حالان: فتارَةً تكونُ مُفْرَدةً، وتارةً تكونُ مُرَكَّبةً.

وفي كلتا الحالَيْن فهي على عكسِ المعدودِ تذكيرًا وتأنيثًا، فتُذَكَّرُ مع المُؤَنَّثِ، وتُؤَنَّثُ مع المُذَكَّرِ.

فيُقالُ في حالِ الإفرادِ: **(ثلاثة رجال)**، و**(ثلاث نسوة)**، وفي حالِ التَّركيبِ: **(ثلاثة عشر رجلًا)** و**(ثلاث عشرة امرأةً)**.

(عشرة)، فهذه تارةً تكونُ مُوافقةً للمعدودِ، وتارةً تكونُ مُعاكِسَةً له، فإنْ كانتْ مُرَكَّبةً، فهي مُوافِقَةٌ للمعدودِ، فتقول: **(عندي إحدى عشرة امرأةً، وأَحَدَ عَشَرَ رجلًا)**.

وإنْ كانتْ غيرَ مُرَكَّبَةٍ، فهيَ على عَكْسِ المعدودِ، فتقول: **(عندي عَشَرَةُ رجالٍ، وعَشْرُ نسوةٍ)**.

وأمَّا منْ ناحيةِ الإعرابِ، فالعددُ على حَسَبِ العواملِ، وأمَّا المعدودُ، فعلى حسبِ العددِ كما يأتي:

فإنْ كانَ العددُ لفظَ **(ألف)** و**(مائة)** و**(مليون)** وأخواتِه، فإنَّ المعدودَ مفردٌ مجرورٌ بالإضافةِ، تقول: **(ألف رجل)**، و**(مائة رجل)**، وقدْ يكونُ جَمْعًا مجرورًا بـ(مِن)، مثل: **(ألفٌ من الرِّجالِ)** و**(مائةٌ مِن الرِّجالِ)**، وقد تضافُ المائةُ فقط إلى الجمعِ مثل: **(مائةُ رجلٍ)**، وقدْ يكونُ تمييزُها مُفْرَدًا منصوبًا، مثل: **(عندي مائةٌ رجلًا)**.

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (**واحد**) و(**اثنان**)، أو مُؤَنَّثِهِا، فإنَّ المعدودَ يُؤْتَى به جمعًا مجرورًا بـ(مِن) ليس إلَّا، تقول: (**واحدٌ مِن الرِّجالِ**)، و(**واحدةٌ مِن النِّساءِ**)، و(**اثنانِ مِن الرِّجالِ**)، و(**ثِنْتَان مِن النِّساءِ**).

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (**ثلاثة**) و(**عشرة**)، وما بينهما، فتمْييزُهما لا يكونُ إلا دالًّا على تَعَدُّدٍ، ولا يكونُ مُفْرَدًا، ويجوزُ فيه الجرُّ بالإضافةِ، أو بـ(مِن)، فتقول: (**عندي ثلاثةُ رجالٍ**) أو: (**ثلاثةٌ مِن الرِّجالِ**).

ويجوزُ فيه أيضًا أنْ يتبعَ العددَ في الإعرابِ على أَنَّهُ عطفُ بيانٍ، مثل: (**عندي خمسةٌ أثوابٌ**).

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (**أحد عشر**) وأخواتِه، و(**عشرون**) وأخواتِه، فإنَّ المعدودَ مُفْرَدٌ منصوبٌ، أو جمعٌ مجرورٌ بـ(مِن)، تقول: (**عندي أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وعشرون غلامًا**)، أو: (**أَحَدَ عَشَرَ مِن الرِّجالِ، وعشرون مِن الغِلْمان**).

ويجوزُ في (**أَحَدَ عَشَر**) وأخواتِه سِوَى (اثْنَيْ عَشَر) و(اثنَتَيْ عَشْرة) أنْ يضافَ إلى مُسْتَحِقٍّ، فتقول: (عندي أَحَدَ عَشَر زيدٍ، وتِسْعَ عَشْرَةَ عَمْرٍو).

وإعرابُ (**اثنا عَشَر**)، و(**اثنتا عَشْرَة**) أنْ تقول: (**اثنا**) أو (**اثنتا**) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأَنَّه مُلْحَقٌ بالْمُثَنَّى، و(**عشر**) أو (**عشرة**) مبنيٌّ على الفَتْحِ لتَضَمُّنِه معنى حرفِ العطفِ، إذِ التَّقديرُ: (**اثنان وعشر**)، ولا محلَّ لهُ مِن الإعرابِ لوُقُوعِه موقعَ نونِ الْمُثَنَّى.

* * *

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

٧٤٦- مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧- وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨- وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَ(عَشَرَهْ) ... أَو (مِائَةٍ) كَ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩- كَ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) و(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

***

الْحِكَايَةُ

٧٥٠- احْكِ بـ(أَيٍّ) مَا لِـمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١- وَوَقْفًا احْكِ مَا لِـمَنْكُورٍ بـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانِ) و(مَنَيْنِ) بَعْدَ (لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ... بـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥- وَقُلْ: (مَنُونَ) و(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦- وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

٧٥٧- وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ... إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

* * *

التَّـأْنِيـثُ

٧٥٨- عَلَامَـةُ التَّأْنِيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ ... وَفِي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالْكَتِفْ
٧٥٩- وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيرُ بِالضَّـمِيرِ ... وَنَحْـوِهِ كَـالرَّدِّ فِي التَّصْـغِيرِ
٧٦٠- وَلَا تَـلِي فَارِقَـةً (فَعُـولَا) ... أَصْلًا وَلَا الْـ (مِفْعَالَ) وَالْـ (مِفْعِيلَا)
٧٦١- كَـذَاكَ (مِفْعَـلُ)، وَمَـا تَلِيـهِ ... تَـا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ
٧٦٢- وَمِـنْ (فَعِيـلٍ) كَ(قَتِيـلٍ) إِنْ تَبِـعْ ... مَوْصُـوفَهُ غَالِبًـا التَّـا تَمْتَنِـعْ
٧٦٣- وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ ذَاتُ قَصْـرِ ... وَذَاتُ مَـدٍّ نَحْـوُ: أُنْثَـى (الْغُـرِّ)
٧٦٤- وَالِاشْـتِهَارُ فِي مَبَـانِي الْأُولَى ... يُبْدِيـهِ وَزْنُ (أُرَبَـى وَالطُّـولَى
٧٦٥- وَمَرطَـى) وَوَزْنُ (فَعْـلَى) جَمْعَـا ... أَوْ مَصْـدَرًا أَوْ صِـفَةً كَ(شَبْعَى)
٧٦٦-وَكَ(حُبَـارَى سُـمَّهَى سِـبَطْرَى ... ذِكْرَى وَحِثِّيثَـى) مَـعَ (الْكُفُـرَّى)
٧٦٧- كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّـقَّارَى) ... وَاعْـزُ لِغَـيْرِ هَـذِهِ اسْـتِنْدَارَا
٧٦٨-لِـمَدِّهَا (فَعْـلَاءُ) (أَفْعِـلَاءُ) ... مُثَلَّـثَ الْعَـيْنِ و(فَعْلَـلَاءُ)
٧٦٩- ثُـمَّ (فِعَـالَا) (فُعْلُـلَا) (فَـاعُولَا) ... (وَفَـاعِلَاءُ) (فِعْلِيَـا) (مَفْعُـولَا)
٧٧٠- وَمُطْلَـقَ الْعَـيْنِ (فَعَـالَا)، وَكَـذَا ... مُطْلَـقَ فَـاءٍ (فَعَـلَاءُ) أُخِـذَا

* * *

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسَفْ

٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣- كَ(فِعَلٍ) و(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا   كَ(فِعْلَةٍ) و(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: الدُّمَى

٧٧٤- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

٧٧٥- كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ارْعَوَى) وَكَ(ارْتَأَى)

٧٧٦-وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)

٧٧٧-وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ   عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

***

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨- آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَ(مَتَى)

٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

٧٨١- وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثَنِّيَا ... وَنَحْوُ: عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢- بِوَاوٍ اَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤- وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥- فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِيَّ اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨- وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩- وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ ... وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

٧٩٠- وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

***

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

إذا قال قائلٌ: متى نَجْمَعُ المُفْرَدَ جمعَ تَكْسِيرٍ، ومتى نَجْمَعُه جَمْعَ تَصْحِيحٍ؟

نقولُ: إذا تمَّت فيه شُرُوطُ جَمْعِ التَّصْحيحِ يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحيحٍ؛ لأنَّ جَمْعَ التَّصحيحِ له شُرُوطٌ، وإذا لم تَتِمَّ فليسَ هناك إلَّا جمعُ التَّكْسيرِ، معَ أنَّ جمعَ التَّكْسيرِ قد يُوجَدُ في شيءٍ له جَمْعُ تصحيحٍ.

٧٩١- (أَفْعِلَـةٌ) (أَفْعُـلُ) ثُـمَّ (فِعْلَـهْ) ثُمَّـتَ (أَفْعَـالٌ) جُمُـوعُ قِلَّـهْ

الشَّـرحُ

جموعُ القِلَّةِ تَنْتَهي بالعَشَرةِ، وجموعُ الكَثْرةِ تَبْدأُ من الثَّلاثةِ إلى ما لا نِهايةَ له، فلو قلتُ: (**عِنْدِي لكَ أَرْغِفَةٌ**)، فهذا الجَمْعُ جَمْعُ قِلَّةٍ، فلو أَحْضَرتُ ثلاثةَ أَرْغِفَةٍ، وأَعْطَيْتُكَ إيَّاها، فقلتَ: أنا أُريدُ عِشْرينَ رَغِيفًا، أقولُ: لا يُمْكِنُ؛ لأنَّ مُنْتَهى جمعِ القِلَّةِ عَشَرةٌ، فلا يُمْكِنُ أنْ أُعْطِيَكَ أكثرَ مِن هذا، ولا يَجِبُ عليَّ إلَّا أقلُّ ما يَقَعُ عليه الاسمُ، وأقلُّ ما يَقَعُ عليهِ الجَمْعُ ثَلاثةٌ.

ولكنْ معَ ذلك لا يُؤْخَذُ هذا الكَلَامُ على أنَّهُ حُكْمٌ شَرْعيٌّ، لكنْ نُريدُ أنْ نَتكَلَّمَ على ما تَقْتَضِيهِ قَوَاعدُ النَّحوِ، إلَّا أنَّ الإقراراتِ تَخْضَعُ لأَعْرافِ النَّاسِ، فقدْ يَكونُ مثلًا دَلَالةُ العُرْفِ في جمعِ القِلَّةِ للكَثْرةِ، وقد يَكونُ الأمرُ بالعكسِ.

وقولُه: «أَفْعِـلَةٌ»: مثالُه: (أَرْغِفَـةٌ)، و(أَكْسِيَـةٌ)، و(أَغْطِيَـةٌ)، و(أَسْئِلَـةٌ)،

و(أَسْلِحةٌ)، وهذه جموعُ قِلَّةٍ، وهي كَثِيرةٌ.

وقولُه: «أَفْعُلُ»: مثالُه: (أَرْجُلُ)، لكن سَيَأْتِينا في كَلَامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أنَّها قَدْ تَفِي بجَمْعِ الكَثْرَةِ؛ لأَنَّهُ هكذا جاءَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ومثل: (أَعْبُدٍ) جمعِ (عَبْدٍ)، و(أَوْجُهٍ) جمعِ (وَجْهٍ)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: «فِعْلَهْ»: مثلُ: (فِتْيةٍ) جمعِ (فَتًى)، و(صِبْيَةٍ) جمعِ (صَبِيٍّ)، والأمثلةُ كثيرةٌ، لكنَّ الميزانَ هو الَّذي ذَكَرهُ المؤلِّفُ -رحمه الله-.

وقولُه: «أَفْعَالٌ»: هذا كَثِيرٌ أيضًا في اللُّغَةِ العَربيَّةِ، مثل: (أَسْبابٍ)، و(أَرْقامٍ)، و(أَحْكامٍ)، و(أَحْجامٍ)، و(أَنعامٍ)، فهذه كُلُّها جموعُ قِلَّةٍ.

إِذَنْ: جُمُوعُ القِلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ، والباقي كُلُّهُ جُمُوعُ كَثْرَةٍ.

***

٧٩٢- وَبَعْـــضُ ذِي بِكَثْـــرَةٍ وَضْـــعًا يَفِـــي
كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّـفِيّ)

الشـــرحُ

قولُه: «وَبَعْضُ ذِي»: يُشِيرُ إلى هذه الأوزانِ الأَرْبَعةِ.

«بِكَثْرَةٍ وَضْعًا»: أي: حَسَبَ وَضْعِ اللُّغَةِ العَربيَّةِ.

«يَفِي»: أي: أنَّ بعضَ هذهِ الأوزانِ قد يَدُلُّ على الكَثْرَةِ بمُقْتَضَى الوَضْعِ اللُّغَويِّ.

مثالُه: (أَرْجُل)، فلا نَقولُ: إنَّها لا تَدُلُّ إلا على ثَلَاثةِ أَرْجُلٍ فَقَط، بل تَدُلُّ على ثَلَاثةِ أَرْجُلٍ وما زادَ، إلى ما لا نِهايةَ له.

وقولُه: «وَالْعَكْسُ جَاءَ»: وهو أنْ يُوجَدَ أوزانُ جُمُوعِ كَثْرةٍ تُسْتَعْمَلُ في جُمُوعِ القِلَّةِ.

مثالُه: (الصُّفِيُّ)، ووزنُها (فُعُول)، وليسَ مِن أَوْزَانِ القِلَّةِ؛ لأنَّ أَوْزَانَ القِلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ: (أَفْعِلة)، و(أَفْعَال)، و(فِعْلَة)، و(أَفْعُل)، لكنْ مع ذلك تُستعمَلُ في الكَثْرَةِ وفي القِلَّةِ.

وقولُه: «الصُّفِيّ»: أصلُها (فُعُوْلٌ)، لكن قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسُكُونِها وانفتاحِ ما قَبْلَها، ثمَّ لَمَّا قُلِبَت ياءً كانَ لا بُدَّ أنْ نَكْسِرَ ما قبلَها، والصُّفِيُّ هو جمع صَفا وصفوان، وهو الصخْرُ.

إِذَنْ: المسألةُ خَاضِعةٌ لِلُّغَةِ العربيَّةِ، لكنْ معَ ذلك لا أَرَى مانعًا من أنْ نُؤَصِّلَ قَواعِدَ نَرُدُّ ما نَشْتَبِهُ فيه إلى هذه القواعدِ وإنْ كانتْ قدْ تَخْتَلُّ كثيرًا.

***

٧٩٣- لـ(فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إِنْ كَانَ كَـ (الْعَنَاقِ) و(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

الشرحُ

قولُه: «اسْمًا»: ضدُّ الصِّفَةِ.

وقولُه: «صَحَّ عَيْنًا»: أي: أنَّ عَيْنَه ليستْ حرفَ عِلَّةٍ، احترازًا مِن الَّذي عَيْنُه حرفُ عِلَّةٍ، فإذا كان (فَعْل) اسمًا صحيحَ العَيْنِ فإنَّ جَمْعَهُ على (أَفْعُل).

مِثالُه: (فَلْس) و(أَفْلُس)، والفَلْسُ نوعٌ من النَّقْدِ مثل القِرْشِ.

مثالٌ آخَرُ: (ظَبْي)، (أَظْبُيٌ)، لكنْ نَحْذِفُ آخِرَه ونُنَوِّنُه، فنقولُ: (أَظْبٍ).

وقولُه: «لـ(فَعْلٍ) اسْمًا»: إذا لم يَكُنْ على وَزْنِ (فَعْل) فإنَّهُ لا يكونُ جَمْعُه على (أَفْعُل).

مثاله: (ذِئْب) فهو اسمٌ ثُلَاثيٌّ صَحِيحُ العَيْنِ، لكنَّه على وَزْنِ (فِعْل)، ولهذا لا يُقَالُ في جَمْعِه: (أَذْئُب).

فإذا كانَ على وزنِ (فَعَل) فهل يُجْمَعُ على (أَفْعُل)؟

نقولُ: لا، وذلك مثل: (سَبَب)، لا نَقولُ: جَمْعُه (أَسْبُب)، بل (أَسْبَاب).

لكنْ قدْ يَرِدُ علينا كلمةُ (شَخْص)، فجَمْعُهُ (أَشْخَاص)، وهو اسمٌ ثُلَاثِيٌّ على وَزْنِ (فَعْل)، وهو صحيحُ العَيْنِ ومعَ ذلك لم يَرِدْ عن العَرَبِ إلَّا (أَشْخَاص).

وبهذا نَعْرِفُ أنَّ القاعدةَ التي ذَكَرَها هؤلاءِ العلماءُ -رحمهم الله- في جمعِ التَّكْسِيرِ غيرُ مُطَّرِدَةٍ، فالسَّماعُ هو الَّذي يَحْكُمُ.

وقولُه: «اسمًا»: احْتِرازٌ ممَّا إذا كانَ صِفَةً، مثل: (**فَخْم**)، و(**ضَخْم**)، فكلمةُ (**ضَخْم**) على وزنِ (**فَعْل**)، لكنَّها ليستِ اسمًا، بل هي صِفَةٌ، فلا نَقولُ فيها: (**أَضْخُم**).

وقولُه: «**صَحَّ عَيْنًا**»: أي إذا كان مِثْلَ: (**زَيْد**)، لم يُجْمَعْ على (**أَزْيُد**)؛ لأَنَّهُ مُعْتَلُّ العَيْنِ.

مِثالٌ آخَرُ: (**ثَوْب**)، يُقَالُ فيها: (**أَثْوَاب**)، ولا يُقَالُ: (**أَثْوُب**)، ومعَ ذلك جاءَ عن العَرَبِ أنَّهم قالوا: (**أَثْوُب**).

مِثالٌ آخَرُ: (**عَيْن**)، يُقَالُ فيها: (**عُيُون**)، ولا يُقالُ: (**أَعْيَان**)، ويُقَالُ: (**أَعْيُن**)، لكنَّه شاذٌّ، فالعَرَبُ الَّذين قالوا: (**أَعْيُن**) تَرَكُوا هذا الشَّرْطَ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (**لـ(فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا**)، وفي كَلِمَةِ (**عَيْن**) لم يَصِحَّ حرف العَيْنُ.

لكن هَلْ يُوجَدُ في القُرْآنِ (**أَعْيُن**)؟

الجواب: نعمْ، مثلُ قَوْلِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنبياء:٦١]، وإذا كانتْ مَوجودةً في القرآنِ فلا يَنْبغِي أنْ نَقولَ: شاذٌّ؛ لأنَّ القُرْآنَ يَحْكُمُ، ولا يُحْكَمُ عليه، وبهذا نَعْرِفُ أنَّ تأصيلَ القواعدِ في جَمْعِ التَّكْسيرِ تأصيلٌ غيرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ مثلَ (**أَعْيُن**) جَمْعٌ شاذٌّ، مع أنَّه وُجِدَ في القرآنِ، فكيفَ يكونُ شاذًّا؟! بل نقولُ: هذا كثيرٌ، وأنا أَمِيلُ إلى أنَّ جَمْعَ التَّكْسيرِ ليسَ له أَوْزَانٌ مُطَّرِدةٌ، وأنَّ أوزانَه كلَّها أَغْلَبِيَّةٌ.

كذلك (**أَفْعُل**) تأتي جَمْعًا للرُّبَاعيِّ إذا كانَ اسمًا مُؤَنَّثًا ممدودَ ما قبلَ الآخِرِ كـ (**العَنَاقِ**)[1] و(**الذِّرَاعِ**)، فقد قال ابن مالك: (**فِي مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرفِ**).

مِثالُ: (**عَنَاق**) تقولُ فيها: (**أَعْنُق**)، وفي (**ذِرَاع**) تقولُ: (**أَذْرُع**).

وأمَّا (**حِمَار**) فليسَ مُؤَنَّثًا، بل مُذَكَّرٌ، ولهذا لا نَقولُ فيه: (**أَحْمُر**).

وكذلك (**غُلام**) لا نقولُ فيه: (**أَغْلُم**)؛ لأنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وأمَّا (**سُعَاد**) فنقولُ فيها: (**أَسْعُد**)، هذا هو القِيَاسُ؛ لأنَّها اسمٌ رُبَاعِيٌّ مُؤَنَّثٌ ممدودُ ما قبلَ الآخِرِ.

وقولُه: «**الْعَنَاقِ**»: هي الصَّغيرةُ من ولدِ المَعْزِ. و(**الذِّرَاعِ**) معروفةٌ.

***

(١) العناق الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة. النهاية عنق.

٧٩٥- وَغَـيْرُ مَـا (أَفْعُـلُ) فِيـهِ مُطَّـرِدْ مِنَ الثُّلَاثِـيِّ اسْـمًا بِـ(أَفْعَـالٍ) يَـرِدْ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ»: (أَفْعُل) تَطَّرِدُ في (فَعْل) اسمًا صحيحَ العَيْنِ، فإذا لم يَطَّرِدْ فيه (أَفْعُل) وكانَ ثُلاثيًّا فإنَّه (بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ).

مثالُه: (سَبَب) نقولُ فيه: (أَسْبَاب)، و(فَرَح) نقولُ فيه: (أَفْرَاح)، و(شَطَط) نقولُ فيه: (أَشْطَاط)، إن جُمِعَ؛ لأنَّ (شَطَط) مَصْدَرٌ، وكذلك (شَخْص) نقولُ فيه: (أَشْخَاص).

***

٧٩٦-وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

الشرحُ

الفرقُ بينَ (فُعَل) و(فَعْل): أنَّ (فَعْل) مَفتوحُ الْفَاءِ، وهذا مَضْمُومُها، وأنَّ (فَعْل) سَاكِنُ العينِ، وهذا مَفْتُوحُها، ولهذا قالَ: (غَالِبًا أَغْنَاهُمُ)، أي: العَرَبَ، (فِعْلَانُ فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)) في (صُرَد)، وهذا هو الغَالِبُ، والقِيَاسُ في (صُرَد): (أَصْرَاد)؛ لأَنَّهُ اخْتَلَّ فيها شَرْطٌ من الشُّرُوطِ، وهو فَتْحُ الفَاءِ، فجاءَ مَضْمومَ الفاءِ ومفتوحَ العَيْنِ، فيكونُ جمعُ (صُرَد) على القِيَاسِ: (أَصْرَاد)، لكنَّ العربَ لم يَقولوا: (أَصْراد)، بل قالوا: (صِرْدان).

والصُّرَدُ نوعٌ من الطُّيورِ، وعن ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نَهَى النَّبيُّ ﷺ عنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ من الدَّوابِّ: النَّملةُ، والنَّحْلةُ، والـهُدْهُدُ، والصُّرَدُ»[1]، يقولُ بعضُ أصحابِ الطُّيورِ الَّذين يعرفونها: إنَّه هو الَّذي يُقالُ له: الصَّبْرِيُّ.

* * *

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الآداب، باب في قتل الذر، برقم (٥٢٦٧)، والإمام أحمد في مسنده، برقم (٣٠٦٧).

٧٩٧- فِي اسْـــمٍ مُـــذَكَّرٍ رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــدّ ثَالِـــثٍ (افْعِلَـــةُ) عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ

الشَّــرحُ

قولُه: «مُذَكَّرٍ»: احترازٌ من المُؤَنَّثِ.

و«رُبَاعِيٍّ»: احترازٌ من غَيْرِ الرُّبَاعيِّ.

و«بِمَدّ ثَالِثٍ»: احترازٌ ممَّا لم يُمَدَّ ثَالِثُهُ.

مثالُ ذلك: كلمةُ (طَعَام)، اسمٌ مُذَكَّرٌ رُبَاعِيٌّ مَمْدُودُ الثَّالِثِ، فتقولُ في جَمْعِه: (أَطْعِمَة)، وكذلكَ (لِبَاس) تقولُ في جَمْعِه: (أَلْبِسَة)، و(كِسَاء) تَقولُ في جَمْعِه: (أَكْسِية)، و(حِذَاء) تقولُ في جَمْعِه: (أَحْذِية).

إِذَنْ: كُلَّما وَجَدْنا اسمًا رُباعِيًّا مَمْدودَ الثَّالثِ فإنَّ جَمْعَه على (أَفْعِلَة).

وهل مثلُ ذلك (زَيْنَب)؟.

نَقولُ: لا؛ لأَنَّه اخْتَلَّ فيها شَرْطَانِ: أَنَّها غيرُ مُذَكَّرٍ، وأَنَّها لم تُمَدَّ.

كذلكَ (سُعَاد) اخْتَلَّ فيها شَرْطٌ وَاحِدٌ، وهو التَّأنيثُ، وشَرْطُنا أنْ يكونَ مُذَكَّرًا، فلا نقولُ في جَمْع (سُعَاد): (أَسْعِدَة).

***

٧٩٨- وَالْزَمْـهُ فِي (فَعَـالٍ) او (فِعَـالِ) مُصَـاحِبَيْ تَضْـعِيفٍ اوْ إِعْـلَالِ

الشَّـرحُ

قولُه: «الْزَمْهُ»: أي: الجمعَ على (أَفْعِلَة)، (فِي (فَعَالٍ) أَو (فِعَالِ))، لكنْ بشَرْطِ أنْ يَكُونا (مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ)، أي: أنَّ نَفْسَ الْمُفْرَدِ يكونُ فيه تضعيفٌ أو إعلالٌ، والفرقُ بينَ التَّضعيفِ والإعلالِ أنَّ التضعيفَ: هو أنْ يَتكَرَّرَ الحرفُ، والإعلالَ: أنْ يكونَ فيه حَرْفُ عِلَّةٍ.

مثالُ (فَعَال) مُضَعَّفًا: (قَرَار)، نقولُ فيه: (أَقِرَّة)، و(جَلَال) نقولُ فيه: (أَجِلَّة)، وما أَشْبَهَ ذلك.

مثالُ الإِعْلَالِ: (قَبَاء)[1]، جَمْعُه (أَقْبِية)، و(كِسَاء) أيضًا، وجَمْعُه (أَكْسِية)، و(خِبَاء) جَمْعُه (أَخْبِية)، و(غِطَاء) جَمْعُه (أَغْطِية)، وعلى هذا فَقِسْ.

فإن قال قائلٌ: وهل (سَمَاء) مثلُ (قَبَاء) تُجْمَعُ على (أَسْمِيَة)؟

نقولُ: لا.

***

(١) القباء من الثياب. القاموس المحيط قبو.

٧٩٩- (فُعْـلٌ) لِنَحْـوِ: (أَحْمَـرٍ) و(حَمْـرَا)　　و(فِعْلَـةٌ) جَمْعًـا بِنَقْـلٍ يُـدْرَى

الشـــرحُ

قولُه: «لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرَا)»: (أَحْمر) نقولُ في جَمْعِه: (حُمْر)، وفي (أَخْضر) نَقولُ: (خُضْر)، وفي (حَمْراء) نقولُ: (حُمْر)، وفي (سَوْداء) نقولُ: (سُود)، وعلى هذا فَقِسْ، قالَ النَّبيُّ ﷺ: «خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»[1].

وقولُه: «و(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى»: أي: يُعْلَمُ، والمعنى: أنَّ كَلِمَةَ (فِعْلَة) تَأْتِي، لكنَّها بالنَّقْلِ، أي: بالسَّماعِ عن العَرَبِ، وليستْ بقِياسِيَّةٍ، بل كُلُّها مَبْنِيَّةٌ على النَّقْلِ.

مثالُها: (وِلْدَة) جمعُ (وَلَد)، و(غِلْمَة) جمعُ (غُلَام)، وما أَشْبَهَ ذلك.

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، برقم (٢٩٤٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم (٢٤٠٦).

٨٠٠- و(فُعُـــلٌ) لِاسْـــمٍ رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــدّ
قَـــدْ زِيـــدَ قَبْـــلَ لَامٍ اعْـــلَالًا فَقَـــدْ

٨٠١- مَـا لَمْ يُضَـاعَفْ فِي الْأَعَـمِّ ذُو الْأَلِـفْ،
و(فُعَـــلٌ) جَمْعًـــا لـ(فُعْلَـــةٍ) عُـــرِفْ

٨٠٢- وَنَحْـوِ: (كُـبْرَى)، وَلـ(فِعْلَـةٍ) (فِعَـلْ)
وَقَـــدْ يَجِـــيءُ جَمْعُـــهُ عَـــلَى (فُعَـــلْ)

الشــرحُ

قولُه: «وَلـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)»: مثلُ: (حِكْمَة) و(حِكَم)، و(كِسْرَة) و(كِسَر).

وقولُه: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)»: مثلُ: (لِحْيَة) و(لُحًى)، و(حِلْيَة) و(حُلًى)، معَ أنَّ القِيَاسَ أنْ يُقَالَ: (لِحًى) و(حِلًى).

وقولُه: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ»: هل معناهُ أنَّهُ يَجُوزُ الوجهانِ، و(فُعَل) قَلِيلَةٌ، أو أنَّ المعنى أنَّهُ قدْ يَجِيءُ مُخالِفًا للقِيَاسِ، فلا تَقولُ في (لِحْيَة): (لِحًى)؟

نَقولُ: الظَّاهرُ الأوَّلُ، وأنَّهُ يَجُوزُ أنْ تقولَ: (لِحًى) و(لُحًى).

* * *

٨٠٣- فِي نَحْـو(رَامٍ) ذُو اطِّـرَادٍ (فُعَلَـهْ) وَشَاعَ نَحْـوُ: (كَامِـلٍ) و(كَمَلَـهْ)

الشَّـرحُ

قولُه: «رَامٍ»: اسمُ فاعلٍ مَنْقُوصٌ، ومثلُه: (قَاضٍ)، و(غَازٍ)، و(سَامٍ)، فتَقولُ في (رامٍ): (رُمَاة)، وفي (قَاضٍ): (قُضَاة)، وفي (سَامٍ): (سُمَاة).

فإن قال قائلٌ: المؤلِّفُ -رحمه الله- يَقولُ: (فُعَلَهْ)، و(رُمَاة) ليستْ على وَزْنِ (فُعَلَة)؟

نقولُ: بل هيَ على وَزْنِ (فُعَلَة)، لكنَّ فيها إِعْلَالًا، وأصلُ (رُمَاة): (رُمَيَة)، لكنْ تحَرَّكَتِ الياءُ، وانْفتَحَ ما قَبْلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فصارتْ (رُمَاة).

أيضًا (غُزَاة) أَصْلُها (غُزَوَة)؛ لأنَّها من (غَزَا، يَغْزُو)، لكنْ قِيلَ فيها: (غُزَاة)؛ لأنَّ الوَاوَ تَـحَرَّكَتْ، وانفتَحَ ما قبلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فقيلَ: (غُزَاة)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: «وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) و(كَمَلَهْ)»: (كَامِل) على وَزْنِ (فَاعِل)، لكنها ليستْ مَنقوصةً؛ لأنَّ آخِرَها حَرْفٌ صَحِيحٌ، فيُقالُ في (كَامِل): (كَمَلَةٌ)، على وَزْنِ (فَعَلَة).

أمثلةٌ أُخْرى: (سَاحِر) و(سَحَرة)، (فَاجِر) و(فَجَرة)، (كَاهِن) و(كَهَنة)، (كَافِر) و(كَفَرة).

* * *

٨٠٤- (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) و(زَمِنْ) و(هَالِكٍ)، و(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

الشرحُ

قولُه: «(فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ (قَتِيل)»: يعني: لكلِّ وَصْفٍ يُشْبِهُ (قَتِيل)، و(قَتِيل) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول)، فكلُّ (فَعِيلٍ) بمعنَى (مَفْعُول) لَهُ (فَعْلَى).

أمثلةٌ: (قَتِيل) نَقولُ في جمعِه: (قَتْلَى)، و(جَرِيح) نقولُ فيه: (جَرْحَى).

وهل (قَضِيب) مِثْلُه، يكونُ جَمْعُه (قَضْبَى)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- قال: ((فَعْلَى) لِوَصْفٍ)، و(قَضِيب) اسمٌ، وليس بوَصْفٍ، وكذلك: (عَسِيب) لا نَقولُ فيه: (عَسْبَى)؛ لأنَّه اسمٌ.

وقولُه: «و(زَمِنْ)»: هذه صِفةٌ مُشَبَّهةٌ، وهو المُقْعَدُ الَّذي لا يَستطِيعُ أنْ يَمْشِيَ، ويُسمِّيهِ النَّاسُ (مُحَرْوَل)، فنَقولُ في جَمْعِه: (زَمْنَى).

وقولُه: «و(هَالِكٍ)»: أي: وكـ(هَالِكٍ)، يُقَالُ في جمعِه: (هَلْكَى).

وقولُه: «مَيِّتٌ»: يُقَالُ فيه: (مَوْتَى)، و(مَيِّت) على وَزْنِ (فَيْعِل)؛ لأنَّ أَصْلَه (مَيْوِت) مِن: (مَاتَ، يَمُوت)، ولكنْ حَصَلَ فيه إعْلَالٌ بقَلْبِ الوَاوِ ياءً، ثمَّ أُدْغِمتْ في الَّتي قَبْلَها، فقِيلَ: (مَيِّت).

وهذهِ الإعلالاتُ الَّتي يَذْكُرُها النَّحويُّون -رحمهم الله- إنَّما يَتَصَيَّدونها تَصَيُّدًا، وإلَّا فإنَّ اللُّغَةَ العربيَّةَ وكَلَامَ العرَبِ هو الحَاكِمُ على هذه الأَشْياءِ، وإلَّا فما الَّذي يُدْرينا أنَّ أصلَ (مَيِّت) هو(مَيْوِت)، قدْ يقولُ قائلٌ: إنَّ أَصْلَها (مَوْيِت).

ومثلُها: (سَيِّد) فأصلُها: (سَيْوِد).

٨٠٥- لـ(فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَامًـا (فِعَلَـهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) و(فِعْلٍ) قَلَّلَـهْ

٨٠٦- و(فُعَّــلٌ) لـ(فَاعِــلٍ) و(فَاعِلَــهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) و(عَاذِلَـهْ)

٨٠٧- وَمِثْلُـهُ الْــ (فُعَّـالُ) فِـيمَا ذُكِّـرَا وَذَانِ فِي المُعَــلِّ لَامًـــا نَــدَرَا

٨٠٨- (فَعْـلٌ) و(فَعْلَـةٌ) (فِعَـالٌ) لَـهُمَا وَقَــلَّ فِــيمَا عَيْنُــهُ الْيَــا مِــنْهُمَا

٨٠٩- و(فَعَــلٌ) أَيْضًــا لَــهُ (فِعَــالُ) مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِي لَامِـهِ اعْـتِلَالُ

٨١٠- أَوْ يَـكُ مُضْـعَفًا، وَمِثْـلُ (فَعَـلِ): ذُو التَّا، و(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْـلٍ)، فَاقْبَـلِ

٨١١- وَفِي (فَعِيـلٍ) وَصْـفَ فَاعِـلٍ وَرَدْ كَــذَاكَ فِي أُنْثَــاهُ أَيْضًــا اطَّــرَدْ

الشــرحُ

قولُه: «وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ فَاعِلٍ»: إنَّما قالَ: (وَصْفَ فَاعِلٍ) احترازًا من (فَعِيل) وَصْف مَفْعُولٍ كـ(جَرِيح) و(قَتِيل)، فلَهَا أَوْزَانٌ أُخرى.

وقولُه: «كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ»: أي: أُنْثَى (فَعِيل)، وهي (فَعِيلَة)، مثل: (كَرِيم) و(كَرِيمة)، و(مَرِيض) و(مَرِيضة).

و(كَرِيم) فَعِيلٌ بمعنى فَاعِل، أي: كَارِمٌ، وهو صِفَةٌ مُشَبَّهةٌ.

***

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) و(طَوِيلَةٍ) تَفِي

الشرحُ

قولُه: «وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ»: أُنْثَيَا (فَعْلَان) هما (فَعْلَى) و(فَعْلَانَة)؛ لأنَّ (فَعْلان) الوَصْفَ مُؤنَّثُهُ يكونُ على (فَعْلَى)، مثلُ: (سَكْران) و(سَكْرى)، وأحيانًا يكونُ على (فَعْلانة)، مثل: (نَدْمَان) و(نَدْمَانة).

ويُمْكِنُ للإنسانِ أنْ يَرْجِعَ إلى القَامُوسِ أو لِسَانِ العَرَبِ، ويَعْرِفُ جَمْعَ أيِّ كلمةٍ.

***

٨١٤- وَبـ(فُعُولٍ) (فَعِـلٌ) نَحْـوُ: (كَبِـدْ) يُــخَصُّ غَالِبًــا، كَـذَاكَ يَطَّــرِدْ

٨١٥- فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، و(فَعَـلْ) لَهُ، وَلِلْـ (فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَـلْ

٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) و(قَاعٍ) مَعَ مَـا ضَــاهَاهُمَا، وَقَــلَّ فِي غَيْرِهِمَــا

الشــرحُ

قولُه: «فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا»: أي: مُثَلَّثَ الفَاءِ، سواءٌ بالفتحِ مثلُ: (فَعْل)، أو بالكَسرِ مثلُ: (فِعْل)، أو بالضَّمِّ مثلُ: (فُعْل).

وقولُه: «اسْمًا»: احترازًا من الصِّفَةِ.

***

٨١٧- و(فَعْلًا) اسْمًا و(فَعِيلًا) و(فَعَلْ) -غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ- (فُعْلَانٌ) شَمَلْ
٨١٨- وَلِـ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ): (فُعَلَا)، كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩- وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ
٨٢٠- (فَوَاعِلٌ) لـ(فَوْعَلٍ) و(فَاعَلٍ) و(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)
٨٢١- و(حَائِضٍ) و(صَاهِلٍ) و(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي الْـ (فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ
٨٢٢- وَبـ(فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ
٨٢٣- وَبِالْـ (فَعَالِي) وَالْـ (فَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْـ (عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

الشَّرحُ

قولُه: «وَالْقَيْسَ»: أي: القِيَاسَ، من: قَاسَ، يَقِيسُ، قَيْسًا.

* * *

٨٢٤- وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَـيْرِ ذِي نَسَـبْ   جُدِّدَ كَالْـ (كُرْسِيِّ) تَتْبَـعِ الْعَـرَبْ

الشـــرحُ

مثالُ ذلك: (بَصْرِيّ) من البَصْرةِ، فالياءُ فيها مُتَجدِّدةٌ للنَّسَبِ، أمَّا الياءُ في (كُرْسِيّ) فأَصْلِيَّةٌ، وليستْ للنِّسْبَةِ إلى الكُرْسِ، لكنَّها في (بَصْرِيّ) للنِّسبةِ إلى البَصْرَةِ.

ومثلُهُ: (رُومِـيٌّ)، و(فَـارِسِيٌّ)، و(كُـوفِيٌّ)، فالياءُ فيها للنَّسَبِ؛ لأنَّها غيرُ مَوْجُودةٍ في الأَصْلِ.

***

٨٢٥- وَبـ(فَعَالِـــلَ) وَشِـــبْهِهِ انْطِقَـــا ... فِي جَمْـعِ مَـا فَـوْقَ الثَّلَاثَـةِ ارْتَقَـى

٨٢٦-مِنْ غَيْرِ مَا مَضَـى وَمِـنْ خُمَاسِيّ ... جُـرِّدَ الَاخِـرَ انْـفِ بِالْقِيَـاسِ

٨٢٧- وَالرَّابِـعُ الشَّـبِيهُ بِالمَزِيـدِ قَـدْ ... يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ

٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَـا ... لَـمْ يَـكُ لَيْنًـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَـتَمَا

الشَّـرحُ

ضَابِطُ صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ كلُّ جَمْعٍ ثَالِثُه أَلِفٌ بعدَها حرفانِ، مثلُ: (فَعَالِل)، (فَعَائِل)، (مَفَاعِل).

وقولُه: «اللَّذْ»: أي: الَّذِي.

وقولُه: «زَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي»: أي: المُتَجَاوِزُ أَرْبَعَةً، فـ(الْعَادِي) بمعنى المُتَجَاوِزِ، وليسَ مَأْخُوذًا من العَادَةِ.

* * *

٨٢٩- وَالسِّينَ وَالتَّا مِـنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَـا الـجَمْعِ بَقَاهُمَـا مُـخِلّ

٨٣٠- وَالْـمِيمُ أَوْلَى مِـنْ سِـوَاهُ بِالْبَقَـا ... وَالـهَمْزُ وَالْيَـا مِثْلُـهُ إِنْ سَـبَقَا

٨٣١- وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَـا ... كَـ(حَيْزَبُـونٍ) فَهْـوَ حُكْـمٌ حُـتِمَا

٨٣٢- وَخَـيَّرُوا فِي زَائِـدَيْ (سَرَنْـدَى) ... وَكُلِّ مَـا ضَـاهَاهُ كَالْـ(عَلَنْدَى)

* * *

التَّصْغِيرُ

التَّصغيرُ ضِدُّ التَّكبيرِ، والتَّكبيرُ بَقاءُ الاسمِ كما هوَ عليه، وليسَ هناك تَكْبيرٌ وتوسيطٌ وتصغيرٌ، فالأسماءُ إمَّا مُكَبَّرةٌ، وإمَّا مُصَغَّرةٌ.

والتَّصغيرُ يُرَادُ به:

أوَّلًا: تَصْغِيرُ ما يُتَوَهَّمُ كِبَرُهُ، فلو أنَّ أَحَدًا قالَ: أنا لا أُرِيدُ أنْ أَذْهَبَ معَ هذا الطَّرِيقِ؛ لأنَّ فيه جَبَلًا، فتَقُولُ له: ليسَ فيه إلَّا جُبَيْلٌ لأجلِ أنْ يَعْزِمَ ويَمْشِيَ، فهو -حقيقةً- جُبيلٌ صَغِيرٌ، ولكنَّهُ يَتَوَهَّمُ أنَّهُ كَبِيرٌ، أي: أَنِّي لم أُحَقِّرْه؛ لأنَّه حَقِيرٌ، لكنْ لأنَّ هذا هو الوَاقِعُ.

ثانيًا: التَّحْقيرُ، مثل (سُبَيْع) فالسَّبُعُ معروفٌ، وجِسْمُه معروفٌ، لكنَّ الإنسانَ قدْ يَظُنُّ أنَّه عَظِيمٌ، فأُحَقِّرُهُ وأَقولُ: (سُبَيْع)، وكذلك لو قال قائلٌ: أنا لا أَذْهَبُ لفُلَانٍ أَزُورُه؛ لأنَّ عندَه كَلْبًا عَظِيمًا يَأْكُلُ الإنسانَ، فأقولُ له: ليسَ عندَه إلَّا كُلَيبٌ، أي: كُلَيْبٌ صَغِيرٌ، أو: أُسَيدٌ، إنْ كان عندَه أَسَدٌ.

ثالثًا: تقليلُ ما يُظَنُّ تَكْثِيرُه، فلو قالَ شخصٌ: هذا الرَّجُلُ عندَه دَرَاهِمُ كثيرةٌ؛ لأنَّهُ أَعْطَى ضَرِيبَةً قَدْرُها عَشَرَةُ آلافٍ، فقال آخَرُ: لا، ليسَ عِنْدَه إلا دُرَيْهِماتٌ.

رابعًا: تَقْرِيبُ ما يُتَوَهَّمُ بُعْدُه، **إمَّا بالزَّمَنِ**، كما لو كان الإنسانُ نائِمًا عَقِبَ

الظُّهرِ، فاستيقظَ، وقال: وقتُ العَصْرِ سيَتأخَّرُ، فأقولُ له: أنتَ الآنَ قُبَيْلَ العَصْرِ، فالغَرَضُ هنا تَقْرِيبُ ما يُتَوَهَّمُ بُعْدُه في الزَّمَنِ.

وإمَّا بالمكانِ، كما لو ظَنَّ إنسانٌ أنَّهُ مُرْتَفِعٌ كثيرًا، فأقولُ له: أنت فُوَيْقَ الدَّارِ، ومنهُ قولُ خُبَثَاءِ الفَلَاسِفَةِ: مَقامُ النُّبُوةِ في بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسولِ ودُونَ الوَلِيِّ، فالأفضلُ عندَهم هو الوَلِيُّ، ثمَّ النَّبيُّ، لكنَّ النَّبيَّ مُنْحَطٌّ جدًّا عن الوليِّ؛ لأنَّه قال: (**دُون الوَلِيِّ**)، ثمَّ بعدَ ذلك الرَّسولُ، والنَّبيُّ قريبٌ منه، وكِلاهما دونَ الوَلِيِّ.

ولهذا يَزْعُمونَ أنَّ أَوْلِيَاءَهم أفضلُ من الرُّسُلِ والأنبياءِ، ويَقولونَ: إنَّ مِن أَئِمَّتِنا مَن هو في مَرْتَبةٍ لا يَنالُها مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، قَاتَلَهم اللهُ، وهذا كُفْرٌ، ويَقولونَ: أَئِمَّتُنا في الجَنَّةِ يَدْخُلونَها بلا حِسَابٍ ولا عَذَابٍ.

ومنه أيضًا قَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ إذا أَرادَ أنْ يُقَرِّبَ لكَ الشَّيءَ يقولُ: ما بَيْنَكَ وبَيْنَه إلَّا خُطَيْواتٌ، ورُبَّما تَمْشِي نصفَ يومٍ وأنت لم تَصِلْهُ.

وهذه مَعروفةٌ عندَ البَادِيَةِ، فإذا قال لكَ: الماءُ قُرَيِّبٌ[1]، فرُبَّما تَمْشِي يومًا كامِلًا، وهذا ممَّا يَدُلُّ على أنَّهم نَشِيطُون، وأنَّهُ لا يُهِمُّهُمُ المسافةُ قَرُبَتْ أو بَعُدَتْ.

وإمَّا بالرُّتْبَةِ، مِثْل قولِهم: (**أُصَيْغِر منك**)، أي: أَصْغَر منك، وهذا التَّعبيرُ قليلٌ، **مثالُه**: لو ظَنَّ شخصٌ أنَّ مَرْتَبَتَه كبيرةٌ، فتقولُ: هو أُصَيْغِرُ منكَ، أي: أَصْغَرُ منكَ قليلًا.

خامسًا: التَّعْظِيم، كقولِ الشَّاعرِ يُرِيدُ الموتَ:

---

(١) هي على وزن (فُعَيْعل)، لكن أُدْغِمت الياءُ في الياءِ. (الشارح)

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَـدْخُلُ بَيْـنَهُمْ ... دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ مِنْهَـا الْأَنَامِـلُ[(١)]

لكن قالَ بعضُ النَّحويِّين: المُرَادُ بقَوْلِه: (دُوَيْهِيَةٌ)، أَنَّها شيءٌ سَهْلٌ عندَ النَّاسِ، فكلُّ النَّاسِ يُصَابُونَ بها، وليستْ شيئًا عزيزًا لا يُمْكِنُ أنْ يُدْرَكَ، ومع ذلك فإنَّها وإنْ كانتْ شَائِعَةً وتُصِيبُ كلَّ النَّاسِ فإنَّها تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ.

سادسًا: التَّمْليحُ، كقولِ النَّبيِّ ﷺ لابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يا غُلَيِّمُ»[(٢)].

وله أغراضٌ مُتعَدِّدةٌ، لكنَّ الغالبَ أَنَّهُ يُرادُ به التَّحْقيرُ، ولهُ أَوْزَانٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

***

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٤/ ١٥٧).
(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٨٠٤).

٨٣٣- (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَا)

الشرحُ

الثُّلاثيُّ إذا صغَّرْتَهُ فوَزْنُه دائمًا (فُعَيْل).

مثالُ ذلك: (قَذًا)، نقولُ فيه: (قُذَيٌّ)، (غَدًا) نَقولُ فيه: (غُدَيٌّ)، (هُدًى) نقولُ فيه: (هُدَيٌّ)، (فَتًى) نقولُ فيه: (فُتَيٌّ)، (سَبَبٌ) نقولُ فيه: (سُبَيْبٌ)، (بابٌ) نقولُ فيه: (بُوَيْبٌ)، (نَابٌ) نقولُ فيه: (نُوَيْبٌ)، (مَرَضٌ) نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ)، (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (وُعَيْدٌ)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: كلُّ ثلاثيٍّ سواءٌ كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ أو الوَسَطِ أو صَحِيحًا أو كانَ مِثَالًا -أي: مُعْتَلَّ الأوَّلِ مثلُ: (وَعْد) - فإنَّه يُصَغَّرُ على (فُعَيل).

* * *

٨٣٤- (فُعَيْعِـلٌ) مَـعَ (فُعَيْعِيـلٍ) لِـمَا فَاقَ كَجَعْـلِ (دِرْهَـمٍ): (دُرَيْهِـمَا)

الشـــرحُ

إذا كانَ الاسمُ رُبَاعِيًّا فأكثرَ يُقَالُ فيه: (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل).

مثالُ ذلك: (**جَعْفَر**) تقولُ فيه: (**جُعَيْفِر**)، و(**دِرْهَم**) تقولُ فيه: (**دُرَيهِم**)، و(**مَسْجِد**) تقولُ فيه: (**مُسَيْجِد**)، و(**عُصْفُور**) تقولُ فيه: (**عُصَيْفِير**)، فما زادَ على الثُّلاثيِّ فوزنُه في التَّصغيرِ إمَّا (**فُعَيْعِل**)، وإمَّا (**فُعَيْعِيل**)، والرُّبَاعِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ، والخُماسيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ.

وقولُه: «لِـمَا فَاقَ»: يعني: زادَ عليه.

فإن قال قائلٌ: فإنْ كانَ الاسمُ ثُنَائِيًّا؟

قلنا: لا يُمْكِنُ أنْ يَقِلَّ الاسمُ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ إلَّا إذا كانَ هناك حَذْفٌ اعْتِبَاطًا -كما يَقولونَ- أو لعِلَّةٍ تَصْرِيفيَّةٍ، مثل: (**عِدَة**)، و(**يَد**) وما أَشْبهها، وإلَّا فكلُّ الأسماءِ المُعْرَبةِ لا تَنْقُصُ عن ثَلَاثةٍ.

إِذَنْ: أوزانُ التَّصغيرِ ثَلَاثةٌ فقطْ: (**فُعَيْل**)، و(**فُعَيْعِل**)، و(**فُعَيْعِيلٌ**)، ولا تَجِدُ وَزْنًا رَابِعًا أبدًا حتَّى ولو زَادَتِ الكَلِماتُ فإنَّها تُردُّ إلى هذا، فمثلًا (**اسْتِكْبَار**) لا يُمْكِنُ أنْ تَخْرُجَ عن (**فُعَيل**) أو (**فُعَيْعِل**) أو (**فُعَيْعِيل**).

***

٨٣٥- وَمَا بِهِ لِـمُنْتَهَى الـجَمْعِ وُصِلْ ... بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْـغِيرِ صِلْ

الشرحُ

إذا جاءَ الاسمُ المُصغَّرُ بحيثُ لم نَجِدْ له مِثَالًا -والمرادُ بالمِثَالِ هُنَا هذه الأَوْزَانُ الثَّلَاثَةُ- فإنَّنا نَرُدُّه، فنَحْذِفُ منه ما نَحْذِفُ في صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ حتَّى يكونَ مُوَازِنًا لهذه الأَمْثِلَةِ الثَّلَاثةِ.

مثالُ ذلك: (مُستَخْرِج)، لو أردْتَ أنْ تُصَغِّرَه ما تَمَكَّنْتَ من تَصْغيرِه على الأوزانِ الثَّلَاثةِ، فماذا تَصْنَعُ؟

نقولُ: احْذِفِ الزَّوائدَ، فتقولُ: (مُخَيْرِيج) أو (مُخَيْرِج)، وكذلك (مُدَحْرِج) تَقولُ فيه: (دُحَيْرِج) أو (دُحَيْرِيج)، فما زادَ على الأَرْبَعةِ كالخُماسيِّ والسُّدَاسِيِّ لا بُدَّ أنْ نَحْذِفَ منه شيئًا، كما سَبَقَ في صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ ممَّا زادَ على أَوْزَانِها فإنَّنا نَحْذِفُ منه الزَّوائدَ، ولهذا قالَ:

وَمَا بِهِ لِـمُنْتَهَى الـجَمْعِ وُصِلْ ... بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْـغِيرِ صِلْ

* * *

٨٣٦-وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ (يَـا) قَبْـلَ الطَّـرَفْ

إِنْ كَـانَ بَعْـضُ الِاسْـمِ فِـيهِمَا انْحَـذَفْ

الشــرحُ

يَجُوزُ أَنْ نُعَوِّضَ قبلَ الآخِرِ ياءً تكونُ عِوَضًا عن الأَحْرُفِ المَحْذُوفَةِ.

مثالُ ذلك: (مُسْتَخْرِج)، لا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ منها السِّينَ والتَّاءَ، فنقولُ: (مُـخَيْرِج)، كما قالَ المؤلِّفُ رحمه الله:

وَالسِّينَ وَالتَّـا مِـنْ كَـ(مُسْـتَدْعٍ) أَزِلْ إِذْ بِبِنَـا الـــجَمْعِ بَقَاهُمَـا مُـــخِلّ

ويَجُوزُ لنا أنْ نُعَوِّضَ ياءً عَمَّا حَذَفْنَاه، فنقولُ في (مُسْتَخْرِج): (مُـخَيْرِيج)، ونقولُ أيضًا: (مُـخَيْرِج)، لكن يَقولُ: (إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ)، فإنْ لم يَكُنِ انْحَذَفَ فإِنَّهُ لا تُعَوَّضُ الياءُ؛ لأنَّ الياءَ إنَّما تكونُ عِوَضًا عمَّا حُذِفَ، فإذا كانتِ الحروفُ كلُّها أُصولًا فإنَّها لا يُحْذَفُ منها شيءٌ.

***

٨٣٧- وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا   خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْـمًا رُسِـمَا

الشَّـرحُ

قولُه: «وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ»: أي: خَارِجٌ عنه (كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ)، أي: بابِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، وبابِ التَّصغيرِ، فما خَالَفَ القَوَاعدَ في ذلكَ، فإنَّهُ يُعْتَبرُ خارجًا عن القِيَاسِ، والقاعدةُ أنَّ الخارجَ عن القِيَاسِ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه؛ لأنَّ ما خَرَجَ عن القياسِ كيفَ يُقَاسُ عليه؟! بل يُعْتَذَرُ عنه.

* * *

٨٣٨-لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ -مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ تَأْنِيـثٍ، اوْ مَدَّتِـهِ- الْفَـتْحُ انْحَـتَمْ

الشَّــرحُ

ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ مَكْسُورٌ كما في (فُعَيْعِل)، لكنْ إذا جاءَتْ ياءُ التَّصغيرِ في عَلَمٍ مُؤَنَّثٍ، فإنَّهُ لا يُكْسَرُ ما بعدَ ياءِ التَّصْغيرِ، بلْ يكونُ مَفْتوحًا.

مثالُه: (فَاطِمَة) نَقولُ فيها: (فُطَيْمَة)، ولا نقولُ: (فُطَيْمِي) على وَزْنِ (فُعَيْعِل)، ونقولُ في (وَرْدَة): (وُرَيْدَة)، ولهذا قال: (**الْفَتْحُ انْحَتَمْ**).

وقولُه: «أَوْ مَدَّتِهِ»: أي: مَدَّةِ التَّأْنيثِ، سواءٌ كانتْ مَمْدُودةً أو مَقْصورةً، فنقولُ في (سَلْمَى): (سُلَيْمَى)، ولا نَقولُ: (سُلَيْمِي)، ونقولُ في (صَحْرَاء): (صُحَيْرَاء).

* * *

٨٣٩- كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ (أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ   أَوْ مَدَّ (سَـكْرَانَ) وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ

الشَّــرحُ

سَبَقَ أنَّ (**أَفْعَال**) مِن أَوْزَانِ جُمُوعِ التَّكسيرِ في القِلَّةِ، فإذا صَغَّرْتَها تَفْتَحُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، فتَقولُ في (**أَسْبَاب**): (**أُسَيْبَاب**)، وتقولُ في (**أَعْمال**): (**أُعَيْمال**)، وتقولُ في (**أَبْواب**): (**أُبَيْوَاب**)، وعلى هذا فَقِسْ، فإذا جاءتْ (**أَفْعَال**) -الَّتي هي جَمْعٌ من جُمُوعِ التَّكسيرِ- فإنَّهُ لا يُكْسَرُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ.

وقولُه: «أَوْ مَـدَّ (سَكْـرَانَ) وَمَـا بِهِ الْتَحَـقْ»: أي: أنَّه يُفْتَـحُ، فتقولُ في (**سَكْران**): (**سُكَيْران**)، وتقولُ في (**غِرْبَان**): (**غُرَيْبَان**)، وتقولُ في (**عَطْشان**): (**عُطَيْشَان**).

فمَدُّ (**سَكْرَان**) -وهو(**فَعْلان**) الَّذي مُؤَنَّثُهُ (**فَعْلَى**) - تَبْقَى الأَلِفُ فيه، ولا يُكْسَرُ ما قَبْلَها.

مِثالٌ آخَرُ: (**عُثْمان**)، يُصَغَّرُ بـ(**عُثَيْمان**)، ولا نَقولُ: (**عُثَيْمِين**)، فعَلى هذا يكونُ هذا خَطَأً في تَصَرُّفِ العَامَّةِ.

وقولُه: «**سَكْرَانَ**»: احترازٌ ممَّا ليس كذلك، فـ(**سَكْران**) مُؤَنَّثُهُ (**سَكْرَى**)، فأمَّا (**فَعْلَان**) الَّذي مُؤَنَّثُهُ (**فَعْلَانة**) فليسَ من هذا البابِ، فنقولُ في (**شَيْطَان**): (**شُيَيْطِين**)، وفي العَامِّيَّةِ يَقولونَ: (**هذا شُوَيْطِين**).

وتقولُ في (**سِرْحَان**): (**سُرَيْحِين**)؛ لأنَّه ليسَ على بابِه، لكنَّهم يَقولونَ: إنَّه

يُـجْمَعُ على (سَرَاحِين)، فإذا جُمِعَ على (سَرَاحِين)، فإنَّ التَّصغيرَ يُلْحَقُ بالجمعِ، ويُقالُ: (سُرَيْحِين)، وهذه المسائلُ كلُّها غَالبًا قليلةٌ في اللُّغَة العربيَّةِ، كما قالَ بعضُهم.

* * *

٨٤٠- وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا

٨٤١- كَـذَا الـمَزِيدُ آخِـرًا لِلنَّسَـبِ وَعَجُـزُ الـمُضَافِ وَالـمُرَكَّبِ

٨٤٢- وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا (فَعْلَانَـا) مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَ(زَعْفَرَانَـا)

الشَّرحُ

إذا جاءتْ ألفُ التَّأنيثِ المَمْدودةُ أو تاءُ التَّأنيثِ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فإنَّها تُعَدُّ مُنفصِلَةً، أي: أنَّها لا تَخْضَعُ للقَوَاعِدِ الَّتي سَبَقَ استثناؤُها، وإذا قدَّرْناها مُنْفصِلةً فإنَّ ما كانَ على أربعةِ أَحْرُفٍ يُصَغَّرُ على (فُعَيْعِل)، فإذا قدَّرناها مُنفصِلَةً فلا بُدَّ أنْ نَكسِرَ ما بَعْدَ ياءِ التَّصغيرِ.

مثالُ ذلك: (جُخْدُباء)، فهنا ألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ وَقَعتْ زائِدةً على الأَرْبَعةِ، أي: خامسةً فأكثرَ، فلا نُغَيِّرُ صيغةَ التَّصْغيرِ من أَجْلِها، بل نقولُ فيها: (جُخَيْدِباء)، ولا نَقولُ: (جُخَيْدَبَاء)، بينَما (حَمْرَاء) نقولُ فيها: (حُمَيْرَاء).

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ مع أنَّ كُلًّا منهما ألفٌ مَمْدودةٌ؟

قلنا: لأنَّ الألفَ الممدودةَ في (جُخْدُباء) صارتْ خَامِسَةً فأكثرَ، وألفُ التَّأنيثِ المَمْدودةُ في (حَمْرَاء) رابعةٌ.

إِذَنْ: القاعدةُ أنَّ أَلِفَ التَّأنيثِ الممدودةَ بعدَ الأَحْرُفِ الأَرْبَعةِ لا تُغَيِّرُ صيغةَ التَّصغيرِ.

وقولُه: «وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا»: مثلُ (حَنْظَلَة)، ففيها تاءُ التَّأنيثِ، وهي

خَامِسَةٌ، فلا نُغَـيِّرُ مِثَالَ التَّصْغيرِ من أَجْلِـها، فنقولُ في (حَنْظَلَة): (حُنَيْظِلَة)، ولا نقولُ: (حُنَيْظَلَة).

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ؟

قلنا: لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ وَقَعَتْ خامسةً، فإذا وَقَعَتْ خَامِسَةً فإنَّنا نَعُدُّها مُنْفَصِلةً.

وقولُه: «كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ»: والمرادُ أَنَّهُ تَجاوزَ أربعةَ أَحْرُفٍ، مثل: (عَبْقَرِيّ)، فالياءُ زائدةٌ على أربعةٍ، فنَعْتَبِرُها مُنْفَصِلةً لئلَّا نُغَيِّرَ صِيغةَ التَّصغيرِ، فنَقولُ في (عَبْقَرِيّ): (عُبَيْقِرِيّ)، والياءُ المُشَدَّدةُ هي ياءُ النَّسَبِ، وهي حَرْفٌ وَاحِدٌ.

وقولُه: «وَعَجُزُ المُضَافِ»: عَجُزُ المضافِ مُنْفَصِلٌ حقيقةً، وهو المضافُ إليه، فنقولُ في (عَبْد الله): (عُبَيدُ الله)، ونَجْعَلُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ كأنَّه مُنْفَصِلٌ عن عَجُزِه.

ولكنِ اعْلَمْ أنَّ (عُبَيْدَ الله) وما أَشْبَهَها خَاضِعَةٌ للعَوَامِلِ، فإنَّك تقولُ: (هذا عُبَيْدُ اللهِ)، و: (رأيتُ عُبَيْدَ اللهِ)، و: (مَرَرْتُ بعُبَيْدِ اللهِ).

وقولُه: «وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)»: مثل: (زَعْفَران)، فالأَلِفُ والنُّونُ زَائِدَتانِ بعدَ أربعٍ، فنقولُ في (زَعْفَران): (زُعَيْفِرَان)، بخلاف (سَكْران)، فنقولُ فيها: (سُكَيْرَان)؛ لأنَّ الألفَ والنُّونَ في (زَعْفَران) زائدةٌ على الأربعةِ، فتُعَدُّ مُنْفَصِلةً.

وقولُه: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ»: عَائِدٌ على مَا سَبَقَ، فإنَّ ما لم يَزِدْ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ قدْ سَبَقَ أَنَّهُ لا يُعَدُّ مُنفَصِلًا، بل يَجِبُ فَتْحُ ما قَبْلَه كما سَبَقَ، مثل: (سَكْرَان) نقولُ فيه: (سُكَيْرَان).

* * *

٨٤٣- وَقَــدِّرِ انْفِصَــالَ مَــا دَلَّ عَــلَى ... تَثْنِيَــةٍ أَوْ جَمْــعِ تَصْــحِيحٍ جَــلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «جَلَا»: أي: ظَهَر، فنُقَدِّرُهُ مُنْفَصِلًا، وإذا قدَّرناه مُنْفَصِلًا فإنَّنا نُصَغِّرُهُ على (فُعَيْعِل)، فنقولُ في (مُسْلِمَيْنِ): (مُسَيْلِمَيْنِ)، ونقولُ في (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ)، فنُقَدِّرُهُ كأنَّه (مُسْلِم)، و(مُسْلِم) نقولُ فيه: (مُسَيْلِم) على وزنِ (فُعَيْعِل)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَم).

إِذَنْ: (مُسْلِمَيْنِ) نقولُ فيها: (مُسَيْلِمَيْنِ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمَيْنِ)، و(مُسْلِمِينَ) نقولُ فيها: (مُسَيْلِمِينَ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمِينَ)؛ لأنَّنا نَعتبِرُ علامةَ التَّثْنيةِ والجمعِ مُنْفَصِلةً.

* * *

٨٤٤- وَأَلِــفُ التَّأْنِيــثِ ذُو الْقَصْـــرِ مَتَــى
زَادَ عَـــلَى أَرْبَعَـــةٍ لَــــنْ يَثْبُتَـــا

٨٤٥- وَعِنْـــدَ تَصْـــغِيرِ (حُبَـــارَى) خَـــيِّرِ
بَيْنَ الْـ (حُبَيْرَى) -فَـادْرِ- وَالْـ (حُبَـيِّرِ)

الشـــرحُ

ألفُ التَّأنيثِ الزَّائدُ على الأربعةِ لا يَثْبُتُ؛ لأنَّه إذا ثَبتَ تغيَّرتْ به صيغةُ التَّصغيرِ.

مثالُه: (حَبَنْطَى)[1]، فهنا زائدٌ على الأربعةِ، وقدْ قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله تعالى-:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْـرِ مَتَى زَادَ عَـلَى أَرْبَعَـةٍ لَـنْ يَثْبُتَـا

فنقولُ فيها: (حُبَيْنِط)، ولا نقولُ: (حُبَيْنِطَى)، بل نَحْذِفُها إلَّا إذا كان ثَالِثُه أَلِفًا زَائِدةً فأنتَ مُـخَيَّرٌ، ولهذا قال:

وَعِنْـدَ تَصْـغِيرِ (حُبَـارَى) خَـيِّرِ بَيْنَ الْـ(حُبَيْرَى) -فَادْرِ- وَالْـ(حُبَـيِّرِ)

والحُبَارَى نَوعٌ من الطُّيُورِ، فلو صِدْتَ حُبَارَى صَغِيرةً تَقولُ: (صِدْتُ حُبَيِّرًا) أو: (حُبَيْرَى)، فيَجوزُ أنْ تَحْذِفَ الأَلِفَ الثَّالِثةَ، وتُبْقِيَ الألفَ الآخِرةَ،

(١) هو القصير السمين الضخم البطين. انظر تاج العروس (حبطأ)

ويَجوزُ أنْ تَحْذِفَ الآخِرةَ، وتُبْقِيَ الأُولَى، لكن إذا أَبْقَيْتَ الأُولى فإنَّهُ يَجِبُ أنْ تَقْلِبَها ياءً؛ لأَنَّه يَجِبُ كَسْرُ ما بَعْدَ ياءِ التَّصغيرِ، فتقولُ في (حُبَيِّر): (فُعَيِّل).

إذَنْ: لك فيها رأيانِ: (حُبَيِّر)، و(حُبَيْرَى)، أمَّا ذَكَرُها فهذا يُرْجَعُ فيه إلى كُتُبِ اللُّغَةِ.

***

٨٤٦- وَارْدُدْ لِأَصْــلٍ ثَانِيًــا لَيْنًــا قُلِــبْ　　　فَـ(قِيمَــةً) صَـيِّرْ (قُوَيْمَــةً) تُصِــبْ

الشــرحُ

قولُه: «لَيْنًا»: حالٌ أو مَفْعولٌ ثَانٍ لـ(قُلِبْ)، يعني: وارْدُدْ لِأَصلٍ ثانيًا قُلِبَ لَيْنًا، أي: قُلِبَ أَلِفًا أو يَاءً.

مثالُه: (قِيمَة)، فالثَّاني فيها ياءٌ، لكن ليسَ أَصْلُها الياءَ، إنَّما أصلُها الواوُ؛ لأنَّها من (قَوَّمْتُ الشَّيءَ أُقَوِّمُهُ)، ولكنَّها قُلِبَتِ الواوُ ياءً لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، وهي أنَّ ما قَبْلَها مكسورٌ، فإذا جاءتِ الواوُ ساكنةً، وما قَبْلَها مكسورٌ قُلبت ياءً؛ لأنَّ الكَسْرَةَ لا تَتَناسبُ مع الوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نَجْعَلُ الكَسْرَةَ ضَمَّةً لأجلِ أنْ نَأْخُذَ الواوَ، ونقولُ: (قُومَة)؟

قلنا: للثِّقَلِ، ولأنَّها تَتغيَّرُ الصِّيغةُ الَّتي هي (فِعْلَة)، فلهذا كانَ قَلْبُ اللَّيْنِ إلى لَيْنٍ آخَرَ أَوْلَى من تَغْيِيرِ الحَرَكةِ، فنقولُ في (قِوْمَة): لا تتناسبُ فيها الواوُ مع الكَسْرَةِ، فنُغَيِّرُ الواوَ إلى ما يُناسِبُ الكسرةَ، وهي الياءُ، ونقولُ: (قِيمة)، لكن عندَما نُصَغِّرُ فإنَّه يُقَالُ: إنَّ التَّصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها، فنقولُ في (قِيمَة): (قُوَيْمَة)، ولا نقولُ: (قُيَيْمَة)، بل هذا مَمْنوعٌ؛ لأَنَّهُ يَجِبُ أنْ نَرُدَّ الأشياءَ إلى أُصُولِها.

وبهذا نَعرِفُ خطأَ التَّعبيرِ الشَّائعِ الَّذي يقولون فيه: (تَقْيِيمُ هذا الشَّيءِ)، والصَّوابُ: (تَقْوِيم هذا الشَّيءِ)، وهذا هو الوَارِدُ عن أهلِ العِلْمِ، ولهذا يُعَبِّرُ

الفُقهاءُ فيَقولونَ: بالتَّقْويمِ، والمُقَوَّم، وما أَشْبَهَ ذلك، وقَوَّمَه، أي: جَعَلَه قائمًا.

ويُمكِنُ أنْ نقولَ: (قِيَم) في الأصلِ: (قِوَم)، ولَمَّا كُسِرَ ما قبلَ الوَاوِ وَجَبَ قَلْبُها ياءً.

لكنَّنا نحنُ في هذا العصرِ يُقَلِّدُ بعضُنا بعضًا في التَّعبيرِ خطأً كان أم صوابًا.

ويا حَبَّذا لو أنَّهُ يُوَصَّى أُنَاسٌ أنْ يَتَتَبَّعُوا مثلَ هذه الكَلِماتِ الَّتي شاعتْ، ويَرُدُّوها إلى أَصْلِها العَرَبيِّ الصَّحيحِ.

ومن التَّعْبيرِ الشَّائعِ قولُهم: (**إلى هُنَا وتَنْتَهي نَشْرَةُ الأخبارِ**)، والصَّوابُ: (**إلى هُنا تَنْتَهي نَشْرَةُ الأخبارِ**)، فالواوُ هنا ليس لها مكانٌ، لكنْ أَخَذَها النَّاسُ، ودَرَجُوا عليها.

* * *

٨٤٧- وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُـتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِـنْ ذَا مَـا لِتَصْـغِيرٍ عُلِـمْ

الشــرحُ

قولُه: «حُتِمْ»: بمعنى أُوجِبَ.

وقولُه: «لِلْجَمْعِ»: يعني بذلك جمعَ التَّكْسيرِ، أي: حُتِمَ لهُ (مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِم)، أي: ما عُلِمَ للتَّصْغيرِ، وعلى هذا فيَجِبُ أنْ نَرُدَّ الثَّانيَ إذا كان لَيْنًا إلى أَصْلِه في الجَمْعِ.

مثالُ ذلك: (عِيد)، إذا أرَدْنا أنْ نَجْمَعَه نقولُ: (أَعْيَاد)، والأصلُ (أَعْوَاد)، لكنَّهُ شاذٌّ.

مثالٌ آخَرُ: (قِيمَة)، إذا أَرَدْنا أنْ نَجْمَعَها نقولُ فيها: (قِيَم) على المُفْرَدِ، ونقولُ في (قَوْم): (أَقْوَام)، ولا نقولُ: (أَقْيَام).

أمَّا (باب) وتَوابعُه فسيأتي -إن شاءَ اللهُ- فيما بعدُ.

***

٨٤٨- وَالْأَلِفُ الثَّانِ الـمَزِيدُ يُـجْعَلُ   وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الشــرحُ

الألفُ إذا كان مَزِيدًا وهو ثَانِي الحُرُوفِ فإنَّهُ يُجْعَلُ واوًا.

مثالُ ذلك: (قائم)، فالألفُ فيها مَزِيدةٌ، فنقولُ فيها: (**قُوَيْئِم**)؛ لأنَّ الأَلِفَ مَزِيدةٌ.

ونقولُ في (**غَازِي**): (**غُوَيْزِي**)، وفي (**دَاعِي**): (**دُوَيْعِي**)، وعلى هذا فَقِسْ.

فإن كان غيرَ مَزِيدٍ رُدَّ إلى أصلِه كما سَبَقَ.

إِذَنْ: إذا كانتِ الأَلِفُ ثانيةً مَزِيدةً فإنَّها تُجْعَلُ واوًا.

كذلك الألفُ إذا كانتْ مجْهولةً لا نَدْري: هل أصلُها واوٌ أو ياءٌ؟ فإنَّنا نَجْعَلُها واوًا.

مثالُه: (**بَاب**)، إذا أردنا أنْ نُصَغِّرَهُ نقولُ: (**بُوَيْب**)، ولا نقولُ: (**بُيَيْب**)؛ لأنَّ المَجْهُولَ يُجْعَلُ واوًا، و(**باب**) لا نَدْرِي ما هو أصلُها، اللهمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّ أصلَها من (**بوَّبَ الشَّيءَ تَبْويبًا**)، ولا يُقالُ: (**بَيَّبَه**)، وإلَّا فالمُتبادِرُ أنَّها مجهولةٌ.

وأمَّا الأصليُّ فإنَّهُ يُرَدُّ إلى أَصْلِه، فإذا كان أَصْلُه الواوَ فإنَّهُ يكونُ واوًا، وإذا كانَ أصلُه الياءَ فإنَّهُ يكونُ ياءً.

مثالُ ذلك: (**نَاب**) نقولُ فيه: (**نُيَيْب**)، وفي الجَمْعِ: (**أَنْيَاب**).

مثالٌ آخَرُ: (ثَوْب) نقولُ فيه: (ثُوَيْب)، وفي جَمْعِه: (أَثْوَاب)، أمَّا (أَثْيَاب) فهو جَمْعٌ آخَرُ.

* * *

٨٤٩- وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ(مَا)

الشَّرحُ

المرادُ بالمَنْقوصِ هُنَا ما نَقَصَتْ حُرُوفُه عن أَصْلِه، وليسَ المُرَادُ بالمنقوصِ ما كان مُعْتَلَّ الآخِرِ كما سَبَقَ.

فإذا كان على حَرْفَيْنِ أو على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ثَالِثُها التَّاءُ، فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يُكَمَّلَ، لأجلِ أنْ تَتِمَّ صِيغةُ التَّصغيرِ؛ لأنَّ صِيغةَ التَّصغيرِ إمَّا على (فُعَيْعِل) أو على (فُعَيْعِيل)، فلا بُدَّ أنْ تُكَمَّلَ هذه الصِّيغةُ، وما كانَ على حَرْفَيْنِ فقطْ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَتِمَّ الصَّيغةُ به، إلَّا إذا جُلِبَ له الحرفُ الَّذي نَقَصَه.

وقولُه: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا»: فإنْ حَوَى غيرَ التَّاءِ ثالثًا بأنْ كان ثَالِثُه غيرَ التَّاءِ، فإنَّهُ لا يُكَمَّلُ، بل يَبْقَى على ما هوَ عليه؛ لأنَّهُ يُمْكِنُ أنْ تُصَاغَ منه صِيغةُ التَّصغيرِ.

مثالُه: (شَاكُ السِّلاحِ)[1]، تقولُ فيه: (شُوَيْك)؛ لأنَّ أصلَها (شَوْك السِّلاح)؛ لأنَّها مأخوذةٌ من الشَّوْكَةِ، فمعنى (شَاكُ السِّلاحِ) أي: مُشْهِرُهُ ومُقَوِّيه، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال:٧].

---

(١) رجل شاكي السلاح وشائكُ السلاح: الشَّاكي والشائك جميعًا ذو الشَّوْكةِ والحدّ في سلاحه... والشَّاكي من السِّلاح أصلُه شائكٌ من الشَّوْكِ، ثم نُقِلت فتُجْعَل من بنات الأربعةِ، فيُقالُ: هو شاكي، ومن قال: شاكُ السلاحِ، بحذف الياء فهو كما يقال: رجل مالٌ ونَالٌ من المال والنَّوال وإنما هو مائل ونائل. انظر اللسان شوك.

إِذَنْ: ليسَتْ (شَاك السِّلاحِ) منقوصةً في الإعرابِ، أي: ليسَ أَصْلُها (شَاكِي السِّلَاحِ)؛ لأنَّ الأَلِفَ هنا أَصْلِيَّةٌ، ولو كان آخِرُها ياءً لكانتِ الأَلِفُ زَائِدةً، وكثيرٌ من النَّاسِ يَظُنُّونَ أنَّ (شَاك السِّلاح) مَنْقوصٌ، أي: أنَّ آخِرَه ياءٌ، ولكنَّها حُذِفَتْ، والصَّوابُ أَنَّهُ ليسَ منقوصًا، وأنَّ آخِرَهُ الكافُ، فآخِرُهُ حَرْفٌ صحيحٌ لا حرفُ عِلَّةٍ.

وقولُه: «كَ(مَا)»: المرادُ بِ(ما) الَّتي تكونُ نَافِيَةً واسمًا مَوْصُولًا وشَرْطِيَّةً إذا سَمَّيْنا بها شَيْئًا، وليسَ المرادُ إذا بَقِيتْ كما هي عليه أداةَ نَفْيٍ أو أداةَ شَرْطٍ أو ما أَشْبَهَ ذلك، فإذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَ (ما) نقولُ: (مُوَيٌّ)، وأصلُ (مُوَيٌّ) أَرْبعةُ أَحْرُف على وَزْنِ (فُعَيْلٍ)، وبهذا استقامتْ صِيغَةُ التَّصغيرِ.

وليسَ المرادُ بقولِه: (مَا)، الماءَ؛ لأنَّ كَلَامَهُ هنا في الثُّنائِيِّ.

مثالٌ آخَرُ: (يَد)، فيها نَقْصٌ، وأصلُها (يَدَيٌ)[1]، فلا بُدَّ أنْ نأتِيَ بالمحذوفِ، ونقولُ: (يُدَيٌّ)، لكن سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- أَنَّهُ يَجِبُ أنْ تُخْتَمَ بالتَّاءِ، فنَقولُ فيها: (يُدَيَّة).

مِثالٌ آخَرُ: (عِدَة)، فيها نَقْصٌ؛ لأنَّ الأَصْلَ (وَعْد)، ففيها نَقْصُ الواوِ، فعندما نُصَغِّرُ لا بُدَّ أنْ نأتِيَ بالوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: أليستْ (عِدَة) على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ؟

قلنا: بلى، هي على ثَلَاثةِ أَحْرفٍ، ويُمكِنُ تَصغِيرُها على (فُعَيْل)، لكنَّ الحرفَ الثَّالثَ منها تَاءٌ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (مَا لَـمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ

---

(١) قيل بفتح الدال، وقيل بسكونها. المصباح المنير (يدي)

ثَالِثًا)، وعلى هذا ففي (عِدَة) نَأْتي بالوَاوِ، فنقولُ: (وُعَيْدَة)؛ لأَنَّهُ لا يُمكِنُ أنْ تَتِمَّ صِيغةُ التَّصغيرِ إلَّا إذا أَتَيْنَا بهذا النَّاقصِ.

* * *

٨٥٠- وَمَـــنْ بِتَرْخِــيمٍ يُصَـــغِّرُ اكْتَفَـــى
بِالْأَصْلِ كَالْـ (عُطَيْفِ) يَعْنِي الْـ (مِعْطَفَـا)

الشــرحُ

سَبَقَ التَّرخيمُ في النِّداءِ، وهو أنْ يُحْذَفَ أحدُ حُرُوفِ المُنادَى، لكن كيفَ التَّرخيمُ في التَّصغيرِ؟

نقول: احْذِفِ الزَّوائدَ، وَصَغِّرْهُ على الأَصْلِ.

مثالُ ذلك: (مِعْطَف)، فإذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَه تصغيرًا تامًّا بدونِ ترخيمٍ نقولُ: (مُعَيْطِف) على وَزْنِ (فُعَيْعِل)، لكن إذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَهُ تصغيرَ تَرْخيمٍ نقولُ: إن (مِعْطَف) مَأْخوذٌ من العَطْفِ، فالمِيمُ زَائِدةٌ، فنَحْذِفُ الزَّوائدَ، ونقولُ في تصغيرِه: (عُطَيْف)؛ لأنَّ تصغيرَ التَّرخيمِ أنْ تَحْذِفَ الزَّوائدَ.

مثالٌ آخَرُ: (مِفْتَاح)، نقولُ على الأَصْلِ: (مُفَيْتِيح)، ونقولُ في التَّرخيمِ: (فُتَيْح)؛ لأنَّ (مِفْتَاح) مِن (فَتَح)، فالميمُ زائدةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مَسْجِد)، فعلى الأصلِ نقولُ: (مُسَيْجِد)، وعلى التَّرخيمِ نَقولُ: (سُجَيْد).

مثالٌ آخَرُ: (مُنْخُل)، على الأصلِ نقولُ: (مُنَيْخِل)، وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (نُخَيْل).

مثالٌ آخَرُ: (مِغْزَل)، على الأصلِ نقولُ: (مُغَيْزِل)، وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (غُزَيْل).

مثالٌ آخَرُ: (**غَزَال**)، فعلى الأَصْلِ نقولُ: (**غُزَيِّل**)، وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (**غُزَيْل**).

مثالٌ آخَرُ: (**مُكْرِم**)، نقولُ على الأصلِ: (**مُكَيْـرِيم**)، وعلى التَّرخيمِ: (**كُرَيْم**).

أمثلةٌ أخرى: (**مُدَحْرِج**)، نقولُ فيه: (**دُحَيْرِج**)، و(**قِرْطَاس**) نقولُ فيه: (**قُرَيْطِس**)، و(**عُصْفُور**) نقولُ فيه: (**عُصَيْفِر**)؛ لأنَّ الوَاوَ زَائِدَةٌ.

إِذَنْ: صارَ عندنا تصغيرُ تَرْخيمٍ، وتصغيرٌ على الأصلِ، فالتَّصغيرُ على الأصلِ يكونُ على حَسَبِ القواعدِ السَّابقةِ، والتَّصغيرُ على التَّرخيمِ يكونُ بحَذْفِ الزَّوائدِ.

فإذا قال قائلٌ: هذه الألفاظُ يَشْتَبِهُ بعضُها ببعضٍ؟

فالجواب: أنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ المُرَادَ، وحينَئذٍ يَزولُ الإشكالُ.

***

٨٥١- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّــثٍ عَــارٍ ثُلَاثِــيٍّ كَ(سِــنّ)

٨٥٢- مَا لَــمْ يَكُــنْ بِالتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ كـ(شَــجَرٍ) و(بَقَــرٍ) و(خَمْــسِ)

٨٥٣- وَشَــذَّ تَــرْكٌ دُونَ لَـبْسٍ، وَنَــدَرْ لَحَــاقُ تَــا فِــيهَا ثُلَاثِيًّــا كَثَــرْ

الشَّــرحُ

قولُه: «مُؤَنَّثٍ عَارٍ»: يعني من التَّاءِ، وهذه قاعدةٌ في تصغيرِ المُؤَنَّثِ، أنَّهُ إذا كانَ ثُلَاثيًّا عارِيًا من التَّاءِ، فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يُقْرَنَ بالتَّاءِ.

مثالُ ذلك: (سِنّ)، إذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَها نقولُ: (سُنَيْنَة)، ولو قُلْنا: (سُنَيْن) بدونِ تَاءٍ لكان هذا ممنوعًا.

أمثلةٌ أخرى: (قِطّ)، نقولُ فيها: (قُطَيْطَة)، وفي (وَرْد) نقولُ: (وُرَيْدَة)[1]، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (عَارٍ ثُلَاثِيٍّ)، لا فرقَ بينَ أنْ يَكونَ الثُّلَاثيُّ مُحَرَّكَ الوَسَطِ أو سَاكِنَ الوَسَطِ.

ويُسْتَثْنَى من ذلك ما ذَكَرَه بقولِه:

مَا لَــمْ يَكُــنْ بِالتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ كـ(شَــجَرٍ) و(بَقَــرٍ) و(خَمْــسِ)

فإنْ كان المُؤَنَّثُ الثُّلَاثيُّ إذا خُتِمَ بالتَّاءِ اشْتبهَ بالجمعِ أو بِغَيرِه فإنَّهُ يَجِبُ أَلَّا يُخْتَمَ.

---

(١) إذا اشتبه تصغير الجمع بتصغير المفرد لم يؤت بتاء التأنيث في تصغير الجمع.

مثالُه: (شَجَر)، لو قُلْنا: (شُجَيْرَة) لاشْتَبَهَ بتَصْغِيرِ (شَجَرة)؛ لأنَّ (شَجَرة) مُؤَنَّثةٌ مَقرونةٌ بالتَّاءِ، وهي ثُلاثيةٌ، فتَصْغِيرُها على (شُجَيْرَة)، و(شَجَر) ثُلاثيٌّ عارٍ من التَّاءِ، فلو أنَّنا قلنا بوُجوبِ تأنيثِه بالتَّاءِ لقلنا في تصغيرِ (شَجَر): (شُجَيْرَة)، وحينئذٍ يَلْتَبِسُ عندَنا الجمعُ بالمُفْرَدِ.

فإذا قال قائلٌ: وكيفَ نُصَغِّرُ (شَجَر)؟

نقولُ: (شُجَيْر)؛ لأنَّه لَمَّا كان تأنيثُه يُوجِبُ اللَّبْسَ واشْتِبَاهَ المُفْرَدِ بالجمعِ امْتَنَعَ اقْتِرَانُه بالتَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (بقَر)، نقولُ: هو مُؤنَّثٌ ثُلاثيٌّ، ومُقْتَضى القَاعِدَةِ أنَّهُ عند التَّصغيرِ يُجْلَبُ إليه تاءُ التَّأنيثِ، فيُقَالُ: (بُقَيْرَة)، لكن إذا قلتَ: (بُقَيْرَة) الْتبَسَ بالمُفْرَدِ؛ لأنَّ تصغيرَ المُفْرَدِ (بَقَرَة) على (بُقَيْرَة)، وحينئذٍ يَلْتَبِسُ الجمعُ بالمُفْرَدِ، فيَمتنِعُ وُجودُ التَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (وَرْد)، نقولُ فيه: (وُرَيْد)، مع أنَّهُ اسمٌ ثُلَاثيٌّ مُؤَنَّثٌ، لكنَّنا لو أَتَيْنَا بالتَّاءِ الْتبَسَ بتصغيرِ المُفْرَدِ، وهو(وَرْدَة)، حيثُ يُقَالُ فيها: (وُرَيْدَة).

مثالٌ آخَرُ: (خَمْس)، وهو مُؤَنَّثٌ؛ لأنَّه اسمٌ لِعَدِدٍ، وخَالٍ من التَّاءِ، فلمَّا كانَ اسمًا ثُلاثيًّا خَالِيًا من التَّاءِ كانَ مُقْتَضَى القَاعِدَةِ أنْ نأتِيَ بالتَّاءِ، ونقولَ: (خُمَيْسَة)، لكن لو قُلْنا: (خُمَيْسَة) في تصغيرِ (خَمْس)، التبسَ بتصغيرِ المُفْرَدِ (خَمْسَة)، فلمَّا كان يَلتبِسُ بتصغيرِ (خمسة) امْتَنَعَ.

مثالٌ آخَرُ: (عِنَبة) نقولُ فيها: (عُنَيْبَة)، و(عِنَب) نقولُ فيه: (عُنَيْب)؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: (عُنَيْبَة) الْتبَسَ الجمعُ بالمُفْرَدِ، فيَمْتَنِعُ.

والحاصلُ أنَّ هذه القاعدةَ تُشِيرُ إلى أنَّ كلَّ اسمٍ ثُلَاثيٍّ خالٍ من التَّاءِ إذا صُغِّرَ وَجَبتْ فيه التَّاءُ، وكلُّ اسمٍ ثُلَاثيٍّ مَقرونٍ بالتَّاءِ إذا صُغِّرَ بَقِيَتِ فيه التَّاءُ، فلا نَجْلُبُ له تاءً أُخْرى كما سَبَقَ في (شَجَرة) و(وَرْدَة) و(بَقَرَة).

وقولُه: «شَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ»: أي: شَذَّ تَرْكُ التَّاءِ لِمُؤَنَّثٍ ثُلَاثيٍّ إذا لم يَكُنْ هناك لَبْسٌ، والشَّاذُّ يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه.

وأحيانًا يُعَبِّرُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيقولُ: (نَدَر)، والشَّاذُّ هو الَّذي خالفَ قواعدَ النَّحويِّين، لكنَّهُ كَثُرَ وُرودُهُ في اللُّغَةِ، والنَّادرُ هو الذي قَلَّ استعمالُه في اللُّغَةِ؛ لأنَّ النَّادرَ بمعنى القليلِ، والشَّاذَّ بمعنى المُخالِفِ، فعندَ النَّحويِّين ما خالفَ القواعدَ فهو شَاذٌّ ولو كَثُرَ استعمالُه في اللُّغَةِ العربيَّةِ، وما قَلَّ استعمالُه بينَ العَرَبِ فإنَّهُ يُسمَّى نادرًا، أي: قليلًا.

مثالُ التَّرْكِ دون لَبْسٍ: (قَوْس)، فهي اسمٌ ثُلَاثيٌّ مُؤَنَّثٌ، لو أَنَّنا صَغَّرْنا (قَوْس) فقلنا: (قُوَيْسَة) لكان خِلَافَ اللُّغَةِ العربيَّةِ وإنْ كان هو القياسَ، لكنْ جاءَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ (قُوَيْس) بدونِ تاءٍ.

وقولُه: «وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ»: (ثُلَاثِيًّا) مفعولُ (كَثَرْ) مُقَدَّمٌ؛ لأنَّ (كَثَر) بمعنى زَادَ، وليستْ من بَابِ (كَثُر) اللَّازِمِ، أي: فيما زَادَ على الثَّلاثةِ فإنَّهُ يَنْدُرُ لَحَاقُ التَّاءِ به.

مثالُ ذلك: (قُدَّام) اسمٌ مُؤَنَّثٌ، فتقولُ إذا أَرَدْتَ أنْ تُصَغِّرَهُ: (قُدَيْدِيمَة) مع أَنَّهُ زَائِدٌ على الثَّلاثةِ، فهو خَمْسَةُ أَحْرُفٍ.

لكن (مَرْيَم) لا تقولُ فيها: (مُرَيِّمَة)؛ لأَنَّهُ زَائِدٌ على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ وإن كان

مُؤَنَّثًا، لكن تقولُ: (**مُرَيِّم**).

وكذلك (زَيْنَب) لا تقولُ فيها: (**زُيَيْنِبَة**)؛ لأَنَّهُ إذا كانَ المُؤَنَّثُ أربعةَ أَحْرُفٍ فإنَّك لا تَأْتِي بالتَّاءِ، فتقولُ في (زَيْنَب): (**زُيَيْنَب**).

* * *

٨٥٤- وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) و(ذَا)، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَـا: (تَـا) و(تِي)

الشــرحُ

قولُه: «صَغَّرُوا شُذُوذًا»: ولم يَقُلْ: (نَادِرًا)؛ لأنَّ تصغيرَهم إيَّاها كثيرٌ، واستعمالُها في اللُّغَةِ كثيرٌ، لكنَّهُ باعتبارِ القَوَاعدِ مُخَالِفٌ؛ لأنَّ التَّصغيرَ خاصٌّ بالأسماءِ الْمُعْرَبةِ، و(الَّذِي) مَبنِيٌّ.

لكنْ معَ ذلك وَرَدَ عن العَرَبِ، فقالوا في (الَّذِي): (اللُّذَيَّا)، وفي (الَّتي): (اللُّتَيَّا)، وصَغَّرُوا أيضًا (ذَا) -يعني اسمَ الإشارةِ- فقالوا: (ذَيَّا)، وهذا حتَّى في اللُّغَةِ العامِّيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذَيَّا) و(ذَيَّا).

وقولُه: «مَعَ الْفُرُوعِ»: أي: فُرُوعِ (الَّذي)، وهيَ (اللَّذَان) و(الَّذِين)، وفروعِ (الَّتِي)، وهي (اللَّتان) و(اللَّاتِي)، وفروعِ (ذَا)، وهي (ذَانِ) و(تَانِ) و(تِي) و(تَا).

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نُصَغِّرُ (تِي)؟

نقولُ: على قِيَاسِ (الَّذِي) و(اللُّذيَّا)، و(الَّتي) و(اللُّتيَّا) نقولُ فيها: (تِيَّا)، وأمَّا تصغيرُ (تَا) فـ(تَيَّا).

* * *

النَّسَبُ

قولهُ -رحمه الله تعالى-: (**النَّسَبُ**)، ويُقالُ: النِّسْبَة، والإضافة، ومعناه أنْ تَنْسُبَ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ: إمَّا باعتبارِ القَبِيلةِ، وإمَّا باعتبارِ البلدِ، وإمَّا باعتبارِ العِلْمِ، وإمَّا باعتبارِ الصَّنْعةِ والمِهْنَةِ وما أشْبَهَ ذلك، فقولُنا: (**مَكِّيٌّ**)، نِسْبَةً إلى البَلَدِ، و(**قُرَشِيٌّ**) نسبةً إلى القَبِيلةِ، و(**نَحْوِيٌّ**) نسبةً إلى العِلْمِ، و(**حِرَفِيٌّ**) نسبةً إلى الحِرْفةِ والصِّناعةِ، وعلى هذا فَقِسْ.

المُهِمُّ أنَّهُ إضافةُ شيءٍ إلى شيءٍ ليُنْسَبَ إليه، سواءٌ كانَ ذلكَ قبيلةً أو بلدًا أو ما أَشْبَهَ ذلك، **ولهُ صِيغتَانِ**:

الصِّيغةُ الأُولى: أنْ تُحوِّلَه إلى ما يُشْبِهُ صِيغةَ المُبالَغةِ كنَجَّارٍ وحَدَّادٍ وما أشبهَ ذلك، وهذا في المنسوبِ إلى الحِرَفِ، كما قالَ الحَرِيرِيُّ -رحمه الله- في مُلْحَةِ الإعرابِ:

وَانْسُبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ ... وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَّالِ)

الصِّيغةُ الثَّانيةُ: أنْ تَزِيدَ ياءً في آخِرِه، وهذه الياءُ يَتعَلَّقُ بها أَحْكَامٌ، كما سَيذكُرُهُ المؤلِّفُ -رحمه الله-.

***

٨٥٥- يَاءً كَيَا الْـ (كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ ... وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

الشَّـرحُ

قولُه: «زَادُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«يَاءً»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والفاعلُ في قولِه: (زَادُوا) يَعودُ إلى أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لأنَّ النَّحْوِيِّينَ ليسَ لهم حَقٌّ في صِياغَةِ الألفاظِ، وإنَّما الحقُّ لأهلِ اللُّغَةِ.

وقولُه: «لِلنَّسَبِ»: اللَّامُ للتَّعْليلِ، أي: لأجلِ أنْ يُنْسَبَ المُضافُ إلى ما اشْتُقَّ منه المنسوبُ إليه.

وأفادَ المؤلِّفُ -رحمه الله- في قولِه: (كَيَا الْكُرْسِيِّ) إلى أنَّ ياءَ الكُرْسِيِّ ليستْ للنَّسَبِ، وهو كذلك؛ لأنَّ ياءَ النَّسَبِ إذا حَذَفْتَها فإنَّ المنسوبَ إليه يكونُ له معنًى قائمٌ بنَفْسِه، فمثلًا: (مَكِّيٌّ) إذا حذفتَ ياءَ النَّسَبِ صارتْ (مَكَّة)، وهي مَعْنًى قائمٌ بنفْسِهِ، وكذلك (قُرَشِيٌّ) إذا حذفتَ ياءَ النَّسبِ صارتْ (قُرَيْش)، وهو معنًى قائمٌ بنَفْسِه، لكن (كُرْسيّ) إذا حذفتَ الياءَ الَّتي فيه صارتْ (كُرْس)، وليس له عَلَاقةٌ بكُرْسِيٍّ، بل الكُرْسِيُّ كلمةٌ وُضِعَتْ لِـمَا يُجْلَسُ عليه.

وقولُه: «كَيَا الْـ كُرْسِيِّ»: وجهُ المُشَابَهةِ بينَهما أنَّ كُلًّا منهما ياءٌ مُشَدَّدةٌ تَظْهَرُ عليها عَلَامةُ الإعرابِ.

وقولُه: «وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ»: هذا من الأحكامِ الَّتي تَحْدُثُ بعدَ النِّسْبةِ.

مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (**تَمِيم**) فالميمُ الثَّانيةُ الَّتي في (**تَمِيم**) تكونُ على حَسَبِ العَوَامِلِ، فقد تكونُ مَرْفُوعةً أو منصوبةً أو مَكْسُورةً، لكنْ إذا نَسَبْتَ وَجَبَ فيها الكسرُ، ولهذا قال: (**وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ**)، أي: كُلُّ الَّذي تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ، فتقولُ: (**تَمِيمِيٌّ**)، وتقولُ: (**نَحْوِيٌّ**)، وتقولُ: (**مَكِّيٌّ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

كذلك من الأحكامِ أنَّ الإعرابَ يَنتقِلُ مِمَّا قبلَها إليها، فبَدَلًا مِنْ أنْ يكونَ الإعرابُ على آخِرِ المنسوبِ إليه، يكونُ الإعرابُ على ياءِ النِّسْبَةِ، كأنْ تَقُولَ مَثَلًا: (**جاءَ تميمٌ**)، و(**رأيتُ تميمًا**)، و(**مَرَرْتُ بتميمٍ**)، لكن إذا نسبتَ انتقلَ الإعرابُ إلى ياءِ النِّسْبةِ، فتقولُ: (**جاءَ تميميٌّ**)، و(**رأيتُ تميميًّا**)، و(**مررتُ بتميميٍّ**).

* * *

٨٥٦- وَمِثْلَـهُ مِـمَّا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا ... تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لَا تُثْبِتَـا

٨٥٧- وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ ... فَقَلْبُهَـا وَاوًا، وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

الشَّـرحُ

قولُه: «مِثْلَهُ»: أي: مِثْلَ ياءِ الكُرْسِيِّ.

وقولُه: «مِـمَّا حَوَاهُ احْذِفْ»: أي: إذا حَوَى المنسوبُ إليه ياءً كياءِ الكُرْسِيِّ وَجَبَ حَذْفُها لِئَلَّا يَجْتمِعَ مِثْلَان في كلمةٍ واحدةٍ.

مثاله: (الشَّافِعِيُّ) اسمٌ لمُحَمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، نسبةً إلى جَدِّه شَافِعٍ، لكن عندَما تَنْسُبُ رَجُلًا من أهلِ العلمِ إلى مذهبِ الشَّافعيِّ تقولُ: (الشَّافعيُّ)، وهذه الياءُ ليست هي الياءَ الَّتي في المنسوبِ إليه، بل الياءُ الَّتي في المَنسوبِ إليه حُذِفَتْ، ولهذا قالَ: (وَمِثْلَهُ مِـمَّا حَوَاهُ احْذِفْ)، أي: احْذِفْ مثلَ هذا الحَرْفِ -وهو الياءُ المُشَدَّدةُ- من كلمةٍ حَوَتْ هذا الحَرْفَ، فإذا قلتَ: (أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حَجَرٍ الشَّافعيُّ) فالياءُ الَّتي في (الشَّافعيّ) هنا غيرُ الياءِ التي في قولِك: (مُحَمَّدُ ابنُ إدريسَ الشَّافعيُّ)؛ لأنَّ الياءَ في المنسوبِ إليه الأوَّلِ حُذِفَتْ، وحَلَّتِ الياءُ الثَّانيةُ محَلَّها.

فإذا قال قائلٌ: وما الفائدةُ من هذا؟

قلنا: الفائدةُ أنَّكَ إذا قلتَ: (أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حَجَرٍ الشَّافعيُّ) فهنا (الشَّافعيُّ) نِسْبَةٌ إلى الإمامِ نَفْسِه، لا إلى شَافِعٍ الَّذي هو جَدُّه.

وقولُه: «وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا»: هذا الثَّاني والثَّالثُ مِمَّا يُحْذَفُ، فتاءُ التَّأنيثِ يَجِبُ حَذْفُها، فتقولُ في (مَكَّة): (مَكِّيٌّ)، ولا تقولُ: (مَكَّتِيٌّ)، وتقولُ في (تِجَارة): (تِجَارِيٌّ)، وفي (وَرْدَة): (وَرْدِيٌّ)، وفي (مَدِينَة): (مَدَنِيٌّ).

إِذَنْ: تاءُ التَّأنيثِ تُحْذَفُ بكلِّ حالٍ سواءً كانتْ رَابِعَةً أم أكثرَ.

وقولُه: «اوْ مَدَّتَهُ»: أي: مَدَّةَ التَّأنيثِ، وهي ألفُ التَّأنيثِ المقصورةُ، فتُحْذَفُ كذلك، ولهذا قال: (لَا تُثْبِتَا).

فالنِّسْبةُ إلى (سَلْمَى) نقولُ فيها: (سَلْمِيٌّ)، فنَحذِفُ الألفَ، والنِّسْبةُ إلى (حُبْلَى) نقولُ فيها: (حُبْلِيٌّ)، وفيها وَجْهٌ آخرُ، كما سيأتي -إن شاءَ اللهُ-.

وقولُه: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضَّميرُ يَعودُ إلى ألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ، وليسَ إلى تاءِ التَّأنيثِ.

وقولُه: «تَرْبَعُ»: أي: إذا جاءَتْ رَابِعَةً، لكنَّ النَّظْمَ يُضَيِّقُ على الإنسانِ، فقد يُعَبِّرُ النَّاظِمُ بشيءٍ خَفِيٍّ عادِلًا عمَّا هو وَاضِحٌ من أجلِ الضَّرُورةِ.

وقولُه: «ذَا ثَانٍ سَكَنْ»: أي: فيها ثَانِيهِ سَاكِنٌ.

مثالُه: (حُبْلَى) الأَلِفُ فيها رَابِعةٌ، والثَّاني فيها سَاكِنٌ، فتَنطبِقُ على قولِه: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ)، فهنا يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ)، فتقولُ في النِّسْبَةِ: (حُبْلَوِيٌّ)، وهذا قَلْبُها واوًا، وتقولُ: (حُبْلِيٌّ)، وهذا حَذْفُها.

وقولُه: «قَلْبُهَا وَاوًا»: (قَلْبُ) مُبْتَدأٌ، والخبرُ (حَسَنْ).

إِذَنْ: **القاعدة من هذا:** إذا كانتْ ألفُ التَّأنيثِ رابعةً فيها ثَانِيهِ ساكنٌ جازَ فيها وَجْهَانِ: **قَلْبُها واوًا، والحذفُ**، والأصلُ الَّذي يَنْبَنِي على القاعدةِ هو الحذفُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- قالَ فيها سَبَقَ: (**اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا**).

***

٨٥٨- لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

الشرحُ

قولُه: «لِشِبْهِهَا»: أي: شِبْهِ ألفِ التَّأْنيثِ.

«المُلْحِقِ»: أي: الَّذي يُلْحِقُ بألفِ التَّأْنيثِ، فهناك أَلِفٌ يُسَمُّونها ألفَ الإِلْحاقِ، ليستْ للتَّأنيثِ ولا أَصْليَّةً، مثالُها: (عَلْقَى) و(حَبَرْكَى)[1]، يقولون: إنَّها مُلْحَقةٌ بِ(سَفَرْجَل)، فَهُمْ لَمَّا رَأَوْا هذه الأَلِفَ ليستْ أصلِيَّةً ولا للتَّأنيثِ -لأَنَّهُ اسمٌ للذَّكَرِ- قالوا: إنَّها مُلْحَقةٌ بِ(سَفَرْجَل)، فالألفُ -إِذَنْ- أَصْلِيَّةٌ جاءتْ للإلحاقِ بِ(سَفَرْجَل).

فالألفُ الَّتي للإلحاقِ يَثْبُتُ لها حُكْمُ ألفِ التَّأنيثِ، ولهذا قال: (مَا لَهَا).

وقولُه: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى»: أي: أنَّ الألفَ الأصليَّةَ الَّتي هي رابعةٌ فأكثرُ فيما ثَانِيهِ سَاكِنٌ يجوزُ فيها الوَجْهَانِ كما سَبَقَ، لكنَّ القَلْبَ في الأصليِّ (يُعْتَمَى)، أي: يُختَارُ.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الألفَ المقصورةَ تكونُ على ثَلَاثةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: التَّأنيثُ، والأصلُ فيه الحذفُ، وإذا كانتْ رابعةً فيما ثَانِيهِ ساكنٌ يَجوزُ فيها وَجْهانِ: الحذفُ، والقَلْبُ.

---

(١) علقى اسم لنبات، والحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والحبركى القُراد أيضا. انظر اللسان (علق)، و(حبرك).

الثَّاني: ألفُ الإلْحاقِ، وحُكْمُها حُكْمُ ألفِ التَّأنيثِ في أنَّها تُحْذَفُ، إلَّا إذا كانتْ رابعةً فيما ثَانيهِ ساكنٌ، فيَجوزُ فيها الوَجْهان.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حتَّى في ألفِ التَّأنيثِ أنَّ الحَذْفَ وقَلْبَها واوًا سواءٌ.

الثَّالثُ: الألفُ الأصليَّةُ، ونقولُ فيها ما نقولُ في ألفِ التَّأنيثِ إلَّا أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: إنَّ قَلْبَها واوًا هو الَّذي يُخْتَارُ، وهو أَوْلَى.

***

٨٥٩- وَالْأَلِفَ الـجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الـمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠- وَالـحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

الشرحُ

قولُه: «الْأَلِفَ»: مَفعولٌ مُقَدَّمٌ لقولِه: (أَزِلْ).

وقولُه: «الجَائِزَ»: صِفَتُه، ومعنى (الجَائِزَ أَرْبَعًا): أي: الَّذي تجاوزَ أربعةَ أَحْرُفٍ، فالألفُ إذا تجاوزَ أربعةَ أَحْرُفٍ فإنَّهُ يُحْذَفُ بكلِّ حالٍ، سواءٌ كان للتَّأنيثِ أم أصليًّا أم للإلحاقِ.

مثالُ ذلك: (مُصْطَفَى) نقولُ فيه: (مُصْطَفِيٌّ)؛ لأَنَّهُ ألفٌ جَاوَزَ أَرْبَعةَ أَحْرُفٍ.

إِذَنْ: ألفُ التَّأنيثِ صار لها أَحْوالٌ:

الحالُ الأُولى: إذا كانتْ خَامِسَةً فأكثرَ فإنَّها تُحْذَفُ.

الحالُ الثَّانيةُ: إذا كانتْ رَابِعَةً، فإذا كانَ ثاني ما هيَ فيه سَاكِنًا جازَ فيها الوَجْهانِ: حَذْفُها وقَلْبُها واوًا، وإنْ كان غيرَ ساكنٍ وَجَبَ حَذْفُها، ووجهُ ذلك من كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أَنَّهُ لم يَسْتَثْنِ إلَّا قولَه: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ)، أي: والباقي على أصلِ الحَذْفِ.

وأمَّا الألفُ الأَصْلِيَّةُ فلها ثَلَاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: إذا كانتْ ثَالِثَةً، فيَجِبُ قَلْبُها وَاوًا،، مثلُ: (هُدى) نقولُ فيها: (هُدَوِيٌّ)، و(فَتى) نقولُ فيها: (فَتَوِيٌّ)، و(عَصا) نقولُ فيها: (عَصَوِيٌّ).

الحالُ الثَّانيةُ: إذا كانتْ رابعةً جازَ فيها وَجْهَان: قَلْبُها وَاوًا، وحَذْفُها، مثلُ: (مَقْهًى) نقولُ فيها: (مَقْهِيّ)، و(مَقْهَوِيٌّ)، ومِثْلُها: (مَلْهًى) نقول فيها: (مَلْهِيّ)، و(مَلْهَوِيّ)، وكذلك (مَرْعًى) نقولُ فيها: (مَرْعِيٌّ) و(مَرْعَوِيٌّ).

الحالُ الثَّالثةُ: إذا كانتْ خامسةً فأكثرَ، فيَجِبُ الحَذْفُ، مثلُ: (مُصْطَفًى) نقولُ فيها: (مُصْطَفِيٌّ)، (مُسْتَقْصًى) نقولُ فيها: (مُسْتَقْصِيٌّ)، و(مُسْتَشْفًى) نقولُ فيها: (مُسْتَشْفِيٌّ).

وقولُه: «كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ»: أي: أنَّ يا المنقوصِ إذا كان خامسًا فأكثرَ فإنَّهُ يُعْزَلُ، أي: يُحْذَفُ.

مثالُه: (مُهْتَدِي)، فالياءُ هنا خَامِسَةٌ، فيَجِبُ أنْ تُحْذَفَ، فإذا نَسَبْتَ إلى (مُهْتَدِي) تقولُ: (مُهْتَدِيٌّ) بالتَّشْدِيدِ.

لكنْ لو نُسِبَ إلى (المَهْدِيّ) تقولُ: (المَهْدِيُّ) كما في القَاعِدَةِ السَّابقةِ: (وَمِثْلَهُ مِـمَّا حَوَاهُ احْذِفْ).

وهناكَ فرقٌ بين (مُهْتَدِيّ) و(مُهْتَدِي)، ففي (مُهْتَدِيّ) نقولُ: (جاءَ مُهْتَدِيٌّ)، وفي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاءَ مُهْتَدٍ)؛ لأنَّها منقوصةٌ.

وكلمةُ: (أَزِلْ) و(عُزِلْ) و(لَا تُثْبِتَا) يُغْنِي عنها أنْ يقولَ: (احْذِفْها)، لكنْ نَظَرًا لضِيقِ النَّظْمِ كانَ المؤلِّفُ -رحمه الله- يُعَبِّرُ بهذا التعبيرِ.

إِذَنْ: صارَ الَّذي يُحْذَفُ:

الياءُ الَّتي تُشْبِهُ ياءَ النَّسَبِ.

تاءُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا.

مدَّةُ التَّأنيثِ، إلَّا إذا كانتْ رَابِعَةً فيها ثَانِيهِ ساكنٌ، فيجوزُ الوَجْهانِ.

ومَدَّةُ الإلحاقِ والمَدَّةُ الأصْلِيَّةُ حُكْمُهما حُكْمُ مَدَّةِ التَّأنيثِ، إلا أنَّ الأَوْلى في الأَصْلِيَّةِ القَلْبُ.

ياءُ المنقُوصِ إذا كانَ خَامِسًا فأكثرُ.

وقولُه: «وَالحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ»: أي: إذا كانتِ الياءُ رابعةً فالحذفُ أحقُّ من القَلْبِ.

وقولُه: «وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ»: أي: إذا كانتِ الياءُ ثَالِثَةً وَجَبَ أنْ نَقْلِبَها وَاوًا.

***

٨٦١- وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا، و(فَعِلْ) و(فُعِلْ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ)

الشرحُ

قولُه: «ذَا الْقَلْبَ»: يجوزُ: (ذَا الْقَلْبِ)، أي: صاحبَ القَلْبِ، لكن يقولون: (ذَا الْقَلْبَ) أحسنُ، أي: أَوْلِ هذا القَلْبَ؛ لأَنَّهُ قال: (وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ).

وقولُه: «أَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا»: أي: اجْعَلْ ما قبلَه مفتوحًا، وعلى هذا فنقولُ: (أَوْلِ) فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا، و(ذَا) مفعولٌ به مَبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ إذا قلنا: إِنَّهُ اسمُ إشارةٍ، وإنَّ المعنى: وأَوْلِ هذا القَلْبَ، فإنْ جَعَلناه بمعنى (صَاحِب) فنقولُ: (ذَا) مفعولٌ به منصوبٌ بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأَنَّهُ من الأسماءِ الخمسةِ أو السِّتَّةِ.

وقولُه: «انْفِتَاحًا»: هذا المفعولُ الثَّاني لـ(أَوْلِ).

وقولُه: «الْقَلْبَ»: إذا كان (ذَا) اسمَ إشارةٍ، فـ(الْقَلْبَ) بَدَلٌ، وإن كانتِ اسمًا بمعنى (صاحب)، فهي مجرورةٌ بالإضافةِ.

والمعنى: اجْعَلْهُ يَلِـي انْفِتَاحًا، أي: أنَّ ما قبلَه يَجِبُ أنْ يكونَ مفتوحًا، فإذا قَلَبْنا وَجَبَ أنْ نَفْتَحَ ما قَبْلَه بكلِّ حالٍ.

مثالُ ذلك: (شَجِي)، نقولُ في النِّسبةِ إليها: (شَجَوِيٌّ)، فقَلَبْنا الواوَ ياءً؛ لأنَّها ثالثةٌ، فيَجِبُ أنْ نَفْتَحَ ما قبلَها ولو كان مكسورًا، ولا نقولُ: (شَجِوِيٌّ)،

هذا معنى قولِه: (وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا)، وعلى هذا فمتى قُلِبَ حرفُ العِلَّةِ واوًا وَجَبَ فَتْحُ ما قبلَه بِناءً على هذه القاعدةِ.

وقولُه: «و(فَعِلٌ) و(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلٌ)»: هذه ثَلَاثُ كلماتٍ كلٌّ منها على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، لكنَّ الأُولى مفتوحةُ الفاءِ، والثَّانيةَ مَضْمومةُ الفاءِ، والثَّالثةَ مكسورةُ الفاءِ، فإذا نَسَبْتَ إلى هذه الثلاثِ فافتَحْ عَيْنَها، وأمَّا فَاؤُها فتَبْقَى على ما هي عليه، فإنْ كانت مضمومةً فهي مضمومةٌ، وإن كانتْ مكسورةً فهي مكسورةٌ، وإن كانتْ مفتوحةً فهي مفتوحةٌ، وسكتَ المؤلِّفُ - رحمه الله- عن اللَّامِ؛ لأنَّها على حَسَبِ الإعرابِ، فإذا كان الإعرابُ يقتضي أنْ تكونَ مرفوعةً رُفِعَتْ، أو منصوبةً نُصِبَت... إلخ، وهذا إذا لم تَنْسُبْ، أمَّا مع النِّسبةِ فقدْ تَقدَّمَ أنَّ ما قبلَ ياءِ النِّسْبَةِ يجِبُ أنْ يكونَ مكسورًا، إنَّما الَّذي يَتغيَّرُ هو العينُ فقطْ، فتُفْتَحُ على كلِّ حالٍ.

وقولُه: «عَيْنَهُمَا»: (عَيْنَ) مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(افْتَحْ)، أي: اجْعَلْ عليها فَتْحَةً.

فإذا نَسَبْتَ إلى (فَعِل) تقولُ: (فَعَلِيٌّ)، ولا تقولُ: (فَعِلِيٌّ)، مثالُه: (نَمِر)، فعندما نَنْسُبُ إليها نقولُ: (نَمَرِيٌّ)، ويُقَالُ: ابنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمَرِيُّ، لكنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذه النِّسبةَ ليستْ إلى (نَمِر).

ومثالُ (فُعِل): (دُئِل)، تقولُ: (أبو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ)؛ لأنَّك إذا نسبتَ إلى (فُعِل) فافتحِ العَيْنَ، فتقولُ فيها: (دُؤَلِيٌّ)، ولا تقولُ: (دُئِلِيٌّ).

ومثال (فِعِل): (إِبِل)، فإذا أردنا أنْ نَنْسُبَ شخصًا إلى الإِبِلِ نقولُ: (إِبَلِيٌّ).

وهل تَدْخُلُ (تَمْرِيٌّ) في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (و(فَعِلْ) و(فُعِلٌ) **عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ)**)؟

نقولُ: لا؛ لأنَّ (تَمْر) ساكنُ الوَسَطِ، فتَبْقَى على ما هي عليه، ونقولُ فيها: (تَمْرِيٌّ).

* * *

٨٦٢-وَقِيلَ فِي الـ (مَرْمِـيِّ): (مَرْمَـوِيُّ)   وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِـهِمْ: (مَرْمِـيُّ)

الشـــرحُ

سَبَقَ أنَّ المَنْسوبَ إلى الياءِ المُشَدَّدةِ تُحْذَفُ الياءُ الأُولى منه، ويُؤْتَى بَدَلَها بِيَاءِ نِسْبَةٍ جديدةٍ، فالنِّسبةُ إلى (شَافِعِيّ) نقولُ فيها: (شَافِعِيٌّ)، وإلى (مَرْمِيّ) نقولُ فيها: (مَرْمِيٌّ)، هذه هي القاعدةُ، لكن مع ذلك جاءَ عن العربِ أنَّهم قالوا في المَرْمِيّ: (مَرْمَوِيٌّ).

لكنَّ قولَه: (قِيلَ فِي المَرْمِيِّ)، يدلُّ على التَّضعيفِ، ولهذا قالَ: (وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيٌّ)، فتقولُ: (جَاء المَرْمَوِيُّ)، وتقولُ: (جاءَ المَرْمِيُّ) نِسْبَةً إلى (مَرْمِيّ)، وليس نِسْبةً إلى (مَرْمَى).

* * *

٨٦٣- وَنَحْــو(حَيٍّ) فَـتْحُ ثَانِيــهِ يَجِــبْ   وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُـنْ عَنْـهُ قُلِـبْ

الشــرحُ

قولُه: «حَيّ»: إذا أَرَدْتَ أنْ تَنْسُبَ إليه فإنَّ الياءَ الثَّانيةَ لا تُحْذَفُ، بل تَبْقَى، لكن تُقْلَبُ واوًا على القَاعدةِ السَّابقةِ؛ لأنَّها ثَالِثَةٌ، أمَّا الياءُ الأولى فكانتْ سَاكِنَةً، فتُفْتَحُ، فإذا أَردْتَ أنْ تَنْسُبَ إلى (حَيٍّ) تقولُ: (حَيَوِيٌّ).

وقولُه: «وَارْدُدْهُ»: أي: الثَّانيَ من نَحْو(حَيٍّ).

«وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ»: إذا كانتْ يَاؤُه أَصْلِيَّةً فتَبْقَى على حَالِها، ولا تُرَدُّ إلى واوٍ، و(حَيّ) مَأخوذٌ من الحَيَاةِ، فالياءُ الأُولى فيه أصلِيَّةٌ، تقولُ: (حَيِي الشَّجرُ)، ولا تقولُ: (حَوِيَ الشَّجَرُ)، فتَبْقى الأُولى على أَصْلِها، وتُقْلَبُ الثَّانيةُ واوًا، فنقول: (حَيَوِيٌّ).

فإن كانت الياءُ الأُولى في نَحْو(حَيّ) قد قُلِبَتْ عن واوٍ فإنَّها تُرَدُّ إلى أَصْلِها، مثل: (طَيٍّ)، فإنَّ الياءَ الأُولى في (طَيٍّ) مُنْقَلِبةٌ عن وَاوٍ، وأصلُها (طَوْيٌ)، لكنْ لعِلَّةٍ تَصْرِيفيَّةٍ قُلِبَتِ الواوُ ياءً، فعندَما نَنْسُبُ إلى (طَيٍّ) نقولُ: (طَوَوِيٌّ)، فالياءُ الأُولى رَدَدْنَاها إلى أَصْلِها وفَتَحْناها، والياءُ الثَّانيةُ تُقْلَبُ وَاوًا في النَّسَبِ.

مثالٌ آخَرُ: (لَـيّ)، إذا نَسَبْنَا إليها نَقولُ: (لَوَوِيٌّ)؛ لأنَّ (لَـيّ) أَصْلُها من (لَوَى، يَلْوِي، لَوْيًا)، وفي لُغَتِنا العامِّيَّةِ نقولُ: (لَوَاه لَوْيًا عَظِيمًا)، والصَّوابُ: (لَوَاهُ لَيًّا عَظِيمًا).

مثالٌ آخَرُ: (شَيٌّ)، إذا أَردْتَ أنْ تَنْسُبَ إليها تقولُ: (**شَوَوِيٌّ**)؛ لأنَّ الياءَ الأُولى وَاوٌ، من (**شَوَى، يَشْوِي**)، مثل (**طَوَى، يَطْوِي**)، (**لَوَى، يَلْوِي**).

وإذا أردْتَ أنْ تَنْسُبَ إلى (**شَيْء**) تَقولُ: (**شَيْئِيّ**).

مِثالٌ آخَرُ: إذا أَرَدْتَ أنْ تَنْسُبَ رجلًا يأخُذُ النَّوَى من التَّمرِ ويَبِيعُه تقولُ: (**فُلَانٌ نَوَوِيٌّ**)، وفي لُغَتِنا نُسَمِّي النَّوَى (**عَبَسًا**)، فنقولُ: (**عَبَسِيٌّ**) وفي لُغَةِ مَن يُسَمُّونه (**فِصَمًا**) نقولُ: (**فِصَمِيٌّ**)، والنَّوَوِيُّ -رحمه الله- نسبةً إلى بلدٍ تُسَمَّى (**نَوَى**).

* * *

٨٦٤- وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

الشرحُ

قولُه: «عَلَمَ»: بمعنى عَلَامةٍ، والمعنى أنَّك إذا نَسَبْتَ إلى مُثَنًّى وَجَبَ أنْ تَحْذِفَ علامةَ التَّثْنِيَةِ، وعلامةُ التَّثْنِيةِ ألفٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ.

مثالُ ذلك: (زَيْدَان) تَقولُ في النِّسبةِ إليه: (زَيْدِيٌّ)، فنَحْذِفُ الألفَ والنُّونَ.

مثالٌ آخَرُ: (بَحْرَيْن)، نقولُ فيها: (بَحْرِيٌّ)، ولا نقولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، ولا: (بَحْرَانِيٌّ)؛ لأنَّهُ يَجِبُ أنْ نَحْذِفَ علامةَ التَّثنيةِ.

والمسألةُ فيها خلافٌ، فعلى القولِ بأنَّ جمعَ المُذَكَّرِ السَّالمَ والمُثَنَّى يُعْرَبانِ بحَرَكَاتٍ على النُّونِ، مثل: (حِين)، و(دِين) وما أَشْبَهَ ذلك، فتقولُ: (سَالَتِ البَحْرَينُ)، و(سَكَنْتُ البَحْرَيْنَ)، و(سافرتُ إلى البَحْرَيْنِ)، فيُعربونَ بحركاتٍ على النُّونِ، على هذا الرَّأيِ نَنْسُبُ إليها بدونِ حذفِ العَلَامَةِ، فنقولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، فتبقى النُّونُ؛ لأنَّنا جَعَلْنا النُّونَ كأنَّها أَصْلِيَّةٌ حيثُ جَعَلْناها تُعْرَبُ بالحركاتِ، وتقولُ: (بَحْرَانِيٌّ) إذا جَعَلْنَاهُ على صُورَةِ المَرْفُوعِ.

وقولُه: «مِثْلُ ذَا»: يعني حَذْفَ العَلَامةِ (فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)، مثالُه: (مُسْلِمُون)، نَنْسُبُ إليها، ونقولُ: (مُسْلِمِيٌّ)، ولا نَقولُ: (مُسْلِمُونِيٌّ).

مثالٌ آخَرُ: (مُسْلِماتٌ) نقولُ فيها: (مُسْلِمِيٌّ)، و(شَجَرَات) نقولُ فيها: (شَجَرِيٌّ)، وهكذا.

إِذَنْ: علامةُ الـجَمْعِ وعلامةُ التَّثْنيةِ يَـجِبُ أنْ تُـحْذَفَ؛ لأنَّها على تَقْدِيرِ المُنْفَصِلِ؛ إذْ هي علامةٌ زَائِدةٌ على بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، فوَجَبَ أنْ تُحْذَفَ.

* * *

٨٦٥-وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُـذِفْ وَشَـذَّ (طَـائِيٌّ) مَقُـولًا بِـالْأَلِفْ

الشـــرحُ

قولُه: «ثَالِثٌ»: مُبْتَدأٌ، وسوَّغَ الابتداءَ منه بالنَّكرةِ أنَّه موصوفٌ بقولِه: (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ)، وجملةُ (حُذِفْ) خبرُ المُبْتَدَأ، أي: حَذَفَهُ أهلُ اللُّغَةِ.

مثالُ ذلك: (طَيِّب) أربعةُ أَحْرُفٍ، الثَّالثُ منها هو الياءُ الثَّانيةُ في (طَيِّب)، فإذا نَسَبْتَ إلى (طَيِّب) ونحوِه يَجِبُ أنْ تَحْذِفَ الياءَ الثَّانيةَ وهي ثَالِثَةُ الحُرُوفِ بالنِّسبةِ للكلمةِ كَكُلٍّ، فتقولُ: (طَيْبِيٌّ)، وتقولُ في (جَيِّد): (جَيْدِيٌّ)، وعلى هذا فَقِسْ، فكُلَّما أَتَتِ الياءُ مُشَدَّدةً ثَانِيةً فإنَّها تُحْذَفُ الياءُ الثَّانيةُ من هذه الياءِ المُشَدَّدةِ.

مثالٌ آخَرُ: (طَيِّئ)، نقولُ في النِّسبةِ إليها: (طَيْئِيٌّ)، ولكنَّ أهلَ اللُّغَةِ يَحْكُمونَ ولا يُحْكَمُ عليهم، فَهُمْ يَقولونَ: (**فُلَانٌ الطَّائِيُّ**)، ولا يَقولونَ: (**فُلان الطَّيْئِيُّ**)، فيَجْعلونَ الياءَ أَلِفًا.

فإذا قيلَ: كيفَ قالَ: (**وَشَذَّ طَائِيٌّ**)؟

نقولُ: الفرقُ بينَ (نَدَر) و(شَذَّ): أنَّ (شَذَّ) باعتبارِ القواعدِ، و(نَدَر) باعتبارِ اسْتِعْمالِ العَرَبِ، فاللُّغَةُ القليلةُ يُقَالُ فيها: (نَدَر)، واللُّغةُ المشهورةُ الكثيرةُ لكنَّها خَارِجةٌ عن قواعدِ النَّحْوِ يُقالُ فيها: (شَاذٌّ)؛ لأَنَّهُ فَرَضَ نَفْسَه باستعمالِ العربِ له، لكنْ خالفَ القَوَاعِدَ، فيكونُ شاذًّا، لكنَّهُ شاذٌّ يُعْمَلُ به، ولا يُقَاسُ عليه، بينَما الشَّاذُّ في الحديثِ لا يُعْمَلُ به؛ لأَنَّهُ ضعيفٌ، ومِن شُرُوطِ

الصَّحيحِ ألَّا يكونَ شاذًّا.

فإذا قلتَ: (**جَاءَني فلانٌ الطَّائِيُّ**) لا تقولُ: إنَّك لَحَنْتَ، فأنا أعملُ به، لكن لا أَقِيسُ عليه.

إِذَنْ: القاعدةُ من هذا البيتِ: أنَّ كلَّ اسمٍ رُبَاعيٍّ ثَانِيهِ ياءٌ مُشَدَّدةٌ فإنَّنا نَحْذِفُ الياءَ الثَّانيةَ.

فإذا قال إنسانٌ: ما تقولُ في قَوْلِ العربِ: (**طَائِيٌّ**)؟

نقولُ: هذا خارجٌ عن القِيَاسِ، فهو شاذٌّ.

* * *

٨٦٦-و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ   و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

الشرحُ

إذا كانَ المنسوبُ إليه (فَعِيلَة) نقولُ: (فَعَلِيٌّ)، مثالُه: (جَرِيدَة) نقول: (جَرَدِيٌّ)، و(صَحِيفة) نقولُ: (صَحَفِيٌّ)، ولو أَنَّنا أَبْقَيْنا حُرُوفَ المَنْسُوبِ إليه على ما هي عليه لقُلْنا في النِّسبَةِ إلى (صَحِيفة): (صَحِيفِيٌّ) وفي (جَرِيدة): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (غَرِيسَة): (غَرِيسِيٌّ)، وفي (غَرِيزَة): (غَرِيزِيٌّ)، والصَّوابُ: (غَرَزِيٌّ)، وكذلك نقولُ في (عَقِيدة): (عَقَدِيٌّ)، ولا نقولُ: (عَقِيدِيٌّ)؛ لأنَّ (فَعِيلَة) تُحْذَفُ ياؤُها، وتُفْتَحُ عَيْنُها.

وقولُه: «الْتُزِمْ»: أي: لُغَةً لا شَرْعًا، فلو أَنَّنا قُلْنا في (صَحِيفَة): (صَحِيفِيٌّ)، وفي (جَرِيدَة): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (عَقِيدَة): (عَقِيدِيٌّ) لم يَكُنْ فيه شيءٌ شَرْعًا، أَمَّا لُغَةً ففيه.

وقولُه: «و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ»: أي: أَنَّه إذا جاءتْ كَلِمةٌ على وزن (فُعَيْلَة)، وأَرَدْنا أَنْ نَنْسُبَ إليها فلا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ الياءَ كما سَبَقَ، فنقولُ في (عُنَيْزَة) إذا نَسَبْنا إليها: (عُنَزِيٌّ)، ولا نقولُ: (عُنَيْزِيٌّ)، ونقولُ في (بُرَيْدَة): (بُرَدِيٌّ)، ولا نقولُ: (بُرَيْدِيٌّ)، ونقولُ في (جُهَيْنَة): (جُهَنِيٌّ)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: (فُعَيْلَة) في النِّسبةِ إليها نقولُ: (فُعَلِيٌّ)، وهي قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ.

***

٨٦٧- وَأَلْـحَقُوا مُعَـلَّ لَامٍ عَرِيَـا   مِـنَ الْـمِثَالَيْنِ بِـمَا التَّـا أُولِيَـا

الشـرحُ

قولُه: «مُعَلَّ لَامٍ»: أي: الَّذي آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ.

وقولُه: «عَرِيَا»: أي: خَلَا من التَّاءِ؛ لأنَّ (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) فيهما تاءٌ.

وقولُه: «المِثَالَيْنِ»: هما (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة).

وقولُه: «بِمَا التَّا أُولِيَا»: يعني: أَلحَقُوهُ بما فيه التَّاءُ، فالمُعَلُّ اللَّامِ إذا عَرِيَ من التَّاءِ فإنَّهُ يُلْحَقُ بما فيه التَّاءُ، ويُنْسَبُ إليه على (فَعَـلِـيٍّ) أو (فُعَـلِـيٍّ).

مثالُ (فَعَـلِـيّ): (عَـدِيٌّ)، ففي النِّسبةِ إليه نقولُ: (عَـدَوِيٌّ)، ولو أَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إلى لَفْظِه لقـلنا: (عَـدِيوِيٌّ)، ولكنَّا لا نَنْسُبُه إلى لفظِه، بل نَنْسُبُه كـ(فَعِيلَة).

مثالُ (فُعَـلِـيّ): (قُصَيٌّ)، نقولُ فيه: (قُصَوِيٌّ)، كما نقولُ في (عُنَيْزَة): (عُنَزِيٌّ).

فـ(عَدِيٌّ) مثالُ (فَعِيلَة)، و(قُصَيٌّ) مثالُ (فُعَيْلَة).

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ ما خَلَا من التَّاءِ وهو على وَزْنِ (فَعِيلَة) أو (فُعَيْلَة)، وكان مُعْتَلَّ اللَّامِ فحُكْمُهُ حُكْمُ المَقرونِ بالتَّاءِ، أي: أنَّهُ يُنْسَبُ على (فَعَـلِـيّ) أو على (فُعَـلِـيّ).

وفُهِمَ من قولِه: (مُعَلَّ لَامٍ)، أَنَّه إذا كانتْ لَامُه صحيحةً ونُسِبَ إليه على (فُعَـلِـيٍّ)، فإِنَّهُ يكونُ شاذًّا.

مثالُ ذلك: (قُرَيْش) يُقَالُ فيها: (قُرَشِيٌّ)، فهذا استعمالُ العَرَبِ لها، لكنَّه على قَاعِدَتِه شاذٌّ؛ لأَنَّ وَزْنَ (قُرَيْش) (فُعَيْل)، فاللَّامُ غيرُ مُعَلَّةٍ، فكانَ مُقْتَضَى ما قالَ ابنُ مَالكٍ -رحمه الله- في قولِه: (**وَأَلْـحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ...**)، أَنْ نقولَ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْش): (قُرَيْشِيٌّ)؛ لأَنَّه لم يَحْكُمْ بإلحاقِ الخَالي من التَّاءِ بما فيه التَّاءُ إلَّا إذا كانَ مُعَلَّ اللَّامِ، وبِناءً على ذلك فإذا كان صَحِيحَ اللَّامِ فإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنْسَبَ إليه من غيرِ تَغْيِيرٍ، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (قُرَيْش): (قُرَيْشِيٌّ).

مثالٌ آخَرُ: (ثَقِيف)، نقولُ فيها: (ثَقَفِيٌّ)، واللَّامُ في (ثَقِيف) صحيحةٌ، ومع ذلك فالعَرَبُ يقولون: (ثَقَفِيٌّ)، ومُقْتَضَى ما قَعَّدَهُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أَنْ نقولَ: (ثَقِيفِيٌّ).

إِذَنْ: يكونُ قولُنا في النِّسبةِ إلى (ثَقِيف): (ثَقَفِيٌّ)، وإلى (قُرَيْش): (قُرَشِيٌّ) يكونُ شاذًّا، وهذا رَأْيُ سِيبَوَيهِ -رحمه الله- قال: إنَّ هذا شاذٌّ، فيُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

مثالٌ آخَرُ: (صُهَيْب)، نقولُ فيه: (صُهَيْبِيٌّ)، ولا نقولُ: (صُهَبِيٌّ)؛ لأَنَّه ما سُمِعَ هذا، وما دامَ أَنَّه ما سُمِعَ، فإِنَّنا نَمْشِي على القَاعدةِ.

ولكنَّ بعضَ النَّحويِّينَ قال: إنَّ قُرَيْشًا وثَقِيفًا وما أَشْبَهها ممَّا كان العَرَبُ يَنْسُبونَ إليه على (فَعَـلِـيّ) أو (فُعَـلِـيّ) بكثرةٍ كاثرةٍ، يَدُلُّ على أَنَّ هذا قِياسيٌّ، وليسَ بسَمَاعِيٍّ، وعلى هذا فيكونُ مُطَّرِدًا لا شاذًّا، فيَجوزُ أَنْ أَنْسُبَ إلى (صُهَيْب)

بـ(صُهَيْبِيٍّ) و(صُهَبِيٍّ)، ولا مانعَ؛ لأنَّ العربَ قالوا في (قُرَيْش): (قُرَشِيٌّ)، وهذا مُطَّرِدٌ عندَهم، ولا يَعْرِفون: (قُرَيْشِيٌّ) أبدًا، وكان يَنْبَغِي أن نُقَعِّدَ الوَارِدَ.

مثالٌ آخَرُ: (فَرَضِيٌّ)، وهو نسبةٌ إلى (فَرِيضَة)، أمَّا في النِّسبةِ إلى (فَرْض) نقولُ: (فَرْضِيٌّ) على لَفْظِه.

***

٨٦٨- وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالـ (طَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالـ (جَلِيلَهْ)

الشرحُ

(طَوِيلَة) على وزنِ (فَعِيلَة)، ومُقْتَضَى القاعدةِ أَنَّكَ إذا نَسَبْتَ إلى (طَوِيلَة) تقولُ: (طَوَلِيٌّ)، فتَحْذِفُ منها، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَتَمَّمُوا)، يعني بدونِ حَذفٍ، فيُنْسَبُ إليه على لفظِه، فنقولُ في النِّسْبةِ إلى (طَوِيلَة): (طَوِيلِيٌّ)، ولا نقولُ: (طَوَلِيٌّ).

إِذَنْ: هذا كالاسْتِثْنَاءِ من قَوْلِه: (و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ)، يعني: ما لم يَكُنْ كالطَّويلَةِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (حَوِيلَة) نقولُ فيها: (حَوِيلِيٌّ)، و(عَلِيلَة) نقولُ فيها: (عَلِيلِيٌّ).

فإن قال قائلٌ: ما السَّببُ في أَنَّها خَرَجَتْ؟

نقولُ: السَّبَبُ أَنَّها مُعْتَلَّةُ العَيْنِ، من: (طَالَ، يَطُول).

إِذَنْ: كلُّ (فَعِيلَة) مُعْتَلَّة العَيْنِ تَبْقَى على حَالِها.

وقولُه: «وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالـ (جَلِيلَه)»: أي: نُبْقِيها على لَفْظِها، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (جَلِيلَة): (جَلِيلِيٌّ)، وفي النِّسْبَةِ إلى (قَلِيلَة): (قَلِيلِيٌّ)، وفي (عَزِيزَة): (عَزِيزِيٌّ)، وفي (شَدِيدَة): (شَدِيدِيٌّ).

فإن قال قائلٌ: لماذا خَرَجَتْ؟

قلنا: لأنَّ فيها حَرْفًا مُضَعَّفًا، حيثُ جَاءَتِ اللَّامُ فيها مُكَرَّرةً مَرَّتَيْنِ، ولهذا نقولُ في النِّسبةِ إلى (جَمِيلَة): (جَمَلِـيٌّ).

الخلاصةُ:

كُلَّما نَسَبْنَا إلى (فَعِيلَة) نقولُ فيها: (فَعَـلِـيٌّ)، إلَّا إذا كانتْ مُعْتَلَّةَ العينِ أو مُضَعَّفَةً فإنَّها تَبْقَى على لَفْظِها.

وما لم تَكُنْ فيه التَّاءُ من (فَعِيلَة) أو (فُعَيْلَة)، فإن كان مُعْتَلَّ اللَّامِ أُلْحِقَ بها، وإنْ كان صَحِيحَ اللَّامِ لم يُلْحَقْ، وما وَرَدَ عن العَرَبِ فهو شاذٌّ كـ (قُرَشِيٍّ) و(ثَقَفِيٍّ).

* * *

٨٦٩-وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

الشرحُ

الممدودُ يُعامَلُ إذا نُسِبَ إليه مُعامَلَتَه إذا ثُنِّيَ، وابنُ مَالكٍ -رحمه الله- يَقولُ في المَمْدُودِ:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوِ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

ف(صَحْرَاء) الألفُ فيها مَمْدودةٌ للتَّأنيثِ، فنقولُ في التَّثْنِيَةِ: (صَحْرَاوَان)، والنِّسبةُ مثلُ التَّثنيةِ، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (صَحْرَاء): (صَحْرَاوِيٌّ)؛ لأنَّ (صَحْرَاء) إذا ثُنِّيَتْ وَجَبَ قَلْبُ هَمْزَتِها واوًا، فإذا نُسِبَ إليها يَجِبُ أنْ تُقْلَبَ هَمْزَتُها واوًا، ولا نَقولُ: (صَحْرَائِيٌّ).

وكذلك نقولُ في النِّسبةِ إلى (حَمْرَاء): (حَمْرَاوِيٌّ)، وإلى (صَفْرَاء): (صَفْرَاوِيٌّ)، وإلى (سَوْدَاء): (سَوْدَاوِيٌّ)، أمَّا (سُودَانِيٌّ) فهيَ نِسْبَةٌ إلى (سُودَان)، وليستْ نِسْبَةً إلى (سَوْدَاء).

وأمَّا (عِلْبَاء) فالهمزةُ فيها للإلحاقِ، و(كِسَاء) الهمزةُ فيها مُنْقَلِبةٌ عن أصلٍ، وإذا كانتِ الهمزةُ للإلحاقِ ك(عِلْبَاء) أو كانتِ الهمزةُ مُنْقلِبةً عن أصلٍ ك(كِسَاء) و(رِدَاء) وما أَشْبَهَها فإنَّهُ يَجُوزُ فيها الوَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: إبقاؤُها على أَصْلِها.

والثَّاني: قَلْبُها واوًا.

فنقولُ في النِّسبةِ إلى (عِلْبَاء) -وهي الأعصابُ الَّتي في الرَّقَبةِ-: (عِلْبَاوِيٌّ) أو (عِلْبَائِيٌّ).

وكذلك يَجُوزُ أنْ نقولَ في النِّسْبةِ إلى (كِسَاء): (كِسَائِيٌّ)، و(كِسَاوِيٌّ)؛ لأنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ)، وكذلك في النِّسبةِ إلى (رِدَاء) نقولُ: (رِدَائِيٌّ) أو (رِدَاوِيٌّ)، وفي النِّسبةِ إلى (بِنَاء): (بِنَائِيٌّ) أو (بِنَاوِيٌّ)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: (وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ)، مثالُ ذلك: (قَرَّاء) أي: كثيرُ القِرَاءةِ، و(وَضَّاء) أي: كثيرُ الوُضُوءِ، فالهمزةُ فيها أصْلِيَّـةٌ؛ لأنَّهَا مِن (قَرَأَ) ومِن (تَوَضَّأَ)، فنقولُ في النِّسْبةِ إلى (قَـرَّاء): (قَرَّائِـيٌّ)، وفي النِّسبةِ إلى (وَضَّاء): (وَضَّائِـيٌّ)، وتقولُ في (ابْتِدَاء): (ابْتِدَائِيٌّ)؛ لأنَّ الهمزةَ أصليَّةٌ.

أمَّا (انْتِهَاء) فأصلُها (انْتِهَاي)، فصارتْ مُنْقَلِبةً عن أصلٍ، فتقولُ: (انْتِهَائِيٌّ)، و(انْتِهَاوِيٌّ).

فصارتِ النِّسبةُ إلى ما فيه الهمزُ تكونُ على ثَلَاثةِ أَوْجُهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ تُقْلَبَ الهمزةُ واوًا، وذلك إذا كانتْ للتَّأنيثِ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ تَبْقَى على ما هي عليه، وذلك إذا كانتْ أصْلِيَّةً.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُـخَيَّرَ الإنسانُ فيها بينَ هذا وهذا، وذلك إذا كانتْ مُنْقَلِبةً عن أَصْلٍ، أو كانتْ للإلحاقِ.

***

٨٧٠- وَانْسُبْ لِصَـدْرِ جُمْلَـةٍ وَصَـدْرِ مَـا ... رُكِّـبَ مَزْجًـا، وَلِثَـانٍ تَـمَّمَا

٨٧١- إِضَافَةً مَبْـدُوءَةً بِــ(ابْنٍ) أَو (ابْ) ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيـفُ بِالثَّـانِي وَجَـبْ

٨٧٢- فِـيمَا سِـوَى هَـذَا انْسُـبَنْ لِـلْأَوَّلِ ... مَا لَـمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْـهَلِ

الشَّـرحُ

هذه الأبياتُ الثَّلاثةُ في النِّسبةِ إلى المُركَّبِ، فبعضُ الأَعْلَامِ تكونُ جُملةً، مثل: (تَأَبَّطَ شَرًّا)، ومثلُ: (شَابَ قَرْنَاها)، وهو اسمُ رجلٍ يُسمَّى بهذا الاسمِ.

فإذا أردنا أنْ نَنْسُبَ إلى هذه الجُمْلَةِ فإنَّنا نَنْسُبُ إلى صَدْرِها، فنقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا) إذا أردنا أنْ نَنْسُبَ إليه: (تَأَبَّطِيٌّ)، مثالُه: (جاءَ عبدُ اللهِ التَّأَبَّطِيُّ) يعني المنسوبَ إلى (تَأَبَّطَ شَرًّا).

وتقولُ: (جاءَ عبدُ اللهِ الشَّنِّيُّ) نسبةً إلى (الشَّنْفَرَى).

وتقولُ: (جاءَ عبدُ اللهِ الشَّابِيُّ) نسبةً إلى (شَابَ).

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أَنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُنْسَبَ إلى عَجُزِها، فلا نَقولُ في النِّسبةِ إلى (تَأَبَّط شَرًّا): (جاءَ الشَّرِّيُّ)، أو نقولُ في (شَابَ قَرْنَاها): (جاءَ القَرْنِيُّ).

وقولُه: «وَلِصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا»: المُرَكَّبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا في اللُّغَةِ هو عَلَمٌ ضُمَّ فيه كَلِمَتانِ إِحْدَاهما إلى الأُخرى، لا على سَبِيلِ النِّسْبَةِ؛ لأَنَّهُ لو كان على سَبيلِ النِّسبةِ لكان مُرَكَّبًا إضافِيًّا، ولكنَّهُ على سبيلِ الخَلْطِ، ولهذا سُمِّيَ مَزْجِيًّا،

والمَزْجُ هو الخَلْطُ، فكأَنَّنا مَزَجْنَا هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ حتى صارتا كلمةً واحدةً، ولهذا يكونُ الإعرابُ على الآخِرِ.

مثالُ ذلك: (حَضْرَ مَوْت)، و(حَضْر) فيها بعضُ الشَّيءِ من التَّغييرِ؛ لأنَّ أَصْلَها (حَضَرَ مَوْتٌ)، ثمَّ رُكِّبَتِ الكلمةُ الأُولى معَ الثَّانيةِ، وجُعِلَتا اسمًا لواحدٍ.

فعندَما نَنسُبُ إلى (حَضْرَ مَوْت) فمُقْتَضى القياسِ أنْ نَقولَ: (حَضْرِيٌّ)، لكنَّهم أَدْخَلُوا المِيمَ معَ الكَلِمةِ الأُولى، وصاروا يقولون: (حَضْرَمِيٌّ).

مثالٌ آخَرُ: (بَعْلَبَكّ)، فعندَما نَنْسُبُ إلى (بَعْلَبَكّ) نقولُ: (بَعْلِيٌّ)، ولا نقولُ: (بَعْلَبَكِّيٌّ).

وقولُه: «وَلِثَانٍ تَمَّمَا إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ابْنٍ) أَو (ابْ)»: أي: وانْسُبْ للثَّاني إذا تَمَّمَ إضافةً مَبْدُوءةً بـ(ابن) أو (أب)، فلا نَنْسُبُ إلى صَدْرِ المُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إضافيًّا، ولكنْ نَنْسُبُ لعَجُزِهِ.

مثالُه: (ابنُ مَالِكٍ)، فلا نقولُ: (هذا ابْنِيٌّ مَالِكيٌّ)، ولا نقولُ: (هذا ابْنِيٌّ)، ولكنْ نقولُ: (هذا مَالِكيٌّ).

فإن قال قائلٌ: إذا قُلْنا: (هذا مَالِكيٌّ) فقد يَظُنُّ المُخاطَبُ أَنَّهُ نسبةٌ إلى مَالِكٍ نَفْسِه، لا إلى ابنِ مَالِكٍ، فما هو الجوابُ عن هذا الإشكالِ؟

نقولُ: الجوابُ أنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ المُرَادَ كما قُلْنا في مَسَائِلَ كثيرةٍ.

مثالٌ آخَرُ: (ابنُ الزُّبَيْرِ)، نقولُ في النِّسبةِ إليه: (زُبَيْرِيٌّ)، لكنْ يَرِدُ علينا الإشكالُ الَّذي سَبَقَ، وهو أنَّ النِّسبةَ إلى الزُّبَيْرِ (زُبَيْرِيّ)، لكن يقولون: إنَّهُ يَزولُ بالسِّياقِ، فهو الَّذي يُبَيِّنُ المرادَ.

مثالُ آخَرُ: (**ابنُ عُمَر**)، نقولُ في النِّسبةِ إليه: (**عُمَرِيٌّ**).

وقولُه: «أَو (ابْ)»: أَصْلُها: (أَوْ أَب)، لكن لضَرُورةِ الشِّعْرِ نُقِلَتِ الفتحةُ من الهَمْزةِ إلى الوَاوِ، فتَحَرَّكتِ الواوُ، وبَقِيتِ الهمزةُ سَاكِنَةً، فصارَ لها حُكْمُ همزةِ الوَصْلِ، والشِّعرُ كما قالَ الحَرِيريُّ -رحمه الله- في المُلْحَة:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّـلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ

مثال (أب): (**أبو بَكْر**)، فنقولُ في النِّسبةِ إليه: (**بَكْرِيٌّ**).

فإن قال قائلٌ: وما الَّذي يُدْرِينا، فلَعَلَّهُ نِسْبَةٌ إلى (**بَكْر**)؟

نقولُ: يُعَيِّنُهُ السِّياقُ، وهل جَدُّهُ أَبو بَكْرٍ، أو هو مِن قَبِيلةِ بني بَكْرٍ.

وهل مثلُ ذلك المنسوبُ إلى (أُمّ)؟

نقولُ: المؤلِّفُ -رحمه الله- لم يَذْكُرْهُ، لكنْ نقولُ: هو مِثْلُهُ، أي: أنَّ كُلَّ عَلَم ذي كُنْيَةٍ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى عَجُزِه، وسَبَقَ في العَلَمِ أَنَّهُ يأتي اسمًا ولَقَبًا وكُنْيَةً، وأنَّ الكُنْيَةَ ما صُدِّرَ بـ(ابن) أو (أب) أو (أم) أو ما أَشْبَهَ ذلك، وعلى هذا فما أُضِيفَ إلى (أُمّ) يُنْسَبُ أيضًا إلى عَجُزِهِ (أي: إلى الثَّاني).

مثالُه: (**أُمُّ سَلَمة**)، فنقولُ: (**سَلَمِيٌّ**) نِسْبَةً إلى (**أُمّ سَلَمَة**)، ويُعْرَفُ هذا بالسِّياقِ، ولا نقولُ: (**أُمِّيٌّ**) أو: (**أُمِّيٌّ سَلَمِيٌّ**).

وقولُه: «**أَوْ مَا لَهُ**»: أي: أو بِما لَهُ (**التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ**)، يعني: إضافةً مَبْدُوءةً باسمٍ ثَبَتَ له التَّعريفُ بسببِ الإضافةِ، مثلُ: (**غُلَام زَيْدٍ**)، فإذا أَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إليهِ نقولُ: (**زَيْدِيٌّ**)، لكن (**غُلَام زَيْدٍ**) ليس بعَلَمٍ إلَّا أنْ يكونَ عَلَمًا

بالغَلَبَةِ، ولذلك فمِثَالُ الشَّارحِ -رحمه الله- هنا ليس على إِطْلَاقِه، بل إنْ أرادَ بـ(غُلَام زيدٍ) غُلامًا شَائعًا في الغِلْمَانِ فإِنَّهُ لا يُنْسَبُ إلى عَجُزِه، وإنْ أرادَ به ما كان عَلَمًا بالغَلَبةِ بحيثُ لا يُفْهَمُ من قولِنا: (غُلَام زيد) إلَّا هذا الرَّجلُ المُعيَّنُ كما لا يُفْهَمُ من ابنِ عُمَرَ إلَّا عَبْدُ اللهِ، فهذا يُنْسَبُ فيه إلى عَجُزِه، ونقولُ في النِّسبةِ إلى (غُلَام زيد): (زَيْدِيٌّ)، ولا نقولُ: (غُلَامِيٌّ).

أمَّا إذا كان (غُلَام زيدٍ) شائعًا في غِلْمَانِه فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى أَوَّلِه، فيُقالُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لأنَّ المقصودَ نَفْسُ الغُلَامِ لا النِّسبةُ إلى سيِّدِه الَّذي هو زيدٌ.

فإذا لم يَجِبْ له التَّعريفُ بالثَّاني بأنْ كانَ الثَّاني نَكِرةً أيضًا فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى الأوَّلِ.

مثالُه: (غُلَامُ رَجُلٍ)، فـ(غُلَام) هنا نَكِرةٌ؛ لأَنَّهُ أُضيفَ إلى نكرةٍ، والمُضافُ إلى نكرةٍ نكرةٌ، فعندما نَنْسُبُ إلى (غُلَام رَجُلٍ) نقولُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لأَنَّهُ غيرُ مُعَيَّنٍ هنا، لكن إذا نَسَبْنَا إلى: (غُلَام الرَّجُلِ) نقول: (الرَّجُلِيُّ)، وهذا إذا كان عَلَمًا بالغَلَبَةِ.

وقولُه: «فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ»: أي: ما سِوَى كلِّ عَلَمٍ مَبْدُوءٍ بـ(ابْنٍ) أو (أَبٍ) أو (أمٍّ) أو كلِّ عَلَمٍ بالغَلَبةِ مُضَافٍ إلى معرفةٍ.

مثالُ ذلك: (غُلَام رَجُل)، نقولُ فيه: (غُلَامِيٌّ).

وقولُه: «مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ»: فإن خِيفَ لَبْسٌ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى الثَّاني.

مِثالُه: (عبدُ الأَشْهَلِ)، فلو نَسَبْنَا للأوَّلِ (عَبْد) قُلْنا: (عَبْدِيٌّ)، فيكونُ فيه

لَبْسٌ: هل هو مَنْسُوبٌ إلى (عَبْدِ الله) أو إلى (عَبْدِ الرَّحمن) أو إلى (عَبْدِ الأَشْهَل) أو ما أَشْبَهَ ذلك.

إِذَنْ: نَنْسُبُهُ إلى الثَّاني، فنقولُ: (أَشْهَلِيٌّ)، مثل: (غُلَام الأَشْهَلِيِّ).

فإذا قال قائلٌ: لكن (عَبْد الأَشْهَل) ليسَ عَلَمًا بالغَلَبةِ؟

نقولُ: لكنْ لو أَنَّنا نَسَبْنَا للأَوَّلِ لكان مُشْكِلًا، فنَنْسُبُ إلى الثَّاني.

مثالٌ آخَرُ: (عبدُ المُطَّلِب)، نقولُ فيه: (مُطَّلِبِيٌّ)؛ ولا نقولُ: (عَبْدِيٌّ)؛ لأَنَّه لم يَحْصُلْ لهُ التَّعريفُ بالثَّاني، وإنَّما حَصَلَ لهُ التَّعْريفُ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ.

مِثالٌ آخَرُ: (عبدُ الدَّارِ)، تقولُ فيه العَرَبُ: (عَبْدَرِيٌّ)، وقالوا في (عَبْد شَمْسٍ): (عَبْشَمِيٌّ)، ونحن لا نَقْدِرُ أنْ نَحْكُمَ على العَرَبِ.

أمَّا (عبد الله) فعندَما نَنْسُبُ إليه نقولُ: (عَبْدِيٌّ)، ويُعَيِّنُه السِّياقُ.

إِذَنْ: هذه قواعدُ للنَّحويِّينَ، لكنَّ اللُّغَةَ تَخْرِمُ هذه القَواعِدَ، والعَرَبُ هم الَّذين يَحْكُمونَ علينا، ولَسْنا الَّذين نَحْكُمُ عليهم.

* * *

٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤- فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

الشرحُ

قولُه: «اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ»: المرادُ باللَّامِ لامُ الاسمِ.

وقولُه: «مَا مِنْهُ حُذِفْ»: أي: ما حُذِفَ منه اللَّامُ، فنَائِبُ الفاعلِ يعودُ على اللَّامِ.

والمعنى: اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ ما مِنه حُذِفَتِ اللَّامُ، واللَّامُ هي آخرُ الكلمةِ، لأنَّ الميزانَ (فَعَل) آخِرُه اللَّامُ، فإذا وَجَدْنا كلمةً حُذِفَتْ لامُها فإنَّنا نَرُدُّها عند النَّسَبِ (جَوَازًا)، لكن بشَرْط (إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أي: ردُّ المحذوفِ.

«أُلِفْ»: أي: في اللُّغَةِ العربيَّةِ.

وقولُه: «فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ»: المرادُ بجَمْعَيِ التَّصحيحِ جمعُ المُؤَنَّثِ السَّالمِ، وجمعُ المُذَكَّرِ السَّالمُ.

وقولُه: «وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي»: الإشارةُ إلى جمعَيِ التَّصحيحِ والتَّثْنِيةِ.

«تَوْفِيَهْ»: يعني أنْ يُوَفَّى، ولا يُحْذَفَ.

والمعنى أنَّنا نَرُدُّ اللَّامَ جوازًا، إلَّا أنْ يَكُونَ مما تُرَدُّ لَامُهُ في التَّثْنِيةِ، أو في جَمْعَيِ التَّصحيحِ، فإنَّهُ يجبُ أنْ تُرَدَّ.

مثال ذلك: (دَم)، عندما تُثَنِّيها تقولُ: (دَمَان)، بدونِ ردِّ اللَّامِ، فعندما تَنْسِبُ إليها تقولُ: (دَمَوِيٌّ) و: (دَمِيٌّ)، لأنَّها لا تُرَدُّ في التَّثْنِيَةِ، وإذا لم تُرَدَّ في التَّثْنيةِ، فإنَّهُ يجوزُ في النَّسَبِ أنْ تَرُدَّ اللَّامَ وألَّا تَرُدَّها.

مثال آخر: (أَب)، في التَّثْنِيةِ تقولُ: (أَبَوَان)، ولا تقولُ: (أَبَان)، فعندما تَنْسُبُ إلى (أَب) تقولُ: (أَبَوِيٌّ)، ولا تقولُ: (أَبِيٌّ)، لأنَّ اللَّامَ إذا كانتْ تُرَدُّ في التَّثْنيةِ وجبَ أنْ تُرَدَّ في النَّسَبِ.

مثال آخر: (يَد)، في التَّثْنِيَةِ تقولُ: (يَدَان)، قال اللهُ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فإذا أَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إليها نقولُ: (يَدَوِيٌّ) أو: (يَدِيٌّ)، لأنَّ اللَّامَ لا تُرَدُّ في التَّثْنِيةِ، وإذا لم تُرَدَّ في التَّثْنيَةِ، فإنَّهُ يجوزُ أنْ نَرُدَّها عند النَّسَبِ، وألَّا نَرُدَّها.

مثال آخر: (أَخ)، عندَ التَّثْنِيةِ تقولُ: (أَخَوَان)، فإذا نَسَبْنَا إليها نقول: (أَخَوِيٌّ)، ولا نقولُ: (أَخِيٌّ)، لأنَّ اللَّامَ تُرَدُّ في التَّثْنِيَةِ، فإذا رُدَّتْ في التَّثْنيةِ، وجبَ رَدُّها في النَّسَبِ.

خلاصةُ البيتَيْن:

أنَّ الاسمَ إذا كان ثُلاثِيًّا، فحُذِفَتْ لَامُهُ، فإنْ كانتِ اللَّامُ تُرَدُّ عندَ التَّثْنيةِ، أو جَمْعِي التَّصحيح، وجبَ رَدُّها عند النَّسَبِ، وإنْ كانتْ لا تُرَدُّ في جَمْعِي التَّصحيحِ، أو في التَّثْنِيَةِ، فإنَّهُ يجوزُ أنْ ترُدَّها، ويجوزُ ألَّا تَرُدَّها.

***

٨٧٥- وَبِــأَخٍ أُخْتًــا وَبِــابْنٍ بِنْتَــا ... أَلْـحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَـذْفَ التَّـا

الشـــرحُ

قولُه: «بِأَخٍ»: مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (أَلْحِقْ).

وقولُه: «أُخْتًا»: مَفْعُولُ (أَلْحِقْ)، والمعنى: أَلْحِقْ أُخْتًا وبِنْتًا بأَخٍ وابنٍ، عندما تَنْسُبُ إلى (أخ) تقولُ: (أَخَوِيٌّ)، وعندما تَنْسُبُ إلى (ابن) تقولُ: (ابْنِيٌّ)، وإنْ حَذَفْتَ الهَمْزَةَ تقولُ: (بَنَوِيٌّ).

إِذَنْ: عندما تَنْسُبُ إلى (أُخْت) تقولُ: (أَخَوِيٌّ).

فإذا قال قائلٌ: وهل هذه نِسْبةٌ إلى (أَخ)، أو إلى (أُخْت)؟

نقولُ: يُعْرَفُ ذلك بالسِّياقِ، لأَنَّهُ في بابِ النَّسبِ هناك عِدَّةُ مسائلَ فيها الْتِباسٌ، لكنَّهم لا يَهْتَمُّون بالالتباسِ في بابِ النَّسَبِ، لأنَّهم يَرَوْن أنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وكذلك عندما نَحْذِفُ همزةَ (ابْن)، ونَنْسُبُ إليه نقولُ: (بَنَوِيٌّ)، فنقولُ في (بِنْت): (بَنَوِيٌّ).

وقولُه: «وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا»: (يُونُسُ)[1] غيرُ مَصْروفٍ، لكن هل نقولُ: إنَّ النَّظْمَ يقتضي أنْ نَصْرِفَهُ؟

---

(١) هو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة -رحمهما الله-. انظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ص:٤٧).

نقولُ: لا دَاعِيَ، لأنَّ البيتَ لا يَنْكسرُ، وإذا لم ينكسرْ، فإنَّنا لا نَصْرِفُ ما لا ينصرفُ.

والمعنى أنَّ يُونُسَ قال: لا نَحْذِفُ التَّاءَ، بل نَنْسِبُ إلى (**بنت**) و(**أُخْت**) على لَفْظِهِا بدونِ حذفٍ، فنقولُ في (**أُخْت**): (**أُخْتِيٌّ**)، ولكنَّنا نُشَدِّدُ الياءَ، حتَّى لا يَظُنَّ الظَّانُّ أنَّنا أَضَفْنَاهُ إلى ياءِ المتكلِّمِ، ونقولُ في (**بِنْت**): (**بِنْتِيٌّ**).

ولكن: أيُّهما أَوْلى بالصَّوابِ؟

نقولُ: الأَوْلى بالصَّوابِ قولُ يُونُسَ -رحمه الله- لأنَّنا إذا أَخَذْنا بِهِ زالَ عنَّا الالْتِبَاسُ، والمسألةُ كُلُّها اجتهادِيَّةٌ، وليس فيها شيءٌ مسموعٌ عن العَرَبِ يَحْكُمُ بين الطَّرَفَيْن بخلافِ (**يَدَوِيٌّ**) و(**دَمَوِيٌّ**)، ففي النِّسْبةِ إلى (**يَد**) يقولُ بعضُ النَّحْويِّين: إنَّك تقولُ: (**يَدْوِيٌّ**)، لكنْ هناك لُغَةٌ مسموعةٌ، وهي أنْ تَفْتَحَ فتقولَ: (**يَدَوِيٌّ**)، و(**دَمَوِيٌّ**)، وهذا هو المسموعُ عن العربِ، وما دامَ هو المسموعَ -وهو أَخَفُّ أيضًا مِن قَوْل: (**يَدْوِيٌّ**) - فإنَّهُ يُؤْخَذُ به.

وهناك **مَن يرى رأيًا ثالثًا**، فيقولُ: انسبْ إلى اللَّفظِ بحذفِ التَّاءِ، فتقولُ في (**أُخْت**) عندما تَنْسُبُ إليها: (**أُخِيٌّ**)، وفي (**بِنْت**): (**بِنِيٌّ**)، فهو يقولُ: نحذفُ التَّاءَ، لأنَّها عندَ الجَمْعِ تُحْذَفُ، فيُقَالُ: (**بَنَات**)، ولا يُقَالُ: (**بِنْتَات**)، ويُقَالُ: (**أَخَوَات**)، ولا يُقَالُ: (**أُخْتَات**)، فما دَامَت تُحْذَفُ عندَ الجمعِ فنَحْذِفُها عندَ النَّسَبِ، ولكنَّنا نُبْقِي اللَّفظَ على ما هوَ عليه، حتى لا يَشْتَبِهَ بالنَّسَبِ إلى (**أَخ**) و(**ابن**).

إِذَنْ: في المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّنا نُجْرِي أُخْتًا وبِنْتًا مُجْرى (**أخ**) و(**ابن**).

القولُ الثَّاني: أَنَّنا نَنْسُبُ إِلَيْهما على لَفْظِهما بدونِ حَذْفٍ.

القولُ الثَّالثُ: أَنَّنا نَنْسُبُ إلى لَفْظِهما بحَذْفٍ.

لكن فيما أَرى -والعلمُ عندَ اللهِ- أَنَّك إذا نَسَبْتَ إلى اللَّفظِ بدونِ تَغْييرٍ، فهو أَوْلَى، فتقولُ: (أُخْتِيٌّ) و: (بِنْتِيٌّ).

* * *

٨٧٦- وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِيْ ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَ(لَا) و(لَائِيْ)

الشرحُ

سبقَ أنَّ الإضافةَ إلى (دَم) و(يَد)، وما أشبهَ ذلك بأنَّنا نَرُدُّ المحذوفَ، ويَلْزَمُ ثُنَائِيَّهُ بعدَ الحَذْفِ، فإذا كانَ الاسمُ المنسوبُ إليه ثُنَائِيًّا بأصلِ الوضعِ فماذا نصنعُ؟

نقولُ: لا بُدَّ أنْ نُضِيفَ إليه شيئًا مِن أجلِ أنْ تَصِحَّ النِّسبةُ إليه، فبَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بقَوْلِه: «**وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي * ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَ (لَا) و(لَائِي)**» أنَّهُ إذا كان المنسوبُ إليه ثُنائِيًّا، وثَانِيهِ ذُو لِينٍ -أي: حَرْفُ لينٍ، وحُرُوفُ اللِّينِ: الأَلِفُ، والواوُ، والياءُ- أنَّه إذا كان الثَّاني ذا لِينٍ، فإنَّنا نُضَاعِفُهُ.

مثال ذلك: (لَا)، فإذا أردتَ أنْ تَنْسُبَ إليه تقولُ: (**لَائِيٌّ**)، ولا تقولُ: (**لئِيٌّ**).

فإذا قال قائلٌ: مِن أينَ جاءتِ الهمزةُ؟

قلنا: لأَنَّهُ لا بُدَّ أنْ تُقْلَبَ هَمْزَةً عندَ المُضاعَفةِ.

وأصلُ (لَا) حَرْفُ نَفْيٍ أو نَهْيٍ، لكنْ لو أنَّ شَخْصًا قال: سَأُسَمِّي وَلَدِي (لَا)، فعندما نَنْسُبُ إليه نقولُ: (**لَائِيٌّ**).

فإذا قال قائلٌ: لكنَّ (**اللَّائِي**) يُشْبِهُ الاسمَ المَوْصولَ، قال اللهُ تعالى ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق:٤].

قلنا: في النَّسَبِ أَعْرَضَ النَّحويُّون إطلاقًا عن مسألةِ الالْتِبَاسِ، لكنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ.

وقولُه: «كَ (لَا) و(لَائِيْ)»: في الحقيقةِ أنَّ هذا التَّمثيلَ مِن ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يُوهِمُ أنَّ (لَائِي) فَصِيلَةٌ مِن (لَا)، لكنَّ المعنى: كـ (لَا) يُقالُ فيه: (لَائِيٌّ).

* * *

٨٧٧-وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَـا الْفَـا عَـدِمْ فَجَـبْرُهُ وَفَـتْحُ عَيْنِـهِ الْتُـزِمْ

الشــرحُ

قولُه: «وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ)»: أي: وإنْ يَكُنِ الثُّلاثيُّ المحذوفُ منه شيءٌ كـ(شِيَةٍ).

وقولُه: «مَا الْفَا عَدِمْ»: يعني: ما حُذِفَتْ فاؤُه، ومعلومٌ أنَّ كُلَّ كلمةٍ لها فاءٌ وعينٌ ولامٌ، فكلمةُ (شِيَة) محذوفةُ الفاءِ، وأمَّا العينُ فموجودةٌ، وهي الشِّينُ، وكذلك اللَّامُ موجودةٌ، وهي الياءُ، والمحذوفُ هو الفاءُ، وأصلُها واوٌ، لأنَّها مِن الوِشْي -بالكَسْرِ- فإذا كانتْ مِن هذا النَّوعِ فقال: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)، والجبرُ في بابِ النَّسبِ أنْ تَرُدَّ المحذوفَ، وهو غيرُ الجَبْرِ في بابِ الكُسُورِ، فالجبرُ في كَسْرِ الذِّراعِ أنْ يعودَ مُستقيمًا، والجبرُ في بابِ الحسابِ يَعْرِفُهُ أهلُ الحسابِ، فقولُه: (فَجَبْرُهُ) أي: رَدُّ ما حُذِفَ منه (وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (شِيَة): (وِشَوِيٌّ)، لأنَّ الفاءَ مكسورةٌ، وأمَّا الياءُ فقُلِبَت واوًا.

مثال آخر: (عِدَة)، وهي محذوفةُ الفاءِ، وأصلُها (وِعْدَة)، فنقولُ: (وِعَدِيٌّ)، فنفتحُ العَيْنَ، ونكْسِرُ الدَّالَ لأجلِ ياءِ النَّسَبِ، وأمَّا الواوُ، فمن الأصلِ هي مَكْسُورةٌ.

إِذَنْ: الثُّلاثيُّ إذا حُذِفَتْ فاؤُه، فإنَّهُ يَجِبُ فيه أَمْران:

الأوَّلُ: رَدُّ الفاءِ، والثَّاني: فَتْحُ العَيْنِ.

أمَّا كَلامُهُ الأوَّلُ، فهو في الثُّلاثِيِّ إذا حُذِفَتْ لَامُه مثلُ: (يَد) و(دَم).

٨٧٨-وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

الشَّرحُ

مثال ذلك: كلمةُ (أَنْصَار) جَمْعٌ، لكنَّها في الوَاقِعِ تُشْبِهُ الوَاحِدَ، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِها: (أَنْصارِيٌّ).

وأمَّا (أَنْمار)، فإنَّها ليستْ جَمْعًا، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِها، فيُقالُ: (أَنْمارِيٌّ)، وكذلك (أَنْبَار)، يُقالُ فيها: (أَنْبارِيٌّ)، لأنَّها ليستْ جَمْعًا من الأَصْلِ، لكنْ (أَنْصار) يدلُّ على الجمعِ، لكنَّهُ يُشْبهُ الواحدَ في الوَضْعِ، فيُنْسَبُ إليه على لَفْظِهِ.

مثال آخر: (دُوَل) نقولُ فيها: (دَوْلِيٌّ)، وعلى هذا فالَّذين يقولون: (دُوَلِيٌّ) خَطأٌ.

وكذلك (صُحُف)، نقولُ فيها: (صَحَفِيٌّ)، لأنَّه لا يُنْسَبُ إلى الجمعِ، ولكنْ نَرُدُّها إلى المُفْرَدِ، ثمَّ نَنْسُبُ إلى المُفْرَدِ، والمعروفُ أنَّ (صَحِيفة) يُقَالُ فيها: (صَحَفِيٌّ)، كما قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (و(فَعَلِيٌّ) في (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ).

مثال آخر: (رِجَال) نقولُ فيها: (رَجُلِيٌّ)، وأمَّا (رِجَالِيٌّ) فهو خطأٌ.

مثال آخر: (كُتُب) نقولُ فيها: (كِتَابِيٌّ)، وهو الَّذي يبيعُ الكُتُبَ.

مثال آخر: (نساء) نقولُ فيها: (نِسَائِيٌّ)، لأنَّهُ ليس لها واحدٌ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أنْ تَنْسُبَ إلى الجمعِ فرُدَّهُ إلى مُفْرَدِهِ.

***

٨٧٩- وَمَعَ (فَاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

الشرحُ

يُصاغُ على وَزْنِ (فَاعِل)، وعلى وَزْنِ (فَعَّال)، وعلى وَزْنِ (فَعِل) يُصَاغُ منها للنِّسْبَةِ عِوَضًا عن الياءِ.

مثال ذلك: يُقالُ في الرَّجُلِ الَّذي يبيعُ التَّمرَ كثيرًا: (تَمْرِيٌّ)، وهذا هو الأصلُ، فإذا استَغْنَيْنا عن الياءِ، وأردنا النِّسْبَةَ نقولُ: (تَامِرٌ)، وكذلك الَّرجلُ كثيرُ بيعِ اللَّبَنِ، أو شُرْبِه نقولُ: (لَابِنٌ) بدلَ أنْ نقولَ: (لَبَنِيٌّ).

ويُقَالُ: إنَّ رجلًا شَكَا إلى عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قولَ الحُطَيْئَةِ فيه[1]:

دَعِ الْـمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فقال: يا أميرَ المُؤْمِنينَ!، هذا الرَّجلُ هَجَانِي، فدَعَا عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَسَّانَ بنَ ثَابتٍ، فقال له: ما تقولُ في قولِ الحُطَيْئَةِ في فُلانٍ؟ هل هَجَاه أو مَدَحه؟ قال: يا أميرَ المؤمنينَ!، إنَّهُ قد سَلَحَ عليه، وهذا يُقالُ للطَّيْرِ إذا ضَرَبَ على الإنسانِ[2]، أي: أنَّ هذا مِن أعظمِ الهِجَاءِ، فهو يقولُ: اقْعُدْ في مَكَانِك، فلستَ مِن أهلِ المكارمِ، وكُنْ مِثْلَ العَجُوزِ تُطْعَمُ وتُكْسَى، فقولُه هنا (**الطَّاعِمُ**) ليس مَعْناه الَّذِي طَعِمَ مرَّةً واحدةً، أو اكتسى مرَّةً واحدةً، ولكن معناه أنَّك ذو إطعامٍ، وذو كِسْوَةٍ، فهو مِن بابِ النِّسْبةِ.

---

(١) البيت للحطيئة، انظر لسان العرب (ذوق)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٦/ ١٥).

(٢) مراده -رحمه الله- إذا أخرجَ الطَّائرُ فَضلاتِه على الإنسانِ.

أمَّا (**فَعَّال**) فهي كَثيرةٌ، ولا سِيَّما في الحِرَفِ، مثل: (**بَنَّاء**)، و(**نَجَّار**)، و(**حَدَّاد**)، و(**صَنَّاع**).

وأمَّا (**فَعِل**)، فهو قليلٌ، لكنَّهُ موجودٌ، قال الشَّاعرُ[1]:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ ... لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أي: لَسْتُ مِن الَّذين يمشونُ في اللَّيلِ، ولكنِّي (نَهِر)، أي: نَهارِيٌّ، **وقولُه**: (**وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ**)، أي: أوَّلَ ما يَطْلُعُ النَّهارُ أَمْشي.

والشَّاهد قولُه: (نَهِرْ)، فهذه نِسْبَةٌ عِوَضٌ عن قولِه: (نَهَارِيٌّ).

* * *

(١) البيت من الرجز، أنشده سيبويه، ولم ينسبه (٣/ ٣٨٤)، ولسان العرب (نهر).

٨٨٠- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا   عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

الشرحُ

لـمَّا ذكرَ -رحمه الله- القواعدَ، وكان العربُ همُ الحُكَّامَ في هذه الأبوابِ قال: ما لَنَا إلا أنْ نَسْتَسْلِمَ، فالَّذي يُخَالِفُ ما ذَكَرْتُ مِن القَوَاعِدِ يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ، ولا يُقَاسُ عليه، ولهذا قالَ: (عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا).

مثالُ ذلك: (عَبْدُ شَمْسٍ)، كان المفروضُ أنْ نقولَ: (شَمْسِيٌّ)، لكنْ قالوا: (عَبْشَمِيٌّ)، وكذلك (عَبْدُ الدار) بدلَ أنْ يقولوا: (دَارِيٌّ) قالوا: (عَبْدَرِيٌّ).

***

الوَقْفُ

الوقفُ معناه قَطْعُ الكلامِ، فتَقِفُ على الكَلمةِ، أو الجُمْلةِ، أو الحَرْفِ، أو ما أشبهَ ذلك، والوَقْفُ في التَّجْويدِ بَعْضُه وَقْفٌ لازمٌ، وبعضُه جائزٌ، وبعضُه اضْطِرَارِيٌّ، ولكنَّ البحثَ في الجائزِ واللَّازمِ والاضطراريِّ ليس هنا، وإنَّما الَّذي هنا هو أحكامُ الموقوفِ عليه، وأحكامُ الموقوفِ عليه أيضًا تختصُّ بالآخِرِ.

٨٨١- تَنْوِينًـا اِثْـرَ فَـتْحٍ اجْعَـلْ أَلِفَـا وَقْفًـا، وَتِلْـوَ غَـيْرِ فَـتْحٍ احْـذِفَا

الشـرحُ

قولُه: «تَنْوِينًا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اجْعَلْ)، يعني أنَّ التَّنوينَ الَّذي يأتي (إِثْرَ فَتْحٍ) -أي: بعدَ الفتحِ- اجْعَلْهُ أَلِفًا، فتقولُ في (رَأَيْتُ زَيْدًا) إذا وَقَفْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدَا)، ولا تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدْ) إلَّا على لُغَةِ رَبِيعَةَ، فهمْ يَقِفُون على المنصوبِ بالسُّكُونِ، ويجعلونَه كغيرِ المنصوبِ، فيقولون: (رأيتُ زَيْدْ)، و: (مَرَرتُ بِزَيْدْ)، وهيَ لُغَتُنا نحنُ الآنَ، فلو قلت: (قابلتُ زَيْدْ)، وقال رجلٌ: خَطَأٌ، أقولُ: أنا مِن رَبِيعةَ، أي: في اللُّغَةِ، وإنْ لم أَكُنْ منهم في النَّسَبِ.

وقولُه: «تِلْوَ»: مفعولُ (احْذِفَا)، يعني: والتَّنوينَ الَّذي يكونُ تِلْوَ غيرِ الفتحِ -وهو الضَّمُّ والكسرُ- احْذِفْهُ، فإذا قلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ[1]) قلنا: خطأٌ،

(١) أي: بالوقف على آخره بإظهار التنوين.

والصَّوَابُ أنْ تقولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدْ)، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (احْذِفَا)، والأمرُ للوُجُوبِ إلَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ كما أنَّك إذا قلت: (رأيتُ زَيْدْ)، قلنا: خطأٌ، ويجبُ أنْ تجعلَ التَّنْوينَ أَلِفًا.

٨٨٢- وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِــلَةَ غَـيْرِ الْفَـتْحِ فِي الْإِضْـمَارِ

الشَّـــرحُ

قولُه: «لِوَقْفٍ»: اللَّامُ للتَّعْلِيلِ، أي: لأجلِ الوقفِ.

وقولُه: «صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ»: الصِّلَةُ مِثل: (ضربتهُ ضربًا شديدًا)، و(مررتُ بهِ نائمًا).

أمَّا صِلَةُ المفتوحِ، فلا تُحْذَفُ، تقولُ: (رَأَيْتُهَا)، فتبقى الألفُ، ولا تُحْذَفُ.

فإذا كان مَضْمُومًا، أو مَكْسُورًا، فإنَّهُ تُحْذَفُ صِلَتُهُ، فتقولُ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهْ)، (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهْ)، ولا تأتي بالصِّلَةِ، فتقول: (زيدٌ مَرَرْتُ بِهِ).

لكن في لُغَتِنا العَامِّيَّةِ نقولُ: (هندٌ ضَرَبْتَهْ)، فنقولُ في هذه اللُّغَةِ: إنَّها خَطأٌ، لأنَّ صِلَةَ الفتحِ يجبُ أنْ تَبْقَى، ولا تُحْذَف.

وقولُه: «فِي سِوَى اضْطِرَارِ»: أمَّا في حالِ الاضطرارِ فلا تُحْذَفُ، لأنَّ لكلِّ شيءٍ حُكْمَهُ.

***

٨٨٣- وَأَشْـبَهَتْ (إِذًا) مُنَوَّنًـا نُصِـبْ ... فَأَلِفًـا فِي الْوَقْـفِ نُونُهَـا قُلِـبْ

الشــرحُ

(إِذًا) تُشْبِهُ الْمُنَوَّنَ المنصوبَ، لأنَّها مثلُ (زَيْدًا)، وإذا كانت تُشْبِهُهُ أُعْطِيَتْ حُكْمَهُ، فعندَ الوَقْفِ نَقْلِبُ نُونَها أَلِفًا، ولا نقولُ: (إِذَنْ)، بل نقولُ: (إِذَا)، لكن هل يُمْكِنُ أنْ يقفَ الإنسانُ على (إِذًا)؟

نقولُ: نعم، إذا قلتَ: (سأزورُك)، فأقولُ: (**أُكْرِمُك إِذًا**)، فعند الوقفِ تقولُ: (إِذَا).

وظاهرُ كلامِ المُؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه لا فرقَ بين أنْ يكونَ هناك الْتِبَاسٌ أو لا، لأنَّني إذا قلتُ: (أُكْرِمُك إِذًا)، فقد يكونُ فيه الْتِبَاسٌ أنَّها (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ، وأنَّ المعنى: (أُكْرِمُك إِذَا زُرْتَنِي)، لكنْ نقولُ: الأصلُ عدمُ ذلكَ، وأنَّ المعنى: أُكْرِمُك إِذًا، أي: لأنَّك زُرْتَني، ولهذا قال: (فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ).

وقولُه: «نُونُهَا قُلِبْ»: الكُوفيُّون يُجَوِّزُون تَقْدِيمَ الفاعلِ، أو نائبِ الفاعلِ، فـ(نُونُ): نائبُ فاعلٍ، ولكنَّ البصريِّين يقولون: (نُونُ): مُبْتَدأٌ، و(قُلِبْ): فعلٌ ونائبُ فاعلٍ، والجملةُ خبرٌ.

وأمَّا في الكتابةِ فاختلفَ أهلُ الكتابةِ فيها، **فمنهم مَن قال**: تُبْقَى نُونًا، لئلَّا تَشْتَبِهَ، **ومنهم مَن قال**: تُحْذَفُ النُّونُ، وتُكْتَبُ أَلِفًا، لئلَّا يُكْتَبَ ما لا يُنْطَقُ به، **ولكنْ عندي أنَّ إِبقاءَها أَوْلى، لئلَّا تَشْتَبِهَ على الإنسانِ بـ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ**.

فإذا قال قائلٌ: وما معنى (إذًا)؟

نقولُ: (إذًا): ظرفٌ للزَّمانِ الحاضرِ، وهي (إذًا) النَّاصِبةُ، لكنَّ (إذًا) النَّاصِبةَ لها شُروطٌ: أنْ تكونَ في أوَّلِ الكَلَامِ، وأنْ يأتيَ بعدها مُسْتَقبلٌ، ولا يُفْصَلَ بينه وبينها بفاصلٍ.

***

٨٨٤- وَحَذْفُ يَا الْـمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَـمْ يُنْصَبَ اَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَـاعْلَمَا

الشَّــرحُ

قولُه: «حَذْفُ»: مُبْتدأٌ، و(أَوْلَى) خَبَرُها.

وقولُه: «يَا الْـمَنْقُوصِ»: المنقوصُ هو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قَبْلَها، فـ(يَقْضِي) غيرُ منقوصٍ، لأَنَّهُ فعلٌ، و(الَّذي) غيرُ منقوصٍ، لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وقولُنا: (آخِرُه ياءٌ) احترازٌ مما آخِرُهُ حرفٌ غيرُ الياءِ، وهو كثيرٌ، وقولُنا: (لَازِمة) احترازٌ مِنْ غيرِ اللَّازِمةِ، كالياءِ الَّتي تكونُ في (أَبِيك) و(أَخِيك)، أو في (المُسلِمِين) و(المُسْلِمَيْن)، وقولُنا: (مكسورٌ ما قبلَها) احترازٌ مِن (ظَبْي)، فليس بمنقوصٍ، لأنَّ الَّذي قَبْلَها ساكنٌ، وكذلك (طَيٌّ) وما أشبهَها.

وقولُه: «ذِي التَّنْوِينِ»: (ذِي) بمعنى صَاحِبٍ، أي: أَنَّهُ منقوصٌ مُنَوَّنٌ.

وقولُه: «مَا لَـمْ يُنْصَبَ»: وهو المرفوعُ والمجرورُ، فذكرَ ثَلَاثةَ شُرُوطٍ: كَوْنُه مَنْقُوصًا ومُنَوَّنًا، وغيرَ مَنْصُوبٍ، فهنا حَذْفُها (أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)، فتقولُ في (مررتُ بقاضٍ) عندَ الوَقْفِ: (مَرَرْتُ بِقَاضْ)، ويجوزُ: (مَرَرْتُ بقَاضِي)، ولكنَّ الـحَذْفَ أَوْلى، قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾، وقال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾، ويجوزُ الإثباتُ، لكنْ في القرآن لا نُثْبِتُ إلَّا إذا كانتْ هناك قراءةٌ، لأنَّ القرآنَ تَوْقِيفيٌّ.

وقولُه: «مَا لَـمْ يُنْصَبْ»: فإن نُصِبَ المنقوصُ، فهو على القَاعِدَةِ الأُولى، وهو أنْ يُجْعَلَ التَّنوينُ أَلِفًا، فتقولُ: (أَكْرَمت رَامِيًا)، (أَجَبْتُ دَاعِيًا)، (حَكَّمْتُ قَاضِيًا).

فصارَ المنقوصُ إنْ نُصِبَ يُقْلَبُ التَّنوينُ أَلِفًا على القاعدةِ، وإنْ كان مرفوعًا، أو مجرورًا وهو مُنَوَّنٌ، فإنَّهُ يُوقَفُ عليه بالسُّكُونِ بدونِ أنْ تُجْلَبَ الياءُ إليهِ، وإنْ جُلِبَتْ فلا بَأْسَ.

***

٨٨٥- وَغَيْرُ ذِي التَّنْـوِينِ بِـالْعَكْسِ، وَفِي نَحْـو (مُـرٍ) لُـزُومُ رَدِّ الْيَـا اقْتُفِـي

الشَّـرحُ

قولُه: «غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ»: هو المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُه: «بِالْعَكْسِ»: أي: يجوزُ أنْ تُحْذَفَ الياءُ، ولكنَّ الأَوْلى إثباتُها، لأَنَّهُ قال: (حَذْفُ يَا الْـمَنْقُوصِ أَوْلَى).

مثاله: (جاء القاضِي)، ويجوزُ أنْ تقولَ: (جاءَ القَاضِ)، قال اللهُ تعالى ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾، والأَوْلَى: ﴿الْـمُتَعَالِي﴾[1].

فصارَ المُنَوَّنُ الحذفُ فيه أَوْلى، وغيرُ المُنَوَّنِ بالعَكْسِ.

وقولُه: «وَفِي نَحو (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي»: (مُرٍ) أي: مُرِي، وهو اسمُ فاعلٍ مِن الرُّؤْيَةِ، أي: أَرَانِي الشَّيءَ، فهو مُرٍ لِي، وفي اللُّغَةِ العامِّيَّةِ نقولُ: (مُوَرِّيك)، وليس معناه: أُؤْمُر غيْرَك، وذلك أَنَّه لـمَّا بَقِيَ على حَرْفَيْن فقط صارَ لُزُومُ ردِّ الياءِ.

«اقْتُفِي»: أي: اتُّبِعَ، فتقولُ: (جَاءَنِي مُرِي)، فيجبُ أنْ تَرُدَّ الياءَ، لأَنَّهُ صارَ على حَرْفَيْن فقط.

مثال آخر: (يَفِي) عَلَمًا، لأنَّ (يَفِي) في الأصلِ فعلٌ مضارعٌ، لكنْ قدْ أجعلُه عَلَمًا مثل: (يَشْكُر)، (يَزِيد).

***

(١) هي قراءة ابن كثير، انظر الإقناع (٢/ ٦٧٦).

٨٨٦-وَغَـيْرَ هَـا التَّأْنِيـثِ مِـنْ مُـحَرَّكِ   سَـكِّنْهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ

٨٨٧- أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِـفْ مُضْـعِفَا   مَـا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيلًا إِنْ قَفَـا

٨٨٨- مُـــحَرَّكًا، وَحَرَكَـــاتٍ انْقُـــلَا   لِسَـاكِنٍ تَـحْرِيكُهُ لَـنْ يُـحْظَلَا

الشـــرحُ

قولُه: «غَيْرُ»: مضافٌ إلى (هَا)، و(هَا) ليستْ ضَمِيرًا، والمرادُ بها الهاءُ الَّتي هي أحدُ حُرُوفِ الهجاءِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ مِن أجلِ ضَرُورةِ الشِّعْرِ.

فإذا وَقَفْنَا على مُتَحَرِّكٍ، فإنَّنا نُسَكِّنُهُ ما لم يَكُنْ هاءَ التَّأْنيثِ، فلها حُكْمٌ خاصٌّ.

مثال ذلك: (مررتُ بالرَّجُلِ)، فهنا اللَّامُ مُحَرَّكةٌ، وإذا وُقِفَ عليها تُسَكَّنُ، وهذا هو الأصلُ، فتقولُ: (مررتُ بالرَّجُلْ)، و: (مررتُ بزَيْدْ)، وتقول: (هذا الوَرْدْ)، (شَمَمْتُ الوَرْدْ)، (مَرَرتُ بالوَرْدْ)، وهذا هو **الوجهُ الأوَّلُ**.

الوجهُ الثَّاني: (أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)، ويُسَمُّونهُ (الرَّوْم)، كأنَّك تَرُومُ الحَرَكَةَ، أي: تُرِيدُها، ولكنْ عَجَزْتَ عنها، فلا تُسَكِّنُها خالِصًا، ولا تُحَرِّكُها خالصًا، واللَّفْظُ فيه صُعوبَةٌ.

الوجهُ الثَّالثُ: (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ)، والإشمامُ أنْ تُسَكِّنَ الحرفَ، وتَضُمَّ الشَّفَتَيْن بعد التَّسْكينِ، وهذا إذا كان ضَمَّةً.

الوجهُ الرَّابعُ: (أَوْقِفْ مُضْعِفًا*مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا مُحَرَّكًا)، فتقولُ: (الرَّجُلّ)، (الجَمَلّ)، فإن كان همزًا، أو قَفَا حَرْفَ عِلَّةٍ فلا يُضَعَّفُ، أو

كان ما قبلَ الأخيرِ ساكنًا، فلا يُضعَّفُ أيضًا، مثل: (**الحِمْل**)، فلا تقولُ عندَ الوقفِ: (**الحِمْلّ**).

الوجهُ الخامسُ: (**وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا**)، أي: لم يُمْنَعْ، فتَقِفُ بالسُّكُونِ، وتنقلُ الحركةَ إلى السَّاكِنِ قَبْلَها.

مثال ذلك: لو سَمَّيْنا شخصًا بـ(**ضَرْب**)، فتقولُ عندَ الوقفِ: (**هذا الضَّرُبْ**)، (**رأيتُ الضَّرَبْ**)، (**مَرَرْتُ بالضَّرِبْ**).

مثال آخر: (**الوَرْد**)، تقولُ عندَ الوَقْفِ: (**هذا الوَرُدْ**)، (**شَمَمْتُ الوَرَدْ**)، (**مَررتُ بالوَرِدْ**).

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، تقولُ: (**الْفَجِرْ**)، فالجيمُ ساكنةٌ، لكنْ عندما نَقِفُ نَنْقُلُ حركةَ الرَّاءِ إلى الجيمِ، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:٣]، فتقولُ: (**بِالصَّبِرْ**)، ويجوزُ أنْ تُسَكِّنَ، فتقولَ: (**بِالصَّبْرْ**) على الأصلِ.

مثال آخر: (**نَظَرْتُ إلى جَعْفَرٍ**)، فهنا لا يُمْكِنُ أنْ تَنْقُلَ حركةَ الرَّاءِ إلى الفَاءِ، فتقولَ: (**نَظَرْتُ إلى جَعْفِرْ**)، لأنَّهُ مُحَرَّكٌ بحركةٍ أصليَّةٍ، لكن لو كان سَاكِنًا، ثُمَّ حَرَّكْناه، فلا بأسَ، لأنَّنا لم نَنْقُصْ منه شيئًا، أمَّا لو أَبْعَدْنا الحركةَ الأصليَّةَ، وأَتَيْنا بالحَرَكَةِ العَارِضَةِ للوقفِ، فهذا ليس بصحيحٍ.

مثال آخر: (**البَيْت**)، لا نقفُ عليه بنَقْلِ الحركةِ، لأنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- اشترطَ، فقال: (**تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا**)، والياءُ تَحريكُها ممنوعٌ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ ما قَبْلَهُ حرفٌ صحيحٌ، ومثله: (**بَيْن**).

فصارَ الوقفُ على مُتحَرِّكٍ غيرِ الهاءِ فيه خمسةُ أَوْجُهٍ: **السُّكُونُ، والرَّوْمُ، والإشمامُ، والتَّضعيفُ، ونَقْلُ الحَرَكةِ**، وأمَّا الهاءُ، فستأتي إن شاء الله.

* * *

٨٨٩- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْـمَهْمُوزِ لَا ... يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

الشـرحُ

قولُه: «نَقْلُ فَتْحٍ»: أي: مِن الآخِرِ في غيرِ المهموزِ.

«لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ»: أي: لا يَراه عَالِمٌ مِن البَصْريِّينَ.

«وَكُوفٍ نَقَلَا»: أي: والكُوفيُّون نَقَلُوا ذلك عن العَرَبِ، وعلى هذا فمَذْهَبُهم هو الصَّحيحُ.

وقولُه: «مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ»: خرجَ به المَهْمُوزُ، فإنَّه إذا كان مَهْمُوزَ الآخِرِ، فإنَّهُ تُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إلى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَه على رَأْيِ الكُوفيِّين والبصريِّينَ.

مثال ذلك: (**أنا أُحِبُّ الدِّفْءَ**)، يجوزُ أنْ أقولَ: (**الدِّفَءْ**) على القَوْلَيْن جميعًا، لكن لو أقول: (**هَذَا الحِمْلُ**) فهل يجوزُ على رأيِ البصريِّين أنْ أقولَ عند الوقفِ: (**هَذَا الحِمُلْ**)؟

الجواب: نعمْ، لأنَّ نقلَ الضَّمِّ والكَسْرِ يَرَاهُ الجميعُ.

* * *

٨٩٠- وَالنَّقْـلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِـيرٌ مُـمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي الْـمَهْمُوزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

الشَّرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّه إذا نَقَلْنَا حركةَ الآخِرِ إلى السَّاكِنِ الصَّحيحِ قَبْلَه، وكان هذا البِنَاءُ لا نظيرَ له في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فإنَّهُ لا يجوزُ، لأنَّنا نَخْرُجُ بذلك عن الأَوْزَانِ المعروفةِ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ إلَّا في المَهْمُوزِ، ولهذا قال: (وَذَاكَ فِي الْـمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ).

مثال ذلك: (هَذَا الحِمُلْ)، يمتنعُ، لأنَّه لا يُوجَدُ (فِعُل) في اللُّغَةِ.

* * *

٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

الشرحُ

قولُه: «فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ»: يعني أنَّك إذا وقفتَ على اسمٍ مختومٍ بتاءِ التَّأنيثِ، فاجْعَلْهُ هاءً، تقولُ: (هذه فَاطِمَهْ)، ولا تقلْ: (هَذِه فَاطِمَةْ).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ»: خرجَ به تاءُ تأنيثِ الفِعْلِ، مثل: (هِنْدٌ قَامَتْ)، ولا تقولُ: (هِنْدٌ قَامَهْ)، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- خَصَّهُ بتاءِ تأنيثِ الاسمِ.

وقولُه: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ»: فإنْ وُصِلَ بساكنٍ صحيحٍ قَبْلَه، فإنَّهُ يُوقَفُ عليه بالتَّاءِ، وهذا استثناءٌ مِن الشَّطرِ الأوَّلِ.

مثال ذلك: (أُخْت)، فلا تقولُ عند الوقفِ: (هَذِه أُخْهْ)، وكذلك (بِنْت)، فلا تقولُ: (هَذِه بِنْهْ)، ولكن تقولُ: (بِنْتْ، أُخْتْ).

أمَّا إذا اتَّصلَ بساكنٍ غيرِ صَحِيحٍ كما لو قُلْت: (فَتَاة)، فإنَّك تقولُ في الوَقْفِ: (فَتَاهْ)، وتقولُ في (شَاة): (شَاهْ)، لأنَّ السَّاكِنَ غيرُ صحيحٍ.

وقولُه: «وَقَلَّ ذَا»: المشارُ إليه قَلْبُ التَّاءِ هاءً.

وقولُه: «فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ»: هو جمعُ المُؤَنَّثِ السَّالمُ، فيَقِلُّ فيه أنْ تجعلَ التَّاءَ

هاءً، لكن يُوجَدُ، فتقولُ عندَ الوَقْفِ: (عندي مُسْلِماتْ)، وتقولُ: (عِندِي مُسْلِماهْ)، لكنَّ الأكثرَ أنْ تقولَ: (مُسْلِماتْ)، قال اللهُ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ﴾ [التحريم:٥]، فإذا وَقَفْتَ على واحدةٍ مِن هذه، فإنَّك تَقِفُ بالتَّاءِ، فلا تقولُ: (قَانِتَاهْ).

وقولُه: «وَمَا ضَاهَى»: أي: ما شَابَهَهُ، مثل: (هَيْهَات)، لأنَّ (هَيْهَات) اسمُ فِعْلٍ مَاضٍ[(١)].

وقولُه: «وَغَيْرُ ذَيْنِ»: أي: غيرُ جمعِ التَّصْحيحِ، وما ضَاهَاهُ (بِالْعَكْسِ)، فالأكثرُ فيه الوُقُوفُ على الهاءِ، وتجوزُ التَّاءُ.

مثال ذلك: (مَكَّة)، إذا وَقَفْتَ تقولُ: (مَكَّهْ)، ويجوزُ: (مَكَّةْ)، لكنَّهُ قليلٌ.

مثال آخر: (المَدِينة)، إذا وقفتَ تقولُ: (المَدِينَهْ)، ويجوزُ: (المَدِينَةْ)، لكنَّهُ قليلٌ، وكذلك نقولُ في (عُنَيْزة): (عُنَيْزَهْ) و(عُنَيْزَةْ)، لكنَّ الأكثرَ (عُنَيْزَهْ)، ونقولُ في (بُرَيْدَة): (بُرَيْدَهْ)، وهو الأكثرُ، ويجوزُ (بُرَيْدَةْ)، وكذلك يجوزُ: (قَدْ قامتِ الصَّلَاهْ)، و(قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةْ)، وعلى هذا فَقِسْ[(٢)].

* * *

---

(١) تقول: (هيهات)، ويقلّ (هيهاه).

(٢) ومثله (فاطمة)، تقول: فاطمهْ، ويَقِلّ: فاطمةْ.

٨٩٣- وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْـمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَ (أَعْطِ مَـنْ سَـأَلْ)

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَـا كَ (عِ) أَوْ كَ (يَـعِ) مَجْزُومًـا فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

الشَّــرحُ

الفعلُ المُعْتَلُّ الآخِر يُوقَفُ عليه بهاءِ السَّكْتِ، لكنْ قال: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ (عِ)»، أي: في سِوَى فِعْلٍ كَ (عِ)، وهو فِعْلُ أَمْرٍ مِن (وَعَى)، فيَجِبُ أنْ يُلْحَقَ به هاءُ السَّكْتِ، فتقولُ عند الوَقْفِ: (**الْقَوْلَ عِهْ**)، أي: أُوعَ الْقَوْلَ، وتقولُ: (**اللَّهُمَّ النَّارَ قِهْ**)، وتقولُ: (**يا فُلَانُ، بِالعَهْدِ فِهْ**)، أي: أَوْفِ، وتقولُ: (**هَذَا فُلَانٌ فَرَهْ**)، و(رَهْ) منَ الرُّؤْيَةِ، وأَصْلُها (ارْأَهُ).

وقولُه: «**أَوْ كَ (يَعِ) مَجْزُومًا**»: الفرقُ بين (ع) و(يَعِي) أنَّ الأوَّلَ فعلُ أمرٍ، والثَّانيَ مُضارِعٌ، لكنَّه قال: (**مَجْزُومًا**)، لأنَّه إذا لم يُجْزَمْ وُقِفَ عليه بالياءِ، فيُقَالُ: (**فُلَانٌ يَعِي**)، فتقفُ بالياءِ السَّاكِنَةِ.

لكنْ لو قالَ قائلٌ: إذا قلت: (قِهْ)، فيُمْكِنُ أنْ تكونَ هذه هي هاءَ الضَّميرِ؟

نقولُ: لكنْ يُنْظَرُ إلى السِّياقِ: هل هي ضَمِيرٌ، أو هاءُ السَّكْتِ؟

وقولُه: «**فَرَاعِ مَا رَعَوْا**»: أي: رَاعِ ما رَعَاهُ العَرَبُ.

***

٨٩٥- و(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَـا، وَأَوْلِـهَا الْـهَا إِنْ تَقِـفْ

٨٩٦-وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَـا انْخَفَضَـا   بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)

الشَّـرحُ

قولُه: «مَا فِي الِاسْتِفْهَامِ»: يعني: (ما) الاستفهاميَّةَ.

وقولُه: «إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا»: أي: وُجُوبًا، وانظرْ إلى قَوْلِه تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، فالألِفُ في ﴿عَمَّ﴾ محْذُوفةٌ، فلو قالَ قائلٌ: (عَمَّا يَتَسَاءَلُون) قلنا: خَطَأٌ.

ومثلُه: (لِـمَ فَعَلْتَ كَذَا؟)، فلو قال قائل: (لِـمَا فَعَلْتَ كذا؟) قلنا: خطأٌ.

وقولُه: «وَأَوْلِـهَا الْـهَا إِنْ تَقِفْ»: يعني أَنَّك إذا وقفتَ، فأَوْلِـهَا الهاءَ، فتقولُ: (إذا كان فِعْـلِـي صَوَابًا فَلِمَهْ؟) يعني: لِـمَ تَلُومُنِي؟

وقولُه: «وَلَيْسَ حَتْمًا»: أي: يجوزُ أنْ تقولَ عند الوقفِ: (لِـمْ) و(لِـمَهْ).

إِذَنْ: إذا جُرَّت (مَا) الاستفهاميَّةُ بحرفِ الجرِّ وجبَ حَذْفُ أَلِفِها، وكذلك إنْ جُرَّتْ بالإضافةِ، وجبَ حَذْفُ أَلِفِها.

لكنْ إلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها إنْ جُرَّتْ بالحرفِ، فهو جائزٌ، وإنْ جُرَّتْ بالاسمِ، فهو واجبٌ، ولهذا قال: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)».

مثالُ ذلك: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)، فكلمةُ (مَ) هنا استِفْهَاميَّةٌ، أي: أيَّ اقْتِضَاءٍ اقْتَضَاه، فهنا لو تَقِفُ تقولُ: (اقْتِضَاءَ مَهْ؟) وُجُوبًا، لأنَّها انْخَفَضَتْ بالإضافةِ (أي: بالاسمِ).

خلاصةُ البَيْتَيْن:

إذا جَرَرْت (ما) الاستفهاميَّةَ، وجبَ حَذْفُ أَلِفِها، وهل يَلْزَمُك أنْ تُضِيفَ إليها هاءَ السَّكْتِ؟

نقولُ: إنْ جُرَّتْ بالحَرْفِ لم يَجِبْ، بل هُو جَائزٌ، وإن جُرَّتْ بالاسمِ وَجَبَ.

***

٨٩٧- وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيـكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا
٨٩٨- وَوَصْـلُهَا بِغَـيْرِ تَحْرِيـكِ بِنَـا ... أُدِيمَ شَـذَّ، فِي الْـمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

الشـرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الحَرَكةَ أربعةُ أنواعٍ:

النَّوعُ الأوَّلُ: أنْ تكونَ الحركةُ إِعْرابيَّةً، فهنا يمتنعُ إلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها مُطْلَقًا، فلا تقولُ: (**جاءَ زَيْدُهْ**).

النَّوعُ الثَّاني: أنْ تكونَ حركةَ بناءٍ تُشْبِهُ الحركةَ الإِعرابيَّةَ، فكذلك لا يجوزُ، مثل: (ضَرَب)، فعل ماضٍ، فلا تقولُ: (ضَرَبَهْ)، ومثل: (**جاءَ**)، فلا تقولُ: (**جَاءَهْ**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا قُلْنا: إنَّ حركةَ الفعلِ الماضي مُشْبِهةٌ للحَرَكةِ الإعرابيَّةِ؟

قلنا: لأنَّهُ يتغيَّرُ، فقد يُبْنَى على الضَّمِّ كـ(**ضَرَبُوا**)، وعلى السُّكُونِ كـ(**ضَرَبْتُ**).

النَّوعُ الثَّالثُ: أنْ تكونَ حركةَ بناءٍ لا تُشْبِهُ حركةَ الإعرابِ، لكنَّها غيرُ لازمةٍ، فإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها جائزٌ، لكنَّهُ شاذٌّ، مثل: (**مِنْ قَبْلُهْ**)، (**مِنْ بَعْدُهْ**)، (**مِنْ عَلُهْ**).

النَّوعُ الرَّابعُ: أنْ تكونَ حَرَكةَ بِنَاءٍ لَازِمةً، فالأحسنُ إلحاقُها، مِثل: (**كيفَ**) تقولُ فيها: (**كَيْفَهْ؟**)، ومثل: (**أَيْن**) تقولُ فيها: (**أَيْنَهْ؟**)، وما أَشْبَهَها.

وقولُه: «**وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ**»: أي: بغيرِ تحريكِ بناءٍ دَائِمٍ.

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

الشرحُ

قدْ يُعْطَى لفظُ الوَصْلِ حُكْمَ الوَقْفِ على التَّفصيلِ السَّابقِ، مِثل قَوْلِ الله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]، وأصلُها: (لَمْ يَتَسَنَّ)، وجاءتْ هاءُ السَّكتِ مع الوَصْلِ، وقد يَتَبادرُ إلى الذِّهْنِ أنَّ الهاءَ مِن الفعلِ، وأنَّه جُزِمَ بِ(لَمْ)، مثلُ (لَمْ يَتَغَيَّرْ)، لكن نقولُ: (يَتَسَنَّ) هذا آخِرُ الفعلِ، والهاءُ للسَّكْتِ.

وقالَ الشَّاعرُ[1]:

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

وقولُه: (الْقَصَبَّا) أصلُها (القَصَب)، وهذا أحدُ الأوجهِ الخَمْسةِ الَّتي سبقتْ، وهو التَّضعيفُ، والألفُ هنا للإِطْلَاقِ، وليستْ ألفَ التَّنْوينِ، ولو كانتْ ألفَ التَّنْوينِ، ما جازَ التَّضعيفُ، لكنْ هذه الألفُ للإِطْلَاقِ خارجةٌ مِن الإعرابِ، وأيضًا لا يمكنُ أنْ يُنَوَّنَ وفيه (أل).

***

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لرُؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (ص:١٦٩)، وانظر الكتاب (٤/ ١٧٠)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٣١٨).

الإمَالَةَ

كأنَّ الإمالةَ -واللهُ أعلمُ- من بابِ تحسينِ اللَّفْظِ، أو أنَّها لُغَةٌ مِن اللُّغَاتِ، ففي بعضِ البُلْدَانِ في نَجْدٍ لَهَجَاتٌ تَمِيلُ إلى الإمالةِ، وغَالِبُ أهلِ نجدٍ يُمِيلونَ، والحِجَازيُّون لا يُمِيلُونَ إلَّا قَلِيلًا، فكأنَّها لغةٌ لقومٍ، وتحسينٌ للَّفْظِ عندَ قومٍ آخرينَ.

والإمالةُ ليس فيها شيءٌ واجبٌ، **وإمالةُ الألفِ** أنْ تَجْعَلَها بين الألفِ والياءِ، **وإمالةُ الفتحةِ** أنْ تَجْعَلَها بين الفَتْحةِ والكَسْرةِ.

٩٠٠- الْأَلِفَ الْـمُبْدَلَ مِـنْ يَـا فِي طَـرَفْ ... أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْـهُ الْيَـا خَلَـفْ

٩٠١- دُونَ مَزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ، وَلِـمَا ... تَلِيهِ هَـا التَّأْنِيـثِ مَـا الْـهَا عَـدِمَا

الشَّرحُ

قوله: «**الْأَلِفَ الْـمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ**»: وذلك مثل: (رَمَى)، والدَّليلُ أنَّك لو وَصَلْتَ بها تاءَ الفَاعِلِ انْقَلَبَتْ ياءً، فتقولُ: (رَمَيْتُ)، لكنْ (غزَا) وَاوِيَّةٌ، فلا تُمِيلُها.

وفي القرآنِ قالَ اللهُ تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا﴾ [هود:٤١].

وقولُه: «كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ»: أي: الَّذي تَخْلُفُه الياءُ، وليس طرفًا، فإنَّه أيضًا يُمَالُ، لكن (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ).

مثال ذلك: (مَرْمَى) تقولُ فيها: (مَرْمَيَان)، فتُبْدِلُها ياءً، فلمَّا صحَّ أنْ تُبْدِلَهَا ياءً، صحَّ أنْ تُضْجِعَ الأَلِفَ حتَّى تكونَ قَرِيبَةً مِن الياءِ، ولهذا فَسَّرَ بعضُهم الإِمَالةَ بالإضجاعِ، وليس بالإنْحَاءِ.

* * *

٩٠٢- وَهَكَــذَا بَــدَلُ عَــيْنِ الْفِعْــلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَـفْ) و(دِنْ)

الشَّــرحُ

أيضًا يُمالُ بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إذا كان يَؤُولُ إلى (فِلْت).

مثال ذلك: (خَافَ)، فعَيْنُها الألفُ، وهي تَؤُولُ عند نِسْبَتِها إلى تَاءِ المتكلِّمِ إلى (فِلْتُ)، فتقول: (خِفْتُ).

ومثلُه: (نام) و(نِمْتُ)، وكذلك (دِنْ)، وهو فعلُ أَمْرٍ مِن (دَانَ، يَدِينُ)، فعندما تُضِيفُها إلى تاءِ الفَاعِلِ تقولُ: (دِنْتُ).

أمَّا (قَالَ) و(بَاعَ)، فلا نُميلُ الألفَ فيها، لأنَّها عندَ إسنادِها إلى تاءِ الفاعلِ تكونُ على وَزْنِ (فُلْتُ).

لكنْ هل يصحُّ أنْ أَقُولَ: لا تُمَالُ، لأنَّها وَاوِيَّةٌ؟

الجواب: لا، لأنَّ الألفَ في (خَاف) واوٌ بدليلِ أنَّ المصدرَ (خَافَ يَخَافُ خَوْفًا)، وأصلُها (يَخْوفُ).

ومِثْلُها: (نَامَ، يَنَامُ، نِمْتُ) مع أنَّها وَاوِيَّةٌ.

إِذَنْ: القاعدةُ: إذا كانتِ الألفُ في الأَجْوَفِ[1] عندَ إسنادِ الفعلِ إلى تاءِ الفاعلِ يكونُ على وزنِ (فِلْتُ)، جازتِ الإمالةُ، وإنْ كانَ على وزنِ (فُلْتُ)، لم تَجُزِ الإمالةُ.

---

(١) الأجوفُ هو الَّذي وسطهُ حرفُ عِلَّةٍ، والمثالُ هو الَّذي أَوَّلُهُ حرفُ عِلَّةٍ، والنَّاقصُ هو الَّذي آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ. (الشَّارح).

٩٠٣- كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ اَوْ مَعْ هَا كَ (جَيْبَهَا أَدِرْ)

الشرحُ

كذلك تمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ، مثل: (بَيَان)، وكذلك إذا كانَ بَيْنَها وبينَ الياءِ حرفٌ واحدٌ مثل: (يَسَار)، وكذلك إذا كانَ بينها وبينَ الياءِ حَرْفَان، لكنْ أحدُهما الهاءُ، مثل: (جَيْبَهَا).

* * *

٩٠٤- كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ أَوْ يَلِـي ... تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِي

٩٠٥- كَسْرًا، وَفَصْلُ الْـهَا كَلَا فَصْـلٍ يُعَـدّ ... فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّْ

الشــرحُ

إذا وقعتْ بعدَ الأَلِفِ كَسْرَةٌ جازَ أنْ تُضجِعَها لكي تُوَافِقَها.

كذلك إذا وقعتْ بعدَ حرفٍ يَلِـي كسرةً، ولم يَقُلْ: (وكذلكَ إذا وقعتِ الألفُ بعدَ كَسْرةٍ)، لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ تقعَ الألفُ بعدَ كَسْرةٍ، نعمْ، يُمْكِنُ أنْ تقعَ بعدها كَسْرَةٌ، أو تقعَ بعدَ حرفٍ قَبْلَه كسرةٌ.

مثال ذلك: كلمةُ (كِتَاب)، فتُمَالُ.

وكذلك إذا وَقَعَتْ بعدَ حَرْفَيْنِ قَبْلَهما كَسْرَةٌ، وأوَّلُـهما سَاكِنٌ، مثلُ: (**شِمْلَان**)، أو كانَ كِلَاهما مُتَحَرِّكًا، لكنْ أَحَدُهُما (**ها**)، نحو: (**أَنْ يَضْرِبَهَا**)، فهذه أيضًا تُمَالُ، ولو كانتْ في الآخِرِ.

وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاءُ بينَ الحَرْفَينِ اللَّذَيْن وَقَعَا بعدَ الكَسْرةِ وأَوَّلُهما ساكنٌ، نحوُ: (**هَذَانِ دِرْهَمَاك**)، فالميمُ مُتَحَرِّكَةٌ، والرَّاءُ الَّتي قبلَ الهاءِ ساكنةٌ، وفُصِلَ بينهما بالهاءِ، ولهذا قالَ: (فَـ(دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ).

***

٩٠٦- وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اِثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ)

٩٠٩- وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

الشرحُ

حُرُوفُ الاسْتِعْلَاءِ سبعةٌ مَجْمُوعةٌ في قَوْلِك: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)، وهو كلامٌ ليس له مَعْنًى، وإلَّا لَقَالَ: (خُصَّ ضَغْطًا)، على أنَّه مفعولُ (خُصَّ)، أو (خُصَّ ضَغْطٌ)، على أنَّه فَاعِلٌ، لكنْ أَتَوْا بهذا، لأَنَّها أَسْهَلُ للطَّالِبِ.

* * *

٩١٠- وَلَا تُمِـلْ لِسَـبَبٍ لَـمْ يَتَّصِـلْ وَالْكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

٩١١- وَقَـدْ أَمَـالُوا لِتَنَاسُـبٍ بِـلَا دَاعٍ سِـوَاهُ كَـ(عِـمَادَا) و(تَـلَا)

الشـــرحُ

تُـمَالُ الألفُ الثَّانيةُ مِنْ نَحْو(عِمَادَا) -وهي الَّتي بعدَ الدَّالِ- لـمُناسَبةِ الأَلِفِ الـمُمَالَةِ قَبلَها، وهي الَّتي بعدَ الميمِ.

وكذلك تُـمَالُ ألفُ (تَلَا)، و(تَلَا) فِعْلٌ، وظاهرُ كلامِه أنَّ الألفَ ليستْ مُـمَالةً حسبَ القَواعدِ، إنَّما هيَ مـمالةٌ للمُنَاسبةِ، حيثُ عُطِفَتْ على أَلِفٍ مُـمَالةٍ سَابِقَةٍ.

* * *

٩١٢- وَلَا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يَنَـلْ تَـمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَـا) وَغَـيْرَ (نَـا)

الشَّـرحُ

الأسماءُ الـمُتَمَكِّنَةُ هي الأسماءُ الْمُعْرَبةُ، فكلُّ الأسماءِ المبنِيَّةِ لا تُـمَالُ إلَّا اسْمَيْنِ فَقَطْ، وهما (هَا) الَّتي هيَ ضميرُ الْمُؤَنَّثِ، و(نَا) الَّتي هي ضميرُ الْمُتكلِّمِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، أوِ الَّذي معهُ غيرُهُ.

* * *

٩١٣- وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْــرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَـرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَـفْ)

٩١٤- كَـذَا الَّـذِي تَلِيـهِ هَـا التَّأْنِيـثِ فِي وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْرَ أَلِـفِ

الشــرحُ

إذا وقعَ الفتحُ قبلَ راءٍ مكسورةٍ مُتَطَرِّفةٍ، فإنَّهُ يُمالُ، وهذه الإمالةُ ليستْ للألفِ، وإنما هيَ للفتحةِ، بحيثُ تكونُ بينَ الفَتْحةِ والكَسْرةِ.

مثال ذلك: (بِشَرَرٍ)، ومثلُها (بَشَرٍ)، لأنَّ هذا فَتْحٌ قبلَ كَسْرِ الرَّاءِ المُتطَرِّفَةِ.

مثال آخر: (لِلْأَيْسَرِ مِلْ)، فتُميلُ الفَتْحَةَ في السِّينِ.

* * *

التَّصـــريفُ

التَّصريفُ عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحكامُ الكَلمةِ مِن حيثُ التَّغْيير وَرَدها إلى الأُصُولِ بزيادةٍ، أو حَذْفٍ، فهو لا يتعلَّقُ بآخِرِ الكَلِمِ، وإنَّما يتعلَّقُ بأَوَائِلِها وأَوَاسِطِها: هل فيها تَغْييرٌ، أو لا؟ وكذلك في أَوْزَانِها: هل فيها زِيَادةٌ أو نَقْصٌ؟

وفي الحقيقةِ ليستْ فَائِدَتُه كفائدةِ النَّحْوِ، لأنَّ النَّحْوَ فَائِدَتُهُ عظيمةٌ جِدًّا، لكن هذا أيضًا فيه فائدةٌ عظيمةٌ، حيث تَعْرِفُ به كيفَ حركةُ الكلمةِ في أَوَّلِها وفي وَسَطِها: هل هيَ مِن بابِ كذا، أو مِن بابِ كذا، أو مِن باب كذا كما سيأتي إن شاءَ اللهُ تعالى.

والتَّصريفُ لا يدخلُ على جميعِ الكلماتِ، ولهذا يقولُ:

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّـرْفِ بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْـرِيفٍ حَـرِي

الشـــرحُ

قولُه: «حَرْفٌ»: مُبْتَدأٌ.

و«شِبْهُهُ»: مَعْطُوفٌ عليه.

وقولُه: «بَرِي»: أي: مُتَبَرِّئٌ، وهو خبرُ المُبْتَدَأ، وساغَ الابتداءُ بالنَّكرةِ لأجلِ التَّقْسيمِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَلَا يَـجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَا لَـمْ تُفِدْ).

وقولُه: «وَشِبْهُهُ»: شِبْهُ الحرفِ نَوْعَان:

أَحَدُهما: مِن الأَسْمَاءِ، والثَّاني: مِن الأَفْعَالِ.

فالَّذي مِن الأسماءِ هو الأسماءُ المَبْنِيَّةُ، فكلُّ اسمٍ مَبْنيٍّ فهو بَرِيءٌ من التَّصريفِ.

مثالُ ذلك: (أَنَا)، فلا تقولُ: وَزْنُها (فَعَلْ)، وكذلك (نَحْنُ) لا تقولُ: وَزْنُها (فَعْلُ)، فكلُّ اسمٍ مبنيٍّ لا تَصْرِيفَ فيه إِطْلَاقًا، ولا تُجْرَى فيه الموازينُ الصَّرْفِيَّةُ.

وأَمَّا النَّوعُ الثَّاني، فهو كلُّ فعلٍ جامِدٍ، فإنَّه لا يدخلُ فيه التَّصريفُ، مثل: (لَيْس) و(عَسَى) و(نِعْمَ)، فلا تقولُ: وزنُ (نِعْمَ): (فِعْلَ)، ولا: (لَيْسَ) وَزْنُها: (فَعْلَ)، ولا تقولُ: (عَسَى) وَزْنُها: (فَعَلْ).

فصارتِ الأشياءُ البَرِيئةُ مِن الصَّرْفِ ثَلَاثةً: الحرفُ، والأسماءُ المبنِيَّةُ، والأفعالُ الجامدةُ، فهذه كلُّها لا يُمْكِنُ أنْ يَدْخُلَ فيها التَّصريفُ.

وقولُه: «وَمَا سِوَاهُمَا»: أي: ما سِوَى الحرفِ وشِبْهِه.

«بِتَصْرِيفٍ حَرِي»: أي: جَدِيرٌ بالتَّصْريفِ، فدخلَ في ذلكَ جميعُ الأسماءِ المُعْرَبةِ، وجميعُ الأفعالِ غَيْرِ الجَامِدَةِ.

***

٩١٦- وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

الشرحُ

قولُه: «وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ»: أي: لا يُمْكِن أنْ يُوجَدَ ما يقبلُ التَّصريفَ، وهو أَدْنى مِن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ أبدًا، أي: إنَّ كلَّ شيءٍ قَابِلٍ للتَّصريفِ مِن الأسماءِ، أو الأفعالِ، فإنَّهُ لا يقلُّ عن ثلاثةِ أحرفٍ، إلَّا ما غُيِّرَ، أي: دَخَلَ فيه إعلالٌ بحَذْفٍ، فهذا رُبَّما يقلُّ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ.

مثالُه: (يَدْ)، فإنَّها مما يدخلُه التَّصريفُ، مع أنَّها أقلُّ مِن ثَلَاثةٍ، لكن فيها حَذْفٌ اعْتِبَاطًا، أي: هكذا نَطَقَتْ به العَرَبُ، وليس سَبَبُهُ قاعدةً تصريفيَّةً.

مثال آخر: (فِ) أي: بالعهدِ، فهذا فعلُ أمرٍ قابلٌ للتَّصريفِ، وهو حَرفٌ واحدٌ، لكن حُذِفَ منه حَرْفَانِ، لأنَّه مِن (وَفَى)، و(وَفَى) ثلاثةُ أَحْرُفٍ، إِذَنْ: صارَ فيهِ عِلَّةٌ.

مثال آخر: (مَ اللهِ)، وأَصْلُها (يَمِينُ الله)، وقيل: (ومُ اللهِ)، على أنَّها مِن (ايْمُن الله).

وعلى هذا فنقولُ: كلُّ قابلٍ للتَّصريفِ مِن اسمٍ، أو فعلٍ، فإنَّهُ لا يمكنُ أنْ ينقصَ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، إلَّا أنْ يَعْتَرِيَهُ تغييرٌ.

***

٩١٧- وَمُنْتَهَـى اسْـمٍ خَمْـسٌ اِنْ تَـجَرَّدَا   وَإِنْ يُـزَدْ فِيـهِ فَـمَا سَـبْعًا عَـدَا

الشـــرحُ

سبقَ أنَّ أقلَّ ما يُمْكِنُ أنْ يَدْخُلَه التَّصريفُ ثلاثةٌ، لكن هل له مُنْتَهًى في حُرُوفِهِ؟

نقولُ: أمَّا المُجَرَّدُ مِن الزِّيادةِ في الاسمِ فمُنْتَهاهُ خَمْسٌ، والمزيدُ مُنْتَهاهُ سبعٌ، فلا يُمْكِن أنْ تجدَ كلمةً عربيَّةً مِن الأسماءِ تَزِيدُ على سبعةِ أَحْرُفٍ أبدًا إذا كانتْ مَزِيدةً، ولا على خَمْسَةٍ إذا كانتْ مُجَرَّدةً.

وهل يُمْكِنُ أنْ تُوجَدَ على حَرْفٍ وَاحِدٍ، أو على حَرْفَيْنِ؟

نقولُ: لا يُمْكِنُ إلا بتَغْيِيرٍ.

أمَّا أنْ توجدَ على ثَلاثةٍ، فيُمْكِنُ، وهو كثيرٌ.

مثالُ الثَّلاثةِ: (زَيْد)، و(حَمَد)، وهو عَلَمٌ منقولٌ.

مثالُ الأربعةِ: (جَعْفَر)، (دِرْهَم).

مثالُ الخمسةِ: (سَفَرْجَل).

والمُجَرَّدُ هو ما لا يسقطُ شيءٌ مِن حُرُوفِه، فمثلًا (**فَلْس**) على وزنِ (**فَعْل**)، فهنا لم يسقطْ شيءٌ مِن حروفِه، لكن إذا قلت: (**مُصْطَفَى**) فهذا مَزِيدٌ، لأَنَّه يسقطُ الميمُ والتَّاءُ الَّتي قُلِبَت طَاءً، وأَصْلُها (**مُصْتَفَى**)، لأَنَّهُ مِن الصَّفْوَةِ، وأصلُها: (صَفَى)، فالحروفُ الأصليَّةُ فيه هي الصَّادُ والفاءُ والواوُ الَّتي هيَ الألفُ المقصورةُ.

وقولُه: «وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا»: فيُزَادُ فيه حتَّى يكونَ أربعةً، مثلُ: (خَالِد)، (أَحْمَد)، (يَاسِر).

ومثالُ الخمسةِ: (مُسَجِّل)، (مُصْطَفى)، (مِسْمَار).

ومثالُ السِّتَّةِ: (مُسْتَشْفَى)، (مُسْتَغْفِر)، (مُسْتَخْرَج).

ومثالُ السَّبْعَةِ: (اسْتِشْهَاد)، (اسْتِغْفَار)، (احْرِنْجَام)، وهو الاجتماع، و(اشْهِيبَاب)، أي: صارَ أَشْهَبَ، مِن (اشْهَابَّ، يشْهَابُّ، اشْهِيبَابًا)، مثل: (احْمَارَّ، يَحْمَارُّ، احْمِرَارًا).

إِذَنْ: الزَّائدُ مُنْتَهاهُ سبعةٌ، والأصلُ مُنْتَهاهُ خَمْسٌ، ولا يُوجَدُ غيرُ هذا، ونقولُ هذا بالنِّسبةِ للأسماءِ العربيَّةِ غيرِ المُرَكَّبةِ، أمَّا المُرَكَّبُ والأعجميُّ، فلا دَخْلَ له في بابِ التَّصريفِ، فمثلًا (أَذْرِبِيجَان) ليسَ لها دخلٌ في التَّصريفِ، لأنَّهُ أعجميٌّ.

* * *

٩١٨- وَغَيْرَ آخِـرِ الثُّلَاثِـيِّ افْـتَحْ وَضُـمّ   وَاكْسِـرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيـهِ تَعُـمّ

الشَّــرحُ

قوله: «غَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِيِّ»: أما آخِر الثُّلاثي وغيرِه، فلا نتكلَّمُ فيه، لأنَّ مَرْجِعَه النَّحْوُ.

وقوله: «غَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِيِّ»: يشملُ الأَوَّلَ والثَّانيَ (افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ)، فإذا كان الأوَّلُ والثَّاني في كلِّ وَاحِدٍ منهما ثَلَاثُ حَرَكاتٍ يكونُ عندنا تِسْعَةُ أَوْجُهٍ.

قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: «وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ»، فيكونُ عندنا اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا، لأنَّ تسكينَ الثَّاني معَ الحَرَكاتِ الثَّلاثِ للأَوَّلِ يكونُ منه ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، ومع التِّسْعَةِ السَّابِقَةِ يكونُ اثْنَيْ عَشَر.

إِذَنْ: الاسمُ الثُّلَاثيُّ يكونُ له اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورةً، بالنِّسبةِ للحَرَكاتِ في أوَّلِه، وفي وَسَطِه.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (زِدْ تَسْكِينَ أَوَّلِهِ)؟

قلنا: السَّببُ أَنَّهُ لا يُبْدَأُ بساكنٍ، فالتَّسكينُ للثَّاني.

مثالُ فتحِ الأوَّلِ معَ فَتْحِ الثَّاني: (جَمَل)، (قَلَم)، (فَرَس) على وزن (فَعَل).

مثالُ فتحِ الأوَّلِ معَ كسرِ الثَّاني: (حَذِر)، (نَمِل)، (كَذِب)، (كَبِد) على وَزْنِ (فَعِل).

مثالُ فتحِ الأوَّلِ معَ ضمِّ الثَّاني: (سَبُع)، (عَضُد) على وزنِ (فَعُل).

مثالُ فتحِ الأوَّل معَ سُكُون الثَّاني: (زَيْد)، (فَتْح)، (فَلْس)، على وزنِ (فَعْل)، وهو كثيرٌ.

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ فَتْحِ الثَّاني: (صُرَد) على وزنِ (فُعَل).

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ كسرِ الثَّاني: (دُئِل) على وزن (فُعِل).

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ ضمِّ الثَّاني: (كُتُب)، (أُسُد)، (عُنُق) على وزنِ (فُعُل).

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ سُكُونِ الثَّاني: (قُفْل)، على وزنِ (فُعْل).

مثالُ كسرِ الأوَّلِ معَ فَتْح الثَّاني: (عِنَب) على وزنِ (فِعَل).

مثالُ كسرِ الأوَّلِ والثَّاني: (إِبِل) على وزنِ (فِعِل).

مثالُ كسرِ الأوَّلِ معَ سُكُون الثَّاني: (عِلْم) على وزنِ (فِعْل).

أمَّا كسرُ الأولِ معَ ضمِّ الثَّاني مثل: (حِبُك) على وزنِ (فِعُل) فسيأتي في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (و(فِعُلٌ أُهْمِلَ)، أي: إنَّه ليس موجودًا.

* * *

٩١٩- و(فِعُـلٌ) أُهْمِـلَ، وَالْعَكْـسُ يَقِـلّ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بـ(فُعِـلْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «(فِعُلٌ) أُهْمِلَ»: يعني أنَّ العربَ لم تَنْطِقْ بكَلِمَةٍ على وزن (فِعُل)، بل أَهْمَلَتْهُ، ولكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذَكَرَهُ إتمامًا للتَّقْسيمِ والحصرِ فقط على أنَّ بعضَهم قالَ: إنَّهُ غيرُ مُهْمَلٍ، لكنَّهُ نادرٌ.

وقولُه: «وَالْعَكْسُ يَقِلْ»: أي: (فُعِل) مثلُ: (دُئِل).

«لِقَصْدِهِمْ»: أي: لقَصْدِ العَربِ.

«تَخْصِيصَ فِعْلٍ بـ(فُعِلْ)»: يعني أنَّهم قلَّ نُطْقُهم بـ(فُعِل) في الاسمِ، لأنَّهم نَقَلُوا هذا الوَزْنَ إلى الفِعْلِ الماضي الثُّلَاثيِّ المبنيِّ للمجهولِ، أي: أنَّهم قَصَدُوا أنْ يكونَ (فُعِل) مِن خَصَائصِ الأفعالِ، فقولُهُ هنا: (فِعْلٍ) ليس المقصودُ به الميزانَ.

* * *

٩٢٠- وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

الشرحُ

انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى حُكْمِ الفعلِ الثُّلَاثيِّ، فذكرَ أَوْزَانَ الفِعْلِ بعدَ ذكرِ أوزانِ الاسمِ، فقالَ: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ)، ولم يتكَلَّمْ عنِ الأوَّلِ، لأنَّ الأوَّلَ مفتوحٌ في الأَفْعالِ، فالأفعالُ أوَّلُها إمَّا مَضْمُومٌ إذا بُنِيَتْ للمجهولِ، وقدْ ذَكَرَهُ بقولِه: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ)، وما عَدَا ذلك، فهو مفتوحٌ، أمَّا المَبْدُوءُ بهَمْزةِ وصلٍ، فَلَيْسَ هذا محلَّهَا.

وقولُه: «وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ»: فصارَ يجوزُ في ثَانِيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ.

مثالُ الضَّمِّ: (عَظُمَ)، (شَرُفَ)، (كَرُمَ)، **ومثالُ الكسرِ**: (شَرِبَ)، (فَرِحَ)، **ومثالُ الفتحِ**: (وَقَفَ)، (ضَرَبَ)، (قَعَدَ).

وقولُه: «ضُمِنْ»: هذا مضمومُ الأوَّلِ مكسورُ الثَّاني، وهذا إذا كَانَ مَبْنِيًّا للمَجْهُولِ.

فصارتْ أوزانُ الفعلِ أَرْبَعةً، فالأوَّلُ مفتوحٌ على كلِّ حالٍ، ما لم يُبْنَ للمَجْهُولِ، وأمَّا الثَّاني، ففيهِ ثَلَاثةُ أَوْجُهٍ: الفتحُ والكسرُ والضَّمُّ.

***

٩٢١- وَمُنْتَهَـــاهُ أَرْبَـــعٌ إِنْ جُـــرِّدَا وَإِنْ يُـــزَدْ فِيـــهِ فَـــمَا سِـــتًّا عَـــدَا

الشــرحُ

صارَ الفعلُ ناقصًا عن الاسمِ في المزيدِ وفي المُجَرَّدِ.

* * *

٩٢٢- لِاسْـــمٍ مُجَـــرَّدٍ رُبَـــاعٍ (فَعْلَـــلُ) و(فِعْلِـــلٌ) و(فِعْلَـــلٌ) و(فُعْلُـــلُ)

٩٢٣- وَمَعْ (فِعَـلٍّ) (فُعْلَـلٌ)، وَإِنْ عَـلَا فَمَـعْ (فَعَلَّـلٍ) حَـوَى (فَعْلَلِـلَا)

٩٢٤- كَـذَا (فُعَلَّـلٌ) و(فِعْلَـلٌّ)، وَمَـا غَـايَرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ الـنَّقْصِ انْتَمَـى

* * *

٩٢٥- وَالْـحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَـا (احْتُـذِي)

الشَّـــرحُ

الْحَرْفُ الَّذي في الكَلِمَةِ (إِنْ يَلْزَمْ) أي: يَسْتَمِرّ في كلِّ تَصَارِيفِها، فهو أَصْلٌ، وإِنْ سَقَطَ في بعضِ التَّصاريفِ، فهو زائدٌ.

مثال ذلك: (ضَرَب)، فيها ثَلَاثةُ أَحْرُفٍ: الضَّادُ، والرَّاءُ، والباءُ، فإن سقطَ واحدٌ مِن هذه الثَّلَاثةِ في بعضِ التَّصاريفِ، فهو زائدٌ، وإنْ بَقِيَتَ في كلِّ تَصَارِيفها، فهي أُصُولٌ.

فإذا قلت: (ضَارِب)، جاءتِ الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ، لكن جاءتْ زيادةٌ، وهي الألفُ، لأنَّ الألفَ تَسْقُطُ في بعضِ التَّصاريفِ.

وإذا قلت: (مَضْرُوب)، فعندنا الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ أصولٌ، لكن جاءَ فيها الميمُ والواوُ، فتكونُ زائدةً.

مثال آخر: (خَرَج)، الخاءُ والرَّاءُ والجيمُ لا تسقطُ في كلِّ التَّصاريفِ، فتقولُ: (اسْتَخْرَج)، فهنا الخاءُ والرَّاءُ والجيمُ أُصُولٌ، والهمزةُ والسِّينُ والتَّاءُ زوائدُ، وكذلك تقولُ في (مُسْتَخْرِج): الخاءُ والرَّاءُ والجيمُ أصولٌ، والميمُ والسِّينُ والتَّاءُ زوائدُ، وعلى هذا فَقِسْ.

فإذا قال لك قائل: ما هو الأصليُّ مِن حُرُوفِ الكلمةِ؟

فقل: هو الَّذي يلزمُ في كلِّ التَّصاريفِ.

وقولُه: «وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ»: (الَّذِي): مُبْتَدأٌ، و(الزَّائِدُ): خَبَرُه.

ومَثَّلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه: (مِثْلُ تَا احْتُذِي)، والواقعُ أنَّ (احْتُذِي) فيها حَرْفانِ زَائِدان، وهي الهمزةُ والتَّاءُ، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ما أرادَ أنْ يَحْصِرَ في هذا المثالِ كلَّ الحروفِ الزَّوائدِ، إنَّما أرادَ أنْ يضربَ مَثَلًا لحرفٍ زائدٍ فقط، فهل على المؤلِّفِ عيبٌ في هذا؟

نقولُ: لا، لأنَّهُ يريدُ أنْ يُمَثِّلَ لحرفٍ زائدٍ، ولا يَعْنِي بذلك أنَّهُ لا يكونُ في الكلمةِ حرفٌ آخرُ زائدٌ.

فإذا قال قائلٌ: وما هيَ حروفُ الزِّيادةِ؟

قلنا: يقولُ الشَّاعرُ[1]:

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

***

(١) البيت لأَبي مُحَمَّد عبدِ المَجيد بن عَبدُونَ الفِهْرِيّ، كما في تاج العروس (زيد).

٩٢٦- بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

٩٢٧- وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

الشرحُ

علامةُ الزِّيادةِ أنْ تَزِنَهُ، فإنْ نطقتَ بحَرْفٍ مِن حُرُوفِه، فهو **زَائِدٌ**، وإنْ لم تَنْطِقْ، فهو **أَصْلٌ**، فكلُّ حَرْفٍ يُقَابِلُ الفاءَ والعَيْنَ واللَّامَ، فهو **أصلٌ**، وكلُّ حَرْفٍ يخرجُ عنها، فهو **زَائِدٌ**.

مثال ذلك: (**فَلْس**)، وزنُه: (**فَعْل**)، و(**جَعْفَر**)، وَزْنُه: (**فَعْلَلْ**)، و(**سَفَرْجَل**)، وزنُه: (**فَعَلَّل**).

لكن (**قِنْدِيل**) وزنُه: (**فِعْلِيل**)، فالياءُ زائدةٌ في (**قِنْدِيل**).

وكذلك (**قَائِم**) وَزْنُه: (**فَاعِل**)، فهنا نطقتَ بالألِفِ، وما دامَ أنَّك نَطَقْتَ بها في الميزانِ بلَفْظِها، فهي زَائِدَةٌ.

مثال آخر: كلمةُ (**قَامَ**)، فيها حرفٌ مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ، وهو الألفُ، لكنَّهُ هنا أصليٌّ، لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يُوجَدَ قابلُ تصريفٍ أقلُّ مِن ثلاثةِ أحرفٍ، إلا ما غُيِّرَ، فلو قُلْنا في (**قَام**): إنَّ وَزْنَه (**فَالَ**) ما صحَّ، لأنَّهُ يَلْزَمُ من ذلك أنْ يَنْقُصَ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ.

إِذَنْ: نقولُ: وَزْنُها (**فَعَل**)، وأَصْلُها: (**قَوَم**).

مثال آخر: (**خَافَ**)، وَزْنُها (**فَعِل**)، ومثلُها: (**نَامَ**) وَزْنُها (**فَعِل**)، لأنَّ أَصْلَها

(نَامَ، نَوِمَ)، ولهذا جاءتْ (يَنَامُ)، فهي مِن بابِ (فَعِلَ، يَفْعَلُ) كـ(فَرِحَ، يَفْرَح).

مثال آخر: (مُسْتَقِيم) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِل)، لكنَّهُ فيه إعلالٌ، لأنَّ أصلَ (مُسْتَقِيم): (مُسْتَقْوِم)، فنُقِلَتِ الحركةُ الَّتي في الوَاوِ إلى السَّاكنِ الصَّحيحِ قَبْلَها، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً، فصارتْ (مُسْتَقِيم).

مثال آخر: (مُسْتكْبِر) على وزنِ (مُسْتَفْعِل)، فهنا نطقتَ بالميمِ والسِّينِ والتَّاءِ، إذَنْ: هُنَّ الزائداتُ.

وقولُه: «وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي * كَرَاءِ جَعْفَرٍ»: حروفُ (جَعْفَر) كُلُّها أصولٌ، وليسَ فيها حرفٌ مِن حروفِ الزِّيادةِ، فماذا نصنعُ عند الوَزْنِ؟

نقولُ: نُضَاعِفُ اللَّامَ، فنقولُ في (جَعْفَر): (فَعْلَل)، لكن لماذا لا نقولُ: (فَعَّل)؟

نقولُ: لأنَّ المُتطَرِّفَ أَوْلى بأنْ يُكَرَّرَ، ولهذا قُلْنا: إنَّ اللَّامَ هي الَّتي تُضَعَّفُ، وليسَ العَيْنَ، هذا مِن جهةٍ.

ومِن جهةٍ أُخْرى، فإنَّ تضعيفَ اللَّامِ غالبًا أسهلُ مِن العَيْنِ، لأنَّ العَيْنَ تخرجُ مِن الحلْقِ، لكنَّ اللَّامَ سَهْلةٌ.

وقولُه: «وَقَافِ فُسْتُقِ»: حُرُوفُ (فُسْتُق) كُلُّها أصولٌ، فنقولُ في وَزْنِها: (فُعْلُل).

***

٩٢٨- وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ ضِـعْفَ أَصْـلِ   فَاجْعَلْ لَـهُ فِي الْـوَزْنِ مَـا لِلْأَصْـلِ

الشَّرحُ

هذا مُسْتَثنًى من قَوْلِه: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي)، أي: إلَّا في هَذهِ المسألةِ، فإذا كان الزَّائدُ مُضَعَّفَ الأصليِّ، فإنَّهُ يُجْعَلُ له ما لِلْأَصلِ، فإذا كانَ الزَّائدُ تضعيفَ العينِ، فإنَّنا نُضَعِّفُ العينَ.

مثال ذلك: (قَتَّل)، وزنها: (فَعَّل)، ولو لم نَمْشِ على هذه القَاعِدَةِ لقلنا في وَزْنِها: (فَعْتَلَ)، لأنَّ التَّاءَ مِن حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

مثال آخر: (كَرَّم)، وزنها: (فَعَّل)، ولا نقولُ: وَزْنُها (فَعْرَلَ)، لأنَّ الرَّاءَ ليستْ مِن حُرُوفِ الزِّيَادةِ، ولأنَّ هذا مُضَعَّفٌ لأصلٍ، والمُضَعَّفُ للحرفِ الأصليِّ يجبُ أنْ يُؤْتَى به على وزنِ ذلكَ الحَرْفِ الأصليِّ.

***

٩٢٩- وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلَمِ)

٩٣٠- فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

الشَّرحُ

بدأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- يُبيِّنُ مواضعَ الزِّيادةِ، فحُرُوف الزِّيادةِ لها مواضعُ:

الموضعُ الأوَّلُ: كلُّ ألفٍ صَاحَبَ أكثرَ مِن أَصْلَيْن فهو زائدٌ، مثل: (قَاتِل)، فالألفُ هنا صاحَبَ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، لأنَّ القافَ والتَّاءَ واللَّامَ ثَلَاثةُ أُصُولٍ.

فإنْ صاحَبَ أَصْلَيْن، فليسَ بزائدٍ، مثل: (قَالَ)، فهُنَا لم يُصاحِبْ إلَّا أَصْلَيْن، وهي القافُ واللَّامُ، ومثلُ: (إلى) بمعنى نِعْمَة.

وقولُه: «بِغَيْرِ مَيْنِ»: المَيْنُ هو الكذبُ.

* * *

٩٣١- وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) و(وَعْوَعَا)

الشرحُ

إذا صَاحَبَتِ الياءُ أكثرَ من أَصْلَيْن، فهي زائدةٌ، وكذلك الوَاوُ.

مثال ذلك: (**صَيْرَف**)، نقولُ: الياءُ زَائِدَةٌ، لأنَّها صَاحَبتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، وهي الصَّادُ والرَّاءُ والفاءُ، إِذَنْ: فالياءُ في (**صَيْرَف**) زائدةٌ.

ولنا أنْ نَعْرِفَ أنَّها زائدةٌ بغيرِ ما ذَكَرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فإذا اشتبهتْ عليك، فصَرِّفْها إلى تَصَاريفَ أُخْرَى، فَقُل: (الصَّيْرَفُ هو الَّذي يَصْرِفُ الدَّراهمَ بالدَّنانيرِ)، إِذَنْ: هي مَأْخُوذةٌ مِن (**صَرَف**).

مثال آخر: (**يَعْمَل**)، وليست هُنَا فِعْلًا مُضارِعًا، لأنَّ أَحْرُفَ المُضَارَعَة كلَّها زائدةٌ حتَّى الأَلِف والياء والتَّاء، لكنَّ اليَعْمَلَ هو البعيرُ القويُّ على العَمَلِ، واليَعْمَلَةَ هي النَّاقةُ كما ذكرَ ذلك في الحاشيةِ، قال الشَّاعرُ[(١)]:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

إِذَنْ: (**يَعْمَل**) هُنَا اسمٌ، ونقولُ في الياءِ: إنَّها زائدةٌ، لأنَّها صَاحَبتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ، ولنا أنْ نَعْرِفَ هذا بطَرِيقةٍ أُخْرى، كما سبقَ.

مثال آخر: (**جَوْهَر**)، وَزْنُها (**فَوْعَل**)، فهنا الواوُ زائدةٌ، لأنَّها صَاحَبتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، وهذه رُبَّما يَعْسُرُ عندَ التَّصريفِ أنْ تعرفَ أنَّ الواوَ زائدةٌ،

(١) تقدم عزوه (ص:***).

فنحتاجُ إلى القاعدةِ الَّتي ذكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله-.

مثال آخر: (**عَجُوز**)، وَزْنُها (**فَعُول**)، فالواوُ صَاحَبَتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، وهيَ أيضًا مِن العَجْزِ.

ويُسْتَثْنى مِن ذلك الثُّنائيُّ المُكَرَّرُ، فإنَّها لا تكونُ زائدةً، مثل: (**يُؤْيُؤ**) لِطَائرٍ ذي مِخْلَبٍ، والمِخْلَبُ ما يَصيدُ به الطُّيورَ والأرانبَ، وما أشبه ذلك، وهل المخلبُ هو الهَنَاةُ الَّتي تَخْرُجُ في سَاقِهِ، أو هي أَظْفَارُه؟

نقولُ: هي أظفارُه.

فَهُنا الياءُ الثَّانيةُ مُكَرَّرةٌ مِن الياءِ الأُولى، فلا تكونُ زائدةً، ولهذا نقولُ في وزنِ (**يُؤيُؤ**): (**فُعْلُل**)، ولا نقولُ: وَزْنُها (**فُعْوُل**).

مثال آخر: (**وَعْوَع**)، أي: صَوَّتَ، فهنا الواوُ صَاحَبتْ أَكْثَرَ مِن أَصْلَيْن، لكنَّها مُكَرَّرةٌ، فوَزْنُها (**فَعْلَل**)، ولا نقولُ: (**فَعْوَل**).

***

٩٣٢- وَهَكَـــذَا هَمْـــزٌ وَمِـــيمٌ سَـــبَقَا ثَلاثَـــةً تَأْصِـــيلُهَا تَـــحَقَّقَا

الشَّــرحُ

الميمُ والهمزةُ مَوْضِعُ زِيادَتِهما إذا سَبقَا ثَلَاثَةَ أُصُولٍ.

مثالُ ذلك: (**أَحْمَد**)، فهنا سَبقَتِ الهمزةُ ثَلَاثَةَ أُصُولٍ، فهيَ زائدةٌ، وكذلك في (**أَخْرَج**) زائدةٌ، لأنَّها سبقتْ ثلاثةَ أصولٍ، وكذلك في (**أَعْطَى**) سَبقَتْ ثلاثةَ أُصُولٍ، فتكونُ زائدةً، ولهذا وَزْنُ (**أَعْطَى**): (**أَفْعَل**).

لكنَّها في (**سَأَل**) غيرُ زَائِدَةٍ، وكذلك هيَ في (**إِبِل**) أَصْلِيَّةٌ، لأنَّها لم تَسْبِقْ ثَلَاثَةَ أُصُولٍ.

كذلك الميمُ إذا سبقتْ ثلاثةَ أصولٍ، فهي زائدةٌ، مِثل: (**مُكْرِم**)، لأنَّها سبقتْ ثلاثةَ أُصُولٍ: الكافُ والرَّاءُ والميمُ، لكنَّها في (**مَنْع**) سَبقَتِ اثْنَيْنِ، فهي غيرُ زَائدةٍ، وكذلك هيَ في (**مَهْد**) أصْلِيَّةٌ.

***

٩٣٣- كَــذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ   أَكْثَـرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَفْظُهَـا رَدِفْ

الشــرحُ

صارتِ الهمزةُ إذا سَبقَها ثَلَاثةُ حُرُوفٍ، فهي زائدةٌ في الآخِرِ، وإنْ سَبَقَتْ ثلاثةَ حُرُوفٍ أُصُولٍ، فهي زائدةٌ في الأوَّلِ.

* * *

٩٣٤- وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

الشرحُ

في كَلِمَةِ (سَكْرَان) سُبِقَت النُّونُ بألفٍ مسبوقةٍ بثَلَاثةِ أُصُولٍ، فالألفُ زائدةٌ، والنُّونُ زائدةٌ.

أمَّا في (مَكَان)، فَلَمْ تُسْبَقْ إلَّا بأَلِفٍ قَبْلَها حَرْفَان، فتكونُ النُّونُ أصليَّةً، وكذلك (زَمَان)، ولهذا فـ(زَمَان) مِنَ (الزَّمَن)، فالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ.

فإن لم يَسْبِقْها ثلاثةٌ، فهي أَصْلِيَّةٌ، سواء كانتْ هي الأخيرةَ، أو كانت بين أَصْلِيَّيْنِ.

كذلك إذا وقعتِ النُّونُ في الوَسَطِ (بينَ حَرْفَيْن وحَرْفَيْن)، فإنَّها تكونُ زائدةً، مثل: (غَضَنْفَر)، فالنُّونُ زائدةٌ، لأنَّها وَقَعَتْ وَسَطًا بين أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ.

والغَضَنْفَرُ هو الأَسَدُ، ووَزْنُها (فَعَنْلَل)، ولا نقولُ: (فَعَلَّل)، لأنَّ الزَّائدَ يُنْطَقُ بلَفْظِه.

فإذا وَقَعتْ بينَ حَرْفٍ وحَرْفٍ، فإنَّها تكونُ أَصْلِيَّةً، مثل: (صِنْوٌ)، فهنا النُّونُ أَصليَّةٌ.

* * *

٩٣٥- وَالتَّــاءُ فِي التَّأْنِيــثِ وَالْــمُضَارَعَهْ وَنَحْــوِ الِاسْــتِفْعَالِ وَالْــمُطَاوَعَهْ

الشَّــرحُ

التَّاءُ في التَّأنيثِ زائدةٌ، مثل: (قَائِمَة)، نقولُ فيها: التَّاءُ زائدةٌ، ومثل: (شَجَرة) نقولُ فيها: التَّاءُ زائدةٌ.

فكُلَّما جاءتِ التَّاءُ في التَّأنيثِ، فهي زائدةٌ، سواء في مُشْتَقٍّ، أو في جامِدٍ.

كذلك أيضًا تكونُ التَّاءُ زائدةً في المُضَارَعَةِ، أي: في الفِعْلِ المُضَارِعِ.

* * *

٩٣٦- وَالْـهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِـمَهْ) و(لَـمْ تَـرَهْ) وَالـــلَّامُ فِي الْإِشَـــارَةِ الْمُشْـــتَهِرَهْ

٩٣٧- وَامْنَــعْ زِيَــادَةً بِــلَا قَيْــدٍ ثَبَــتْ إِنْ لَـمْ تَبَـيَّنْ حُجَّـةٌ كَـ(حَظِلَـتْ)

* * *

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ(اسْتَثْبِتُوا)

٩٣٩- وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)

٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا
أَمْرُ الثُّلَاثِيِّ كَـ(اخْشَ) و(امْضِ) و(انْفُذَا)

٩٤١- وَفِي (اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ) سُمِعْ
و(اثْنَيْنِ) و(امْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢- وَايْمُنُ هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ
مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

* * *

الإِبْـــدَالُ

٩٤٣- أَحْرُفُ الإِبْدَالِ (هَـدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْـدِلِ الْـهَمْزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا

٩٤٤- آخِـرًا إِثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِي فَاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَيْنًـا ذَا اقْتُفِـي

٩٤٥- وَالْـمَدُّ زِيـدَ ثَالِثًـا فِي الْوَاحِـدِ هَمْـزًا يُـرَى فِي مِثْـلِ كَ (الْقَلَائِـدِ)

٩٤٦- كَـذَاكَ ثَـانِي لَيِّنَـيْنِ اكْتَنَفَـا مَـدَّ (مَفَاعِـلَ) كَجَمْـعٍ (نَيِّفَـا)

٩٤٧- وَافْتَحْ وَرُدَّ الْـهَمْزَ يَـا فِيمَا أُعِـلّ لَامًـا، وَفِي مِثْـلِ (هِـرَاوَةٍ) جُعِـلْ

٩٤٨- وَاوًا وَهَمْـزًا أَوَّلَ الْـوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَـدْءِ غَـيْرِ شِـبْهِ وُوفِيَ الأَشُـدْ

٩٤٩- وَمَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الهَمْـزَيْنِ مِـنْ كِلْمَةٍ إِنْ يَسْكُنْ كَ (آثِرْ) و(ائْتَمِنْ)

٩٥٠- إِنْ يُفْتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اَوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ وَاوًا وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ

٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَـا يُضَـمّ وَاوًا أَصِرْ مَا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّ

٩٥٢- فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا، و(أَؤُمّ) وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِي ثَانِيـهِ أُمّ

٩٥٣- وَيَـاءً اقْلِـبْ أَلِفًـا كَسْـرًا تَـلَا أَوْ يَـاءَ تَصْـغِيرٍ بِـوَاوٍ ذَا افْعَـلَا

٩٥٤- فِي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ تَـا التَّأْنِيـثِ أَوْ زِيَـادَتَيْ (فَعْـلَانَ) ذَا أَيْضًـا رَأَوْا

٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْـمُعْتَلِّ عَيْنًـا وَالْفِعَـلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًـا نَحْـوُ الْـحِوَلْ

٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ (الْحِيَلْ)

٩٥٨- وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَ (الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبْ

٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَ (مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

٩٦٠- وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) فِي جَمْعِ (أَهْيَمَا)

٩٦١- وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢- كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدُرَهْ) كَذَا إِذَا كَ (سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ

٩٦٣- وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لـ(فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

* * *

فصـــلٌ

٩٦٤- مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ كَـ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا   وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

* * *

فصلٌ

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧- فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨- مِنْ وَاوٍ اَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّ

٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) و(فَعِلَا) ... ذَا (أَفْعَلٍ) كَ(أَغْيَدٍ) و(أَحْوَلَا)

٩٧٢- وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الِاعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

٩٧٤- وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٩٧٥- وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)

***

فصلٌ

٩٧٦-لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فَعْلٍ كَ(أَبِنْ)
٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَ(ابْيَضَّ) أَو (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩- و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَـ (الْمِفْعَالِ) وَأَلِفَ (الإِفْعَالِ) و(اسْتِفْعَالِ)
٩٨٠- أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١- وَمَا لِـ (إِفْعَالٍ) مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ (مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢- نَحْو(مَبِيعٍ) و(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ
٩٨٣- وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْو(عَدَا) وَأَعْلِلِ اِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
٩٨٤- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْـ(فُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اَوْ فَرْدٍ يَعِنّ
٩٨٥- وَشَاعَ نَحْو(نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) وَنَحْو(نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

***

فصـــلٌ

٩٨٦- ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْو: (ائْتَكَلَا)

٩٨٧- طَا تَا (افْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي (ادَّانَ) و(ازْدَدْ) و(ادَّكِرْ) دَالًا بَقِي

* * *

فَصْــلٌ

٩٨٨- فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَـ(وَعَـدْ) احْذِفْ، وَفِي كَـ(عِـدَةٍ) ذَاكَ اطَّـرَدْ

٩٨٩- وَحَذْفُ هَمْـزِ (أَفْعَـلَ) اسْـتَمَرَّ فِي مُضَـــارِعٍ وَبِنْيَتَـــيْ مُتَّصِـــفِ

٩٩٠- (ظِلْتُ) و(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا و(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ)، و(قَرْنَ) نُقِلَا

* * *

الإِدْغَــــامُ

٩٩١- أَوَّلَ مِثْلَـــــيْنِ مُحَـــــرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِـمْ لَا كَمِثْـلِ (صُـفَفِ)

٩٩٢- و(ذُلُـــلٍ) و(كِلَـــلٍ) و(لَبَـــبِ) وَلَا كَـ(جُسَّسٍ) وَلَا (كَاخْصُصَ ابِي)

٩٩٣- وَلَا كَـ (هَيْلَلٍ)، وَشَـذَّ فِي (أَلِـلْ) وَنَحْـــوِهِ فَـــكٌّ بِنَقْـــلٍ فَقُبِـــلْ

٩٩٤- و(حَيِيَ) افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَــذَاكَ نَحْــو(تَتَجَلَّى) و(اسْــتَتَرْ)

٩٩٥- وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ فِيــهِ عَــلَى تَــا كَ(تَبَـيَّنُ الْعِـبَرْ)

٩٩٦- وَفُـكَّ حَيْـثُ مُـدْغَمٌ فِيـهِ سَـكَنْ لِكَوْنِــهِ بِمُضْــمَرِ الرَّفْــعِ اقْـتَرَنْ

٩٩٧- نَحْـوُ: (حَلَلْـتُ مَـا حَلَلْتَـهُ)، وَفِي جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الْـجَزْمِ تَخْيِـيرٌ قُفِـي

٩٩٨- وَفَكُّ (أَفْعِـلْ) فِي التَّعَجُّـبِ الْتُـزِمْ وَالْتُزِمَ الْإِدْغَـامُ أَيْضًـا فِي (هَلُـمّ)

* * *

الخاتمة

٩٩٩- وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيـتُ قَـدْ كَمَـلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْـمُهِمَّاتِ اشْـتَمَلْ
١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَـهْ) ... كَمَا اقْتَضَـى غِنًـى بِـلَا خَصَاصَـهْ
١٠٠١- فَأَحْمَـــدُ اللهَ مُصَـــلِّيًا عَــلَى ... مُحَمَّـــدٍ خَـــيْرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلَا
١٠٠٢-وَآلِــهِ الْغُــرِّ الْكِــرَامِ الْــبَرَرَهْ ... وَصَــحْبِهِ الْــمُنْتَخَبِينَ الْــخِيَرَهْ

* * *

تَمَّ بحمْدِ الله وتَوفيقِهِ الْـمُجلَّدُ الثَّالِثُ وَهُو الْأَخِيرُ
مِنْ شَرحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى
وَالْـحَمْدُ لله الَّذي بِنَعمَتِهِ تتِمُّ الصَّالِحَاتُ
وَصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ وَبارَكَ عَلى نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وَعَلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
والتَّابِعِينَ لَـهُمْ بِإِحسَانٍ إِلَى يوْمِ الدِّينِ

* * *

فهرس الآيات

* * *

فهرس الأحاديث

* * *

فهرس الشواهد الشعرية

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الجِيـدَ وَالعَيْنَانَـا   وَمَنْخِـرَيْنِ أَشْـبَهَا ظَبْيَانَـا ١/ ١٦٣

أَعُوذُ بِـرَبِّ العَـرْشِ مِـنْ فِئَةٍ بَغَـتْ   عَـلَيَّ، فَـمَا لِي عَـوْضُ إِلَّاهُ نَـاصِرُ ١/ ٢٠٨

أَفَـاطِمُ! مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ   وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي ٣/ ٣٤٩

أَقُــولُ لِعَبْـدِ الله لَـمَّا سِـقَاؤُنَا   وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَـمْسٍ وَهَاشِـمِ ١/ ١٤٨

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرَءًا   وَنَـارٍ تُوقَـدُ فِي اللَّيْـلِ نَـارَا ٣/ ١٢٩

أَلَا تَسْـأَلُونَ النَّـاسَ أَيِّـي وَأَيُّكُـمْ   غَـدَاةَ الْتَقَيْنَـا كَـانَ خَـيْرًا وَأَكْرَمَـا ٣/ ١٠٧

أَلَا لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا   فَـأُخْبِرَهُ بِـمَا فَعَـلَ المَشِـيبُ ٢/ ٧

أُمُّ الحُلَـيْسِ لَعَجُـوزٌ شَـهْرَبَهْ   تَـرْضَى مِـنَ اللَّحْـمِ بِعَظْـمِ الرَّقَبَـهْ ١/ ٤٣٨

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٌ طَـالِعٌ   نَجْـمًا يُضِـيءُ كَالشِّـهَابِ لَامِعَـا ٢/ ٢٠

إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا   قَـدْ بَلَغَـا فِي المَجْـدِ غَايَتَاهَـا ١/ ١٢٦

إِنِ الحَـقُّ لَا يَخْفَـى عَـلَى ذِي بَصِـيرَةٍ   وَإِنْ هُـو لَمْ يَعْـدَمْ خِـلَافَ مُعَانِـدِ ٢/ ٧٣

إِنَّ الَّـذِي سَـمَكَ السَّـمَاءَ بَنَـى لَنَـا   بَيْتًـا دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ ٣/ ٢١٤

إِنِ الـمَرْءُ مَيْتًـا بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ   وَلَكِـنْ بِـأَنْ يُبْغَـى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا ١/ ٥٥٦

إِنَّ قَـوْمِي تَجَمَّعُـوا   وَبِقَـتْلِي تَحَـدَّثُوا ٢/ ٢٢٦
لَا أُبَـالِي بِجَمْعِهِـمْ   كُـلُّ جَمْـعٍ مُؤَنَّـثُ

إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ   ثُـمَّ سَـادَ مِـنْ بَعْـدِ ذَلِـكَ جَـدُّهْ ٣/ ٢٩٦

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّيْـمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ   وَإِنْ مَـالِكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ ٢/ ٧١

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً	لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ	٢/ ٨
فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	١/ ٥٤٩
فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى	وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ	٢/ ١٣٣
فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا	وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا	٢/ ٢٢١
فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي	طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ	٢/ ٨١
فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ	عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا	١/ ٢٩٧
فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ	فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	٣/ ٥٧
فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ	خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا	١/ ٥٨٣
فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا	وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسَرّ	٢/ ٣٢٣
قَدْ تَخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي	وَبِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلَا	١/ ٤١٩
قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ	حَتَّى أَلَمَتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ	٢/ ١٣٣
قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى	كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا	٣/ ٣٢٤
قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ	بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا	١/ ٥١٦
قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ	بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ	١/ ٤٠٨
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ	إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ	١/ ٥٧٠
كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالمُلُوكُ كَوَاكِبُ	إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ	٢/ ٨
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ	٢/ ١٥٠

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا	تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا ٣/ ٢٦٧
إِذَا بَكَيْــتُ قَبَّلَتْنِــي أَرْبَعَــا	إِذًا ظَلَلْـتُ الـدَّهْرَ أَبْكِـي أَجْمَعَـا
يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ	فَلَـوْلَا الغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالَا ١/ ٤٥٦
يَمُـرُّونَ بِالـدَّهْنَاءِ خِفَافًـا عِيَـابُهُمْ	وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْـرَ الْـحَقَائِب ٢/ ٣٩٣
عَلَى حِينِ أَلْـهَى النَّـاسَ جُـلُّ أُمُـورِهِمْ	فَنَـدْلًا زُرَيْـقُ المَـالَ نَـدْلَ الثَّعَالِـبِ
يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتَـهِ	فِي بَعْـضِ غِـرَّاتِـهِ يُـوَافِقُـهَـا ١/ ٥٧٥

***

فهرس الموضوعات

***